جامعـــة باتنـــة 1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الجريمة المنظمة العبر قومية وانعكاساتها على الأمن الاقتصادي الجزائري

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة ل.م.د الدكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:
زناتي وفاء

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د لموشي طلال

لجنـــــة المناقشـــــة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ.د حداد شفيعة	أستاذ التعليم العالي	جـــامعة بـــاتنة 1	رئيـــــسا
أ.د لمـــوشي طـــلال	أستاذ التعليم العالي	جـــامعة بـــاتنة 1	مشرفا ومقررا
د. ســـالك نبيـــلة	أستـــاذ محـــاضرأ	جـــامعة بـــاتنة 1	عضوا مناقشا
أ.د غراب محمد رفيق	أستاذ التعليم العالي	جـــامعة الجزائر3	عضوا مناقشا
د. شـــوادرة رضـــا	أستـــاذ محـــاضرأ	جـــامعة سطيف 2	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023 – 2024

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر إلى كل من:

الأستاذ المشرف لموشي طلال

الأستاذ زقاغ عادل

الأستاذ عموري شهاب

الأستاذ حذفاني نجيم

الأستاذة نسيمة الطويل

الإهداء

أهدي هذا العمل للوالدين
الكريمين
إلى إخوتي وأخواتي
إلى زوجي وإلى إبني
إلى صديقاتي سليمة، جهاد،
عبلة

ملخص الدراسة

بالتركيز على انعكاسات الجريمة المنظمة العبر قومية على الامن الاقتصادي الجزائري، فإن الدراسة تهدف إلى تحليل وتوضيح الأساليب والآليات التي تنتهجها التنظيمات الإجرامية للتغلغل والتوغل في اقتصادات الدول، هي كما ذكر الأستاذ لموشي طلال صناعة مطورة لكيان شبكي معقد ذو بعد اقتصادي ومنهج لوجيستي ديناميكي يسعى لتحقيق الربح بأية وسيلة على الطريقة الميكيافيلية وتحت أنقاض الاقتصادات الرسمية للدول خاصة الضعيفة منها، والجزائر باعتبارها الهدف المفضل للتنظيمات الإجرامية –نظرا للمقومات التي تتمتع بها– فهي الأخرى لم يسلم اقتصادها من هذا التهديد الأخطر من نوعه لعالم ما بعد الحرب الباردة الذي يبرز من خلال التحالفات المختلفة (الجريمة المنظمة العبر قومية، التنظيمات الإرهابية) هذه الأخيرة التي وصفها العديد من المفكرين بالابنة المدللة للجريمة المنظمة العبر قومية، على الرغم من أن محاولاتها بدأت خلال الاستعمار الفرنسي رغبة في اجتثاث الأفكار المتعلقة بالتطوير والتنمية وتحقيق أمن اقتصادي بأيادي وصناعة وعقول جزائرية لتبقى الجزائر تحت رحمة من يستنزفها.

تحويل الجزائر إلى بلد مقصد وعبور في آن واحد كسوق عالمية إجرامية تشمل جميع التراب الجزائري بحدوده هو أمر مطلوب ومرغوب تسعى إليه التنظيمات الإجرامية لتصبح الجزائر في الأخير من أكبر الأسواق والمراكز لترويج البضائع والسلع غير القانونية: "شرقا لتهريب البترول والمواد الطبيعية، غربا لترويج المخدرات بأنواعها والأدوية المقلدة، والجنوب الشرقي والغربي لترويج الأسلحة وتسلل الإرهابيين، جنوبا (التدفقات الهائلة للمهاجرين، الاتجار بالبشر وبأعضاء البشر، استغلال الأطفال (البيدوفيليا، وعمالة الأطفال) والنساء في الاعمال اللا أخلاقية"، إضافة إلى الجريمة السيبرانية في التجسس على القواعد العسكرية والبنوك والشركات والاحتيال والابتزاز والسرقة وسرقة الهويات وغسيل الأموال إلكترونيا وتهريب العملات، استغلالا للنقص الفادح والامكانيات المحدودة التي تعاني منها الجزائر في مجال تقنيات الرقابة والأمن السيبراني".

Study Abstract

Focusing on the repercussions of transnational organized crime on Algerian economic security, the study aims to analyze and clarify the methods and mechanisms adopted by criminal organizations to infiltrate and penetrate the economies of countries. It is, as Professor Talal Lamouchi mentioned, a developed industry of a complex network entity with an economic dimension and a dynamic logistical approach that seeks to achieve profit at any cost in a Machiavellian way and under the ruins of the official economies of countries, especially the weak ones. Algeria, as the favorite target of criminal organizations - given the capabilities it possesses - also has its economy not spared from this most dangerous threat of its kind to the post-Cold War world, which emerges through various alliances (transnational organized crime, Terrorist Organizations). The latter, which many thinkers described as the spoiled daughter of transnational organized crime, even though its attempts began during French colonialism out of a desire to uproot ideas related to development and achieve economic security with Algerian hands, industry, and minds, so that Algeria would remain at the mercy of those who would exhaust it.

Transforming Algeria into a destination and transit country at the same time, as a global criminal market that includes all of Algerian territory within its borders, is a required and desired thing that criminal organizations seek to make Algeria ultimately one of the largest markets and centers for the promotion of illicit goods and commodities: “East for smuggling x oil and natural materials, west for drug promotion of all kinds and counterfeit medicines, and the south-east and west for the promotion of weapons and the infiltration of terrorists, and the south (massive flows of migrants, trafficking in human beings and human organs, exploitation of children (pedophilia and child labor) and women in immoral work.” In addition to cybercrime in spying on military bases, banks, and companies, fraud, extortion, theft, identity theft, electronic money laundering and currency smuggling, taking advantage of the gross shortage and limited capabilities that Algeria suffers from in the field of control and cybersecurity technologies.”

خطة الدراسة

- **المقدمة**

الفصل الأول: جدلية العلاقة بين الجريمة المنظمة العبر قومية والأمن الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للجريمة المنظمة العبر قومية.

المطلب الأول: الإطار النظري للجريمة المنظمة العبر قومية.

المطلب الثاني: الإطار الكرونولوجي للجريمة المنظمة العبر قومية.

المطلب الثالث: مميزات الجريمة المنظمة العبر قومية.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن الاقتصادي.

المطلب الأول: الإطار النظري للأمن الاقتصادي.

المطلب الثاني: التحول في مفهوم الأمن/ القوة.

المطلب الثالث: ضبط مضامين مفهوم الأمن الاقتصادي.

المبحث الثالث: العلاقة الوظيفية/ البنيوية بين الجريمة المنظمة العبر قومية والأمن الاقتصادي.

المطلب الأول: تأثير الجريمة المنظمة العبر قومية على الأمن الاقتصادي.

المطلب الثاني: تأثير الأمن الاقتصادي على الجريمة المنظمة العبر قومية.

الفصل الثاني: بنية الاقتصاد الجزائري على ضوء ديناميات الجريمة المنظمة العبر قومية في الجزائر.

المبحث الأول: بنية الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مسار الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثالث: التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: التسلسل الزمني للجريمة المنظمة العبر قومية في الجزائر.

المطلب الأول: مرحلة بعد الاستقلال حتى **1980**.

المطلب الثاني: مرحلة **1980** حتى بداية القرن **21**.

المطلب الثالث: مرحلة بداية القرن **21** إلى يومنا هذا.

المبحث الثالث: حدود التأثير بين الجريمة المنظمة العبر قومية والأمن الاقتصادي.

المطلب الأول: الشق الأمني (الإرهاب) وتفعيل الجريمة المنظمة العبر قومية خلال الأزمة الأمنية في الجزائر.

المطلب الثاني: الشق الاقتصادي (الفساد والرشوة والتزوير) المؤسسات والهيئات في الجزائر.

المطلب الثالث: التعاون بين الجماعات الإرهابية والجماعات المنظمة العبر قومية في الجزائر (غسيل الأموال– الجريمة السيبرانية)

الفصل الثالث: استراتيجيات وتحديات الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.

المبحث الأول: استراتيجيات الجزائر لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.

المطلب الأول: استراتيجيات الجزائر الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.

المطلب الثاني: استراتيجيات الجزائر الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.

المطلب الثالث: استراتيجيات الجزائر الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.

المبحث الثاني: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الجزائر لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.

المطلب الأول: تحديات الجزائر الوطنية لمكافحة المنظمة العبر قومية.

المطلب الثاني: تحديات الجزائر الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.

المطلب الثالث: تحديات الجزائر الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.

- **الخاتمة**

مقدمة

شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة نموا وتزايدا كبيرا في عالم الإجرام والمافيا حيث اطلق عليها تسميات عديدة وفقا للدولة التي تنتمي إليها (المافيا الإيطالية، الأمريكية، اليابانية، الروسية) والتي تعمل في نطاقها الداخلي تحت مسمى الجريمة المنظمة المحلية، غير أنها تحولت إلى تنظيمات إجرامية تمارس نشاطاتها الإجرامية في شكل شبكي تخترق فيها حدود دول متقدمة و متخلفة خاصة بعد التغييرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة وتنقل الأشخاص والبضائع، الأمر الذي أكسبتها خاصية اختراق الحدود تحت مسمى الجريمة المنظمة عبر القومية، التي أصبحت تمثل تهديدا عالميا يؤرق حكومات العالم خاصة في ظل التطور في مجال التكنولوجيا وعالم الرقمنة الذي مس جميع مجالات الحياة خاصة منها الاقتصادية باعتبار أنها تهدف إلى تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح.

تعتبر الدول النامية أكثر الدول إغراء لجذب الجريمة المنظمة عبر القومية ذلك لأنها تستهدف اقتصادياتها، حيث تتوفر بهذه الدول كل مقومات وشروط نموها وتوسعها على رأسها غياب كامل للرقابة وانتشار الفوضى والفساد، ما يجعل الأمر سهلا في غرس قيمها ومرتكزاتها داخل المؤسسات العمومية التابعة للدولة والشركات الاقتصادية وشل القطاعات الحيوية، وفي ظل المبدأ الاقتصادي للنظام العالمي الجديد لما بعد الحرب الباردة فإن هذه المرحلة شكلت منعطفا في دراسة العلاقات السياسية الدولية، حيث عرفت سلسلة من التحولات مست العديد من النظريات والمفاهيم التي ساهمت في تنقل الأشخاص (مهاجرين غير شرعيين) والسلع والبضائع بحرية وبطريقة غير شرعية باعتبارها أهم و أكثر النشاطات إدرارا للأموال والأرباح على غرار الجرائم الأخرى المنشقة عنها.

فالأمن كمفهوم عرف تحولا في دلالاته خرج عن نطاقه الضيق بعد نهاية الحرب الباردة، المقتصر على الجانب العسكري إلى الجوانب الأخرى على رأسها الجانب الاقتصادي حيث تم الانتقال من فكرة ضمان الأمن وفقا للمنظور الواقعي إلى الإبقاء على الاستقرار ليصبح مفهومه يعني التكيف مع الأوضاع الدولية الراهنة، لتصبح الجريمة المنظمة عبر القومية أحد أخطر التهديدات التي يواجهها العالم، وباعتبار أن الأمن الاقتصادي كأحد أهم مؤشرات التطور وتقدم الدول بدوره يمثل تهديدا للمنظمات الإجرامية ذلك أن الدول الديمقراطية التي تحافظ وتحمي أمنها الاقتصادي وتعتمد على آلية الحكم الراشد واحترام حقوق الانسان يكون من الصعب على هذه المنظمات الاجرامية المحافظة على ضمان بقائها فيها، الأمر الذي يدفع هذه الأخيرة إلى القيام بهجوم استباقي للإبقاء على هشاشة إقتصاد الدول المتخلفة.

والجزائر واحدة من أكثر الدول استهدافا من طرف التنظيمات الإجرامية منذ الاستعمار الفرنسي **(1830)** إلى يومنا هذا في سبيل الهيمنة على ثروات وخيرات الجزائر بطريقة غير شرعية، وأمام الموقع الاستراتيجي الحساس للجزائر فقد كان لفرنسا خلال استعمارها للجزائر الدور الكبير في وضع اللبنات

الأولى للجريمة المنظمة عبر القومية بواسطة نشر السلوكيات السلبية المتعلقة بالفساد:" الرشوة، البيروقراطية، السرقة، الاحتيال، التزوير وسرقة الهويات، ..."، هذا الأمر سمح باتساع دائرة الهيمنة والنهب من الحدود الجزائرية إلى تنظيمات أخرى خارج الحدود خاصة الحدود الجنوبية والدول المجاورة (مالي والنيجر) التي كانت في بداياتها تتم في شكل تبادل تجاري بحكم صلة القرابة إلى عمليات إجرامية تدخل في اطار النهب والتهريب للبشر والمواد الأولية والاتجار بالمواد الممنوعة.

بعد نهاية الحقبة الإستعمارية تفاقم الوضع واتسع نطاق جرائم المنظمات الإجرامية عبر كامل التراب الوطني والحدود الجزائرية في ظل الازمات التي خلفها الاستعمار الفرنسي من:" بطالة وفقر وجهل وديون متراكمة حملت على عاتق الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، وبنية تحتية هشة واقصاد منهار أمام شلل كامل في القطاعات الحيوية"، لتدخل الجزائر ضمن منعرج أخطر تمثل في جملة الاغتيالات والعنف التي قام بها الإرهاب والتي مست جميع فئات الوطن أثناء العشرية السوداء، هذا الوضع ساعد المنظمات الإجرامية في التحالف مع الإرهاب في توسيع جرائمها خاصة الاتجار بالمخدرات والأسلحة وتهريب المهاجرين غير الشرعيين وتصاعد الآراء القائلة بأن الإرهاب وليد الجريمة المنظمة عبر القومية.

ولتحقيق فهم أوسع لظاهرة الجريمة المنظمة عبر القومية وجرائمها التي تسعى من خلالها للهيمنة على الاقتصاد الرسمي للجزائر واستبداله بالاقتصاد غير الرسمي عن طريق الأسواق السوداء، لابد من تحليل هذه الظاهرة التي تعمل في شكل شبكي معقد نشأت في ظل الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها الجزائر بدءا من نهاية الحقبة الاستعمارية عن طريق الجرائم التقليدية إلى الجريمة السيبرانية الالكترونية الحديثة والتي تسعى من خلالها التنظيمات الإجرامية إلى عرقلة تحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر، وهو ما نهدف إليه في بحثنا هذا للوقوف أمام أهم الجرائم التي تحول دون تنمية وتطوير الإقتصاد الجزائري للإبقاء على الظروف والأزمات الاقتصادية التي تسمح ببقائها واستمرار عملياتها الإجرامية في الجزائر لتحقيق كفايتها من تعظيم القوة والربح.

إشكالية البحث:

كيف يمكن أن نؤسس لمقاربة أمنية شاملة لمعالجة تداعيات وآثار الجريمة المنظمة عبر القومية على الاقتصاد الجزائري؟

وللإحاطة بكامل جزئيات الدراسة فإن الإشكالية تتطلب الإجابة عن الأسئلة التالية:

الأسئلة الفرعية:

– ماهي الجريمة المنظمة العبر قومية والأمن الاقتصادي وماهي طبيعة العلاقة بينهما؟

– ماهي مراحل تطور الجريمة المنظمة العبر قومية في ظل الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر؟

– على غرار الصعوبات المختلفة التي تواجهها الجزائر ماهي أهم الإجراءات والاستراتيجيات التي تتبعها في مواجهة ومكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية؟

الإجابة عن هذه الأسئلة يتطلب الإحاطة بحيثيات الدراسة عن طريق الفرضيات التالية:

فرضية الدراسة:

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية، سنحاول إثبات صحتهما في نهاية البحث وهي:

الفرضية:

تسعى الجريمة المنظمة العبر قومية بنشاطاتها غير الشرعية –التقليدية والحديثة– للسيطرة على الاقتصاد الرسمي الجزائري والاستيلاء على ثرواتها الطبيعية باعتبارها مخزون للعديد من الثروات من خلال اقتصاد الظل والأسواق السوداء لمنع تحقيق أمن اقتصادي في مقابل أرباح ومكاسب مالية.

الإطار النظري للدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث نظرا للعلاقة التي تربط المشكلات المتعلقة بالجوانب الإنسانية وطريق للتحليل والتفسير بشكل علمي منظم من خلال تحليل الأدبيات المتوفرة حول موضوع الجريمة المنظمة العبر قومية ووصفها في الجزائر، إضافة إلى المنهج التاريخي لمتابعة محطات تحول الجريمة المنظمة العبر قومية بجرائمها في الجزائر التي تحولت من بلد مقصد إلى بلد عبور ومقصد في آن واحد إضافة إلى مسار الاقتصادي الجزائري لفترة ما بعد الاستعمار الفرنسي إلى يومنا هذا، واعتمدنا على جملة من المقتربات النظرية التالية:

– **المقترب النسقي*Systimatic Approach*:** من خلال تحديد طبيعة التفاعلات الداخلية في المجتمع الجزائري كمدخلات تتعلق بالآثار التي تترتب عن جرائم التنظيمات الاجرامية على الاقتصاد الجزائري لتنتهي إلى مخرجات في اجراءات وإستراتيجيات وطنية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.

– **المقترب المؤسساتي الوظيفي:** يستخدم في دراسة وتحديد الأدوار الوظيفية للشبكات الإجرامية في تنفيذ نشاطاتها المختلفة لتجاوز وتغييب الدولة، والدور الذي تلعبه الأجهزة الأمنية الجزائرية والإدارات المحلية والجمعيات والمجتمع المدني في مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.

– **المقترب القانوني:** ويستخدم في تحليل القوانين والاطر التشريعية الوطنية والدولية والإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية في الجزائر.

- **مقترب الفاعل- الشبكة:** من خلال دراسة أنماط التفاعل بين الشبكات الإجرامية عبر الحدود في شكل شبكي معقد ضمن العديد من المسارات والمستويات والاتجاهات.

- **المقترب الإنساني:** والذي سيتم توظيفه من خلال قدرة الجزائر في حماية المجتمع الجزائري من التهديدات الأمنية الراهنة التي تواجهها بتوفير الامن للأفراد وحماية الضحايا من المهاجرين أو ضحايا الشبكات الاجرامية المتاجرة بالمواد الممنوعة المتعاونة مع الجهات الأمنية الجزائرية وطنيا أو دوليا.

أهمية الدراسة:

إن ما نسعى لتحقيقه من خلال بحثنا في موضوع الجريمة المنظمة العبر قومية هو قيمتان:

القيمة العملية:

تبحث هذه الدراسة عن مسببات ظهور الجريمة المنظمة العبر قومية عبر مراحل مختلفة مرت بها الجزائر وعن الأنشطة غير الشرعية المختلفة التي تحاول من خلالها الولوج إلى قلب الاقتصاد الرسمي والتأثير على هياكله ومؤسساته وعرقلة التنمية الاقتصادية عن طريق الأسواق السوداء والاقتصاد غير الرسمي عن طريق جملة من المرتكزات (الفساد):" كالرشوة، البيروقراطية، المحسوبية، التزوير وغيرها"، إضافة إلى التحالفات التي تعقدها مع الإرهاب وتسعى الجزائر من خلال خبرتها الطويلة في مكافحة الإرهاب للوصول إلى مقاربة أمنية تمس المستويات الثلاثة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.

القيمة العلمية:

هذا البحث يساهم في تقديم رؤية علمية أكاديمية حول ظاهرة الإجرام والنشاطات الإجرامية في الجزائر في إطار الجريمة المنظمة العبر قومية وعن الكيفية والطريقة التي استفحلت بها، وإبراز الدور الذي تلعبه طبيعتها البراغماتية عن طريق تحويل الولاء وجذب فئة الشباب لصالحها لتوسيع جرائمها غير الشرعية بهدف تحقيق مكاسب مالية على أنقاض اقتصاد جزائري ريعي يعاني أزمات متعددة ومتكررة تسببت في هدم البنية التحتية له.

الدراسات السابقة:

تجدر الإشارة إلى أن المنطقة العربية والجزائر خاصة تفتقر إلى الأدبيات العربية المتعلقة بموضوع الجريمة المنظمة العبر قومية وفي حالة وجودها فإن معالجة الموضوع يتم من الناحية القانونية وإلا يتم معالجة نشاط من نشاطات الجريمة المنظمة العبر قومية دون الإلمام بالنشاطات الأخرى خاصة كالمقالات والدراسات الأكاديمية، على الرغم من أنه في الآونة الأخيرة شهدت الجزائر جملة من الدراسات والمواضيع في المجلات والدوريات المتخصصة حول هذا الموضوع وتحليل دورها في عرقلة

تحقيق الامن الاقتصادي في الجزائر، بينما نجده متوفر بشكل نسبي باللغة الأجنبية ماعدا التقارير والاحصائيات المتعلقة بآثار الجريمة المنظمة على الاقتصاد أو استراتيجيات الجزائر لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية التي نجدها أكثر في المواقع الالكترونية، ومن بين مجموع تلك الدراسات:

1/ *Klaus von Lampe,"* ***Organized Crime : Analyzing illegal activities Criminal Structures, and extra- legal governance****", (London- los Angles, New Delhi, Singapore, Washington).*

يركز الكاتب من خلال المؤلف في التمييز بين التنظيمات الإجرامية خاصة فيما يخص الهيكل والتي تختلف بين الشكل الهرمي والأفقي والعمودي، غير أنها تشترك في نهج وأسلوب لوجيستي واحد يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح عن طريق التعاون الذي يتعدى الحدود الوطنية لكل دولة.

2/ *Martin Bouchard,"****Collaboration and Boundaries in Organized Crime : A Network Perspective"****, (U.S.A: School of Criminology, Simon Frazer University, January 2020).*

يركز الكاتب في مؤلفه على قوة العلاقات الاجتماعية التي تربط أعضاء الجريمة المنظمة العبر قومية على أنها هي (العلاقات الاجتماعية) التي تضمن استمرار الولاء للمنظمة الإجرامية الأم وتنشأ عن طريق العرق والعامل الجغرافي الذي يساهم في توطيد العلاقة بينهم داخل المنظمة الإجرامية.

3/ Hatem BenAzouz," ***Organized Crime in Algeria: TypologiesS and Characteristics****", (Algeria: Deparetement of Sociology University of Chik Larbi Tebessi–Tebessa, volume: 39 (2017).*

يعتبر هذا المقال الأول من نوعه في وصف الجريمة المنظمة العبر قومية بشكل دقيق في الجزائر حيث حدد أهم نشاطاتها التقليدية والحديثة التي تعتمد عليها للتوغل في الاقتصاد الرسمي الجزائري، كما ذكر التسلسل الزمني للجريمة المنظمة العبر قومية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية **2016.**

4/ *Barry Buzan, Ole Wæver, '' **Regions and Powers the Structure of International Security"، (United Kingdom: Cambridge University Press the Edinburgh, 2003).*

تحدث الكاتب عن الامن بتحولاته المختلفة التي عرفها بعد الحرب الباردة أين أصبح يعرف اعتبارا من المخاطر الأمنية وليد ظاهرة العولمة وفتح الحدود ليمس المجال الاقتصادي والاستثمار في النوع البشري من خلال ثلاث مستويات: " المستوى الفردي، الوطني والمستوى الدولي" الذي يركز على تأمين حدود الدولة من التهديدات المتنامية:" الجريمة عبر القومية والإرهاب والجريمة السيبرانية..." في حين أن القضايا الأمنية الداخلية المتعلقة بالدولة هي مقتصرة على الدولة للدفاع عن حدودها وتحقيق الأمن".

5/ *Maliki Samir B, Si Mohammed Kamel, Hassaine Amal, Hartani Abdelmadjid,* ***"Algeria's Economic Diversification and Economic Growth: An ARDL Bound Approach Testing"****، V° 17/ N°1 / (March 2021).*

يركز المقال عن العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر وضرورة مراجعة المنظومة الجزائرية في القطاع الاقتصادي الذي يعتمد على مصدر المحروقات عن طريق ضخ عمليات

الدعم والاستثمارات في القطاعات الحيوية الصناعية والزراعية، للوقوف في وجه الجريمة المنظمة العبر قومية بجرائمها المختلفة وتفعيل دور الدولة على المستوى الوطني أو المستوى الدولي والإقليمي.

6/ *Stellah Kwasi and Jakkie Cilliers,* ***"Stagnation or growth? Algeria's development pathway to 2040"****, (Institute for Security Studies, North Africa Report5, November2020),*

أشار المؤلف إلى نقطة مهمة جدا كانت سببا في استفحال الجريمة المنظمة العبر قومية في الجزائر بتأثيراتها السلبية وهي الجانب العملي ومخرجات الجامعات الجزائرية غير المستغلة بهدف امتصاص البطالة واستغلال هذه الطاقة الشابة في القطاعات الصناعية والزراعية بدل ان تجرفها التنظيمات الاجرامية في سيول المخدرات والهجرة غير الشرعية وغيرها من الجرائم بهدف تنويع الاقتصاد الجزائري لتجنب المصدر الوحيد.

7/ *Global Initiative (Against Transnationational Organized Crime)* بالعربية، **"مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2021"**، *Edact*، 2021 .

تشير الدراسة من خلال احصائيات **2021** إلى تأثر اقتصاد الجزائر بتجارة المخدرات من نوع القنب الهندي بنسبة كبيرة التي تدخل إلى الأراضي الجزائرية عبر الحدود الغربية الجزائرية على أن مصدر التهديد الأمني والاقتصادي قادم من المغرب التي تتعامل مع الأسواق الإجرامية العالمية.

8 / *Raouf Farrah,* ***'' Algeria's Migration Dilemma Migration and human smuggling in southern Algeria''،*** *(Global Initiative Against Transnational Organized Crime, December 2020).*

من خلال هذه الدراسة تحدث المؤلف عن أهم النشاطات الإجرامية التي تقوم بها التنظيمات الإجرامية في الجنوب الجزائري خاصة في ولاية تمنراست الأقرب إلى حدود النيجر ومالي، حيث تعتبر مركز لمختلف النشاطات خاصة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالأسلحة وعمالة الأطفال.

9/ *Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, '' Border Security Challenges in the Grand Maghreb''، (United States Institute of Peace, 2015).*

الدراسة تتحدث عن التطور التدريجي لدخول المخدرات بأنواعها للجزائر، والأساليب المختلفة التي ينتهجها مهربي ومروجي المخدرات التي تعدت مرحلة التهريب والهروب من نقاط الحراسة عبر الحدود إلى المواجهات والاشتباكات مع القوات الأمنية المسلحة الجزائرية.

10/ *Belkacem Iratni,'' Security Challenges and Issues in te Sahelo- Saharan Region – The Algerian perspective-''، (Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, 2017),*

تتحدث الدراسة عن النشاطات الإجرامية الاكثر ربحا في الجزائر والأكثر تأثيرا على الامن والاقتصاد الوطني الجزائري (تجارة الأسلحة والمخدرات) والتي كبدت خزينة الدولة خسائر كبيرة في فترة سقوط نظام القذافي عبر الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية خاصة.

أما عن الأدبيات العربية التي تناولت موضوع الجريمة المنظمة العبر قومية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري فهي قليلة لأن غالبيتها عالج الموضوع من الجانب القانوني في استراتيجيات المكافحة ومنها:

1/ نصر الدين مروك، " **الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق**"، مجلة كلية الدين الصراط، العدد 3 (سبتمبر 2000).

تناول هذا المقال موضوع الجريمة المنظمة العبر قومية وتأثيرها على الأمن القومي وعلى المجتمع، والدوافع التي جعلت أشخاص عاديين ينظمون إلى هذه التنظيمات، كما ذكر الفرق بين التنظيمات الإجرامية وبين التنظيمات الإرهابية والتحالفات بين كل من التنظيمين وتأثيرهما على الدولة والمجتمع.

2/ محمد سمير عباد، عبد الحق بوساحة، " **الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود**"، مجلة مدارات سياسية المجلد 3، العدد 2 (جوان 2020).

يركز المقال على الرأي الأكثر تداولا ضمن الدراسات في المجال الإجرامي القائل بأن تحديد نطاق المنظمات الإجرامية يتوقف على طبيعة النشاطات التي تقدمها المنظمات الإجرامية، كما حدد أهداف هذه التنظيمات الإجرامية والتي أجملها في هدف رئيس وهو تدمير الاقتصاد القومي وخطط التنمية.

3/ حمزة برابح، **"الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي"**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية– المركز الجامعي– بريكة، (2017/04/22).

المقال يتحدث عن التهديدات الأمنية المتنامية التي تهدد الجزائر من منطقة الساحل والتي تتميز باللاتماثل في أسلوبها وإمكانياتها المادية والتقنية والمتمثلة في الجريمة المنظمة العبر قومية، والجزائر تحاول من خلال استراتيجياتها للحد من هذه الظاهرة داخليا بالبنية التحتية والمرافق العمومية الأساسية.

صعوبات البحث:

خلال إنجاز هذه الدراسة واجهت الباحثة جملة من الصعوبات تتعلق بطبيعة الموضوع الذي يتميز بالتعقيد والغموض في أسلوبه لاسيما وأنه اقترن بموضوع الامن الاقتصادي في الجزائر، فالصعوبة تكمن في نقص المعطيات والإحصائيات المتعلقة بجرائم الشبكات الإجرامية واقتصرت مصادر المعلومات في بعض جزئيات الدراسة على المواقع الإلكترونية نظرا لحساسية الموضوع وتركيزه على الجانب الأمني.

خطة الدراسة:

قسمت الدراسة إلى **3** فصول:

خصص الفصل الأول من البحث للإحاطة بجدلية العلاقة بين الجريمة المنظمة العبر قومية والامن الاقتصادي من خلال الإطار المفاهيمي والكرونولوجي لكلا المتغيرين والتحولات التاريخية التي مست مفهوم الجريمة المنظمة وتحول نشاطها من الحدود الوطنية إلى نطاقها العالمي العابر للحدود، وانتقال مفهوم الامن من اطاره الضيق إلى اطار أوسع شمل جميع المجالات خاصة المجال الاقتصادي

لعالم ما بعد الحرب الباردة باعتبار أن الاقتصاد هو المجال المحرك لعجلة التنمية للدول فإن تحقيق الأمن الاقتصادي يؤدي إلى تطور بقية القطاعات الحيوية والصحية، كما تناولنا في هذا الفصل العلاقة الوظيفية البنيوية التي تربط بين الجريمة المنظمة العبر قومية والأمن الاقتصادي بين التأثر والتأثير.

الفصل الثاني خصص للحديث عن بنية الاقتصاد الجزائري على ضوء ديناميات الجريمة المنظمة العبر قومية في الجزائر من خلال تحديد مسارات الاقتصاد الجزائري الذي مر بثلاث مراحل منذ الاستقلال، انطلاقا من تحول النهج الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق مرورا بمرحلة الإرهاب وانهيار أسعار المحروقات إلى مرحلة مواجهة التحديات وانتعاش الاقتصاد بارتفاع أسعار الطاقة، والصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري في نفس الفترة ورغبة الدولة الجزائرية في تنويع الاقتصاد الجزائري تزامنا مع التسلسل الزمني للجريمة المنظمة العبر قومية في الجزائر، التي أخذت في التوسع مع الطفرة العلمية التي صاحبت مجال الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة، والتحالفات في عنصر حدود التأثير بين الجريمة المنظمة العبر قومية والامن الاقتصادي في شقه الأمني والاقتصادي في عمليات الرشوة والفساد التي طالت بعض الموظفين في بعض المؤسسات والشركات الجزائرية.

الفصل الثالث يكون فيه التركيز على أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر على المستويات الثلاثة: " وطنيا بتفعيل كل الجهود الداخلية السياسية والأمنية لمكافحة الفساد والرشوة كدعائم تقوم عليها الجريمة المنظمة العبر قومية عن طريق آليات الرقابة والمتابعة في المؤسسات والشركات الاقتصادية والقطاعات الحيوية، وإعادة شحن الجمعيات والمجتمع المدني في عمليات التوعية، وتجهيز القطاع العسكري بالعتاد والأسلحة المتطورة وإصدار قوانين تشريعية لمحاكمة الجناة من المجرمين وحماية الضحايا، أما على المستوى الدولي يكون بتنسيق الجهود الدولية بين الدول المجاورة وموائمتها مع القانون الداخلي لها لحماية الحدود المشتركة، إضافة إلى الجهود الإقليمية التي تساهم في عرقلة نشاط الشبكات الإجرامية في منطقة الساحل كمصدر للقلق العالمي ومنطقة تمركز نسبة كبيرة من الشبكات الإجرامية لتوفرها على مسببات الربح السريع، غير أن هذه الاستراتيجيات أثبتت فشلها في بعض الاحيان أمام جملة من الصعوبات تراوحت بين صعوبات وطنية تجسدت في توغل الجريمة المنظمة العبر قومية داخل المجتمع الجزائري وعلى المستوى الدولي فشل التعاون بين الدول نظرا للتباين الكبير بين سياسات الدول، إقليميا من خلال غياب الثقة بين دول افريقيا ونقص مجهودات المنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.

فصل تمهيدي
جدلية العلاقة بين الجريمة المنظمة العبر قومية والأمن الاقتصادي

يعتبر موضوع الجريمة المنظمة العبر القومية بتعدد تسمياته (الجريمة المنظمة العبر قومية، أو الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الجريمة المنظمة العابرة للقارات) شكل من أشكال الإجرام الذي برز بشكل جلي مع نهاية الحرب الباردة نتيجة للتطور الكبير في مجال التكنولوجيا والاتصالات وتخطى الحدود الدولية لتصبح جريمة عالمية عابرة للحدود تقفز إلى مصاف المخاطر الأمنية كنتيجة للمتغيرات التي أفرزتها مجموعة من الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل العولمة والنظام الدولي الجديد، "بإزالة الحدود بين دول العالم من خلال الأسلوب المنظم للجريمة وارتكابها من قبل المؤسسات الإجرامية التي تعتمد على الوسائل العلمية والتكنولوجية في إدارة العمل الاجرامي"[1].

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للجريمة المنظمة العبر قومية

أصبحت الجريمة المنظمة بعناصرها الجديدة تمثل خطرا كبيرا يواجه دول العالم، فبالرغم من أن "الجريمة المنظمة تعتبر ظاهرة قديمة محلية كانت تعرف سابقا بالمافيا إلا أن خطرها كان قليلا نسبيا"[2]، ولكن مع نهاية الحرب الباردة وما شهده العالم من تغيرات كثيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وانفتاح اقتصادي وحرية التجارة وازدهار الشركات المتعددة الجنسيات وتطور الثقافات لدى شعوب العالم[3] برزت الجريمة المنظمة وانتشرت نشاطاتها لتصبح جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وخطرا يهدد معظم دول العالم فهذه المرحلة شكلت منعطفا في دراسة العلاقات الدولية أين ظهرت طرق عديدة للعمليات الإجرامية تهدد أمن المجتمعات في جميع المجالات ولاسيما المجال الاقتصادي، لذلك سيتم التطرق من خلال المطلب الأول للتعريف بالظاهرة وتفكيك حيثياتها لمعرفة مفهومها بتعدد الزوايا التي تعالجها.

المطلب الأول: الإطار النظري للجريمة المنظمة العبر قومية

ينطلق منفذو الجرائم المنظمة العبر قومية في تنفيذ أعمالهم الإجرامية من منطلق:

1/ نظريات الجريمة المنظمة العبر قومية

أ/ نظرية "التعلم الاجتماعي": والذي يتمثل في التواصل المستمر والحذر الذي يميز الجماعات الإجرامية لتحقيق أهداف ربحية عن طريق عمليات التوظيف والتدريب المستخدمة لبناء أو سد الثغرات في

---

[1] محمد سمير عباد، عبد الحق بوسماحة، " **الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود**"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 3، العدد 2 (جوان 2020): ص 79.

[2] نوال بومليك، عبد القادر عبد العالي، "**الأخطار الأمنية للجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية**"، 2014/02/27، تاريخ الاطلاع: 2021/03/29، الموقع: *http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/480*

[3] حورية بن عودة، "**الجريمة المنظمة وآليات مكافحتها دوليا**"، (مذكرة ماجيستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم الحقوق، جامعة الطاهر مولاي –سعيدة، 2010)، ص 5.

العمليات الإجرامية، وتطورت هذه النظرية لتشمل نقاط القوة والضعف للبيئة المستهدفة واستخدامها لفهم بعض تفاصيل الجريمة أو الضحايا ونسبة الاندماج في الثقافة السائدة[1].

ب/ النظرية الداروينية الاجتماعية: تدعي تطبيق المفاهيم البيولوجية للاختيار (الانتخاب) الطبيعي والبقاء للأصلح ويجادل الداروينيون الاجتماعيون بأنه من شأن القوي أن يرى ثروته وقوته تتزايدان بينما من شأن الضعيف أن يرى ثروته وقوته تتناقص، غير أنهم اختلفوا حول استخدامها لمكافأة القوة ومعاقبة الضعف، ومصطلح الداروينية الاجتماعية تم استخدامها للإشارة إلى أي جهد بذل تجاه تطبيق مفاهيم من نظرية التطور لداروين عن طريق الانتقاء الطبيعي على النظرية الاجتماعية والأنظمة السياسية والاقتصادية ومجالات أخرى من الحياة الاجتماعية البشرية لكن اشتهرت النظرية الداروينية الاجتماعية بشكل سيء مع أوائل القرن العشرين حيث استهدف "تحسين العرق البشري"، ولعل عبارة "البقاء للأصلح" أكبر دليل على اساءة فهم النظرية بينما المعنى الحقيقي هو "أقوى الأفراد على قيد الحياة" هو شعار اجتماعي يهدف إلى تفضيل فئة واحدة من الأفراد على حساب أخرى (التمييز) الذي يحدث عن طريق الانتقاء الطبيعي والاختلاف في سمة وراثية كالذكاء مثلا الذي يؤدي إلى التكاثر التفاضلي داخل مجموعة من الأفراد على سبيل المثال:" الأفراد الأكثر ذكاء أفضل في التكيف مع المواقف الجديدة والاختراع[2] كما هو الحال في اختيار اعضاء الجماعات الاجرامية الأكثر ذكاء والأكثر قابلية للتكيف، إضافة إلى الديناميكيات الداروينية (السلوك) حيث يبحث الافراد داخل هذه المنظمات الاجرامية عن منصب في التسلسل الهرمي للسيطرة على نفس المجموعة التي ينتمون إليها لبسط الهيمنة والحصول على الربح وقد أعطى مثالا بالحيوانات المفترسة والفريسة، حيث تلعب الحيوانات "ألعابا" مع بعضها تستدعي على المفترس تطوير سلوكه للحصول على أكبر قدر ممكن من الربح وان كان هناك تضارب في المصالح[3].

ج/ نظرية التنظيم في علم الاقتصاد: من خلال أن التسلسل الهرمي والقياس هو الأنسب لهياكل تنظيم المشاريع ومخطط ***The 1s Class 1Flcatory*** كمخطط كهربائي، والذي يمكن تطبيقها على الجمعيات والمؤسسات شبه الحكومية والهياكل حيث يشير التمييز بين الأسواق والشبكات والتسلسلات الهرمية إلى آليات مختلفة للتفاعل والتنسيق وتتميز بمستويات مختلفة من الالتزام والاعتماد المتبادل بين

---

[1] مقال بموقع بوابة افريقيا الإخبارية، " **الجريمة المنظمة العابرة للحدود تتحدى المجتمع الدولي**"، 2018/10/17، تم تصفح الموقع: 2021/6/15، الموقع: *https://www.afrigatenews.net/article/*

[2] *Justin Mogilski,**''Social Darwinissm''**, (U.S.A: University of South Carolina, October 2016), P 2.*

[3] *Peter J. Richerson, Robert Boyd,**'' Evolution: The Darwinian Theory of Social change, An Homage to Donald T. Cambell''**, (University California, Published in Paradigms of Social Change: Modernization, Development, Transformation, 2 January 2000), P-P 6-7.*

المشاركين، بمعنى أن المنظمات الاجرامية تتعاون فيما بينها بشكل منسق لتفادي الخسائر وتحقيق الربح والتعاون بين هذه المنظمات الاجرامية يخلق نوع أخر من الجريمة التي تتعدى الحدود الوطنية[1].

د/ **نظرية الشبكات الاجتماعية لدراسة الجريمة المنظمة:** تطبق النهج الأنثروبولوجي للشبكات الاجتماعية للجريمة المنظمة في سياقاتها المحلية وعبرالوطنية، فنهج الشبكات الاجتماعية تتجاوز النماذج الإجرامية الحالية مثل النظريات التنظيمية والراعي والعميل والمؤسسة، على أن العلاقات البشرية تشكل أساس النشاط الإجرامي بفهم الديناميكيات الكامنة وراء هذه العلاقات والشبكات التي تنشئها[2].

إن نهج الشبكة في التعامل مع الجريمة المنظمة ينصب على جانب معين من الشبكات والجريمة المنظمة على الحدود (الخطوط الحقيقية أو التخيلية أي الهلامية) المرسومة بين الأفراد المدرجين في منظمة إجرامية إذ يجذب الكثير من شروط التعاون في الميدان والموجودة في البيانات التقليدية ما يعرف بالعرق اتجاهين أولهما ينصب ضمن العرق حيث يتم التعاون بنمط كرة الثلج*والثاني ضمن الروابط الاجتماعية التي عادة ماتكون ضمن العلاقات الاجتماعية وهو مايساعدها على العمل في شكل شبكي منظم تجاوز المجرمين إلى غير المجرمين[3].

يلخص حالة نهج الشبكة على أنه قابل للتعميم على أي نوع من المنظمات، ومن هنا "البديل لمثل هذه الرؤية أحادية البعد هو التعامل مع الشبكات والمنظمات باعتبارها تمثل أبعاد هيكلية متميزة مع الاعتراف أن الشبكات والمنظمات ليست مستقلة تجريبياً فالمنظمات تتطور من الشبكات وتتجاوزها تمامًا كما يمكن أن تكون كل منظمة تُعرف على أنها شبكة لأن أعضائها مرتبطون بحكم التعريف الذي يقول ان التعاون يكون بين الجريمة المنظمة ورجال الأعمال المجرمين الآخرين والذين ينتمون إلى نفس البيئة الاجتماعية أما شبكة التعاون في المنظمة تشمل الجريمة عادة تمثيلا واسعا لأصحاب المشاريع المجرمين وبعضهم مستقلون لا ينتمون إلى منظمات إجرامية[4].

---

[1] *Klaus von Lampe,'' **Organized Crime: Analyzing illegal activities Criminal Structures, and extra-legal governance**", (London- los Angles, New Delhi, Singapore, Washington), P 105.*

[2] *Jeffrey Scott Mcillwain,'' **Organized Crime: Asocial network Approach**'', Spriacer link, December 1999, Site Visited the: 07/10/2021, the site is: https://link.springer.com/article/10.1023/A:1008354713842.*

***كرة الثلج:** بمعنى أن العلاقات داخل المنظمات الاجرامية تغذيها العلاقات الخارجية مثل كرة الثلج التي تسقط على المنحدر وكلما تدحرجت زاد حجمها الى ان تصبح كتلة ضخمة في النهاية.

[3] *Martin Bouchard,**''Collaboration and Boundaries in Organized Crime: A Network Perspective''**, (U.S.A: School of Criminology, Simon Frazer University, January 2020), P 12.*

[4] *Ibid, P 13.*

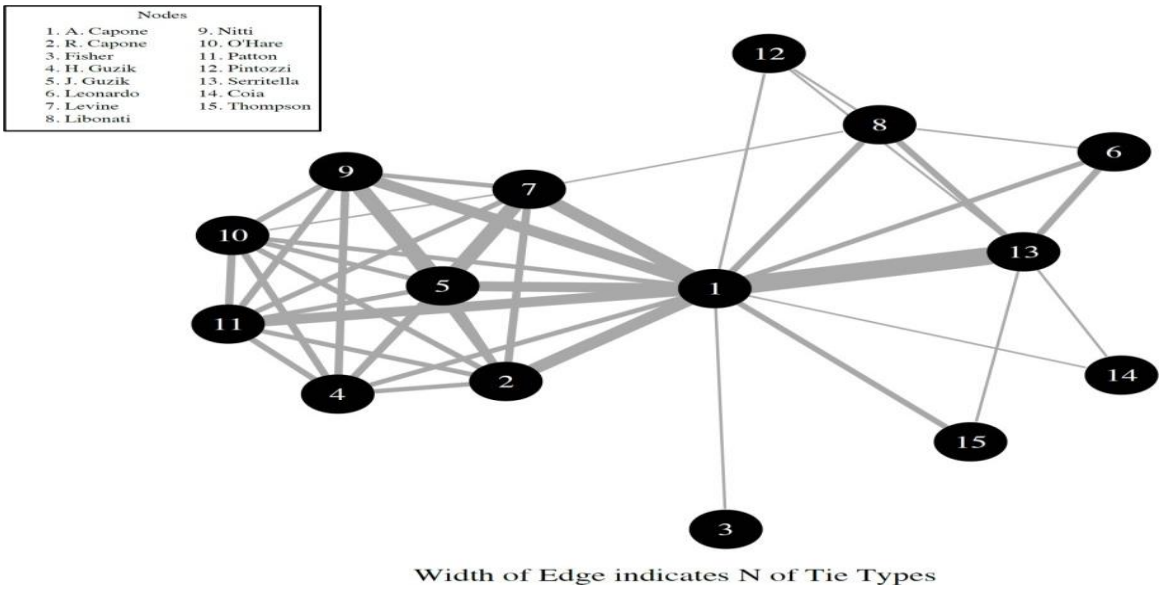

القائمة (Nodes) تحمل أسماعي لمجموعة من الشبكات الإجرامية عبر دول العالم التي تقابلها أرقام تحدد أماكنها في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): نهج المنظمات الاجرامية عبر القومية

***Source** : Martin Bouchard, Op Cit, P 13.*

باستخدام نهج الشبكة يمكن ان تتضمن العلاقات أو تستبعد حسب الرغبة عند تحليل الشبكات وذلك لأغراض مختلفة حيث يتم بناء الشبكات من العلاقات بين الأفراد التي عبر عنها في الشكل –**1**– على شكل خطوط في اطار الشبكات، ويظهر من جهة اليسار من الروابط الأسرة (المنظمة الاجرامية الأم) وشبكات الصداقة بشكل منفصل في الجهة اليمنى، لذلك فهذه الروابط تسمح بتصور كيف لهذين النوعين من الروابط يمكن فحصها للشبكات المنفصلة التي تركز فقط على العلاقات الإجرامية بين الأفراد[1]، ما يعني أن شبكة الصداقة (في الجهة اليمنى) تحتاج إلى البيئات الاجتماعية الأكبر المتمثلة في الأسرة (اليسار) التي بدورها تحتاج إلى الأولى (شبكة الصداقة)، فالأسرة عموما (اليمين) هي جزء من العوالم الاجتماعية للمجرمين ذلك أنها وفي أغلب الأحيان تكون سبب من اسباب تكوين شخص مجرم، وبالتالي فهم يؤثرون على صنع القرار كأمر أساسي وهو نهج يفترض أن العلاقات الاجتماعية هي أهم مصدر للتأثير في السلوك البشر لذلك فعلماء شبكات الجريمة لا يستفيدون دائما بشكل كامل من قوة بيانات الشبكة وانما العلاقات الاجتماعية للمجرمين.

[1] *Ibid, P 15.*

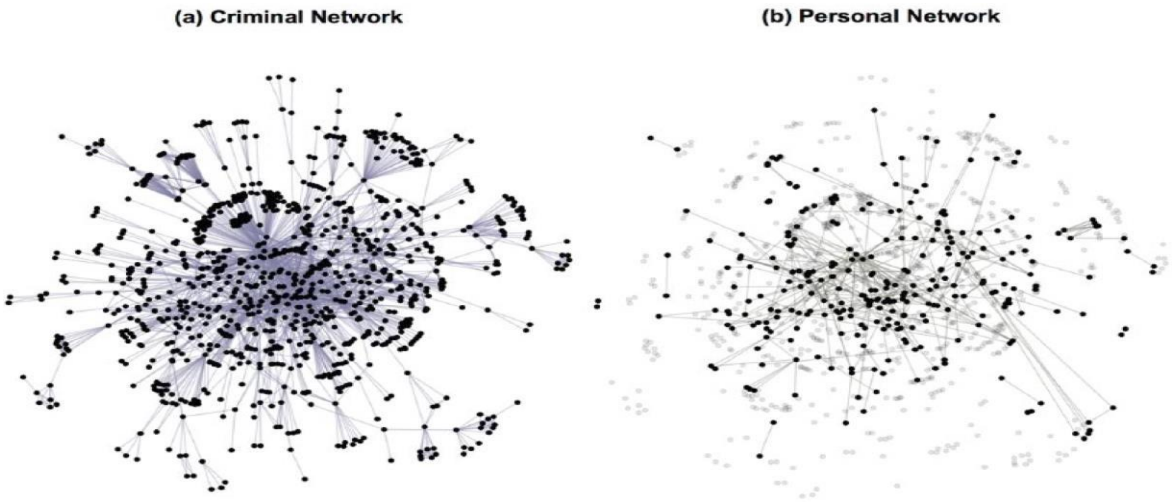

(ب) شبكة الشخصية (أ) شبكة إجرامية

الشكل رقم (2): أنواع الشبكات الاجرامية

***Source**: Martin Bouchard, Op Cit, P 15.*

العلاقة بين مفاهيم الشبكة والتنظيم هو أن هناك بعض من اللبس حول كيفية عمل المفهومين الرئيسين للشبكة ومنظمة تتعلق ببعضها البعض، ويستخدم البعض كل من المفهومين في أغلب الأحيان بمعنى أقرب إلى التنظيم منه إلى الشبكة، ذلك أن التطور بدأ من الشبكات البسيطة والفضفاضة إلى المنظمات المعقدة، ويفترض أن المجرمين منظمون إلى الشبكات أو إلى المنظمات، "فالشبكة عبارة عن شبكة من الروابط تربط بين اثنين أو أكثر من الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر،أما المنظمة فتتكون من مجموعة من الأفراد ولكن على عكس الشبكة فإن المنظمة أكبر من مجرد مجموعة من أجزائها من خلال انشاء نظام من القواعد والتوقعات التي يتبعها الأعضاء بغض النظر عن الاهتمامات أو الممتلكات الفردية، والشبكة تعني الأجزاء المختلفة للنشاط أو الهيئة والذي يكون لديه مواقع في أماكن مختلفة ولكنه بطريقة ما يتصل ببعضه البعض أما التنظيم فيعني الترتيب والمصفوفات"[1].

فالجريمة المنظمة سابقا كانت تشكل تنظيما معينا هرميا كان أو عموديا أو أفقيا تعمل في شكل منظم ومنسق في إطار وطني يتعلق بكل دولة على حدى، أما النموذج الحديث للمنظمات الاجرامية فقد حافظت على تنظيمها الداخلي الهيكلي (روابط الأسرة ورابطة الصداقة) الذي غالبا ما يحمل الشكل الهرمي، أما في علاقاتها مع منظمات إجرامية أخرى فهي تعتمد أكثر على العلاقات الشبكية داخل حدود الدولة وخاصة خارجها وهذا ما تمليه عليها طبيعة نشاطاتها العابرة للحدود.

[1] *Klausvon Lampe, Op Cit, P 106.*

هـ/ نظرية شليفروفيشني *Shlirovichny*: وتحرك هذه النظرية أسس متعلقة بالرشوة، فالبيئة والبنية التحتية هي من تسمح بانتشار الفساد والرشوة، ففي البيئة التي تتكون من بنية تحتية ذات جودة عالية قد تتعرض لهذه الظاهرة من مختلف مسؤوليها في صبغة شرعية منظمة ضمن حكومات الدول والشركات والهدف منها هو تحقيق ربح بأقل التكاليف وإن كان على حساب مسؤولين آخرين، ولكن بنسبة أقل لأن الدول التي تضم هذه المواصفات (الدول المتقدمة) هي اقل عرضة لهذه الظاهرة نظرا لتعرض مسؤوليها للرقابة والحماية، بينما في الدول الهشة ذات البيئة والبنية التحتية المتدنية نجدها الأكثر عرضة لظاهرة الفساد والرشوة نظرا لغياب أجهزة الرقابة والمساءلة القانونية والأمثلة عديدة ومتعددة في دول العالم الثالث[1]، لكن وعلى الرغم من رفضه لفكرة جواز دفع الرشوة إلا أنه أقر بجواز دفعها في أربع حالات:

1/ يجوز دفع الرشوة للحصول على منفعة قليلة ليس لها تأثير كبير على الاقتصاد.

2/ يجوز دفع الرشاوي مقابل الحصول على إعانة من قبل مسؤولي الدولة لاستخدام السلطة التقديرية.

3/ يمكن دفع رشوة من أجل الحصول على خدمة أسرع أو معلومات من داخل هيئة معينة.

4/ يمكن دفع رشوة لمنع الآخرين من تقاسم المنفعة معهم نظرا لعدم مشاركتهم العمل والجهد[2].

2/ نظريات العلاقات الدولية للجريمة المنظمة العبر قومية

المشكلة الأساسية في المنظمة الاجرامية هي البحث في الجريمة وهو الأمر الذي نجده في النظريات ووجهات النظر التي تختلف بين أنها قديمة وبين تباين مواضيعها بين الانشطة المتمثلة في السيطرة على مناطق وقطاعات اقتصادية (الحماية والابتزاز)، وبين الأنشطة غير القانونية المعقدة العبر قومية (الاتجار بالمخدرات أو الاتجار بالبشر أو الجريمة الاقتصادية)، وبين الانشطة المتعلقة بالأسواق المحلية غير القانونية (تجارة المخدرات المحلية والمقامرة) وكلها أنشطة متداخلة[3] تجعل الدراسة والبحث في الجريمة المنظمة العبر قومية تعاني من تأثير الاتجاهات النظرية المختلفة في السيطرة على العلاقات الدولية منها النظرية الواقعية والليبرالية والماركسية والبنائية الاجتماعية:

أ/ النظرية الواقعية:

واكبت الشبكات الإجرامية التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وظهور العولمة التي ساهمت في انتشار هذه الشبكات العابرة للحدود –بدءا بالاتجار بالمخدرات– لتواجه

---

[1] *Ana Maria Herrera, Peter Rodriguez,'' **Bribery and the nature of corruption'', Department of Economics", (U.S.A: Michigan State University, May 2007), P 11.***

[2] *Victoria Artur,'' **About Bribing''**, Autonomous University of Lisbon Luis de Camoes, (September 2018), P-P 4-5-6.*

[3] *Jonel Stoica,**''Transnational Organized Crime An (inter) National Security Perspective",** Journal of Defense Resources Management, Ministry of National Defense, -, Vol: 7, Issue: 2(13), (2016), P 14.*

هذه الشبكات الإجرامية تحديات خطيرة لأكثر من نظرية في حقل العلاقات الدولية (نظريا وعمليا) سواء من طرف واقعية هوبز والواقعية الجديدة أو من طرف المذهب المؤسسي الليبيرالي والليبيرالية الجديدة[1].

وفقا للمنظور الواقعي فإن كل فرد من أي مجتمع هو ملزم بطاعة القيم الأساسية للمجتمع، والدولة مخولة عن طريق مؤسساتها للتدخل والسيطرة التي تشمل الوسائل العنيفة وغير العنيفة من أجل الحفاظ على النظام الاجتماعي القانوني والاستفادة منه وتحقيق الأمن والقوة [2]، فالجريمة المنظمة في جوهرها استمرار للأنشطة الاقتصادية باستخدام وسائل غير شرعية وتتخذ جماعات الجريمة المنظمة العبر قومية أساليب العمل القانونية وغير القانونية منها: استخدام العنف والابتزاز والرشوة وغسيل الأموال، وللقضاء على هذه الظاهرة تقترح النظرية الواقعية نشر الأمن وتفعيل دور الدولة ودور المؤسسات العسكرية وتقويتها كتدابير ضد أولئك الذين يشاركون في أي نوع من الأفعال المعادية للمجتمع والتي تعود بالضرر على الفرد والاقتصاد ومصلحة الدولة[3]، فالمنظمات الإجرامية العابرة للحدود هي تهديد مباشر لحدود الدولة وأمنها ومصلحتها الداخلية والخارجية المتجسد في المجال الاقتصادي نظرا لأن هذه المنظمات تخلق أعداء في شكل تنظيمات شبكية تهدد أمن الدولة ما يتسبب في إحداث حالة من الفوضى.

ب/ النظرية الليبيرالية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الشبكات الإجرامية غير مرحب بها لأنها شكل من أشكال التنافر في عالم من الانسجام المتزايد[4]، وضمن هذا الإطار يتم تعريف المجرمين كأشخاص ذو سلوك منحرف ولا بد من محاربتها بتفعيل الجهود الداخلية والخارجية من خلال التعاون بين الدول وإنشاء مؤسسات دولية للقضاء على هذه الظاهرة، كما يصرح منظرو الليبرالية أن العولمة وتحرير التجارة قد ساهمت في توسيع نطاق الجريمة المنظمة العبر قومية ومع ذلك فهم مع الطرح الذي يرى أن الجريمة المنظمة العبر قومية تمثل تأثيرا ثانويا، ولا يمكن التظليل والتغاضي عن الفوائد المجانية التي كانت التجارة والعولمة لها فضل فيها، ووفقا لهذه النظرية فإن هناك حلان لهذه المشكلة: إما يستسلم المجرمون بإرادتهم أو تحت ضغط المجتمع الذي يعيشون فيه أو يستبعدون أنفسهم من المجتمع وسوف يتحملون عواقب سلوكهم[5]، فالجريمة

---

[1] عبد القادر دندن،**" خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة – العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الإتجار بالمخدرات شمال افريقيا نموذجا–"**، مجلة سياسات عربية المركز، العدد:8 (2014)، ص 84.

[2] *Saša Đorđević, ''**Understanding transnational Organized Crime as a Security threat and Security Theories''**, Carl Schmitt and Copenhagen School of Security Studies, N: 13,(April- June2009), P 44.*

[3] *Leo S.F.Lin,'' **State-Centric Security and its Limitation: The Case of Transnational Organized Crime",** Research Institute for European and American Studies (Rieas), Athens- Greece N° 156,(November 2011), P 8*

[4] عبد القادر دندن، المرجع سابق الذكر، ص 84.

[5] *Iwan Sulistyo, Indra Jaya Wiranata, Suci Indah Lestari, ''**A Review Towards Relations, Concepts, Methods in International Relations, and Related International Legal Instruments for Conducting***

المنظمة العبر قومية بالنسبة للمنظور الليبيرالي هي وليدة تحرير التجارة والسلع والأشخاص والخدمات لعالم ما بعد الحرب الباردة، وتأثير هذه المنظمات الاجرامية هو تأثير ثانوي وليس رئيسي نظرا لوجود تهديدات أخرى أكثر تأثيرا على الاقتصاد كالإرهاب والفيروسات، وقد اتجهت النظريات الليبيرالية إلى المطالبة بتكثيف التعاون والجهود الداخلية بداية من أفراد المجتمع عن طريق المجتمعات المدنية والجمعيات والرأي العام، والجهود الخارجية عن طريق المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات.

ج/ النظرية الماركسية:

توضح النظرية الماركسية ظاهرة الجريمة المنظمة العبر قومية باعتبارها مستمرة في بذل الجهد للزيادة في الشرخ المتواجد بين الطبقة الكادحة والطبقة البرجوازية، على أن الرأسماليين هم المجرمون ويمثلون الجريمة المنظمة العبر قومية في كل أنحاء العالم لتعظيم أرباحهم نتيجة جشعهم وعدم الاهتمام بالطبقات الاجتماعية الأخرى التي لا تجد سببا بديلا للبقاء على قيد الحياة فتتدخل ضمن هذه المنظمات الإجرامية لتزيد من تأزم الوضع، لكن وللحد من هذه المنظمات الاجرامية العابرة للحدود يتوجب تعديل النسبة المئوية بين قيمة العمل وكمية الجهد المبذول في سبيل الحصول على سلعة أو صناعتها بقدر السلع والخدمات في السوق العالمية المعنية لصالح العمل[1] فبالنسبة للنظرية الماركسية فإن النظام الرأسمالي هو المتسبب الوحيد في ظهور المنظمات الاجرامية العابرة للحدود حيث وصفها بالنظام الفوضوي الذي يؤدي إلى البطالة ويتسبب في الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وبما أن الرأسمالية تحمل بذور فنائها فإن الجريمة المنظمة العابرة للحدود هي واحدة من هذه البذور التي ستطيح بالرأسمالية.

ويرى علماء الإجرام الماركسيون أن البرجوازية تمتلك السلطة والقوة وأن القوانين المتعامل بها هي انعكاس للأيديولوجية البرجوازية والنظام القانوني، حيث تستخدم هذه المؤسسات للسيطرة على الجماهير ومنع الثورة وإبقاء الناس في حالة من الوعي الزائف أمام انتهاك حقوقهم[2].

د/ النظرية البنائية:

يركز النهج البنائي للجريمة المنظمة العبر قومية على النظام ككل بمعنى أن الجريمة المنظمة العبر قومية هي عملية ديناميكية يتم إنتاجها من خلال السلوك الاجتماعي البشري، فهو بناء اجتماعي يتصرف به الناس والمجتمع وله تأثير متبادل بينهما وبالتالي فهي نتيجة للتنظيم الاجتماعي الحالي وهي الطريقة والاسلوب التي يرى بها أعضاء المجتمع أنفسهم والتي تتمثل في: "المؤسسات التي تتحدى الدولة

Research on Transnational Organized Crime", (*U.S.A: Universitas Lampung International Conference on Social Sciences Atlantis Press,2021), P 44.*

[1] *Herbert Manheim, Taylor et al 1975, '' **Traditional Marxist Perspectives on Crime''**, 1997, P 2.*

[2] *Kari Thompson, ''**The Marxist Perspective on Crime''**, ReviseSociology A level sociology revision – education, families, research methods, crime and deviance and more, June 2016, Site Visited the: 08/03/2022, The Site is: https://revisesociology.com/2016/06/04/marxist-theory-crime/*

اعتبارًا من بعض الميزات النفسية الفردية من منظور الكسندر واندت ***Alexander Wendt***"[1]، فالمنظمات الإجرامية تتشكل بقوة وبشكل آلي من خلال الأفكار والمصالح السائدة في المجتمع لذلك لابد من وإعادة النظر في العمليات الاجتماعية التي تنظم سلوك الناس داخل المجتمع.

والجريمة المنظمة العبر قومية من المنظور البنائي هي ظاهرة تهدد هوية الدولة أصبحت أكثر خطورة من أي وقت مضى، ومن هنا ظهر مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية الذي لم يعد يعرف بالطريقة الواقعية فحسب بل تعدى مستوى التعريف إلى درجة أعلى حتى من الدولة أين أصبح يُنظر إلى المجتمع كمرجع لموضوع الأمن وكتهديد لهوية الدولة[2]. فتاريخ الجريمة المنظمة العابرة للحدود هو تاريخ يتأرجح بين الهيمنة والسيطرة وهو ما جعل تفسير النظريات للجريمة المنظمة العبر قومية يختلف من فترة إلى أخرى انطلاقا من التغيرات والتحولات الحاصلة على المستوى العالمي خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا وعالم الرقميات.

هـ/ نظرية المؤامرة الأجنبية: تطور هذه النظرية كان من قبل صانعي السياسات وليس من قبل العلماء والمفكرين، حيث يعتبر نموذج "المؤامرة الغربية" أمرا محوريا في تاريخ النقاش حول الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هيمنة المافيا الإيطالية الأمريكية (أمريكيين من أصل إيطالي) على مجموعات المافيا في المجتمع الأمريكي وتنظيم الجريمة بشكل جيد لتتحول إلى جريمة عابرة للحدود من خلال الأنشطة التي كانت تمارسها من التهريب والقتل والاتجار بالبشر والمخدرات وغسيل الأموال خلال المعارك التي حدثت بين عائلات المافيا الإيطالية الأمريكية في نيويورك[3].

خلصت لجنة كيفوفر ***Kefauver*** باعتبار أن الجريمة المنظمة العبر قومية في الولايات المتحدة كانت مؤامرة غريبة تعرف باسم "المافيا" وتفترض نظرية المؤامرة الغريبة أن المهاجرين الإيطاليين هم من استوردوا هذه الظاهرة من إيطاليا إلى أمريكا خلال موجات الهجرة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث عرفت بـ: "**اليد غير المرئية**" من "**أجنبي بقيادة مركزية**" فكانت المؤامرة تهدد المجتمعات الديمقراطية المفتوحة كالولايات المتحدة الأمريكية للإطاحة بها عن طريق نشر الفساد والعنف[4].

---

[1] *Daniel Ruizlopez, ''**Transnational Organized Crime: its Nature and Threats to peace''**, (UNED: Escuelade Doctorado, 2016), P 551.*

[2] *Saša Đorđević, Op Cit, p-p 44-45.*

[3] *Letizia Paoli, ''**Towards a Theory of Organized Crime: Some Preliminary Reflections''**, (Ku Leuven- Belguim, 10 October 2017), P 3.*

[4] *Amir Rostami, '' **Criminal Organizing''**, (New Series, Stockholm Studies in Sociology, 2016), P 41.*

و/ النظرية البيروقراطية: وصف دونالد كريسي ***Donald Cressey*** لفريق العمل الفيدرالي على تنظيم الجريمة المنظمة في كتابه تحت عنوان: **سرقة الأمة 1969** :" أن الجريمة المنظمة هي بيروقراطية رسمية إلى حد ما على شكل هرمي صارم وواضح المعالم متكون من العائلات من خلال تقسيم المهام وقواعد السلوك والعقوبات الداخلية والخارجية والتي تحظى بشعبية كبيرة في الدوائر الجنائية"[1]، فالجريمة المنظمة محلية كانت أو عابرة للحدود هي مشكلة مصدرة أتى بها الغرباء ليهددوا بها المجتمع ما يعرف بالمؤامرة الغربية ليس فقط في أمريكا وإنما في دول أخرى[2].

فهي بذلك تلقي اللوم على مجموعات مهاجرة معينة صدرت مشكلة الجريمة المنظمة أو اللاعبين المركزيين في أنشطة إجرامية محددة من الصين والأتراك المهربين للهيروين للجماعات الروسية الاجرامية من أجل طلب الحماية، هو الأمر نفسه بالنسبة للدول الاوروبية التي عانت من المنظمات الاجرامية الروسية وكذا من مجرمي أوروبا الشرقية لاسيما وأن العرق مهم جدا بالنسبة للجماعات الاجرامية[3]، فالنظرية البيروقراطية تشترك مع النظرية الأجنبية الغريبة في أن الجريمة المنظمة العبر قومية هي ظاهرة مصدرة هدفها الرئيسي والاساسي هو تهديم البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المتقدمة حتى يتمكن هؤلاء الغرباء من تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح والحماية.

ز/ نظرية المشروع غير القانوني: سميت النظرية بهذا الاسم (المشروع غير القانوني) لأوجه التشابه الملحوظة في بعض الأحيان بين الأنشطة غير القانونية والأنشطة القانونية حيث يُنظر إلى الجناة على أنهم عاديون وعقلانيون، فالأنشطة الاجرامية على الرغم من كونها غير قانونية إلا أنها مدفوعة بنفس القوانين من العرض والطلب كأنشطة قانونية مثل:" المخدرات والدعارة وتهريب البشر" التي على الرغم من تحريمها في بعض البلدان وتجريمها لكنها لا تزال مرتفعة الطلب من قبل بعض شرائح السكان مثل:" السجائر والزيوت والكحول"، وهذا ما تطرق إليه العديد العلماء الاقتصاديين لشرح السلوك في الأسواق والانشطة غير القانونية[4] ويتجلى ذلك واضحا للأستاذ باساس ***Passas*** **(1999)** ومصطلح عدم

[1] *Mark. H. Haller, '' **Bureaucracy and the mafia An Alternative View''**, Journal of Contemporary Criminal Justice, Vol: 2, N° 1 (february1992), P-P 2-6.*

[2] *The Iss Office in Cape Town and Peter Gastrow, '**'Rival View of Organized Crime''**, P 46.*

[3] *Steven Dudley,'' **Elite and Organized Crime''**, (Insight Crime, not date), P 10.*

[4] *Hidden Agendas, Claudia Baez Camargo, **''Social norms and why need to re-think anti-Corruption''**, USA Series, N° 22(June 2017), P 18.*

التناسق الإجرامي للإشارة إلى هذه الاختلافات[1] كما أشار إليه لبيتر رويتر **Peter Reuter (1983)** في كتابه: "الجريمة غير المنظمة" أين ركز على الأسواق المحلية غير المشروعة والقروض المشتركة[2].

يركز بعض المؤلفين على الشبه والخط الرفيع بين الأنشطة القانونية والأنشطة غير القانونية، فما يعتبر شرعيا ومستحبا في دولة قد يكون غير شرعي وغير مستحب في دولة أخرى كما تدفع افتراضات العقلانية للنظرية الاقتصادية في بعض الأحيان المؤلفين للتحليل من خلال التأكيد على الخصائص الشخصية التي يتميز بها رجال الأعمال غير الشرعيين حيث يتم تفسير الأنشطة غير القانونية انطلاقا من التكيف مع سلوك عقلاني[3].

ح/ نظرية الحماية: تاريخيا تستند نظرية الحماية لسيطرة المافيا على مناطق محددة، أما حاليا فقد عملت هذه المنظمات الإجرامية كبديل للحكومات وحققت أرباحا من خلال الاستيلاء على احتكارين تقليديين للدولة باستخدام العنف والضرائب في شكل ابتزاز حيث يشير المؤلفون إلى فترات التحول السريع لمجموعات المافيا في ظل غياب حماية الدولة وحقوق الملكية والمعاملات الاقتصادية فتقدم خدمة الحماية في أعمال البيع وتستجيب فعليا لطلب الحماية، وفي كتاب دييجو جامبيتا ***Diego Gambetta*** "المافيا الصقلية"**(1993)** يرى أن: "المافيا اقتصاد محدد ومؤسسة تنتج وتبيع الحماية الخاصة وتحمي حقوق الملكية والمعاملات الاقتصادية القانونية وغير القانونية، وهي تقوم بالخدمات التي لا تقدمها الدولة "[4]، وكأحد الجوانب القوية لنظرية الحماية هو أنها تقدم تفسيرا لكل من الهيمنة لبعض مجموعات المافيا لتحقيق أهدافها، أما الجانب الضعيف لنظرية الحماية هو أن خلق الحماية من طرف مجموعات المافيا في ظل غياب الدولة تحدده آليات السوق حيث تنظم سلوك مجموعات المافيا والمواطنين[5].

وينسب باولي ***Paoli*** **(2003)** الفضل إلى غامبيتا ***Gambetta*** **(1993)** لإعادة اكتشاف البعد السياسي لمنظمات المافيا الإيطالية الجنوبية متعددة الوظائف التي تأسست عبر عقود ما قبل الحداثة لتحقيق أهداف متعددة وإنجاز مجموعة متنوعة من الوظائف والتي تم إهمالها في الدراسات التي تصور مجموعات المافيا كمؤسسات غير شرعية توفر الحماية وتمارس الوظائف السياسية، حيث توصف

---

[1] *Nikos Passas, ''**Global Anomie, Dysnomie and economic Crime: Hidden Consequences of Neoliberalism and Globalization in Russia and Around the World''**, Social justice, Vol: 27, N° 2, (2000), P 17.*

[2] *M.r Justice R.N Purvis, ''** The Control of Organized Crime''**, (Family Court of Australia, 12th March 1986), P12.*

[3] *Adam Edwards,'' **Crime as enterprise? The case of transnational Organized Crime''**, (London: Cardiff University- Britain, April 2002), P 213.*

[4] *Diego Gambetta,**'' The Sicilian Mafia''**, Sumposium ''Talking about the mafia'', issue: 2 (May-August 2011), P-P 2-5.*

[5] *Jan Van Dijk, ''**Mafia markers: assessing Organized Crime and its impact Upon Societies''**, (Holland: University of Tilburg- Holland, 9 October 2007), P40.*

مجموعات المافيا بأنها:" سياسة المجتمعات التي لم يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها بشكل كامل[1]، فالحماية هو أسلوب المنظمات الاجرامية مثله مثل غسيل الأموال والابتزاز والاستعانة بالرشوة والفساد للوصول إلى أهدافهم وفي نفس الوقت هو شراء ذمم المواطنين، وفي ظل غياب الدولة تلعب هي الدور المخول إلى الدولة أو التخفي وراء ستار السلطة والدولة لتمرير سياسة في ظل تواطؤ بعض الموظفين.

ط/ نظرية الاندماج الاجتماعي (رأس المال الاجتماعي) والشبكات الإجرامية:

تؤكد نظرية الاندماج الاجتماعي أن الجريمة المنظمة العبر قومية لا تعمل ضمن فراغ اجتماعي ولكنها تتفاعل مع بيئة المجتمع في ظل الروابط والتفاعلات الاجتماعية التي يتوجب فهمها جيدا مثلما يعمل الجناة في بيئات معادية نظرا لأنشطتهم غير الشرعية، تعني تلك العقود الغير قابلة للتنفيذ كما هو الحال في الأعمال التجارية الشرعية[2]، وبذلك يمكن وصف عالم الجريمة المنظمة بأنها: "غابة تحتوي على مخاطر مالية عالية تختفي فيها القواعد والآليات التي تنظم المعاملات في ظل قواعد وآليات غائبة كالدخول في العقود وسداد الديون عن طريق النظام المصرفي الرسمي ما يدل على أن التعاون في عالم الجريمة المنظمة ليس بالأمر السهل لأن انعدام الثقة بين الجناة مشكلة تتكرر باستمرار"[3]، وهو الطرح الذي توصل به قرانوفيتي ***Granovetter*** **(1985)** الى فكرة الاندماج بين المنظمات الاجرامية ضمن العائلة والأصدقاء والمعارف والعرق في المعاملات الاقتصادية العادية وذلك للتقليل من عدم الثقة وتحقيق مكاسب مالية نسبة كبيرة من أعضاء هذه المنظمة الإجرامية ينتسبون إلى عائلة واحدة.

العلاقات الاجتماعية تحدث بشكل عشوائي وغالبا ما تخضع لقوانين المسافة الاجتماعية والجغرافية والعرق والتعليم والعمر، حيث يوجد نفس النوع من التجمعات داخل الشبكات الإجرامية التي تضم اشخاصا نشأوا معا أو يعيشون في نفس الحي أو يتشاركون في خلفية عرقية مماثلة وبالتالي يصبحون في وقت لاحق رفقاء في الجريمة، في حين أن المسافة والعامل الجغرافي والاختلاف العرقي سبب في ضعف الاتصال سواء بين المنظمات الاجرامية أو بين العالم السفلي وهذا ما نجده في أسواق مستهلكي المخدرات الرئيسية لذلك فطبيعة الأنشطة الإجرامية تفترض درجة عالية من الثقة المتبادلة التي يعمل على تفعيلها المجرمين من أجل سد هذه الفجوات الهيكلية بجميع أنواع الفرص الاستراتيجية لتحقيق الربح[4].

---

[1] *Baris Cayli, ''**Italian Civil seciety against the Mafia: From perceptions to expectations**'', (Scotland: International Journal of law, Crime and Justise, University of Stirling, 2013), P 82.*

[2] *Klaus von Lampe, ''**Human Capital and Social Capital in Criminal Networks Introduction to the special issue on the seventh Blankensee Colloquium**'', (A seminar 12(2), June 2009, pp. 93-100), P6.*

[3] *Neil Fligstein and Luke Dauter, ''**The Sociology of Markets**'', (California: Reviews in Advance, Department of Sociology, University of California, Berkeley-, 22 March 2007), P 64.*

[4] *Martin Bouchard, Op Cit, P 24.*

استخدم كليمانس وفان دي ***Clemence an Van Di*** مصطلح ***Bunt*** **(1999)** بمعنى "تأثير كرة الثلج الاجتماعية" لوصف كيفية انخراط المجرمين في الجريمة المنظمة العبر قومية وكيف تتطور حياتهم المهنية من خلال العلاقات الاجتماعية انطلاقا من موارد الأخرين(مثل المال والمعرفة والاتصالات) وبمرور الوقت تنخفض نسبة الاعتماد تدريجيا الى أن ينتج عنها انبثاق مجموعات اجرامية جديدة تخضع لطرقهم الخاصة وتبدأ القصة من جديد بما يعرف بالسماسرة الذين يربطون الثغرات الهيكلية في الشبكات الإجرامية ويتم تزويدها بجميع أنواع الخيارات الاستراتيجية التي تعرف بـ: "بين مركزية"[1]، في النماذج الهرمية نجد أنها تركز على "الرؤساء والمساعدين" الذين بدورهم يركزون على الجوانب الهامشية المتمثلة في "اللاعبين المسيرين" الذين يعتبرون لاعبين يقدمون خدمات للمنظمات الإجرامية حيث يزداد الطلب عليهم، وقد يتم التغاضى عنهم في النماذج الهرمية باعتبارهم هامشيين مثل: "صارفي المال، غاسلي الأموال، مزوري المستندات، المستشارون الماليون والقانونيون"، لكن على الرغم من اتفاق المؤلفين على نظرية الاندماج الاجتماعي على أنها التيار الرئيسي للجريمة المنظمات إلا أنها تقع فريسة الانشغال التاريخي لبحوث الجريمة المنظمة مع الهيكل والبحث عن الجناة المناسبين وديناميكيات التعاون الجنائي[2].

فعلى الرغم من أن المنظمات الاجرامية هي وليدة بيئة ومجتمع معين وفقا للمعايير الجغرافية والعرقية العائلية ووفقا لقوانين واختبارات معينة، إلا أنه لا يجب أن ننسى عملية التكيف في سبيل تحقيق مصلحة معينة فقد نجد العديد من المنظمات الاجرامية ذات أصول مختلفة تنشأ ضمن بيئة مختلفة تماما لكنها تحقق نجاحات ونجدها أكثر توسعا وأطول عمرا واستمرارية.

7/ النهج اللوجستي أو الظرفية تجاه الجريمة المنظمة العبر قومية:

يرى المؤلفان ستوفوسمييير وإيلمر ***Steffensmeier and Ulmer*** **(2005)** أن النظريات التقليدية تركز على الخاسرين والفاشلين من اللصوص والمحتالين، فالمنطق السائد يحدد سبب استمرار المجرمين في طريق الجريمة (سواء نساء او رجال) إما بالمعنى البيولوجي كالافتقار إلى التحكم الذاتي أو بالمعنى الاجتماعي كالافتقار إلى الروابط التقليدية، وتعد النساء أكثر محافظة على الروابط المجتمعية عكس الرجال على الرغم من أن أبحاث الجريمة تظهر أن:

أ/ بعض المجرمين يتورطون في جرائم خطيرة على الرغم من أنهم طبيعيون في غالب الأوقات.

---

[1] *Luke Kemp, Sanaz Zolghadriha, Paul Gill, '' **Pathways into organized crime: comparing founders and joiners''**, (England: University College London, 12 Sebtember 2019), p 215.*

[2] *Natasha Tusikov,**'' A Hybridized Model of Organized Crime: Executive Summary''**, (Canada: National Research and Methodology Development Unit, Criminal Intelligence Service (Central Bureau, Ottawa), August 2009), P 1.*

ب/ اختلاف أعراض مرتكب الجريمة من جريمة إلى أخرى والتي قد تكون ناجمة من ضعف ضبط النفس.

فكل نوع من أنواع الجرائم تفرض متطلبات مختلفة يمكن تحليلها انطلاقا من منظور الموقف أو منظور الظرفية الذي كان له تاريخ في دراسة لوجستيات الجريمة المنظمة حتى قبل نقل نهج الظرفية من دراسة الجريمة العادية إلى الجريمة المنظمة التي تغير وجه عملها واسلوبها انطلاقا من الفرص المتوفرة والقيود الناشئة عن البيئة[1]، وقد طبق العديد من المؤلفين نهج الظرفية على الجريمة المنظمة بالتركيز على فرص منع الجريمة فعلى سبيل المثال: "تهريب الكوكايين في بالونات الركاب في الرحلات الجوية العابرة للحدود"، هي فرصة تطلبت تشديد الحراسة لتهريب الكوكايين في بالونات الركاب وبالتالي اختلفت الظروف بين وجود المجرمين في الجو وبين وجودهم في البر والبحر، وهو الأمر الذي ذهب إليه كورنيش وكلارك ***Cornish and Clarke*** **(2002)** أن تحليل المشكلة يبدأ بتفريغ المجموعات المعنية "سيناريوهات الجريمة" فتكشف عن هياكل الفرصة التي تمكن من الأنشطة المعنية وبالتالي يمكن خلق حواجز أمام ارتكاب الجريمة المنظمة واكتشافها وتطويرها[2]، لذلك فالنهج الظرفي يصور النشاط الإجرامي المنظم على أنه مجموعة من الأحداث الإجرامية التي تقوم وفق معادلات وحسابات جد دقيقة تخلقها الظروف التي تستغلها الجماعات الإجرامية لصالحها بهدف تفعيل نشاطاتها وانجاح عملياتها الاجرامية خاصة في ما يتعلق بالمخدرات والأسلحة وفق تخطيط معين تحدده الجماعة الإجرامية.

أثرت نظرية الظرفية على أدب الجريمة المنظمة من خلال المفاهيم التي تعتمد على الفرص والمخططات، ومن الأمور المركزية لنهج الظرفية هو أنه بدلا من التركيز على المنظمات الاجرامية يجب أن ينصب التركيز على الأنشطة الإجرامية وهياكل الفرص[3]، غير أن فون لامب ***Von Lampe*** **(2011)** يرى أن نموذج الظرفية لا يبدو مناسبا انطلاقا من أنشطة الجريمة المنظمة على الرغم من أنه يمكن منع الكثير من جرائم الشوارع في الوقوع إلا أن المجرمون المتحمسون والأهداف المناسبة لا يجتمعون في أغلب الأحيان لا في المكان ولا في نفس الوقت[4]، ومع ذلك يبدو أن المجرمين في الجريمة المنظمة يمتلكون قدرات مميزة بطريقة تجعلهم: " أقل اعتمادا على بنية الفرص، التعاون ووجود رقابة

[1] *Darrell Steffensmeier, Noah Painter-Davis, and Jeffery Ulmer,**'' Intersectionality of Race, Ethnicity, Gender, and Age on Criminal Punishment''**, (University of New Mexico, 28 November 2016), P6.*

[2] *New Zealand police, ''**Situational Crime prevention: Evidence Brief''**, A pril 2017, P* 2.

[3] *Auzeen Shariati, Rob T. Guerette, ''**Situational Crime Prevention''**, (U.S.A: George Mason University Fairfax, Virginia, December 2017), P5.*

[4] *Klaus von Lampe, Op Cit, P 9.*

مؤمنة حول الهدف كعامل محبط"، وبالتالي فالمنظمات الإجرامية لا تعمل تحت كل الظروف من خلال تطبيق نموذج منع الجريمة الظرفية على المنظمة[1].

لذلك فالمنظمات الاجرامية تعمل ضمن منطق ربحي وفقا لظروف تتماشى ومخططاتها بداية من شروط الانتماء لها إلى غاية انبثاق جماعات أخرى تنتمي إليها تعمل وفقا لقواعدها الخاص التي تعتمد على المنطلق الشبكي في التعامل فهي أكثر حرصا على مراعاة الظروف المتعلقة بالبيئة والانشطة التي يتم الاتفاق للعمل بها واستغلال الفرص أفضل استغلال، لأن تصنيف الدول من حيث مناطق عبور او مناطق مقصد هو أمر بحد ذاته يدخل ضمن النهج اللوجيستي.

المطلب الثاني: الإطار الكرونولوجي للجريمة المنظمة العبر قومية

تعتبر الجريمة المنظمة العبر قومية واحدة من أخطر التهديدات الأمنية العالمية لعالم ما بعد الحرب الباردة، لما لها من تأثيرات سلبية على جميع المستويات والأصعدة وذلك لقدرتها على التكيف والتعايش مع جميع الأوضاع الدولية والإقليمية، ونظرا لتعقد الظاهرة محل الدراسة فقد وجد المفكرون صعوبة في إعطاء مفهوم موحد واضح وشامل للظاهرة، ويتجلى ذلك من خلال التعاريف المقدمة كالآتي:

أولا: تعريف الجريمة المنظمة العبر قومية:

لفهم الجريمة المنظمة العبر قومية لابد من تفكيك المصطلح الذي يتكون قسمين: "الجريمة المنظمة والعبر قومية" حتى يتسنى لنا إعطاء نظرة عامة وشاملة للجريمة المنظمة العبر قومية:

أ/ الجريمة المنظمة:

في أواخر التسعينات من القرن العشرين تم التفاوض على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية، ولم يوفق الأعضاء في إعطاء تعريف موحد للجريمة المنظمة العبر قومية ويرجع ذلك لاختلاف شروط تجريمها وآليات عقابها[2] وبالتالي انحصرت التعاريف في اتجاهين اثنين:

الأول: يعرفها من خلال هيكل المنظمة الإجرامية المرتكبة للجريمة.

الثاني: تعرف من خلال الأفعال والانشطة التي تقوم بها المنظمة الإجرامية (أفعال اجرامية) [3]

---

[1] *Edward R. Kleemans, Melvin R. J. Soudijn, Anton W. Weenink,**'' Organized crime, situational crime prevention and routine activity theory''**, (Springer: Trends Organized Crime,3 August 2012), P91.*

[2] عادل عكروم،" **الجريمة المنظمة – الآثار وطرق المواجهة**"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية العدد 3 (2012)، ص 125.

3 محمد سمير عباد، مرجع سابق الذكر، ص 81.

يعرف روث ***P. M. Rot*** أن الجريمة المنظمة هي: "مؤسسة محددة تستخدم آليات اقتصادية غير قانونية لتنظيف السوق من المنافسين وتسعى لتحقيق الربح والثراء وهو الهدف من إقامة هياكل الجريمة المنظمة العبر قومية[1].

1/ تعريف الأمم المتحدة للجريمة المنظمة:" هي أية جريمة تواجه المدانون بها عقوبة الحبس لمدة أربع سنوات أو أكثر ونظرا للاختلافات الوطنية فإن هذا الحد الأدنى يمثل مؤشرا مناسبا على أن الجريمة محل النظر هي خطيرة لأن الأفراد والمجتمعات تراها على هذا النحو[2]".

2/ كما تعرف الجريمة المنظمة على أنها: "مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج يتصف بالثبات والاستقرار، تمارس أنشطة غير شرعية بهدف الحصول على المال مستخدمة العنف والتهديد والترويع والرشوة لتحقيق هذا الهدف وذلك في سرية تامة لتأمين وحماية أعضائها"[3].

3/ يعرفها محمد فتحي عيد بأن:" الجريمة التي يمارسها تنظيم مؤسسي يضم عدد كبير من الأفراد المحترفين يعملون في اطاره وفق نظام تقسيم العمل وتولي مراكز القيادة بالغ الدقة والتعقيد والسرية ويحكمه قاموس شديد القسوة يصل إلى حد القتل أو الإيذاء الجسدي عل من يخالف أحكامه[4]".

4/ وجاء في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة المنظمة ومعاملة المجرمين الذي انعقد في جنيف **1975** كأول مؤتمر دولي للجريمة المنظمة تعريف للجريمة المنظمة على أنها: **"**هي الجريمة التي تتضمن نشاطا إجراميا معقدا يرتكب على نطاق واسع وتنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم بهدف تحقيق ثراء للمشتركين في هذا النشاط على حساب المجتمع وأفراده، حيث ترتكب أفعالا مخالفة للقانون منها جرائم ضد الأشخاص والأموال وترتبط في معظم الأحيان بالفساد السياسي"[5].

5/ عرّف القاضي الإيطالي جيوفاني فالكون الجريمة المنظمة بأنها:" ليست منظمة إجرامية بسيطة ترتكب جرائمها بعد تفكير وتداول بل هي مجتمع إجرامي متماسك ومنغلق يضم مئات وأحيانا آلاف المجرمين المحترفين معتمدين على غرس ونشر الخوف والرعب في القلوب ويرتكبون جرائمهم على مرأى ومسمع من الهيئات السياسية والتنفيذية بعد ملء أفواههم بالمال وشغل وقتهم بالجنس والسرور الممنوع،

---

[1] *Pūraitė Aurelija, ''**Economic Impact of Organized Crime to State Security**'', (Lithuania: Mykolas Romeris University Kaunas, 10/06/2020), P 188.*

[2] مارك شو، والتر كيمب، مترجما،" **رصد المخربين–دليل لتحليل الجريمة المنظمة في الدول الهشة**"، (نيويورك: معهد السلام الولي، 2021)، ص–ص 6–7.

[3] عادل عكروم، مرجع سابق الذكر، ص 125.

[4] حورية بن عودة، " مرجع سابق الذكر، ص 23.

[5] نصر الدين مروك، " **الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق**"، مجلة كلية الدين الصراط، العدد 3 (سبتمبر 2000)، ص 132.

ويخضع مجتمع المافيا لقانون يحكم ويحدد شروط الالتحاق بها والتقدم فيها والجلوس على قمتها والإساءة لمن يخالفها أو إبلاغ السلطات عن أنشطتها"[1].

وعليه فالجريمة المنظمة هي: عبارة عن مؤسسة منظمة تعمل محليا في إطار حدود الدول متكونة من ثلاثة أشخاص فأكثر تعمل وفق منهج شبكي يخضع لقانون الأسرة/العائلة والعرف أو المصلحة حيث تتخذ الشكل الهرمي في أغلب الحالات وتتميز بالسرية والتعقيد مع تقسيم العمل والمهام في أداء أنشطتها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح والقوة من خلال السيطرة الكاملة على المناطق والأسواق.

ب/ الجريمة المنظمة العبر قومية:

بعد نهاية الحرب الباردة برزت الجريمة المنظمة العبر قومية متجاوزة الحدود والمستويات الدولية إلى العالمية حيث مست الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، على الرغم من أن الدول المتخلفة يكون فيها مستويات النشاط الاقتصادي أقل بكثير من البلدان المتقدمة نظرا للمقاومة الضعيفة التي تقدمها هذه الدول لتسلل الجماعات الإجرامية من خلال ضعف المؤسسات وقلة الفرص الاقتصادية "[2]، حيث تزداد القدرة التنظيمية للعصابات ويتسع نطاق نشاطها الاجرامي ويتزايد الميل نحو استخدام العنف وترويجه عبر الدول، فتكون الدول المتخلفة إما بلد منشأ وإنتاج السلع غير الشرعية أو مناطق عبور لترويج السلع.

1/ "إن تعريف الجريمة المنظمة العبر قومية هو تعريف مرن لكنه يتعلق بمجموعة من الأفراد المتورطين في النشاط الاجرامي يمكن أن يتمركزوا في منطقة واحدة أو عبر بلد بأكمله أو في جميع أنحاء العالم[3]".

2/ تعريف آخر:" الجريمة المنظمة العبر قومية هي الجريمة التي ينتسب ارتكابها لجماعة من الأفراد يعملون ضمن هيكل وبنيان قائم وتسلسل اداري والتزام أعضائها بقوانين المنظمة رغبة في تحقيق أهدافها الإجرامية على نطاق عالمي[4]".

3/ وطبقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية فإن:" الحالات التي يعبر فيها النشاط الإجرامي المحدود ب:" الجريمة المنظمة العبر قومية" لذلك فإن تقدير الشكل الذي تقيم فيه يساعد على تصنيف الأشكال المختلفة بأنها عابرة للحدود الوطنية والتي يمكن اعتبارها كذلك في حالة:

1/ ارتكبت في أكثر من دولة واحدة.

---

[1] *Addad Abderrahmane, Cherfaoui Hadj Abbou, **'' The Consequences of Organized Crime at the Social level in Algeria''**, Aleph 2020, Visited the Site in: 06/02/2022, The Site is: https://aleph-alger2.edinum.org/3104.*

[2] مارك شو، والتر كيمب، مرجع سابق الذكر، ص 1.

[3] *World Finance-The voice in the market-,"**Organized crime : The economic Pilar", january 16, 2017, Site visited the : 04/04/2021, https://www.worldfinance.com/wealth-management/organised-crime-the-economic-underbelly*

[4] نوال بومليك، عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق الذكر.

2/ ارتكبت في دولة واحدة لكن جزءا كبيرا من تخطيطها وإدارتها يجري في دولة أخرى.

3/ ارتكبت في دولة واحدة لكن جماعة إجرامية تابعة لها تنشط في دولتين أو أكثر.

4/ ارتكبت في دولة واحدة لكن آثارها جوهرية في دولة أخرى"[1].

4/ الأستاذ لموشي طلال جاء بتعريف أكثر دقة عندما وصف الجريمة المنظمة العبر قومية على أنها: " ليست فعلا ستاتيكيا، بل هي صناعة تتطور باستمرار وتتكيف مع مستجدات البيئة الداخلية والخارجية، لا تعرف ولا تعترف بالقواعد القانونية، تتجاوز الحدود الثقافية والجغرافية للدول وتأخذ أشكالا عدة"[2].

***التعريف الإجرائي للجريمة العبر قومية:**

"الجريمة المنظمة العبر قومية هي ذلك النشاط الاجرامي الذي يرتكب من طرف منظمة إجرامية ذات حجم كبير مبني على تسلسل هرمي قائم على القيادة الذكورية في أغلب الحالات في الدولة الأم برأس مال ضخم جدا يمتد عبر الدول مع تشكيل روابط تعاون مع جماعات مشابهة بجنسيات مختلفة في دول أخرى في شكل شبكي أكثر تعقيد وتنظيم حيث يتم الجمع بين الأنشطة الشرعيةة وغير الشرعية لإضفاء صفة الشرعية أو لإيهام السلطات بشرعية أنشطتها الاجرامية بأساليب مختلفة تتروح بين القوة واستعمال العنف و ذلك لتحقيق الربح وفرض سيطرتها على العديد من دول العالم".

* تتنوع أنشطة الجريمة المنظمة بين أنشطة قديمة وأنشطة حديثة (معاصرة) نسبيا وهي كالتالي:

1/ **أنشطة إجرامية منظمة قديمة:** وهي الأنشطة التي ظهرت بظهور الجريمة المنظمة في البداية: **"**أنواع الاتجار:" بالأسلحة والمخدرات والمؤثرات العقلية وتهريب البشر والمتاجرة بهم والاتجار في الأعمال الفنية، الفساد والتزوير وغسيل الاموال لتغطية عائدات الجريمة المنظمة العبر قومية والابتزاز، وإنتاج وتجارة السلع المقلدة وتهريبها:" السجائر المقلدة، الخمور، النقود المزيفة، المعدات الإلكترونية، سرقة السيارات، قطع غيار السيارات والطيران، المنتجات الكمالية، الأدوية.... الخ، وقرصنة الكمبيوتر والاحتيال في سوق الأوراق المالية والاختطاف والحبس القسري[3]، لكن مع تطور مجال المعلومات والاتصالات تطورت الجريمة المنظمة إلى جريمة منظمة عبر قومية يتضمن أشكالا جديدة منها:

2/ انشطة إجرامية منظمة حديثة نسبيا: نتيجة تطور التكنولوجيا ووسائل الاعلام والاتصال:

---

[1] عادل عكروم، مرجع سابق الذكر، ص 128.

[2] طلال لموشي، **" دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية – المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا–"**، (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة– 1، 2014)، ص 97.

[3] *Allan Castle, '' Transnational Organized Crime and International Security'', Institute of International Relations the University of British Columbia, No.19 (November 1997), P-P 7-9.*

أ/ **الجريمة البيئية:** المتمثلة في ثلاث قضايا وتجلى ذلك من خلال بروتوكول مونتريال ***Montreal Protocol*** 1الذي دخل حيز التنفيذ في **1** جانفي **1989:**

- ✓ الاتجار غير المشروع بالمواد التي تستنفد طبقة الأوزون[1].
- ✓ **المعالجة غير المشروعة والتخلص من النفايات الخطرة:** ومدى التداخل بين الجريمة المنظمة والبيئة فيما يعرف ب: "***Ecomafia***" وإعادة معالجة النفايات، ولاسيما النفايات السامة والخطرة[2].
- ✓ **الاتجار غير المشروع بالأنواع المهددة بالانقراض:** تقدر الإنتربول أن الاتجار غير الشرعي بالأنواع المهددة بالانقراض يشكل سوقا بقيمة **20** مليار دولار سنويا مع هامش ربح كبير[3].

ب/ الجريمة الإلكترونية السيبرانية: من خلال التسلل إلى أهم المواقع وسرقة البيانات والمعلومات في سبيل الحصول على أقصى قدر ممكن من الربح بأقل التكاليف، حيث كانت ثاني أكثر الصناعات عرضة للهجمات الالكترونية حسب تقارير **2016** وهي في تزايد مستمر[4].

ج/ الاتجار بالمواد الإشعاعية والنووية والبكتريولوجية.

د/ التسلل داخل الهياكل النقابية.

هـ/ اقتحام أسواق جديدة بهويات مزورة وقد مجد افعالهم وشجعهم في ذلك فيلم العراب المبني على رواية ماريو بوزو***(Mario Puzo)*** طريقة عمل المنظمات الاجرامية لإخفاء وتزوير هويات أعضاءها[5].

إن انتقال الجريمة المنظمة العبر قومية من نشاطات تقليدية إلى أخرى حديثة ليس تغييرا في الأسلوب أو المنهج المتبع لكن هو تطور نتج جراء التطور الذي مس تكنولوجيا الاتصال والاعلام، وفتح فرع آخر للجريمة المنظمة العبر القومية يعرف بالجريمة السيبرانية يساهم في تحقيق مكاسب مالية أخرى بأقل التكاليف دون التغاضي عن النشاطات التقليدية، بمعنى أن كل فترة وكل ظرف أو فرصة أو بيئة هي من تحدد النشاط الذي يكون ملائما لها.

ثانيا: علاقة الجريمة الإلكترونية (الجريمة السيبرانية) بالجريمة المنظمة العبر قومية:

---

[1] *A Nordic Ozone and F-gas group project 2021, '' **Illegal trade of HFCs- Report from the workshop: Fight against illegal trade of hydrofuorocarbons in the Nordic and Baltic Countries**'', (Nordic Council of Ministers, 20th and 27th of January 2021), P 3.*

[2] *Tanja Fröhlich, '' **Organised environmental crime in the EU Member States** '', (Germany: with contributions by Max-Planck-Institute for Foreign and International Criminal Law, Without Day), P313*

[3] *Europe Express- Special for The Web, '' **Europe and the Illegal Wildlife Trade: Where are we NOW?'',** 22 February 2022, Site visited the: 04/08/2022, The Site is: https://www.acamstoday.org/europe-and-the-illegal-wildlife-trade-where-are-we-now/*

[4] *Konstantina G. Vasileiou, '' **Cybersecurity in the energy sector A holistic approach** '', (Greece: University of Piraeus, Department of International and European Studies MSc In Energy, Strategy, Law and Economics, Piraeus, November 2019), P 16*

[5] *David S. Wall, '' **Understanding Transnational Organized Crime: An Academic Research Synthesis'', (**England**: University of Leeds, Without day), P 10.*

1/ تعريف الجريمة السيبرانية: "المعلوماتية أو جريمة الفضاء الالكتروني او جريمة الشبكات الحاسوبية"، بمعنى الجرائم التي يدخل في ارتكابها الحاسوب أو جرائم عصر المعلومات أو الجرائم الرقمية"[1]، كما تعرف بأنها: "الجرائم التي ترتكب على الانترنت باستخدام الكمبيوتر، حيث لا يمكن فصل جرائم الاغتصاب أو القتل أو السرقة بالجرائم الإلكترونية ذلك أن جميع الجرائم تنطوي على كل من الكمبيوتر والشخص الذي يقف وراءها كضحية، حيث تتضمن القرصنة مهاجمة معلومات الكمبيوتر"[2].

وقد صاغ سوسمان مصطلح الجريمة الإلكترونية عام **1995** على أنها:" مجموعة من الأفعال أو السلوكيات تستند إلى جرائم مادية وطريقة العمل التي تؤثر في أنظمة الكمبيوتر"، وينظر إلى أنشطة هذه المجموعة المعروفة بالهاكر*، وتعمل في بيئات خفية بهدف احداث ضرر لأنظمة معلومات تهدف إلى تحقيق الربح نجد منهم:" القبعات البيضاء (خبراء أمنين)، القبعات الرمادية (خبراء في مجال القرصنة، القبعات السوداء(المفرقعات المأجورين)، الفئة الفرعية (الأطفال اقل مهارة ***Script Kiddies***)، الإرهابيون السيبرانيون (من أخطر مجرمي الكمبيوتر)، الموظفون السابقون(الساخطون على شركاتهم)[3].

وتقوم هذه الجماعات الاجرامية بالاستفادة من الوضع غير المستقر وضعف أجهزتها القضائية وأطرها القانونية لبلوغ أهدافها، فسهولة الاتصال وإخفاء الهوية وتسهيل الطريق أمام العمليات غير القانونية حولت الجريمة الالكترونية إلى صناعة عالمية سريعة التوسع تحركها الأرباح مع الجماعات الإجرامية، بينما تلجأ جماعات إجرامية أخرى إلى التعاون مع المجرمين الالكترونيين ذوي المهارات التقنية العالية وهو الأمر الذي جعل هيكل هذه التنظيمات الإجرامية يختلف عما كان عليه قديما[4].

فالجريمة السيبرانية تؤكد على العلاقات الجانبية والشبكات بدلا من التسلسل الهرمي في شكل شبكات من الأطقم الشبيهة بالخلايا في نموذج متدفق مرن يتحد فيه الأفراد لفترة زمنية معينة من أجل

---

[1] *Regner Sabillon, Jeiny J. Cano M, Jordi Serra Ruiz, Victor Cavaller,'' **Cybercrime and Cybercriminals: A Comprehensive Study''**, (International Journal of computer Networks and communications security, Without day), P 166.*

[2] *Joseph Aghatise, ''**Cyba crime definition''**, (Nigeria: Insitute of Human Virology, 20 June 2006), P2.*

* **الهاكر**: والتي تعني المخترق وهي مجموعة من المبرمجين الأذكياء الذين يحاولون اقتحام الأنظمة واختراقهم ودليل على نجاحهم وعلى قدراتهم وليس من الضروري أن تكون مهنتهم ارتكاب الجريمة مثل القبعات البيضاء.

[3] *Joseph Aghatise, Op Cit, P-P 3-4*

[4] *United Nations International Crime (UNICRI),'' **Cyber Crime and Organized Crime''**, Freedom from Fear, Site Visited the: 12/09/2021, The Site is: http://f3magazine.unicri.it/?p=310*

القيام بمهمة محددة أو مجموعة من المهام، فالجرائم السيبرانية يرتكبها أفراد أو مجموعات إجرامية عبر الانترنت للحصول على معلومات لتسهيل نشاطهم خاصة فيما يتعلق بغسيل الأموال[1].

2/ **الهيكل:** يمكن أن تضم عدد كبير من الأعضاء قد يصل إلى الآلاف بغض النظر عن الأعضاء المنتسبين وعادة ما يدير الشبكات الاجرامية الافتراضية عدد قليل من مجرمي الأنترنت ذوي الخبرة الذين لا يرتكبون الجرائم بأنفسهم ليتم تقسيم الأعمال ضمن أعضاء كل عضو واختصاصه أما التنظيمات الإجرامية (النخبة) فهي تعمل كمنظمات حرة لا تشارك في المنتديات عبر الأنترنت ولا تحتاج لأي مساعدة خارجية نظرا لامتلاكها لموارد كافية لإنشاء وصيانة كل ما يتعلق بها حيث تنسخ نماذج الأعمال من قطاع الاقتصاد المشروع (نموذج من شركة إلى شركة ***B2B*** و***B2C***)[2] (المجرمين إلى المجرمين) من خلال عملياتهم المتطورة عبر الأنترنت والشبكات الرقمية، حيث يتم استغلال نقاط الضعف للبرمجيات كالفيروسات وأحصنة طروادة وغيرها للولوج إلى الأنظمة التي يحتاجونها والتحكم في البيانات وسرقتها وتداولها دون معرفة هوية السارق او المجرم، بالإضافة إلى تطوير شبكات الروبوتات ما يعرف بـ: "التصيد الاحتيالي*" إلى نظام ايكولوجي تحت الأرض في جميع أنحاء العالم تديره الجريمة المنظمة[3].

أ- الفرق بين الجريمة المنظمة العبر قومية والجريمة السيبرانية:

	الجريمة السيبرانية (الالكترونية)	**الجريمة المنظمة العبر قومية**
من حيث الفاعلية	أسرع	سريعة
من حيث الضرر	تلحق خسائر كبيرة مادية/ معنوية	تلحق ضررا حسب طبيعة المصلحة
من حيث الطبيعة	أكثر تعقيد بشكل تدريجي	معقدة
من حيث النشاط	هجمات صغيرة دون مواجهة (جريمة صامتة)	هجمات صغيرة/كبيرة حسب المصلحة عن طريق المواجهة
من حيث التطبيق	في تزايد مستمر	في تناقص مستمر
من حيث التخصص	جرائم تخص الإلكترونيات (عبر الأنترنت) كجرائم لتسويق عبر الهاتف	جرائم تتعلق بالتصفية وسرقة الأموال والاغتصاب وتهريب المخدرات والسطو

[1] *Bert- Jaap Koops, '**'the Internt and its Opportunities for Cyber Crime Tilburg'',** (University-Published. Holland in Transnational Criminology Manual,2010), P 6.*

* ***B2B:*** *(Business to Business)* من شركة إلى شركة، وتحدث عندما تبيع الشركات لبعضها البعض.

* ***B2C:*** *(Business to Consumer)* من الشركة إلى المستهلك، تميل إلى تقليد أعمال التجزئة حيث تتم هذه الصفقات بين أشخاص عاديين.

[3] *United Nations International Crime (UNICRI), Op Cit.*

	والاحتيال وسرقة الهوية وبطاقات الائتمان وليس هناك شرط لاستخدام أي نوع من القوة، يغيرون هوياتهم بمجرد ارتكاب الجريمة أو يرتكبون الجريمة بهويات مزيفة وهناك فرص أقل لترك بصمات[1].	باستخدام القوة التي تؤدي إلى إصابة جسدية للضحية، قد لا يغيرون هويتهم، ومن الصعب تزييف جنسهم أو عرقهم أو عمرهم، ويتركون من ورائهم أدلة كبصمات الأصابع مثلا[2].
من حيث طبيعة الأشخاص	لصوص محترفون في مجال الالكترونيات وعصابات إجرامية، موظفون ساخطون، والشباب المحبطين.	لصوص قد يكونون من عامة الشعب من الفقراء يتم تدريبهم والعمل معهم قصد الربح وكسب المال.
من حيث مستويات النشاط	ذو طابع عالمي، حيث يرتكب المجرم الالكتروني الجريمة من أي مكان في العالم نتيجة للحدود الهلامية	ذو طابع عالمي/ محلي، باعتبارها جرائم عابرة للحدود غير أنها تخضع لسلطة الحدود.

الجدول من اعداد الباحثة

ب/ الشبكات الاجرامية في أنظمة الكمبيوتر:

قامت المنظمات الاجرامية بتطوير برامج وأنظمة حاسوبية حتى يتم اختراق أنظمة حواسيب الشركات والبنوك والمنظمات وغيرها، من خلال إخفاء الهويات وعرض خدماتهم ومنتوجاتهم المعروضة على شبكة الانترنت على المستهلكين دون رقابة مثل: (سرقة بيانات، بيع المخدرات، قتل، بيع أعضاء البشر، استغلال الأطفال ...وغيرها) وهي أنظمة متواجدة في الجزء الخفي من شبكة الانترنت (الويب المظلم) التي لا يمكن تعقبها لأنها تستخدم عادة لتخزين معلومات سرية وخطيرة، وقد أبلغ عن إساءة استخدام هذه المنصة للقيام بأنشطة إجرامية وغير قانونية بطريقة خفية، ففي بداية **90**م كانت إحدى الحكومات الفيديرالية الأمريكية بالتعاون مع فريق علماء الكمبيوتر وعلماء الرياضيات يعملون في تطوير تقنية جديدة تسمى:" توجيه البصل" يسمح باتصال مجهول ثنائي الاتجاه حيث لا يمكن تحديد المصدر والوجهة من قبل طرف ثالث في أحد فروع البحرية الأمريكية (مختبر الأبحاث البحرية ***(NRL) United States Naval Research Laboratory)*** ويكون ذلك عن طريق إنشاء شبكة تواكب الشبكة متعددة الطبقات وتستخدم تقنية التوجيه على أنها ***Darknet***، ومع الجمع بين كل هذه الشبكات المظلمة المختلفة

[1] *Tatina Tropina, '' **The Evolving Structure of online Criminality''**, (University Holland: Institute of Security and Global Affairs Leiden, N° 4, 2012), P 159.*
[2] *Ibid, P 160.*

ظهر ما يعرف بـ: ***Dark Web*** وسرعان ما أدرك الأشخاص في(***NRL***) أنه لكي تكون الشبكة مجهولة حقا يجب أن تكون متاحة للجميع وليس فقط لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لذلك تم اجبار (***NRL***) على اطلاق تقنية ***Onion*** الخاصة بهم لبقية الأشخاص العاديين بموجب ترخيص مفتوح المصدر لتصبح ***The Onion Router*** حيث توفر مثل هذه التقنيات إخفاء الهوية على الويب بما في ذلك المستخدم في كيفية التصرف بشبكات الظلام[1].

وتتكون شبكة الويب العالمية من **3** أجزاء (***Surface Web, Deep Web, Dark Web***):

1/ *Surface Web*: (الويب المرئي–المفهرس–السطحي) وهي المواقع المخزنة على خوادم بواسطة محركات البحث التي يمكن الوصول إليها عبر متصفحات مثل: ***Google، Chrome، Safari،*** ***Youtube, Yahoo, Face Book***,...[2]، ويتم استرداد فقط **0.03** % من النتائج من خلال محركات البحث السطحية على شبكة الأنترنت[3].

2/ *Deep Web*: (الويب المظلم) شبكة الويب العميقة وهي الموقع الذي يضم العديد من المحتويات القانونية وغير القانونية، ويعتمد ذلك على المحتوى المراد البحث فيه (حسب نوعية الموضوع وطبيعته)، غير أن الأشخاص في الشبكة المظلمة يتحدثون دون الكشف عن أسمائهم والمواضيع المراد البحث فيها دائما تكون عن المخدرات والأسلحة والمسائل غير القانونية والإباحية كما ان العديد من المجرمين استعملوا مواقع التور ***Tor*** دون الكشف عن هوياتهم حيث يصعب على عامة الناس الوصول إليه[4]. لذلك فـ ***Deep Web*** هو جزء أعمق من جبل الجليد وتوضح الدراسات التي أجرتها مؤسسات مختلفة مثل جامعة بورتسموث–إنجلترا أن **10%** من مجرمي الأنترنت هم مسؤولون عن أكثر من **90%** من الجرائم الالكترونية المرتكبة على شبكة الويب المظلمة والتي لم تستطع اثبات أنهم من ذوي الأمراض النفسية والعقلية[5].

---

[1] *Sukhchandan Randhawa, Shubhdeep Kaur, '' **Dark Web: A Web of Crimes, Computer Science and Engineering Department, Tahapar**'', (Indi: Institute of Engineering and Technology Patiala, 28 January 2020), P 2.*

[2] *Armand Viard, '**' Le défis et consequences du Deep Web sur notre environnement et notre économie''**, (Genève : Filière Informatique de Gestion-Haute Ecole de gestion de (HeG- GE), 24 Novembre 2017), P 1.*

[3] *Sukhchandan Randhawa, Shubhdeep Kaur, Op cit, P 2.*

[4] *Kingston Mwila, '' **the Deep Web**", (Zambia: Electronics Department School of Engineering, Lusaka- University, August 2018), P 2.*

[5] *Armand Viard, Op cit, P 26.*

موقع الويب المظلم يمثل **96%** من صفحات الأنترنت المتاحة والتي قد تختلف من دراسة إلى أخرى وذلك نظرا لعدد الصفحات المتاحة على الأنترنت[1]، وهو غير قابل للفهرسة كما تستخدم شبكة الويب المظلمة أيضا كمنصة غير قانونية للإرهاب وخدمات القرصنة والاحتيال والخداع والأفلام الإباحية للأطفال[2]، وتستخدم الجماعات الإجرامية الجريمة الالكترونية لتحقيق أرباح عن طريق بيع الأطفال والنساء في عمل البغاء والاتجار بأعضائهم والمخدرات والأسلحة وما قد لا يخطر على عقل إنسان وهذه الجرائم يمكن الوصول إليها على الويب العميق دون أي ما اشتراك لما يحتويه من المعلومات والمنتجات التي تستفيد منها قطاعات المجتمع المختلفة مثل:" الباحثون، والأسواق، والتجار....."، لذلك فالويب العميق أكثر بحوالي **400-550** مرة من الويب السطحي[3] وللوصول إلى ***Dark Web*** لا بد من المرور على أجزاء المتصفحات من الويب العميق ***Deep Web***.

3/ الشبكات المظلمة:(*P2P، Freenet، Tor، Silk Road، ....*) وهي شبكات فرعية خاصة ومجهولة لا يوجد تواصل فيما بينها وتستخدم بروتوكولات خاصة بها تتضمن خيارات الخصوصية واخفاء الهوية وقد تختلف هذه الشبكات باختلاف بنيتهم التحتية[4]. وعلى سبيل المثال هناك:

أ/ شبكة *P2P*:(*Peer-to- Peer*) وهي تشبه النظير للنظير أو الند للند في شبكات الكمبيوتر التي تستخدم بنية موزعة وهذا يعني أن جميع أجهزة الكمبيوتر تتشارك نفس البرنامج وحمل العمل في الشبكة، إضافة إلى شبكة ***Mix Net*** وهي بروتوكولات يصعب تتبعها حيث تستخدم مجموعة من الخوادم المعروفة باسم المزج والتي تأخذ الرسائل من عدة مرسلين وتبديلها أو ارسالها مرة أخرى بترتيب عشوائي(مزيج العقدة): مما يصعب عملية التنصت وتتبع الاتصالات من طرف إلى طرف وتسهل ارتكاب الجرائم على شبكات الويب المظلمة لاسيما الجرائم المتعلقة بالاتجار بشكل عام بالأدوية المغشوشة بما فيها المخدرات[5].

ب/ *Free net*: موقع صممه إبان كلارك ***Eben Klarck*** الذي حدد هدفه بأنه توفير لحرية التعبير على الأنترنت مع حماية قوية لإخفاء الهوية، وهو واحد من شبكات مشتقات النظائر (من نظير إلى نظير) يعمل كموقع لا مركزي للبيانات والمعلومات يستعمل للرقابة والتجسس يتكون من مجموعة من البرامج المجانية للنشر والتواصل على الويب دون رقابة، ويستخدم كمخزن للبيانات والمعلومات وتسليمها

[1] *Ibid, P 3.*
[2] *Sukhchandan Randhawa, Shubhdeep Kaur, Op cit, P 3.*
[3] *Armand Viard, Op cit, P 3.*
[4] *Kingston Mwila, Op cit, P 5.*
[5] *Armand Viard, Op cit, P 27.*

لمن له مصلحة في الحصول عليها بمبالغ تفرضها عصابات الجريمة الالكترونية او الجريمة المنظمة سواء المحلية أو العبر قومية[1].

لذلك تسمح الشبكات المظلمة بتبادل الملفات والبيانات لبناء النظم البيئية المتعلقة بـ ***Deep Web*** مع الإبقاء عليها مجهولة الهوية وكمثال على ذلك نجد الشبكة الأكثر استعمالا لدى المجرمين هي:

ج/ شبكة تور (*Tor*) (*The Onion Router*) (توجيه البصل): وهو نظام إعادة التوجيه البصلي لحماية خصوصية المتصفح وهو نظام شائع لتعزيز الخصوصية مصمم لحماية خصوصية مستخدمي الأنترنت من هجمات يطلقها الخصم، لأن نظام ***Tor*** يوفر خدمة إخفاء الهوية على ***T.C.P:*** ***(Transmission Control Protocol)*** كأحد البروتوكولات الأساسية إذ يؤمن النقل بين متصلان يتصلان ببعضهما عبر شبكة تدعم بروتوكول الانترنت (التحكم في النقل) للحفاظ على زمن انتقال منخفض نسبيا وانتاجية عالية، ولعل أبرز مثال على ذلك هي محاولات القرصنة وانتهاك حقوق النشر في شبكة الروبوت وهي أشكال شائعة من الاختراقات في نظام تور ***Tor*** حيث تخفي الهوية عن طريق إنشاء مسار ثلاثي القفزات (افتراضيا) أو دائرة عبر شبكة أجهزة توجيه ***Tor*** باستخدام تشفيري ذي الطبقات[2]. لكن.....

*** من يستخدم الشبكة الخفية تور *Tor*؟:** هناك العديد من العملاء من الدول يقومون باستعمال الشبكة الخفية تور ***Tor*** وهي :" ألمانيا والصين والولايات المتحدة الامريكية" حيث تشغل هذه الدول الثلاث **126** عميل لها من مختلف دول العالم ما يدل على أهمية شبكة تور العالمية، وتعتبر ألمانيا أكبر الدول استعمالا للشبكة وذلك بنصف النطاق الترددي الإجمالي للشبكة وكان الهدف من ***Tor*** في الأصل هو نشره كمشروع توجيه بصلي من الجيل الثالث لمختبر أبحاث البحرية الأمريكية سنة **1981** بهدف حماية سرية اتصالات البحرية الأمريكية، أما في الوقت الراهن فإن الصحفيين والعسكريون ورجال الأعمال أكثر استعمالا لهذا النظام بغرض الخصوصية والأمان[3].

د/ شبكة *Silk Road* (طريق الحرير): في عام **2011** تم إنشاء موقع طريق الحرير حيث سرعان ما أصبح أول سوق إلكتروني لغرض بيع وشراء الأدوية ولا يعرف منشأه إلا من اسمه المستعار (***DPR***): (***Dread Pirate Roberts***) من خلال تكريم الشخصية الرئيسية في قصته ويليام جولدمان القصيرة

---

[1] *Ibid, P7.*

[2] *Damon Mc Coy, Kevin Bauer, Dirk Grun Wold, Today Oshi Kohno, Douglas Sicker, **''Shining Light in Dark places: Understanding the Tor Network",** (University Colorado, Boulder, Washington, Seattle, Department of computer Science, Without day), P 1.*

[3] *Ibid, P 2.*

(الأميرة العروس) (***William Goldman / The Princess***) حيث يثبت مبتكر طريق الحرير أنه من الممكن إنشاء نظام اقتصادي ديناميكي قابل للحياة دون اللجوء إلى أي بنك أو أي رقابة حكومية أو ضرائب بطريقة ما ويوضح أن النظام الاقتصادي الموازي يمكنه من إدارة نفسه[1].

وفلسفة هذا الموقع تكمن في معارضة الرموز والتركيز على حقوق الانسان والحرية، وبمرور الوقت كسب حساب (***DPR***) شعبية واسعة ليتم تعطيله في **2013** من خلال خادم ***Dos*** من طرف مكتب التحقيقات الفيدرالي (***FBI***) على خادم طريق الحرير أين أوقف الموقع وقبض على شخص ادعى أنه هو صاحب الحساب (***Ulbicht***) لا سيما وأنه قائد منظمة إجرامية متورط بتهمة غسيل الأموال والاتجار بالمخدرات ومسؤول عن وفاة **3** من رجال الاتصال، وعلى الرغم من ذلك بقي الموقع نشطا، ما جعل الناس يشككون في قدرات الشرطة لكن بعد وقت تم غلقه ليفتح مرة أخرى باسمه القديم طريق الحرير [2]كأحد الأسواق الشهيرة لبيع المنتجات المحظورة والمستحضرات الصيدلانية غير المرخصة[3].

هـ/ *Dark Web*:(الويب المظلم) حيث يوفر خدمات مخفية تنتهي بامتداد البصل حيث أن هناك متصفحان سبق ذكرهما للوصول إلى شبكة الأنترنت المظلم غير المفهرس***(Silk ،Tor ، Freenet) Road***[4].

باستعمال تقنية تشفير البيانات والشبكات الافتراضية الخاصة لنقل بيانات التوجيه للوصول إلى الويب المظلم كبرنامج يحتوي على أكثر من تقنية مختلفة، فمن المهم أن يظل المجرم مجهول الهوية لكنه أيضا يحتاج إلى استخدام شبكة افتراضية خاصة وجيدة (***Nor DVPN***) تجعل المجرم في حالة مأمن عليها في جميع الاستخدامات لإخفاء تحركاته عبر الأنترنت والوصول إلى المواقع المحجوبة بشكل كامل[5] فعلى سبيل المثال عندما يرغب المستخدمون وتجار المخدرات في شراء أو بيع المخدرات يلجؤون إلى الأنترنت حيث يجدون نوعية أرخص من الشوارع أو العصابات وذلك لعدم وجود اتصال جسدي مع البائعين وهو سبب مهم يجعل هذه العصابات تختار ***Dark Web*** ضف إلى ذلك صعوبة وصول الشرطة إلى مرتكبي هذه الجرائم[6]، ذلك أن العديد من التحقيقات وتحليلات الباحثين فشلت في تعريف

[1] *Armand Viard, Op cit, P 35.*
[2] *Ibid, P 36.*
[3] *Kingston Mwila, Op cit, P 9.*
[4] *Sukhchandan Randhawa, Shubhdeep Kaur, Op cit, P 3*
[5] *Ibid, P 4.*
[6] *Kingston Mwila, Op cit, P 4.*

ومعرفة الأنشطة غير القانونية على شبكة ***Dark Web*** كاملة ما يصعب عملية كشف المجرمين والقبض عليهم[1].

من بين أهداف الجريمة السيبرانية الأساسية هي تحقيق الربح بأقل التكاليف وبأساليب تكنولوجية جد متطورة يعتبر جهاز الحاسوب الفاعل الوحيد والذي يعمل على تفعيله مجموعة من الشباب المهرة والأذكياء جدا في عالم الالكترونيات والبرمجيات والتزوير وسرقة الهويات وتحويل البيانات وبيعها إلى الجهة التي تدفع أكثر، أو استغلالها للضغط على جهة ما الأمر الذي يجعلها صعبة الاكتشاف والملاحقة القانونية.

*** كيف يتم تسليم واستلام المنتوج بين المشتري والبائع في مجال الجريمة الالكترونية:** تتم عملية الشراء (التسليم والاستلام) عن طريق اتصال المشتري بالبائع ويقوم المشتري بأرسال العنوان المراد إيصال المنتوج المرغوب الحصول عليه للبائع وفي أغلب الأحيان مستخدمو الويب المظلم يستعملون نقاط الترحيل (المتاجر أو العلامات التي تقبل الرسائل والطرود مثلما يفعل مكتب البريد) ثم يتم تعبئة الطرد من طرف البائع حتى لا تظهر أي رائحة أو أي شكل آخر مشبوه أو إضافة أوزان أخرى إليه وبالتالي يكسب شكلا عاديا طبيعيا، أما إذا كان المنتوج نوع من أنواع الأسلحة فإن المنتوج يسلم في شكل طرود متفرقة في كل طرد قطعة معينة من السلاح المراد الحصول عليه ويتم دسها في لعب الأطفال أو الأدوية، وتعتبر الجمارك والحدود البرية أصعب العقبات التي تواجهها جماعات الجريمة الالكترونية من خارج البلد الذي يقطن فيه المستهلك ويقوم بطلب المنتوج عبر شبكة الويب الخاصة ببلده لتجنب الجمارك[2].

[1] *Ibid, P 6.*
[2] *Armand Viard, Op cit, P 40*

الواب السطحي: الجزء الأعلى من قطعة الجليد يحتوي على:" يوتيوب، قوقل، ياهو، فايس بوك".

الواب العميق: الجزء السفلي من قطعة الجليد يحتوي على: " طريق الحرير، كوكب البيدو، وثائق الويكي المخفية، والدراك ويب".

الشكل رقم (3): شبكة الويب العالمية

Source *:* ***World Wide Web****, Site Visited the : 10/03/2020, The Site is :https://www.google.com/search?q*

ثالثا: أصول ونشأة الجريمة المنظمة العبر قومية:

ظهرت الجريمة المنظمة مع الوجود البشري منذ بداية التاريخ، لكن برزت أشكالها مع نشوء الحضارات وإن كان بطريقة بدائية كالسرقة خاصة في الحضارة الفرعونية التي انتشرت في أطراف الأهرامات والأضرحة أين تقوم العصابات بسرقة المعابد والمقابر التي تحوي كنوزا دفنت مع المومياوات، لكن مع بداية القرن الثامن عشر ظهرت التشكيلات الأولى لمجموعات المافيا المعروفة باسم: «الأسرة الإيطالية» كأقدم وأشهر جماعة إجرامية منظمة تشكلت نتيجة هروب بعض الألمان خلال الفتح العثماني لجزيرتي صقلية فكونوا مجموعات مسلحة فرضت سيطرتها على هذه الجزر وتولت حماية الضعفاء مقابل ملكية عقارات وسلع والتي تطورت إلى إجبار الناس على دفع إيتاوات ضد إرادتهم مقابل عدم مهاجمتهم فانتشرت مجموعات المافيا من صقلية إلى جميع أنحاء إيطاليا، أما في منتصف القرن التاسع عشر ونتيجة هجرة عدد كبير من عائلات المافيا الإيطالية إلى أمريكا شكلوا مجموعات وتكتلات سيطرت على

جميع الأنشطة الاقتصادية المحظورة وغير المحظورة والنقابات العمالية والنقابات المختلفة وحتى الأحزاب السياسية[1].

لذلك فظهور الجريمة المنظمة مقترن بنشأة المافيا في أواخر القرن 13 الذي يرجح أن الأصل التاريخي لكلمة مافيا في إيطاليا الصقلية حيث تكونت منظمة سرية لمكافحة الغزاة الفرنسيين **1282** كان شعارها (الموت للفرنسيين الغزاة) (***MAFIA***)" ***Morte Alla Francia Italia Anelia*** "[2]، كما أن عبارة "مافيا" استخدمت لوصف شبكات الفساد الكامنة داخل الوزارات الإقليمية والمركزية لأن من أسباب انفصال الاتحاد السوفياتي هي استمرارية العضوية لمافيا الحقبة السوفياتية القديمة ومافيا وعصابات روسيا الحالية[3].

اختلفت الروايات حول مصطلح مافيا بين معنى:" العائلة والفتاة الصغيرة وبداية الجريمة المنظمة في المنطقة"، ويعود أصل أقوى المنظمات الإجرامية في إيطاليا في النصف الثاني من القرن **19** م عام **1861** عند توحيد البلاد وصعود المافيا في صقلية وكامورا ***Cammora*** في كامبانيا ***Cambania***، ودرانجيتا ***Nidranegita*** في كالابريا ***Calebiria*** استجابة لمطلب مجتمعي لهيكل حوكمة غير رسمية في أعقاب الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي أعقبت ضم المناطق الجنوبية لإيطاليا، لذلك فإن التطور الاقتصادي لهذه المناطق الثلاث على مدى السنوات الماضية يرتبط ارتباطا وثيقًا بالجريمة المنظمة لدرجة أنه قد يكون من الصعب تحديد تأثير هذه الاخيرة على النمو الاقتصادي[4].

وقد ازدادت خلال هذه الفترة نفوذ المنظمات الإجرامية مع انتشار ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية في ايطاليا **1870** حيث هاجر سكان كاتانيا ***Catania*** ونابولي ***Napoli*** الإيطالية إلى المناطق الصناعية في الشمال الإيطالي ثم إلى ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي ساهمت في توطيد العلاقات بين جماعات المافيا الإيطالية والامريكية لاسيما بعد صدور القانون الأمريكي بحظر بيع وصناعة المشروبات الكحولية سنتي **1919-1923**، وتعتبر المدن الإيطالية الثلاث:" كاتانيا ***Catania***، باليرمو ***Balirmo*** وسيراكوزا ***Sirracoza***" مناطق عبور وجسرا في عمليات تهريب المخدرات[5] لمناطق متعددة من العالم لاسيما دول أسيا وأوروبا وامريكا في شكل متناسق مع بعضها

---

[1] *Addad Abderrahmane, Cherfaoui Hadj Abbou, Op cit.*

[2] حورية بن عودة، مرجع سابق الذكر، ص 12.

[3] *Vimal Kumar, Stergios SKaperdas,"**On the Economics of Organized crime**", (University of California: Departement of Economics, February13,2008), p 5.*

[4] *Paolo Pinotti, "**The Economic Consequences of Organized Crime Evidence from Southern Italy"**, (University Bocconi- Milan-Italy, November 2011), P 3.*

[5] حورية بن عودة، مرجع السابق الذكر، ص 12.

البعض منها: المافيا الإيطالية "كوسانوسترا ***Cosa Nostra***"، المافيا الروسية "المافيا الحمراء"، المافيا اليابانية "ياكوزا ***Yacosa***"، المافيا الصينية "الثلاثيات، مافيا هونغ كونغ، المافيا التركية[1] ومجموعات الكارتل ***Cartel*** الكبيرة مثل: الكارتلات الكولومبية والكارتلات المكسيكية، بدون نسيان العشائر: "عشائر البلقان، العشائر النيجيرية، الجماعات الإجرامية الناطقة بالألبانية، الجماعات الإجرامية الجامايكية وعصابات الدراجات النارية" حيث أقامت هذه المنظمات الإجرامية تحالف دولي فيما بينها، وفي بداية التسعينيات وصفت القمم التي تم عقدها ب: "نوع من مافيا G6" من جنسيات مختلفة: "أمريكيين وكولومبيين وإيطاليين ويابانيين وصينيين من هونغ كونغ وروسيين"، والتي تدور خلالها مسألة مشاركة "منطقة النفوذ" في العالم وإنشاء مافيا عالمية الأولى في التاريخ[2].

وخلال **80** و **90** القرن الماضي زادت نشاطات المافيا الإيطالية في تهريب المخدرات نتيجة للتطور الهائل والحاصل في مجال نظم الاتصالات وانهيار أنظمة دول أوروبا الشرقية ونشوء الاتحاد الأوروبي **1992** وحرية التبادلات التجارية والاقتصادية وضعف السلطة ومشاكل التنمية في كثير من الدول المتخلفة التي سمحت للجريمة المنظمة بزيادة أنشطتها ونطاق عملها، أين أصبحت تشكل خطرا كبيرا على كيان الدول ومجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ما جعل الدول تلجأ إلى التعاون الإقليمي والدولي لمحاربة الجريمة المنظمة العبر قومية[3]، وخلال هذه الفترة جرمت الجريمة المنظمة حيث أخذت البعد العالمي أين أصبحت نشاطاتها تتعدى الحدود الوطنية والدولية إلى حدود وأقاليم خارجية كونها نشأت في ظل التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي ساعد في بروزها وتوسعها بشكل أكبر خاصة بعد تواطؤ بعض أفراد المناطق التي تنتشر بها الجريمة المنظمة العبر قومية بهدف تحقيق الربح السريع في ظل الأزمات المنتشرة.

رابعا: أسباب ظهور الجريمة المنظمة العبر قومية:

الجريمة المنظمة العبر قومية وليدة أسباب ساهمت في ظهورها وتطورها، وقد صنفت إلى أسباب داخلية ضمن حدود الدولة الأصل وأسباب خارجية كامتداد للأسباب الداخلية، وهو الأمر الذي يدفعنا للبحث والكشف عنها والتعرف عليها لمحاولة معالجتها في المستقبل وهي:

---

[1] طارق زين، "**الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية – التعاون الدولي وسبل المكافحة (التدابير الاحترازية)**"، ط1. (بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية – جامعة الدول العربية–لبنان، 2017)، ص 10.

[2] *Hatem BenAzouz," **Organized Crime in Algeria : TypologiesS and Characteristics**", (Algeria : Deparetement of Sociology University of Chik Larbi Tebessi–Tebessa, volume : 39 (2017), P 166.*

[3] عكروم عادل، مرجع سابق الذكر، ص–ص 127–128.

1/ الأسباب الداخلية: ومن أهم الأسباب الداخلية التي ساعدت في ظهور الجريمة المنظمة العبر قومية:

أ-الأسباب الاجتماعية: وتتمثل في تدهور الأوضاع الاجتماعية والمشاكل التي يعاني منها الافراد في بلادهم مثل: "الفقر وتدني المستوى المعيشي، البطالة والتهميش وانتشار الآفات الاجتماعية والأمية، .....الخ" التي دفعت بهم إلى الانضمام إلى هذه المنظمات الإجرامية لارتكاب الجرائم والهجرة خارج بلادهم بحثا عن العمل وتحقيق الثروة مثلما حدث في إيطاليا، ونظرا لحاجة بعض الدول التي تعاني من الشيخوخة مثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأيدي العاملة دفعها الأمر إلى تسهيل إجراءات الهجرة إليها، ما زاد من نشاط المنظمات الاجرامية وتنوعها من مجال الإتجار بالأشخاص إلى مجال تهريب الأشخاص ولاسيما الأطفال والنساء واستغلالهم في مجال الجنس عن طريق تزوير الجوازات للهجرة السرية"[1].

وقد أظهرت دراسة بولز وجاروبا ***Bowles and Garoupa*** سنة **1997** أن الامر في الجريمة المنظمة يتعلق بفرض الحد الأقصى للغرامة على المجرمين بقدر ما يكون هناك تواطؤ بين الجاني والجهات الأمنية التي يصفها شانغ ***Chang*** وآخرون في دراستهم سنة **2000** بالمعايير النفسية الذاتية للفساد (الأخلاق والوصمة الاجتماعية) مما يوضح كيف يمكن للأعراف الاجتماعية ان تخلق الظروف التي تؤدي إلى زيادة الغرامات المفروضة على النشاط الاجرامي إلى نتائج عكسية بمعنى ان تشديد العقوبات على الجريمة ينتج عنه أعلى معدلات الجريمة بمعنى تعنت المنظمات الاجرامية لقرارات الجهات الأمنية[2].

* **البعد الاثني العرقي:** بعد ازدهار المنظمات الاجرامية الامريكية في المناطق ذات الدخل المنخفض التي يسكنها مجموعة عرقية متجانسة إيرلندية أمريكية من أصل افريقي أو من أصل اسباني، أصبح هؤلاء السكان يعتبرون أنفسهم مفضلين ومميزين من قبل المجتمع الأكبر وهم غير مبالين بالجهاز الأمني والقضائي الذي يتعامل معهم بنوع من التمييز العنصري فيصبح من الصعب السيطرة على الجريمة المنظمة في مثل هذه المناطق، ذلك لأن المنظمات الاجرامية تتدخل لملء الفراغ الذي أنشأته الأجهزة الأمنية لمثل هذه المناطق ما يتولد عنها العنف في أشكال منظمة مثل:" نظام الفصل العنصري في

---

[1] محمد فوزي صالح، "**الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الإنسان**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، قسم الحقوق، جامعة يحي فاس-المدية، 2009)، ص 17.

[2] *Keith Blackburn, Kyraikos C. Neamdis, Maria Paolo Rana, ''**A theory of Organized Crime: Corruption and economic grouth**'', (England: Department of Economics, Center for Grouth and Business Cycle Research, University of Manchester-, 5 April, 2017), P 7*

جنوب افريقيا"[1]، لذلك نجد أغلب المنظمات الإجرامية المحلية تتكون من أعضاء في الأغلب من عرق واحد اما المنظمات الاجرامية العابرة للحدود تعتمد وتتعاون مع أعضاء ومنظمات إجرامية ذات أعراق وجنسيات مختلفة في منهج شبكي منظم لاسيما الجريمة السيبرانية.

ب- العوامل الاقتصادية: تعتبر ظاهرة العولمة المنعرج الفاصل لتدفق رؤوس الأموال عبر العالم نظرا لحرية التجارة وتنقل الأشخاص وفتح الحدود والذي نتج عنه جرائم في الفساد المالي:" غسيل الأموال، الرشوة، البيروقراطية.....وغيرها" لاسيما في الدول النامية التي فتحت فيها أسواق لترويج سلع غير شرعية وأخرى شرعية لتغطية الجانب غير الشرعي لهذه الأسواق فالدول النامية تعتبر مناطق خصبة لظهور المنظمات الاجرامية وذلك لحاجتها إلى رؤوس الأموال لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الازدهار الاقتصادي بشروط يفرضها أصحاب هذه الاستثمارات دون البحث في مصادر هذه الأموال بمساعدة من التوجه الليبيرالي، ذلك أن نمو وتطور التجارة الدولية مقترن بتطور الشبكات المالية في العالم واعتماد العملة الصعبة كوسيلة للمبادلات التجارية ما يجعل من الصعب مراقبة التحركات النقدية عبر الحدود الوطنية[2].

ج- العوامل السياسية: التي تتمثل في عدم الاستقرار السياسي في الدول التي تعتبر هدفا للمنظمات الإجرامية وتكون سهلة المنال، كمثال على ذلك نجد في الدول التي تكثر فيها الحروب والنزاعات الاهلية الداخلية تقوم فيها المنظمات الإجرامية باستغلال هذه الأزمات لتحقيق مصالحها بترويج الأسلحة فتصبح هذه الدول كسوق لبيع وشراء الأسلحة والاتجار غير الشرعي بالبشر والدعارة وبالتالي زعزعة استقرار الدولة، ضف إلى ذلك فشل السياسات الحكومية في مواجهة ظاهرة الجريمة المنظمة العبر قومية واعتمادها على القطاع الخاص لتوفير فرص عمل ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة ما سهل من خلق أنشطة مساعدة أخرى منها الفساد والرشوة وهو الأمر الذي دفع بالشباب للانخراط في مثل هذه التنظيمات الاجرامية بحثا عن مصادر للرزق[3]، كما أن تواطؤ الحكومات مع المنظمات الاجرامية واقحامها في المجال السياسي جعلها ذات نفوذ كبير ومكانة رفيعة خاصة في اصدار القرارات وتمرير سياسات تخدم مصالح أطراف معينة.

في بعض الحالات نجد أن الدولة نفسها تتنازل عن السيطرة والتحكم في بعض المناطق بسبب ضعفها وعدم قدرتها للتحكم في هذه المناطق وهو ما يجعل الجريمة المنظمة في توسع مستمر من خلال

---

[1] *Vimal Kumar, Stergios SKaperdas, Op cit, P 3.*

[2] محمد فوزي صالح، مرجع سابق الذكر، ص 16.

[3] نوال بومليك، عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق الذكر.

خطر إنتاج وتوزيع بعض السلع والخدمات كالمخدرات والدعارة والكحول والاتجار بالبشر والأسلحة كأهم مجالاتها لتحقيق الربح وبالتالي تحقيق الحماية والتهريب من قبل جماعات الجريمة المنظمة، اما بالنسبة للسلع المتعلقة بالمواطنين (مواد غذائية وأدوية وغيرها) عندما تحظر هذه السلع من قبل الحكومة فإنه يرتفع سعرها والطلب عليها وبالتالي يتم انشاء (فراغ فعال في السلطة) حول انتاج وتوزيع وتمويل السلع المحظورة، هنا تقوم المنظمات الاجرامية بتمويل الدولة بالسلع (المقلدة المقرصنة) مثل:" الأغذية والأدوية" لتقوم الدولة في الأخير بحماية المنظمات الاجرامية، لذلك فالمخدرات أو أي نشاط اقتصادي آخر لا يمكن أن يخلق الجريمة المنظمة العبر قومية دون توفير الحماية من قبل الدولة شرط عدم الانخراط فيها، وهو أمر مشابه لتعريف ***Weberiam*** العرفي للدولة على أنها:" المحتكرة في استخدام القوة على الرغم من حقيقة أن الدول تفعل أكثر بكثير من مجرد توفيرها للأمن الداخلي والخارجي"[1].

د/ العامل الجغرافي (المساحة الجغرافية وخلق فراغ في السلطة): تعد المساحة الجغرافية الواسعة ذات التضاريس الصعبة في بعض الدول من بين العوامل التي تمنع القوات الأمنية من الوصول إلى مراكز القوة لدى العصابات المروجة للمخدرات باعتباره جهدا مكلفا للدولة نظرا لصعوبة اختراق تلك المناطق الجبلية أو الغابية أو الصحاري والتعرض لقطاع الطرق والمتمردين وهو ما يقلل من سلطة الدولة كتعبير صريح عن ضعفها، لذلك يمكن للجغرافيا أن تلعب دورا في خلق فراغ داخل السلطة حيث تملأها المنظمات الاجرامية التي تلعب فيها دور أشباه الدول مثل: "غابات الأمازون (البرازيل) كمنطقة واجهت فيها البرازيل أو البيرو أو الإكوادور أو كولومبيا المتمردين أشباه العسكريين مروجي المخدرات وعدم قدرة الدولة في بسط سيطرتها عليهم في هذه المنطقة والمعابر والمخازن التي يصعب الوصول إليها إلا بمساعدة من المنظمات الاجرامية التي تمول جيوش الدولة وفي نفس الوقت القوات شبه العسكرية المتاجرة بالمخدرات وذلك بالأسلحة والعتاد الحربي[2]، فقد نجد بعض المنظمات الإجرامية تلعب دور المساعد من خلال تمويل الدول التي تعمل المنظمة الاجرامية على اقليمها بالأسلحة، وفي نفس الوقت تلعب دور العدور من خلال إنهاك اقتصاد تلك الدول وإغراقه بترويج المخدرات والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين وذلك وفقا للمصلحة التي تدر عليها أرباحا طائلة .

1/ الأسباب الخارجية: تعتبر الأسباب الخارجية امتداد للأسباب الداخلية التي كان لها الدور الرئيس في ظهور الجريمة المنظمة العبر قومية، ومن أهم هذه الأسباب الخارجية:

[1] *Vimal Kumar, Stergios SKaperdas, Op cit, p.7*
[2] *Ibid, p.3*

أ- عامل الحدود المشتركة: مع بعض الدول المجاورة التي تحوي مشاكل داخلية وما تصدره من مشاكل أمنية، ضف إلى ذلك المشاكل الاثنية والعرقية مثلما هو منتشر في افريقيا[1].

ب- التطور التكنولوجي وتطور وسائل الاتصالات: أدى التطور الذي لحق بالأنظمة الإلكترونية في مجال البنوك والقطاعات المالية إلى إمكانية تحويل مبالغ كبيرة من النقد حول العالم بسرعة هائلة مما ساعد المنظمات الإجرامية على غسيل الأموال بعد ظهور الجريمة السيبرانية[2]، كما أن اندماج الاقتصادات الوطنية في النظام الاقتصادي العالمي أدى إلى ازدهار التدفقات غير الشرعية للبضائع والأشخاص بتواطؤ بعض الموظفين الذين يمثلون الجانب السفلي من العولمة والاقتصاد العالمي[3].

خامسا: الفرق بين الجريمة المنظمة العبر قومية والمفاهيم الأخرى

نوع الجريمة	أهم المميزات
الجريمة المنظمة عبر القومية	هي مجموعة من الجرائم الاجتماعية التي تستهدف المجتمع ابتداء من أفراده إلى الأسرة ثم المجتمع الى المجتمع الدولي (جريمة عابرة للحدود) جرائم اقتصادية، وطنية، ودولية والكترونية، قائمة على تنظيم مؤسسي هرمي ودستور داخلي تفرض الطاعة العمياء والتنفيذ الصارم، وهي جريمة داخلية ينص عليها القانون الجنائي الداخلي[4].
الجريمة الاقتصادية	"هي شكل خاص من أشكال الجريمة المنظمة العبر قومية، وهي تحتاج إلى تنظيم لتحقيق نتائجها بشكل أفضل وتقليل المخاطر فهي بحاجة إلى معلومات مفصلة عن القوانين والأساليب والممارسات من أجل تقييم الفرص والمخاطر، كما أنها لا تتطلب أي ولاء ولا تعتمد على إنفاذ القانون من خلال العنف والترهيب"[5]، وتلعب المعلومات دورا مهما في تحقيق أهدافها التي تشترك فيها مع الجريمة المنظمة لتحقيق الربح. "غالبية أعضاء الجريمة الاقتصادية موظفون في شركات رسمية في تقنية المعلومات من أجل إدارة المعلومات الأساسية (عولمة السوق)، وأكبر مثال على ذلك عملية مصيدة

[1] نوال بومليك، عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق الذكر.

[2] محمد فوزي صالح، مرجع سابق الذكر، ص-ص 15-16.

[3] *Munich Security Conference Munchner Sicherheitskonferenez, **''Transnational Security Report Cooperating Across Borders: Tackling Illicit Flows''**, 2019, P 6*

[4] عبد العزيز العشاوي، "**الجرائم المنظمة بين الجريمة الوطنية والجريمة الدولية**"، مجلة أصول الدين-الصراط، العدد 3 (سبتمبر 2000)، ص13.

[5] *Anderea Dinicola, Alessandro Scartezzini, **'' When economic Crime becomes Organized: the role of Information technologies Acase atudy''**, in Current issue in Criminal justice- Journal of the Institute of Criminology, University of Sidney, Faculty of law, Vol: 11, N° 3 March 2000), P-P 1-4.*

	الجليد كأكبر عملية تجسس على العديد من الشركات وذلك بالدخول إلى نظام الكمبيوتر الخاص بالشركات عن طريق استخدام لوحة الإعلانات على الأنترنت لتبادل الرسائل"[1].
الجريمة الدولية	"هي مجموعة من جرائم القانون الدولي العام، وهو سلوك إرادي غير شرعي يصدر عن فرد باسم الدولة ويكفل القانون الدولي الجنائي بيان الجرائم الدولية وذلك بالإسناد إلى العرف أو المعاهدة الدولية، ويوقع العقاب عنها باسم المجتمع الدولي لأنها تشكل عدوانا على المصالح العليا للمجموعة الدولية"[2].
الإرهاب	"هو استخدام منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بصورة تثير الرعب والخوف، وتحدث خسائر في الأرواح والمنشآت وغيرها بغية تحقيق أهداف سياسية وايديولوجية واقتصادية ودينية بصورة تتعارض مع أحكام القوانين الداخلية والخارجية، وتشتمل على خصائص الخوف والرعب والعنف المسلح بين الدولة والأفراد واضعاف السلطة"[3]، غالبا ينتهي دور الإرهاب بمجرد تحقيق أهداف سياسية خاصة".

وعليه فالجريمة المنظمة العبر قومية تختلف عن الجرائم الأخرى في انها:

*الجريمة المنظمة العبر قومية والجريمة الاقتصادية هي جريمة منظمة دائمة تعتمد على الربح (جانب اقتصادي) ليست مؤقتة مثل الإرهاب او الجريمة الدولية التي تنتهي وظيفتها بمجرد تحقيق أهداف أيديولوجية سياسية ولا تهدف إلى تحقيق الربح.

* تشترك الجريمة المنظمة العبر قومية مع الجريمة الاقتصادية والجريمة الدولية في أنها عابرة لحدود الدولة الواحدة تعمل في نطاق عالمي، بينما الإرهاب يتركز نشاطه داخل الدولة الواحدة.

*قائمة على هيكل منظم هرمي يتكون من مجموعة من الأعضاء بجنسيات مختلفة بميزانية كبيرة عكس الجريمة الدولية والإرهاب التي تعتمد على عدد قليل من الأعضاء، وحسب ***Frank Bovenkerk and Yücel Yesilgöz*** في كتابه: **"مافيا تركيا *De Maffia van Turkije*** "، يرى بأن الجريمة المنظمة العبر قومية أكثر عقلانية من الإرهاب بحكم أن هذا الأخير يستند على المواجهة والقتل والعنف واستهداف مؤسسات اقتصادية وعسكرية للضغط على السلطة بينما الجريمة المنظمة تستند على فكرة

[1] ذيب موسى البدانية،" **الجرائم الالكترونية – المفهوم والأسباب**"، (ورقة علمية في الملتقى العلمي الجرائم المستحدثة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية خلال الفترة: 2-2014/09/4، كلية العلوم الاستراتيجية، المملكة الأردنية الهاشمية-عمان)، ص 3.

[2] حورية بن عودة، مرجع سابق الذكر، ص-ص 27-28.

[3] شاكر ظريف،" **إشكالية العلاقة بين ظاهرة لارهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة-قراءة مقارنة في الوسائل والأهداف-**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد: 11 (جوان 2017)، ص-ص 679-680.

استغلال العيوب الموجودة في الدولة سواء اقتصاديا أو أخلاقيا، في قوله:" أليس من الحماقة لفت الانتباه إلى نفسك باستخدام العنف غير المتناسب؟ الفرق يكمن في أن الجريمة المنظمة تستند على فكرة استغلال العيوب الموجودة في النظام الاقتصادي والأخلاقي للدولة[1].

* متعددة النشاطات والركائز (العنف والابتزاز) مثل الجريمة الاقتصادية عكس الإرهاب والجريمة الدولية التي يتوقف نشاطها على العنف والقتل.

الجدول من إعداد الباحثة

سادسا: أهداف الجريمة المنظمة العبر قومية:

الوظيفة والهدف الأساسي للجريمة المنظمة العبر قومية هي بيع الحماية واستعمال العنف وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح[2] فهي تفرض حمايتها وسيطرتها في مناطق تعجز الدولة الضعيفة عن السيطرة عليها بسبب المنع والعزلة الجغرافية أو العرقية أو الاجتماعية –كما سبق الذكر–، والمبالغ المقدمة من الدولة للمنظمات الاجرامية مقابل الحماية هي عبارة عن موارد تنفقها المنظمات الاجرامية على نشاطاتها:" صنع وترويج المخدرات، الاتجار بالبشر وبأعضاء البشر (نساء وأطفال)، تهريب الأسلحة، العنف، غسيل الأموال، الأدوية المغشوشة، الابتزاز، الفساد، الرشوة [3]، كما قد تفرض المنظمات الاجرامية الحماية على المواطنين وتجبرهم على الدفع مقابل الحماية، كما قد نجد في دول أخرى أن المواطنين هم من يطالبون المنظمات الاجرامية بالحماية في حال غياب سلطة الدولة(دولة هشة).

وتظهر الجريمة المنظمة العبر قومية في ظروف تتعارض مع الافتراض الرئيسي لكثير من النماذج الاقتصادية والمتمثلة في التنفيذ المثالي وغير المكلف لحقوق الملكية التي لو تم الحفاظ على هذه الأخيرة لن تكون هناك إمكانية لتلك المنظمة للمطالبة بأموال **الحماية*** لأنه يمكن لضحايا المنظمات الاجرامية التي تقوم بجريمة الابتزاز أن تقاضيهم وتفوز بالقضية، لذلك فنشاط المنظمات الإجرامية تبرز بشكل جلي عندما تكون حقوق الملكية مكلفة أين يمكن توقع انخفاض فعالية الدولة من خلال القوانين والمحاكم

---

[1] *Alex P. Schmid, '' **Forum on Crime and Society''**, United Nations Office on Drags and Crime, Volume 4, Numbers 1 and 2 (December 2004), P12.*

[2] مقال بموقع سلسلة النمائط الجامعية (***UNODC***)، "**الجريمة المنظمة**"، تم الاطلاع على الموقع: 2020/12/14، الموقع: *https://www.unodc.org/e4j/ar/organized-crime/module-1/key-issues/definition-in-convention.html*

[3] *Vimal Kumar, Stergios SKaperdas, Op Cit, p 1.*

* **الحماية:** من أقدم الطرق التي تستخدمها جماعات الجريمة المنظمة مثل: قطاع الطرق والخارجين عن القانون، حيث تقوم عربات الملوك والبرجوازيين مقابل الحماية، هي الخصوصية التي تصنع الجريمة المنظمة كمجموعات أقل شبها بشركات الأعمال العادية.

والشرطة والوكالات الحكومية الأخرى، لذلك فظهور الجريمة المنظمة العبر قومية مقترن بظروف تتميز بالفوضى وغياب الحكم وفراغ في السلطة[1].

يكون تحقيق الربح لدى المنظمات الاجرامية اعتمادا على ارتكاب أنشطة إجرامية بوسائل شرعية وغير شرعية فقد تستخدم وسائل الفساد مع أي شخص ترى فيه مصلحة تتماشى مع هدفها مهما كان الثمن وبأية وسيلة، وقد تذهب أبعد من ذلك عن طريق استعمال العنف والقوة في الحالات التي تستدعي ذلك، ونشاطها الذي تعدى الحدود وامتد إلى اكثر من إقليم كان قصد ضمان استمرارية وزيادة المكاسب المالية عن طريق السيطرة على الأسواق وإنعاش مجالها بأسواق جديدة[2]، دون الأخذ بعين الاعتبار النتائج الخطيرة والضارة التي تلحق بالمجتمع والاقتصاد والمجتمع الدولي ككل.

المطلب الثالث: مميزات الجريمة المنظمة العبر قومية ومرتكزاتها

تتمتع الجريمة المنظمة العبر قومية بسمات عديدة جعلتها تحتل أولى المراتب في الهرم الإجرامي لتهديد أمن الدول بصفة خاصة فهي لم تعد وسيلة تقليدية بل تطورت إلى مجموعة من الوسائل المتكاملة لتحقيق الربح بكل الطرق الشرعية وغير الشرعية، وهو الأمر الذي يدفعنا للبحث عن مميزاتها ومرتكزاتها بعد التطور الذي شهدته في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتتمثل أهم مميزاتها في:

أولا: مميزات الجريمة المنظمة العبر قومية

من أهم مميزات الجريمة المنظمة العبر قومية:

1- وجود جماعة إجرامية (عدد الأعضاء): يشترط لوجود الجريمة المنظمة العبر قومية وجود مجموعة من الأشخاص ذات التنظيم المحكم بجنسيات مختلفة لمدة زمنية طويلة حيث يتم التخطيط لارتكابها.

2- عالمية الجريمة المنظمة (الطابع غير الوطني):_نشاطها يمتد إلى خارج حدود الدولة المقر وهي بذلك تستهدف الدول الهشة ذات الاقتصاد الضعيف وغياب أجهزة الرقابة والأزمات السياسية والأمنية التي تمس استقرارها وقد ساعدها في ذلك فتح الحدود السياسية وعولمة الجريمة.

3- التنظيم: حيث يتطلب وجود نظام يبين آلية عمل المنظمة الإجرامية وتقسيم الأدوار بين الأعضاء داخل المؤسسة الإجرامية وتحديد علاقتهم ببعضهم البعض وبالتالي علاقتهم بالمنظمة الإجرامية، هذا التنظيم يأتي في صورة بناء تنظيمي هرمي ابتداء من الزعيم الذي يدين له الأعضاء بالولاء إلى الأفراد

[1] *Vimal Kumar, Stergios SKaperdas, Op cit, p.3*

[2] محمد الحبيب عباسي، "**الجريمة المنظمة العابرة للحدود**"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان، 2017)، ص–ص 69-70.

المنفذين الذين يقدمون للزعيم الإخلاص من أجل الحفاظ على مصلحة الجماعة الإجرامية المنظمة التي يتم اختيار الأعضاء المناسبين لها باختبارات وقوانين مشددة كل حسب درجة عمله ومستواه[1].

وأشارت توصيات **المؤتمر الدولي** السادس عشر لقانون العقوبات الذي عقد في بودابست بالمجر في سبتمبر **1999**، حول الجريمة المنظمة ومدى تأثيرها على النظم الجنائية إلى عنصر التنظيم الهرمي بخصائص أخرى إضافة إلى:" تقسيم العمل داخل التنظيم والسرية والمزج بين الأعمال الشرعية والأعمال الإجرامية وتقييد جهود تطبيق القوانين عن طريق التخويف وإفساد الموظفين والقدرة على نقل الأموال وتهريبها، وتنظيم هذه المنظمات الإجرامية يكون غالبا على مستوى دولي يتوفر على إمكانيات وتنظيمات وهياكل وظيفية مدربة تسمح لها بممارسة أعمالها الإجرامية وعبور الحدود بين الدول والقارات باستعمال تقنيات علمية غالبا ما تكون أعلى من الإمكانيات التي توفرها الدول في سبيل مكافحتها"[2].

4- التخطيط: تقوم المنظمات الاجرامية على وضع الخطط طويلة المدى وهي الدراسة المسبقة لأي عملية إجرامية في شكل جماعي يتم فيها تقسيم الأدوار بدءا من التخطيط إلى التنفيذ، كما يتم الاستعانة في تنفيذها بأحدث الوسائل وبمجموعة من المجرمين المحترفين ذو المؤهلات شخصية وخبرة ودراية في مجال الإلكترونيات التي تمكنهم من سد الثغرات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤدي إلى فشل الخطة التي تم التخطيط لها أو اكتشاف الجريمة قبل ارتكابها أو أثناء تنفيذها أو بعد ذلك[3].

5- الاستمرارية والاحتراف: والذي يقصد بها استمرار حياة المنظمة الإجرامية في ممارسة نشاطاتها لتحقيق أهدافها غير الشرعية حتى وإن انتهت عضوية أي فرد من أفرادها بما فيهم الزعماء، فسياتي أعضاء أخرين حسب الشروط التي تضعها المنظمة ويحلون محل الأعضاء الذين انتهت عضويتهم[4]، فالمصلحة المشتركة لتحقيق الربح هي من تضمن استمرارية المنظمة وتضمن تعامل أعضائها وتفاهمهم مع بعضهم البعض حتى وإن كانت بينهم خلافات في سبيل المصلحة المشتركة، أما قضية الاحتراف كأعلى مستويات السلوك الاجرامي وأخطره فقد أشارت إليه اتفاقية باليرمو الذي يتمثل في ما يمتلكه الأعضاء من مهارة وقدرة فائقة على التنفيذ والتخطيط[5].

---

[1] سامية قرايش،" **التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة العبر وطنية**"، (مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع تحولات الدولة، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري – تيزيوزو، ب.س)، ص 26.

[2] المرجع نفسه، ص 28.

[3] نصر الدين مروك، مرجع سابق الذكر، ص 133.

[4] حورية بن عودة، مرجع سابق الذكر، ص 46.

[5] آسية ذنايب، " **الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**"، (مذكرة لنيل درجة الماستر في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة الإخوة منتوري –قسنطينة، 2010)، ص 25.

6- المرونة والقدرة على التكيف: تتصف الجماعات الاجرامية المنظمة بالتكيف مع الأوضاع المختلفة التي قد يواجهونها خلال آداء نشاطهم لضمان بقاءها واستمراريتها[1]، هذه المرونة تمنح المنظمات الاجرامية القدرة على تحويل أنشطتها من دولة إلى دولة أخرى تكون قوانينها أكثر مرونة ما يجعلها قادرة على الإفلات من إجراءات مكافحة الجريمة عبر القومية وهذا يدل على مدى قوة وخطورة الجماعات الإجرامية المنظمة لدرجة اعتبارها من مهددات الأمن غير العسكرية ذات المستوى الاستراتيجي[2].

7- القدرة على التوظيف والابتزاز: وذلك بخلق علاقات مع صناع القرار في الحكومة بهدف تمرير سياسات تخدم مصالحها وذلك بأساليب مختلفة منها:" الرشوة والعنف والتخويف"[3] لاسيما إن كانت الدولة تعاني من اللا استقرار أو تمر بمراحل انتقالية فإن المنظمات الاجرامية تستغل الوضع لاختراق أنظمة الدولة الاقتصادية عن طريق الانشطة الشرعية وغير الشرعية مما يؤدي إلى عدم التمييز بين هذه الأنشطة في ظل غياب رقابة لكشف مصادر هذه الأموال للتوغل في الاقتصاد المشروع، كما تمتلك المنظمات الاجرامية إمكانيات تسمح لها بشراء جزء من الاقتصاد الخاص كأهم قطاع للمنظمات الاجرامية حتى تسيطر على العملية السياسية وتحصن نفسها من المتابعة القضائية.

8- التوغل في الاقتصاد المشروع ودمجه مع أنشطتها: تعتبر رسكلة عائدات الجريمة المنظمة من أهم الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الاجرامية لتغطية أعمالها غير الشرعية التي عادة ما تكون في شكل مشاريع استثمارية مشروعة مثل شركات التصدير والاستيراد أو شركات التأمين[4]، ونجد العديد من الشخصيات والزعماء في المنظمات الاجرامية شاركوا في الاعمال الخيرية مثل: زعيم منظمة شنغهاي قرين قانغ ***Shang hai Green Gang*** **(*Du Yues Heng*)** اسمه: **(*Du Yues Heng*)**، و بابلو إسكوبار **(*Pablo Escobar*)** صاحب تبرع لمئات المساكن مجانا لسكان الأحياء الفقيرة، وتشييد حوالي: **80** ساحة رياضية في المنطقة وهو ما جعل المنظمة الاجرامية تنافس الدولة الكولومبية[5]، لذلك يمكن تمييز خصائص ظاهرة الجريمة المنظمة العبر قومية باختصار على النحو التالي: الأنشطة الإجرامية المستمرة وتهديد الأمن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع والسعي وراء الكسب المادي والفساد[6].

بعد نهاية الحرب الباردة أخذت الجريمة المنظمة الطابع العالمي كتنظيم شبكي معقد ومنظم يجمع العديد من الأعضاء بجنسيات مختلفة في أكثر من دولة، حيث يسمح لها ذلك بسرعة التكيف والمرونة

---

[1] سامية قرايش، مرجع سابق الذكر، ص 30.

[2] المرجع نفسه، ص 30.

[3] محمد سمير عباد، مرجع سابق الذكر، ص 85.

[4] المرجع نفسه، ص 32

[5] *Vimal Kumar, Stergios SKaperdas, Op Cit, p 9.*

[6] *Pūraitė Aurelija, Op Cit, P 188.*

وتنفيذ جرائمها بدقة بعيدا عن أجهزة إنفاذ القانون وذلك بالتوغل في الاقتصاد الرسمي ومحاولة افساده عن طريق خلق اقتصاد موازي وسوق سوداء لترويج منتوجاتها الأكثر طلبا كالمخذرات وأعضاء البشرو الهجرة غير الشرعية والتي تتم عن طريق مجموعة من المرتكزات والمتعلقة بالفساد منها الرشوة والابتزاز والعنف والاحتيال وغير ذلك.

ثانيا: مرتكزات الجريمة المنظمة العبر قومية:

تستخدم المنظمات الاجرامية العبر قومية كافة الأساليب والمرتكزات لتحقيق أهدافها الإجرامية التي تنعكس بالسلب على كافة المجالات ولعل أبرز هذه المخاطر هي التحالفات الاستراتيجية بين جماعات الجريمة المنظمة العبر قومية التي تشكل تهديدا كبيرا على المجتمع الدولي نظرا لوجود شبكات متصلة فيما بينها في أنحاء العالم تضمن انتاج وتأمين السلع المحظورة إلى المستهلك[1]، باعتبارها عملية معقدة يصعب كشف عدد المنظمات الاجرامية المتحالفة ومكان ونوعية السلع المحظورة المروجة.

1- ابرام التحالفات بين المنظمات الإجرامية:

طبيعة الجريمة المنظمة العبر قومية التي تعتمد على النطاق الخارجي واختراق الحدود هي من تفرض عمل المنظمات الاجرامية في شكل تحالف وفي أكثر من دولة من أجل تسويق منتجاتها غير الشرعية، لأنه دون اللجوء إلى التحالف ستدخل المنظمات الاجرامية في صراع وتلجأ للاقتتال حول المكاسب مثل تجارة المخدرات، حيث أن في كل دولة نجد منظمات إجرامية محلية تسيطر على سوق ترويج المخدرات ولن تسمح بدخول منظمات إجرامية خارجية وتنافسها في السوق إلا في حالة ابرام تحالفات فيما بينها[2]، فعلى سبيل المثال تجار المخدرات في البلدان الأوروبية تفرض وجود علاقات واتفاقات بين الجماعات الإجرامية المنظمة الكولومبية، الروسية والإيطالية لتسهيل مهمة ترويج المخ درات، وتضمن هذه الاتفاقيات والمفاوضات استمرارية نشاطات الجريمة المنظمة العبر قومية غير الشرعية[3]، كما تستعين الجماعات الإجرامية بفئات مختصة في عمليات البورصة وغسيل الأموال المتحصلة من الجرائم واستثمارها في مشاريع اقتصادية شرعية[4].

2-اللجوء إلى القوة والعنف:

تعمد جماعات الجريمة المنظمة إلى تخويف أعضائها عن طريق العنف واستعمال القوة في حالة الوشاية بأسرار المنظمة المتعلقة بأنشطتها الإجرامية للسلطات العامة لما لهذه السرية من أهمية في بقاء

---

[1] سامية قرايش، مرجع سابق الذكر، ص 33.

[2] محمد فوزي صالح، مرجع سابق بالذكر، ص 23.

[3] *Choquet Christian, ''**Terrorisme Criminalité Organisée et défonce''**,2001, p 17.*

[4] سامية قرايش، مرجع سابق الذكر، ص 33-34.

الجماعات الإجرامية المنظمة واستمرارها او لجوء أحد الأعضاء بعقد تحالف مع منظمة أخرى دون علم المنظمة التي ينتمي إليها[1]، وبذلك يخرق بروتوكول وشروط وقوانين المنظمة التي ينتمي إليها فيكون عقابه بإقامة الحد عليه بالقتل، كما أن انتهاج أسلوب العنف من شأنه أن يمنح مناعة للجماعات الإجرامية المنظمة ضد المساءلة القانونية عندما يعجز أسلوب الفساد عن تحقيق ذلك، والذي يكون عن طريق الانتقام والتصفية الجسدية دون قيام السلطات المختصة باتخاذ أي إجراءات نظرا لسرية نشاطات المنظمة وتقييد الجريمة ضد مجهول وكمثال على ذلك قيام جماعة المافيا بصقلية بقتل القاضي "جيوفاني فالكوني"***Falcone Giovani***''، وكذلك القاضي باولو بورسيلينو ''***Paolo Porsilino***'' [2]

3-الإفساد والتخريب:

تعتبر وسائل الفساد والتخريب للجريمة المنظمة عبر القومية هي المرحلة التي تسبق العنف في بعض الحالات لكن في حالات أخرى يكون الفساد عن طريق شراء الذمم بالرشوة والتزوير وغسيل الأموال تزامنا مع استعمال العنف في الجريمة المنظمة لتحقيق الربح[3]، فقد أثيرت الكثير من الفضائح في عدد من دول العالم المتقدم نتيجة اكتشاف علاقات وتواطؤ بين موظفي المؤسسات وعصابات الجريمة المنظمة[4]، وقد جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية في مادتها الثالثة لتؤكد على خطورة هذه الاستراتيجية المتمثلة في الإفساد والتخريب "بتجريم عرض أو طلب الرشوة من الموظف لتقديم خدمات أفضل أو الابتزاز في مقابل أداء الخدمات[5].

تستعمل المنظمات الإجرامية مجموعة من المرتكزات والأساليب لتحقيق أهدافها وإنجاح عملياتها وكل أسلوب حسب الموقف الذي يفرضه، فقد نجدها تستعمل الرشوة من خلال رشوة الموظفين للحصول على وثائق معينة، وأحيانا تستعمل العنف والتهديد في الحالات المتعلقة بالمدافعة على مصالحها، أما الاحتيال والابتزاز كأسلوب تستعمله الجماعات الإجرامية أكثر عن طريق الحواسيب ما يعرف بالجريمة السيبرانية وكلها تصب في مجال تحقيق مكاسب مالية.

ثالثا: الأدوار التي تلعبها المنظمات الإجرامية العبر قومية في عمليات السلام:

1/ المنظمات الاجرامية تدعم المفسدون في عمليات السلام: فقد يكون دعمها في المنافسة مع الدولة من أجل مواصلة الصراع والتمرد، مثل: " طالبان وشبكات حقاني" التي تفرض ضرائب على اقتصاد

---

[1] محمد لحبيب عباسي، مرجع سابق الذكر، ص 75.

[2] *World Finance-The voice in the market-, Op Cit.*

[3] محمد لحبيب عباسي، مرجع سابق الذكر، ص 75.

[4] نصر الدين مروك، مرجع سابق الذكر، ص-ص 135-136.

[5] محمد فوزي صالح، مرجع سابق الذكر، ص 24.

المخدرات، كما قد تدعم هذه الشبكات الحرب من أجل بناء دولة بديلة كبديل لدولة شاملة قوية (أفغانيستان والصومال)، فالمنظمات الاجرامية تتهرب من وجود الدولة والاستقرار مثل:" جمهورية افريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، سيراليون...".

2/ المنظمات الإجرامية شريكة في عمليات السلام: فبمجرد وصول المنظمات الاجرامية إلى الحكومة عن طريق أنشطتهم كبطلة حرب مثل:" كوسوفو"، تكون بذلك قد استولت على الدولة من خلال السيطرة على حكومة بلد معين ذات سيادة مثل:" غينيا وبيساو".

3/ المنظمات الإجرامية مدعمة من قبل عمليات السلام: وتكون إما من خلال الانخراط في التجارة أو الأنشطة غير الشرعية، وبالتالي ستكون للجريمة المنظمة علاقة عداوة بالدولة ولكنها قد تتعايش أيضا معها في علاقة طفيلية أو تكافلية اعتمادا على ما إذا كانت تستهدف موارد الدولة ام لا [1].

فالجريمة المنظمة العبر قومية تنشأ وفقا للأدوار التي تلعبها المنظمات الاجرامية فتارة هي مع المصلحة العامة للدولة من خلال ترويج السلع المسموح بها وإقامة مشاريع تنموية وتارة أخرى هي ضدها من خلال تدمير الاقتصاد الوطني بإغراق الأسواق الوطنية بالسلع المقلدة وتهريب العملات، وفي مرات عديدة هي شريكة وعدوة ويدخل ذلك في إطار المصلحة الخاصة للمنظمات الاجرامية لتحقيق الربح.

رابعا: شروط الانضمام إلى الجماعات الإجرامية:

الانضمام إلى هذه الجماعات الاجرامية يتطلب شروطا قد لا تتوفر في أي شخص لذلك وضعت المنظمات الإجرامية اختبارا يتم من خلاله اختيار الأعضاء المقبولين عن طريق الشروط التالية:

1/ السرية والولاء: على أعضاء المنظمات الإجرامية أن يتعاملوا بسرية تامة سواء أثناء التخطيط او التنفيذ وعدم افشاء أسرار المنظمة مهما كان نوع ذلك السر مثلا: " مكان تواجدها، طريقة عملها، عدد موظفيها، الأرباح التي يتم الحصول عليها.. وغير ذلك"، كما تشترط المنظمات الاجرامية في قانونها الداخلي الولاء التام للمنظمة كأهم اختبار للانضمام إليها لأنه في حالة العكس لن يتم قبوله كعضو فيها.[2]

2/ استخدام القوة: يجب على العضو أن يكون قد استخدم القوة ولو لمرة واحدة ضد طرف آخر (معارض كان أو عدو)، كما يمكن أن يحدث مع أعضاء المنظمة ضد أعضاء التنظيم نفسه الذين تمردوا عن قوانين المنظمة، لذلك هم بحاجة لإثبات القدرة على استخدام القوة والقسوة الكافية لذلك نجد أن

[1] *JaÏr Van Der Lijn, '' **Multilateral Peace Operations and The Challenges of Organized Crime''**, (Sweden: SIPRI Background Paper, February 2018), P-P 8-9.*

[2] *Trend and Issues in crime and criminal justice, '' **Recruitment into organised criminal groups: A systematic review''**, Australian Government/ Australian Institute of Criminology, No. 583 (January 2020), P-P 9-10*

المنظمات الإجرامية تقوم بتجنيد أعضاء المجموعات المنظمة من المتابعين قضائيا والمساجين السابقين والقتلة المأجورين والمرضى النفسيين...الخ.

3/ معدل الوفيات السنوي: ففي عينة البيانات الخاصة بالمنظمات الاجرامية لا بد أن يكون **7%** من مجموع معدل الوفيات للعضو المتقدم للاختبار وهو رقم مرتفع بشكل صادم، فالعنف والاستعداد لاستخدام القوة والقابلية للقيام بأي عمل اجرامي يساهم في الترقية داخل المنظمة الاجرامية وفقا للتسلسل الهرمي.

4/ القدرة على التخطيط وتنفيذ المهام (سرعة البديهة): ومدى قدرة عضو المنظمة على تحفيز أولئك الذين يعملون معه أو تحت إمرته والمهارات السياسية والادارية وهي مهارات لازمة في أي منظمة، لذلك فالولاء والتخطيط ومعرفة متى تكون التدخلات السريعة والانسحاب المفاجئ هو عامل نجاح للمنظمة.

5/ التقيد بالقوانين الداخلية للمنظمة: تقوم المنظمات الاجرامية بتقييد موظفيها عن طريق القوانين التي تضعها والواجب تطبيقها بحذافيرها والتي تعتبر بمثابة دستور يقيد موظفيها، وكل من يخالف هذه القوانين سيعاقب وفقا للمخالفة التي قام بها، وتعتبر عقوبة الخيانة أكبر هذه العقوبات والمتمثلة في القتل.

6/ المشاركة: كعنصر أساسي في أيديولوجية العديد من المنظمات الاجرامية مثل: منظمة الشباب الامريكية الاجرامية التي تعتقد أن مجموعتها العرقية قد حرمت من الوصول إلى الفرصة التي من شأنها أن تسمح لهم أن يعيشوا حياة أفضل فهم يؤمنون بالاشتراك في المنظور الاجتماعي الداروينى وفقا لمقولة لأي سلوك مفترس وهو كيف يحصل المرء على مكان في المجتمع[1].

تعتمد الجريمة الشبكات الإجرامية على مجموعة من الشروط تختلف من شبكة إلى أخرى إلا أنها تشترك فيها من ناحية المبدأ، كما أم هذه الشروط لا تختلف بين الأعضاء حسب نوع العضو إن كان رجلا او إمراة، فكلا الجنسين يقومان باختبارات قاسية تتروح بين السرية والمحافظة على الولاء وتنفيذ القوانين الداخلية للتنظيم ومن بين هذه القوانين هي التصفية الجسدية للأشخاص الذين يشكلون خطرا على المنظمة الإجرامية، وفي حالة الخيانة يتم معاقبة العضو بالقتل.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن الاقتصادي.

أدى ظهور التهديدات الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة إلى ظهور أبعاد للأمن وفي مقدمتها الأمن الاقتصادي الذي يحدد مدى تمتع الدول بحصانة وحماية اقتصادية تجعلها قادرة على مواجهة هذه التهديدات، ذلك ان الجريمة المنظمة العبر قومية تأتي لتملأ الفراغ الذي أحدثته الدولة في الجانب الاقتصادي فنقص البضائع والسلع والخدمات وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي يسمح للجريمة المنظمة العبر قومية لأن تحل محل الدولة لتلبية حاجات الافراد المختلفة وبالتالي تحقق الامن الاقتصادي.

[1] *Vimal Kumar, Stergios SKaperdas, Op Cit, P 8.*

المطلب الأول: الإطار النظري للأمن الاقتصادي

حاول العديد من المفكرين التوصل إلى نظرية شاملة تتعلق بالأمن الاقتصادي تجمع بين الثروة ووسائل الإنتاج والتنمية الاقتصادية في سبيل رفع القدرة الشرائية لتلبية حاجات المجتمع وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتفعيل الامن الاقتصادي لمواجهة الجريمة المنظمة العبر قومية إلا أنها في كل مرة تقف أمام معطيات مختلفة وتحديات جديدة لاسيما في ظل التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا والمعلومات تجعلها محل انتقاد لمفكرين أخرين.

أولا: تطوير نظرية الأمن الاقتصادي: تواجه نظرية الأمن الاقتصادي تحديات متجددة يفرضها التطور التكنولوجي والرقمي وتطبيقاتها الاقتصادية التي تؤدي إلى تغيير كمي ونوعي في عناصر الثروة والموارد الاقتصادية لتطوير النظرية الاقتصادية بوسائل تحليل اقتصادي جديدة وبمتغيرات تتماشى والتطورات الحاصلة على المستوى العالمي والمحلي بقوانين تفرضها العولمة في بيئة تتميز بالديناميكية والتغير[1].

أ/ نظريات الحاجات الأساسية وتفسيرها للأمن الاقتصادي: تحدثت العديد من النظريات عن علاقة الأمن الاقتصادي بالحاجات الأساسية للإنسان والاكتفاء الذاتي التي تعرف بنظريات الحاجات الأساسية منها: "نظرية ماسلو ***Maslow*** ونظرية موري ***Morry*** ونظرية هيرتسبورج ***Herzburg*** ":

1/ نظرية أبراهام ماسلو *Abraham Maslow*: حدد ماسلو ***Maslow*** الحاجات الأساسية للإنسان في شكل هرم تبدأ من قاعدة الهرم إلى رأس الهرم الذي لن يصله إلا قلة من الناس، والحاجات الأساسية عند الإنسان تبدأ حسب ماسلو ***Maslow*** بإشباع الحاجات الطبيعية ثم الحاجات الأمنية ثم الحاجات الاجتماعية ثم الحاجات النفسية ليصل في الأخير إلى تحقيق الذات[2]، ويرى أبراهام ماسلو ***Abraham Maslo" (1970)*** أن الدافع البشري يعتمد على الأفراد والحاجة إلى تحقيق الذات والنمو الشخصي التدريجي كما يلي:

أ/ الاحتياجات الفسيولوجية *Physiological*: المتمثلة في:" الطعام والشراب والأكسجين ودرجة الحرارة والتنظيم والراحة والنشاط والجنس".

ب/ احتياجات السلامة *Selfty Needs* : وتتطلب الحماية من عوائق الحياة والأمراض الجسدية والمشاكل الصحية، حيث يطمح الأفراد للعيش بأمن وأمان وحياتهم خالية من التهديدات والإكراه.

---

[1] صخري محمد، **"قراءة في مفهوم الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات القومية"**، (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018/09/12)، تم الاطلاع على الموقع في: 2021/12/09، الموقع: *https://www.politics-dz.com*

[2] الموسوعة السياسية،" **الأمن الاقتصادي**"، تم الاطلاع على الموقع في: 2021/12/10، الموقع-*https://political encyclopedia.org/dictionary :*

ج/ الحب والانتماء *Love and Belonging* : احتياج يركز على إعطاء الحب وتلقيه والمودة والثقة والقبول والانتماء إلى المجموعة التي تمكن الأفراد من تعزيز هذه الاحتياجات.

د/ احتياجات التقدير *Esteem* : للحصول على التقدير والاحترام من الآخرين وتنمية حس الكفاءة حيث يصبح احترام الذات لا غنى عنه.

هـ/ حاجة تحقيق الذات *Self – Actualization* : هو الحاجة التي تمكن الأفراد من اكتشاف إمكاناتهم ومهاراتهم الكاملة حيث وضعها موضع التنفيذ لتحقيق ذواتهم، فمفهوم ماسلو ***Maslow*** عن تحقيق الذات بمثابة نقطة الذروة في النظرية[1].

هرم ماسلو: في القمة: الذات أوتحقيق الذات، التقدير، الحب والإنتماء، احتياجات السلامة وفي القاعدة فيزيولوجية الإنسان".

الشكل رقم (4): هرم ماسلو

Source: *Maslow's Hierarchy of Needs Pyramid (Gargasz, 2010).*

2/ نظرية موري *Morry*: أشارت نظرية موري إلى أن الحاجات الأساسية للإنسان تحركها الدوافع الاساسية لحياته والتي حددها في:" الجوع والجنس وحب الاستطلاع" لذلك فالنظرية حاولت الربط بين انعدام الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأسباب التي تؤدي إلى عدم وجوده.

3/ أما نظرية هيرتسبورج *Herzburg*: بالنسبة لهيرتسبورج ***Herzburg*** الحاجات الأساسية للإنسان لها أهمية كبيرة في حياة الإنسان والتي تتمثل في:" الماء والهواء والغذاء" وغياب هذه

[1] *R. Gopinath,'' **Prominence of Self-Actualization in Organization'',** International Journal of Advanced Science and Technology, Madurai Kamaraj University, Tamil Nadu, India, Vol. 29, No. 3(2020), P-P 11591-11592.*

الحاجات تدفع بالإنسان لإظهار سلوك معين معاد للبيئة التي يعيش فيها وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للأفراد[1].

4/ نظرية العلاقات الدولية لمارك روبرت *"Marck Robert"*: الذي يرى أن الأمن الاقتصادي لن يتحقق إلا بالعناصر التالية:(التدفق النقدي والذي يمكن التنبؤ به والاستخدام الفعال لرأس المال البشري).

5/ المدرسة الروسية لينو بريجوجلو ***Lino Brigoglo'' :*** في فترة تزامنت بين الحربين العالميتين حاولت المدرسة الروسية تحديد الكم لتحقيق الأمن الاقتصادي باستخدام القيم والنهج الذي وضعه لينو بريجوجلو ***Lino Brigoglo*** من منظور الضعف الاقتصادي الوطني لمواجهة وامتصاص الصدمات.

6/النهج الفردي (الأنجلو ساكسوني): حيث يميل الأمن الاقتصادي نحو تراكم لقضايا البشرية كما هو الأمر بالنسبة لمارك روبرت في "نظرية العلاقات الدولية"، حيث يستخدم النهج الفردي من قبل المدرسة الأمريكية لحساب مؤشر الأمن الاقتصادي (***ESI***) التي تظهر أن انعدام الأمن الاقتصادي يؤثر بشكل كبير على أفراد المجتمع الامريكي[2].

لتحقيق الامن الاقتصادي لدولة ما لابد من توفير مجموعة من الاحتياجات منها ما يتعلق بالانسان في حد ذاته وأخرى بالعوامل المحيطة به – كما سلف الذكر –، ما يعني أن الامن الاقتصادي يتعلق بالجانب المادي للفرد والدولة والذي يؤدي عدم تحقيقه وغيابه إلى خلق نوع من الفوضى والفساد وانتشار مجموعة من الظواهر السلبية في المجتمع وبالتالي تراجع مكانة الدولة على المستوى الخارجي.

[1] الموسوعة السياسية، مرجع سابق الذكر.

[2] *Rima Tamošiūnienė and Corneliu Munteanu, '' **Current research approaches to economic security''**, (Spain : 1st International Conference on Business Management Universitat Politècnica de València, 2015), P 3.*

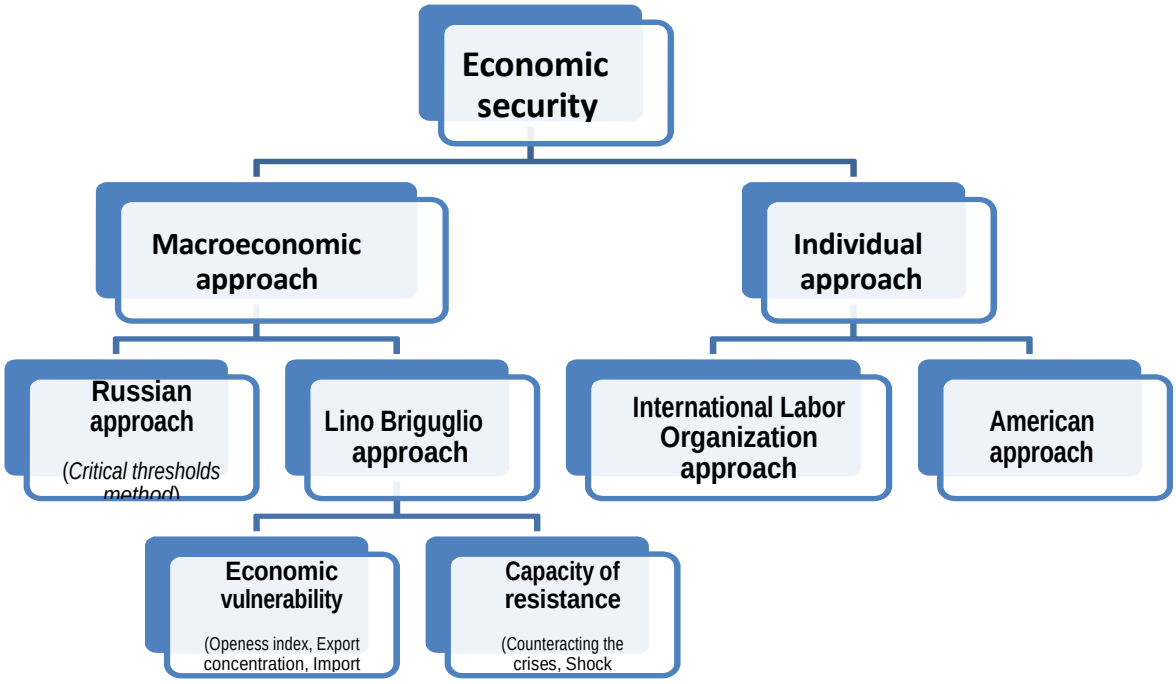

الأمن الاقتصادي: 1- الاقتصاد الكلي:(المقاربة الروسية ومقاربة لينو بريقوقليو والتي تضم بدورها: الضعف الاقتصادي وقدرة المقاومة).

2- المقاربة الفردية: (المقاربة الامريكية و مقاربة منظمة العمل الدولية)

الشكل رقم (5): نظام مقاربات الأمن الاقتصادي

Source : *Rima Tamošiūnienė and Corneliu Munteanu, Op Cit, P 3.*

فالأمن الاقتصادي وتلبية الحاجات الأساسية يجب أن يكونا أولوية رئيسية للدولة لتحقيق الامن بأبعاده المختلفة وهناك ثلاثة معايير للأمن الاقتصادي في السياق الأمني:

- **المعيار الأول هو:** المعيار الفلسفي بمعنى يجب أن يكون الأمن قيمة عالمية.
- **المعيار الثاني فهو:** معيار سياسي النهج يعني البرامج الحكومية والأحزاب السياسية لحماية هذه القيمة (القيمة العالمية) والحفاظ عليها.
- **المعيار الثالث هو:** معيار اقتصادي ما يعني رفاهية الأمة وتطوير طرق لتحسين هذا الرفاه.

ويقدم جلوتينا ***Glotina*** **(2014)** الذي يحلل فئات الأمن الاقتصادي الحديث إلى الأفكار التالية:

1/ الأمن الاقتصادي له صلة قوية بالدولة فهو بذلك يشكل عنصرا هاما من عناصر الدولة.

2/ مفهوم الأمن الاقتصادي هو مفهوم اقتصادي واجتماعي معقد وغامض ومثير للجدل يعكس تغيير ظروف الإنتاج المادي وكذلك التهديدات الخارجية والداخلية لاقتصاد البلاد.

3/ غياب الأمن الاقتصادي يدخل الدولة في مشكلات داخلية وخارجية تصعب مواجهتها[1].

4/ تقييم الأمن الاقتصادي لبلد ما يستدعي تهيئة الظروف التي تحدد الشروط لفحص الامن الاقتصادي.

5/ الأمن الاقتصادي للدولة هو مفهوم اجتماعي اقتصادي معقد[2].

6/ نظرية تحقيق الذات: يملك الأفراد قدرات وإمكانيات تدفعهم للتركيز في تحقيق جميع الاحتياجات الأساسية والنفسية (متوسط العمر المتوقع، والرضا عن الحياة، والسياسة الاستقرار)، ويعتبر متوسط الذكاء القومي (معدل الذكاء كإمكانية جوهرية) هو أقوى مقياس لرأس المال البشري في زيادة الإنتاجية الاقتصادية عبر الدول، فمعدل الذكاء الوطني يكون إيجابيا عندما يكون متوسط العمر المتوقع والاستقرار السياسي والرضى عن الحياة على معدل النمو الاقتصادي، أما إذا كان الرضى عن الحياة سلبيا مع وجود العاملان الأخران (غير مهمين) فلا يكون هناك تأثير على معدل الذكاء الوطني على النمو[3].

وقد ذكر غولدشتاين ***Goldstein*(1947)** ثلاثة جوانب لتحقيق الذات في عالم الأحياء: "الثبات، بيئة الكائن الحي بأكملها، والدور الفردي الذي يلعبه في تحفيز الكائن الحي" ذلك أن مجال تحقيق الذات هو مجال متعدد التخصصات للكيماويات الحيوية يوفر لغة وأمثلة معاصرة لفهم تعريف ***Goldstein*** ويوسع نطاق تطبيقه ليشمل جميع الكائنات الحية (وليس البشر فقط)[4].

يرى ألكسي مولدوان ***Alexi Moldwan*** في الوقت الراهن **2021:**" أن نظرية الأمن الاقتصادي آخذة في الصعود نتيجة صعوبة تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الدول الكبرى في ظل التهديدات الداخلية والخارجية والاضطرابات المتزايدة في الاقتصاد العالمي والمنافسة العالمية الشديدة على الموارد الطبيعية ورأس المال البشري وظهور تهديدات جديدة للأمن الاقتصادي[5].

المطلب الثاني: التحول في مفهوم الأمن/ القوة

---

[1] *Inna Kremer-MatyŠkeviČ, Gintaras Černius,**''Country's Economic Security Concept : Theiretical Insights'', (Lithuania : Mykolas Romeris University, Ateities g. 20, LT08303 Vilnius, Without day), P 83.*

[2] *Ibid, P 84.*

[3] *Burhan, Nik Ahmad Sufian and Mohamad, Mohd Rosli and Kurniawan, Yohan and Sidek, Abdul Halim, '' National Intelligence, Basic Human Needs, and Their Effect on Economic Growth'', (University Malaysia Kelantan : Department of Human Sciences, Centre for Language Studies and Generic Development, University Malaysia Kelantan, Faculty of Entrepreneurship and Business, 2014), P-P 9-10.*

[4] *Patrick Whitehead, ''Goldstein's Self-Actualization: A Biosemiotic View'', (Albany State Whilehead, March 2017), P 7*

[5] *Moldoven Alexey Alexandrovich, '' Formation of the Category Apparatus of Science on Economic Security : The Current Cut'', The Center for Political and Economic Initiatives, European Strategy Department of Economic Strategy, Stratigic Panorama- Ukrain, N° 1-2 (2021), P-P 1-2-3.*

الرغبة في الأمن هي استجابة دفاعية ذاتية للتهديد بالإيذاء من أي خطر من أنواع السلوك العدواني الذي لو لم يكن لما كان هناك معنى للأمن، غير أن في التاريخ البشري نجد دائما أشخاصا يشكلون تهديدا للأخرين وهو الأمر الذي جعل مشكلة الأمن كانت ولا تزال قائمة بين المجتمعات والدول التي وجب عليها المحافظة عليه لتأمين شعبها وحدودها في ظل التهديدات الراهنة، واستخدام القوة الاقتصادية لتشجيع التعاون واللجوء الى استراتيجيات لمكافحة هذه التهديدات الراهنة[1]، لأن المحافظة على الأمن دليل على قوة الدولة حيث حدث تحول بين المصطلحين(الأمن والقوة) والتي لن تتحقق دون مراعاة البعد الاقتصادي لكن قبل التطرق لموضوع الأمن لابد من توضيح الفرق بين مصطلحي:" الأمن والأمان".

أولا: الفرق بين الأمن والأمان: هناك اختلاف واضح بين الأمن والأمان لابد من توضيحه:

1/ تعريف الأمن:"يعني السلامة، وهو الممارسات التي تضمن التخلص من المخاطر التي تهدد السلامة كما أنه مسؤولية اجتماعية وعملية مقصودة يقوم بها الأشخاص لتوفير الحماية لأنفسهم وغيرهم، حيث يبعثون الراحة والطمأنينة في نفوسهم وهو ما يوفر لهم بيئة من الاستقرار اللازم لضمان استمرار عمليات التنمية والتطور والعمل والإنتاج عن طريق اتباع سبل وطرق وإجراءات الأمن والسلامة "[2].

2/ تعريف الأمان: "هو عبارة عن شعور داخلي ينتج عن الأمن ويتمثل في شعور وإحساس الأشخاص بالراحة والطمأنينة مما يوفر لهم جوا مناسبا للقيام بكافة أشكال الأنشطة الحياتية اليومية بمعزل عن الخوف والتوتر، ويأتي هذا الشعور نتيجة قيام الدولة والأفراد بالالتزام بكافة سبل الوقاية والحماية والدفاع التي تضمن لهم تحقيق الأمن والأمان، منها تسوية النزاعات الداخلية والتصدي للهجمات الخارجية"[3].

لكن السؤال المطروح هو:

أ/ الأمن من ماذا؟

في حالة الطبيعة عند هوبز يمثل كل إنسان تهديدا محتملا لأخيه الانسان لأن النضال من أجل البقاء في عالم محدود الموارد هو "حرب الكل ضد الكل" فقد يكون إنسان واحد أقوى والآخر أكثر مكرا ولكن كل وطريقته وأسلوبه في إلحاق الضرر بالآخر، وبالتالي لا وجود للثقة بين الناس[4].

---

[1] *J. Jackson-Preece, '' **Security in international relations**", (University of London, International Programmes, 2011), P 17.*

[2] *Maria B. Line, Odd Nordland, Lillian Røstad, Inger Anne Tøndel,'' **Safety VS Security ?**'', (U.S.A: International Conference on Probabilistic Safety Assessment and Management, New Orleans, Louisiana, May 14-18, 2006), P 5.*

[3] *Ibid, P 5.*

[4] *Rhonda Powell,'' **Security**'', (University of Oxford Socio- Legal Review, June 2012), P 9.*

ب/ الأمن عن طريق ماذا؟ ومن أجل ماذا؟

يتم حماية سلامة السكان عن طريق إنشاء حواجز وأسوار والشرطة والقوات المسلحة وغيرها لإبقائهم بعيدين عن الأذى أو التخوف من التعرض للخطر من أجل التمتع بمزايا العيش في المجتمع، والأمن تعتبر قيمة أساسية للعلاقات الإنسانية وضرورة ملحة تتطلب أن يحترم الجميع حرية الآخرين وتركهم وشأنهم، والوصول لأمن مطلق هو امر صعب –إن لم نقل مستحيل– لذلك يتطلب الأمر سياسة أمنية.

ويمكن تحقيق الأمن بطريقتين: من خلال الردع كمكون رئيسي في سياسة الأمن من جانب الحامي المحتمل أو عدم الثقة من جانب المهاجم المحتمل حسب رأي المنظر توماس شيلينج ***Thomas Schilling*** لكن فئة أخرى من المنظرين مثل: توماس هوبز ***Thomas Hobbs*** أعطى الأولوية للقلق كحالة عقلية تعطل الأشخاص الذين يشكلون تهديدا للردع والخجل وهو المطلوب كنتيجة للردع[1].

ج/ تعريف الأمن:

تم إجراء نقاش واسع النطاق من خلال النظرة الواقعية للأمن على أنه مشتق من القوة ويختزل المفهوم المعقد للأمن إلى مجرد مرادف للسلطة في فترة الحروب حيث بدت الدول وكأنها في صراع دائم على السلطة، لكن في حقبة ما بعد الحرب الباردة أصبح مفهوم الأمن ذو جوانب مركبة فقد أشار باري بوزان "***Barry Buzan***"في كتابه: "الناس والدول والخوف" أن مفهوم الأمن ضيق جدا وعرفه على أنه:" السعي وراء التحرر من التهديدات"، فكان هدفه هو تقديم إطار أوسع للأمن يتضمن مفاهيم لم تكن من قبل تعتبر جزءا من اللغز الأمني"[2].

لذلك فالأمن عند باري بوزان ' ***Barry Buzan*** ' يعني: "الدولة" أين يتجلى الوضع السلمي والقوة فيها من خلال غياب الخطر الحقيقي ومع ذلك لا يمكن تحقيق أمن الدولة بدون اقتصاد لاسيما بعد تراجع المجال العسكري لصالح المجال الاقتصادي[3]، ما يعني أن تحقيق الأمن يكون مقترنا بوجود الاقتصاد غير أن تعريفه للأمن ظل غامضا ومحل اهتمام العديد من الباحثين والعلماء في الدراسات الاستراتيجية والأمنية، ومن بين هذه التعاريف:

هيسمانس ***Huysmans*** يقترح تحديد معنى الأمن بربطه بمصطلح الأمان وهو ما ذهب إليه **هيدلي بول** ***Hedley Poole*** الذي يعرف الأمن بقوله أن: "الأمن في السياسة الدولية لا يعني أكثر من

---

[1] *Ibid, P 9.*

[2] *Marianne Stone, '' **Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis''**, (Paris : Security Discussion papers Series 1, Spring 9, School of International and public Affairs New York and USA, Columbia University, Sciences Po, France, Without Date), P 2.*

[3] *Saulius Kromalcas, Žaneta Simanaviciene, Daiva Besagirskaite,**'' Economic Security as a phenomenon and concept''**, (University of Vilnius- Lituanie, Without date), P 65.*

الأمان، إما السلامة الموضوعية بمعنى السلامة الموجودة بالفعل أو السلامة الذاتية، والسلامة تعني الأمان الذي يشعر به المرء أو يختبرها وهي شرط العلاقات الإنسانية وهي النظام والقدرة على التنبؤ في علاقاتنا مع أشخاص أخرون"[1].

ويرى **فهد بن محمد الشقحاء** أنه ليكتمل مفهوم الأمن على نحو إيجابي يجب أن يعرف بأنه" اطمئنان الإنسان لانعدام التهديدات الحسية وضمان حقوقه ولتحرره من القيود التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية ولشعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية"[2]، ويقدم هنري كيسنجر ***Henry Kissinger*** تعريفا للأمن بأنه:" أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء"[3]، وفي مناقشات أخرى حول الأمن نذكر بعض المفاهيم الكلاسيكية لهانز مورغينتو ***Hans Morgenthau*** في عمله الأساسي عن الواقعية وكان أقرب تعريف توصل إليه هو: " أن بقاء الوحدة السياسية في هويتها (أي الأمن) يشكل الحد الأدنى غير القابل للاختزال والعنصر الضروري لمصالحه مقابل وحدات أخرى ".

أما الأمن من الناحية الاقتصادية هو: "منفعة عامة لجميع أعضاء المجتمع بمجرد إتاحته لأي شخص ومن المستحيل تحصيل رسوم مقابل استخدامها، وهذه المنافع يجب تطويرها جنبا إلى جنب مع الأنماط ذات الصلة كتفسير الأمن البشري كمفهوم أوسع وأعمق للأمن وهو المفهوم المهيمن حاليا على النقاش في النظرية الأمنية والسياسة"[4]، غير أن مفهوم الأمن تغير من التركيز على الأمن القومي وقضية التسلح والأمن الإقليمي إلى تشديده على أمن الناس والتنمية البشرية والغذاء والعمالة والبيئة، حيث أصبح الأمن الاقتصادي أولى أولويات الدولة للحفاظ على أمنها واستقرارها وحماية حدودها من التهديدات المتنامية لاسيما في عالم مابعد الحرب الباردة.

1/ **ويعرف التقليديون أتباع المدرسة الواقعية للفكر:** أن الأمن هو:"التحرر من أي تهديد عسكري لبقاء الدولة في نظام دولي فوضوي واستخدام دراسات التهديد والسيطرة على القوة العسكرية"[5] ويعتمد هذا النهج بشكل أساسي على افتراضين:

---

[1] *J. Jackson preece, Op Cit, P 15.*

[2] فهد بن محمد الشقحاء،" **الأمن الوطني: تصور شامل**"، ط. 1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004)، ص 14.

[3] وهيبة تباني، "**الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي–دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية–الأمن والتعاون، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو، 2014)، ص 20.

[4] ''***Human Development Report 1993''***, *(Oxford University Press Published for the United Nations Development New York- Oxford, 1993), P-P 2-3-7.*

[5] *Vladimir Šulović, ''**Meaning of Security and Theory of Securitization''**, (Belgrade : Belgrad Center for Security Policy-(BCSP), 05 October 2010), P 4.*

أ/ الافتراض الاجتماعي: يتمثل في تأثير العوامل المادية والاجتماعية والتهديدات الأمنية كنتيجة لها.

ب/ الافتراض المعرفي: ويتمثل في كيفية اكتساب المعرفة حول بعض الحقائق الاجتماعية وهو النهج الوضعي بمعنى ان الحقائق الاجتماعية هي عبارة عن عوامل مادية كما هو الحال في العلوم الطبيعية، وأن العلاقات السببية والقوانين الاجتماعية تشترط وصف وترتيب الحقائق الملموسة ومراقبة وتحليل الموضوع والهدف من هذا التحليل، لذلك تفضل هذه المدرسة المحافظة على مفهوم فترة الحرب الباردة للأمن الذي تعرفه بـ: "الأمان من الخطر ومن هجوم أو تسلل خارجي وهو بناء واقعي للأمن يكون فيه الكائن المرجعي هو الدولة الذي يساوي بين الأمن والسلام ومنع الصراع من خلال الوسائل العسكرية مثل سياسات الردع والدفاع غير الهجومي وما شابه ذلك بعيدا عن كل ما هو أخلاقي وحل التوترات والصراعات من خلال مفاوضات مفتوحة"، ويدعم هانز مورجنثاو "***Hans Morgenthau***'' فكرة نهج القوة بعيدا عن الاخلاق لأنها تؤدي إلى الضعف وربما تدمير دولة أو هيمنة منافس عليها[1].

2/ المدرسة الفكرية المسماة بـ "المعارضين" (الواقعية الجديدة) مع باري بوزان'' *Barry Buzan'* : واجهت المدرسة في بداية الأمر تحدي مفهوم الأمن من خلال توسيع وتعميق أجندة الدراسات الأمنية أفقيا وعموديا مع التركيز على الجانب الأفقي الذي يحصر المفهوم الأمني بين القطاع العسكري والقطاع السياسي، أما القطاعات الاقتصادية والمجتمعية والبيئية تكون محصورة في الجانب العمودي وهو ما يستدعي تغيير مفهوم الأمان على الأشياء المرجعية بخلاف الدولة (الأفراد، المجموعات الاجتماعية)[2].

أما وجهة النظر الأنطولوجية للفهم التقليدي لنقاد الأمن (وجهة نظر وجودية) هي أن "العلاقات الاجتماعية والتهديدات الأمنية هي في الواقع نتيجة للفكر بين الذات والبناء الاجتماعي وأنها غير موجودة بشكل موضوعي ومستقل وهي المعرفة الكاملة"، لكن قضية الكمال غير موجودة وحتى طريقة تحليلهم بعيدة عن النهج والأسلوب الوضعي لكنها قريبة نوعا ما من "التفسير العاطفي" للحقائق[3]، بمعنى أن هذا الجدل يدور حول توزيع القوة المادية في النظام الدولي الذي يحدد في الواقعية الجديدة الهيكل السياسي العالمي وتفاعل هذا مع منطق توازن القوى، فمفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة ونهاية القطبية الثنائية

[1] *Sandrina Antunes, Isabel Camisao, '' **Introducing Realism in International Relations Theory**'', (Bruxelles University of Belguim, 27 February 2018), P 2.*

[2] *Vladimir Šulović, Op Cit, P 4.*

[3] *Ibid, P 5.*

يفترض وجود تغيير في القوة على المستوى العالمي والمتمثل في:" ترك نظام الدولة يخص الداخل ولكن الاعتماد يكون على الجهات الفاعلة غير الحكومية والأنظمة التي تعمل عبر حدود الدولة في الخارج"[1].

وقام باري بوزان'' ***Barry Buzan*** *''* أحد ممثلي مدرسة كوبنهاغن بالتأكيد على وجهة نظر تقليدية هي أن الأمن يدور حول البقاء، فأي خطر يشكل تهديدا لوجود كائن مرجعي معين(الدولة، الفرد) وبالتالي فإن الأمن هو: "التحرك الذي يأخذ السياسة إلى ما وراء القواعد والأطر المعمول بها في اللعبة إما كنوع خاص من السياسة أو فوق السياسة "[2]، والأمن بهذا المعنى موجه نحو التحرر البشري من الصعوبات والقيود التي قد تمنعهم من تنفيذ ما يريدون القيام به بحرية والتي تشمل الأوبئة والفقر والقمع وسوء التعليم والأزمات السياسية والقضايا البيئية والاقتصادية وغيرها من التهديدات الخطيرة لأمن الناس، وبذلك أضاف باري بوزان '' ***Barry Buzan*** *''* مصطلح الأمن البشري لفهم وتحليل الأمن بشكل أوسع وعلى جميع المستويات من خلال ثلاثة مستويات من التحليل وهي:

- **المستوى الفردي (الأمن الشخصي)** والذي يتمثل في: تأمين القيم والصحة والحرية والتنمية والضمان الاجتماعي والتهديد المادي والاقتصادي وتهديد حقوق الانسان وغيرها.
- **المستوى الوطني** والذي يتمثل في: تأمين السكان من أي تهديدات داخلية حديثة كالخطف والجرائم كالسرقة والفقر وانتهاك حقوق الاقليات وغيرها.
- **المستوى الدولي** والذي يتمثل في: تأمين حدود الدولة من العدو الخارجي مثل: "الارهاب أو الجريمة المنظمة العبر قومية أو الجريمة السيبرانية وغيرها[3].

بذلك انتقل مفهوم الأمن من مجرد كونه قضية عسكرية فقط إلى كونه قضية مجتمعية شاملة تتعلق بمدى قدرة الدول والمجتمعات على تنفيذ خطط وبرامج تنموية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، مثلما أشار إليه وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت ماكنمارا***''Robert Mcnamara''*** في كتابه المعنون "جوهر الأمن":" أن الأمن لا يعني المعدات والقوة والنشاط العسكري وإن كان يتضمنها، إن الأمن هو التنمية فمن دون التنمية لا يوجد أمن، والدول التي لا تنمو لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"، وكنتيجة لكل هذه التحديات اتجه الاستراتيجيون إلى اعتبار مسألة الأمن الاقتصادي

[1] *Barry Buzan, Ole Wæver, '' **Regions and Powers the Structure of International Security**'', (United Kingdom : Cambridge University Press the Edinburgh, 2003), P-P 6-7.*
[2] *Vladimir Šulović, Ibid, P-P 4-5.*
[3] *Barry Buzan, Ole Wæver, Jaap de Wide,'' **Security- A New Framework for Analysis**'', (United States of America, 1998), P 21.*

للدول كفاعل أساسي في توجيه السياسات والاستراتيجيات العالمية والعلاقات الدولية من دبلوماسية أو عسكرية إلى تنموية اقتصادية[1].

كما أن الاقتصاد سابقا كان محتكرا من قبل الدول ضمن نطاق حدودها(عزلة جزئية) لحمايته من المنافسة الخارجية باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، لكن هذا الأمر جعل اقتصاد الدول أكثر عرضة للكساد فحتى معظم دول ما بعد الشيوعية خاصة المجتمعات متعددة الجنسيات أو الأقليات المدمجة واجهت صراعات دينية أو ثقافية جعلتها تخرج من النظام القديم نتيجة للكساد، فتم وضع الاقتصاد على مسار النمو (المرحلة الانتقالية) بعد الحرب الباردة والاعتماد على الأبعاد اللينة الناعمة (غير العسكرية) المتمثلة في:" البعد الاقتصادي والانساني والبيئي" في المرحلة المعاصرة للعلاقات الدولية على مستويين: دولي ووطني، وفي اطار قطاعين: اقتصادي و سياسي[2].

فنشأة شعور بعدم الأمان من مخاوف الحياة اليومية أكثر من الأحداث العالمية الكارثية ما يعرف بالمخاوف الناشئة للأمن البشري (الأمن الوظيفي وتأمين الدخل ما يعرف بالأمن الاقتصادي والأمن الصحي والأمن البيئي والأمن من التهديدات في عالمنا المعاصر:" الجريمة المنظمة العبر قومية والاحتيال وتلوث البيئة والفيروسات") فالأمن البشري مهم للدول الغنية والفقيرة في ظل تنامي التهديدات الأمنية (الجوع والمرض في الدول المتخلفة والإرهاب والجريمة العبر قومية في الدول المتقدة)[3].

وبالتالي أعيدت صياغة تعريف الأمن انطلاقا من المخاطر المحتملة السابقة الذكر كنتيجة لظاهرة العولمة وحرية التجارة وفتح الحدود وتحول مفهوم القوة إلى المجال الاقتصادي والبيئي والصحي بدرجة أكبر من المجال العسكري وبروز أبعاد جديدة للأمن (كالأمن الاقتصادي والامن البيئي والامن الغذائي والامن الصحي ...وغيرها)[4] .

تحول مفهوم الأمن من الجانب العسكري إلى الجانب الاقتصادي جعل تقدم وتطور الدولة مقترن بازدهار اقتصادها ومجالاتها الأخرى، وكذا مدى تحقيقها للأمن الاقتصادي والاكتفاء الذاتي للشعب او الأفراد والذي بدوره يخلق نوع من الشعور بالطمانينة والاستقرار وتفعيل آليات الديمقراطية والمراقبة والحكم الراشد وحماية حدودها من المخاطر والتهديدات الحديثة منها الإرهاب والجريمة المنظمة العبر قومية.

3/ تنافس الدولة والمنظمات الاجرامية على القوة:

---

[1] الموسوعة السياسية، المرجع سابق الذكر.

[2] *Katarzyna Zukrowska, '' **The Link Between Economics, Stability and Security in a Transforming Economy''**, (Warszawa, Pologne, Without date), P 269.*

[3] *Czesław Mesjasz, '' **Economic Security''**, (Poland, Craco : University of Economics Cracow, 9 July 2004), P-P 7-8.*

[4] *Barrie Stevens, '' **The Emerging Security Economy : An Introduction''**, (OECD Secretariat, Advisory Unit to the Secretary-General, 2004), P 8.*

إن احتكار الدولة لاستخدام القوة يعتبر شرطا أساسيا وعقيدة قديمة لا تسمح لأي جهة كانت لتأمنيها، غير أن الجريمة المنظمة العبر قومية تتحدى سلطة الدولة عن طريق استخدام أساليب ووسائل مختلفة كالتهديد بالعنف والابتزاز وتوفير الحماية للسيطرة على الدول والسكان، ذلك لأن توفير الأمن يساعدها في بناء الشرعية بين الفئات الضعيفة التي تعاني من الخوف وانعدام الأمن في سياق الضعف الديمقراطي، والخدمة التي تقدمها جماعات الجريمة المنظمة من الحماية لتوفير الأمن[1].

فعدم قدرة الدولة على تقديم خدمات للمواطنين خاصة الأمن ينتج عنه آثار سلبية تتمثل في: "الصراع وعدم الاستقرار والسياسة المتطرفة، انهيار الدولة اقتصاديا و سياسيا، انعدام العدل والرعاية الصحية والتعليم وانتشار الآفات الاجتماعية وغيرها[2]، فالأمن هو من يحدد تماسك السلطة أو تفتيتها الأمر الذي يجعل قضية احتكار الدولة للقوة أمرا صعبا ما يعرضها للخطر من خلال وجود الجهات المسلحة غير الحكومية فيخلق صراع طويل المدى وعدم الاستقرار، وبالتالي فالجريمة المنظمة العبر قومية تتوغل وتنمو نتيجة هشاشة الدولة وعدم قدرتها على تحقيق أمنها الاقتصادي، وقد شوهدت أمثلة من:" وسط أفريقيا والأميركتين" حيث قامت الدول بحماية طرق التهريب وتقديم الخدمات أو المحسوبية الآمنة التي تخلق حلقة مفرغة من اللاأمن في حين أن الجريمة المنظمة العبر قومية قد تحقق درجة أعلى من الأمن وتوفير الحماية على الرغم من أن مصلحتها تكمن في استمرار الصراع وعدم الاستقرار الذي يحد من فرص التنمية والسلام[3].

تعمل المنظمات الإجرامية في العالم على منافسة الدول التي تزاول نشاطاتها فيها على اكتساب عنصر القوة من أجل فرض سيطرتها على الشعب، ويتجلى ذلك من خلال توفير متطلبات الحياة الضرورية لهم خاصة فيما يتعلق بالعمل والغذاء، وتنشط هذه التنظيمات بشكل أقوى عندما تكون الدولة المقصودة دولة هشة ضعيفة لم تحقق الإكتفاء الذاتي لشعبها وبالتالي تلعب هنا المنظمات الإجرامية دورالدولة وتلغي الدور الحقيقي للدولة الفعلية.

المطلب الثالث: ضبط مضامين مفهوم الأمن الاقتصادي

في القرن الثامن عشر كان مفهوم أمن الدولة في أوروبا مرتبط بازدهارها الاقتصادي، وفي بداية ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين بدأ النقاش في موضوع الامن الاقتصادي نتيجة للمنافسة الحرة

---

[1] *Catalina Uribe Burcher and Others, '' **Protecting Politics Deterring the Influence of Organized Crime on Local Democracy** '', (Switzerland : The Global Initiative Against Transnational Organized Crime- Geneva, 2016), P23.*

[2] *Organisation for Economic Co-Operation and Development (OECD), '' **Service Delivery in Fragile Situations Key Concepts, Findings and Lessons** '', the Journal on Development, volume 9, N° 3(2008), P7-11*

[3] *Stephen Ellis, Mark Shaw,'' **Does Organized Crime Exist in Africa ?''**, (U.S.A: African Affairs Advance Access Oxford University Press, published 17 August 2015), P-P 17-18.*

واقتصاد السوق وبالتالي أصبح الأمن الاقتصادي عنصرا أساسيا لأمن الدولة الذي يركز على النمو الاقتصادي، وبالتالي تم إعطاء مفهوم للأمن الاقتصادي ونشره في عام **1934** فيما يسمى بالكساد العظيم عندما استخدم الرئيس الأمريكي ف. روزفلت ***F. Roosevelt*** عبارة "الأمن الاقتصادي القومي" في خطابه للمجتمع الأمريكي[1] من خلال أن الاقتصاد يرتبط ارتباطا مباشرا بالأمن لأن الدول يمكن أن تستخدم العقوبات والأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف استراتيجية ومن ناحية أخرى يمكنها استخدام السياسات الأمنية لتحقيق أهداف اقتصادية مثل التوسع للوصول إلى الأراضي المراد بلوغها[2].

في أوائل القرن الحادي والعشرين تم تشكيل سلسلة من التعريفات للأمن الاقتصادي الذي لتحديد النهج المساعد لمصالح الدولة وتهديد الاستقرار مع وجود إمكانية التنمية الذاتية، وفي كتابه "الناس والدول والخوف" قام باري بوزان ***Barry Buzan*** بدراسة الأمن من ثلاثة مستويات للتحليل: (النظام الدولي، الدولة والفرد) ومع ذلك فهو يتبنى نهجا محوره الدولة ذات السيادة كمرجع أساسي، ويوسع نطاق مفهوم الأمن إلى المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والامن البشري ومصير الإنسان) التي تتمحور كلها حول الدولة التي قد تشكل تهديدا للمواطنين، لذلك فإن هناك علاقة بين الأمن الاقتصادي والظروف الاقتصادية كضرورة للبقاء في اطار الامن القومي.[3]

أولا: تعريف الأمن الاقتصادي:

يتكون الأمن الاقتصادي من: "الضمان الاجتماعي الأساسي الذي يتم تحديده من خلال الوصول إلى البنية التحتية للاحتياجات الأساسية المتعلقة بالصحة والتعليم والسكن والمعلومات والحماية الاجتماعية والأمن المرتبط بالعمل (أمن الدخل وأمن التمثيل الصوتي)، من خلال منح فرص عادلة لمتابعة اختيارهم وتنمية قدراتهم من خلال ما تسميه منظمة العمل الدولية العمل اللائق[4].

ذكر الاقتصادي والسياسي والمؤرخ ريتشارد روزكرانس ***"Richard Rosecrans''*** حقيقة أن: " في الماضي كان غزو أراضي دولة بالقوة أرخص من تطوير دولة متطورة في النموذج الاقتصادي والتجاري، لذلك لا بد من الاستفادة من التجارة "، في الوقت الحاضر تطورت الفكرة لتصبح ممارسة الدولة للقوة الاقتصادية أرخص من القوة العسكرية[5]، فالأمن الاقتصادي هو:" عامل رئيسي في الأمن القومي

---

[1] *Saulius Kromalcas, Žaneta Simanaviciene, Daiva Besagirskaite, Op Cit, P 66.*

[2] *Ibid, P 67.*

[3] *Nafeez Mosaddeq Ahmed,''**The Globalization of Insecurity : How the international Economic Order Undermines Human and National Security On a World Scale**'', (United Kingdom: Institute for Policy Research & Development, 15 October2004), P115.*

[4] *Ilo Socio Economic Security Programme, '' **Definitions : What we mean when say Economic Security**'', P 1,*

[5] *Rima Tamošiūnienė and Corneliu Munteanu, Op Cit, P 2.*

وهو أحد الجوانب الأمنية الوطنية والإقليمية والعالمية التي تهدف إلى حماية الاقتصاد والحفاظ عليه اقتصاديا لكل فرد أو مجتمع أو اقتصاد وطني والهدف الأساسي للحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية هو ضمان الأمن البشري العالمي عن طريق ضمان الأمن الاقتصادي، كما أنه قدرة الدولة وكيانات الدولة للحفاظ على التوازن بين الكيانات والأنظمة الاقتصادية[1].

وحسب منظمة الأمم المتحدة فإن الأمن الاقتصادي هو:" أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحي حياة مستقرة من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع الحاجات الأساسية وهي الغذاء والمأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم"[2]، أي أن الأمن الاقتصادي يشمل تدابير الحماية التي تؤهل الإنسان للحصول على حاجاته الأساسية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة[3].

فالأمن الاقتصادي يتطلب دخلا أساسيا مضمونا للأفراد وفق معايير الضمان الاجتماعي لضمان مستوى معيشي مقبول وبالتالي فإن حوالي ربع سكان العالم فقط هم في الوقت الحاضر آمنين اقتصاديا إضافة إلى القدرة على التنمية الاقتصادية للبلد الذي يشترط استقلال واستقرار اقتصاده والفصل في النزاعات الاقتصادية بدون استخدام القوة، اضافة إلى ضرورة وجود ديناميات إيجابية للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية الاجتماعية، أما في دول العالم الثالث فمشكلة الامن الاقتصادي تتمحور في اطار التهديدات المتمثلة في:" الفقر والبطالة والمديونية والجريمة المنظمة عبر القومية والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاحتيال في التجارة الدولية والتهرب الضريبي وتهريب العملات وصيد الأسماك ونضوب مخزون الصيد واستخراج المعادن بقوة وإزالة الغابات والتدهور البيئي"[4]، لذلك فإن دول العالم الثالث يجب أن تركز على الامن الاقتصادي الذي يشكل عنصرا مركبا للأمن داخل الدولة حسب رأي كل من الباحثين أولمان وجيسيكا "***Ullman and Jessica***"[5].

1/ مفهوم الأمن الاقتصادي من حيث المستوى المعيشي للدولة:

أ/ الأمن الغذائي: يعني الحصول على طعام آمن ومغذي وبأسعار معقولة والتي ترتبط بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية فهو عنصر من عناصر الأمن القومي الذي يعني قدرة الأشخاص المادية

---

[1] *Inna Kremer- Matyskevic, Gintaras Černius, Op Cit, P 84.*

[2] سعيد علي حسن القليطي، " **التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الامن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية**"، (المملكة السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، بدون تاريخ)، ص 3.

[3] ادريس عطية،" **تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد: 20، العدد: 02 ديسمبر (2018)، ص 134.

[4] *Nafeez Mosaddeq Ahmed, Op Cit, P116.*

[5] *Muyiwa Afolabi, ''**Security and It's Diverne Schools**'',(Nigeria : Intelligence and Security Studies programme University Ado Ekiti-, July 2017), P71.*

والاقتصادية للوصول في جميع الأوقات إلى الغذاء الآمن الذي يحتاجون إليه للحفاظ على حياة صحية جيدة[1] منها السعرات الحرارية التي تحدد قيمة المادة الغذائية المتناولة حيث يقوم مقياس الفاو ***FAO*** لانعدام الأمن الغذائي على مقارنة استهلاك الطعام المعتاد المعبر عنه من حيث الطاقة الغذائية (كيلو / كالوري) مع بعض معايير متطلبات الطاقة فيقيس انعدام الأمن الغذائي من خلال النسبة المئوية أو عدد السكان الذين تقل مدخولهم من الطاقة الغذائية عن متطلبات الطاقة، غير أن انعدام الامن الغذائي لا يعني فقط السعرات الحرارية للبقاء بصحة جيدة فقد يسمى نقص التغذية انعدام الأمن الغذائي[2].

ب/الأمن الديموغرافي: يتميز الأمن الديموغرافي بتطور الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ضد الداخل والخارج للتهديدات الديموغرافية حيث يؤثر عدم التوازن الديموغرافي على الرفاهية الاجتماعية، وتعتبر التنمية الديموغرافية واحدة من المكونات الرئيسية التي يعتمد عليها مستقبل البلدان في المدى المتوسط والطويل ذلك أن التطور الديموغرافي عامل حاسم في الدراسات الأمنية والديموغرافية الحديثة[3].

ج/الضمان الاجتماعي: مجموعة أدوات لحماية مصالح الوطن والمجتمع ذات الصلة بحالات الطوارئ مثل:" التقاعد والاستقالة والتخفيض والوفاة والعجز الخارج عن سيطرة أفراد المجتمع"، فالحماية الاجتماعية تعمل على تطوير الهياكل الاجتماعية والعلاقات العامة وصيانة أمن الدخل، وينتهك الضمان الاجتماعي عندما يبدأ المجتمع في الخوف من أنه لا يستطيع البقاء بمفرده وتعتبر الهجرة كأحد أهم ضغوطات الضمان الاجتماعي[4].

د/إنفاذ القانون: وهو نظام يغطي موضوعات النشاط وهو أحد وظائف الدولة الرئيسية بحكم أن الاكراه محتكر لدى الدولة فهي الوحيدة التي يمكنها إقامة العدل وتنظيم العلاقات العامة وخاصة عندما تتطلب الخلافات تدابير قسرية لاستعادة النظام والسلام والوئام.[5]

2/ مفهوم الأمن الاقتصادي من حيث التهديدات الداخلية للدولة:

الأمن الاقتصادي كأحد مكونات النظرية الاقتصادية التي تكمن وراء الأمن القومي للدولة حيث أن:

---

[1] *Food and Agriculture Organization (fao)-Food Security Information for Action-Practical Guides,'' **An Introduction to the Basic Concepts of Food Security''**, 2008, P 1.*

[2] *Nanak Kakwania, Hyun H. Son,'' **Measuring Food Insecurity : Global Estimates''**, (Australia: University of New South Wales, Without date), P4.*

[3] *Laurent Murawiec and David Adamson,'' **Demography and Security**", (Paris : Rand: Proceedings of a Workshop, France, November 2000, Published 2001), P 18.*

[4] *''**Report of the working Group on Social Security for the thenth five-year plan (2002-2007)'', (India : Government of India Planning Commission October- 2001), P15.***

[5] *Michael Williams, Deborah Davis,'' **Law and Law Enforcement'', (Encyclopedia of Lying and Deception, January 2014), P 3.***

أ/ الاقتصاد يعتمد على الانتاج والتنمية المحلية لذلك فتخفيض الوظائف وزيادة نسبة البطالة وانخفاض نسبة الانتاج المحلي هو تشويه لاقتصاد البلاد ما يؤدي إلى انخفاض نسبة انتاج قطاعات اقتصادية وصناعية مهمة فيكون تأثير مباشر على الناتج المحلي.

ب/ التخلف الاقتصادي الهيكلي والتكنولوجي يؤدي إلى الاستخدام غير الفعال للطاقة فترتفع تكاليف الانتاج وتتراجع الإمكانات والتطور العلمي والتكنولوجي بسبب نقص التمويل أو الخسائر غير المتوقعة.

ج/ التجريم الاقتصادي الذي يتمثل في الجريمة الاقتصادية واقتصاد الظل والتهرب الضريبي.

د/ أزمات البنوك والأنظمة المالية وعدم استقرار النظام المالي وضعف تنظيم المؤسسات المالية مما يؤدي إلى زعزعت استقرار أنشطة المؤسسات المالية التي تنتهك النظام المالي وزعزعة استقرار العملة الوطنية وانخفاض احتياطيات البنك الوطني من العملات، لذلك فالتهديدات الداخلية للأمن الاقتصادي متعلقة بنطاق الإنتاج المحلي والمخاطر المالية، وتعتبر الجريمة السيبرانية من بين أكبر هذه التهديدات وأخطرها نتيجة تطور اتجاهات المجالات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية[1].

3/ مفهوم الأمن الاقتصادي من حيث التهديدات الخارجية للدول تتمثل في:

أ/ ضغوط اقتصادية كالحصار أو الأعمال الاقتصادية العدائية الأخرى.

ب/ في القطاع الصناعي يكون الاعتماد الكامل في الانتاج على الاستيراد (مثلا قطع غيار السيارات) من دولة واحدة أو مجموعة من الدول.

ج/ **استثمار رأس المال لأغراض سياسية:** كالسيطرة على الشركات في مجال الطاقة والقطاعات الأخرى ذات الأهمية الاستراتيجية على المستوى الوطني:" كالمؤسسات المالية والائتمانية والاتصالات الرئيسية، والاعتماد على الانتاج في مجال الطاقة على دولة واحدة أو مجموعة من الدول.

د/ **الدين الخارجي:** يزعزع استقرار النظام المالي العام والنظام المصرفي وما ينتج عنه من آثار تخريبية[2].

4/ مفهوم الأمن الاقتصادي للدولة من حيث بناء مبادئ الأمن الاقتصادي:

أ/ الأمن الاقتصادي يستند في تشكيله على خصائص فردية وخصوصيات شخصية.

ب/ اختيار أنسب المؤشرات لتقييم طريقة الحفاظ على الامن الاقتصادي[3]، وضمان تقنيات واجراءات فعالة للدفاع عنه من الجرائم الاقتصادية والفساد والجريمة السيبرانية.

---

[1] *Saulius Kromalcas, Žaneta Simanaviciene, Daiva Besagirskaite, Op Cit, P 72.*

[2] *Ibid, P-P 73-74.*

[3] *Alla Cherep, Dmytro Babmindra, Lina Khudoliei, Yuliya Kusakova,**''Assesment of the level of financial and economic Security at Machine Building enterprises : Evidence from Ukraine''**, (Business perspectives, problems and perspectives in Management, Volume: 18, Issue: 1, 10 January 2020), P 36.*

ج/ ضرورة الاستفادة من آليات تنفيذ الأمن الاقتصادي وإلغاء المنافسة والاحتكارات غير المشروعة التي تستند على الحمائية من طرف المنظمات الإجرامية العبر قومية[1].

على الرغم من تعدد تعاريف الأمن الاقتصادي من مختلف الزوايا والمستويات فإنه يسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للفرد وتوفير فرص العيش ما يعرف بالاستثمار في الفرد، هذا الأخير يتولد لديه شعور بالأمان وتوفر حاجاته الاساسية يدفعه إلى العمل لتطوير اقتصاد الدولة الذي بدوره يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات وبالتالي توفير الامن القومي من التهديدات والمخاطر المتنامية، أما على المستوى الخارجي فإن تطور الدولة من الجاني الاقتصادي يدفعها إلى منافسة دول أخرى وبالتالي تحتل مكانة ضمن الدول المتطورة، بينما في حالة العكس تكون الدولة ضعيفة هشة وعرضة للتهديدات من كل جهة.

5/ مجالات الأمن الاقتصادي: وتتمحور كلها على: "

أ/ الاصلاحات المتعلقة بالأسواق وضرورة نجاحها كشرط للاستقرار السياسي والأمن في جميع القطاعات بما فيها الأمن الاقتصادي الذي يتداخل مع الأمن البشري خاصة في مؤشر مستويات المعيشة، والعواقب السلبية للنمو الاقتصادي (النمو الديموغرافي).

ب/ التأثير على النظم الاقتصادية والمالية بالاضطرابات المحلية والأنشطة الاقتصادية غير الشرعية كالفساد وغسيل الأموال وتهريب العملات وغيرها.

ج/ ضرورة البحث عن الشروط المسبقة للنمو الاقتصادي المستدام لاسيما البحث في العواقب البيئية[2].

6/أهداف الأمن الاقتصادي:

- استقرار القوة الاقتصادية والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية وتنويع التجارة الخارجية وتأمين:

أ/ الدولة من التجسس وتمويلها بالاحتياجات الدفاعية.

ب/ المنتجات الاستراتيجية مثل:" الطاقة كالبترول والغاز والطاقة الشمسية".

ج/ الممتلكات والضمان الاجتماعي للفرد كمؤشرات اقتصادية.

د/ الوظائف وكفاءة النشاط الاقتصادي ما يعرف بالعمالة.

- الاستقلال عن اللاعبين المهيمنين في الاقتصاد الدولي (التبعية الاقتصادية)[3].

7/ مكونات الأمن الاقتصادي: يتكون مفهوم الأمن الاقتصادي للدولة من **5** مكونات رئيسية:

---

[1] *Governonce, Social Development, Humanitarian, Conflict (GSDRC), Applied Knowledge Services, '' **Organized Crime, Violence and development'', August 2016, P 12.***

[2] *Ibid, P12.*

[3] *Inna Kremer-Matyskevic, Gintaras Černius, Op Cit, P 83.*

أ/ أمن الاستثمار: والذي يعني عمليات الاستثمار وجلب رؤوس الاموال لتنمية الاقتصاد الوطني وبالتالي تقليل المخاطر التي تصاحب هذه العمليات والتي تعمل الشركات الخاصة والعامة على تنظيمها مع الاخذ بالاعتبار مصالح جميع المشاركين في السوق، وعلى الدولة ان تلعب دور الحامي لمثل هذه العمليات التي تقوم على تحقيق الأمن الاقتصادي[1].

ب/الأمن الصناعي: كأهم فئة في الأمن الاقتصادي الذي يميز بين مستوى التنمية الصناعية وكفاءة الإنتاج، فوفقا لتانغ "***Tang*** '' **(2015)** فإن:" غياب الأمن الصناعي يجعل جميع الصناعات تعاني عاجلا أم آجلا مضاعفات الوضع المالي والتي تتسبب في تراجع الطلب التجاري للبلاد وتؤثر سلبيا على المستوى العام للتنمية الاقتصادية والأمن"[2].

ج/الأمن العلمي والتكنولوجي: وهو كتحصيل حاصل للمكونين السابقين (أمن الاستثمار وأمن الصناعة) فالعلم والابتكار يؤثر على القدرة التنافسية وكفاءة الإنتاج المحلي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية وتكييف تطوير التكنولوجيا مع المناخ والبيئة الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة المنافسة العمياء والاهتمام بالخبرات العلمية الوطنية لتوقيف هجرة الأدمغة من البلد[3].

د/ الأمن الاقتصادي الدولي: وفقا لسانشاقوف ''***Senchagov***'' **(2002)** فإن الأمن الاقتصادي أهم عنصر في جهاز الأمن القومي من خلال ضمان التنمية الاقتصادية للبلاد والحفاظ على العلاقات الاقتصادية الدولية"، فالقدرة على التكيف مع ظروف السوق العالمية هو مفتاح النمو الاقتصادي المستدام وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي الذي يعتمد على قطاعات الزراعة والصناعة والنقل، ووظيفة الدولة وهدفها يكمن في خلق علاقة آمنة بين الصادرات والواردات[4].

هـ/ الأمن المالي والأمن الطاقوي: ويشترط وجوده شرطين أساسيين هما:" المال والمؤسسات" اللذان يوفرا حماية المصالح الاقتصادية الوطنية في ظل التهديدات المتنامية وتطوير الاقتصاد المحلي والنظام المالي بشكل متوازن حتى في ظل أسوأ الظروف لتحقيق شروط التنمية الداخلية والخارجية لضمان قوة النظام

---

[1] *Comptroller of the Currency Administrator of National Banks, ''**Investment Securities (section 203)**'', March 1990, P 8.*

[2] *Hyungwook Yang, Hyeri Kim, Hangbae Chang,'' **A Study on Industrial Security Experts Demanding Forecasting in Intelligent Sensor Network**'', (Republic of Korea Department of Information Security Management, Sangmyung University, Seoul 110-743, 17 November 2014), P 6.*

[3] *UN System Task Team on the post- 2015 UN Development Agenda (IAEA, IFU, Ensco, UNOOSA, WIPO),'' **Science, technology and innovation and intellectual property rights : The vision for development**'', May 2012, P-P 3-4-9.*

[4] *Aleksandrova O, Kosych M, Kurman T,'' **Public and legal Regulation of Economic Security AS a component of National Security**'', Ukrainian State University of Railway, Transport Kharkiv-Ukraine N° 4 (39), (Without date), P-P 498-499.*

الاقتصادي للدولة وبالتالي فالأمن المالي هو القدرة على مقاومة التهديدات الداخلية والخارجية للدولة[1]، أما الأمن الطاقوي حسب سوفاكول ***"Sovacool''*** **(2014)** لا يشتمل فقط على أمن نظام الطاقة ولكن أيضًا على أمن التنمية التعاونية بين الطاقة والاقتصاد والاستدامة والحوكمة وأمن دبلوماسية الطاقة وأمن السوق وأمن الأفراد وأمن المناخ والبيئة[2]، لذلك فكلا المكونين مهمين لتحقيق الأمن الاقتصادي باعتبارهما مرحلة تسبق التنمية الاقتصادية المستقرة والمستقلة للبلد.

8/ علاقة الأمن الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية: يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم أبعاد الأمن الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية اللذان قد يجتمعا أو ينفردا في بلد دون الآخر انطلاقا من زيادة أو انخفاض الدخل القومي، وانعدام الأمن الذي يؤدي إلى عدم الاستخدام الصحيح للموارد وسوء توزيع الدخل وزيادة الفقر والبطالة والتهديدات الأمنية المتطورة والمتنامية مما يؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي واستقرار الدولة، لذلك لا يمكن الفصل بين الأمن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للترابط الوثيق بينهما فوجود الاولى يحتم وجود الثانية والعكس صحيح[3]، كما أن هناك علاقة عكسية بين الفساد والأمن الاقتصادي وبين التنمية الاقتصادية فكلما زاد الفساد انخفض معدل التنمية، وكلما قل الفساد زاد معدل التنمية وتوفر الأمن والاستقرار وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي[4].

9/الأمن الاقتصادي والجريمة المنظمة العبر قومية:

يحدد العمل الكلاسيكي لباري بوزان ***Barry Bozan''*** ''على الاقتصاد كعامل مؤثر في سياسات الدولة حيث تم تحليل الروابط بين الأمن القومي والاستراتيجيات الاقتصادية من قبل دي سوزا ***''Di Soza''***[5]، والاعتراف بالأمن الاقتصادي كحلقة وصل بين الأمن القومي والضمان الاجتماعي، ويناقش لوسياني ***''luciani''*** أنه من خلال تطوير المفاهيم النظرية للأمن الاقتصادي التي تراعي تحديات

---

[1] *Vitalina Delas, Euvgenia Nosova, Olena Yafinovych,'' **Financial Security of Enterprises**'', (22nd International Economic Conference – IECS 2015 "Economic Prospects in the Context of Growing Global and Regional Interdependencies" University of Taras Shevchenko National, Kyiv- Ukraine, IECS 2015), P-P 249-250.*

[2] *Debin Fang, Shanshan Shi, Qian Yu, '' **Evaluation of Sustainable Energy Security and an Empirical Analysis of China**'', (China : Economics and Management School, Wuhan University, Wuhan, 22 May 2018), P-P 3-4.*

[3] *Valeriu Ioan-Franc, Marius Andrei Diamescu,'' **Some Opinions on the Relation between Security Economy and Economic Security**'', Without date, P152.*

[4] أحمد مصنوعة، نصيرة بركنو،"**الامن الاقتصادي العربي–الواقع والتحديات**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد: 02، العدد: 03 (2016)، ص 72.

[5] *Marie Chêne, ''**The Impact of Corruption on growth and Inquality**'', (European commission, 15 March 2014), P-P 2-3.*

البيئة المتغيرة للقرن الحادي والعشرين تمت إضافة أهداف اقتصادية إلى أهداف الأمن القومي وربط مفهوم الأمن القومي والدولي بقضايا مثل حقوق الإنسان والاقتصاد والبيئة وتغير المناخ والجريمة المنظمة العبر اقومية (كتهديد مباشر للأمن الاقتصادي) و الظلم الاجتماعي والاهتمام التقليدي بالأمن من التهديدات العسكرية الخارجية، فاستراتيجية الأمن القومي تحدد الجوانب الاقتصادية وتخلق ظروف مواتية لتطوير جميع القطاعات الاقتصادية وخلق تدابير وقائية للحد من التهديدات العابرة للحدود وخاصة اقتصاد الظل وضمان مستوى معيشة أعلى للمواطنين وخلق اقتصاد تنافسي شرعي[1].

يعتبر الأمن الاقتصادي عقبة صعبة تعرقل نشاطات الجريمة المنظمة العبر قومية لما له من استراتيجيات تعمل على محاربة كل ماله علاقة بالفساد والفوضى وتفعيل آليات الديمقراطية والرقابة والاستقرار لتحقيق التنمية المستدامة، بينما نجد أن الجريمة المنظمة العبر قومية تنمو وتتطور في بيئة تتميز بالفوضى والفقر وعدم الاستقرار وغياب الدولة وبالتالي عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي للفرد وتلبية حاجياته الأساسية، لذلك فمن مصلحة المنظمات الإجرامية تغييب الأمن الاقتصادي داخل الدولة

المبحث الثالث: العلاقة الوظيفية / البنيوية بين الجريمة المنظمة العبر قومية والأمن الاقتصادي.

المفاهيم التي وضعها الباحثون والمفكرون للأمن الاقتصادي تميزت بعدم القدرة على التمييز بين المستوى الاقتصادي للدولة وبين المستويات الأمنية الأخرى (الفردية والإقليمية والعالمية) ذلك أن الجريمة المنظمة العبر قومية تتغير بشكل سريع في أساليبها وتكيفها وتأثيرها الذي لم يتوقف على تهديد السلام والاستقرار داخل المجتمع وإنما تعدى ذلك إلى التأثير على الأمن البشري وانتهاك حقوق الانسان والحقوق المدنية الأساسية (القيم) وتقويض وعرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تحقيق الامن الاقتصادي[2]، فالطبيعة العابرة للحدود التي تتميز بها الجريمة المنظمة العبر قومية تجعل الدولة أمام تحديات رئيسية[3] وهي:

أولا: تحديد المنظمة الاجرامية العبر قومية لأنها غير مرئية إلى حد كبير.

ثانيا: تحديد مكان تواجدها، فهي تتكاثر في الدول ذات أنظمة إنفاذ قانون ضعيفة.

---

[1] *Giacomo Luciani,'' **The Economic Content of Security**'', (U.S.A: University of California, April 1988), P-P 152-153-154.*

[2] *United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC),'' **Transnational Organized Crime : Let's Put Them out of Busines**'', Site Visited the : 02/01/2022, The Site is: https://www.unodc.org/centralasia/en/news/transnational-organized-crime_-lets-put-them-out-of-business.html*

[3] *Varum VM, '**'Human Rights- Based Approach Transnational Crime**'', Eucrim, issue : 2, 2020, Site visited the : 01/10/2021, the site is : https://eucrim.eu/articles/human-rights-based-approach-combat-transnational-crime/*

ثالثا: تقييد إجراء تحقيق وجمع الأدلة والتعقيدات القانونية في تسليم المجرمين وبدء المقاضاة ونقص التنسيق والتعاون بين الدول لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.

رابعا: حرمان ضحايا الجريمة المنظمة العبر قومية من الوصول إلى العدالة إما لتواطؤ الحكومة مع المنظمات الإجرامية أو لعدم نضوج القوانين لدى قضاء تلك الدول وعدم البت والنظر فيها وتطويرها.

ووفقا للأمم المتحدة تعد الجريمة المنظمة العبر قومية من بين أكبر التحديات العالمية لمستقبل العالم بأسره فهي تتسبب في أضرار مباشرة وغير مباشرة للدولة والأمن العام ولصحة الإنسان ورفاهيته والاقتصاد ونظام الأعمال التجارية والمالية للدولة[1]، لذلك من الصعب قياس الأثر الاقتصادي للجريمة المنظمة العبر قومية على دولة معينة لأنه من الصعب جمع البيانات حول أنشطتها الاقتصادية المتنوعة والمختلفة وبالتالي لم يتم التطرق إلى بعض التكاليف الاقتصادية كالأضرار البيئية الناجمة عن قطع الأشجار غير القانوني وتهريب الحيوانات والنباتات الآيلة للانقراض وإلقاء النفايات الخطرة في البر والبحر والغازات التي تطرحها المصانع والمسؤولة عن تلويث الهواء[2]، وفي المقابل من ذلك تقوم الدول التي تحافظ على أمنها الاقتصادي موازاة مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في التأثير على عمل الجريمة المنظمة العبر قومية من خلال القوانين والعقوبات والاستراتيجيات لمكافحة هذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة أين استفحلت الظاهرة داخل المجتمعات وأصبحت أكثر خطورة مع بروز الجريمة السيبرانية في العصر الحديث.

المطلب الأول: تأثير الجريمة المنظمة العبر قومية على الأمن الاقتصادي

تسعى الجريمة المنظمة العبر قومية إلى زيادة فرص تحقيق أهدافها وتوسيع نطاق حجم الأهداف المتمثلة في زيادة قدرتها على ارتكاب جرائم خطيرة (غاية في حد ذاتها) وإفساد الأنظمة السياسية من أجل الحصول على عائدات مالية والوصول إلى السلطة وإضفاء الشرعية مثلما قامت به المنظمات الاجرامية في صقلية في سبعينيات القرن الماضي نحو توسيع جهودها في تجارة المخدرات من صقلية إلى خارج حدودها حيث كان المجرمين يمتلكون سيطرة كاملة تقريبا على الاقتصاد والحكومة إلا أن قادتها ركزوا جهودهم في البحث عن آفاق جديدة لجني الأرباح وقد وجدوا فرصة مثالية في الأسواق الناشئة آنذاك للهيروين والكوكايين لزيادة مداخيل الدولة في أوروبا وأمريكا اللاتينية[3]، كذلك : **"جماعة طالبان في**

---

[1] *HM. Government (Theresa May) Home Secretary, ''**Local to Global : Reducing the risk from Organized Crime"**, (London, 2011), P 32.*

[2] *United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), ''**The Threat of transnational Organized Crime''**, 2007, P 26.*

[3] ***"Organised crime's infiltration in the legitimate private economy: An empirical network analysis approach"**, Site Visited the: 26/12/2021, The Site is:*
https://www.google.com/search?q=Organized+crime+and+economic+security+pdf&biw

أفغانستان" التي تحمي تجارة الافيون كنشاط متجذر في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الأفغاني وتقدم الحماية والخدمات للسكان، أيضا "**حركة الشباب بوكو حرام في الصومال**" التي قدمت الرفاه والدعم والاغاثة الانسانية لسكان المناطق الخاضعة لسيطرتها، هو الأمر بالنسبة: **"لحزب الله في لبنان"** الذي اختلف النقاد حول تسميته بين جماعة إرهابية ومنظمة إجرامية إلا أنه وفر التعليم والرعاية الصحية ومساعدات اجتماعية أخرى مما جعل الحزب أكثر فاعلية من الدولة التي فشلت في تلبية متطلبات المجتمع[1]، وبذلك فالدول خاصة الضعيفة بالنسبة لهذه الجماعات هي عبارة عن مناطق عبور لعبور الموردين أو مناطق إنتاج لا تملك عليها الدولة أي سلطة بل تحل محلها في أغلب الحالات[2]، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قدرة المنظمات الاجرامية وقوة تكوينها واحترافية أعضائها على التأثير الكبير في مؤسسات الدولة وتغيير مسارها ما يجعل تحقيقها للأمن الاقتصادي أمر صعب المنال ويتجلى ذلك من خلال:

1/ الجريمة المنظمة العبر قومية واقتصاد الظل وتأثيرهما على الاقتصاد الوطني :

أ/ اقتصاد الظل:

أول من أشار إلى اقتصاد الظل هو العالم بيتر جوتمان ***Petter Guttman*** في عام **1977** في دراسته المسماة بالاقتصاد السفلى (الاقتصاد الأجوف) والذي أكد فيها على عدم إهمال المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تضمينها في الحسابات الرسمية للناتج القومي[3]، **على الرغم من اختلاف تعاريف اقتصاد الظل من حيث الهدف والآلية والإجراءات** إلا أن هناك عوامل مشتركة بين مكوناته تمكننا من تمييزه عن غيره من الاقتصادات سواء في القطاع العام أو الخاص، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1/اقتصاد الظل هو اقتصاد قديم يعتمد على السرية (بعيدا عن أعين الرقابة) في عمله شراء وبيعا وعملا لأن جميع الأفراد المشاركين في هذه الأنشطة يقومون بإخفاء هوياتهم ولا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية وهو لا يعترف بالتشريعات الصادرة[4].

2/اقتصاد يتهرب من الرسوم والضرائب ويستفيد من أغلب الخدمات من مختلف القطاعات باستخدام أساليب متنوعة نظرا لتنوع مجالات عمله:" الفساد والرشوة وغسيل الأموال والابتزاز وغيرها"، يُطلق عليه

---

[1] *Nicholas Blanford, '' **Hezbollah's Evolution from Lebanese Militia to Regional Player**'', (Washington : Middle East Institute, November 2017), P 23.*

[2] *Paula Miraglia, Rolando Ochoa, Ivan Briscoe, '' **Transnational organised crime and fragile states**'', (Organisation for Economic Cooperation and Development OECD), October 2012), P 26.*

[3] *Rajeh Alkhdour, '' **Estimating the Shadow Economy in Jordan : Causes, Consequences and Policy Implications**'', (Colorado : Department of Economics In partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Colorado State University Fort Collins- Colorado Fall 2011), P 32.*

[4] *Friedrich Schneider,'' **Shadow Economies and corruption All over the World : What do us Really Know ?**'', IZA. Dp. No. 2315 (September 2006), P 5.*

أسماء متعددة حسب مجال العمل الذي يمارسه، فإذا كان متعاملا بسلعة محرمة لدى ذلك البلد (أسلحة – مخدرات –سرقة الآثار –المتاجرة بالبشر) يعرف بـ: (**الاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة *Economy Black or Crime Economy***) لكن إذا كان التعامل به ممنوعا واستخدام السلعة مسموحا مثل (السوق السوداء لبعض السلع بمعامل غير مرخصة في دكاكين وورش غير مسجلة كالدروس الخصوصية) فيعرف بـ: (**الاقتصاد غير الرسمي *Economy Informal***).

3/ يعمل وفق مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة) ويتميز بالسهولة لأنه لا يحتاج إلى اجراءات ومعاملات، وقد تم الاعتراف به من قبل منظمة العمل الدولية عام **1972**، حيث سجلت أعلى نسبة لاقتصاد الظل في إفريقيا وبنسبة أقل في الدول الأوروبية.

4/ يعتمد على الأنشطة المختلفة بدلا من رأس المال وتعتمد مدخلاته على المواد الأولية المحلية كما تتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة وهو جوهر الاختلاف بينه وبين القطاع الرسمي التي أشارت إليه المدرسة القانونية في منتصف ثمانينات القرن الماضي[1].

ويطلق على اقتصاد الظل العديد من التسميات منها:" الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الرمادي، الاقتصاد غير الشرعي، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير الملحوظ، الاقتصاد السري، واقتصاد الجريمة" كاقتصاد عالمي تريد من خلاله الجماعات الاجرامية اختراق اقتصاد الأسواق القانونية بشكل سري بمنتوجات غير شرعية حتى لو كانت تدفع من الضرائب المحلية أو الدولية في سبيل تحقيق أهدافها[2]، وتعمل الإنتربول واليوروبول على مكافحة اقتصاد الظل الذي يركز على الأنشطة التي تخلق القيمة المضافة القانونية التي لا تخضع للضرائب المعروفة باسم العمل الأسود أو العمل السري، وينقسم اقتصاد الظل إلى:

1/ النوع الأول: يشمل الأنشطة الاقتصادية المشروعة والنظيفة والتي لا تتعارض مع الأعراف والمبادئ والقيم والعادات مثل تأجير الناس لمنازلهم أو سياراتهم بشكل غير رسمي.

---

[1] سلمان حيان،**" اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي"**، (سوريا: جمعية العلوم الاقتصادية السورية–كلية الاقتصاد والتجارة، بدون تاريخ)، ص–ص2–3.

[2] *Maximillian Edelbacher, Peter C. Kratcoski, Bajon Dobovsek, '' **Corruption, Fraud, Organized Crime and the Shadow Economy**'', (New York: Advances in police Theory and practice Series,Without date) , P-P 3-4.*

2/ النوع الثاني: يتضمن الأنشطة الاقتصادية الاجرامية غير الشرعية التي تعمل على أساسها المنظمات الاجرامية العبر قومية وتتعارض مع القوانين التي يتم سنها من قبل الدولة ومن أبرز الأمثلة: الاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة وغسيل الأموال والفساد وغيرها[1]

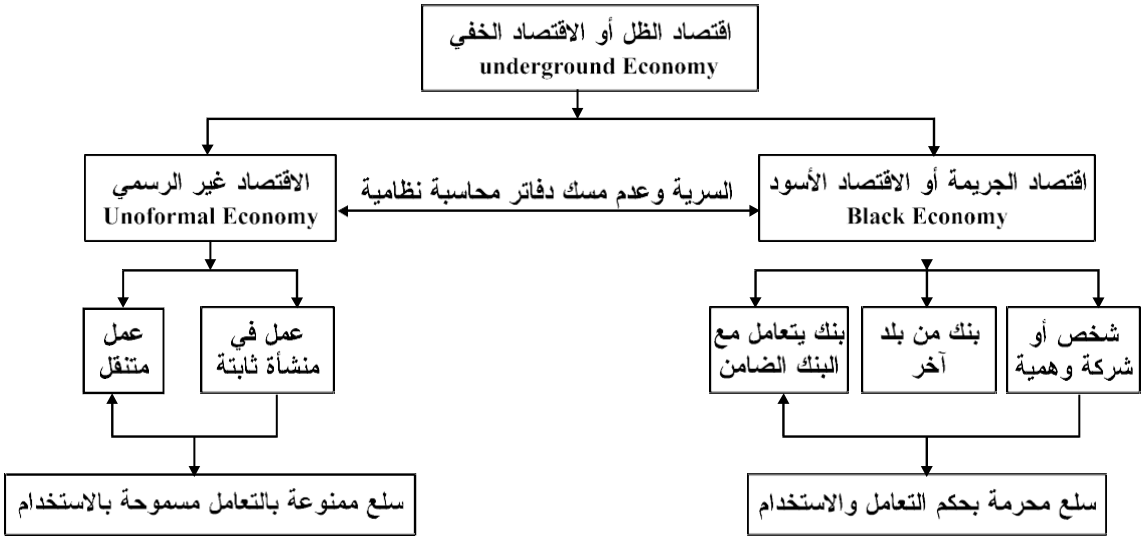

الشكل رقم (6): أنواع اقتصاد الظل

المصدر: سلمان حيان، مرجع سابق الذكر، ص-ص2-3.

ب/ أمثلة اقتصاد الظل:

اقتصاد الظل تشترك فيه كافة دول العالم المتقدم والنامي حيث تتجه كافة الدول إلى مراقبة أنشطة أفرادها الاقتصادية حتى تضع حدا لهذا الاقتصاد غير أن العديد من الدول التي ترتفع بها معدلات العمل به تجد صعوبة في كبح جماحه[2]، نتيجة ضعف أجهزتها الأمنية أو تواطؤ الحكومات مع مثل هكذا تجاوزات لاسيما وأنه وسيلة من وسائل الجريمة المنظمة العبر قومية وأحد أهم أنشطة المنظمات الاجرامية لاسيما "تجارة المخدرات والاتجار بالأسلحة والبشر وتهريبهم وتهريب الآثار والحيوانات المهددة للانقراض وغسيل الأموال والاحتيال وتزوير الهويات ...وغيرها من الجرائم الموضحة من خلال الجدول:

النشاط	الأمثلة
الشركات غير المسجلة	لدى إدارة الضرائب لضريبة الدخل أو ضريبة القيمة المضافة (***VAT***) ولا يزال بإمكانهم التسجيل لدى وكالات أو مزودي خدمة آخرين.

[1] *Friedrich Schneider,'' **The Shadow Economy and Work in the Shadow : What Do We (Not) Know ?**'', Germany, r No. 6423 (March 2012), P 6.*

[2] شهاب حمد شيحان، " **اقتصاد الظل بين السببية والتحديد (العراق حالة دراسية)**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية-العراق، المجلد: 5، العدد:10 (2013)، ص 2.

عدم الإبلاغ عن دخل الأفراد	التجار الذين يخفضون بعض المبيعات النقدية إلى أولئك الذين ينخرطون في عمليات احتيال.
مصادر الدخل غير المبلغ عنها	الشركات/الأفراد الذين يتلقون مصادر دخل غير معروفة لإدارة الضرائب من الاستثمارات والممتلكات وما إلى ذلك.
تضخم التكاليف	يقومون بتضخيم المصاريف الخاضعة للخصم الضريبي من خلال استخدام إيصالات أو فواتير مزورة.
تزوير الهوية	لتجنب الالتزامات الضريبية أو للمطالبة باسترداد الأموال المستحقة للآخرين وتستخدم في المطالبة بالمزايا أثناء العمل.
شركات فينيكس	الشركات التي تم إنشاؤها بقصد الإفلاس قبل دفع الضرائب والفواتير الأخرى (مع نقل الأعمال التجارية وليس الديون).
ضوء القمر	الأشخاص المسجلون لدى إدارة الضرائب للحصول على بعض الوظائف على سبيل المثال شخص لديه وظيفة بدوام جزئي مدفوعة نقدًا بالإضافة إلى العمل المنتظم.
الاحتيال عبر الحدود والاتجار غير المشروع	أولئك الذين يقومون بأنشطة عبر الحدود بهدف استغلال الثغرات والقدرة على الاختباء كالاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات والسلع المقلدة من قبل الشركات التي لم تدفع الرسوم فيها.
احتيال صاحب العمل	عدم تسجيل العمال لدى إدارة الضرائب أو اشتراط عدم التسجيل للتوظيف عدم الامتثال لمتطلبات إدارة الضرائب أو التزامات الضمان الاجتماعي وتوظيف عمال غير شرعيين.
غسيل الأموال	هي الأموال ذات مصدر غير قانوني واستثمارها في عمل قانوني لجعل مصدره يبدو قانونيا.
الاحتيال في قيمة الضريبة المضافة	المطالبة باسترداد أو خصم ضريبة القيمة المضافة التي لم يدفعها المورد من خلال الاحتيال المنظم عبر الحدود.
البيع عن بعد	التهرب من دفع ضريبة القيمة المضافة عن طريق البيع عبر الحدود بالإنترنت دون تسجيل.

جدول يوضح أهم نشاطات اقتصاد الظل.

Source : *Organization for Economic Co-operation and Development (OECD),2017, P-P 10-11*

2/ العوامل المحركة لاقتصاد الظل: يمكن وصف محركات اقتصاد الظل بعدة طرق ويمكن تقسيمها إلى:

أ/ مخالفة الأنشطة الاقتصادية القانونية: ومن بين الدوافع الرئيسية هي:

1/ فرصة الكشف والمخاطرة: وهو خيار القيام بنشاط اقتصاد الظل متاح دون معاملات واجراءات مهما كانت درجة الجهد والمخاطرة المهم تحقيق الربح.

2/ الفوائد: الناتجة عن عدم دفع الضرائب والتي تزداد نسبتها مع زيادة مستوى تلك التكاليف وبالتالي سيكون نشاط اقتصاد الظل أعلى في البلدان ذات المستويات المرتفعة من الضرائب

3/ الردع: فمستوى العقوبات (الردع) يمكن أن يتراوح من العقوبات الجنائية إلى عقوبات نقدية للتأثير على السمعة، بمعنى أن المجرمين يستعملون النفوذ الذي وصلت له المنظمة للتملص من أي تهمة كانت سواء بتلقي حكم البراءة أو عن طريق دفع كفالة أو شراء ذمم القضاة عن طريق الرشوة

4/ صعوبة الامتثال: لقانون الضرائب كصعوبات في التسجيل للضرائب أو صعوبة في فهم المسؤولية الضريبية أين يمكن أن يؤثر ذلك على سلوك دافعي الضرائب في بعض البلدان.

5/ المعنويات الضريبية: ففي حالة عدم رضى عن النظام الضريبي أو فعالية العقوبات فإن المعنويات الضريبية تتراجع الأمر الذي يساعد في نمو وتطور اقتصاد الظل[1].

ب/ أنشطة إجرامية:

1/ الجرائم غير العنيفة: وهي جرائم ذوي "الياقات البيضاء" المتعلقة بالجرائم المالية كدافع للجريمة.

2/ الجرائم العنيفة: كالجريم المنظمة العبر القومية والعصابات:" كالاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة والسرقة وغيرها " وتعتبر الفوائد المالية هي الدافع والتي تحدد قيمة الفوائد المالية[2].

6/ التكنولوجيا (سوء استخدام التكنولوجيا):

التكنولوجيا تعزز رؤية اقتصاد الظل للأنشطة غير الشرعية وتسهلها عن طريق إنشاء بيانات خاطئة للإدارات الضريبية التي تقدم مدخلات لهذا المشروع من خلال: "استخدام فواتير/ إيصالات وهمية والاحتيال في الهوية"، على الرغم من أنه يتم الآن تسجيل المزيد من المعاملات إلكترونيا[3].

أ/ فواتير وإيصالات وهمية: وهي تأثر على الإيرادات الضريبية الأوسع حيث تكون الخسائر نتيجة لذلك الاحتيال من الدخل الخاضع للضريبة، لذلك فتأثير أنشطة الجريمة المنظمة العبر قومية لا تقتصر على طبيعة الإعفاء الضريبي للأنشطة فحسب وإنما يؤثر على هيكل الإنفاق العام في كل بلد، وفي اقتصاد الظل تُستخدم الفواتير والإيصالات المزيفة إما:

1-لخفض الإيرادات الخاضعة للضريبة: فعلى سبيل المثال يمكن إصدار إيصال للسلع أو الخدمات الذي يسجل المبالغ الفعلية المستلمة ويمكن القيام بذلك من جانب واحد عن طريق إصدار إيصالين (أحدهما للعميل والآخر للمورد) أو من خلال التواطؤ مع تقاسم فوائد الضريبة المفقودة من قبل المشتري والبائع[4].

---

[1] *Vytautas Žukauskas, '' **Shadow Economy : Understanding Drivers, Reducing Incentives**'', (Lithuanian : Free Market Institute, Vilnius,2018), P 25-35.*

[2] *J. D. Jaspers, '' **Business cartels and organized crime : exclusive and inclusive systems of collusion**'', (15 Sebtember 2018), P 3*

[3] *European Union (Europol), '' **Serious and Organized Crime Threat Assessment- Crime in the age of technology**'', SOCTA 2017, P 18.*

[4] *Neeraj Prasad, '' **Standard Operating Procedure (SOP) for Tackling Fake Invoice Cases**'', (New Delhi, May 2019), P-P 2-3.*

2-لتضخيم التكاليف القابلة للخصم: ويكون ذلك عن طريق تسجيل تكلفة متضخمة للسلع أو الخدمات الموردة للشركة أو شراء مزيف، وكذلك تقليل التكاليف التي يمكن استخدامها في المطالبات الاحتيالية لاسترداد ضريبة القيمة المضافة على البضائع أو الخدمات بما في ذلك تلك التي لم يتم شراؤها ما يؤدي إلى تكبد الشركات خسائر كبيرة[1].

أصبح اصدار الفواتير أكثر سهولة وأقل تكلفة عما كانت مما قبل على الرغم من أنها كانت سهلة نسبيا نتيجة لأجهزة الكمبيوتر وخدمات الإنترنت حتى عندما تفرض إدارات الضرائب استخدام طابعات معتمدة[2]، ونلمس ذلك من خلال الفواتير المستنسخة التي ظهرت في الأسواق من خلال الإعداد لشركات وهمية والمواقع المزيفة، إضافة إلى الإيصالات الوهمية عالية الجودة حيث تظهر في متصفح الويب وعدد كبير من المواقع التي تنتج إيصالات وهمية للتنزيل أو الاستلام بالبريد)[3].

ب/ تزوير الهوية وتزييف العملات:

يتم تزوير الهويات عن طريق الحصول على البيانات الشخصية من الإنترنت باستخدام طابعات وماسحات ضوئية جديدة (كهوية شخصية) ومن خلال القدرة على إنتاج مزيفات عالية الجودة، لذلك فالاحتيال لا يزال يتم في كثير من الأحيان على أساس المعلومات الشخصية[4]، عن طريق:

1/ إنشاء شركات وهمية وتسهيل عمليات الاحتيال على الفواتير والمبالغ المستردة الكاذبة لضريبة القيمة المضافة مثل: "شركات طائر الفينيق" التي تم إغلاقها قبل دفع الضرائب حيث تجعل الملكية المزيفة وبالتالي من الصعب تحصيل الديون[5].

3/ الحصول على تراخيص من السلطات التنظيمية مع تجنب الظهور.

4/ المطالبة بالمدفوعات الحكومية الأخرى بموجب بطاقة هوية واحدة أثناء العمل تحت اسم هوية أخرى.

5/ الهدف من تزييف العملات وتزوير الوثائق والمستندات هو تغيير الأصل أو الشطب أو التعديل لتحقيق مكاسب مالية بطرق غير شرعية، فالتزوير يؤثر في الجوانب الاقتصادية للدولة بطريقة مباشرة من

---

[1] *Monica Angelini and Other Authors, '' **From Illegal Markets to legitimate Businesses : The Portfolio of Organized Crime in Europe** - **Final report of Project OCP Organized Crime Portfolio''**, (Italy: European Commission, University of Toronto, 2015), P 84.*

[2] *Chartered Institute of Management Accountants, '' **Fraud risk management A guide to good practice''**, (UK : University of Teeside,2008), P-P 8-11.*

[3] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC), '' **Digest of Cyber Organized Crime**", (Vienna, 2021), P5.*

[4] *Graeme R. Newman, Megan M. McNally, '' **Identity Theft Literature Review''**, Department of Justice – U.S.A, N° 210459 (July 2005), P7.*

[5] *Helen Anderson, Ann O'Connell, Ian Ramsay, Michelle Welsh, Hannah Withers, **"Defining and Profiling Phoenix Activity** '', (Australia : December 2014), P 38.*

خلال خسائر مالية تلحق الضحايا بالخداع والابتزاز من خلال أنشطة الجرائم الالكترونية السيبرانية، أما الطريقة غير المباشرة هي خسارة تلحق بالمبيعات[1].

ج/ قمع المبيعات:

ويأتي في شكل مدفوعات "خارج الدفاتر" و تتم عادة من خلال تلقي مدفوعات نقدية دون تسجيل المعاملة وغالبا بدون وجود إيصال شرعي وزيادة طلب العملاء على الإيصالات والحماية التي تأتي معها جنبا إلى جنب مع الاستخدام المتزايد للمدفوعات الإلكترونية، ما يؤدي للتحول إلى بعض الأعمال التجارية وتقديم الإيصالات باستخدام برامج أو أجهزة متخصصة لتسهيل قمع المبيعات[2] ويمكن أن يتم قمع المبيعات من خلال استخدام البرامج الموجودة في الخوادم، ونجد السلطات القضائية في دول اخرى تشرع حظر قمع مبيعات البرامج والأجهزة على الرغم من استمرار انتشارها نظرا لسهولة تنزيل أو استخدام برامج من خوادم موجودة في بلدان أخرى[3].

د/ الفساد ودفع الرشوة:

اقتصاد الظل عكس الاقتصاد الرسمي الذي يحتاج ترخيصا لرجال الاعمال حتى يتم الإنتاج اما في اقتصاد الظل وباعتباره فاسدا يمارس المسؤولون سلطتهم الاحتكارية عن طريق دفع الرشوة والإنتاج بدون ترخيص في الاقتصاد غير الرسمي كما انها تتحمل أيضا تكلفة الكشف المحتمل والعقاب اللاحق[4].

تعتمد الجريمة المنظمة العبر قومية على اقتصاد الظل سواء في جانبه الشرعي أو غير الشرعي لممارسة جرائمها بحرية، واختيارها لهذا النوع من الإقتصاد كان بسبب تغاضيها عن كل مايتعلق بالرقابة وكذا المعاملات التجارية والتهرب من دفع الضرائب، واحتوائه على السلع والمنتوجات غير الشرعية التي تدر أموالا طائلة عليها، وبالتالي فإن اقتصاد الظل هو الوسيلة التي تقوم الجماعات الإجرامية بتفعيل نشاطاتها لضمان بقائها واستمراريتها عن طريق الأسواق السوداء.

ب/ تأثير زيادة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على اقتصاد الظل:

"يمكن أن تنشأ الهجرة بسبب القيود في قدرة الاقتصاد الرسمي على خلق وظائف جديدة للمواطنين فيتورطون في اعمال اجرامية مختلفة في معظم البلدان التي يتم الهجرة إليها كجرائم سوق العمل غير القانوني(الاتجار بأعضاء البشر، والبغاء)، فالدول المضيفة تتحمل مسؤولية اكبر من الآثار على

---

[1] *Organisation for Economic Co-operation and Development* (*OECD), '' **The Economic Impact of Counterfeiting**'', (France. 1998), P22.*

[2] *Raghav Haran, '' **Sales Funnels the definitive guide**'', (Oberlo, Without date), P 5.*

[3] *Organisation for Economic Co-operation and Development* (*OECD),'' **Electronic Sales Suppression : a Threat to Tax revenues** '', 2013, P 8.*

[4] *Jay pil Choi, Marcel Thum, ''**Corruption and The Shadow Economy**'', Cesifo Working paper N° 633, (2), Germany, (January 2002), P 7.*

الضرائب وهذا ينطبق على الجريمة العبر قومية واستخدام أدوات جديدة لإخفاء الهويات والملكية"[1]، وهو ما يجعل الهجرة عبء اقتصادي لأن المهاجرون يخلقون توترا اجتماعيا إضافة الى زيادة نسب الاجرام[2]، وقد تسببت الهجرة غير الشرعية في إنتاج وشراء وثائق سفر مزورة أو تصاريح تم الحصول عليها بطريقة غير شرعية للحصول على تصاريح الدخول أو الإقامة غير القانونية وغالبا ما ترتبط بعدة أنشطة إجرامية مثل:" الإتجار بالبشر"[3]، ويتسم عمل المتاجرين بالبشر بالديناميكية كما أن عائدات الاتجار بالبشر كبيرة جدا بمتوسط سنوي يقدر بـ **13000** دولار أمريكي لكل ضحية يتم الاتجار بها عن طريق تهريب المهاجرين[4].

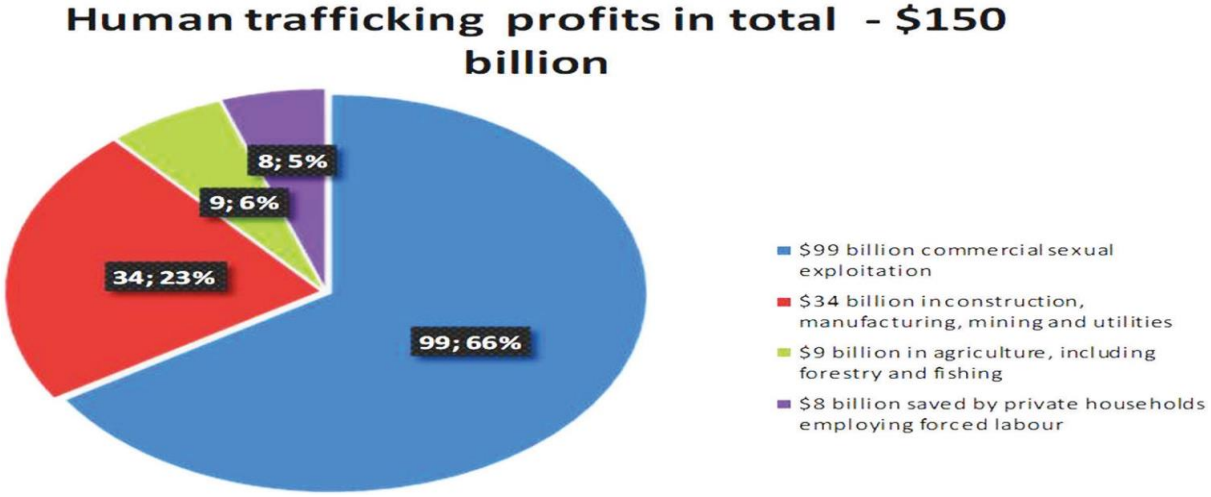

الشكل رقم (7): أرباح الاتجار بالبشر مجموعها 150 مليار.

Source : *Human right (American Ideals university Values), '' **Human trafficking by the Numbers''**, September 2017, P2.*

لذلك فتهريب المهاجرين هو نشاط مربح مع مخاطر منخفضة للكشف عنه ويجذب المجرمين نظرا للأرباح التي يدره من الأنشطة غير القانونية، وتشير التقديرات إلى أن الشبكات الإجرامية المتورطة في تهريب المهاجرين قد حققت مبيعات تتراوح بين **3 و6** مليارات يورو في سنة **2015** وتعمل هذه الأرباح على تقوية الشبكات الإجرامية وتأثر سلبا على اقتصاد الدول[5].

---

[1] *Organisation for Economic Co-operation and Development Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), **''Shining light on the Shadow Economy : Opportunities and Threats'', 2017, P 24.***

[2] *Masood Gheasi, Peter Nijkamp,'' **A Brief Overview of International Migration Motives and Impacts, with Specific Reference to FDI'', (Economies (MDPI), 21 August 2017), P 2.***

[3] *Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), International Labour Organization (ILO),'' **Chapter 1 Immigrants' contribution to developing countries' economies : Overview and policy recommendations'', 2018, P 2.***

[4] *Puplic Disciosure Authorized,'' **Social Development Notes, Conflict, Crime and Violence'', N° 122, (December 2009), P5.***

[5] *Financial Action Task Force Financial (FATF Report),'' **Money Laundering and Terrorist Financing Risks Arising from Migrant Smuggling'', (Paris : France, March 2022), P 17.***

ووفقًا للبيانات العالمية تقدر الأرباح السنوية من جميع أشكال الاتجار بالبشر بنحو **29.4** مليار يورو على مستوى العالم لذلك صنفت من بين الجرائم عالية الخطورة[1] وتجدر الإشارة إلى أنه بينما يتم الاتجار بـ **19٪** فقط من الضحايا لأغراض الجنس والاستغلال الجنسي تحقق هذه التجارة **66٪** من الأرباح العالمية للاتجار بالبشر، ويُقدر متوسط الأرباح السنوية التي تجنيها كل امرأة في حالة العبودية الجنسية القسرية (**100000** دولار) بستة أضعاف متوسط الأرباح التي تجنيها كل ضحية من ضحايا الاتجار في جميع أنحاء العالم (**21800** دولار)[2].

ج/ الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وتوزيعها واستخدامها:

يعتبر الاتجار غير القانوني بالأسلحة من بين النشاطات الاجرامية المطلوبة بكثرة في العالم بسبب زيادة الطلب عليها في: "السوق العالمية غير القانونية" التي تعرض فيه أنواع مختلفة من الأسلحة "الخفيفة والثقيلة" التي كانت تهيمن عليها سابقا الاعتبارات الجيوسياسية[3]، ويختلف نشاط الاتجار بالأسلحة النارية عن أنه سلعة دائمة وليست مستهلكة ومن الصعب تقييم حجم هذا النشاط بسبب طبيعته[4]، ويذكر الخبراء أن التجارة الدولية للأسلحة الصغيرة تقدر قيمتها بنحو: **8.5** مليار دولار أمريكي [5]بالإضافة إلى **2** مليار دولار أمريكي تم إنفاقها على الأسلحة غير الشرعية[6]، على أن كل من:" روسيا والولايات المتحدة الامريكية والصين والبرازيل وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا والمملكة المتحدة من أكبر الدول المصدرة للأسلحة الشرعية[7] وكتقدير آخر لقيمة التجارة غير الشرعية بالأسلحة النارية قدمه المرصد الجيوسياسي فتقدر السوق غير الشرعية للأسلحة بحوالي: **1** مليار دولار أمريكي[8].

د/ غسيل الأموال:

---

[1] *European Commission, '' **Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social committee and the committee of the Regions - on the EU Strategy on Combatting Trafficking in Beings- 2021- 2025'', (Brussels, 14 Avril 2021), P 6.*

[2] *Human rights first- American ideals, university Values, Op Cit, P 2.*

[3] *United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) – Education for justice university Module Series Firearms, '' **Module 4 the Illicit Market in Firearms'', (Vienna, 2019), P-P 3-4.***

[4] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC),**''Firearms trafficking''**, University Module Series : Organized Crime, published in April 2018, updated in February 2020, Site Visited the: 18/04/2022, The Site is: https://www.unodc.org/e4j/zh/organized-crime/module-3/key-issues/firearms-trafficking.html*

[5] *Cambridge University Press, **'' small arms survey 2012''**, (the United King dom : The University Press, Cambridge, 2012), P 10.*

[6] *OXFORD- A Project of the Graduate Institute 1 of International Studies, '' **Small Arms survey 2001 -Profiling the Problem'', (Geneva, 2001), P 3.***

[7] *Pieter D. Wezeman, Alexandra Kuimova, Siemon T. Wezeman **'' Trends in international Arms Transfers, 2021''**, (SIPRI Fact Sheet, March 2022), P1.*

[8] *Aditi Malhotra, **'' The Illicit Trade of Small Arms''**, (Geopolitical monitor, 19 January 2011), P 1.*

ظهر مصطلح غسيل الاموال لأول مرة في الولايات المتحدة بشيكاغو سنة **1928**عن طريق شراء مغاسل بيعت فيها عائدات الجريمة من طرف آل كابوني زعيم مافيا، حيث اشترى سلسلة من المغاسل تسمى "التنظيف الصحي" عبارة عن متاجر بصفة قانونية سمحت له بإعادة تدوير الموارد المالية الصادرة من مختلف الأنشطة غير الشرعية[1]

تشير تقديرات عام **2009** إلى أن موارد الجريمة المنظمة العبر قومية التي تتراوح بحوالي: **3.6٪** من الناتج المحلي الإجمالي العالمي تقدر بـ: **1.6** تريليون دولار تعرضت لغسيل الأموال[2]، وتزامنت هذه الحسابات مع حسابات صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة التي تفيد بأن دخل غسيل الأموال في العالم يمكن أن يمثل **2-5٪** من قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتعتبر عاصمة بريطانيا (لندن) كواحدة من أكبر المراكز المالية في العالم[3]، الأمر الذي يصعب تحديد هذه الأنشطة غير الشرعية على اقتصاد الدول لإعادة تشغيل هذه الموارد التي أتت بطرق غير قانونية وإضفاء طابع الشرعية عليها كالاستثمارات مثلا في مختلف المجالات، وغالبا ما يتم اختيار البلدان الهشة ذلك أن غسيل الأموال من أهم نشاطات الجريمة المنظمة العبر قومية كشريان حياتها الذي يسمح باستمرار المشاريع غير الشرعية للجماعات المنظمة العابرة للحدود[4]، فهو عبارة عن تهديد للاقتصاد الوطني من خلال القضاء على المشاريع القانونية والقضاء على القيم الأخلاقية عن طريق الرشوة والفساد الاداري وتشويه المنافسة[5].

تعتبر تجارة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وتجارة الأسلحة من بين أهم النشاطات التي تعتمد عليها الجماعات الإجرامية لتحقيق أهدافها فيما يتعلق بالربح بما فيها بالدرجة الأولى تجارة المخدرات، حيث تقوم الجماعات الإجرامية بغسيل العائدات الضخمة التي تم اكتسابها من هذه النشاطات والتوغل ضمن الاقتصاد الرسمي في المشاريع التنموية والاستثمار وبناء شركات ومصانع، على الرغم من أن أغلبية المبالغ التي تتحصل عليها هذه الجماعات الإجرامية يتم تبييضها في شكل عقارات حتى لا تتعرض للمساءلات القضائية والملاحقات القانونية.

---

[1] *Issaoui, Fakhri and Wassim, Touili and Hassan, Toumi, '' **The Effects of Money Laundering (ML) on Growth : Application to the Gulf Countries**'', (Tunis: Munich Personal RePEc Archive (MPRA°, Essect, Sfax University, ESC) 12 February 2016), P4.*

[2] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC), '' **UNODC estimates that criminals may have laundered US$ 1.6 trillion in 2009**'', Vienna, 25 October 2011, Site Visited the: 19/04/2022, The Site is: https://www.unodc.org/unodc/en/press/releases/2011/October/unodc-estimates-that-criminals-may-have-laundered-usdollar-1.6-trillion-in-2009.html*

[3] *HM Treasury, Home Office, '' **National risk assessment of money laundering and terrorist financing 2020**'', (London, December 2020), P 26.*

[4] *Michael F. Zendin, '' **Chapter 18: Money Laundering: Legal Issues**'', (Without date), P 209.*

[5] *Walter Kegö, Erik Leijonmarck and Alexandru Molcean, '' **Organized Crime and the Financial Crisis Recent Trends in the Baltic Sea Region**'', (Sweden : Stockholm-Nacka, 2011), P-p 25-26.*

3/ عوامل الخطر الخارجية والداخلية للأمن الاقتصادي:

من بين أهم العوامل الخارجية والداخلية التي تأثر على الأمن الاقتصادي هي: "الضغط الاقتصادي والحصار والتحديات الاقتصادية الخارجية المعادية واستثمارات رأس المال لأغراض سياسية وهشاشة نظام الطاقة وزعزعة استقرار العملة الوطنية والتجريم الاقتصادي والمدى غير المنضبط للجرائم الاقتصادية[1]، فالجريمة المنظمة العبر قومية داخل النظام الاقتصادي لا تمثل اقتصاد الظل فحسب بل الاقتصاد بأكمله، فمنذ سنة **2000** وصفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية بأنها ظاهرة اجتماعية ذات مستوى جودة عالية كقوة دافعة تسبب أضرارا جسيمة للدولة والمجتمع على الرغم من تنبأ المفكرون في مؤتمر باليرمو بظهور خطر أخر وهو الارهاب بداية من **11** ديسمبر **2001**[2] وقد قرر مؤلفو تقرير وزارة الداخلية في المملكة المتحدة أن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة العبر قومية تشمل:

أ) التكاليف المتوقعة للجريمة المنظمة العبر قومية: المتمثلة في:" النفقات الدفاعية والسلوك الاحترازي" لأنها تستند إلى خطر أن تصبح ضحية وهي تعتبر تكلفة للجريمة المنظمة العبر قومية.

ب) التكاليف الناتجة عن الجريمة: تتمثل في: "قيمة الممتلكات المسروقة أو التالفة والتكاليف الزمنية لاستبدال الممتلكات والوثائق والأثر العاطفي والمادي والصحي وتردي نوعية الحياة للضحايا وانخفاض الفعالية في العمل للأشخاص المتضررين من الجريمة نتيجة للعنف".

ج) تعدد تكاليف الاستجابة للجريمة المنظمة عبر القومية خاصة نظام العدالة الجنائية: وتتمثل في التكاليف المتعلقة بإنفاذ القانون والمساعدة القانونية وتكاليف الدفاع والتكاليف التي تتحملها خدمات السجن والمراقبة[3].

د/ تأثير الجريمة السيبرانية على الأمن الاقتصادي:

يستخدم المجرمون التكنولوجيا الحديثة لتكييفها مع نماذج أعمال الجريمة الجديدة في العالم حيث يتم خسارة **400** مليار دولار بسبب الهجمات السيبرانية[4]، وتظهر دراسات أخرى أن الخسارة تزايدت في

---

[1] *Rudakova, Elena Nikolaevna, Sangadzhiev, Badma Vladimirovich, Eriashvili, Nodari Darchoevich, Gushchin, Vasily Vasilyevich, Zhukova, Maria Yevgenievna, **'' Strategy of the Economic Security in the Russian Federation''**, Revista Espacios, Vol. 41, Issue : 07 (03/05/2020), P 2.*

[2] *André Standing, '' **Transnational Organized Crime and the Palermo Convention : A Reality Check''**, (New York : International Peaceinstitute" : International Peace Institute, December 2010), P-P 1-7.*

[3] *Matthew Heeks, Sasha Reed, Mariam Tafsiri and Stuart Prince, '' **The economic and social costs of crime Second edition'', (Home Office, July 2018), P 6.***

[4] *Center for Strategic and International Studies, '' **Net Losses : Estimating the Global Cost of Cybercrime Economic impact of cybercrime II'', (USA Intel Security, , June 2014), P 2.***

عام **2018** حيث كلفت الجرائم الإلكترونية الشركات ما يقرب من **600** مليار دولار[1] ما يعني **0.8 %** من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وهو ارتفاع كبير مقارنة بسنة **2014** التي قدرت الخسائر العالمية بنحو **445** مليار دولار[2]، فالجرائم الإلكترونية هي جرائم صحيح أنها منخفضة المخاطر لكنها توفر مكافآت وكفاءات عالية ومن أسباب هذا النمو هي كما يلي:

1/ الاعتماد السريع للتكنولوجيات الحديثة والإنترنت لجماعات الاجرامية لأنها الوسيلة الأكثر ربحا[3].

2/ العدد المتزايد للمستخدمين الجدد عبر الإنترنت أغلبيتهم من البلدان منخفضة الدخل ذات الأمن السيبراني الضعيف خاصة أثناء أزمة كوفيد –19[4]، وزيادة عدد مراكز الجرائم الإلكترونية التي أصبحت تشمل البرازيل والهند وكوريا الشمالية وفيتنام[5].

توفر شبكة الويب المظلمة إمكانية الشراء والبيع أو خدمات أخرى، فقد أتاح ***Web*** إمكانية إنشاء اقتصاد موازي حقيقي للاقتصاد العادي الذي نعرفه فعلى الرغم من أن المبيعات غير قانونية في كثير من الأحيان إلا أنها تتزايد كل سنة، حيث وصلت مبيعات ***Dark Web*** في سنة **2016** إلى **20** مليون دولار أمريكي للسلع والخدمات مجتمعة، ويعتبر سوق المخدرات هو أكثر الأسواق زيارة من قبل مستخدمي شبكة ***Dark Web*** لصعوبة الوصول إليه كما أنه بمثابة أمان للمستهلك من الانتقال مباشرة إلى السوق والتجار في الشوارع (المخدرات الخفيفة والمركزة)[6]، يتم بيع المخدرات مقابل عملة مشفرة مثل:" ***Bit Coin، Ethereum، Ripple***" وقد قامت الشرطة الأمريكية بغلق أكبر الشبكات عن ***Dark Web*** مثل:" ***Alpha Buy***" وهو أكبر سوق لترويج المخدرات والأدوية إلا أن مواقع الويب العميق كثيرة جدا لاسيما وأن العاملين بها من ذوي الياقات البيض والسود[7]، فعن طريق هذا الموقع يقوم نشطاءه من المجرمين والسفاحين ببيع أي شيء، فإلى جانب:

---

[1] *Jaclyn Yeo, Rob van der Ende, '' **Advancing Cyber Risk Management- From Security to Resilience''**, (California : Fireeye- Marsh, Mclennan insights, 2019), P 3-4.*

[2] *Alexandre Neyret,'' **Stock Market Cybercrime Definition, Cases and Perspectives''**, (AMF-Authorite Des Marches Financiers, Without date), P 11.*

[3] *Azeez Nureni Ayofe, Osunade Oluwaseyifunmitan, **''Towards Ameliorating Cybercrime and Cybersecurity''**, Nigeria : (IJCSIS) International Journal of Computer Science and Information Security, Vol. 3, No. 1 (2009), P 4.*

[4] *Jennifer Elliott, Nigel Jenkinson,''**Cyber Risk is the New Threat to Financial Stability''**, 7 December 2020, Site Visited the: 21/04/2022, The Site is: https://blogs.imf.org/2020/12/07/cyber-risk-is-the-new-threat-to-financial-stability/.*

[5] *Jonathan Lusthaus, '' **Cybercrime in Southeast Asia- Combating a global threat locally''**, ASPI (Australian Strategic Policy Institute –International Cyber Policy, Policy Brief Report No : 29 (2020), P-P 5-7.*

[6] *Armand Viard, Op Cit, P 41*

[7] *Sukhchandan Randhawa, Shubhdeep Kaur, Op Cit, P 1*

أ/ الأدوية والمعدات شبه طبية والمخدرات: حيث تنفرد في بيعها مواقع متخصصة ذلك لأنها أدوية لا تتطلب وصفات طبية وهي مضادات مثل:" ***Xanax***" والمنشطات النفسية مثل: "الريتالين أو المسكنات مثل المورفين والمخدرات التي يمكن أن تتسبب آثارها الجانبية في الوفاة، غير أن هذا النوع من السوق المشفرة توفر وصو الأدوية للأشخاص بسعر قليل خاصة الذين ليس لديهم ضمان اجتماعي أو تأمين صحي، لذلك يعد شراء الأدوية عبر الأنترنت من ***Dark Web*** خسارة اقتصادية معيقة لعمل الشركات والتنمية الاقتصادية في مجال الصيدلة والأدوية وتقدر الخسار ب: **14** مليار دولار سنويا[1].

ب/ الأسلحة: تمثل أسواق أسلحة ***Dark Web*** تهديدا حقيقيا لأمن أي بلد واضرارا باقتصادها عن طريق هروب المستثمرين حيث تروج فيه كل أنواع الأسلحة، غالبا يتم هذا النشاط في البلدان التي تعاني حالة حرب التي مع انتهائها أو فوز طرف على الآخر يتم استرداد الأسلحة المسروقة غير المصرح بها ويعاد بيعها في سوق العملات المشفرة ويتم تفكيكها ليسهل نقلها إلى بلاد اخرى عن طريق ارسال كل قطعة لوحدها في طرود لألعاب[2].

المنطقة حسب البنك الدولي	الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة (دولار أمريكي، تريليونات)	تكلفة الجرائم الإلكترونية (دولار أمريكي، مليارات)	خسارة الجرائم الإلكترونية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
شمال أمريكا	**20.2**	**140إلى 175**	**0,69 to 0,87 %**
أوروبا وآسيا الوسطى	**20.3**	**160 إلى 180**	**0,79 to 0,89 %**
شرق آسيا والمحيط الهادي	**22.5**	**120 إلى 200**	**0,53 to 0,89 %**
جنوب آسيا	**2.9**	**7 إلى 15**	**0,25 to 0,52 %**
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	**5.3**	**15 إلى 30**	**0,28 to 0,57 %**
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**1.5**	**1 إلى 3**	**0,07 to 0,20 %**
الشرق الأوسط وشمال افريقيا Mena	**3.1**	**2 إلى 5**	**0,06 to 0,16 %**
المجموع العالمي	**75.8 دولار**	**455 إلى 608 دولار**	**0,59 to 0,80 %**

جدول يوضح الأثر الاقتصادي للجريمة السيبرانية

Source : *James Lewis, '**Economic Impact of Cybercrime no Slowing Down**', (Csis, February 2018), P7.*

يعد الاتجار بالمخدرات أكبر تهديد للأمن لأن الطبيعة الخفية لتجارة المخدرات غير الشرعية تجعل من الصعب تقدير الأموال التي تكسبها مثل الاتجار بالبشر، لكن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة العبرقومية (***UNODC***) قدّر أن المخدرات غير الشرعية تمثل حوالي **20٪ (17-**

[1] *Ibid, P 43-44.*
[2] *Ibid, P 43.*

25٪) من الأموال العالمية لعائدات الجريمة المتعلقة بالمخدرات المتاحة لغسيل الأموال من خلال النظام المالي في **2009** التي تعادل حوالي **0.6–0.9 ٪** من الناتج المحلي العالمي[1].

كما أن الاستثمار في التقنيات الجديدة يؤدي إلى زيادة عائدات المخدرات وتحقيق أرباح كبيرة لذلك فإن التأثير الاقتصادي يكون أيضا في النفقات العامة التي تواجه مختلف الجرائم لاسيما فيما يتعلق بالعقاقير غير الشرعيةة، وقد تم اعتماد البرامج الوطنية لمكافحة ومنع تعاطي المخدرات والتبغ والكحول **2018–28**، وقد بلغت النفقات المحددة المعلنة في خطة العمل بشأن المخدرات والتبغ والكحول في **2017** حوالي **7.8** مليون يورو (**0.02٪** من الناتج القومي الإجمالي)[2].

على الرغم من بروز التقنيات الحديثة نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي في مجال الاعلام والاتصال والرقمنة وبروز الجريمة السيبرانية الاكثرعملية والتي تحقق مكاسب مالية كبيرة، إلا أن المنظمات الإجرامية لا تزال تمارس نشاطاتها بالطرق التقليدية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الجريمة المنظمة تنشط وتنمو أكثر في الدول المتخلفة التي تتميز بنقص في شبكة التواصل (الأنترنت) خاصة في المناطق النائية البعيدة عن المدن الكبرى الأمر الذي يشكل تهديدا لأمنها في استمرار بقائها، فيدفعها الوضع إلى انتهاج المنهج التقليدي في ترويج المخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والأسلحة وغيرها.

4/ الأسواق غير الشرعية ودور الدولة والمستهلك في توسيع نشاط الجماعات الاجرامية المنظمة:

ركز علماء الاقتصاد على عمل الأسواق القانونية الرسمية حيث صاغ كيث صاغ هارت ***keith Sag Hart*** **(1973)** مصطلح "القطاع غير الرسمي" للإشارة إلى الأنشطة الاقتصادية للمهاجرين من شمال غانا في العاصمة أكرا ***''Accra''*** ثم عمم المصطلح من طرف منظمة العمل الدولية في كينيا[3]، أين كان مفهوم الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظل) يشير إلى الجهات الفاعلة التي تعتمد على العمل الحر مقابل العمل المأجور[4]، لذلك توصف الجريمة المنظمة العبر قومية بأنها: "الاختراق" بمعنى اختراق كل ما هو قانوني وبالتالي فهي اختراق للدولة[5]، وقد ذهب العلماء إلى القول أن الجريمة المنظمة العبر

---

[1] *United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), **''Draft : Study on Illicit Financial Flows resulting from Drug Trafficking and other Transnational Organized Crime Preliminary results''**, (DRAFT : Study on illicit financial flows resulting from drug trafficking and other transnational organized crime - 15 March 2011), P 3.*

[2] *European Monitorting Centre for Drugs and Drug Addiction,'**'Lithuania Lithuania Country Drug Report 2019''**, (Vilnius- Lithuanua, 2019), P 4.*

[3] *Martha Chen, Françoise Carré and Others, '' **The Informal Economy Revisited''**, (London and New York : Routledge Taylor, Francis Group, 2020), P 19.*

[4] *Keith Hart, **''Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana''**, (U.S.A: The Journal of Modern African Studies (1973), Cambridge University Press, 2013), P 68.*

[5] *Judith Vorrath, **''Organized Crime and Development- Challenges and Policy Options in West Africa's Fragile States''**, (Berlin : December 2015), P 14.*

قومية ليست بالضرورة الفاعل المهيمن الوحيد في جميع الأسواق غير الشرعية التي تلعب دورا مهما في التوريد غير القانوني (فقد تكون الدولة ما تعرف بالدولة المجرمة كذلك الفاعل الآخر الذي هو من القطاع القانوني، كما أن المستهلكين هم المفتاح لضمان استمرار تدفق سلاسل التوريد غير القانونية[1].

الأسواق الرمادية تحدث عند التفاعل بين السلع الشرعية وغير الشرعية من خلال الاستفادة من الثغرات القانونية وبذلك فإن الجريمة المنظمة العبر قومية والأسواق غير الشرعية ليست بالضرورة متشابكة[2] لأن الغالبية العظمى من الشركات تتعامل عن طريق المعاملات الاقتصادية في مناطق نفوذها بشكل مباشر أو غير مباشر مع الجماعات الاجرامية وهو ما يؤثر في الاقتصاد بزعزعة استقراره حيث تتحول المنافسة إلى نوع عنيف يؤدي إلى الركود والتأثير سلبا على الجوانب السياسية وذلك وفقا لدراسة تجريبية أجرتها الولايات المتحدة الأمريكية في معهد إنفاذ القانون والدراسات الجنائية **(1970)**[3].

5/كيف تتسلل الجريمة المنظمة عبر القومية في الاسواق:

يتكون نموذج التسلل الاقتصادي للجريمة المنظمة العبر قومية من ثلاث فئات تجيز التسلل:

***الفئة الأولى:** تتطلب وجود قطاعات اقتصادية تسمح للمنظمات الاجرامية بتوسيع نفوذها[4].

***الفئة الثانية:** تتمحور حول السلوك واتخاذ القرار ما يعرف باستراتيجية الجريمة المنظمة حيث تشرح العمليات الديناميكية "الميل المنهجي لتعظيم أهداف التنظيم الإجرامي، طريقة عقلانية وأداء القرارات الاستراتيجية والاعتماد على المسار" التي تؤدي لاستيلاء الجماعات الاجرامية على الشركات الخاصة.

***الفئة الثالثة:** هي مجموعة الأحداث المحتملة المحفزة التي نشأت في الأسواق غير الشرعية كالتراكم المفرط لرأس المال والأرباح التي تؤدي إلى التسلل الإجرامي[5].

فالجريمة المنظمة العبر قومية تركز على القدرات والمهارات اللازمة للتكيف مع التغيرات السياسية والاقتصادية الحديثة "عمليات الرقمنة" التي تساهم في استمرار أنشطتها غير الشرعية وإعادة استثمار رأس المال في الاقتصاد القانوني عن طريق غسل عائدات الجريمة واكتشاف مصادر جديدة لتمويل أنشطتها ما يؤدي إلى تطوير اقتصاد شرعي وخلق منافسة غير عادلة وعدم المساواة[6].

---

[1] *USAID- From the American people- Bureau for Africa, **''Strengthening Rule of Law Approaches to address Organized Crime Government Complicity in Organized Crime''**, (July 2019), P-P 1-2*

[2] *Annette Hübschle,**''Economic Sociology and the opportunities for Organized Crime Research''**, Volume : 16, Number : 3 (July 2015), P 39-40.*

[3] *Gurciullo.S, **'' Organised crime's infiltration in the legitimate private economy : An empirical network analysis approach''**, 2014, P 1.*

[4] *Gurciullo.S, Op Cit, P 6.*

[5] *Ibid, P 6-7.*

[6] *United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), **''Strategy 2021–2025, E/CN.7/2020/CRP.22-E/CN.15/2020/CRP.3''**, (29 November 2020), P 3.*

6/ الجريمة المنظمة وعملية الخصخصة:

خلال فترات ضعف تنظيم الدولة تقوم المنظمات الاجرامية بالاستيلاء على القطاع الخاص فتخلق أزمات اقتصادية وسياسية نتيجة لانتشار الفساد بشكل كبير[1]، فتوفر المزيد من الفرص الاقتصادية غير الشرعية للفاعلين السياسيين لاستغلال الدولة وهو الأمر الذي يزيد من مخاطر الفساد السياسي[2]، حيث يتعرض المالكين للأصول العامة للابتزاز والعنف من طرف الفاعلين غير الشرعيين لحماية مصالحهم فيزداد خطر الجريمة المنظمة على الجهات الأمنية للدولة والمواطنين[3]، غير أن في السنوات الأخيرة تم التحول إلى الجرائم الأقل شهرة كالسلع المقلدة التي ارتفعت قيمتها من **250** مليار دولار إلى **461** مليار دولار[4].

7/ أهداف المنظمات الاجرامية من العمل كمقدمين للخدمات:

إن تحفيز المنظمات الاجرامية لتقديم الخدمات الاجتماعية تحمي التدفقات غير الشرعية التي تسمح لهم بتقديم المساعدات للمجتمع من سكنات ومصانع وأماكن الترفيه، وبالتالي الفوز بمنصب سياسي أو تقويض الدولة بالتنافس السياسي على المناصب العامة كما حدث مع بابلو إسكوبار، كذلك بالنسبة للنخبة والعشائر في جمهوريات آسيا الوسطى ما بعد الاتحاد السوفيتي مثل طاجيكستان وكزخيستان التي تحولت إلى دولة مفتتة يتنافس فيها المسؤولون والسياسيون على الموارد الإضافية التي يوفرها النشاط الإجرامي عن طريق الفساد والمحسوبية لا سيما في مجال التهريب في ظل غياب كامل للدولة[5].

المطلب الثاني: تأثير الأمن الاقتصادي على الجريمة المنظمة العبر قومية

التحرر من الفقر هو مفهوم أساسي في حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية ذلك انه أكثر تجريد من الأمن حيث يقول روزفلت: "إن حريتنا السياسية المتبجحة كانت مشروطة بإلغاء الضرورة الاقتصادية والاستقلال، لا يمكن أن توجد حرية فردية بدون الأمن الاقتصادي"، فروزفلت ***''Roosevelt''*** **(1944)** يصف الأمن الاقتصادي والاستقلال بأنه التحرر من العوز وهو جوهر علاقة المواطن بالدولة التي من

---

[1] *Center for the Study of Democracy,* ***''Examining the links between organised crime and corruption''****, (the European Commission, 2010), P 30.*

[2] *Chiara Superti,* ***'' Corruption and Organized Crime''****, Without Date, P –P 6-7.*

[3] *Nicholas de B. Katzenbach Chairman,* ***'' The Challenge of Crime in a Free Society''****, (Washington : United States Government Printing Office, D.C. February 1967), P 3.*

[4] *The Global Initiative Against Transnational Organized Crime,* ***'Transnational Organized Crime and the Impact on the Private Sector : The Hidden Battalions''****, (Switzerland : Geneva, December 2017), P-P 12-13.*

[5] *Vincenzo Ruggiero,* ***'' Criminals and service providers : Cross-national dirty economies'',*** *(Netherlands Kluwer Academic Publishers. Printed in the, · July 1997), P 29*

بين أهم وظائفها هي تقديم الخدمات الأساسية وإعالة الفقراء[1]، غير ان ظهور تهديدات جديدة تحول دون ممارسة الدولة لشرعيتها على رأسها الجريمة المنظمة العبر قومية نظرا لقدرتها على حشد الموارد[2].

فدور الجريمة المنظمة العبر اقومية ومكاسبها الجذابة غالبا هي من يدفع الافراد للانخراط فيها لتحقيق متطلبات الحياة: " أمن، غذاء وخدمات أساسية أخرى"، غير أن الجريمة المنظمة أثرت بطريقة ما على اقتصاد الدولة وألغت دورها من خلال تحقيق ومضاعفة أرباحها على حساب المجتمع عن طريق الطرق غير الشرعية منها:" الأسواق السوداء وبيع سلع مقلدة كالأدوية وبيع المخدرات واعضاء البشر وبيع الأسلحة وتهريب المهاجرين والتهرب من دفع الضرائب وتهريب العملات إلى الخارج وتهريب البترول والذهب وتهريب أو بيع الثروات الحيوانية او الطبيعية (الأسماك، الحيوانات الآيلة للانقراض والنباتات) وبيعها بشكل غير قانوني كلها أنشطة تعمل على انهيار العملة المحلية وفي المقابل من ذلك تدمير المجتمع وتفكيكه، فتصبح تلك الدولة عبارة عن كيان هش تعاني من انعدام للأمن الاقتصادي وكثرة الطبقية والفقر وهروب للأدمغة ورؤوس الأموال والمستثمرين.

لذلك تسعى الدول بالتعاون مع فواعل دولاتية وغير دولاتية في وضع حد لمثل هذه الظواهر التي هي نتاج العولمة والانفتاح التجاري من خلال سن قواعد وقوانين واستراتيجيات على عدة مستويات:

1/ على المستوى الوطني:

إن التأثير على عمل الجريمة المنظمة العبر قومية يتوقف على مدى قدرة الدولة في بذل جهود واستراتيجيات، وقائية، علاجية على المستوى الوطني كأول مرحلة لوضع حد لهذه الظاهرة ليتم مواجهتها فيما بعد على المستوى الدولي والإقليمي حتى تضمن نجاح هذه المجهودات، ولعل أبرزها:

- ✓ معرفة دوافع العمليات الإجرامية والقائمين عليها من الزعماء والقادة والمستفيدين منها والمتواطئين معها من خارج الوطن أو داخله عن طريق التوعية وتحسيس المواطنين.
- ✓ تكليف معاهد ومراكز البحث العلمي في الجامعات لإجراء دراسات وبحوث حول ظاهرة الجريمة المنظمة العبر قومية لتفادي مخاطرها وإيجاد آليات لمكافحتها.
- ✓ التمكين للطاقة الشابة الماهرة في مجال وسائل الاعلام لاستخدامها في التوعية بمخاطر الجريمة المنظمة العبر قومية والجريمة السيبرانية خاصة في الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

[1] *Charles Harris, '' **FDR and Economic Rights in the American Tradition**'', (Senior Thesis, April 29, 2019), P 22.*

[2] *Paula Miraglia, Rolando Ochoa, Ivan Briscoe, Op Cit, P 26.*

- ✓ تطوير الأجهزة الإلكترونية التابعة للمراكز الأمنية للدولة خاصة بعد تحول نشاط الجريمة المنظمة من نشاط ميداني إلى نشاط يعتمد على التكنولوجيا (الجريمة السيبرانية) وما لهذه المنظمات من أجهزة جد متطورة وكفاءات ومهارات عالية في مجال الاعلام والاتصال.
- ✓ إصدار قوانين ونص عقوبات محددة للجريمة المنظمة العبر قومية وفقا لمبدأ الشرعية لأن غالبية الدول لاسيما الدول النامية لم تتطرق إلى هذه القوانين والعقوبات بشكل مفصل.
- ✓ تكاثف الجهود الوطنية بين الجهات الأمنية وأفراد المجتمع والجمعيات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني باعتبارهم الأكثر قربا للأفراد من خلال البرامج والحملات التي تنفذها لزيادة وعي الناس.
- ✓ تعزيز الجهود في مراقبة الحدود ورصد تحركات منظمي الهجرة غير الشرعية وتنقلاتهم لاسيما في المناطق الوعرة كالصحاري والغابات والجبال وإبلاغ السلطات المسؤولة عن هذا النوع من الجريمة[1].
- ✓ منع المنظمات الاجرامية من احتكار الأسواق التي تهيمن عليها عن طريق وضع سياسة موجهة نحو خفض الطلب على السلع والخدمات غير الشرعية للحد من قدرات المنظمات الإجرامية عن نشر نشاطهم داخل الدولة، ووضع سياسة موجهة يعتبر الأصعب ضمن استراتيجيات المواجهة نظرا لتورط عدد كبير من الشعب في مثل هذه النشاطات غير الشرعية.
- ✓ تفعيل الرقابة على البنوك التجارية للخدمات المصرفية والخدمات المالية خاصة الاجنبية منها كمقصد للمنظمات الاجرامية من أجل منع غسيل الأموال المكتسبة من الانشطة غير الشرعية.
- ✓ المواجهة الداخلية للجريمة المنظمة بحماية الضحايا المعتدى عليهم والشهود الذين كانوا في مسرح الجريمة من عمليات الخطف والقتل خاصة الذين شهدوا ملابساتها وأدلوا بشهادتهم والذين يكونون عرضة للانتقام من المنظمات الاجرامية من خلال تقوية أجهزة الأمن والمراقبة والمتابعة[2].

تبدأ مواجهة الجريمة المنظمة العبر قومية من الداخل وعلى المستوى الوطني بحماية الضحايا والشهود والأفراد بتوفير الامن والحماية عبر الحدود وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاحتياجات الاساسية للأفراد حتى لا يتسنى لهم الإنضمام إلى صفوف هذه الشبكات الإجرامية وتقديم الولاء وحلولها محل الدولة الأمر الذي يؤثر بالسلب على المستوى الداخلي والخارجي لها.

2/ على المستوى الدولي:

ترجع الجهود الدولية في تحدي الجريمة المنظمة العبر قومية إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما وقعت بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا على معاهدة خماسية في عام **1841** في عمل

[1] عادل عكروم، مرجع سابق الذكر، ص 136.

[2] *Yuriy A. Voronin, ''**Measures to Control Transnational Organized Crime, Summary**'', National Criminal Justice Reference Service (NCJRS) U.S. Department of Justice, (October 5, 2000), P-P 2-3.*

متعدد الأطراف لقمع تجارة الرقيق غير أن الجهود كانت إما أحادية الجانب أو ثنائية الجانب بعدها تم التوقيع على الاتفاقية الدولية بشأن قمع تجارة الرقيق الأبيض من قبل بلجيكا والدانمارك وفرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى وهولندا وإيطاليا والبرتغال وروسيا والسويد وسويسرا في عام **1904** [1]، لتصبح اتفاقية دائمة في عام **1910** وإنشاء هيئات حكومية لقمع الاتجار بالبشر وما بين عامي **1921 و1933** سمحت الاتفاقية بتوسيع نطاق عضوية الدول التي تبنت سلطات وظائفها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة **1949**، كما تم إنشاء العديد من الاتفاقيات والوكالات منها:" لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات"، وفي عام **1988** تم تقديم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات والمؤثرات العقلية لما لها من علاقة بأنشطة الجريمة المنظمة الأخرى لتقوية الوسائل القانونية الفعالة للتعاون الدولي في قمع الأنشطة الإجرامية الدولية"[2].

كما تم توجيه المزيد من الجهود الدولية نحو الإنفاذ وذلك من خلال تأسيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية **(الإنتربول)** مقرها: " النمسا بفيينا" بهدف تبادل المعلومات والمساعدة بين قوات الشرطة بين الدول من خلال المادة **32** من دستور المنظمة[3] ليصبح مقرها فيما بعد فرنسا وهي تضم حاليا **188** دولة عضو، وأنشأت مجموعة السبعة **(G7)** ومجموعة العمل المالي ***(FATF)***[4] في عام **1989** لمكافحة غسيل الأموال، وفي عام **1999** أنشأت مجموعة ليون ***"Lion"*** لزيادة التعاون الدولي ضد الجريمة العابرة للحدود والإرهاب كما تشارك الولايات المتحدة من خلال وزارتي العدل والأمن الداخلي في الجهود المبذولة لتحسين التحقيق الدولي في الجرائم فعلى سبيل المثال:" لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي مكتب للعمليات الدولية يمكن عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي من التمركز في أكثر من **50** دولة يساعدون في تدريب موظفي إنفاذ القانون المحليين والتحقيق في جرائم الاتجار بالمخدرات"[5].

وتشمل جهود الأمم المتحدة اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية في عام **2000** (اتفاقية باليرمو) والتي دخلت حيز التنفيذ في عام **2003** حيث تلتزم الدول التي صادقت على بنود الاتفاقية على اتخاذ مجموعة من التدابير وهي:

أ/ إصدار تشريع يسهل محاكمة بعض الجرائم المحلية (غسيل الأموال، الفساد وعرقلة سير العدالة).

---

[1] *John Wilson,'' **Human Security in World Affairs : problem and opportunities, BC Campus "**, Site visited the : 01/10/2021, The Site is: https://opentextbc.ca/humansecurity/chapter/transnational-crime/*

[2] *André Standing, Op Cit, P 11.*

[3] *''**International Criminal Police Organization – Interpol''**, Site visited the : 04/04/2022, The site is : http://police.ge › files › pdf › Interpoli › Internati*

[4] *The World Bank- Interpol-, ''**Chainsaw Project an Interpol perspective on law enforcement in illegal logging''**, Without Date, p 38.*

[5] *Financial Action Task Force (FATF) ''**Financial Action Task Force 30 Years (1989-2019)''**, (Paris : FATF 2019), P5, 33*

ب/ اعتماد أطر جديدة لتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون والمساعدة الفنية لرفع مستوى قدرات السلطات الوطنية، لكن الأمر استغرق حتى **2018** من أجل آلية مراجعة التنفيذ[1].

وتستكمل الاتفاقية بثلاثة بروتوكولات حول مجالات ومظاهر محددة للجريمة المنظمة العبر قومية منها: " بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال (المعروف أيضا باسم بروتوكول الاتجار المعتمد في عام **2000** والذي دخل حيز التنفيذ منذ **2003**)[2]، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (اعتمد في عام **2000** ودخل حيز التنفيذ في عام **2004**)[3]، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير شرعية (اعتمد في عام **2001** ودخل حيز التنفيذ في **2005**)[4]، وبروتوكول الاتجار وهو صك عالمي ملزم قانونا تم التوقيع عليه بحلول عام **2018** من قبل **173** طرفا[5]، فالاتجار يتمثل في تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم عن طريق التهديد بالقوة أو استخدامها أو أي شكل من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إعطاء أو تلقي مدفوعات أو مزايا لتحقيق موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر بغرض الاستغلال، وعن طريق هذه البروتوكولات يتم مساعدة وحماية خصوصية وهوية ضحايا الاتجار بالأشخاص وتزويدهم بمعلومات تخص الاجراءات القضائية والادارية وتوفير السلامة الجسدية، السكن المناسب، التعليم انطلاقا من قرار الجمعية العامة في نوفمبر **2000**[6].

---

[1] *Ian Tennant, ''**The Promise of Palermo- A political history of the UN Convention against Transnational Organized Crime**'', (Switzerland : Geneva–, August 2020), P-P 3-4.*

[2] *Laura L. Shoaps, '' **Room for Improvement : Palermo Protocol and the trafficking victims Protection Act**'', (Palermo- Italy, 2013), P 932.*

[3] *''**Protocol against the Smuggling of Migrants by Land, Sea and Air, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime**'', New York, No. 39574 (28 January 2004), P 1.*

[4] *''**Protocol against the Illicit Manufacturing of and Trafficking in Firearms, Their Parts and Components and Ammunition, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime**'', New York, No. 39574 (3 July 2005), P 1.*

[5] *United Nations, Conference of the Parties to the United Nations Convention against Transnational Organized Crime,**''Activities of the United Nations Office on Drugs and Crime to promote and support the implementation of the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children**'', (Vienna : supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime'', V.18-05125, 15–19 October 2018), P1.*

[6] *''**Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons Especially Women and Children**'', Article 6 : supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime Adopted and opened for signature, ratification and accession by General Assembly resolution 55/25, (15 November 2000), P-P 3-4.*

في عام **2001** تم اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة لاعتماد تدابير لمكافحة الاتجار غير الشرعية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وهو برنامج غير ملزم قانونا للدول[1]، وفي تقرير قدمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكدت فيه على التقدم الكبير الذي أحرزه البرنامج من خلال إنشاء مجموعة متنوعة من الآليات والمعايير التي استثمرتها الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية لدعم تنفيذه، لكنها لم تتمكن من تحديد ما إذا كان هذا البرنامج قد أنقذ الأرواح الناس أو الحيوانات او نباتات لاعتبارات بيئية في المناطق التي تعاني من التوترات أو أدى إلى انخفاض شامل في توافر الأسلحة غير الشرعية لذلك فهناك حاجة ماسة إلى تدابير أكثر إلزاما وشمولية[2].

في **2009** أطلقت مبادرات شراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي **(IPU)** بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة العبر قومية كتاب مكافحة الاتجار بالأشخاص كدليل للبرلمانيين يشتمل على القوانين والممارسات الدولية التي تم تطويرها لمكافحة الاتجار بالبشر كما يقدم إرشادات حول كيفية جعل التشريعات الوطنية تتماشى مع المعايير الدولية ويحدد تدابير لمنع الاتجار ومقاضاة الجناة وحماية الضحايا والشهود[3].

في عام **2010** اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص[4] وفي عام **2016** اعتمد مجلس الأمن الدولي قراره الأول بشأن الاتجار بالبشر والذي دعى الدول الأعضاء لمكافحة الشبكات الإجرامية وتفكيكها من خلال استخدام قوانين مكافحة:" غسيل الأموال والفساد والإرهاب" وحماية ضحايا الصراعات[5].

في عام **2017** اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانا يفيد بضرورة تنفيذ التزامات خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تدوم إلى غاية **2030**، يتضمن الإعلان دراسة التقدم المحرز للمنظمات والمسؤولين الدوليين لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية على جميع المستويات،

---

[1] *William Godnick, '' **Tackling the Illicit Trade in Small Arms and light Weapons- The Organization of American state and the 2001 United Nations Conference on the Illicit trade in small Arms and light Weapons in all its Aspects**'', (UK : University of Bradford January 2002), P-P 6-11.*

[2] *International Committee of the red cross, '' **Report to the Second Biennial Meeting of States to Consider the Implementation of the United Nations Programme of Action to Prevent, Combat and Eradicate the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in All Its Aspects''**, (New York,11-15 July 2005), P-P 3-4.*

[3] *''**Protocol Against the Illicit Nanomanufacturing of and trafficking in Firearms, Their Parts and Components and Ammunition''**, Supplementing the United Nations Convention Against Transnational Organized Crime, N° 16 (2009), P-P 32-49.*

[4] *United Nations General Assembly,'' **United Nations Global Plan of Action to Combat Traff a modification of the internal constitutional relationsicking in Persons''**, (Sixty-fourth session Agenda item 104, 12 August 2010), P-P 4-5.*

[5] *United Nations Security Council, '' **Report of the Secretary-General on trafficking in persons in armed conflict pursuant to Security Council resolution 2331 (2016)**'', (10 November 2017), P-P 4-6.*

ومدى قدرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على جمع المعلومات لربط وتنسيق جهود مكافحة الاتجار عبر برامج وسياسات الأمم المتحدة من خلال معالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها التي تدفع الناس أو تجعلهم عرضة للاتجار بالبشر مثل الفقر والبطالة وعدم المساواة والصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية والعنف الجنسي والتمييز بين الجنسين والتهميش وثقافة التسامح تجاه العنف ضد النساء والشباب والأطفال[1].

لكن غالبا ما تنظر سلطات الدول إلى نشاط الاتجار بالبشر على أنه مشكلة متعلقة بالهجرة والمهاجرين وليس كمسألة ذات أهمية إجرامية حيث تقوم الدول بترحيل الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم كمهاجرين غير شرعيين بدلا من اعتبارهم ضحايا جريمة تتطلب تحقيقا من الدولة، ذلك ان محاكمة المتورطين في شبكات الجريمة العبر قومية هي مهمة محفوفة بالمخاطر.

على المستوى الاقليمي:

الدولة بمفردها لا تحقق نجاحا في التصدي للجريمة المنظمة العبر قومية خاصة بعد تحول طبيعة الجريمة المنظمة إلى العالمية والعولمة، فالجهود المبذولة لمكافحتها تتطلب استجابة منسقة نظرا لاختلاف تصورات كل دولة على حدي حول خطورة المشكلة ومدى التزامها بتطبيق بنود اتفاقيات الأمم المتحدة والاتفاقيات المتعددة الأطراف والتقيد بها وإنفاذها ومحاكمة مرتكبي الجريمة المنظمة العبر قومية[2].

الجهود قدمت الهياكل الإقليمية "اليوروبول ***''Europol''*** التابع للاتحاد الأوروبي و ***''Aseanapol''*** في جنوب شرق آسيا نهجا أفضل في مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية ذلك لأن الحكومات الإقليمية تواجه مشاكل إجرامية مماثلة تتطلب جهودا أكبر يغلب عليها الطابع التعاوني وتتجلى هذه المجهودات في: "اتفاقية مجلس أوروبا لعام **2005** بشأن العمل ضد الاتجار بالبشر القائم على حقوق الانسان تجاه الاتجار بالبشر[3]، ففي عملية مارس **2011** في واحدة من أكبر القضايا من

[1] *The President of the General Assembly, '' **Political Declaration on the Implementation of the Global Plan of Action to Combat Trafficking in Persons**'', (New York, 3 August 2017), P-P 2-5.*

[2] *IPI Blue Papers,'' **Transnational Organized Crime**'', by International Peace Institute, N°2 (2009), P-P 4-12.*

[3] *Marija Jovanovic,''**Comparison of Anti-Trafficking Legal Regimes and Actions in the Council of Europe and Asean : Realities, Frameworks and Possibilities for Collaboration**'', (Strasbourg Cedex France, May 2018), P-P 28-29.*

نوعها حدد اليوروبول **670** مشتبها واعتقل **184** شخصا وأنقض **230** طفلا[1]، أين صادق جميع أعضاء مجلس أوروبا البالغ عددهم **47** على الاتفاقية اعتبارا من يونيو **2019**[2].

ومن الأمثلة الإقليمية الأخرى رابطة دول جنوب شرق آسيا (***ASEAN***) التي تبنت دولها الأعضاء موقفا مشتركا لمجهودات اليوروبول وأعربت عن استعدادها لزيادة التعاون ضد الجريمة العبر قومية حيث قامت بالعديد من العمليات لإحباط تهريب والإتجار بالأشخاص، كما قامت بحلول سنة **2002** بمساعدة أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا على العمل معا في مكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بهم والجرائم العبر قومية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[3] وأقر الإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري السادس للعملية في عام **2016** بما يلي:

"النطاق المتزايد والمعقد لتحديد الاساليب المناسبة لمكافحة الهجرة غير الشرعية داخل وخارج منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومسارات الهجرة القانونية والميسورة التكلفة، كما أن النهج الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تقتصر على إصدار قرارات تحتاج إلى موارد تفتقر إليها الدول الاعضاء نظرا لما تواجهه من آثار لأساليب الجريمة العبر قومية كالفساد والرشوة وغسيل الاموال ذلك أن رابطة دول جنوب شرق آسيا مبنية على نموذج إجماع يتردد فيها الأعضاء في انتقاد بعضهم البعض، أما في حالة القرصنة في البحر فعلى سبيل المثال يميل معظم أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى احترام حدود اختصاصهم الإقليمي ويترددون في محاكمة القراصنة إذا ارتكبت هذه الجرائم خارج نطاق ولايتهم القضائية حيث تميل المنظمات الاجرامية إلى إرتكاب جرائمها في المياه الإقليمية لدولة ما"[4]، الطبيعة المعقدة والمنظمة والمتشابكة والعالمية للجريمة المنظمة العبر قومية تجعل من الصعب على دولة واحدة مكافحة هذا التهديد وإنما تتطلب تكافل الجهود بين مختلف الدول المتقدمة والمتخلفة للحد من هذه الظاهرة، ذلك أن ارتقاء مجهودات الدول لمكافحتها إلى المستوى الاقليمي يدل على خطورة الجريمة المنظمة العبر قومية وصعوبة السيطرة عليها انطلاقا من المستويات الثلاث، وهو ما سنتطرق له في الفصل الثالث في استراتيجيات وصعوبات مواجهة الجريمة المنظمة العبر قومية.

---

[1] *AFP Platypus Magazine, '' **Rescue in the dark recesses of the Internet- How cooperation between international law enforcement agencies brought down a nefarious online paedophile network**'', April 2013, P 2.*

[2] *Council of the European Union,'' **Council Conclusions on EU priorities for cooperation with the Council of Europe in 2020-2022- Promoting values and rules-based pan-European co-operation and supporting a reinvigorated Council of Europe**'', (Brussels, 13 July 2020), P-P 3-8.*

[3] *International Organization for Migration (IOM), '' **ASEAN and Trafficking in Persons- Using Data as a Tool to Combat Trafficking in Persons**'', (Jakarta- Indonesia, 5 June 2006), P 6.*

[4] *World Trade Organization, '' **Declaration of the Sixth Ministerial Conference 2016**'', (Mexico, 15 April 2016), P-P16-25.*

خاتمة الفصل الأول

الجريمة المنظمة العبر قومية كيان ديناميكي منظم يتعايش ويتكيف مع الأوضاع السائدة في كل دول العالم في شكل هرمي يعمل وفق علاقات شبكية معقدة يقوم على خدمتها مجموعة من الموظفين التابعين لها بدرجات متفاوتة كل حسب المهام الموكلة إليه سعيا منها لضمان البقاء والاستمرارية، فهي كسمة متأصلة في العولمة الاقتصادية أكبر من مجرد ظاهرة تضرب باستراتيجياتها في اعماق الاقتصاد والتنمية ذلك بسبب عدم القدرة على التمييز بين الاقتصاد الرسمي واقتصاد الظل للاختلاف البسيط بين الأشكال القانونية وغير القانونية للتبادل الاقتصادي، وتعتبر المنظمات الاجرامية سريعة في استغلال الثغرات المربحة وبلوغ السلطة وامتلاك النفوذ، لا سيما فيما يتعلق بالتقنيات الجديدة وعالم الرقمنة من خلال الجريمة السيبرانية بأساليب مختلفة ومتنوعة تصنف ضمن الجريمة الاقتصادية.

تعرف الجريمة المنظمة العبر قومية بفن "الاختراق الجذاب" فهي تسعى لاختراق الاقتصاد الرسمي وعرقلة التنمية واستبعاد فكرة تحقيق الأمن الاقتصادي حتى تكون الدولة والمواطنين دائما بحاجتها سواء من ناحية الحماية أو توفير السلع والخدمات، فهي تقوم على تشويه المنافسة الاقتصادية عن طريق اقتصاد الظل والانفراد بالأسواق وإغراقها بالسلع غير الشرعية والمقلدة أمام ركود في السلع الشرعية فيقل الطلب ويكثر العرض ما يخلق خسارة لدى خزينة الدولة، أمام التهرب الضريبي الذي تنتهجه المنظمات الاجرامية، إضافة إلى تشويه سمعة الدول خاصة الدول النامية الامر الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وانخفاض عائدات الدولة بسبب نقص الاستثمار وتهريب العملات نتيجة حالة اللا أمن والفوضى التي تعاني منها الدولة.

فعلى الرغم من الاستراتيجيات والجهود التي انتهجتها الدول وبالتعاون مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والتحالفات الاقليمية الأخرى لتوقيف نفوذ الجريمة المنظمة العبر قومية إلا ان محاولاتها لم ترق إلى مستوى مواجهة هذا الكيان، لأنه ليس بالأمر السهل مواجهة منظمات اجرامية عابرة للحدود ذات ميزانية عالية قد تفوق ميزانيات الدول وطبيعتها العابرة للحدود التي تصعب تحديد مكان تواجدها وتواطؤ بعض الدول مع هذه الكيانات بهدف تحقيق مصالحها او عدم قدرة بعض الدول لمجابهتها والالتزام بتطبيق الاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها نظرا لضعف ميزانيتها وعدم قدرتها على تغطية تكاليف مواجهتها.

فعلى سبيل المثال فقد أدخلت بوليفيا (أمريكا الجنوبية) بنجاح السياسات التي كان لها نتائج إيجابية في توفير سبل عيش بديلة للاقتصاد غير الشرعي وذلك عن طريق سياسات "الحد من الكوكا التعاونية"

التي أدت إلى تدني زراعتها منذ أكثر من عقد لذلك يركز عمل الحكومة على توفير بدائل اقتصادية لمزارعي الكوكا والسماح بكميات صغيرة من الزراعة للاستخدام التقليدي، فكانت العلاقات بين الجريمة المنظمة العبر قومية والدولة البوليفية إيجابية إلى حد كبير، لكن استغلت المنظمات الاجرامية ضعف الدولة داخل مؤسساتها لإقامة علاقات مع الجماعات الإجرامية لترسيخ نفوذها وسلطتها قد تؤدي للاعتماد عليها في القتل لخصومها السياسيين والمدافعين عنهم ففي سنة **2014** تم اختطاف **43** طالبا في مدينة إغوالا ***Iguala*** بولاية غير يرو ***Guerrero*** المكسيكية أثناء توجههم إلى تنظيم احتجاج حول ممارسات توظيف المعلمين التي اعتبرها المحتجين تمييزية في مؤتمر خوسيه بقيادة عمدة بلدية إغوالا ***Iguala*** المدعو باسم لويس أباركا ***Luis Abarca*** برفقة زوجته مارفا دي لوس انجيليس بينيدا فيلا ***Marfa de los Angeles Pineda Villa*** حيث دبرا عملية خطف الطلبة فاعترضت الشرطة المحلية الطلاب أثناء وجودهم في الحافلات وقاموا بتسليمهم إلى جماعات الجريمة المنظمة للذبح وإضرام النار في أجسادهم[1].

[1] *Justin A. Behravesh, '**'Ya Me Canse : How the Iguala Mass Kidnapping Demonstrates Mexico's Continued Failure to Adhere to Its International Human Rights Obligations**', Law and Business Review of Americas, Volume : 21, Number : 3(2015), P-p 293-294.*

الفصل الثاني
بنية الاقتصاد الجزائري على ضوء ديناميت
الجريمة المنظمة العبر قومية في الجزائر

عمل الاستعمار الفرنسي خلال تواجده في الجزائر على تطوير و ترقية الاقتصاد الجزائري بهدف جعله خاضعا وتابعا لها لتحقيق مصالحها، لكن لما علمت بخروجها من الجزائر سعت لتدمير البنية الاقتصادية وزرع فكرة أن الجزائر بحاجة إلى مرافق وبالفعل فعلى الرغم من توقيع اتفاقية الاستقلال إلا ان الاقتصاد الجزائري ظل حبيس السيطرة الفرنسية، كما أن تبعات الاستقلال كانت وخيمة على الجزائر من ديون ضخمة وبنية تحتية هشة وبطالة وفوارق اجتماعية، الامر الذي أدى إلى تراجع القوة الاقتصادية للجزائر وجعلها في وضع يصعب عليها النهوض باقتصادها من جديد، اقتصاد يعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات وغياب تام لرؤوس الأموال والاستثمارات التي كان من الممكن أن تخفف العبء على قطاع المحروقات لاسيما بعد التحديات التي تعاقبت من أزمات اجتماعية ذات تأثير اقتصادي ثم أزمات سياسية عسكرية مرورا بالعشرية السوداء والإرهاب والذي بقيت تداعياته إلى يومنا هذا من خسائر تكبدتها خزينة الدولة الجزائرية خاصة في القطاع الزراعي والصناعي من نزوح ريفي وتجميد للشركات والمؤسسات يحدث كل ذلك بالموازاة مع تنامي تهديد جديد أكثر قوة وتماسك وقابلية للتكيف والتعايش مع جميع الأوضاع والظروف خاصة وان الجزائر في هذه الفترة الحرجة تعاني من مجموعة من الأزمات جعلتها بيئة حاضنة للجريمة المنظمة العبر قومية التي تعتمد على نشاطات متنوعة سمحت لها بعقد تحالفات مع الإرهاب وتزويد هذا الأخير بكل ما يحتاجه من أسلحة ووسائل متطورة لتحقيق أهدافهم الأيديولوجية مقابل تأمين المسالك والمعابر لمرور السلع والبضائع غير المشروعة على رأسها المخدرات.

ظهور المنظمات الاجرامية في الجزائر مع استعمار فرنسا لها خاصة بعد وضعها للحدود وتقسيمها إلى دول، على الرغم من أن عمليات التهريب كانت في العهد العثماني بين قبائل الطوارق والأزواد التي تربطهم علاقات قرابة في الجنوب بين الجزائر ومالي والنيجر وليبيا وكذلك بين تونس والجزائر والمغرب في الشمال إلا أنها كانت تتم في شكل مشروع من خلال تبادل المواد الغذائية والأدوية والأعشاب حيث أدخلت عشبة القنب الهندي ضمن هذه الأدوية، لكن مع اكتشاف الثروات التي تزخر بها الجزائر في فترة الاستعمار الفرنسي بدأت عمليات التهريب المشبوهة من طرف فرنسا أولا ثم المهربون على طول الحدود الجزائرية إلى دول أخرى خاصة بعد ظهور العولمة والاعلان عن قيام نظام دولي جديد يدعم فكرة حرية تنقل الأفراد والتجارة الخارجية لتنتقل المنظمات الاجرامية من مستواها الوطني إلى فوق الوطني تتوغل في المجتمع الجزائري ثم الحياة السياسية الخاصة به حتى أصبحت المنظمات الاجرامية العابرة للحدود لها تأثير كبير وواضح على صناع القرار الذين يتواطؤون معها، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الأزمات الاقتصادية بأشكال مختلفة من التهريب والرشوة والفساد والسرقة وغسيل الأموال لتنتقل إلى شكلها الحديث

وهي الجريمة السيبرانية عن طريق الاحتيال والابتزاز وسرقة البيانات والهوايات والتي كان تأثيرها أكثر حدة عن طريق استهداف البنوك والمؤسسات والشركات الاقتصادية والعسكرية.

المبحث الأول: بنية الاقتصاد الجزائري

تعرضت بنية الاقتصاد الجزائري إلى التشويه بعد الاستعمار الفرنسي بهدف ترسيخ فكرة التبعية لفرنسا حيث تراجع إنتاج قطاعي الزراعة والصناعة التي اقتصرت على صناعات محلية خفيفة، بينما استمرت عمليات التطور في قطاع المحروقات بشكل كبير والاعتماد الكامل على سياسة الاستيراد للمواد الأولية المتعلقة بالغذاء والملبس[1]، على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال بدءا بتحديد هوية الاقتصاد الجزائري كأصعب مرحلة ثم ترقية القطاعات الصناعية والزراعية والمصرفية، فعلى الرغم من المساحات الواسعة والثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر إلا أنها لم تتمكن من تنويع الاقتصاد بل بقي حبيس قطاع المحروقات ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل الأمنية والاقتصادية والسياسية حالت دون تحقيق اصلاحات جذرية للقطاع الاقتصادي الذي مر بثلاث مراحل منذ الاستقلال تكبدت خلالها الجزائر خسائر كبيرة خاصة في ظل أسعار النفط غير المتوازنة في الأسواق العالمية والإرهاب الذي كان له تأثير كبير على المجال الاقتصادي والاجتماعي ليومنا هذا.

المطلب الأول: مسار الاقتصاد الجزائري

بعد الاستقلال تعرض الاقتصاد الجزائري لمجموعة من الصدمات والعراقيل كان أشدها: " ضعف البنية التحتية الموروثة عن الاستعمار والمديونية ونقص الخبرات والكفاءات والتجهيز في القطاعين الزراعي والصناعي، وارتفاع نسبة البطالة وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين" كل ذلك أدى إلى ضعف السوق الاستهلاكية من حيث العرض والطلب[2]، حيث تدار الدولة الجزائرية عن طريق النصوص الأساسية لبرنامج طرابلس الذي صدر في **1962** المنظمة للحياة الاقتصادية وذلك باتباع النهج الاشتراكي للتنمية كميثاق الجزائر سنة **1964** و الميثاق الوطني سنة **1976**برئاسة هواري بومدين والقائم على احتكار الدولة لمعظم الأنشطة الاقتصادية صناعية كانت أو زراعية والاعتماد على المنتوج الوطني والابتعاد عن كل ماله علاقة بالاستثمار الأجنبي[3]" في ظل نموذج اشتراكي يقوم على أساس التخطيط المركزي الاقتصادي من خلال المخططات التنموية (المخطط الثلاثي الأول والمخطط الرباعي

---

[1] عمار مصطفاوي، مفيد عبد اللاوي،**"بنية الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال"**، جامعة الواد، (أفريل 2018)، ص 19.

[2] *International Bank for Reconstruction and Development International Association, '' **The Economy of Algeria''**, (Department of Operations Africa, April 21, 1964), P 13.*

[3] محمد صاخري، **" الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى يومنا هذا"**، الموسوعة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية، 2019/09/04، تم الاطلاع يوم: 2021/12/09، الموقع: *https://www.politics-dz.com*

الأول) [1] لتدخل الجزائر فيما بعد سلسلة متنوعة من التغييرات مست جميع قطاعاتها وعلى جميع الأصعدة من خلال ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة النهج الاقتصادي في الجزائر **(1967-1989)**

المرحلة الثانية: مرحلة الإرهاب وانهيار أسعار المحروقات **(1990-1999)**

المرحلة الثالثة: مرحلة مواجهة التحديات وانتعاش الاقتصاد بارتفاع أسعار الطاقة **(1999** إلى يومنا هذا).

المرحلة الاولى: مرحلة النهج الاقتصادي في الجزائر (1967-1989)

خلال هذه المرحلة قامت الجزائر بإرساء قواعد الاقتصاد الموجه وتحديد ملامحه من خلال سلسلة من التأميمات منها:" تأميم قطاع المناجم سنة **1966** و قطاع البنوك سنة **1967** و المحروقات سنة **1971"** وإعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية عن طريق ميثاق الثورة الزراعية وهيكلة القطاع العام من خلال إصدار قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية الذي يعتمد على الاستقلالية في التسيير حيث تنفرد كل مؤسسة بخطتها السنوية، لكن بعد موافقة السلطات المركزية ومراقبتها للأسعار وتمويل الاستثمارات وتوزيع المنتوجات باعتبارها تمول من الخزينة العمومية للدولة الجزائرية التي تعتمد على صادرات المحروقات، وقد حققت هذه الاستراتيجية نجاحا كبيرا من الناحية الاجتماعية ما يعادل **96.1 %** سنة **1978**[2].

في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تدهورت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر حيث ارتفعت نسبة البطالة لدى فئة الشباب ولغت **72%** دون سن **25** – كفئة تشكل **65 %** من السكان في عام **1985** بسبب غياب قيادة محكمة وعدم تخصيص مناصب رسمية لأعضاء حزب جبهة التحرير وهو الأمر الذي شجع على تشكيل أحزاب وحركات أصولية متطرفة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد[3]، بالإضافة إلى أن انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة ساهم في زيادة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفساد والرشوة والنمو السريع للسكان[4] وتفعيل نشاط الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظل) الذي

---

[1] مليكة فريمش،" **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**"(رسالة الدكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2012)، ص-ص 218-219.

[2] محمد صاخري، مرجع سابق الذكر.

[3] *Benali Somia, '' **Terrorism : The Algerian Counter Terrorism Strategies During the 1990** '', (A Memoire Submitted to the faculty of letters and languages, Department of English in partial fulfillment of the requirement for the Degree of Master in Anglo-American studies, Faculty of Letters and Languages Department of English, Larbi Ben M'hidi University-Oum El Bouaghi,2019), P 29*

[4] *Andrea Dessì, '' **Algeria at the Crossroads, Between Continuity and Change'', (Roma : Istituto Affari Internazionali, 11-28 Sebtember 2011), P3***

كان يقتصر على الأسواق السوداء للسلع والخدمات والصرف بمستويات ضئيلة، لكن في سنة **1986** أدى انهيار أسعار البترول بشكل كبير إلى خلق أزمة كبيرة نتج عنها ازمات أخرى مست قطاعات مالية وسياسية واجتماعية وذلك نتيجة غلق المصانع وتسريح العمال لترتفع نسبة البطالة والفقر مرة أخرى، فحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن نصيب الفرد من الناتج الخام انخفض إلى حدود **1350** دولار سنة **1997** مقارنة بنسبة **1987** عندما كانت **2800** دولار للفرد، حيث وحسب إحصائيات جزائرية تجتمع الثروة في يد فئة قليلة من المواطنين بينما بقية المواطنين تحت خط الفقر[1]، وكنتيجة لهذه الأزمات انتشرت أعمال الشغب حول الخبز في **4-10** أكتوبر **1988** والمطالبة بإنهاء النظام السياسي للحزب الواحد مقابل نظام تعدد الأحزاب والديمقراطية وفي **10** أكتوبر **1988** أعلن الرئيس بن جديد عن مراجعة دستور **1976** عن طريق استفتاء وتدخل الجزائر مرحلة الإصلاحات السياسية في **23** أكتوبر **1988**.[2]

***عسكريا:** بعد الاستقلال تم منح المؤسسة العسكرية الشرعية للتدخل في مواجهة أعمال الشغب (الخبز) أثناء الانتخابات وإعلان حالة الطوارئ لحماية المواطنين تخوفًا من اندلاع مزيد من الانتفاضات السياسية في أكتوبر **1988** أين قدم الرئيس بن جديد دستورا جديدا متعدد الأحزاب ليضع حدا لهذه الاضطرابات تمهيدا لمرحلة التحول إلى اقتصاد السوق[3].

1/ دوافع التحول إلى اقتصاد السوق:

أدى الانخفاض المستمر لأسعار البترول في الجزائر خلال منصف الثمانينات إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني ألزم إجراء مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية بسبب دوافع داخلية وخارجية بهدف التحول الى اقتصاد السوق، وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي:

أ/الدوافع الداخلية: المتمثلة في:

1- ارتفاع معدل التضخم: نظرا للتوسع المستمر للكتلة النقدية ***M2*** الخارجية التي كانت في المتوسط **18**٪ من المعروض النقدي، وكان مستوى التضخم مرتفعا (**14**٪ في **1981**) بسبب العجز النقدي

---

[1] سلطاني عادل، دادن عبد الغاني، " **الاقتصاد الموازي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2019"**، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-الجزائر، المجلد: 04، العدد: 03 (ديسمبر 2021)، ص 39.

[2] *Dalia Ghanem-Yazbeck, '' **Limiting Change Through Change the Key to the Algerian Regime's Longevity**'', (Lebanon Carnegie- Middle East Center, 2018), P15.*

[3] *Anneli Botha, ''**Terrorism in the Maghreb- The Transnationalisation of Domestic Terrorism**'', Iss Monograph Series, Pretori- South Africa, No 144, (June 2008), P 25.*

للخزينة والعجز المالي للمؤسسات العمومية المغطى بتمويل من البنك الذي تراجعت نسبة تسييره أمام نقص في الإنتاجية[1].

2-العجز المتواصل في الموازنة العامة :_خلال فترة الثمانينات سجل رصيد الميزانية عجزا كبيرا نظرا لاعتماد الميزانية على ارادات المحروقات غبر المستقرة حيث انخفض سعر البرميل الواحد من البترول من **27.6** دولار سنة **1985** إلى **14.4** دولار سنة **1986** نظرا للأزمة العالمية للنفط[2]، وأدى هذا العجز إلى تقليص الموارد وتزايد النفقات العامة (النفقات التجارية) وانتشار ظاهرة التهرب الجبائي والركود الذي مس الجهاز الإنتاجي وبالتالي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي وعدم تلبية طلبات التشغيل[3] حيث ارتفعت معدلات البطالة منذ **1988** إلى **68%** [4].

ب/الدوافع الخارجية: وتتمثل أهم الدوافع الخارجية التي ساهمت في التحول إلى اقتصاد السوق:

1/ تفاقم المديونية: في سنة **1985** ارتفعت الديون إلى **18.37** مليار دولار بعد أن كانت **16.28** مليار دولار **1983** إلى أن وصلت **25.07** مليار دولار سنة **1988**، ولتسديد هذه الديون كانت أكثر من **80%** من حصيلة الصادرات تذهب لتسديد ديون الجزائر حيث وصلت سنة **1989** إلى **25.44** ملايير دولار[5].

2/ غياب الجزائر عن الأسواق العالمية: أدت الديون المتفاقمة على عاتق الدولة الجزائرية ابتداء من سنة **1987** وعدم قدرتها على سدادها في جعل قضية انضمامها إلى الأسواق العالمية أمرا صعبا خاصة بعد انهيار أسعار النفط في السوق العالمية في منتصف الثمانينات[6]، لكن ابتداء من سنة **1987** عملت

---

[1] *Anissa Atmani, Nacer-Eddine Mouffok, '' **The economic consequences of variations in oil prices on the conduct of the monetary policy of the Bank of Algeria**'', Economic Studies, University of Bejaia, issue : 02, Volume : 21(2021), P 388.*

[2] *Yousfi Elhousseyn, Benziane Radia, '' **Oil Price Fluctuations and Employment in Algeria**'', Al-riyada for Business Economics Journal/ University of Algiers 3, Vol 06 – N° 01, (January 2020), P 118.*

[3] *Dahmani, Mohamed Driouche and Rekrak, Mounia, '' **Revisiting the Relationship between Unemployment Rate and Economic Growth in Algeria, 1970-2014 : Co-Integration Approach using ARDL model''**, (Sidi Bel Abbes University : MPRA (Munich Personal RePEc Archive), Department of Economics. Faculty of Economics and Management, 1 January 2015), P 3.*

[4] *'Human Development Group Micldle East ancl North Africa Region**'Metric System, Growth, Employment and Poverty Reductio''**, (January 20, 1999), P 6.*

[5] *''**World bank. World debt tables 1991/1992''**, external debt of developing countries, U.S.A, N° 9917, (August 1991), P 38.*

[6] *Chérif Begga, Abdelhamid Merghit, '' **Attempts to Industrial Reforms in Algeria : Do they fit the Logic of Globalization ?''**, Topics in Middle Eastern and African Economies Vol. 16, No. 1 (May 2014), P 101.*

السلطات المالية للجزائر على تسيير المديونية عن طريق تحويل القروض التجارية أي قروض محولة بتكاليف عالية أو قصيرة الآجال من صندوق النقد الدولي[1].

3/عدم تنوع العملات المساعدة على تخفيض الديون الخارجية: وهو الأمر الذي أثر على حجم المديونية سلبا لاسيما بعد انخفاض قيمة الدولار ما بين سنتي **1987 و1988** وزيادة حجم الديون بنسبة **30%** مع رفض اقتراض الجزائر من أي دولة من جديد بعملات متنوعة تحت تسمية (تقييم الديون)[2].

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام مفترق طرق، اقتصاد منهك وانخفاض سعر النفط وديون ضخمة على الرغم من سلسلة التأميمات والبرامج والخطط التنموية، مظاهرات واحتجاجات وعدم رضى القاعدة الشعبية عن الوضع الذي آلت إليه الجزائر بسبب اختلالات سياسية وارتفاع كبير في معدل البطالة والفقر والأمية وقلة الخبرة لاسيما فئة الشباب كانت هذه الأزمات وغيرها سببا للرغبة في التحول إلى اقتصاد السوق، لكن تأزم الأوضاع وتفاقمها حال دون ذلك لاسيما بعد ارتفاع نسبة الديون وعدم القدرة على سدادها إلى جانب غياب الجزائر عن الأسواق العالمية، كل هذه الأسباب دفع بالجزائر إلى دخول مرحلة جد صعبة وهي مرحلة الإرهاب".

ثانيا: مرحلة الإرهاب وانهيار أسعار المحروقات (1990-1999)

تميزت هذه المرحلة بالفوضى والصراعات في الجزائر وجملة من الاغتيالات تسبب فيها الإرهاب بالإضافة إلى الانهيار الحاد في أسعار البترول الذي انعكس سلبا على الحالة الاجتماعية للشعب الجزائري خاصة القدرة الشرائية حيث ارتفعت أسعار السلع المستوردة وتفاقمت أزمة البطالة والسكن، وبالتالي عجزت الجزائر عن دفع فوائد ديونها للمؤسسات والبنوك الدولية، ليعلن الشاذلي -كما سبق الذكر- عن ضرورة السعي نحو الاصلاحات[3]، خلال تلك الفترة عانت الجزائر من أمرين خروجها من النظام الاشتراكي وعجزها عن الدخول في اقتصاد السوق نتيجة الظروف السياسية والأمنية التي أحدثها الإرهاب وكنتيجة لذلك وتحسبا لأي انعكاسات أخرى وافقت الجزائر مشاركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات[4]، في **1991** فاز حزب "جبهة التحرير الوطني "بأغلبية المقاعد ليصبح الحزب الحاكم في

---

[1] علي بطاهر، **"سياسات التحرير لإصلاح الاقتصاد في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا- جامعة الشلف، العدد: 1 (2004)، ص 181.

[2] *The World Bank- Working Paper Europe, Middle Addle East and North Africa Region, Constantine Michalopoulos and Ishat Divan '' **Debt and Adjustment in EMENA''**, (Europe, Middle East and North Africa Region, July 1988), P 10*

[3] عمر عز الدين، **"العشرية السوداء.... قصة سقوط الجزائر في مستنقع الدم"**، موقع ميدان-الجزيرة، 2021/08/16، تم الاطلاع يوم: 2022/01/11، الموقع:

https://www.aljazeera.net/midan/intellect/history/2019/3/13/

[4] *Anneli Botha, Op Cit, P 233.*

الجزائر، لكن خلال هذه الفترة وقعت الجزائر في الفترة المظلمة (العشرية السوداء–الإرهاب) وما ألحقه بالشعب والاقتصاد من أضرار خاصة بعد مهاجمة المؤسسات الاقتصادية والعسكرية[1].

1/الإصلاحات الاقتصادية بعد 1994:

في سنة **1991** تم عقد اتفاقية ستاند باي **2** ***"Stand- By"*** تحصلت من خلالها الجزائر على قرض بقيمة **400** مليون دولار على أربعة أقساط، سحبت منه الجزائر 3 أقساط بينما الرابع تم تجميده لعدم التزام الجزائر بتسديده[2]، و مع بقاء مؤشرات الاختلال الاقتصادي في الجزائر تم اللجوء لصندوق النقد الدولي سنة **1994** وأعيدت فيه جدولة **400** مليون دولار وتسديدها على **16** سنة مع اعفائها من التسديد لمدة **4** سنوات لتستأنف خدمة الديون في ماي **1998**، ويتم التركيز على تطوير القطاع الاقتصادي في ظل انخفاض سعر البترول عن طريق الاهتمام بالصناعة و الفلاحة و تشجيع الاستثمار في قطاع السكن لاسيما بعد استمرار الاغتيالات التي تسبب فيها الإرهابيين (مئات الآلاف من الوفيات وأكثر من **7000** حالة اختطاف وأكثر من **20** مليار دولار من الأضرار المادية)[3]، ونظرا لمحدودية موارد الدولة واعتمادها على الاقتصاد الريعي شمل البرنامج الإصلاحي مختلف المجالات منذ **1994** وتهدف هذه الاصلاحات إلى:

أ/ امتصاص أزمة البطالة عن طريق رفع معدل النمو الاقتصادي لاستيعاب القوة العاملة المتزايدة[4].

ب/ تحقيق التقارب بين معدلات التضخم في الجزائر وبينها في البلدان الصناعية.

ج/ حصر التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي للقطاعات الاكثر تضررا.

د/ استعادة قوة ميزان المدفوعات بالموازاة مع احتياجات النقد الاجنبي[5].

فكان على الحكومة الجزائرية اتباع سياسة مالية محكمة وصارمة تعمل على انشاء فوائض للميزانية من خلال:

---

[1] *Rachid Tlemçani,'' **Algeria Under Bouteflika Civil Strife and National Reconciliation''**, (U.S.A: Number 7, Carnegie Papers -, February 2008), P 3.*

[2] *Commission of the European Communities, '' **Report from the Commission to the Council and the European Parliament on the Implementation of Macro- Financial Assistance to third Countries in 1994''**, (Brussels, 27/11/1995), P 27*

[3] *Belkacem Iratni,**''Security Challenges and Issues in the Sahelo- Saharan Region – The Algerian perspective- ''**, (Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, 2017), P 7.*

[4] *BTI 2020 Country Report, **''Algeria''**, (Gütersloh : Bertelsmann Stiftung- Germany, 2020), P-P 3-5-6*

[5] *World Trade Organization, '' **Accession of Algeria''**, (Working Party on the Accession of Algeria, 24 August 2001), P-P26-27.*

1/الانفاق: عملت الجزائر على ترشيد النفقات عن طريق اتباع سياسة تحرير الأسعار وتحسين ترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة، وقد تم استخدام جزء من المدخرات للقضاء على العجز شبه المالي ولتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي[1].

2/الواردات: ويتم ذلك من خلال ضرورة تنويع الاقتصاد بترقية النظام الضريبي منذ **1993** كمحاولة لإضافة مورد ثان إلى جانب المحروقات (اقتصاد ريعي) وذلك باتخاذ عدة تدابير منها: " اعطاء مزايا ضريبية للمستثمرين المقيمين وغير المقيمين لجميع القطاعات ماعدا القطاعات المحجوزة لدى الحكومة، وتوسيع نطاق الضريبة لتشمل قطاعي المصاريف والتأمين والأنشطة المهنية والمنتوجات البترولية وزيادة القاعدة الضريبية ابتداء من **1994** بخفض معدل الضريبة على أرباح الشركات من **5 %** إلى **33%** [2].

3/ إصلاح القطاع المالي (السياسة النقدية والقطاع المالي): ظل القطاع المالي يعاني منذ **1994** خاصة بعد اصدار قانون النقد والقرض حيث بقيت الضوابط المباشرة على أسعار الفائدة أقل من مستويات السوق وبالتالي لم يتمكن الجهاز المصرفي من العمل وفقا لقواعد السوق بسبب تدهور الوضع المالي للكثير من العملاء والمؤسسات العامة وتباطأ وتيرة الصرف، هذا التباطؤ ضاعف في الصراع الاجتماعي والوضع السياسي والأمني وهو الامر الذي دفع الحكومة إلى تقليل جهود الإصلاح بين عامي **1993** و **1994**[3]، وقد تم اتخاذ جملة من التدابير الاصلاحية أهمها:

1. تحرير أسعار الفائدة:

رغم تحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية والاقتراض منها لحد أقصى نسبته **20** % سنويا في ماي **1990** إلا أنهما لم يعكسا ضغوط التضخم المتزايد، لكن مع حلول عام **1994** أزيل الحد الأقصى على أسعار الاقتراض من البنوك التجارية ما أدى إلى تراجع معدلات التضخم بفعل سياسة إدارة الطلب وظهور أسعار الفائدة الحقيقية منذ بداية **1996**[4].

2. ترتيب النقد الأجنبي عن طريق السوق: (النسبة الناتجة عن مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني)

---

[1] *Karim Nashashibi, Patricia Alonso-Gamo, Stefania Bazzoni, Alain Feler, Nicole Laframboise, and Sebastian Paris Horvitz, '' **Algeria : Stabilization and Transition to the Market**'', (International Monetary Fund Washington DC 1998), P 22.*

[2] *Ibid, P 21*

[3] *Operations Evaluation Department (OPEV), '' **Algeria : Review of the Bank's Experience in Supporting Structural Adjustment**'', (African Development Bank Group, 26 September 2003), P-P 1-4.*

[4] *Souad Guesmi, '' **The Impact of Financial Liberalization on the Performance of the Algerian Public Banks**'', (Thesis submitted as a partial fulfillment of the "Doctorate" degree in Economics-University of Tlemcen Faculty of Economics, Commerce and Management, 2015), P-P 76-77.*

حيث ألغيت جلسات تحديد أسعار النقد الأجنبي في بنك الجزائر وأنشأ محلها سوق النقد الأجنبي بين البنوك للحصول على النقد الأجنبي منذ أكتوبر **1994**[1] في ديسمبر **1995** تم إنشاء مكاتب الصرف لتعزيز نظام سعر الصرف في ديسمبر **1996**[2].

3. التنظيم النقدي:

وتتمثل في زيادة دور أسعار الفائدة من خلال تطبيق ممارسات السوق التنافسية والعمل بمزادات إعادة الشراء التي فرضه البنك المركزي منذ **1994** عن طريق عمليات السوق المفتوحة التي تم تطبيقها في أواخر **1996**، وتأثيرها كان واضحا على سلوك الطلب على النقود للأسر والأعمال وضمان المزيد من الشفافية لكن العملية كانت صعبة بسبب السيولة الزائدة في الجهاز المصرفي[3].

4. إعادة هيكلة البنوك:

خلال التسعينات مر الجهاز المصرفي بفترات صعبة نتيجة للقروض الكبيرة التي منحتها للمؤسسات العامة نتيجة تطبيق الحكومة لإجراءات إعادة الرسملة وشراء القروض التي أرهقت خزينة الدولة والتي تكلفت **4 %** من إجمالي الناتج المحلي سنويا بين عامي **1991** و**2002** إضافة إلى مشكلة المديونية[4]، في عام **1997** أعلن جيش الانقاذ الاسلامي عن ايقاف إطلاق النار وعن عدم مسؤوليته في ارتكاب المجازر التي قام بها الارهابيون واستسلام العديد من المتمردين في فترة العفو عام **1999** حيث تولى الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الحكم وقام بالعديد من الاصلاحات بعد العشرية السوداء تتوافق مع العولمة والتغييرات الحاصة على الساحة الدولية [5].

تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر لاسيما وأن الأمر يتعلق بالجانب الأمني (الإرهاب) والاغتيالات والعمليات الانتحارية واستهداف مؤسسات اقتصادية وعسكرية الأمر الذي أدى إلى تذبذب في الإصلاحات الاقتصادية نتيجة للأضرار المادية والأمنية التي خلفها الإرهاب في ظل نظام اقتصادي مبهم كان الغرض من هذه الاصلاحات هو الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، لكن وعلى الرغم من ذلك طالت الإصلاحات نسبيا القطاع المالي بترشيد النفقات وتوسيع نطاق الضريبة لتخفيف

---

[1] *Abderrahim chibi, Chekouri Sidi Mohammed, Benbouziane Mohamed, '' **Identifying Algeria's De Facto Exchange Rate Regime : A Wavelet-Based Approach**'', (Research Square, March 7th, 2022), P6*

[2] *Philippe, Karam, '' **Exchange Rate Policies in Arab Countries : Assessment and Recommendations** '', (Arab Monetary Fund Abu Dhabi, December 2001), P 13*

[3] *Raouf Boucekkine, M. Laksaci, M. Touati-Tliba, '' **Long- Run Stability of Money Demand and Monetary Policy : The Case of Algeria**'', (France : Institut de Recherche Economiques et Sociales, January 2021), P-P 7-8.*

[4] *International Monetary Fund,'' **Algeria : Financial System Stability Assessment, including Reports on the Observance of Standards and Codes on the following topics : Monetary and Financial Policy Transparency and Banking Supervision**'', Washington- U.S.A, No. 04/138, (May 2004), P5.*

[5] محمد صاخري، مرجع سابق الذكر.

الضرر على الجهاز المصرفي وتحرير أسعار الفائدة، وفي خضم الأزمة تدخل الجزائر مرحلة انتقالية تزامنت بوصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة وتقديم جملة من الإصلاحات مست جميع القطاعات لاسيما الأمنية منها.

ثالثا: مرحلة مواجهة التحديات وانتعاش الاقتصاد بارتفاع أسعار الطاقة (1999 إلى يومنا هذا).

أطلق الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة على برنامجه الاقتصادي الإصلاحي اسم: "الإنعاش – الإنعاش الاقتصادي" وقانون المصالحة وذلك بإدماج حوالي **15** ألف من الإرهابيين التائبين، والذي أعاد عن طريقه الامن والاستقرار للجزائر بعد سنوات من الاغتيالات راح ضحيتها حوالي ربع مليون جزائري إضافة إلى الخسائر الاقتصادية بحوالي **40** مليار دولار، لكن ما ميز هذه المرحلة هو الارتفاع الكبير لأسعار النفط والذي بلغ حوالي **137** دولارا للبرميل في الأسواق العالمية كدخل وحيد للخزينة الجزائرية الأمر الذي أدى إلى انتعاش الاقتصاد الجزائري وتسديد غالبية الديون بحلول سنة **2000** التي فاقت **120** مليار دولار قبل الآجال المحدد في **2000** وضخ الفوائض المالية لرفع احتياطي البلاد من النقد الأجنبي[1]، ومن أهم استراتيجيات الإصلاح:" استراتيجيات لتحسين الكفاءة العامة للجزائر وتحسين جودة الحياة (التعليم الصحة واصلاح الاراضي الزراعية، وتنويع الصناعات وتحسين الحوكمة عن طريق تأمين القدرة التنافسية[2]، وإحياء السياسة الخارجية بإنهاء العزلة الدبلوماسية خلال سنوات الإرهاب باعتبار الجزائر شريكا في مكافحة الإرهاب خاصة بعد هجمات **11** سبتمبر **2001** حيث تعاظم دورها في افريقيا[3]، وبالتالي أصبحت الجزائر بلدا مستقرا وجالبا لليد العاملة من المهاجرين غير الشرعيين في مجال الفلاحة والزراعة والاشغال العمومية[4]، غير أن خلال هذه الفترة زادت نسبة البطالة والفقر لدى فئة الشباب الفئة الأكثر استهدافا في كل الدول من قبل المنظمات الإجرامية تماشيا مع العشرية السوداء لكن بعد مجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استمرت وتوسعت الأسواق السوداء.

---

[1] دالية غانم، **"الجزائر على حافة الهاوية: ماذا حققت الأعوام السبعة عشر من حكم بوتفليقة؟"**، " مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط، 2016/04/20، تم الاطلاع يوم: *2022/01/18*، الموقع: *https://carnegie-mec.org/2016/04/28/ar-pub-63483*

[2] *Ministry of Strategy and Finance, Korea Development Institute (KDI), **'' Establishment of Algeria's National Vision 2030 Ministry of Strategy and Finance Korea Development Institute''**, (by Ministry of Strategy and Finance Republic of Korea, 2013), P-P 92-96.*

[3] *Melouki Slimane, '' **Role of Algerian Diplomacy to Keep pace and security in the territorial region known by « african sahel »'', Revue Elmofaker, University Mohamed Khider – Biskra, N ° 13 (Without publication Year), P 16.***

[4] صبيحة بخوش، **"الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال افريقيا –الجزائر أنموذجا"**، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي برلين – ألمانيا، المجلد :1، العدد: 1 (مارس 2018)، ص 295.

على الصعيد الخارجي ذكرت وثيقة حصيلة الرئيس بوتفليقة ما بين سنتي **1999 – 2014** وتحت عنوان "مكاسب الدبلوماسية الجزائرية"، الإنجازات والتحديات التي مرت بها الجزائر بعد وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم ويتجلى ذلك في العودة القوية للجزائر بعد سنوات من العزلة واستعادة مكانتها في المحافل الدولية وإعادة هيكلة مصالح وزارة الشؤون الخارجية"[1]، كما استطاعت تخطي عقبة التضخم والعملات الأجنبية والمالية العامة منذ عام **2007** وامتصاص كبير لمعدل البطالة عن طريق فتح مناصب عمل في القطاع العام[2].

أما في إطار التعاون الاقتصادي كانت للجزائر دورا مهما في ادماج الدول الافريقية الفقيرة في الاقتصاد العالمي في إطار شراكة لتنمية افريقي منذ **2010** عن طريق إلغاء ديون **14** دولة ما يعادل **920** مليون دولار أميركي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من دون قيد أو شرط، أما على المستوى الداخلي تم تخصص ما يعادل **50** مليار دولار لإعادة تجديد البنية التحتية الاقتصادية الجزائرية عن طريق مشاريع واستثمارات[3].

لكن بحلول عام **2011** بدأت تدفقات الأسلحة في الجنوب الشرقي عبر الحدود الجزائرية تنشط وذلك في اطار الجريمة المنظمة العبر قومية والمجموعات الإجرامية نتيجة للصراع القائم في مالي وليبيا التي أصبحت أكبر سوق لترويج الأسلحة غير الشرعية عبر الشبكة العنكبوتية، إضافة للهجرات غير شرعية المتواصلة جنوب الجزائر كمنطقة عبور أو مقصد من مالي والنيجر وليبيا والصحراء الغربية وموريتانيا والمغرب نحو أوروبا[4]، فحسب تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن خلال سنة **2015** وصل عدد اللاجئين في الجزائر إلى **165.000** لاجئ افريقي[5]، والتي أثرت تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الجزائري وذلك بارتفاع نسبة البطالة نظرا لتوفر اليد العاملة من الأفارقة المهاجرين غير الشرعيين وتوفر الأنشطة غير الشرعية الأخرى، لذلك ارتبط اسم المهاجرين بالأنشطة الاجرامية (اقتصاد الظل، غسيل الأموال، تهريب الأسلحة، تهريب المخدرات، السرقة، الابتزاز، الاغتصاب، التعاون

---

[1] الشروق اونلاين، **"هذه حصيلة بوتفليقة خلال 15 سنة من الحكم"**، 2014/03/21، تم الاطلاع: 2022/01/18، الموقع: *https://www.echoroukonline.com*

[2] *Ministry of Strategy and Finance, Korea Development Institute (KDI), Op Cit, P 89.*

[3] *Agence Ecofin, **''Alger annule la dette de 14 pays africains sans leur exiger de contreparties''**, 30 mai 2013, Date de Consultation du Sit : 02/10/2022, le Site est : https://www.agenceecofin.com/gestion-publique/3005-11302-alger-annule-la-dette-de-14-pays-africains-sans-leur-exiger-de-contreparties*

[4] محمد سعدوني، راضية بوكراني، **"الاقتصاد الجزائري وتحديات الامن الاقتصادي في ظل الأزمات الراهنة"**، مجلة الاقتصاد ودراسة الاعمال – بشار، مجلد :6، العدد: 1(جوان 2022)، ص 258.

[5] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ***UNHCR***، **"عدد اللاجئين الافارقة في الجزائر في 2015"**، تم الاطلاع على الموقع: 2022/10/30، الموقع *https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278b0.html*

مع الإرهاب، وتنامي الصراعات الطائفية كما حدث في **1999** نزاع ديني بين المهاجرين الافارقة المسلمين والمسيحيين في مغنية بالغرب الجزائري....)[1].

بحلول سنة **2013** تراجعت نسبة البطالة في الجزائر إلى أقل من **10%** بعد أن كانت تتجاوز **29%** سنة **1999**[2]، كما ارتفعت صادرات البترول عند **109** دولار / برميل بتسجيل طفيف حوالي (-**2**٪) مقارنة بـ **2012** [3]، ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن أجور الموظفين وعمليات التوظيف في القطاع العمومي بفضل تنفيذ قوانين العمل الخاصة ونظام التعويضات والزيادة في الرواتب لكن في نفس الوقت أدى إلى زيادة التضخم وإدخاله جمود الإنفاق[4].

إضافة إلى تطوير وتكثيف علاقات الشراكة من خلال الفروع والمنتديات الاقتصادية الثنائية مع أكبر الاقتصادات الأوروبية في عدد من القطاعات الصناعية ضمن قاعدة **51/49** الخاصة بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر لتطوير الفروع الصناعية كالأدوية الصناعية كمنتجات لا تتطلب عملية مبتكرة[5] والشراكة في مجال صناعة السيارات مثل: شراكة مع رونو ***Rono*** للسيارات(الجزائر وفرنسا) بوهران و الشراكة مع الطرف القطري لإنجاز مصنع للحديد والصلب ببلارة في جيجل دون إغفال الاتفاق الهام الموقع بين الحكومة وارسيلور ميتال ***Warcelor Metal*** والذي تم بموجبه استرجاع أغلبية أسهم مصنع الحجار للحديد والصلب[6]، فعلى الرغم من العجز الذي عرفه الحساب الجاري لميزان المدفوعات وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي و تراجع النمو في قطاع المحروقات إلا أن النمو الاقتصادي في **2019** كان إيجابيا وذلك وفقا للحسابات الاقتصادية من **2016** إلى **2019**[7].

عودة الجزائر من عزلتها بعد عشرية سوداء راح ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين ومجمل الشراكات والإصلاحات التي مست جميع القطاعات التي قام بها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لاسيما على الصعيد الأمني (المصالحة الوطنية والوئام المدني) وارتفاع أسعار البترول، لم تكن كفيلة

---

[1] فريزة عودية، **"مكافحة الهجرة غير الشرعية – في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية-"**،(أطروحة لنيل دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق- الجزائر 1، 2015)، ص 93.

[2] *Aaron O' Neill, '' **Algeria : Unemployment rate from 1999 to 2021''**, Statista, 13 Jul 2021, The Site Visited : 02/10/2022, The Site is: https://www.statista.com/statistics/408055/unemployment-rate-in-algeria/*

[3] *Ministry of Energy, '' **of Archievements of the Energy and Mining sector Year 2013''**, (Algeria, 2014), P 25.*

[4] *Andrew Jewell, Amina Lahreche, Gaëlle Pierre, '' **Algeria''**, Internatinal Monetary Fund, Imf Country Report Washington, N° 14/342 (December 2014), P15*

[5] *Lazhar Sahbani, ''**Main measures introduced by the complementary finance law for 2020''**, (PwC Algeria, June 2020), P-P 1-5.*

[6] *Oxford Business Group, ''**The Report Algeria 2018''**, (Algeria, 2018), P 110.*

[7] وكالة الانباء الجزائرية، **"الاقتصاد الجزائري نما بأقل من 1% سنة 2019"**، 2020/09/02، تم التصفح يوم: 2022/01/18، الموقع: *https://www.aps.dz/ar/economie/91734-0-8-2019*

للحد من نسبة الفساد والبيروقراطية والفقر وارتفاع نسبة البطالة التي تزداد عاما بعد آخر لدى فئة الشباب الذين توجهوا نحو الربح السريع بعد هروب المستثمرين الأجانب كنتيجة لتداعيات الأزمة الأمنية (الإرهاب) بالانضمام إلى الجماعات الإجرامية في تهريب السلع المشروعة وغير المشروعة عبر الحدود الجزائرية وتهريب المهاجرين غير الشرعيين والأسلحة الثقيلة والخفيفة بشكل كبير بداية من **2011** حيث عرفت الجزائر تدفقات كبيرة للأسلحة من الجنوب الشرقي للحدود الجزائرية (ليبيا) بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا، وهو التاريخ الذي بدأت فيه الجماعات الإجرامية بالعمل بشكل علني وموسع.

بدأ الحراك تزامنا مع انخفاض أسعار النفط وبما أن اقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي فقد أثر على اقتصادها سلبا، حيث تشكل صادرات المحروقات **97٪** من صادرات الجزائر وجميع المؤشرات الاقتصادية تشير إلى انخفاض احتياطات النقد الأجنبي وعدم شرعية القوى السياسية إضافة إلى الفساد والتضخم والعجز نتيجة عدم الكفاءة والاستقرار أمام اختلالات في الجانب السياسي[1]، وكرد فعل عن هذه الأزمات التي طالت جميع قطاعات الدولة الجزائرية، قرر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة تقديم استقالته ليحقق مطلب الحشود الكبيرة من المحتجين الناقمة والمتذمرة حول ما آلت إليه البلاد والذي يعرف بالحراك في **22** فيفري **2019** بعد عزمه على الترشح لعهدة خامسة.

بعد أشهر من شغور منصب رئيس الجمهورية تقرر في الأخير إجراء انتخابات رئاسية في **12** ديسمبر **2019** انتخب من خلالها عبد المجيد تبون كرئيس للجزائر في ظروف كانت فيها البلاد على وشك الانهيار المالي نتيجة لانخفاض أسعار النفط لذلك كان لزاما على الرئيس المنتخب وضع حد للممارسات السيئة التي ظهرت خلال فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة التي عرفت بالوفرة المالية مثل:" الإسراف والفساد والإفراط في الاستهلاك في مختلف القطاعات" عن طريق أخلقة الحياة السياسية كشرط أساسي للإصلاحات المالية والاقتصادية خاصة في تنويع الانتاج لخفض حصة الهيدروكربونات وجذب الاستثمار الاجنبي، وقد تم تعديل الدستور وتنظيم انتخابات محلية عن طريق اصلاح اقليمي تضمن زيادة عدد البلديات من **1500** بلدية إلى **15000** بلدية[2].

1/ تنامي الجريمة المنظمة العبر قومية في فترة كوفيد-19 (كورونا) في الجزائر:

كان وباء كوفيد-**19** الذي انتشر عبر العالم نهاية **2019** وبداية **2020** سببا في ازدهار الجريمة الاقتصادية عبر جميع انحاء العالم لاسيما الدول الضعيفة، وتسبب ذلك في تراجع اقتصاديات الدول نتيجة لعمليات الغلق التي طالت الحدود وكذا المحلات التجارية والمؤسسات الاقتصادية بسبب تفاقم

[1] *Laurence Thieux, **'' Algeria in 2020 : A Weakened Power Facing a Multidimensional Crisis'',** (Spain Geographical Overview | MPC's. Maghreb, Complutense University of Madrid, 2020), P-P 1-4.*

[2] *Luis Martinez, Rasmus Alienus Boserup, **'' Proceedings from the HRDC consortium webinars''**, (Euromed Rights- Euromed Droits- Belgium, June 2021), P 17.*

الأوضاع الصحية وكانت فئة الفقراء والمعوزين هي أكثر الفئات تضررا، وبما أن جماعات الجريمة المنظمة تنشط أكثر في الدول الهشة فقد كان مجرمو الإنترنت بارعين في الاستفادة من هذا الظرف باستغلال النساء والأطفال في الفضاء السيبراني بنسبة اكبر بعد الغلق، إضافة إلى بيع المنتجات الطبية المقلدة ذات الصلة بـ ***COVID-19*** والتي كان لها التأثير السلبي الكبير على الصحة العامة[1]، والاحتيال وسرقة الأموال عن طريق التحفيز الاقتصادي من أرصدة المواطنين وتحويلها من قبل الجماعات الإجرامية لصالحها للتسلل إلى الاقتصاد المشروع[2]، كما ان الحجر ولزوم البقاء في المنزل لفترات طويلة زاد من احتمالية العنف والتعصب داخل المجتمع الجزائري، هذا الوضع استغلته المنظمات الإجرامية التي كانت سريعة التكيف مع الوضع من خلال بيع أكبر قدر ممكن من المخدرات عن طريق الانترنت لتخفيف وطأة الإغلاق والحجر الصحي[3]، ويتم توصيل الطلبية المكونة من المخدرات بأنواعها عن طريق أشخاص يتنكرون في شكل عاملين في توصيل الطعام أو الأدوية لترويج المخدرات عبر الاحياء الشعبية أو عبر الحدود لاسيما القنب الهندي والهروين كأحد أكثر المخدرات انتشارا في افريقيا، وفي الجزائر يتم ادخال كميات كبيرة منهما عن طريق الحدود الغربية والجنوبية الشرقية الجزائرية باستخدام قوافل من الشاحنات لبيعهما وتسويقهما وهو الامر الذي جعل من الجزائر منطقة عبور للمخدرات مثل نوع ***"ecstasy"*** عبر الموانئ إلى أوروبا أو ترويجها من أوروبا إلى الجزائر[4].

[1] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC), '' **Research Brief COVID-19-related Trafficking of Medical Products as a Threat to Public Health''**, (Vienna- Austria, 2020), P 10.*

[2] *Marlangela Tessa, '' **Businesses : danger of Criminal Infiltration rises new anomaly indicators are needed''**, 20 May 2020, The Site Visited : 23/06/2022, The Site is : https://www.wallstreetitalia.com/imprese-sale-pericolo-di-infiltrazioni-criminali-servono-nuovi-indicatori-di-anomalia/*

[3] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC 2020),'' **Research Brief COVID-19-related Trafficking of Medical Products as a Threat to Public Health''**, Op Cit, P 15*

[4] *United Nations Office on Drug and Crime (UNODC), '' **COVID-19 And Drugs : Impact Outlook''**, (Vienna- Austria, June 2021), P47.*

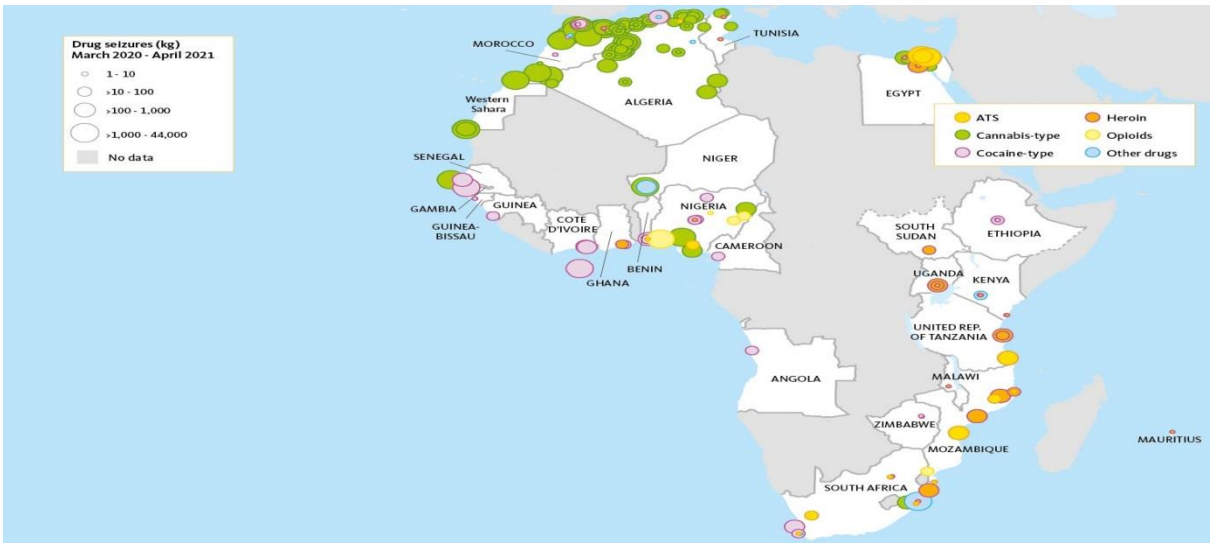

الشكل رقم (8): حركة المخدرات والأدوية عبر الحدود الغربية والشرقية وعبر السواحل الجزائرية

Source : *Daniel.Assefa, '**the flagship World Drug Report"**, 4 May 2021, The Site Visited : 07/10/2022, The Site Is : https://dmp.unodc.org/node/1180737*

لكن على الرغم من التراجع النسبي لنشاط الجريمة المنظمة العبر قومية في مجال بيع المخدرات والأدوية المقلدة والسلع غير المشروعة بسبب الغلق الذي اتبعته كل دول العالم بما فيها الجزائر، إلا أن الطلب على مادة المخدرات تزايد بكثرة عن طريق الطلب عبر المواقع الالكترونية، وهو الامر الذي ساعد في تنامي الجريمة السيبرانية باعتبارها أكثر حماية لها من أجهزة الامن التي تراقب تحركات مروجي المخدرات والمهلوسات، لكن نشاطات الجريمة السيبرانية لم تتوقف عند المخدرات فحسب وانما توسعت نشاطاتها إلى استغلال النساء في بيع المخدرات وتوصيلها، البغاء، عمليات تهريب الأطفال وبيعهم والاتجار بأعضاء البشر...)أما الأطفال فيتم استغلالهم في نقل المخدرات وبيعها والتسول والسرقة وإدخالهم عالم الجريمة وقتلهم وبيع اعضائهم، بالإضافة إلى استغلالهم جنسيا ما يعرف بـ:" **البيدوفيليا**").

يمثل نشاط العاملين من شركات وخواص حوالي **25٪** من الاقتصاد الجزائري التي أوقفت نشاطاتها في فترة كوفيد-**19**، وعلى إثرها قدمت الحكومة مساعدات مالية للشركات والصناعات الصغيرة حتى تستدرك الخسارة التي لحقت بهم جراء الغلق، إضافة الى الامدادات الغذائية الموجهة للأسر المحتاجة في المناطق النائية بهدف ضمان الاستقرار السياسي على المدى القصير، وفي ظل سيطرة قطاع الطاقة والهيدروكربونات على الاقتصاد الجزائري فإن الحكومة الجديدة برئاسة عبد المجيد تبون تعمل على تحرير الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على القطاع الصناعي والزراعي والصيدلاني وتطويرهم[1].

[1] *United Nations Office on Drug and Crime (UNODC 2021), ' **COVID-19 And Drugs : Impact Outlook''**, Op Cit, P4.*

والتي شهدت انخفاضا بنسبة **38.2٪** أمام ارتفاع واضح للصناعات الغذائية الزراعية بنسبة **5.9٪** في الربع الأول من **2020**، وتراجع الاستثمار الأجنبي بسبب المخاوف الأمنية بعد الهجوم الارهابي في عام **2013** على بعض منشآت الغاز بالقرب من الحدود الليبية، والبيروقراطية التي حالت دون تسهيل اجراءات الاستثمار والضرائب العالية التي فرضت عليهم، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في **2019-2020** والذي بدأ عام **2015** بحوالي **3.5٪**[1]، غير أن خلال النصف الثاني من عام **2020** أظهر الاقتصاد الجزائري بوادر التعافي بعد عودة مداخيل النفط والغاز إلى مستوياتها، غير أن هذا التعافي لم يشمل الشركات الصغرى التي تعمل في القطاع الاقتصادي غير الرسمي وكذلك العمال الذين زاد عدد هم بحوالي **504.400** ألاف شخص حسب احصائيات الوكالة الوطنية للتشغيل خلال سنة **2020** وبالتالي انكماش اجمالي الناتج المحلي الجزائري بنسبة **5.5 %** من نفس السنة[2]، كما الانتشار الكبير للبيروقراطية والفساد والابتزاز وغسيل الأموال في فترة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة زاد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية التي جعلت حكومة الرئيس الحالي عبد المجيد تبون تبذل مجهودات مضاعفة لفرض سيطرتها على الاقتصاد غير الرسمي الذي يمثل أكثر من نصف الاقتصاد الكلي[3].

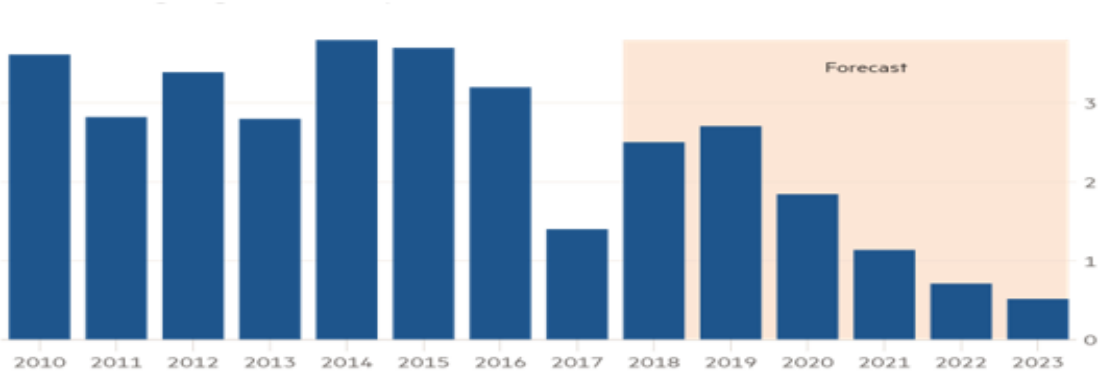

الشكل رقم (9): انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

Source : *W. A. al-Hay, "**Strategic Situation Assessment : The Prospects of Algerian Policy Between Change and Adaptation**", (July 2020), p 11*

كان لتعاقب الأزمات الأمنية والسياسية على الاقتصاد الجزائري دور كبير في عدم قدرة الجزائر على تخطي أزمات التقلبات الاقتصادية والتي تفاقمت اكثر خلال جائحة كوفيد-**19** نظرا لاعتماد مداخيلها على الاقتصاد الريعي والانخفاض الكبير في أسعار قطاع الطاقة والمحروقات بسبب سياسة

[1] *Walid Abd al- Hay,'' **Strategic Situation Assessment : The Prospects of Algerian Policy Between Change and Adaptation**'', Al- Zaytouna Centre for Studies and Consultations, 28/07/2020, Visited : 06/10/2022, The Site: https://eng.alzaytouna.net/2020/07/28/strategic-situation-assessment-the-prospects-of-algerian-policy-between-change-and-adap/#.Yz9D96DMLIX*

[2] *World Bank Group, '' **Algeria Economic Monitor Accelerating Reforms to Protect the Algerian Economy**'', (Washington, Spring 2021), P17.*

[3] *Global Organized Crime Index, '' **Algeria**'', 2021, P4.*

الغلق في تلك الفترة والذي انعكس سلبا على المجتمع الجزائري وما زاد الطين بلة النشاطات المتنوعة للشبكات الإجرامية على رأسها بيع المخدرات التي تعمل بالتنسيق مع شبكات إجرامية في دول أجنبية أخرى ضمن الاقتصاد غير الرسمي والذي كان لها تأثير كبير ومباشر على خزينة الدولة وبالتالي على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الاقتصاد غير الرسمي

التنويع الاقتصادي هو: "عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية عن طريق إنتاج وتوزيع السلع والخدمات وبالتالي فهو لا يستلزم بالضرورة زيادة في الإنتاج ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية، وينبغي ملاحظة قضية التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة لضمان الاستقرار على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة في العولمة"[1].

تعتمد الجزائر على مورد وحيد وأساسي في القطاع الاقتصادي هو المحروقات (اقتصاد ريعي) الذي انعكس على القطاعات الأخرى بالسلب ودفع صندوق النقد الدولي (***IMF***) لتشجيع الجزائر على تنويع اقتصادها للحد من نسبة البطالة المرتفع والمقدر بـ:(**15.7%** في عام **2006**) للانتقال إلى اقتصاد السوق وتحرير القيود التجارية والاصلاح المصرفي في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وسياسة الاصلاح الاقتصادي التي انتهجها بهدف التنويع الاقتصادي[2]، والتخلص من المرض الهولندي وتحقيق التنويع في صناعاتها التي لن تتحقق إلا ببرامج إصلاح التعليم، والسير على خطى النرويج في استغلال الموارد البترولية بجمع صندوق البترول وجهود تشيلي في تنويع اقتصاداتها وتجربة ماليزيا في التصنيع وبرامج التنمية[3].

1/ المرض الهولندي: هو ظاهرة اقتصادية يعني تطور في قطاع معين (الموارد الطبيعية) دون القطاعات الأخرى حيث يحدث فيها تدهور كبير خاصة القطاع الزراعي والصناعي)، وتبين هذه الظاهرة أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كان نموها بطيئا بالمقارنة مع البلدان الأقل غنى، وهو الأمر الذي أحدث مفارقة من حيث اللامساواة (بلدان غنية وشعب فقير)[4]، وتسمية:" المرض لهولندي" تعكس ما

---

[1] *Belhia Yamina, Tchiko Faouzi,'' **Economic diversification in Algeria : An Application of Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model''**, Mascara University, Volume : 06, N° : 02 (2021), P 95.*

[2] *Library of Congress, **''Federal Research Division Country Profile—Algeria (2008)''**, P11,*

[3] *Ministry of Strategy and Finance, Korea Development Institute (KDI), **Op Cit**, P .91*

[4] حاكمي بوحفص، سفيان الشارف بن عطية"، **" أعراض المرض الهولندي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)"**، مجلة جديد الاقتصاد– وهران، رقم: 11 (ديسمبر 2016)، ص100.

حدث في الاقتصاد الهولندي في الفترة ما بين: **(1900–1950)** عندما تم اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال وهو الأمر الذي سمح للمجتمع الهولندي بالعيش في ترف وبذخ ويهملون القطاع الصناعي والزراعي وبقية القطاعات الأخرى، لكن سرعان ما زالت هذه المرحلة بعد استنزاف آبار النفط والغاز، وكان أول من نشر هذا المصطلح هي جريدة ***Economist*** البريطانية في **26** نوفمبر **1977**[1].

شهد الاقتصاد الجزائري ما يسمى في الأدب الاقتصادي" المرض الهولندي" أو متلازمة "الحالة الواحدة – المورد الفردي" في منتصف عام **2014** بعد انهيار اسعار النفط لاسيما وأن الجزائر دولة ريعية وهو الامر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر ونقص في القدرة الشرائية نظرا لارتفاع أسعار السلع المعروضة[2]، نظرا لسوء استغلال مداخيل قطاع المحروقات على حساب القطاعات الانتاجية خاصة القطاع الزراعي والصناعي[3] فالتنويع الاقتصادي يختلف حسب ما تمتلكه الدول من إمكانيات وموارد طبيعية وبشرية وبنيتها الاجتماعية وعلاقاتها مع الدول المتقدمة، وباعتبار أن الجزائر ذات اقتصاد ريعي فإن تكوين وتطوير الناتج الوطني لا يكون إلا بالاهتمام بالقطاعات الانتاجية وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي وتشجيع الصادرات وخفض معدلات البطالة ورفع نسبة القدرة الشرائية والاندماج في الاسواق العالمية وإصلاح قطاع التجارة بإزالة الحواجز التي تعيق عمليات التصدير والمحافظة على المنافسة وحصر التدخل الحكومي لغرض معالجة الاختلالات أو الأزمات في السوق، وإعادة تخصيص الموارد بين الشركات ذات الإنتاجية المنخفضة والشركات ذات الإنتاجية العالية وبين مستثمرين جدد لمحاربة اقتصاد الظل لذلك فالإصلاحات التي تقوم بها الدولة تزيد من فرصتها في التنوع الاقتصادي[4].

كان لانهيار اسعار البترول في الأسواق الدولية في سنة **2014** دافعا لاتباع نموذج تنويع مصادر الدخل الجزائري **2030/2020** بهدف تحقيق النمو الاقتصادي حيث تراجع الطلب الدولي على النفط الجزائري ووصل البرنت ***Brent*** (معيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي) إلى **50** دولار للبرميل الواحد منذ أكتوبر **2015** ما أثر سلبا على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، ومن بين أهداف هذا النموذج هو:" توزيع مسار تحقيق النمو على جميع القطاعات حتى لا يكون هناك ضغط على قطاع معين دونا عن القطاعات الأخرى بهدف تنويع الصادرات، وعصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وتفعيل قطاع الطاقات المتجددة وإدماجها مع الطاقة الوطنية"، وكل هذا يتم من خلال:" عقلنة

---

[1] فاطمة الزهراء بوش، سميرة خندق،**" حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية"**، مجلة اقتصاديات المال والاعمال*JFBE* (ديسمبر 2017)، ص 283.

[2] *Makhlouf Azeddine, '' Measuring the impact of the non-oil sectors on Gross Domestic Product in Algeria'', Ziane Achour University- Djelfa, Vol : 10 -N° : 01 (March 2022), P 419.*

[3] فاطمة الزهراء بوش، سميرة خندق، مرجع سابق الذكر، ص 282.

[4] *Makhlouf Azeddine, Op Cit, P422.*

وترشيد النفقات العمومية وتنويع السياسة الصناعية وتمويل الاستثمار وتنشيط وتشجيع المؤسسات"[1]، ويتم تفعيل هذا النموذج من خلال **3** مراحل أساسية وهي:

1/ المرحلة الأولى: "مرحلة الإقلاع" (2016-2019) وقد تميزت هذه المرحلة بالنمو التدريجي للقيم المضافة للقطاعات نحو الأهداف المسطرة.

2/ المرحلة الثانية: "المرحلة الانتقالية" (2020-2025) تهدف هذه المرحلة إلى تدارك الأزمات التي لحقت بالاقتصاد الوطني منذ **2014**، بهدف الحفاظ على التوازنات المالية وخلق ديناميكية لاستغلال البدائل المتاحة.

3/ المرحلة الثالثة: "مرحلة الاستقلال" (2026-2030) وفي هذه المرحلة الأخيرة تسعى الجزائر لبلوغ مرحلة الاستقرار وتعافي الاقتصاد وتحقيق التوازن[2].

هناك نفور من طرف أغلب المستثمرين والشركات الأجنبية ذات الميزانيات الضخمة تجاه الاستثمار في الجزائر نظرا للإجراءات الإدارية المعقدة وافتقار الجزائر للشفافية وعدم الخبرة في إدارة الأعمال وسوء التسيير الذي يعتبر كرادع للمستثمرين الأجانب حسب أبحاث صندوق النقد الدولي[3] وعدم القدرة على تأمين مشترين لأكثر من **4** من أصل **31** من النفط في المزاد، وعدم إيلاء الاهتمام بقطاع السياحة الذي من المفروض ان يوفر مناصب عمل وجذب العملة الصعبة عن طريق السياحة للاقتصاد الجزائري[4] وذلك بسبب النظرة التي أخذها دول العالم عن الجزائر حول الإرهاب وعدم الاستقرار والاعتداء الجسدي والسرقة والتقارير المتواصلة للسلطات الجزائرية حول المتورطين في ترويج المخدرات داخل وعبر أراضيها[5]، فكان لزاما على مراكز الأمن الجزائرية توفير أجهزة متطورة للحد من الجرائم والتهديدات الأخرى على رأسها الإرهاب والعمل بجهد أكبر بهدف توفير الأمن الذي يدفع قطاع السياحة بالتوسع أكثر بتقديم

---

[1] ناجم وافي، عبد الجليل جلالية،" **نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر"**، مجلة الحوار الفكري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة أدرار، المجلد: 15، العدد: 02 (2020/12/30)، ص-ص 8-10.

[2] خالد زرموت، **"التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة"**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"- جامعة الجزائر 3، المجلد: 6، العدد: 3 (2017)، ص 1196.

[3] *Jacob Cigainero, **''Alegacy for the Future Economic Policy in Algeria''**,(Paris : Sciences Po- The Kuwait Program, Without date), P 5.*

[4] *Kamel Terfaia 1, Touat Othmane,'' **The economic impact of tourism industry on unemployment in Algeria the ARDL bounds testing approach (1995-2018)'', Knowledge of Aggregates Magazine, University of Algeria, Vol :07/ N°01 bis/ Month : (Avril 2021), P 87.*

[5] *Hana Erabti, Abdelhafid Aimar, **'' Developing Algeria's Tourism Sector : The Search for a Wealth-Generator''**, Volume 5 /Number 3/ Pp 375-387, Finance and Business Economics Review, University of Jijel, (September/ 2021), P 381.*

تسهيلات تتعلق بالتأشيرة وتحويل العملات عبر نظام مصرفي يقدم خدمات سريعة للمستثمرين المحليين والأجانب[1].

يرجع عدم قدرة الجزائر على مجاراة الدول ذات الاقتصادات الصناعية هو اعتمادها الكلي على صادرات الكربوهيدرات، هذا الأخير أضعف قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي يقاس بنسبة الصادرات غير النفطية والواردات من السلع والخدمات والانفتاح التجاري في الجزائر الذي يعتبر الأدنى في منطقة المغرب العربي، ما يدعونا الى استنتاج العلاقة بين التنويع الاقتصادي وبين النمو الاقتصادي وقياس آثار التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر الذي يرتبط بشكل كبير على التغيرات في اسعار النفط وإن كان في **2016** تم الاعتماد على القطاع الخاص والصناعات غير النفطية[2]، التي بدورها تخضع لتقلبات اسعار النفط والتي تؤثر بشكل أو بآخر على السياسات الاقتصادية والمالية لذلك كان لزاما على الجزائر تبني سياسة التنويع بشكل جدي لتطوير القطاعات الإنتاجية (زراعة، صناعة، سياحة، خدمات) لتنويع الاقتصاد بهدف نمو الاقتصاد الجزائري كمصدر للثروة حسب ***Gelb*** وتحقيق الاستدامة الاقتصادية للصناعات المتنوعة[3].

لابد من مراجعة المنظومة الاقتصادية في الجزائر حتى تخرج من دائرة التبعية للاقتصاد الريعي خاصة في حالة نفاذ البترول ما يعرف بالمرض الهولندي، فالجزائر تمتلك وفرة نفطية ومحدودية في الاقتصاد والسياسات المطبقة على مستوى القطاع الصناعي والزراعي، والعمل على تنويع الاقتصاد هو أمر مطلوب ومرغوب ذلك أن الاعتماد على قطاع الطاقة لوحده لن يغطي كافة القطاعات في كل الولايات على المدى البعيد لذلك لابد من البحث عن طاقات متجددة تخلق توازن ونمو لدى القطاعات الأخرى وتشجع على الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية لتحقيق الأمن الاقتصادي، لاسيما وأن الجزائر تتعرض لتهديدات وجرائم عابرة للحدود بالأخص الاتجار بالمخدرات عبر كامل حدودها الشاسعة التي تعمل ضمن اقتصاد الظل والذي يكلف خزينة الدولة خسائر كبيرة جراء التهرب الضريبي لذا فالأمر يتطلب سياسة تنموية مرنة يتم من خلالها التركيز على القطاعات الانتاجية لدعم الأجهزة الأمنية بالوسائل والأجهزة التكنولوجية المتطورة حتى يتسنى لها مكافحة هذه التهديدات الأمنية على رأسها: " الجريمة المنظمة العبر القومية والإرهاب)، كذلك التهديدات الوبائية كوفيد-19 التي عانى فيها الشعب الجزائري من الفقر والبطالة ونقص في المواد الغذائية التي لا تزال تداعياتها إلى يومنا هذا.

---

[1] *Ibid, P382*

[2] *Maliki Samir B, Si Mohammed Kamel, Hassaine Amal, Hartani Abdelmadjid, '' **Algeria's Economic Diversification and Economic Growth : An ARDL Bound Approach Testing**'', V° 17/ N°1 / (March 2021), P 11.*

[3] *Belhia Yamina, Tchiko Faouzi, Op cit, P-P 91-92.*

لكن السؤال المطروح هو: كيف يمكن للجزائر ان تبلغ مرحلة التنويع والنمو الاقتصادي من خلال المراحل السالفة الذكر في ظل وجود اقتصاد الظل؟

2/ اقتصاد الظل في الجزائر:

اقتصاد الظل او السوق الرمادية أو اقتصاد غير الرسمي هو: "الاقتصاد الذي تكون فيه المعاملات الاقتصادية غير مسجلة ضمن حسابات الناتج القومي أو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن هذه الحسابات"[1]، لكن يجب تمييزه عن الاقتصاد الأسود او الاقتصاد غير الشرعي الذي يعني الأنشطة غير القانونية مثل :" بيع المواد والسلع غير المسموح ببيعها قانونيا كالمخدرات والاسلحة وأعضاء البشر وإنتاج الأدوية المقلدة والمزيفة وتوزيعها"[2].

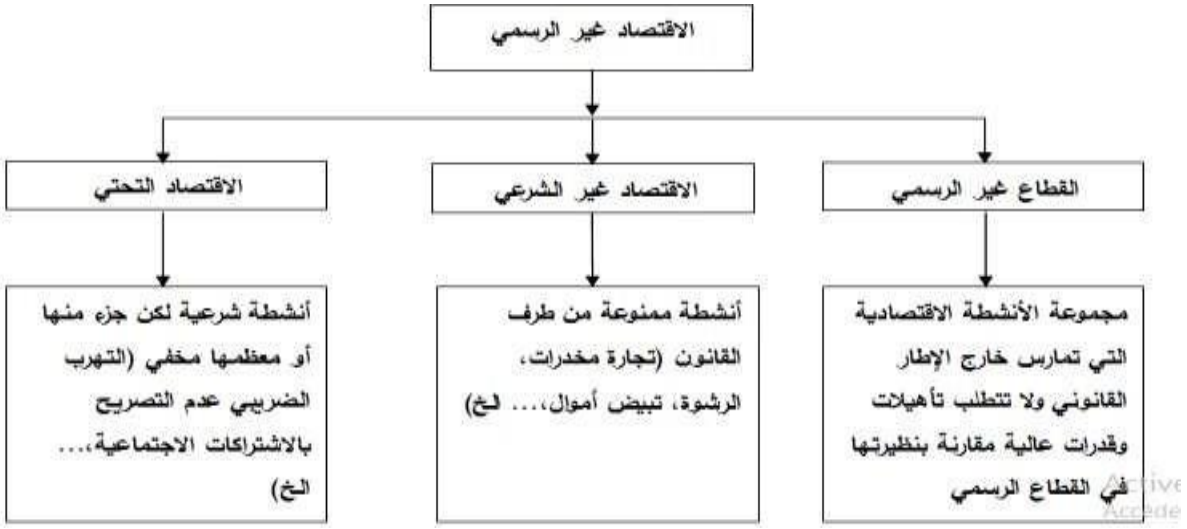

الشكل رقم (10): اقتصاد الظل (الاقتصاد غير الرسمي)

المصدر: ملاك قارة، **"القطاع غير الرسمي في الجزائر"**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم في العلوم الاقتصادية، قسم: الاقتصاد المالي، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص17.

يعمل القطاع الخاص في الجزائر بنسبة ضئيلة ضمن اقتصاد الظل بعيدا عن مراقبة الدولة واشراك المواطنين بـ: "توفير مناصب العمل (الوظائف) والمنتجات والخدمات بأسعار معقولة" لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة عن طريق تنويع الاقتصاد وتطوير القطاع الصناعي وتحقيق العدالة وجذب المستثمرين الأجانب بهدف إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي، ذلك ان الفساد والبيروقراطية والرشوة والاحتيال تمنع رؤوس الأموال والمستثمرين من العمل وبالتالي يتم دمج اقتصاد

[1] اقتصاديو العرب، **"اقتصاد الظل ما بين إخفاء الحسابات وإخفاء الجرائم"**، 2021، تم الاطلاع على الموقع: https://economistsarab.com/، الموقع: 2022/11/05

[2] *Nesrine Mayache, '' **Predicting the Size of Shadow Economy in Algeria (2016-2019)''**, Journal of Economic & Financial Research- Algeria, Volume : 8 Issue : 2 / (December -2021), P 831.*

الظل في الاقتصاد الرسمي عن طريق غسل الأموال بإطلاق مشاريع من شأنها أن تضيف نسبة الإنتاج في القطاع الاقتصادي وتصبح فيما بعد مصدرا للإيرادات الضريبية الحكومية لتحقيق الأمن الاقتصادي[1].

في دراسة قام بها كوينتانو ***Quintano*** ومازوتشي ***Mazzocchi*** حول اقتصاد الظل في الجزائر ما بين عامي:(**1995** و**2010**) وجدا بأنه غير مستقر ففي سنة **2008** سجلت أعلى نسبة له بـ: **46.4%** من الناتج المحلي الإجمالي بينما سجلت أدنى نسبة في عام **2002** بـ: **32.4%** من الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط **39.47%**، وفي دراسة أجراها كوري ***KORI*** **(2018)** بعنوان: "تقدير الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بين عامي **1970**و **2016** " ارتفعت نسبة اقتصاد الظل في سنة **2016** إلى **47.4**% من الناتج المحلي الاجمالي، عن طريق مجموعة من المؤشرات: "العبء الضريبي والبطالة كحافز يدفع المواطنين للعمل ضمن اقتصاد الظل، التنمية البشرية كعامل غامض في الجزائر لم تحدد حيثياته، الجودة المؤسسية، تطوير سوق الانتاج والسوق النقدي"[2]، أوضحت نتائج الدراسة بعد اتباع نهج الطلب على العملة لتقدير حجم الضريبة للتهرب الضريبي إلى أن ارتفاع نسبة نشاط اقتصاد الظل في الجزائر يرجع إلى ضعف الإطار المؤسسي غير المستقر وضعف جودة القانون، لذلك فاقتصاد الظل هو كنتيجة لانخفاض الدخل والضرائب (ضرائب رأس المال) والبطالة المرتفعة خاصة بعد بداية الركود العظيم في عام **2008** والتي زادت حدته بشكل كبير[3]، ومن أسباب ظهور اقتصاد الظل في الجزائر ما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية كسبب رئيس في تنامي ظاهرة اقتصاد الظل الشرعي (الاقتصاد الموازي) (تهريب السلع والمنتجات الاستهلاكية وكراء المنازل والسيارات) وغير الشرعي (الاقتصاد الأسود) (تقليد العلامات التجارية والمتاجرة بها في الأسواق الموازية (السوداء) وتهريب المخدرات والاتجار بها، والرشوة وغسيل الأموال...وغيرها).
- هناك وفرة في السلع الاستهلاكية المعروضة أثرت سلبا على الاستثمارات المحلية المنتجة ما أدى إلى ارتفاع في نسبة البطالة.
- عجز البنك المركزي على تلبية طلب المستوردين على العملة الصعبة التي يحتاجونها في تسوية معاملاتهم المالية في السوق السوداء أدى إلى ظهور سوق صرف موازي يسهل عليهم العملية

---

[1] *Jacob Cigainero, Op Cit, P 4.*

[2] *Aymen Salah Bennihi, '' **Determinants of The Shadow Economy Algeria : Impact of Institutional Quality and Human Development''**, University of Tahar Moulay saida- Algeria, (July 2019), P-P 5-7.*

[3] *Bouknadil Mohammed, Zeddam Ahamed Amine, Dahmani Mohamed Driouche, '' **Tax Revenues, Corruption and the Shadow Economy in Algeria : Using Asymmetric and Nonlinear Approach''**, Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review- Algeria, Volume : 14, N° : 02 (2021), P 313.*

- عجز القطاع الاقتصادي الرسمي على استيعاب الأعداد المرتفعة للبطالين (بطالي الجامعات ومعاهد التكوين المهني) بسبب مخلفات الأزمات التي لحقت بالجزائر الأمنية والاقتصادية منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن الماضي.
- ضعف المؤسسات الرقابية وارتفاع معدلات الضرائب وتنوعها دفع التجار في الاقتصاد الرسمي إلى عدم سدادها.
- ظاهرة البيروقراطية والرشوة وتعقد الإجراءات الإدارية المكلفة وصعوبة الحصول عليها دفع بالمستثمرين للجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي[1]

فالاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الموازي والاقتصاد الأسود) هو وجه من أوجه الفساد عن طريق التهرب الضريبي الناجم عن النشاطات الشرعية أو غير الشرعية ذلك أنه يحرم خزينة الدولة من العوائد المالية، ونظرا لعدم كفاية الأموال والعائدات بالخزينة الجزائرية وافلاس عدد من المؤسسات الإنتاجية وعدم تكافؤ المنافسين في السوق المحلية بل وانسحاب بعض المنافسين بسبب دخول أطراف أخرى تعمل ضمن الاقتصاد الأسود والاتجار بسلع ممنوعة قانونيا، فإن تحقيق برامج تنموية في الجزائر يصبح شبه مستحيل وبالتالي تنفرد الأنشطة غير الرسمية بالسوق المحلية فتعم الفوضى وبالتالي يعم الفساد، لذلك فالسوق الموازية هي حلقة وصل بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي لإجراء عمليات غسيل الأموال في الجزائر[2].

يشير تقرير مكتب الولايات المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون لعام **2017** حول غسيل الأموال والجرائم المالية أن نسبة غسيل الأموال التي يقوم بها مجموعة من المجرمين كبيرة جدا من خلال الاقتصاد غير الرسمي (القائم على النقد) والتي تقدر ما بين: **30 %**و**50 %**من الناتج المحلي الإجمالي[3].

---

[1] يحي عبد الله قوري، **"أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر: 1995-2016"**، مجلة الباحث، ***Issn***: 1112-3613 (2018)، ص 191.

[2] علي حبيش، **" الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر"**، مجلة معارف العلوم لاقتصادية، العدد: 18 (جوان 2015)، ص 284.

[3] *United Nations High Commissioner for Refugees (**UNHCR**) (The UN refugee Agency), ‘’**Algeria: Crime situation, including organized crime; police and state response, including effectiveness; state protection for witnesses and victims of crime (2015-August 2017’’**, refworld, 21/08/2017, Site visited The: 29/03/2023, The Site : https://www.refworld.org/docid/5ac380cd4.html*

الشكل رقم (11): كيفية اجراء غسيل الأموال عبر الاقتصاد الموازي

المصدر: علي حبيش، مرجع سابق الذكر، ص 284.

ويرجع المكتب الدولي للعمل (***BIT***) والمنظمة الدولية للعمل (***OIT***) أسباب الاقتصاد غير الرسمي إلى: "عدم تكييف الاطار القانوني والإداري مع الوضع في الجزائر، عدم قدرة الدولة على ادراج الحكم في تسيير التوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل الزيادة الكبيرة في عدد السكان والبطالة والفقر والتوزيع غير العادل للثروة والاثار السلبية السياسية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية التي وضعتها الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال بأمر من صندوق النقد الدولي"، لكن جاء في تقرير للمكتب الدولي للعمل والمنظمة الدولية للعمل أنه على الرغم من السلبيات المتعددة التي يعاني منها الاقتصاد الرسمي من ارتفاع معدلات الضرائب والبيروقراطية والرشوة وغيرها، إلا أن الاقتصاد غير الرسمي (الشرعي) له آثار إيجابية على المستوى الاجتماعي منها:" امتصاص البطالة، توفير سلع شرعية بأسعار معقولة للطبقات ذات القدرة الشرائية الضعيفة[1].

اقتصاد الظل في الجزائر يحتل مساحة كبيرة في القطاع الاقتصادي عنه من الاقتصاد الرسمي للجزائر، فلما نتحدث عن اقتصاد الظل لا ننسى بأن الاقتصاد غير المشروع أو الاقتصاد الأسود يندرج ضمن هذا الاقتصاد، بمعنى أن الترويج للسلع الشرعية في السوق الموازية يتم بنفس الوتيرة التي يتم فيها الترويج للسلع غير الشرعية بل وأكثر من ذلك، والمكتب والمنظمة الدولية للعمل تحدثا عن الجانب الأقل ضرر لاقتصاد الظل بالنسبة لخزينة الدولة آل وهو الاقتصاد الرمادي ولم يذكرا الجانب الأكثر ضرر والأكثر انتشارا خاصة في دول العالم الثالث مثل الجزائر وهو الاقتصاد الأسود، فاقتصاد الظل بشقيه قام بامتصاص عدد كبير من العاطلين عن العمل وحسن من مستويات المعيشة داخل المجتمع الجزائري بتوفير وتخفيض أسعار السلع الشرعية، وان كان في الاقتصاد الأسود كانت اثاره الإيجابية على الشباب تتم عن طريق غسيل الأموال الناتجة عن بيع وترويج السلع غير الشرعية كالمخدرات وبيع الادوية المقلدة والفساد والرشوة وغير ذلك، تفاديا للمساءلة القانونية والاجابة عن سؤال من أين لك هذا؟، مثلما ذهب الأستاذ علي للقول بأنه عن طريق غسيل الأموال يتم تبرير الأموال القادمة من الاقتصاد غير الرسمي نحو الاقتصاد الرسمي.

[1] ملاك قارة،" مرجع سابق الذكر، ص-ص 55-56.

تنويع الاقتصاد في الجزائر يحتاج إلى اقتصاد الظل وان كان على المدى القريب والمتوسط لكن ليس على المدى البعيد ذلك أن الاقتصاد غير الشرعي يمكن بل ويتم إدماجه عن طريق الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، لذلك لابد من إيجاد آليات للقضاء على النصف الاخر لاقتصاد الظل لأنه يعتبر عائقا أمام تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي تنويع الاقتصاد الذي يتطلب البحث عن مصادر أخرى للدخل الحكومي بعيدا عن الاقتصاد الريعي، ومن بين القطاعات غير الرسمية الاكثر انتشارا في الجزائر:

1/ قطاع التجارة: كأهم قطاع لتوفير الشغل في القطاع الرسمي او القطاع غير الرسمي وبنسبة أكبر في القطاع غير الرسمي حيث تمارس التجارة غير الرسمية في أسواق موازية بأسعار أقل وبكثرة من السلع والخدمات المعروضة في السوق الرسمية، أما التجارة غير الرسمية فهي تعرض في أسواق سوداء حيث تعرض السلع والمنتجات غير الشرعية بأعلى الأسعار نظرا لمحدودية العرض وكثرة الطلب[1].

وتبلغ نسبة التجارة المحلية غير الرسمية عبر السوق الموازية في الجزائر حوالي **60%** حيث ألحقت خسائر كبيرة بخزينة الدولة ولا تزال تصل إلى **25** مليار دينار سنويا[2]، ويرجع ذلك إلى غياب التعامل بالفواتير التي ألغتها الدولة **5** مرات في وزارة التجارة بداية من **2010**، لكن مع حلول سنة **2021** تم تسجيل **3100** مخالفة عدم استعمال الفواتير في المعاملات بما يعادل **56** مليار دينار (**413** مليون دولار)"، أما عائدات التجارة غير الشرعية في الجزائر تقدر بـ: **60** مليار دولار حسب احصائيات **2021**[3]، ووجود شركات تجارية وهمية تقدر ب **35 %** تقوم بتزوير معاملاتها لتضليل مصالح المراقبة[4].

كما نجد في الأسواق الجزائرية انتشارا واسعا للسلع المغشوشة والمقلدة (سواء في الجزائر أو المستورد من الدول الأجنبية التي تقدر: **60%**) شملت جميع المنتجات منها: قطع الغيار بنسبة **50%** والسجائر بنسبة **60%** ومستحضرات التجميل والعطور **50%** بالإضافة إلى الأدوية الصيدلانية والمواد الكهرو منزلية والأحذية والملابس[5]، وتقدر نسبة السلع المصنوعة في الجزائر المقلدة المنتشرة في السوق السوداء بنسبة **40 %**، حيث ذكر تقرير أمريكي في مجال الحماية الفكرية والمنتجات الصناعية الذي

---

[1] رشيد بوعافية، مروان بن قيدة، " **التشغيل غير الرسمي في الجزائر واشكالية تنظيمه"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد: 09 (أفريل 2018) ص 252.

[2] علي حبيش، مرجع سابق الذكر، ص–ص 287–288.

[3] إيمان الطيب،" **الإحتكار في الجزائر.... صراع بين الحكومة ولوبيات الاتجار بالمواد الأساسية"**، موقع العربي الجديد، 11 أكتوبر 2021، تم الاطلاع يوم: 2022/11/06، الموقع */https://www.alaraby.co.uk/investigations*

[4] حبيش علي، مرجع سابق الذكر، ص 290.

[5] مغنية موسوس، **"ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة"**، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، المجلد :4، العدد: 2 (2018)، ص–ص 182–183.

صدر سنة **2011** أن الجزائر تحتل المراكز الأولى من بين الدول الإحدى عشر المصنفة ضمن اللائحة الحمراء وفي سنة **2018** أصبحت الجزائر ضمن القائمة السوداء في مجال التقليد والتزوير[1]، لتصل المنتجات المقلدة في الجزائر إلى ذروتها خلال سنة **2022** في الأسواق الجزائرية نظرا لارتفاع أسعار السلع والمنتجات الأصلية في مقابل الانخفاض الرهيب في القدرة الشرائية للمواطن الجزائري[2].

2/ قطاع التشغيل: يستوعب اقتصاد الظل في الجزائر عددا كبيرا من اليد العاملة من كلى الجنسين (نساء ورجال) بعد النمو الديموغرافي السريع لفئة النساء بين **2009 و2011** والتي تتراوح أعمارهن بين **25** و**29** عاما[3] إضافة إلى الأطفال حيث يتم استغلالهم في أعمال شاقة لا تناسب سنهم ولا بنيتهم الجسدية وتعرض حياتهم للخطر مقابل أجر منخفض ومعرضين للفصل في أي وقت ودون تعويض، والتي تعرف ب:" عمالة الأطفال" وهي عمالة قانونية غير مصرح بها لدى صندوق الضمان الاجتماعي[4]، كما ترتفع البطالة بين أوساط خريجي التعليم العالي الذين يفتقدون للخبرة كشرط أساسي في سوق العمل الجزائري للتحصل على مناصب عمل حيث تبلغ نسبة القوى العاملة المؤهلة **12%**، الأمر الذي جعل الجزائر تلجأ إلى استيراد العمالة الأجنبية ذات الخبرة والمهارة نظرا لعدم وجودها في الجزائر خاصة في القطاعات الصناعية وهذا الأمر يمثل تحديا كبيرا [5] نسبة الخرجين الجامعيين في تزايد مستمر في مقابل انخفاض كبير لعدد المناصب ففي سنة **2014** بلغت نسبة الطلبة المتخرجين الجزائريين من ذوي الشهادات العليا **22%**[6]، أما في سنة **2019** فبلغت النسبة **27.9%** [7] في سنة **2022** تنخفض النسبة إلى **25%** [8].

---

[1] جريدة الموعد اليومي،**"السلع المقلدة.....ملجأ البعض بسبب غلاء المواد الأصلية"**، 2022/03/27، تم الاطلاع: 2022/11/08، الموقع: *https://elmaouid.dz/*

[2] المرجع السابق.

[3] *Mohamed Saïb Musette,**'' Employment Policies and Active Labour Market Programs in Algeria''**, (Algiers Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD), July 2013), P8.*

[4] مغنية موسوس، مرجع سابق الذكر، ص 184.

[5] *Mohamed Saïb Musette, Op Cit, P 11.*

[6] *Mohamed Madoui, '**' Unemployment among Young Graduates in Algeria : A Sociological Reading''**,(Conference on The employment of Algeria on Youth, organized by the Faculty of economics and management at the Université de Béjaia, June 4-5, 2014)11 November 2015, P 36.*

[7] زكية العمراوي، نورة تمرابط، **"مشكلة البطالة لدى حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية– دراسة سوسيولوجية حول الأسباب والانعكاسات"**، مجلة التمكين الاجتماعي–أم البواقي، المجلد: 2، العدد: 4 (ديسمبر 2020)، ص 88.

[8] موقع قناة النهار: **"تصريح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون: عدد المتخرجين من الجامعات الجزائرية يقارب: 250 ألف متخرج سنويا"**، 2022/05/17، تم الاطلاع على الموقع: 2023/03/29، الموقع: */ https://www.ennaharonline.com*

3/ أنشطة السوق النقدية الموازية: تشمل هذه الأنشطة عمليات بيع وشراء العملات الصعبة بطرق غير شرعية في السوق الموازية نظرا لعدم قدرة البنوك الجزائرية على ضبط الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك الامر الذي عاد بالسلب على الاقتصاد الجزائري، ففي سنة **2021** وحسب اخر التقديرات وصلت المبالغ المتداولة خارج البنوك الجزائرية سنويا في السوق الموازية إلى ما يقارب: **10** مليار دولار[1]، لذلك فغياب مكاتب الصرف المقننة منح السوق الموازية للنشاط أكثر والوقوف كعقبة أمام إصلاح الاقتصاد الجزائري في سبيل التنويع الاقتصادي، لكن حسب القرار الذي أعلنه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون فإن عملية تغيير العملة سيكون دافعا لضخ العملات الموجودة في السوق الموازية وادخالها للبنوك الجزائرية والتي تصل إلى حوالي **90** مليار دولار[2].

4/ قطاع الصناعة: الذي يتضمن أنشطة متداولة دون سجل تجاري ضمن الاقتصاد غير الرسمي في السوق الموازية نجد منها:" كل المنتجات التي يتم انتاجها داخل المنازل سواء بالآلات أو عن طريق العمل باليد ولا يتجاوز عدد العاملين بها **5** أشخاص"– كالألبسة والصناعات الحرفية اليدوية–""[3]، إضافة إلى ورشات صناعة الذهب المنتشرة في الشرق الجزائري لاسيما في ولاية باتنة التي تعرض مصوغاتها كأحسن نوعية في الجزائر بمحلات الشرق والغرب والجنوب الجزائري بطريقة غير نظامية عن طريق شبكة من العاملين يقومون بنشاطاتهم في ورشات غير مرخصة حيث نجد أكثر من **98%** مجهولة النوعية[4]، ناهيك عن القطاعات الأخرى التي سيطر عليها اقتصاد الظل منها:" قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاعة الزراعة والفلاحة وقطاع الخدمات .....وغيرها".

العديد من الدراسات التجريبية تدعم فكرة أن البلدان المنفتحة على التجارة الدولية تعود بالنفع والنمو الاقتصادي عليها وعلى سكانها، لكن بعض الدول تثبت عكس ذلك من خلال أن الانفتاح على التجارة الدولية هي السبب الرئيس في تفشي اقتصاد الظل بما فيه من الاقتصاد غير الشرعي وبالتالي يكون عدم الانفتاح التجاري والاعتماد على الموارد الطبيعية يساهم أكثر في تحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي تنويع

---

[1] حمزة كحال، **"10 مليارات دولار في لسوق السوداء"**، موقع العربي الجديد، 26 جويلية 2021، تم الاطلاع يوم: 2022/11/06، الموقع: *https://www.alaraby.co.uk/investigations/*

[2] سهام سعدية سوماتي، **"هل آن الأوان لفتح مكاتب رسمية لصرف العملة بالجزائر؟"**، جريدة الأيام – يومية إخبارية وطنية جزائرية–، 06 أكتوبر 2022، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2022/11/06، الموقع: *https://www.elayem.dz/*

[3] علي بودلال، **"القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري في الفترة مابين 2000–2010"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة تلمسان، العدد:65 (2014)، ص 14.

[4] موقع جزايرس الإخباري، **"ورشات سرية تمون السوق الموازية للصاغة"**، 2016/07/24، تم الاطلاع: 2022/11/09، الموقع: *https://www.djazairess.com/annasr/151257*

الاقتصاد وذلك حسب دراسة قام بها كوريهارا وفوكوشيما ***(Kurihara and Fukushima)*** **2016**[1]، لذلك فالعلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والنمو والتنويع الاقتصادي هي علاقة عكسية، فكلما زادت نشاطات وحجم اقتصاد الظل أدى ذلك إلى نقص في النمو الاقتصادي والعكس صحيح، لأن اقتصاد الظل يعرقل نمو إجمالي الناتج المحلي بينما انكماشه يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإيرادات الضريبية والانفاق العام وبالتالي الزيادة في معدل النمو الاقتصادي الكلي[2].

كان لوباء كوفيد-**19** تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الجزائري، ولتخطي هذه المرحلة الصعبة لابد من إصلاح شامل للقطاع الاقتصادي لتحسين الإنتاجية والدخل والبحث عن المزيد من رؤوس الاموال في ظل نظام اقتصادي تسوده البيروقراطية وقلة المنافسة والتنويع والتهديدات الوبائية (وباء كوفيد-**19**)، والاقتصادية (سلسلة الازمات التي لحقت بالاقتصاد الجزائري نظرا لانهيار اسعار النفط في كل مرة)، الاجتماعية (الفقر والبطالة)، التهديدات الامنية وعدم الاستقرار (الإرهاب والجريمة المنظمة العبر قومية بكل نشاطاتها على طول الحدود الجزائرية التي كانت سببا في هروب المستثمرين المحليين والأجانب) والتي تضاعفت مع وباء كوفيد-**19** وأفقدت الجزائر فرصتها في تنويع اقتصادها[3]، ومع تزايد نشاطات الشبكات الإجرامية في فترة الوباء في مجال الجريمة السيبرانية من غسيل الأموال و التزوير و الاختلاس والبيروقراطية، أعاد البنك الدولي تصنيف الجزائر إلى بلد متوسط الدخل بعد أن كان في قائمة الدول مرتفعة الدخل[4].

تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر أمر صعب ولكن ليس بالأمر المستعصي ويرجع السبب الرئيسي في توسع اقتصاد الظل في شقه غير الشرعي الذي تمثله الشبكات الإجرامية بكل نشاطاتها، فالتنويع الاقتصادي من أهم الاستراتيجيات التي يتطلب التعجيل في تحقيقها لخلق ما يعرف بالتنمية المتوازنة بين القطاعات الإنتاجية للتخلص من التبعية الريعية عن طريق الانفتاح التجاري وهو موقف يتناقض ودراسة كوريهارا وفوكوشيما ***(Kurihara and Fukushima)*** في سنة **2016** الذي يرى في الانغلاق التجاري أمرا لابد منه من أجل تنويع اقتصاديات الدول والاعتماد على مواردها الطبيعية حتى يتم عزل الاقتصاد الرسمي عن كل ما هو غير شرعي قادم من الدول الأجنبية خاصة بعد الحرب الباردة، لكن التنويع الاقتصادي لن يكون إلا بالانفتاح التجاري عن طريق خلق قيمة مضافة لتلك الدولة ذات

[1] *Farah Elias Elhannan, Abou Bakr Boussalem, Mohamed Benbouziane, '' **Economic Diversification and Trade Openness in Algeria Empirical Investigation''**, Topics in Middle Eastern and African Economies Proceedings of Middle East Economic, Association : Vol. 20, Issue No. 1 (May 2018), P 57.*

[2] سلطاني عادل، مرجع سابق الذكر، ص 38.

[3] *Stellah Kwasi and Jakkie Cilliers, '' **Stagnation or growth ? Algeria's development pathway to 2040''**, (Institute for Security Studies, North Africa Report5, November2020), P3.*

[4] *Ibid, P 4.*

الموارد الطبيعية من خلال خلق الثروة بتوفير سلع غير متوفرة بأسعار منخفضة والحد من الفقر والبطالة، أما فيما يخص اقتصاد الظل فنجد هذا النوع في كل الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء التي تتمتع بموارد طبيعية أو الدول المصنعة وان كان بوتيرة مختلفة في شقه غير الشرعي، كما أن الانغلاق التجاري سيزيد من احتمالية سيطرة اقتصاد الظل في شقه غير الشرعي الذي تسيطر عليه الجماعات الاجرامية على النظام الاقتصادي، لذلك فتحقيق التنويع الاقتصاد الجزائري يعني تحقيق الأمن الاقتصادي التي من خلالها (يتكمن المواطن الجزائري من تلبية احتياجاته الأساسية بكرامة وبشكل مستدام وتغطية مصاريف التعليم والرعاية الصحية)[1].

المطلب الثالث: التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري.

واجه الاقتصاد الجزائري العديد من التحديات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا والتي حالت دون تحديد الملامح العامة للنظام الاقتصادي الجزائري في ظل اقتصاد ريعي ألحق بالقطاعات الإنتاجية الأخرى ركودا تاما على الرغم من الإصلاحات التنموية في القطاع الاقتصادي، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري ضعيفا هشا وعرضة للعديد من المخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وقفت في وجه تطوير ودعم هذا القطاع والنهوض به بدءا بالأزمة الأمنية المتمثلة في الإرهاب خلال العشرية السوداء التي كبدت خزينة الدولة خسائر كبيرة باستهداف قواعد عسكرية ومؤسسات اقتصادية، مرورا بأزمات اجتماعية ترتب عنها نسبة كبيرة من البطالة والفقر وعدم توفر المواد الاستهلاكية نهاية بالتهديدات الأمنية اللاتماثلية الراهنة والتي تجلت بشكل كبير في الجريمة المنظمة العبر قومية بنشاطاتها التقليدية والحديثة المتمثلة في الجريمة السيبرانية، وبهذا الصدد نقوم بالتطرق لأهم التحديات والصعوبات التي واجهها الاقتصاد الجزائري.

1/ التحديات السياسية: تتمثل التحديات السياسية التي واجهت القطاع الاقتصادي الجزائري في:

أ / الاختلالات السياسية:

خلال سنوات عديدة من الاستقلال عاش المجتمع الجزائري مجموعة من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، غير أنها في سنة **2019** ترجمت في حركات احتجاجية تمحورت بشكل عام في ضرورة استبدال الطبقة السياسية على رأسها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وتحسين الظروف المعيشية للمجتمع الجزائري[2]، تحدد تاريخ **12** ديسمبر **2019** لإجراء الانتخابات واختيار رئيس جديد للجزائر يقوم بإنقاض ما يجب انقاضه لذلك اعتبرت هذه المرحلة مرحلة انتقالية للدولة الجزائرية

[1] *International Commette of the Red cross (ICRC), ''**Economic Security**'', Site Visited The : 30/03/2023, The Site : https://www.icrc.org*

[2] *Luis Martinez & Rasmus Alienus Boserup, Op Cit, P 15.*

لاستدراك الخسائر المنجرة عن السنوات السابقة[1]، ونظرا لصعوبة إصلاح الاوضاع دفعة واحدة وتداخل وتفاقم الازمات الأمنية والاجتماعية، تعهد الرئيس الحالي عبد المجيد تبون بإصلاحها تدريجيا لاسيما وأن الجزائر مستهدفة من قبل أطراف خارجية، لكن على الرغم من ارتفاع أسعار المحروقات في فترة وباء كوفيد **19** ظل الاقتصاد الجزائري على ما هو عليه نظرا للمشاكل الهيكلية والعجز في البنية التحتية للاقتصاد الجزائري وتفاقم المشاكل الاجتماعية التي هي في الاصل مشاكل اقتصادية[2].

ب/ استفحال ظاهرة الفساد في المؤسسات العمومية والخاصة وتهريب الأموال:

قدم الخبراء الاقتصاديون جملة من الأرقام الخطيرة عن الفساد الذي لحق بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية على رأسهم قطاع الصناعة والزراعة، هذا الأخير الذي أنهكه الركود فعلى الرغم من المساحات الشاسعة التي تتمتع بها الجزائر إلا أنها لم تحقق تقدما كبيرا خلال السنوات السابقة غير أن بوادر التعافي بداية من سنة **2022** بدأت تظهر على القطاع الزراعي[3]، هو الحال كذلك بالنسبة لشركة سوناطراك وشركة صيدال للأدوية الصيدلانية فعلى الرغم من النجاح الذي حققته فقد تعرضت فيما بعد لتدمير ممنهج عن طريق تهريب الادوية من قبل الجماعات الإجرامية وبقيت فواتير الاستيراد للأدوية في ارتفاع مستمر عن طريق استيراد مواد صيدلانية مشبوهة قد تضر أكثر مما تنفع[4]، بالإضافة إلى نهب جزء كبير من موازنات المستشفيات عن طريق الرشاوي والاختلاس والتزوير لتهريب الادوية بما يتماشى وطبيعة الأمراض الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري[5].

كما طال الفساد والنهب والغش قطاع البناء والأشغال العمومية في انجاز مشاريع الطرقات مثل: (الطريق السيار شرق- غرب بالجزائر) والتي تسببت في العديد من حوادث المرور بنسبة **90 %**[6]، وكشفت السلطات الجزائرية عن قيمة الأموال المهربة والتي فاقت **200** مليار دولار تتوزع بين عدة بنوك أوروبية وآسيوية وحتى في أمريكا اللاتينية[7]، وحسب نتائج مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية

---

[1] *Redouane Boudjema, '' **The Crisis of The Algerian Presidential Elections : Candidates, Stakes, and Scenarios''**, (Arab Reform Initiative, 02/12/2019), P 10.*

[2] *Geoff Porter, ''**Algeria's Economic Challenges : Opportunities for U.S Engagement''**, (The Washington institute for Near East Policy, 28 May 2021), P2.*

[3] حمزة كحال، **"انتعاش محصول القمح في الجزائر الموسم الجاري"**، 6 جوان 2022، تم الاطلاع على الموقع: 2022/11/29، الموقع: *https://www.alaraby.co.uk/economy/*

[4] *Technip FMC, '' **Case Study : Sanofi Algeria''**, 2020, P 3.*

[5] محمد العيد حسيني، **"الوقاية من مخاطر الفساد في قطاع الصحة في الجزائر وتأثيرها على جودة الخدمات الصحية"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون-بسكرة، العدد: 18 (جانفي 2018)، ص-ص 204-206-206.

[6] *Africa,**''Road accident in S. Algeria kills 16injures3''**, 15/11/2022, Visited the site : 29/11/2022, the Site is : https://english.news.cn/africa/20221115/0a652b19051b4010a616d3d874536b0b/c.html*

[7] سهام معط الله،**" أموال الجزائريين المنهوبة... هل هناك امل في استرجاعها؟"**، موقع العربي الجديد، 13 سبتمبر 2021، تم الاطلاع على الموقع: 2022/11/29، الموقع: *https://www.alaraby.co.uk/economy/*

لسنة **2018** تحصلت الجزائر في قضايا الفساد على **35** درجة من درجات المؤشر البالغة مئة ومتوسطه **45** درجة وترتيبها **105** من بين **180** دولة شملها المؤشر على مستوى العالم[1]، و بلغ متوسط ترتيب الفساد في الجزائر **101.26** من عام **2003** حتى عام **2021**، ووصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند **117** في عام **2021** وأدنى مستوى قياسي بلغ **84** في عام **2006**.[2]

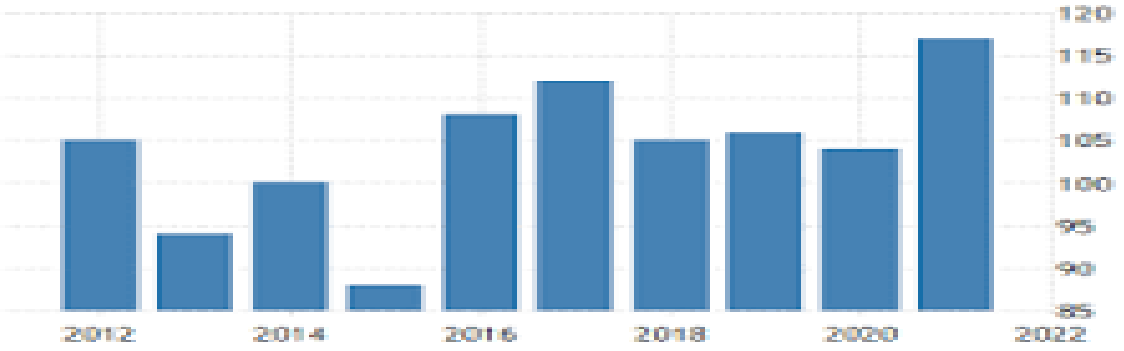

الشكل رقم (12): نسبة الفساد في الجزائر بين الفترة الممتدة من: 2012-2021

Source : *Transparency Organization, Op Cit.*

ساد الاعتقاد لدى الفرد الجزائري أن مرور الجزائر بأزمات متعاقبة مست جميع القطاعات لفترة ما بعد الاستقلال والأزمة الأمنية خلال العشرية السوداء التي راح ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين لن تتكرر مجددا خاصة بعد انتخاب رئيس شرعي (عبد العزيز بوتفليقة) الذي تعهد بفتح آفاق تنموية تبدأ بديباجة تقضي بإعادة الأمن والاستقرار للجزائر عن طريق برنامجي المصالحة الوطنية والوئام المدني و تنتهي بإصلاحات اقتصادية واجتماعية تخرج الجزائر من عزلتها وتعيدها إلى مكانتها الدولية، لكن بعد **20** سنة من حكم عبد العزيز بوتفليقة للجزائر **(1999-2019)** لم يتحقق هذا الاعتقاد للشعب الجزائري وبقيت الجزائر على ما كانت عليه بل وأسوأ من ذلك خاصة بعد تضاعف نشاطات الجريمة المنظمة العبر قومية من خلال سلسلة عمليات تهريب وفساد طالت مؤسسات وطنية جزائرية عمومية وخاصة، غير أن فترة حكم الرئيس المنتخب عبد المجيد تبون منذ **2019** إلى يومنا هذا عرفت العديد من التغييرات على المستوى الخارجي والداخلي والذي ساهم بشكل كبير في النهوض بالاقتصاد الجزائري.

2/ التحديات الاقتصادية: كأهم تحد أثر على الاقتصاد الجزائري منها:

أ/ تحدي الهوية الاقتصادية:

[1] أحمد مرواني، **"مكافحة الفساد في الجزائر ترحيب بتوجس"**، منتدى فكرة، 8 جويلية 2019، تم الاطلاع: 2022/11/27، الموقع: *https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mkafht-alfsad-fy-aljzayr-trhyb-btwjs*

[2] *Transparency Organization, '' **Algeria Corruption Rank''**, 2022 Data 2023 Forecast, The SITE Visited : 04/12/2022, The Site is : https://tradingeconomics.com/algeria/corruptionrank*

القطاع العام في الجزائر تديره الدولة الجزئرية الأمر الذي جعل هذه الدول تعتمد على الاستيراد أكثر من التصدير فهي لا تنتج شيئا نظرا لإهمال القطاع الصناعي والزراعي لتصبح اقتصاداتها مجرد أسواق لمنتجات الدول المتقدمة والقوى الصاعدة، والجزائر باعتبارها واحدة من هذه الدول فهي بعيدة عن فكرة اقتصاد السوق والتنمية وتطوير القطاع الخاص والنهوض بالقطاعين الصناعي والزراعي والابتعاد عن كل نشاط له علاقة بالاقتصاد الريعي لتحقيق قيمة مضافة ويرجع ذلك للمراحل الصعبة التي مرت بها الجزائر والتي حالت دون السماح بالرقي باقتصادها، انطلاقا من مرحلة الاستعمار الفرنسي ثم مرحلة الإرهاب إلى غاية الاختلاسات والفساد والنهب التي ميزت مرحلة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة (العصابة) والتهديدات الأمنية المتمثلة في الجريمة المنظمة العبر قومية وهي التحديات التي يحاول الرئيس عبد المجيد تبون العمل على معالجتها لتحقيق تنمية اقتصادية تعود بالنفع على المجتمع الجزائري ككل[1].

ب/ اقتصاد ريعي:

وفقا لبيانات البنك الدولي في سنة **2013** بلغ الناتج المحلي الإجمالي **16.569,3** مليار دولار(**208.7** مليار دينار) خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة، خلالها بقي الاقتصاد الجزائري رهينة قطاع المحروقات الذي لجأت إليه الحكومة آنذاك[2]، لكن في سنة **2016** تراجعت قيمة الناتج المحلي بانخفاض أسعار النفط إلى **166** مليار دولار علما أن قيمته في **2015** بلغ حوالي **172.3** مليار دولار وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي حول توقعات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا[3]، لترتفع وتتحسن نسبيا أسعار النفط في السوق الدولية سنة **2018** الذي عرف استقرارا منذ **2017** وبالتالي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي[4]، لكن في نفس السنة **2018** انخفضت قيمة احتياطي البلاد من النقد الأجنبي إلى **17** مليار دولار بعد أن كانت **96** مليار دولار عام **2013**[5]مع أزمة انهيار أسعار النفط بالسوق

---

[1] عبد الحافظ الصاوي، **"هذه أهم التحديات الاقتصادية أمام الرئيس الجزائري المنتظر"**، موقع الجزيرة، 2019/12/10، تم الاطلاع: 2022/01/26، الموقع: *https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/12/10/*

[2] ***''Rapport 2013 Evolution Economique et Monetaire en Algerie''***, *(Bank of Algeria, Octobre 2014), P 18.*

[3] *Abderrahmane Mebtoul, '' **Impact of the Decline in Hydrocarbon Prices on the Macrosocial Balances of the Algerian Economy : ''The Urgency of a New Economic Policy''**, IEmed Mediterranean Yearbook, 2017, Site Visited The : 20/11/2022, The Site is : https://www.iemed.org/publication/impact-of-the-decline-in-hydrocarbon-prices-on-the-macroeconomic-and-macrosocial-balances-of-the-algerian-economy-the-urgency-of-a-new-economic-policy/?lang=fr*

[4] *International Monetary Fund - IMF Country Report No. 18/168, **"Algeria"**, June 2018, P3.*

[5] *Ibid, P 5.*

العالمية حيث بلغت احتياطيات الجزائر من النفط **12.2** مليار برميل نهاية **2017**[1]، وعلى الرغم من عودة الجزائر في التسعينات إلى الساحة الدولية بعد العزلة إلا أنها لم تعرف تطورا ونموا في الاقتصاد الذي كانت تديره الدولة أو تدفقا في الاستثمارات الأجنبية في الأسواق، أو تفعيلا للقطاعين الزراعي والصناعي[2] فخلال **20** سنة من حكم الجزائر وتسييرها عن طريق الاقتصاد الريعي انهارت العملة الوطنية الجزائرية (الدينار) وفقدت قيمتها إلى أدنى مستوياتها منذ الاستقلال إلى **193** مليار دولار في النصف الأول من سنة **2014** إلى يومنا هذا[3].

ج/ هروب المستثمرين وارتفاع معدلات البطالة لدى ذوي الشهادات العليا:

أصدر قانون المالية التكميلي (موازنة عامة تكميلية) في سنة **2009** سن فيه قاعدة الاستثمار "**49/51**" تسبب في عزوف الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر، فكان الاقتصاد الكلي للجزائر يعكس واقع اقتصادي جزئي غير متوازن على عكس قطاع المحروقات المزدهر والذي كان يدر **97 %** من عائدات الصادرات الأجنبية، لكن نقص الاستثمارات في القطاعين العام والخاص زاد من معدل البطالة بنسبة: **30%**[4] بعد تسريح آلاف العمال بهدف إعادة هيكلة الصناعات من أجل الخصخصة وفقا لخطط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الاوروبي التي لم تحقق أي نتيجة فانعكس بالسلب على المجتمع حيث تم إهمال الاستثمار الاجتماعي فيما يتعلق ب:"السكن والقدرة الشرائية وأنظمة النقل المتعلقة بالسلع المستوردة"، ولاستدراك الأزمات التي أحدثها هذا القرار أصدرت الحكومة في سنة **2013** بـ"جعل القرض الائتماني طريقة وحيدة لتسوية عمليات التجارة الخارجية"[5].

كان برنامج الاصلاح الأول في الجزائر موجه إلى القطاعين العام والخاص بهدف تحسين كفاءة الاقتصاد الكلي الذي من المفترض أن يشمل هذا الاصلاح والنمو كافة الولايات، لكن الأمر كان عكس ذلك حيث بقيت المناطق الجنوبية وبعض من المناطق في شرق وغرب البلاد بعيدة عن الاصلاح بل زادت أوضاعها تأزما، فمثلا في سنة **2000** ارتفع معدل البطالة ثم انخفض بسرعة بتدخل الحكومة عن طريق خلق فرص عمل نسبية (وظائف عادية) لم تساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الجزائري

---

[1] *U.S. Energy Information Administration, **''Country Analysis Executive Summary Algeria''**, (EIA, March 25, 2019), P 1.*

[2] *African Economic Outlook, AfDB/OECD, **'' Algeria''**, 2003, P 62.*

[3] *Hamid Ould Ahmed, '' **Algeria dinar's fall hits finances but may bring reserves benefits''**, 31 May 2016, Site visited the : 24/11/2022, the site is : https://www.reuters.com/article/algeria-currency-idUSL8N18S1PR.*

[4] *Organisation for Economic Co-orperation and Development, **''African Economic Outlook''**, 2003, P57.*

[5] فخاري فاروق، زبيري نورة، " **آليات التحكم في مشكلة تعثر الائتمان البنكي على ضوء التجارب الدولية – دراسة تحليلية–**''، مجلة اقتصاد المال والأعمال ***JFBE***، المجلد: 3، العدد3 (31 أكتوبر 2019)، ص 617.

بينما الوظائف ذات الجودة العالية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لذوي الشهادات العليا فشلت في توفيرها خاصة في المجال الصناعي والزراعي وهو السبب في فشل خطة التنويع الاقتصادي[1].

خلال السنوات الماضية شهدت معدلات البطالة في الجزائر ارتفاعا كبيرا أثرت على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وعلى الرغم من سياسات التوظيف التي انتهجتها الحكومة لمحاولة امتصاص هذه النسبة المرتفعة باستمرار من متخرجي الجامعات على سوق العمل خاصة في ظل الزيادة في عدد السكان إلا أن الوضع بقي متأزما[2]، وقد تميزت معدلات البطالة بعدم الاستقرار نظرا لسياسات الاصلاح التي اتبعتها الجزائر وهو سبب ارتفاعها خلال فترات زمنية متعاقبة وانخفاضها في فترات أخرى.

جدول يمثل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة مابين:(1977-2014)

السنوات	معدلات البطالة	السنوات	معدلات البطالة	السنوات	معدلات البطالة
1966	**32.9**	**1992**	**23.8**	**2004**	**17.7**
1977	**22**	**1993**	**23.15**	**2005**	**15.3**
1982	**16.3**	**1994**	**24.36**	**2006**	**12.3**
1983	**13.1**	**1995**	**28.1**	**2007**	**12.4**
1984	**8.7**	**1996**	**27.99**	**2008**	**11.3**
1985	**9.7**	**1997**	**26.41**	**2009**	**10.2**
1986	**15.55**	**1998**	**28.02**	**2010**	**10**
1987	**21.4**	**1999**	**29.29**	**2011**	**10**
1988	**19.95**	**2000**	**28.89**	**2012**	**11**
1989	**18.5**	**2001**	**27.3**	**2013**	**9.8**
1990	**19.7**	**2002**	**25.51**	**2014**	**9.5**
1991	**21.1**	**2003**	**23.72**		

المصدر: موسى جديدي، **" دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد: 7 (2016)، ص 170.

في أواخر عام **2018** ارتفعت معدلات البطالة إلى: **11.7%** أغلبهم من فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم بين **(16-24** عامًا) من خريجي الجامعات حسب بيانات الديوان الوطني للإحصاءات بالجزائر[3]، لترتفع النسبة سنة **2019** بـ **11.38%**[4] وخلال سنتي **2020 و2021** إلى نسبة **12 %** حسب الشكل البياني (رقم13) الموضح.

[1] *Ministry of Strategy and Finance, Korea Development Institute (KDI 2013), Op Cit, P 90.*

[2] *Ahmed Louhbaibat Abdelkader Djellal, ''**Unemployment in Algeria, Causes and Policies (from 1990 to 2010)''**, p2*

[3] عبد الحافظ الصاوي، مرجع سابق الذكر.

[4] *The Global Economy, **''Algeria: Unemployment rate Forecast''**, 2019, Visited the site: 09/12/2022, The Site is: https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/unemployment_outlook/*

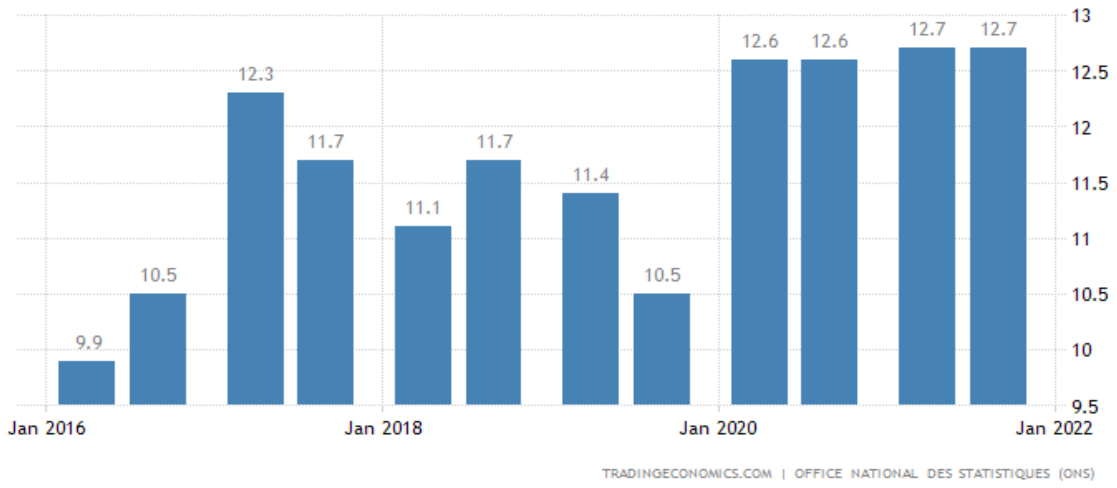

الشكل رقم (13): معدل البطالة في الجزائر (2016-2021)

***Source** : Trading Economics, Op Cit.*

لذلك فارتفاع نسبة البطالة في المجتمع تؤثر على الدخل المتاح للأسر حيث تفقدهم الأجور وتضعف القدرة الشرائية لها فتعرض فئات أخرى العاملة للبطالة نظرا للأجر الزهيد مقابل ارتفاع في السلع الاستهلاكية وبالتالي ينخفض ناتج الاقتصاد لعدم مساهمة العاطلين عن العمل في انتاج السلع والخدمات[1].

د/ ضعف النظام المصرفي الجزائري :

ورثت الجزائر نظاما مصرفيا من الحقبة الاستعمارية الذي فيما بعد مر بعدة مراحل:" مرحلة السيادة، مرحلة التأميم، التكوين الاجتماعي، مرحلة التقييد ومرحلة التحرير" بعد اصلاحات تضمنت قانون القرض سنة **1990**، ولتحرير النظام المصرفي الجزائري قامت الحكومة بتفعيل أنشطة لتحسين أداء البنوك التجارية التي بلغ عددها سنة **2016**:" بنك تجاري واحد و**8** شركات مالية ومجموعة مكاتب للبنوك الأجنبية"، وانتقلت نسبة الائتمان من **2.4%** سنة **2000** إلى **4.4 %** سنة **2015**، وهو الأمر الذي آثر بالإيجاب على ربحية البنوك أين بلغ العائد على الأصول من **0.46 %** سنة **2009** إلى **1.9%** في سنة **2015**، وشجع دخول **13** مصرف أجنبيا وتحسين جودة الخدمات، لكن على الرغم من ذلك لا يزال القطاع المصرفي في الجزائر هشا فيما يتعلق بالسوق و إدارة مخاطر الائتمان نظرا لنقص الكفاءة في ظل عزوف الأسر الجزائرية في الاقتراض من البنوك الجزائرية للتمويل لأنشطتهم علما أن في الدول المتقدمة، وتعتبر الأسر والعائلات من بين المقترضين الرئيسيين ويعود ذلك بنسبة أكبر لاعتبارات

[1] *Elvis Picardo, '**How the Unemployment Rate Affects Evrybody**', Investopedia, March 23, 2022, Site Visited the : 09/12/2022, The Site is : https://www.investopedia.com/articles/economics/10/unemployment-rate-get-real.asp*

دينية واجتماعية (الفقر) ليس لديهم أنشطة خاصة، فالبنوك الجزائرية هي المصدر المالي الوحيد الذي يخدم الوحدات الاقتصادية (وحدة القياس النقدي) نظرا لهيمنتها على النظام المالي[1].

لم تكن الاصلاحات المصرفية في الجزائر إلا تحسينات تجلت في دراسة درجة الكفاءة والفعالية في الوساطة والخدمات المصرفية التي تقوم في الجزائر على البنوك والسوق المالي غير النشط، لذلك فإن هذه التحسينات لم تهتم بالإصلاحات المؤسسية كضرورة لتطوير النظام المصرفي الجزائري وبالتالي فإن هذه البنوك لا يمكن أن تنجح إلا في ظل مؤسسات قوية تخدم الاقتصاد من خلال التنمية وخلق الثروة والوظائف، لكن في الجزائر كان جل اهتمامها منصب على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي جعل البنوك العامة تهيمن على النظام المصرفي الجزائري حيث تظهر الاحصاءات المالية أن **90%** من الأصول المصرفية مملوكة من قبل البنوك العامة وهو أمر يعيق مسألة تطور وتنمية البلاد نظرا لعدم تفعيل دور الحوكمة والرقابة على البنوك وعدم وجود الشفافية في النظام المصرفي في ادارة العمليات المصرفية وهو الامر الذي صعب عملية الاستثمار وألغى عملية الخصخصة مثل: ***"Crédit Populaire d'Algérie (CPA)***"وغيرها من الشركات المملوكة للدولة، فالخصخصة والإصلاحات المؤسسية كأهم عامل للنهوض بالنظام المصرفي وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر[2].

هـ/ خسائر كبيرة في خزينة الدولة:

خلال حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للجزائر تم غلق "**1200** شركة حكومية في مجالات مختلفة لرجال أعمال والتي سرعان ما أعلنت إفلاسها وبيعها في **2004** بأسعار رمزية حيث أثرت سلبا على الدولة والمجتمع بخسائر فادحة راح ضحيتها العديد من العمال الذين تم تسريحهم، إضافة إلى نقص في عائدات خزينة الدولة[3] إضافة إلى الخسارة الكبيرة المحققة من القرار الائتماني الذي سبق ذكره سنة **2013** لتسوية عمليات التجارة الخارجية والتي قدرت بـ: **30** مليار دولار[4]، والخسائر الكبيرة في قطاع

---

[1] *Ishaq Hacini, Khadra Dahou,**'' The Evolution of the Algerian Banking System''**, Management Dynamics in the Knowledge Economy- University of Mascara, Vol.6, no.1 (2018), P-p 160-161.*

[2] *Salima Rekiba, **'' The Algerian banking system : reality, reforms and WTO Accession''**, Revue Administration et Développement Pour les Recherches et les études- Oran, Volume : 10 / N° : 02 (Décembre 2021), P-p 428-442.*

[3] *U.S Department of State –Diplomacy in Action, **''Algeria 02/07''**, 20 January 2009, The Site visited : 24/11/2022, The Site is : https://2009-2017.state.gov/outofdate/bgn/algeria/81223.htm*

[4] يونس بورنان، **"اقتصاد الجزائر...تركة ما بعد بوتفليقة"**، موقع العين الإخبارية، 2020/02/22، تاريخ الاطلاع: 2022/11/24، الموقع: *https://al-ain.com/article/algeria-s-economy-legacy-beyond-bouteflika*

الصناعة والمناجم بحوالي : **8** مليار دينار جزائري/ **660** مليون دولار[1]، لكن اكبر خسارة تم تحقيقها خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة كانت سنة **2002** وهي: "اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي" المعروفة: " باتفاقية الاستسلام" التي كلفت ولا تزال تكلف خسائر سنوية للجزائر تفوق **8** مليارات دولار[2]، والذي خلال **18** سنة لم تحقق من خلاله الجزائر أي نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي والتجاري والاجتماعي لكن مع تولي الرئيس عبد المجيد تبون الحكم طالب بإعادة تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وفق مقاربة:(رابح–رابح) ذلك أنها ليست في صالح الجزائر إذ أنها لم تحقق أي استثمار أجنبي مباشر وكاد ينعدم فلا مناصب عمل ولا نمو اقتصادي إضافة إلى العجز في الإيرادات الجمركية الجزائرية وصلت خلال **10** سنوات **(2005–2015)** إلى **7000** مليار دولار وغيرها من الأزمات[3].

اجتمعت جملة من التحديات الاقتصادية كانت سببا في تدهور الاقتصاد الجزائري وتأزم الأوضاع في الجزائر منذ الاستقلال نظرا لعدم تحديد ملامح الاقتصاد الجزائري وتحديد هويته ومحاولة تخطي مسألة الريعية والمصدر الوحيد للوصول إل تنويع الاقتصاد، غير أن الاقتصاد الجزائري كان بعيدا اشد البعد عن اقتصاد السوق وهو ما جعل الناتج المحلي بين مد وجزر تارة يرتفع بارتفاع أسعار النفط وتارة أخرى ينخفض بانخفاضها الأمر الذي أدى إلى تراجع قيمة العملة الوطنية، وبالتالي أزمات متعددة ومتكررة مست فئة الشباب من البطالة وانخفاض القدرة الشرائية ونقص أو انعدام فرص العمل لاسيما في وسط المتخرجين من ذوي الشهادات العليا وذلك بسبب سياسة التشغيل غير الملائمة والمتوازنة مع متطلبات سوق العمل لامتصاص العدد الهائل من العاطلين عن العمل من خلال تشجيع المشاريع التنموية حتى تتمكن من تنويع الاقتصاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحقيق أمن اقتصادي يسمح لها بمكافحة التهديدات الأمنية.

3/ التحديات الأمنية: وتشمل مجموعة من التهديدات اللاتماثلية والمتمثلة في:

---

[1] يونس بورنان، **"أحكام نهائية بحبس أبرز رموز نظام بوتفليقة"**، 2020/03/25، تم الاطلاع: 2022/11/27، الموقع: *https://al-ain.com/article/algerian-judiciary-trial-bouteflika-final*

[2] *Abdenour Benanter,**'' Algeria and the European Union : Uncertainties of a Dense RelationShip''**, Euromed Survey Changing Euro- Mediterraneam Lenses, Site Visited The : 27/11/2022, The Site is: https://www.iemed.org/publication/algeria-and-the-european-union-uncertainties-of-a-dense-relationship/?lang=fr*

[3] الإذاعة الجزائرية، **" اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية....مؤدى سلبي يفرض تصحيحا"**، 2021/11/01، تم الاطلاع على الموقع: 2023/04/05، الموقع: *https://news.radioalgerie.dz/ar/node/663#:~:text=*

أ/ الإرهاب:

يكمن الخلل في سياسة المصالحة الوطنية في أنها لم تتعامل مع مسببات العنف (أسباب هيكلية) أثناء فترة العشرية السوداء، إذ فشلت في دراسة وتحليل الظروف التي دفعت بالجزائريين للانضمام إلى التنظيم الإرهابي[1]، وعلى الرغم من الردود الكثيرة حول تأثير الربيع العربي التي انفجرت في الدول العربية وخاصة تونس ومن احتمالية عودة الجزائر إلى العشرية السوداء من الإرهاب إلا أن المسيرات السلمية التي تزعمها الحراكيون كانت خالية من أعمال الشغب حيث كانت تهدف للإطاحة بالنظام الذي وصف بنظام العصابات لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وبسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى **30%** في ظل مرض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة والشلل الحكومي بمطلع سنة **2019** [2]، لكن في ظل التهديدات الأمنية على طول الحدود الجزائرية كالإرهاب والجريمة المنظمة العبر قومية في:" منطقة المغرب العربي والساحل والصحراء كمنطقة تشكل تهديدا خطيرا لدول الجوار قامت الحكومة الجزائرية بإجراء تخفيضات في برامج مختلف القطاعات الاجتماعية والثقافية في البرامج الاجتماعية والثقافية على حساب النفقات العسكرية والأمنية [3].

في دراسة أجراها كل من ساندلر وجيبيلاف (***Sandler and Gaibulloev***) في سنة **2009** على درجة تأثير الإرهاب على **42** بلد آسيوي كعينة تنقسم إلى **7** دول نامية و **35** دولة متقدمة، فوجدوا أن الإرهاب لم يعق نمو اقتصاديات الدول المتقدمة بنسبة كبيرة بينما انخفضت نسبة النمو في الدول النامية بنحو **4.1 %** بسبب عمليات غسيل الأموال التي أنهكت اقتصاداتها، ما يدل على ان الدول النامية هي الأكثر تأثرا بالإرهاب من الدول المتقدمة ذلك أن الإرهاب يعمل على ابعاد المستثمرين عن الدول النامية، وبالتالي تقل الحركية وتنقص فرص التوظيف وتقل القدرة الشرائية وتنتشر البطالة بشكل يعيق التنمية الاقتصادية[4].

وتتصدر الجزائر المرتبة الأولى في قائمة آثار الإرهاب الخافضة للاستثمار الأجنبي المباشر والمعونة بـ:

---

[1] *Faouzia Zeraoulia, '' **National Reconciliation and Peacebuilding in Algeria : Lessons for Libya ?**'', EUI Middle East Directions- Robert Schuman Centre, Issue: 2022/07 (31 March 2022), P 15.*

[2] *Yahia H. Zoubir,'' **The Arab Spring Is Algeria the Exception ?**'', (IE Med Institute Européen de la Méditerrané, 20/10/2011), P-P 1-2.*

[3] *Belkacem Iratni, Op Cit, P-P 9-10.*

[4] سوبهايو باندیو باديای، تود ساندلر، تود ساندلر، جافيد يوناس، **"تكلفة الإرهاب"**، مجلة التمويل والتنمية، (جويلية 2015)، ص–ص 26–27.

جدول توضيحي لقائمة الدول المتأثرة بالإرهاب من ناحية الاستثمار الأجنبي.

المرتبة	حوادث الإرهاب المحلية	حوادث الإرهاب العابرة للحدود	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من اجمالي الناتج المحلي)	المعونة (% من اجمالي الناتج المحلي)
الجزائر	27.17	2.93	%0.76	%0.60
انغولا	*	1.74	6.57	3.32
الأرجنتين	10.31	5.79	1.48	0.06
بنغلاديش	10.67	*	0.28	4.35
البرازيل	*	1.88	1.64	0.07
كمبوديا	*	1.79	5.41	11.49
شيلي	42.38	5.67	4.03	0.19
كولومبيا	101.31	23.10	1.88	0.45
إكوادور	*	1.38	10.17	0.73
مصر	10.21	*	2.55	5.70
السلفادور	72.31	6.33	1.95	2.52
إثيوبيا	*	1.52	1.95	10.16
غواتيمالا	24.60	7.74	1.43	1.39
هندوراس	*	2.07	2.52	6.17
الهند	92.33	8.10	0.62	0.65
إندونيسيا	*	1.38	0.76	1.34
إيران	8.76	2.86	0.52	0.08
إسرائيل	24.95	2.10	1.74	3.48
لبنان	12.69	14.52	11.58	2.47
المكسيك	*	3.26	1.79	0.06
نيكاراغوا	17.98	2.66	2.41	11.37
نيجيريا	*	2.00	2.71	0.84
باكيستان	61.17	7.10	0.79	2.81
بيرو	110.57	8.79	1.92	0.91
الفلبين	40.26	8.05	1.06	1.22
جنوب إفريقيا	32.34	*	0.76	0.32
سري لانكا	32.36	2.90	0.88	4.96
السودان	*	1.52	2.61	4.60
تايلند	22.17	1.43	2.12	0.59
تركيا	40.55	6.50	0.72	0.37
فنزويلا	*	1.90	1.00	0.04
اليمن	*	1.67	1.37	3.52
المتوسط 122 بلدا	7.51	1.38	2.90	6.74

المصدر: سوبهايو باندیو باديای، تود ساندلر، تود ساندلر، جافيد يوناس، مرجع سابق الذكر، ص 27.

ب/ الجريمة المنظمة العبر قومية:

ظاهرة الجريمة المنظمة في المجتمع الجزائري متعددة ومعقدة وفهم تفاصيلها يتطلب التعمق في دراسة المجتمع الجزائري بجميع مجالاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية حيث تنتشر وتتواجد الجريمة المنظمة، فتعقد وتعدد ظاهرة الجريمة المنظمة راجع إلى التعقيد الحاصل في المجتمع الجزائري نتيجة تعرضه لمجموعة من المتغيرات منها:" تأثير العولمة على مجالات الحياة للفرد الجزائري وتطور الإعلام ووسائل الاتصال إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية كالخصخصة والسوق الحرة[1]، ونجد العديد من أشكال الجريمة المنظمة في الجزائر من خلال:

1/ تهريب وتسويق المخدرات بأنواعها في الجزائر:

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي جعلها محل اهتمام العديد من المنظمات الاجرامية على طول حدودها ذلك أنها تتوسط منطقتين حساستين إحداهما لإنتاج القنب وعبوره إلى أوروبا (سوق لترويج المخدرات) باعتبار الجزائر منطقة استهلاك وعبور، والمنطقة الأخرى يتم عن طريق حدودها تهريب السلع المشروعة كالمواد الاستهلاكية من الجزائر نحوها أما السلع غير المشروعة فيتم تهريبها حسب مصلحة أعضاء الشبكات الإجرامية إما إلى أو عبر الجزائر نحو الشرق الأوسط، لكن خلال سنوات التسعينات شهدت الجزائر إضافة إلى الازمة الأمنية (الإرهاب) عمليات مكثفة ونموا سريعا لاستهلاك المخدرات (القنب بشكل كبير و الكوكايين بنسبة أقل والمؤثرات العقلية الأخرى وإن كانت غير منتشرة بشكل كبير أو غير معروفة بحكم أن وسائل الاعلام والاتصال غير متطورة في الجزائر حتى يتم تداولها بشكل كبير) مما جعلها بيئة خصبة لجميع أنشطة المنظمات الإجرامية (الاتجار بالأسلحة والمخدرات والإرهاب وجميع أنواع التهريب الشرعي وغير الشرعي على رأسها الهجرة غير الشرعية)، فأصبحت الجزائر مفترق طرق يتم عبرها توجيه المخدرات إلى أوروبا عن طريق الموانئ الجزائرية (وهران والجزائر) والاتجاه الثاني نحو الجزائر في الداخل (إلى ولايات شرق وجنوب الجزائر عبر ورقلة وخاصة الوادي) وطرق أخرى لترويجها إلى تونس وليبيا والشرق الأوسط[2].

نتج عن هذه النشاطات الإجرامية العديد من المشاكل والأزمات الاجتماعية والاقتصادية من ارتفاع نسبة الجريمة وتدهور الاقتصاد والبطالة على الرغم من أنه في تلك الفترة ساد معتقد أن المخدرات تعمل

[1] *Addad Abderrahmane, Cherfaoui Hadj Abbou, Op Cit.*

[2] *Salah Abdennouri, '' **Algeria- Drug Situation and Policy''**, (Pompidou Group of the Council of Europe Co-operation Group to Combat Drug Abuse and Illicit trafficking in Drugs, Without Year of Publication), P-P 6-10.*

على تحقيق التنمية الاقتصادية الذي ليس له أي أساس من الصحة[1]، وباعتبار أن المغرب هي إحدى أكبر الدول المنتجة للقنب الهندي في العالم فإن الجزائر باعتبارها منطقة مجاورة لها وهي كذلك منطقة مقصد وعبور بحكم موقعها الجغرافي في شمال افريقيا فإن اقتصادها يتأثر بالأسواق الإجرامية العالمية التي تم انشاءها في هذه الدول بمتوسط درجة **92.6%** [2]

2/ الاتجار بالبشر في الجزائر:

الاتجار بالبشر يمثل أحد أشكال الرق في العصر الحديث كظاهرة دولية تم دمجها في الأسواق العالمية تمس بحقوق الانسان خاصة الأطفال كيد عاملة قابلة للاستغلال منخفضة الأجر حيث تعتبر من بين أهم الأنشطة الاجرامية التي تدر أرباحا كبيرة إذ صنفت في المرتبة الثانية بعد الاتجار بالمخدرات من حيث الربح، هذا النشاط وغيره تسبب في الإضرار بالقطاع المالي والمصرفي خاصة فيما يتعلق :" بأسعار صرف العملات والتهرب الضريبي وغسيل الأموال في دول أجنبية وحرمان الدول التي تم تحويل الأموال منها من عمليات تسمح بالنهوض باقتصاداتها عن طريق الامتناع عن دفع الضرائب حتى يتم تمويل الانفاق العام[3]، وتعرف الجزائر نشاطا كبيرا من قبل الشبكات الإجرامية في عمليات الاتجار بالبشر التي تغذي عوائدها نشاطات أخرى (الإرهاب، تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة وغيرها) ولعدم وجود احصائيات رسمية فإنه يتعذر إعطاء رقم صحيح يتعلق بعدد المهاجرين الأفارقة الذين يتم من خلالهم تفعيل نشاط الاتجار بالبشر نظرا لتحركاتهم المتواصلة عبر الجنوب الجزائري فقد كشفت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان عن وجود **29** ألف لاجئ قادم من **23** بلدا افريقيا دخولهم كان غير شرعي عن طريق شبكات تهريب البشر خلال سنة **2017** [4]، لذلك بدأت الجزائر من سنة **2018** إلى سنة **2022** في صياغة خطة وطنية ودولية **(2022-2024)** لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر[5].

3/ الهجرة غير الشرعية:

---

[1] حامد محمدي، خالد هدار، **" تأثير المخدرات على اقتصاديات الدول"**، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد: 5(ديسمبر 2018) ص-ص 198-199.

[2] *Global Initiative (Against Transnationational Organized Crime)*، بالعربية، **"مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2021"**، *Edact*، 2021، ص 69.

[3] عادل عامر، **"أضرار الاتجار بالبشر على الاقتصاد القومي"**، موقع الفراعنة مستقبل له جذور، 02جويلية 2022، تم الاطلاع على الموقع: 2022/12/24، الموقع:*https://www.alfaraena.com/*

[4] عبد السلام بارودي، **"محاربة الاتجار بالبشر.... هل فشلت خطط الجزائر؟"**، 2017/12/29، تم الاطلاع على الموقع: 2022/12/29، الموقع: *https://www.maghrebvoices.com/2017/12/29*

[5] *United States of America- Department of State, '' **Trafficking in Persons Report- Algeria**'', July 2022, P 84.*

بسبب الفقر والجفاف وانعدام الامن في منطقة الصحراء الكبرى خاصة النيجر كانت الهجرات غير الشرعية من الصحراء الكبرى عبورا بالجزائر إلى أوروبا قليلة مع تدفقات المهاجرين الراغبين في تحسين الأوضاع الاجتماعية والبحث عن حياة أفضل في أوروبا[1]، لكن في السنوات الأخيرة أصبح المهاجرون غير الشرعيين الأفارقة (من شمال مالي والنيجر) وحتى من سوريا يفضلون البقاء في الجزائر بسبب الوضع الاقتصادي المزدهر نسبيا إذ يستهدفون العمل في قطاع الأشغال العامة والزراعة من جهة ومن جهة أخرى صعوبة الوصول إلى أوروبا نظرا للمبالغ المرتفعة التي تشترطها الشبكات الإجرامية مقابل تهريبهم إلى أوروبا [2]، لكن تزايد تدفقات الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر الحدود الجزائرية الجنوبية زادت من حدة التوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار واللاأمن بين سكان المنطقة من خلال انتشار الجريمة المنظمة العبر قومية بمختلف نشاطاتها بالإضافة إلى الاشتباكات بين السكان المحليين لا سيما في تمنراست القريبة من الحدود مع النيجر[3]، وبالإضافة إلى عدم الاستقرار انتشرت جرائم تقوم على اهدار المال العام وجرائم اخرى تقوم على تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل التكاليف كالسرقة والفساد والتهريب والتزوير وغسيل الأموال، وباعتبار أن الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تمثل ثاني اكبر نشاط لتحقيق مبالغ مالية طائلة فقد ساهمت في ظهور سوق القوى العاملة رخيصة الثمن محل السوق المحلية الامر الذي أدى إلى زيادة البطالة بين المواطنين الجزائريين وظهور السلوكيات اللاأخلاقية وانتشار الأمراض الوبائية[4].

4/ تهريب البترول من الجزائر إلى دول أخرى:

تهريب البترول من الجزائر إلى الدول المتاخمة لها يتم من خلال اتجاهين:

***الاتجاه الاول:** عبر الحدود مع ليبيا ومالي والنيجر التي تشهد صراعات مسلحة حيث يقوم مسلحين بالتسلل إلى آبار النفط وتهريب البترول عن طريق شاحنات وسيارات دفع رباعي.

* **الاتجاه الثاني:** نحو المغرب وتونس عن طريق الشاحنات والسيارات والبغال، وقد بلغت خسائر الجزائر جراء عمليات تهريب النفط المتواصلة إلى تونس والمغرب نحو مليار دولار سنويا وهو الامر الذي دفع بالحكومة الجزائرية سنة **2014** إلى رفع أسعار المحروقات بهدف الحد من تهريبها بعد الأزمات التي

---

[1] محمد مجدان، **"التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، جامعة الجزائر –3، المجلد: 3، العدد: 1(2016/06/01)، ص 11.

[2] *Sofian Philip Naceur, '' **Migration- Algeria**'', Migration Control. Info, 2019, Site Visited The : 29/12/2022, The Site is: https://migration-control.info/en/wiki/algeria/*

[3] *Belkacem Iratni, Op Cit, P10*

[4] *Mohummed Medjden, ''**Illegal immigration towards Algeria Its Reality, Consequences, and fighting**'', (The Algerian Journal ol Politrcal Scienccs ard lntemational Relations, Seventh Issue, December 2016), P-P 31-32.*

عانت منها الجزائر جراء انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية[1]، ووفقا لتقرير وزارة الطاقة لسنة **2016** فإنه على الرغم من غلق الحدود بين الجزائر والمغرب إلا أن نسبة الوقود المهرب إلى المغرب فاقت **60%** و**30%** إلى تونس أما الوقود المتبقي فيتم تهريبه إلى مالي فقد كشفت عناصر من قوات الجيش الوطني الجزائري إلى وجود مخازن سرية لكميات كبيرة من الوقود في وسط صحراء الجزائر[2]، نظرا للاختلاف الكبير في سعر اللتر الواحد في الجزائر مقارنة سعره في تونس والمغرب، حيث يبلغ سعر لتر المازوت في الجزائر لسنة **2016**، **18.76** دينار **0.17** يورو أما في المغرب يورو واحد أما في تونس بلغ **0.07** يورو[3]، بينما وصل سعره في سنة **2022** إلى **29.010** دينار جزائري / **0.197** يورو أما في المغرب **1.481** يورو أما في تونس بلغ **0.727** يورو[4]

5/ تهريب العملات:

بفعل تدهور الاقتصاد الجزائري شهدت عمليات تهريب العملات نشاطا موسعا في السنوات الأخيرة سواء في تهريب العملة الوطنية أو تهريب العملات الأجنبية (اليورو والدولار) خاصة اليورو العملة الأكثر تداولا، حيث يتم تهريبها إما: "بتزوير الفواتير او عن طريق التهريب المباشر عبر رحلات برية أو بحرية أو جوية".

أ/ تهريب العملة الوطنية عن طريق تزوير فواتير التجارة الخارجية: ففي مجال التجارة الخارجية يقوم المستوردون أو المصدرون بتزوير التصاريح المتعلقة بالسلع والبضائع خاصتهم بفوارق مالية عن طريق تضخيم الفواتير حتى يتم تهريب الفارق من العملة الصعبة (بعد ان تم تحويلها من العملة الوطنية الجزائرية الدينار إلى اليورو او الدينار) إلى المصارف الأجنبية وذلك لغياب قنوات رسمية كصرافات لتداول العملة الأجنبية[5].

---

[1] نبيل يكاني،"**الجزائر ترفع من أسعار البترول للحد من تهريبها إلى المغرب وتونس وتعلن خسائرها ب 2 مليار دولار سنويا**"، رأي اليوم، 2016/05/17، تم التصفح: 2021/08/22، الموقع: *https://www. Erlalyoum.com*

[2] موقع *Tuniscope(TS)*، **"تهريب الوقود إلى تونس والمغرب يكلف الجزائر خسارة بملياري دولار"**، 2018/03/06، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2023/01/01، الموقع:
https://www.tuniscope.com/ar/article/85858/arabe/actu/carburant-204308

[3] فرانس 24،''"**تهريب الوقود إلى تونس والمغرب يكلف ميزانية الجزائر حوالي مليار دولار**"، 2016/01/06، تم التصفح: 2021/08/22، الموقع: *https://www.France24.com*

[4] موقع *GlobalPtrolPricesK*، **"الجزائر أسعار الديزل يوم 8 شهر 8 سنة 2022"**، تم تصفح الموقع: 2022/08/12، الموقع: */https://ar.globalpetrolprices.com/Algeria/diesel_prices*

[5] يونس بن قانة، " **تهريب العملة عن طريق تزوير فواتير التجارة الخارجية"**، مجلة قانون النقل والنشاطات المينائية، جامعة محمد بن احمد– وهران 2، المجلد: 05، العدد: 01 (2018)، ص–ص 9–10.

ب/ تهريب العملات الأجنبية: خلال السنوات الأخيرة شهدت الجزائر طرق جديدة لتهريب العملات عن طريق حقائب في رحلات جوية أو بحرية أو برية، الأمر الذي حرم ميزانية الدولة الجزائرية من الضرائب وخسارة تقدر بمليارات من الدولارات وقد حذر الخبراء والمختصون عن ضرورة احتواء هذه الظاهرة وإلا ستكون هناك عواقب وخيمة[1].

6/ الاتجار غير المشروع بالأخشاب:

استنزفت غابات الجزائر من قبل مهربي الخشب الأحمر من قبل بارونات تهريب الخشب بمنحهم تراخيص مزورة أو أحيانا قانونية التي يتم التحصل عليها عن طريق الرشوة لاستغلال أخشاب الأشجار لاسيما الخشب الأحمر ويرجع ارتفاع ثمنه لزيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية جراء الأزمة الاقتصادية العالمية حيث تتنافس الدول الأوروبية والعربية على نوعية الأخشاب مثل:" السوق السورية لتهريب خشب الجزائر إلى غاية **2011**(الثورة السورية) الذي يصدر على أنه أوروبي[2]، وقد تعرضت معظم الدول التي تمتلك مساحات خضراء لهذا التهريب منها:" تيزي وزو، بجاية، سكيكدة، والطارف ...وغيرها، وقد تراجعت غابات البلوط الفليني التي تشتهر به الجزائر الأمر الذي يهدد التنوع والتوازن البيئي نظرا للحرائق المدمرة العمدية وغير العمدية[3]

7/ <u>تهريب الذهب:</u>

تزخر الجزائر بكميات هائلة من معدن الذهب في المناطق الحدودية مع التشاد والنيجر ومالي، وتعتبر ولاية تمنراست التي لا تبعد عن الحدود النيجيرية سوى **200** كلم أغنى ولاية بمعدن الذهب في شمال افريقيا حيث يبلغ ما يزيد عن **173** طنا وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة عربيا بعد السعودية ولبنان والمرتبة **24** عالميا حسب المجلس العالمي للذهب، هذا الأمر دفع بشبكات التهريب المكونة من آلاف

---

[1] أيمن حمودة، **<u>"تهريب العملة.. ظاهرة تعمق جراح الاقتصاد الجزائري"</u>**، موقع الخليج أولاين، 2019/03/06، تم الاطلاع على الموقع: 2023/04/08، الموقع: *https://alkhaleejonline.net/*

[2] فاطمة الزهراء حمادي، " **<u>الحرب تشتعل بين مهربي الخشب وتكشف تواطؤ بعض محافظي الغابات</u>**"، موقع الفجر، 2011/12/18، تم التصفح في: *2021/09/06، https://www.djazairess.com/alfadjr/200202*

[3] بلخير الحاسن، " **<u>الجزائر وتجاوزات الإنسان وراء تدهور غابات البلوط الفليني</u>**"، أطلس تايمز، 2018/10/08، تم التصفح في: 2021/09/06،
http://atlas-times.com/index.php/en/op-ed/79-article/slider/463-2018-10-08-21-00-46

من المنقبين الجزائريين والأفارقة لاستغلاله[1] وعلى الرغم من ذلك بقي احتياطي الجزائر للذهب نفسه بحوالي **173.40** طنا خلال سنة **2022**[2].

ويتم تهريب الذهب عن طريق تحميلها في سيارات وإخفائها في مناطق متعددة بجسد المهرب قد لا تخطر على بال أي شخص أو في الأمتعة أو عن طريق البحر بتهريبها عن طريق البواخر والسفن والقوارب أو عبر المطار حيث أن الناقلون يكونون في حالة جهل بشأن الشخص الموجود في المطار في حالة انتظاره، وقد كان من بين المهربين العديد من الشخصيات السينيمائية والمشاهير[3].

8/ تهريب الآثار التاريخية:

تتعرض الجزائر إلى حملة عنيفة من جرائم التهريب على اختلاف أنواعها منها:" تهريب الآثار التاريخية" عبر حدودها حيث يتم استخراجها في الغالب عن طريق الاستعانة بالمشعوذين والسحرة للوصول إلى الحفريات والكنوز، ومع التطور التكنولوجي واستعمال التكنولوجيا الحديثة زاد الطلب على الآثار التاريخية لا سيما في دول الخليج العربي وسهل على اللصوص بيعها لاسيما في جنوب وشرق البلاد، وقد استفحلت ظاهرة تهريب الآثار خلال العشرية السوداء بتطوير المهربون من الجماعات الاجرامية لوسائلهم اللوجيستية خاصة في إيجاد ثغرات لقانون العقوبات مثلا قانون حماية التراث الجزائري الذي يعاني من ثغرات يسهل التلاعب به، بالإضافة إلى محاولات التخريب التي يقوم بها بعض المواطنين بهدف الاتجار بها[4]، فالاتجار غير المشروع بالآثار يزيل القيمة الاقتصادية منه ويحرمه منها أين يصبح المعلم موردا ماليا لأنشطة غير مشروعة أخرى[5].

9/ الجريمة السيبرانية (الجريمة الالكترونية):

وهي الشكل الجديد للجريمة المنظمة العابرة للحدود القديمة باستعمال تقنيات تكنولوجية حديثة عبر الحاسوب باستعمال الانترنت التي يصعب من خلالها اكتشاف الجاني لتحقيق مكاسب أكبر وتتمثل في:" هجمات برمجيات خبيثة أو احتيال إلكتروني أو أي شكل من أشكال الاستغلال أو الابتزاز واختراق معلومات وبيانات سرية لمؤسسات خاصة او عمومية أو شركات بهدف بيعها والمتاجرة بها لتحقيق أرباح

---

[1] حمزة كحال،" **نهب ذهب الجزائر...بحث عن الثراء السريع في صحراء قاحلة**"، موقع العربي الجديد، 2018/10/15، تم التصفح: 2020/08/23، الموقع: *https://www.alaraby.co.uk/*

[2] *Trading Economics, ''**Algeria Gold Reserves**'', Jun 2022, Site Visited the : 12/08/2022, The Site is: https://tradingeconomics.com/algeria/gold-reserves*

[3] *The Indian Express, ''**Explained : How in Kerala Yold smuggling rackets the big sharks always escape**'', Monday August 23, 2021, Site Visited : 23/08/2022, The Site is: https://indianexpress.com.*

[4] جريدة النصر الالكترونية،" **قطع أثرية تعرض للبيع على الأنترنت**"، الأحد 5 سبتمبر 2021، التصفح تم في نفس اليوم (2021/09/05)، *https://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-34-08/2014-08-25-12-21-09/140019-2020-01-21-10-58-22*

[5] *Levent Kasekalya ouglu, Banu Ozusen, Op cit, P.737.*

أكبر"، ونجاح عملية اختراق واحدة للبيانات لشركة معينة أو تزوير هوية أو غيرها من الجرائم الإلكترونية يمكن أن يكون لها آثار بعيدة المدى مثل: " الخسائر المالية وسرقة الملكية الفكرية بشكل جماعي" تصل إلى مليارات الدولارات كل عام، ففي سنة **2020** خسر الاقتصاد العالمي **945** مليار دولار بسبب جرائم الإنترنت وهذا العدد في تزايد مستمر[1]، ويتمثل تأثير هذه الجرائم السيبرانية على الامن الاقتصادي الجزائري بالإضافة إلى الخسائر المالية في:" سرقة المعلومات الحساسة والإضرار بالسمعة وتعطيل الخدمات الضرورية وتزييف الهوية لاختراق حسابات البنوك" لا سيما وأن افريقيا تعتبر الهدف المفضل لمجرمي الأنترنت[2].

بعد نهاية الحقبة الاستعمارية وجدت الجزائر نفسها امام العديد من الأزمات ذات نوع اقتصادي أمني وبنية تحتية منهكة كانت سببا في تفعيل عمليات التهريب التي طالت المنتوجات والسلع المشروعة وغير المشروعة عبر حدودها في زيادة توسيع دائرة الازمة الاقتصادية، ومع نهاية الحرب الباردة وبروز العولمة وباعتبار أن افريقيا مستهدفة من قبل هذه التنظيمات الاجرامية نظرا للثروات التي تتمتع بها فإن أغلبها متمركز بها وفي الجزائر بالخصوص لأنها منطقة عبور للعديد من نشاطات المهربين خاصة المخدرات وتهريب المهاجرين نحو أوروبا، ومنطقة مقصد لاستنزاف خيراتها، وقد زادت حدة هذه التنظيمات وتأثيرها على الاوضاع الاقتصادية والامنية مع ظهور الإرهاب و التعاون بينهما في مقابل تهريب المخدرات من القنب الهندي والكوكايين.

كان اهتمام الجزائر كله في فترة الإرهاب منصبا على مكافحة الارهاب الذي ألحق خسائر مادية بمؤسسات الدولة وبخزينتها لاسيما وأن الجزائر أصبحت دولة غير أمنة للاستثمار او إقامة مشاريع تنموية للاقتصاد الجزائري، لكن بمجرد خروجها من العشرية السوداء دخلت الجزائر حربا أخرى هي الحرب السيبرانية إلى جانب الجريمة المنظمة عبر القومية التقليدية واستهداف مرة أخرى المؤسسات الاقتصادية عن طريق غسيل الاموال والاحتيال والابتزاز وتزييف الهوية وتحويل مبالغ طائلة لصالح هؤلاء المجرمين، لذلك وفي ظل هذه الأزمات المتتالية والمتعاقبة لم يتسن للاقتصاد الجزائري من استرجاع مكانته.

4/ التحديات الصحية: وهي تحديات حديثة شملت الأمراض والأوبئة الجرثومية:

أ/ الأزمة الصحية العالمية كوفيد- 19:

[1] *University of Portsmouth – Study Online, '' **What is The impact of Cybercrime on Society and the economy ?''**, 21/02/2022, the Site Visited : 08/04/2023, The Site is : https://studyonline.port.ac.uk/blog/what-is-the-impact-of-cybercrime-on-society-and-the-economy*

[2] *Zoltán Sipos, '' **Cybersecurity in Algeria ''**, Journal of Security and Sustainability Issues, Volume 13(2023), P 67*

واجهت الجزائر خلال الأزمة الصحية كوفيد-**19** العديد من التحديات والصعوبات الاقتصادية نتيجة اعتمادها على الصادرات الهيدروكربونية التي تمثل **30**٪ من ناتجها المحلي الإجمالي والتراجع الكبير لعائدات النفط والغاز في البلاد بنسبة **33**% (**33** مليار دولار) في عام **2019** إلى (**22** مليار دولار في **2020**) على الرغم من انتعاش قطاع المحروقات نوعا ما في عام **2021**، لذلك فالاقتصاد الريعي للجزائر هو أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري وتهدد خزينة الدولة خاصة بعد انخفاض اسعار النفط الذي كان سببها الغلق، إضافة إلى تراجع التحويلات الأجنبية إلى ما يقرب من **1**% من الناتج المحلي الإجمالي في عام **2020**[1].

كان لسياسة الحجر الصحي التي سادت العالم بأسره لمنع انتشار وباء كوفيد- **19** آثار سلبية على الجزائر من الناحية الاقتصادية بحيث انخفض الطلب العالمي على البترول والنفط والتي تجاوزت **879** مليون يورو أثرت بالدرجة الأولى على الشركات الحكومية كشركة: "سونالغاز" للكهرباء والغاز وطريان الطاسيل" فرع سوناطراك" و"نفطال" للتسويق وتوزيع الوقود و"سوناطراك" للمحروقات أما على المستوى الاجتماعي فقد أدت سياسة الغلق إلى نقص المواد الغذائية الأساسية وارتفاع أثمانها في أغلب الاحيان[2]، إضافة إلى الارتفاع الكبير لمعدل الفقر والبطالة حوالي: **15%** بعد أن كانت **4.11%** نهاية **2019** بسبب سياسة الغلق وتسريح العمال وانخفاض الناتج المحلي بنسبة **39%** في الربع الاول من عام **2020**[3] اضافة إلى ارتفاع أسعار السيارات حيث اوقفت الحكومة الجزائرية استيراد السيارات من أجل تقليل عجز الحساب الجاري مما أجبر العديد من المواطنين الجزائريين على شراء سيارات مستعملة بأسعار مرتفعة[4].

كان لانتشار جائحة كوفيد-**19** وإعلان كل دول العالم لسياسة الاغلاق والحجر الصحي السبب الرئيس الذي انعكس على الجزائر بالسلب باعتبارها دولة ريعية تعتمد على مورد وحيد هو قطاع المحروقات حيث أدى هذا الوباء إلى نقص في الطلب على المنتجات البترولية خاصة من الصين الممون

---

[1] جيف بورتر، مترجما، " **التحديات الاقتصادية للجزائر فرص لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية"**، 28 ماي 2021، من موقع *The Washington institute for Near East Policy*، تم الاطلاع على الموقع: 2023/01/02، الموقع: *https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/althdyat-alaqtsadyt-lljzayr-frs-lmsharkt-alwlayat-almthdt*

[2] سفيان خلوفي، كمال شريط، " **أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر خلال النصف الأول من سنة 2020"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية- جامعة تبسة، المجلد: 11، العدد: 02 (فيفري 2021)، ص-ص 92-95.

[3] مايكل كالري، "**كورونا يعيد تشكيل معادلة الطاقة العاملية"**، موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2020/05/01، تاريخ الاطلاع: 2023/04/08، الموقع:/*https://alarab.co.uk*

[4] جيف بورتر، مرجع سابق الذكر.

الأكبر للجزائر من حيث السلع بسبب سياسة العزل وارتفاع نسبة البطالة عن طريق تسريح العمال والفقر، ونقص الانفاق العام إلى **30%** وتأجيل بعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فقدت الجزائر نسبة كبيرة من مداخيلها بالعملة الصعبة وتجميد كل الأنشطة التجارية، كما أنه وخلال هذه الفترة برز نشاط جديد للمنظمات الاجرامية العابرة للحدود وهي الجريمة السيبرانية وهي من أكثر مميزات الشبكات الاجرامية التي تتكيف وفقا للأوضاع والقرارات، حيث زادت حدة الهجمات الالكترونية على المؤسسات والشركات الاقتصادية وحتى العسكرية المتعلقة بالجوسسة ما ألحق خسائر كبيرة للجزائر في مختلف القطاعات.

المبحث الثاني: التسلسل الزمني للجريمة المنظمة العبر قومية في الجزائر

تاريخياً كان المغرب العربي من بين أكثر المناطق تكاملا وتعاونا في العالم حيث كان التجار والقوافل تتحرك بحرية من طنجة إلى طبرقة ومن البحر الأبيض المتوسط إلى المدن التجارية في أعماق الصحراء[1]، وتشتمل عملية التهريب بشكل كبير على الطعام والوقود والتبغ لكن بمرور الوقت ونتيجة للتطور الذي عرفه العالم أصبح التهريب يتعلق بالمخدرات والسلاح والبشر على الرغم من أن تهريب القنب الهندي كان بنسبة كبيرة، نظرا لأنه كان يستعمل سابقا للعلاج حيث يبحث المهربون في كل مرة عن طرق جديدة بين دول المغرب العربي وعن مواد وسلع اخرى ذات قيمة لتهريبها[2].

كانت هناك روابط عائلية " أخوة، انتماء وتعاون، زواج، علاقات تجارية" بين سكان الجزائر والمغرب على جانبي الحدود، لكن مع ظهور وترسيم الحدود من طرف فرنسا في **18**مارس **1845** بموجب معاهدة "لالا مغنية" في أعقاب "معركة أسلي"، تحولت العلاقات التجارية من تهريب السلع المشروعة إلى تهريب سلع محظورة وغير مشروعة خاصة البنزين وبشكل مكثف على طول الحدود الجزائرية المغربية خاصة بين ولايتي تلمسان الجزائرية ومحافظة وجدة أنجاد المغربية[3].

بينما نجد المهربون عبر الحدود الشرقية (تونس) أقل نشاطا وتفاعلا نسبيا بالمقارنة مع مهربي الحدود الغربية للجزائر على الرغم من أن الحدود الشرقية هي الحدود الوحيدة من مجموع حدود الجزائر المفتوحة باستمرار حيث بدأت التجارة غير الشرعية خلال الثورة الجزائرية، فبالإضافة إلى علاقة القرابة بين الجزائريين والتونسيين كانت تونس مضيفة وداعمة للمجاهدين واللاجئين الجزائريين ومقاتلي جبهة

[1] *Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, Op Cit, P 6.*
[2] *Ibid, P 3.*
[3] السبتي غيلاني، مرجع سابق الذكر، ص 515.

التحرير الوطني، بينما تحولت العلاقة التجارية بعد الاستقلال إلى تجارة شرعية وغير شرعية كالأغذية والأدوية وتهريب المخدرات والأسلحة وغيرها[1].

كانت بداية الجريمة المنظمة العبر قومية في الجزائر تتم بين المناطق التي تتواجد عبر الحدود بين الجزائر والدول المتاخمة لها على طول حدودها (الشرقية والغربية والجنوبية)، بدأت بتهريب السلع الشرعية كالمواد الغذائية والادوية والالبسة لتتطور بعد ذلك إلى تهريب المعادن كالذهب، ومع دخول الصناعات التكنولوجية والنووية حيز الاهتمام تطورت الجريمة المنظمة لتتوسع نشاطاتها إلى دول أخرى فأصبحت جريمة منظمة عبر قومية تعمل في شكل شبكي منظم في كل دول العالم حيث أصبح التهريب يشمل السلع غير الشرعية كالفوسفات واليورانيوم إضافة إلى البترول والمخدرات والادوية المقلدة وتهريب البشر والاتجار بهم وبأعضائهم وتهريب الاسلحة وغيرها من النشاطات التي تجني منها هذه الشبكات أرباحا طائلة، ونظرا لظهور العولمة والتطور الذي اجتاح العالم في مجال الاعلام والاتصال فقد ظهرت نوع أخر للجريمة المنظمة العبر قومية وهي الجريمة السيبرانية عبر الحاسوب وعن طريق الانترنت بالاحتيال والابتزاز وسرقة الهويات والارصدة وتحويلها لصالحهم، لذلك فالجريمة المنظمة العبر قومية تتفاعل وتنشط حسب المستجدات الدولية وتتعايش وتتكيف في ظل بيئة محلية لدولة متخلفة تتميز بعدم الاستقرار أو ذات اقتصاد هش تغيب فيها كل ملامح الديمقراطية والحكم الراشد والرقابة أو الاصلاح.

فكل هذا التطور الذي عرفته الجريمة المنظمة عبر القومية والذي جعلها على ما هي عليه كان نتاج ثلاث مراحل سيتم التطرق إليهم بالترتيب من خلال:

المطلب الاول (مرحلة بعد الاستقلال حتى **1980**).

المطلب الثاني (مرحلة **1980** إلى بداية القرن **21**).

المطلب الثالث (مرحلة بداية القرن **21** إلى يومنا هذا).

المطلب الأول: مرحلة بعد الاستقلال حتى 1980

بعد استقلال الجزائر عام **1962** بدأ أسلوب ومنهج حياة المجتمع الجزائري يتغير من خلال الهجرة الجماعية للناس من المناطق الريفية إلى المدن بحثا عن المرافق الضرورية كالمدارس وأماكن العمل والوظائف وغيرها من العوامل الرئيسية في تحسين مستويات المعيشة، وقد أدى هذا النزوح إلى ظهور سكنات شعبية فوضوية ساهمت في انتشار مختلف الآفات الاجتماعية في مقدمتها " المخدرات والكحول وغيرها"، ولكن في أوائل السبعينيات بدأت أجهزة تطبيق القانون تتحدث عن تهريب المخدرات خاصة من

[1] صالح عسول، مرجع سابق الذكر، ص 19.

الحدود الغربية الآتية من المغرب إلى الجزائر[1] حيث أسفرت المواجهة المسلحة بينهما في عامي **1963** (حرب الرمال) و**1976** (معركة أمكالة الأولى) إلى غلق رسمي للحدود وبالرغم من ذلك لم يتوقف تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية عبر الحدود بل تفاقم الوضع إلى الضعف مقارنة بنسبة التهريب التي كانت فيها مفتوحة وذلك بسبب المناطق الحدودية الخارجة عن السيطرة واستراتيجيات المهربين ما دفع كلا الطرفين إلى تبادل الاتهامات حول تدفقات المهاجرين نحو أراضي بعضهم البعض كرد فعل انتقامي[2]، مع بداية سنة **1975** أين تم حجز **03** أطنان من القنب الهندي (الكيف) وحل المهربون الجزائريون محل المهربين الأجانب منذ سنوات الإرهاب فيما بعد[3].

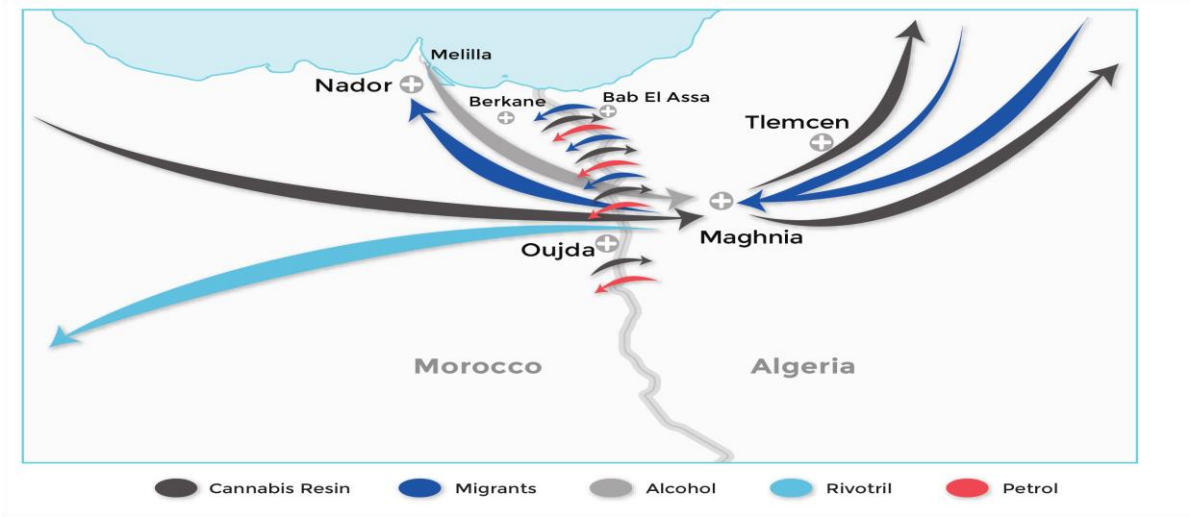

***البترول *المخدرات * الكحول * المهاجرين * القنب الهندي**

الشكل (14): التهريب بين الحدود الجزائرية المغربية

Source : *Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, Op Cit, P9.*

شبكات التهريب في الحدود المغربية الجزائرية هي شبكات منظمة وفقا للتسلسل الهرمي تقودها بارونات متوارثة أبا عن جد، وتضم العديد من الشباب تتراوح أعمارهم بين **16** و**30** سنة يطلق عليهم اسم **:"المحاربين"** يمتلكون خبرة سنوات في التهريب مع نظرائهم عبر الحدود مما يسهل ويضمن وصول السلع المهربة غير المشروعة ونادرا ما يقومون بعمليات التهريب بأنفسهم، كما يعتمدون كذلك على النساء

[1] Salah Abdennouri, Op Cit, P9.

[2] *Federica Zardo, Chiara Loschi, Op Cit, P 156*

[3] نوال جرمون، **"استراتيجية مكافحة تجارة المخدرات: الجزائر نموذجا"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 2017/07/04، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/03، الموقع: *https://democraticac.de/?p=46933*

في تهريب المخدرات على طول الحدود الجزائرية المغربية ذلك أن عملية التهريب تتم بالطريقة التقليدية المتمثلة في الملامح الهادئة والسمعة الطيبة التي يتسم بها المهرب، لذلك نجد أن المهربون يبحثون عن أشخاص يدينون بالديانة الاسلامية لأنهم أكثر اقناعا، كما يعتمدون كذلك على القصر في تهريب المخدرات الذين وفي حالة القبض عليهم سيواجهون عقوبات أقل من المهربين الراشدين[1]، وتعتبر المغرب المنتج الثاني لـ "***KIF***" القنب الهندي على المستوى الدولي وهو الأمر الذي سمح للمهربين بالاستفادة من هذا الوضع والحصول على مكاسب كبيرة[2].

أما عبر الحدود التونسية فقد كان التهريب يشتمل على الأسلحة والغذاء والأدوية التي تقدمها المناطق الحدودية التونسية المتاخمة للحدود الجزائرية لمساعدة الجزائريين في ثورتهم ضد الفرنسيين لكن بعد اكتشاف البترول بمنطقة حاسي مسعود في **26** جوان **1956** والأرباح التي تحققها المحروقات[3] تحول التهريب من الجزائر إلى تونس عبر الحدود خاصة بعد استقلال الجزائر **1962** ليشتمل على تهريب الوقود والنحاس والأسلحة والمخدرات وغيرها كسلع محظورة في الجزائر إلى جانب سلع أخرى غير محظورة كالغذاء والادوية وغيرها وهو الأمر نفسه بالنسبة لليبيا ومالي.

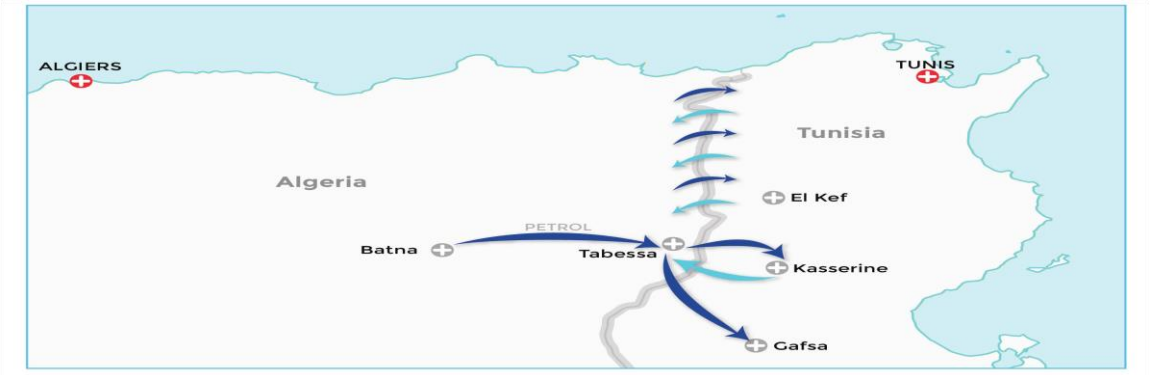

الشكل (15): التهريب على الحدود الجزائرية التونسية

***Source**: Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, Op Cit, P 14*

في أوائل السبعينات بدأت الأجهزة الامنية الجزائرية تسلط الضوء على المخدرات (القنب الهندي) كآفة حديثة لم يذع صيتها بشكل علني وعن الأشخاص الذين يقومون بترويجها في بعض المناطق من الجزائر والمنتمين إلى شبكات إجرامية تغلغلت في أعماق المجتمع الجزائري قادمة من المغرب في ظل الأوضاع المزرية التي عاشها الشعب الجزائري بعد الاستقلال (بطالة، فقر، وأمية)[4]، فهذا النشاط الذي تقوم به الشبكات الاجرامية المتمثل في تهريب المخدرات وكل أنواع التهريب لم يكن معروفا لدى عامة

[1] *Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, Op Cit,* P 12.

[2] *Hatem Benazzouz, Op Cit, P167.*

[3] عبد الحق كركب، **"الاستغلال الفرنسي للبترول الجزائري ورد فعل الثورة الجزائرية (1956-1962)"**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد: 3، العدد: 1 (جانفي 2020)، ص 382.

[4] *Salah Abdennouri, Op Cit, P 5.*

الشعب الجزائري وإنما كان معروفا لدى فئات قليلة فقط، فبعد الاستقلال كانت نسبة السكان لا تتجاوز **9** ملايين نسمة موزعين عبر مناطق مختلفة من القطر الجزائري لم يكن هناك التطور التكنولوجي الكافي الذي يسمح بالإشهار والترويج للمخدرات بأنواعها (الكوكايين والهروين). أما عشبة القنب أو الحشيش كانت تستعمل لأغراض طبية وكانت منتشرة من قبل لكن بعد وضع فرنسا للحدود تمركزت زراعة هذه العشبة في المغرب بشكل كبير.

عشبة القنب الهندي او كما يعرف بالعامية (الزطلة) في السابق كانت تستعمل لأغراض طبية يتم التداوي بها إما بشكل منفرد أو يتم مزجها مع أعشاب أخرى لكن تم ضمها إلى مجموعة الأدوية المخدرة (المخدرات) بعد دخول فرنسا إلى الجزائر وانتشار هذه العشبة بين اوساط المجتمع الفرنسي داخل الجزائر، حيث أدت إلى انتشار مجموعة من الآثار والسلوكيات غير المرغوب فيها من عدم التركيز ونقص في الذاكرة والرغبة في النوم وغيرها من الأثار الجانبية الاخرى، فقررت توقيفها في الجزائر حتى لا يتم نقلها إلى فرنسا.

1/ الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين في الجزائر:

الهجرة من إفريقيا (جنوب الصحراء) إلى الجزائر ليست بظاهرة جديدة حيث تربط علاقات أسرية تجارية طويلة الأمد بين شعوب الصحراء الجزائرية والافريقية، فشعب الطوارق تاريخيا كان ينظم قوافل الجمال في جنوب الجزائر بين الحدود المالية النيجرية والليبية وحتى من بوركينا فاسو على أساس اتحادات قارية عبارة عن قبائل منها:" آجر، كيل إير، كيل أهاغار، وكيل اداغ" تصل إلى درجة القرابة بينهم، وزادت هذه الهجرات بنسبة أكبر في النصف الثاني من القرن العشرين خاصة في منطقة الصحراء والساحل نظرا لتوفر وسائل النقل والتطورات السياسية والأمنية وبحثا عن مصادر الرزق بعيدا عن الحروب والاستغلال وأيضا نتيجة للكوارث الطبيعية حيث كانت الهجرة المتزايدة نحو جنوب الجزائر مدفوعة جزئيًا بحالات الجفاف المتكررة في منطقة الساحل بشكل موسمي[1].

لكن استمرار ظاهرة الجفاف دفعت أعداد كبيرة من اللاجئين الماليين للاستقرار حول الأراضي الحدودية تيمياوين وتينزواتين في أواخر الستينات حيث قدم الطوارق الجزائريون دعمًا قويًا لأبناء عمومتهم من الطوارق في مالي والنيجر الذين يبحثون عن مصادر الرزق وبالتالي بدأ بعض المهاجرين في الاستقرار بشكل دائم في جنوب الجزائر خاصة في تمنراست وأدارا وجانت وبالتالي اصبحت الجزائر وجهة الأفارقة[2] خاصة بعد أن أطلقت الجزائر برامج زراعية وصناعية ضخمة في المناطق الجنوبية لتحرير

[1] *Raouf Farrah, Op Cit, P 5.*
[2] *Ibid, P 8*

الاقتصاد من **1963** إلى **1978** [1] الأمر الذي دفع أغلبية المهاجرين الماليين للاستقرار في تمنراست ليتحصلوا على حقوقهم كمواطنين جزائريين، حيث كانت الحدود الجديدة نعمة اقتصادية تمكن المهاجرين غير الشرعيين من التجارة غير الشرعية كتهريب البضائع المهربة والأشخاص والاتجار بهم وتوفير خدمات النقل العابرة للحدود للمهاجرين[2] وبسبب الصراع المتواصل في الصحراء الغربية كانت الجزائر المقصد الرئيسي للاجئين الصحراويين انطلاقا من سنة **1975**[3]، لتصبح الجزائر منذ **1971** منطقة مقصد للمهاجرين في الولايات الجنوبية الجزائرية[4]، في سنة **1980** مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية للجزائر لما بعد الاستعمار ازدادت الهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو الجنوب الجزائري إلى تمنراست وورقلة من الصحراء الكبرى مالي والنيجر[5].

علاقة القرابة التي كانت بين قبائل الطوارق والازواد أو أمازيغ الصحراء والممتدة من شمال مالي والنيجر والجنوب الجزائري إلى ليبيا وجزء بسيط من تونس سمحت لهم بالتنقل وترحيل المؤن عبر هذه الدول وتبادل التجارة دونما أي اعتبار للحدود التي بمجرد ما وضعتها فرنسا اعتبرت هذه المبادلات التجارية تهريبا واعتداء على ثروات الدول ضمن استراتيجية فرق تسد حتى تتمكن من ادارة مستعمراتها بسهولة.

2/ الاتجار بالبشر: بعد الحرب العالمية الثانية نشطت المنظمات الاجرامية العاملة في مجال الاتجار بالبشر خاصة في الدول الفقيرة منها شمال افريقيا[6] والجزائر كأحد المعابر الرئيسية للهجرة غير الشرعية كبلد عبور وبلد مقصد للآلاف من الرجال والنساء والأطفال من بلدان أفريقيا خاصة الراغبين في الوصول إلى أوروبا أو إلى الشرق الأوسط الذين في أغلب الأحيان يقعون فريسة لعصابات الاتجار بالبشر إما

---

[1] *Brogini Maurice. **''Hydrocarbures et industrialisation en Algérie. In : Cahiers de la Méditerranée''**, Les hydrocarbures, migrations et accueil, N°4, 1 (1972), P2*

[2] *Leroux Marcel,**''La dynamique de la grande sécheresse sahélienne/ Dynamics of the Great Sahelian Drought''**, (Lyon : Revue de Géographie, 1995), P-p. 223-232*

[3] *Integral Human Development, **'' Migration Profile Algeria''**, (Italy : Vatican City, 2021), P 2.*

[4] *Journal Officiel de la République Algérienne (**Howari Boumediene**), N° : 17, 25 Fevrier 1971, P-p 226- 232.*

[5] عبد النور عطوات، " **دور الفواعل المحلية في إدارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بالجنوب الجزائري – دراسة حالتي تمنراست وورقلة–"**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، قسم: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2016)، ص 168.

[6] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، " **الهجرة غير المشروعة والجريمة"**، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص–ص 42–43.

بالعمل القسري في المنازل أو الاستغلال الجنسي أو كلاهما[1] وبعد استقلال الجزائر تزايد عدد الأشخاص الذين يبحثون عن حياة أفضل عن طريق العمل قادمين من النيجر ومالي[2]

الشكل رقم (16): حركات الهجرة غير الشرعية عبر الجنوب الجزائري.

Source : *Raouf Farrah, Op Cit, P7.*

3/ الفوضى وانتشار الفساد:

خلال حكم الرئيس هواري بومدين افتقرت السلطة إلى آلية مؤسسية للمساءلة مثل البرلمان كسلطة رقابية كبيرة والتي تمثلت أكبر عيوبه في فشل سياسة تأميم التجارة الخارجية في بداية السبعينات، شجع هذا النقص في انتشار الفساد والبيروقراطية والمحسوبية وانعدام الأمن الاقتصادي ناهيك عن الشبكات

[1] مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال افريقيا، **"تمكين القضاة الجزائريين لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"**، بدون تاريخ، تم الاطلاع على الموقع 2023/01/25، الموقع:
https://www.unodc.org/romena/ar/Stories/2013/October/empowering-algerian-magistrates-to-fight-human-trafficking-and-smuggling-of-migrants.html

[2] سمية شاكري، **"شبكات تهريب الأشخاص في الجزائر بين الواقع والقانون"**، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية– سطيف، المجلد: 02، العدد: 02 (2018)، ص–ص 167–168.

الاجرامية المختصة في تهريب النفط والمعادن، لكنه توفي قبل أن يحدث هذه الاصلاحات سنة **1977**[1]، لذلك ورثت الجزائر من الاستعمار الفرنسي مجموعة من الأزمات المتشابكة من نقص الكفاءة والفقر كميزة لصيقة بالمجتمع الجزائري إضافة إلى عدم وجود بدائل في المجال الاقتصادي حتى يتم تطويره وخلق مناصب عمل تسمح بتكوين الموظفين والعمال في المجالين الصناعي والزراعي، وفي خضم هذه المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري كانت الشبكات الإجرامية تمارس نشاطاتها ضمن بيئة خصبة تتميز باللا استقرار وارتفاع نسبة البطالة عن طريق كل انواع التهريب من النفط إلى المخدرات إلى الاسلحة إلى تهريب المهاجرين والاتجار بهم.

4/ تهريب الأسلحة:

يتعلق تهريب الأسلحة إلى الجزائر بالتاريخ النضالي لها من **1983** إلى غاية **1962** خاصة من تونس والمغرب خلال حرب الاستقلال الجزائري، وقد نجح مهربوا الأسلحة من المغرب إلى اكتشاف طرق أخرى لتهريب الأسلحة للمجاهدين والمناضلين الجزائريين والتهرب من خط موريس الملغم بالقنابل التي وضعتها فرنسا على طول الحدود الجزائرية لكن خلال السبعينيات والثمانينيات تحول التهريب بالعكس من الجزائر إلى المغرب وتونس حيث زاد الطلب على تهريب السلع الكمالية خاصة في السوق المغاربية[2]، فبعد الاستقلال تباطأت عمليات تهريب الاسلحة التي كانت تهرب بنسبة كبيرة من المغرب خاصة بعد قرار الحكومة الجزائرية بغلق الحدود الجزائرية أمام المغرب، وعمل الجيش الوطني الشعبي الجزائري على تنويع مشترياته من الأسلحة من معدات دفاع جوي وأنظمة رادار أمريكية[3].

5/ تهريب اليورانيوم:

في سنة **1973** تم اكتشاف اليورانيوم في الجنوب الجزائري بولاية تمنراست[4] واليورانيوم هو معدن رمادي فضي أكثر كثافة بمرتين من بقية المعادن يصنف ضمن نوع من أنواع الحديد، ويحتوي هذا العنصر الكيميائي على العدد الذري **92**، وهو أثقل عنصر طبيعي على الأرض من الفضة والذهب خاصة في تربة الجرانيت أو التربة الرسوبية[5]، ويأخذ اليورانيوم سنوات طويلة للاضمحلال الامر الذي يجعله دائما على حالته الطبيعية على الأرض، وهذه الميزة التي يتميز بها اليورانيوم جعلته المادة الخام

---

[1] *Francis Ghilès, Akram Kharief, '' **Updating Algeria's Military Doctrine''**, Site of Mei@75, June 6, 2017, Site Visited The : 30/01/2023, The Site is : https://www.mei.edu/publications/updating-algerias-military-doctrine*

[2] *Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, Op Cit, P 8.*

[3] *Francis Ghilès, Akram Kharief, Op Cit.*

[4] عائد عميرة، **"60 سنة على الاستقلال....هل أحسنت الحكومات المتعاقبة استغلال ثروات الجزائر"**، موقع بوست، 2022/07/05، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/02، الموقع: *https://www.noonpost.com/content/44563*

[5] *Connaissance des Energies, ''**Uranium naturel''**, Site visited the : 02/09/2021, https://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/uranium-naturel*

الرئيسية المستخدمة من قبل الصناعة النووية لإنتاج الكهرباء ودفع السفن وتصنيع أسلحة قوية وكذلك للتصوير الطبي والعلاج الاشعاعي والصناعة[1].

وبلغ الطلب على اليورانيوم ذروته في **50** من القرن الماضي خلال سباق التسلح بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ثم استأنف في **70** م مع بدء الطاقة النووية ثم استقرت في بداية **80** م عندما تم بناء معظم محطات الطاقة النووية منذ **1986** بعد كارثة تشير نوبيل* حيث انخفض سعره إلى **7** دولارات في عام **2001**[2]، ومنذ مطلع الثمانينات أنشأت الجزائر مفاعلين نووين سلميين "نور وسلام" حيث تمتلك احتياطات ضخمة لليورانيوم[3] وهو الامر الذي سمح للشبكات الإجرامية بتهريب اليوارنيوم إضافة إلى معادن أخرى كالذهب والحديد والنحاس لاسيما وأنها ذات جودة عالية عبر الحدود الجنوبية والغربية خاصة وأنها تستعمل في صناعة الأسلحة والقنبلة النووية، كما أن فرنسا من بين الدول الأكثر طلبا واستنزافا لمعدن اليورانيوم في الجزائر.

في لقاء جمع بين مدير مركز الجريمة والفساد العابر للحدود بجامعة أمريكا ومجموعة من الباحثين حول العلاقة التي تربط الجماعات الإجرامية بالمواد النووية وحماية هذه الأخيرة من هذه الشبكات الإجرامية التي لديها الرغبة والقدرة في الوصول إليها، إذ أصبح الامر الأخطر هو الروابط بين الجماعات الإجرامية والإرهاب حيث تقوم الأولى التي ترغب في الحصول على مواد نووية ببيعها للجماعات الإرهابية، وحسب تقديرات هؤلاء الباحثين فإن بعض العلاقات قد تشكلت عندما تم سجن المجرمين والإرهابيين معا في السجون الأوروبية[4].

استغلت الشبكات الإجرامية الأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها الجزائر في تهريب المهاجرين من الصحراء الكبرى الى الجزائر وتهريب المواد المشروعة كالغذاء والأدوية وغير الشرعية كالبترول والمعادن من جنوب الجزائر الى دول افريقية لذلك شكلت هذه الشبكات عبئا كبيرا على الاقتصاد

---

[1] *Ibid.*

* **تشيرنوبيل:** هي حادثة نووية اشعاعية كارثية وقعت في المفاعل رقم **4** من محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية **1986** في شمال أوكرانيا السوفياتية، وتعد أكبر كارثة نووية في العالم بينما كان يتم إجراء عملية محاكاة وتجربة عن طريق أعمدة من الجرانيت.

[2] *World Uranium Mining Production,**''Uranuim Marckets''**, Update ; June 2020, The Site visited in : 02/09/2021, https://www.world-nuclear.org/information-library/nuclear-fuel-cycle/uranium-resources/uranium-markets.aspx#.UgIdwdKpXHR*

[3] عبد القادر بن مسعود، **"ثروة الجزائريين الضائعة...أين تذهب معادن الجزائر"**، موقع ساسة بوست، 2020/03/01، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/02، الموقع: *https://www.sasapost.com/where-do-algerias-minerals-go/*

[4] *Wilson Center,**''The links Between Organized Crime and Terrorism in Eurasian Nuclear Smuggling''**, December 12, 2005, Site Visited the : 28/09/2022, The Site is : https://www.wilsoncenter.org/event/the-links-between-organized-crime-and-terrorism-eurasian-nuclear-smuggling*

الجزائري جراء استغلال الموارد وحرمان خزينة الدولة من عائداتها، وعلى الأرجح فإن نشاط الاتجار بالبشر بدأ بالظهور في الجزائر مع ظهور نشاط تهريب المهاجرين من الجنوب ذلك أنها صورة مستحدثة من العبودية ما يعرف بالرق ولم يتم ذكر في الوثائق الجزائرية الاتجار بالبشر بشكل مفصل لأنها فترة حساسة تميزت بالانتقال من مرحلة الاستعمار الفرنسي والتبعية إلى مرحلة بناء وإنشاء دولة مستقلة فتية أمام الكم الهائل من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر.

المطلب الثاني: مرحلة من 1980 حتى بداية القرن 21

خلال هذه الفترة تطورت الشبكات الإجرامية وأخذت منحى أخر في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مست المجتمع الجزائري من اتباع النهج الديمقراطي وضرورة اجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية والتي تزامنت مع ظهور الإرهاب فيما يعرف بالعقد الأسود أو العشرية السوداء، حيث تم تكثيف نشاط تهريب الأسلحة بعد ان كانت تعتمد على نشاط الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين والاتجار بهم وتهريب المخدرات في اطار مشروع مشترك بين شبكات التهريب والإرهابيين، إضافة إلى انتشار الفساد والرشوة والتزوير والجريمة الاقتصادية داخل المؤسسات العمومية التابعة للدولة وكذا الشركات الخاصة[1].

بعد أن كان تهريب الاسلحة يقتصر على المبدأ النضالي للجزائر الذي كانت تدعمه الجارتين تونس والمغرب إلا أن مرحلة ما بعد الاستقلال والمشاكل التي خرجت بها الجزائر كانت كافية لان تجعلها مطمع الدول وكذا الشبكات الإجرامية حيث تم التركيز على النشاطات الاكثر ادرارا للمال، ومن خلال الاحصائيات والبيانات التي سيتم تقديمها سنلاحظ نوع من الحركية السريعة التي لم تعهدها من قبل المنظمات الاجرامية العابرة للحدود خاصة في ظل ظهور الإرهاب.

1/ الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في الجزائر:

في سنة **1986** عانت الجزائر من أزمة اقتصادية تمثلت في نقص تمويل الدولة وبالتالي انخفاض الفرص الاقتصادية للمهاجرين النيجريين والماليين[2] بين عامي **1986** و**1988** استهدفت مداهمات الشرطة الجزائرية أحياء في جنوب الجزائر (تمنراست وورقلة) التي يتواجد بها أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين الذين يعملون فيها وترحيلهم عبر الحدود الجنوبية للجزائر للحد من الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر التي كانت تتم عن طريق شاحنات تقليدية من أغادير مدينة بالنيجر نحو الجزائر وليبيا والمغرب كمناطق عبور الى اوروبا[3].

---

[1] *Hatem Benazzouz, Op Cit, P-P 166-167.*

[2] *Julien Brachet, '' **migrations transsahariennes- Vers un désert cosmopolite et morcelé (Niger)''**, (Éditions du Croquant, novembre 2009), p 28.*

[3] *Raouf Farrah, Op Cit, P7.*

بحلول أواخر الثمانينيات كان الجزء الأكبر من السلع المهربة من المواد الاستهلاكية (المواد الغذائية، المنتجات الزراعية، الأدوية) إضافة إلى الوقود والكحول والسجائر وهو الامر الذي ساعد في ازدهار التجارة غير المشروعة وفتح معابر أخرى لتهريب المنتجات من وإلى الجزائر من ناحية المغرب، لكن خلال فترة التسعينات تزايد عدد الشبكات الإجرامية العاملة في مجال التهريب على طول الحدود الشرقية والغربية للجزائر تمتلك مصالح مشتركة مع الإرهاب[1]، وانطلاقا من هذا التاريخ تحولت سياسة الجزائر تجاه الهجرة والتهريب إلى المحافظة على العلاقات بين مالي ومتمردي الطوارق نظرا لاندلاع الحرب الأهلية في الجزائر من طرف الجماعات الاسلامية المسلحة "الإرهاب" حتى لا يتم تصدير الحرب الأهلية[2]، لكن مع ذلك تواصلت تدفقات الهجرة غير الشرعية وتهريب السلع المسروقة والمقلدة ويرجع ذاك لعدة عوامل منها:

أ/ دعمت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (***ECOWAS***) تطوير أنظمة النقل الجماعي عن طريق الحافلات العابرة للحدود حتى نهاية عام **1990** حيث ربطت عواصم غرب إفريقيا بمحاور شمال الساحل مثل:" أغاديز وغاو"التي تحوي نسبة كبيرة من البطالة[3] بالإضافة إلى تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في عام **1994**، ومع الوقت أصبحت المدينتان نقطتين رئيسيتين لتدفقات المهاجرين غير الشرعيين نحو شمال إفريقيا، وقد أثر هذا القرار في تخفيض قيمة الفرنك على الطبقات المتوسطة والدنيا في غرب أفريقيا خاصة النساء العاملات باعتبار أنها تمثل الفئة الأكبر بالمقارنة مع الرجال وهو الأمر الذي أدى للتحول نحو الأنشطة غير المشروعة الاتجار بالبشر والبغاء والهجرة غير الشرعية نحو شمال افريقيا "الجزائر والمغرب وتونس"[4].

ب/ انخفاض سعر الغاز في الجزائر ساهم في تطوير وتوسيع نشاطات الشبكات الإجرامية من خلال خفض تكلفة النقل لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح [5].

بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي في **1991** وبروز إحدى مقوّمات الوضع الاقتصادي المستقر تراجع الفكر الشيوعي والعديد من النظريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحسم

---

[1] *Anouar Boukhars, '' **Barriers Versus Smugglers : Algeria and Morocco's Battle for Border Security''**, Carngie Endowment for international peace, Martch 2019, Site Visited The : 27/01/2023, The Site is : https://carnegieendowment.org/2019/03/19/barriers-versus-smugglers-algeria-and-morocco-s-battle-for-border-security-pub-78618*

[2] *Mamoudou Djibo, '' **Rébellion Touarègue question Saharienne au Niger''**, Presses de Sciences Po -France, N° 23 (2002), P-P 135-154.*

[3] *Emmanuel Grégoire, '' **Touaregs du Niger, le destin d'un mythe''**, (Karthala, 1999), P-P 306-310.*

[4] *Sabrina Adamoli, Andrea Di Nicola, Ernesto U. Savona, Paola Zoffi, ''**Organised Crime Around the World''**, - (Finland : European Institute for Crime Prevention and Control, affiliated with the United Nations (HEUNI), Helsinki, 1998), P 66.*

[5] *Emmanuel Grégoire, Op Cit, P-P 306-310.*

الصراع لصالح فريق آدم سميث و نظريات الاقتصاد الحرّ القائم على تقليص دور الدّولة في النّشاط الاقتصادي و التجارة الخارجية، واستحداث مفهوم اليد الخفية المنصوص عليه في نظرية " آدم سميث" في اقتصاد السوق[1]، هو الأمر الذي سمح بجملة من التدفقات الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة والتي تعتبر تهديدا لكل دول العالم وعلى رأس هذه التهديدات:" الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود".

ومن بين أنشطة الشبكات الإجرامية الناشطة في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود هي الهجرة غير الشرعية أو تهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر كأهم نشاط يدر أرباحا بمليارات الدولارات للمنظمات الاجرامية كما أنه يكلف الكثير من المهاجرين حياتهم[2] فإذا كانت الهجرة غير الشرعية تعتمد على وسائل بسيطة كالقوارب والتسلل إلى السفن البحرية بدون علم مالكيها واستعمال وثائق كجواز السفر وتأشيرة العبور مزورة، فإن تهريب المهاجرين تتم بوسائل متطورة كالزوارق الحديثة وهذا النشاط له علاقة وثيقة بمنظمات الاتجار بالبشر وتجارة المخدرات التي تحميها أصحاب غسيل الأموال والإرهاب والدارك ويب وغيرهم[3].

تعتمد الشبكات الإجرامية على السرية في نشاطاتها على عمليات التهريب منها تهريب المهاجرين حيث يعتبر الاتجار بالبشر والاتجار بالأعضاء البشرية أهم فرع من فروع تهريب المهاجرين، حيث يدفع المهاجرين مبالغ طائلة من تجارة الجنس والبغاء والاتجار بالأعضاء البشرية التي يتم تمريرها إلى الشبكات الإجرامية في شكل شبكي لمنظمات إجرامية تعمل وفقا لتسلسل هرمي أو أفقي في الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط في أوروبا، وكانت الجزائر أثناء فترة التسعينات بلد عبور لعدد من المهاجرين المهربين إلى أوروبا أقل بكثير من عدد المهاجرين المهربين من أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى وفقا لإحصائيات الامم المتحدة، ذلك أن الشبكات الإجرامية تقوم بنقل المهاجرين غير الشرعيين الهاربين من الظروف المعيشية المزرية والحروب حيث يتم نقلهم في ظروف صعبة ناهيك عن الطرق الصحراوية الطويلة إذ تشير تقارير وسائل الإعلام إلى أنه في سنة **1996** قُتل ما يزيد عن **1691** شخصا أثناء محاولتهم عبور الصحراء الجزائرية إلى الشمال[4]، لذا يصعب الحصول على أرقام دقيقة حول

---

[1] المهدي لحمش، **"النظام الجمركي ومسار تطوره في الجزائر الفترة 1962- 2002"**، معهد النواحي الاقتصادية – جامعة الجزائر، (2002)، ص-ص 2-3.

[2] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC), '' Transnational Organized Crime Fact Sheet Smuggling of migrants — The harsh search for a better life'', (Without date), P 3.*

[3] مليكة حجاج، " **الحدود الفاصلة بين جريمتي الهجرة غير القانونية وتهريب المهاجرين"**، مجلة التراث- جامعة الجلفة، العدد: 10 (ديسمبر 2013)، ص 9.

[4] *United Ntions office on Drugs and Crime (UNODC), '' The role of organized crime in the smuggling of migrants from West Africa to the European Union'', (Vienna-Austria, 2011), P 61.*

نشاط تهريب المهاجرين حيث تشير الاحصائيات إلى أن اثنين من طرق التهريب الرئيسية –من شرق وشمال وغرب إفريقيا إلى أوروبا ومن أمريكا الجنوبية إلى أمريكا الشمالية –يدر للمجرمين حوالي **6.75** مليار دولار سنويا ومن المرجح أن يكون الرقم العالمي أعلى بكثير[1].

ونظرا للتنقلات الواسعة للمهاجرين غير الشرعيين استمرت تجارة السوق السوداء بمنتوجاتها المشروعة وغير المشروعة إلى ومن الجزائر إلى غاية حلول سنة **2000** حيث ارتفعت نسبة تهريب المهاجرين الأفارقة القادمين جنوب الصحراء الكبرى (النيجر ومالي) وغرب افريقيا (الكونغو الديمقراطية وساحل العاج وسيراليون) وتهجيرهم من جنوب الجزائر بتمنراست إلى مدينة مغنية عبورا إلى المغرب ثم اسبانيا[2].

كان كل تركيز الحكومة الجزائرية على مكافحة الارهاب بالموازاة مع التدفقات الكبيرة للهجرة غير الشرعية على الرغم من محاولات احباط عمليات تهريب المهاجرين من شمال النيجر ومالي نحو الجنوب الجزائري وتوقيف مهربي النفط والمعادن خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ودعم التعاون والمبادلات التجارية الخارجية وحرية تنقل الأشخاص والسلع والبضائع بين الدول في افريقيا بهدف تحقيق تنمية اقتصادية الأمر الذي ساهم في انشاء سوق سوداء في تمنراست وعبر الحدود لتسويق السلع المشروعة وغير المشروعة وتهريبهم إلى مناطق في شمال افريقيا للعبور الى أوروبا بحثا عن حياة أفضل من بلدانهم الأصلية التي تعاني الفقر والبطالة والحروب وعدم الاستقرار.

2/ تهريب التبغ والمخدرات:

يعود التحذير الأول من تهريب المخدرات في الجزائر إلى سنة **1975** عندما اعتقلت وكالات إنفاذ القانون شبكات اجرامية معظمهم من الاجانب قاموا بتهريب حوالي **3** أطنان من القنب الهندي، أما الإنذار الثاني فكان في سنة **1989** بعد ضبط طنين من راتنج القنب و القبض على المجرمين المتورطين في تهريب المخدرات[3]، منذ بداية الثمانينات انتشرت تجارة التبغ والسجائر عبر الحدود الجنوبية للجزائر مالي والنيجر وكذلك من جهة الجنوب الغربي من موريتانيا الأمر الذي ساهم في ظهور الشبكات التي سمحت بنمو تجارة المخدرات حيث تمثل نسبة تهريب السجائر في الأسواق الجزائرية حسب مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات **2009** بلغت في نهاية الثمانينات حوالي **18%** (**228** مليون

[1] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC 2020),'' **Transnational Organized Crime Fact Sheet Smuggling of migrants — The harsh search for a better life''**, Op Cit, P 1.*

[2] *Anouar Boukhars, Op Cit.*

[3] *Salah Abdennouri, Op Cit, P .10*

دولار)[1]، وابتداء من عام **1990** أصبح منتجا غير قانوني يتم بيعه سرا في مختلف المناطق في المتاجر والأحياء القديمة والأسواق وغيرها[2]، لتزداد نشاطات الشبكات الاجرامية في مجال غسيل الأموال ما دفع الجزائر إلى المصادقة على اتفاقية فيينا سنة **1988** لتجريم ظاهرة غسيل الأموال والوقاية منها ومكافحتها باعتبار ان المصدر الاساسي لهذه الاموال هي تجارة المخدرات.[3]

بعد سنة **1992** دخلت أنواع أخرى من المخدرات أكثر خطورة للسوق الجزائرية إضافة إلى الهيروين والكوكايين وكذا المؤثرات العقلية[4]، وتظهر الإحصائيات زيادة تدريجية في كميات المخدرات المضبوطة خلال **20** سنة ففي سنة **1992** تمت مصادرة **6** أطنان من القنب الهندي، وفي سنة **2012**، بلغت **157.3** طنا، أما في سنة **2013** إلى **211.5** طنا إضافة إلى المؤثرات العقلية (بشكل رئيسي كلونازيبام وديازيبام)[5]، وعلى الرغم من إغلاق الحدود بين البلدين منذ عام **1994** إلا أن مساحة الصحراء التي تبلغ آلاف الكيلومترات يصعب السيطرة عليها أو مراقبتها[6]، خلال سنة **1995** صادرت الحكومة الجزائرية **70-75%** من المخدرات التي كانت في الأصل معدة لعبور الجزائر إلى أوروبا، وفي سنة **1996** صرحت الحكومة الجزائرية في ندوة حول موضوع مكافحة الطلب المتزايد على المخدرات التي انعقدت في تونس أن شبكات الاتجار بالمخدرات تصدر كميات كبيرة من القنب الهندي والأفيون والبنزوديازين نظرا للطلب المتزايد عليها[7].

بعد نهاية التسعينيات أعطى القنب الهندي والكوكايين منحى اخر للاقتصاد الاجرامي[8] حيث وبحلول **2007** بعد اصدار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية زادت أنشطة الشبكات الإجرامية لتفتح معابر أخرى في الجزائر قادمة من أمريكا الجنوبية إلى افريقيا وبالضبط إلى الجزائر إلى بلد المقصد النهائي

---

[1] ولفرام لاخر، **" الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"**، (بيروت: أوراق كارينغي، الشرق الأوسط، سبتمبر 2012)، ص 10.

[2] *Cannabis Ground, **''Cannabis in Algeria''**, june 5, 2019, Site Visited The : 29/01/2023, The Site is : https://www.cannabisground.com/cannabis-in-algeria/.*

[3] **المادة 2 من الأمر 05-06** المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-09 المؤرخ في 2005/08/23 المتعلق بمكافحة التهريب ج.ر عدد 59. صادر في: 2005/08/28.

[4] نوال جرمون، مرجع سابق الذكر.

[5] *Salah Abdennouri, Op Cit, P .10*

[6] *Cannabis Ground, Op Cit.*

[7] أمين شحاتة، **"المخدرات: خريطة الإنتاج والإستهلاك والإتجار"**، موقع الجزيرة، 2004/10/03، تم الاطلاع على الموقع: 2023/01/21، الموقع: *https://www.aljazeera.net/2004/10/03*

[8] *International Crisis Group, '' **Drug Trafficking, Violence and Politics in Northern Mali''**, Africa Report, Dakar/Brussels, N°267 (13 December 2018), P 3.*

أوروبا[1]، وفي سنة **2010** أظهرت نتائج المسح الوبائي الوطني التي أجريت أن الادوية الأكثر تعاطيا في الجزائر هي القنب الهندي وكذا المؤثرات العقلية[2].

بداية التسعينات كان منعرجا حاسما بالنسبة للجزائر والجزائريين حيث أصدرت الحكومة الجزائرية قرارا بمنع منتوج القنب الهندي القادم من المغرب نظرا للكميات الهائلة التي تدخل عبر الحدود الجزائرية– المغربية إضافة إلى المؤثرات العقلية الاخرى، لكن كان جاري الاعتقاد أن المخدرات تدخل من المغرب فقط لكن الامر لم يكن صحيحا إذ بعد غلق الجزائر للحدود مع المغرب سنة **1994** بقيت التدفقات المتواصلة للمؤثرات العقلية والقنب الهندي والكوكايين والهروبين تدخل الجزائر من جهة الشرق والجنوب خاصة، وهذا راجع إلى أن الشبكات الإجرامية تبحث في كل مرة عن معابر جديدة تسهل عليها مهمة نقل السلع والبضائع عبر صحراء الجزائر إلى أوروبا، الأمر الذي جعل الجزائر توقع اتفاقيات دولية بهدف التعاون في محاربة الجريمة المنظمة عبر القومية التي تهدد أمنها القومي والاقتصادي.

3/ تهريب المعادن والقطع الأثرية:

يعد قطاع المعادن الثمينة او الأحجار الكريمة من القطاعات عالية المخاطر في مجال غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتمويل نشاط الاتجار بالأسلحة، فالمعادن الثمينة مثل: الذهب والفضة والبلاتين أو الأحجار الكريمة مثل:" اللؤلؤ والماس والمجوهرات ذات قيمة مادية عالية"، ويمكن أن تتوفر في أحجام صغيرة نسبيا مما يسهل نقلها وشراؤها في العديد من الدول حيث يتم استغلالها وتهريبها ونقل أموالهم عبر الحدود، إذ تعتبر بديلا لغسيل أموالهم[3]، خلال سنوات التسعينات زادت نسبة تهريب المعادن من جنوب الجزائر وذلك لسببين رئيسيين:" هو الدعم الذي تلقته الشبكات الاجرامية من قبل الإرهاب والسبب الثاني هو تركيز أجهزة الدولة الجزائرية على الازمة الأمنية المتمثلة في الإرهاب[4]، حيث تمتلك الجزائر احتياطا من المعدن الأصفر يبلغ نحو **173** طنا، وتحتل المرتبة الثالثة عربيا بعد السعودية ولبنان والمرتبة **24** عالميا حسب المجلس العالمي للذهب في حين تؤكد وزارة الطاقة والمعادن امتلاك كميات هائلة من المعدن الخام في مناطق عديدة، وهو ما دفع عصابات تهريب الذهب إلى استغلال الذهب خاصة في منطقة "دجادو" شمال النيجر التي لا تبعد عن الحدود الجزائرية سوى **200** كلم، ومنطقة تمنراست التي

---

[1] *Anouar Boukhars, Op Cit.*

[2] *Salah Abdennouri, Op Cit, P .10*

[3] *Financial Action Task Force* (*Fatf Report), **'Money laundering/ terrorist Financing risks and vulnerabilities associated with gold", (France July2015), P 4.***

[4] براهمي بوطالب، **"مقاربة اقتصادية للتهريب في الجزائر"**، (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية– تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، 2012)، ص–ص 195–196.

كانت محل عمليات للتنقيب عن الذهب منذ أكثر من **5** عقود، كما هو الحال أيضا في إيليزي وحاسي بترين[1].

فصحراء الجزائر الواسعة تزخر باحتياطي كبير من الذهب والمعادن النفيسة جعلها محط أطماع الشبكات الاجرامية عبر كل دول العالم سواء لنهب الثروات أو جعلها سوق لترويج سلعها كدولة مقصد أو عبور نحو أوروبا، وتعتبر ولاية تمنراست من بين الولايات في الجنوب الجزائري الاغنى بالمعادن النفيسة وبالتالي تعتبر الولاية المركز للشبكات الإجرامية ذلك أنها تقع في منطقة متاخمة للحدود النيجرية والمالية يتم فيها عمليات النهب والسرقة وتهريب الذهب والمعادن إلى النيجر ومالي عن طريق منقبين أفارقة وجزائريين كما أنها عبارة عن سوق كبيرة ومخبأ للمهاجرين غير الشرعيين وللتجارة غير المشروعة كالمخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر وعمالة الأطفال وغيرها إما للاستقرار بها أو العبور إلى أوروبا.

الجزائر من بين الدول التي تعاني من تهريب لآثارها عبر حدودها حيث يتم استعمال العديد من الطرق لاستخراج هذه الآثار ومن بينها: " الاستعانة بالمشعوذين والسحرة للوصول إلى الحفريات والكنوز، ولكن نتيجة لتطور التكنولوجيا أصبح الاعتماد أكثر على السوق الالكترونية ما زاد الطلب عليها لا سيما في دول الخليج العربي وسهل على اللصوص بيعها لاسيما في جنوب وشرق البلاد، وقد استفحلت ظاهرة تهريب الآثار في العشرية السوداء لتتوسع الظاهرة جراء حربي العراق وسوريا و بالتالي تطوير الوسائل اللوجيستية التي يستخدمها المهربون عن طريق الجماعات[2]، فنجد اغلب المناطق الأثرية في كامل التراب الوطني الجزائري قد تعرضت إما للسرقة نظرا لنقص الرقابة والحراسة المشددة الامر الذي دفع بالشبكات الإجرامية إلى سرقة الأثريات وتهريبها خارج الوطن بمبالغ طائلة أو يتم تخريبها من قبل المواطنين، فالشبكات الإجرامية في كل مرة تبحث عن نشاط يعود عليها بالربح الوفير وتعمل في شكل شبكي بالتواطؤ مع سكان المنطقة.

4/ تهريب العملة الصعبة من الجزائر: ترجع عملية تهريب العملات في الجزائر إلى فترة ما بعد الاستقلال إثر تبنيها للنظام الاقتصادي الموجه واستقلال نظامها المصرفي عن كل ما يتعلق بالنظام المصرفي الفرنسي وظهور نشاط بيع وشراء العملات عن طريق السوق السوداء، تفاقم الوضع مع بداية التسعينات مع تبني الجزائر لما يعرف بنظام اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وسياسة الصرف حيث بدأ تهريب العملة عن طريق تضخيم الفواتير والغش والتهرب الضريبي وغيرها[3]، كما يتم تهريب

[1] حمزة كحال،" **نهب ذهب الجزائر...بحث عن الثراء السريع في صحراء قاحلة**"، مرجع سابق الذكر.

[2] جريدة النصر الالكترونية، مرجع سابق الذكر.

[3] علي حميدوش، محمد برابح،**" التهريب وأبعاده المختلفة- تهريب العملة بالجزائر أي دور للحراك في ذلك؟"**، مجلة مدارات سياسية، جامعة المدية- الجزائر، المجلد: 04، العدد: 3(2020)، ص-ص 48-50.

العملة الصعبة عن طريق التصدير والاستيراد والتزوير بتقديم فواتير مضخمة لبضائع أقل من قيمتها الحقيقية والفارق بين القيمة الحقيقية والمزيفة يتم الاحتفاظ بها في البنوك الاجنبية[1]، فتهريب العملة الصعبة يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الوطني الجزائري لاسيما وأن هذه العملية في تزايد مستمر الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفساد بكثرة فتفقد الجزائر موردا من الموارد المالية التي تدعم الرصيد الجزائري من العملة الأجنبية.

5/ تهريب الأسلحة: بحلول أواخر الثمانينيات تمكنت الجزائر من استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنوات من المفاوضات مع فرنسا وروسيا والولايات المتحدة، لكن خلال الحرب الأهلية (الإرهاب) في تسعينيات القرن الماضي فرض الغرب حظرا على الأسلحة ضد الجزائر الأمر الذي ساعد على تدفق المواد المهربة حيث تم تهريب أسلحة متوسطة الحجم من البلقان إلى البلاد عبر إيطاليا بواسطة الجماعات الإجرامية خاصة من جهة الغرب عبر الحدود المغربية إلى الجزائر لتبدأ تدفقات الأسلحة بالدخول إلى الأراضي الجزائرية[2].

خلال هذه المرحلة من فترة الثمانين ظهرت بوادر قيام حرب أهلية" الإرهاب" في الجزائر في ظل أزمة اقتصادية خانقة منها:" انهيار سعر البترول زيادة كبيرة في عدد السكان، ارتفاع نسبة البطالة، الفقر ونقص المواد الغذائية التي ساهمت في نشاط السوق السوداء نسبيا، وهو الأمر الذي انعكس على الجانب السياسي بتشكيل أحزاب وحركات متطرفة ناقمة على الوضع الذي وصلت إليه الجزائر في عهد الرئيس الشادلي بن جديد كان ذلك حوالي سنة **1985** (انظر عنصر مسار الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى يومنا هذا)، كانت الشبكات الإجرامية في ذلك الوقت تعتمد على التهريب عبر الحدود لكن بوتيرة منخفضة قليلا، لكن مع بداية سنة **1991** ودخول الجزائر إلى المرحلة المظلمة وهي المرحلة الأصعب ضمن مراحلها التي انعكست سلبا على الاقتصاد الجزائري حيث تراجعت نشاطات الشبكات الإجرامية خاصة في مجال تهريب المخدرات وتهريب المهاجرين بينما واصلت نشاطاتها في مجال الأسلحة، ذلك أن الإرهاب في تلك الفترة كانوا متشددين معادين لكل رموز الدولة خاصة الأجهزة الأمنية حتى وإن كان موظف بسيط على أنهم هم السبب فيما آلت إليه الجزائر ويبحثون عن تسوية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب.

فدعم الجماعات الإرهابية بالأسلحة كان من أولويات الجماعات الإجرامية مقابل تأمين المعابر والحدود للشبكات الإجرامية لترويج منتجاتهم وعبورها نحو أوروبا او استهلاكها وبالتالي تعرضت الجزائر

[1] يوسف بن قانة، مرجع سابق الذكر، ص-ص 10-11.

[2] *Francis Ghilès, Akram Kharief, Op Cit.*

لمناورة خطيرة بين الإرهاب والجماعات الإجرامية في ظل أوضاع اقتصادية وامنية مزرية زادت من حدة الشعور باللا أمن ونقص في المواد الغذائية وانتشار الفساد وهروب رؤوس الاموال والمستثمرين لتبقى الجزائر رهينة التنظيمين لمدة عشرة سنوات من التعاون واستنزاف الثروات الجزائرية وتراجع مكانة الدولة الجزائرية على المستوى الدولي، كما ذهب الاستاذ ***Laurence Aide Ammour*** إلى التصريح به في مؤلفه: "التعاون الأمني الإقليمي في المغرب العربي والساحل– التناقض المحوري للجزائر" الشبكات الإجرامية ساعدت في في توسيع دائرة الفساد (المعروفة باسم ترابيندو ***Trabindo***) وإنشاء الاقتصاد المعروف بـ: "اقتصاد بازار" يشبه المافيا"[1].

المبحث الثاني: المطلب الثالث: مرحلة بداية القرن 21 إلى يومنا هذا (الجريمة السيبرانية)

تميزت هذه المرحلة بالتطور الكبير الذي لحق بالجريمة المنظمة عبر القومية حيث أصبحت أكثر قوة واحترافية أين تحولت الجزائر إلى بلد مقصد لعدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين بعد أن كانت بلد عبور تربط بين دول الساحل والصحراء الكبرى وبين أوروبا، كما تميزت هذه المرحلة بتطور العلاقات بين الشبكات الإجرامية المتواجدة في العالم نتيجة التطور الكبير في وسائل الإعلام والاتصال والوضع الأمني المتدهور وعدم الاستقرار لدى أغلب دول المنطقة المجاورة للجزائر.

ووفقا لتقرير غسيل الأموال والجرائم المالية **2017** الذي قدمه المكتب الأمريكي لشؤون المخدرات وإنفاذ القانون الدولي فإن أهم النشاطات التي تتصدر الجرائم المرتكبة في الجزائر هو عمليات الاتجار كنشاط بارز في الجزائر خاصة الاتجار بالمخدرات والسجائر والأسلحة والبشر والمسروقات والابتزاز والاحتيال المتعلقة بالجريمة السيبرانية وغيرها[2]، وعليه يتم التطرق إلى أهم النشاطات خلال هذه الفترة ابتداء من سنة **2000** إلى يومنا هذا.

1/ الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

شهدت الجزائر بين عامي **2000** و**2010** أكبر تدفق للمهاجرين غير الشرعيين منذ استقلالها حيث وصل عددهم إلى حوالي **50.000** مهاجر غير شرعي ويرجع ذلك إلى البرامج الانمائية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية لتحسين البنية التحتية من النقل والمواصلات والسكن والزراعة خاصة في

---

[1] *Laurence Aide Ammour, '' **Regional Security Cooperation in the Maghreb and Sahel : Algeria's pivotal Ambivalence''**, February28, 2012, Site Visited The : 5/04/2023, TheSiteis : https://africacenter.org/publication/regional-security-cooperation-in-the-maghreb-and-sahel-algerias-pivotal-ambivalence/*

[2] *Canada: Immigration and Refugee Board of Canada, ''**Algeria: Crime Situation, Including Organized crime, Policeand state response, including effectiveness, state protection for witnesses and victims of crime (2015- August 2017)''**, Site of Refworld, UNHCR,21 August 2017, Site Visited The: 11/01/2023, The Site is: https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain?docid=5ac380cd4*

المناطق الجنوبية، لتتحول الوجهات إلى المدن الكبرى في شمال الجزائر، لكن مع بداية عام **2014** وانخفاض أسعار النفط العالمية تراجعت البرامج الإنمائية وتجميدها في المدن الجنوبية للجزائر[1].

ووفقا للإحصائيات الجزائرية الرسمية لسنة **2016** فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون الجزائر نحو أوروبا قد زاد بشكل كبير نتيجة للتطور والتوسع الكبير في نشاطات الجريمة المنظمة التي أصبحت أكثر سرية واحترافية حيث بدأ المهربون في استخدام الطرق الخطرة مثل طريق أرليت ***'' Arlit Road''*** الذي يربط النيجر بالحدود الجزائرية من أغاديز إلى أرليت وصولا إلى عين قزام ثم إلى تمنراست لذا ارتفعت أسعار تهريب المهاجرين غير الشرعيين في مقابل انخفاض عدد المهربين بسبب خطورة الوضع[2].

وجاء في تصريح باولو جوزيبي كابوتو ***'' Paulo Jose Caputo ''*** رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في الجزائر العاصمة أن:" نسبة استقبال الجزائر للمهاجرين غير الشرعيين تفوق نسبة كل دول أوروبا مجتمعة بمعدل **500** مهاجر غير شرعي كل يوم، نظرا للوضع الاقتصادي في منطقة الجنوب الامر الذي يدفعهم بالبقاء فيها حيث أن **42%** من المهاجرين يعلنون ان وجهتهم النهائية هي الجزائر"[3].

فالهجرة غير الشرعية هو عبء كبير على بلدان العبور او المقصد لاسيما إذا كان المهاجرين من ثقافات أخرى من الأفارقة المهاجرين نحو الجزائر سواء بالنسبة لمواردهم أو من الجانب الامني لأنه قد يدفعهم البحث عن القوت إلى التجنيد في الجماعات الإجرامية بهدف الربح[4] وفي ظل طول الحدود الجزائرية والمساحة الواسعة فقد تعذر على الأجهزة الأمنية والسيطرة الكاملة على الوضع ومع ذلك فإنهم يبذلون قصارى جهدهم للإطاحة بهذه الشبكات وحماية الحدود من الإرهاب، وبالتالي فإن هذا النشاط في تزايد مستمر ذلك أن أغلبية المنظمات الإجرامية تجند المهاجرين غير الشرعيين لتمرير السلع والبضائع غير المشروعة والاتجار بها خاصة المخدرات بالإضافة الاتجار بالبشر والتسول والسرقة والقتل ونقل الامراض.

---

[1] *Raouf Farrah, Op Cit, P-P 8-9.*

[2] *Mark Micallef and Others, '' **The Human Conveyor Belt Broken Assessing the Collapse of the Human- Smuggling in dustry in Libya and the Central Sahel''**, (Global Initiative against transnational Organized Crime and Clingendael, March 2019), P 43.*

[3] *Pierre Magnant, '' **L'Algérie recoit Quotidiennement plus de migrants que toute l'Europe''**, Selon une agence de l'ONU'', Site de Franceinfo, 21/11/2019, Le Site a été consulte : 03/02/2023, Le Site est : https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/algerie/lalgerie-recoit-quotidiennement-plus-de-migrants-que-toute-leurope-selon-une-agence-de-l-onu_3711305.html*

[4] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC Without date), '' **Transnational Orgaized Crime Fact Sheet Smuggling of migrants — The harsh search for a better life''**, Op Cit, P 3.*

ووفقا لإحصائيات هيئة الأمم المتحدة في عام **2014** فإن غالبية المهاجرين غير الشرعيين هم رجال يبحثون عن العمل **71%** مقارنة بالنساء التي تبلغ نسبتهم **11%**[1] وبالتالي فإذا كانت الجزائر تعتبر لفترة طويلة بلد عبور فقد أصبحت الآن وجهة ومقصد للعديد من المهاجرين غير الشرعيين خاصة بين سنتي **2005-2015** لذا فإن عددهم في تزايد مستمر[2]، ويرجع هذا التحول الكبير إلى الوضع الاجتماعي والأمني غير المستقر في منطقة الساحل والأزمة الليبية، قامت الجزائر بمراجعة شروط الدخول إلى أراضيها حتى تقلل من وطأة هذا الخطر على اقتصادها وأمنها إلا أنها لا تزال دولة عبور ووجهة حيث تشير المراسلات الرسمية الجزائرية التي تعود إلى ماي **2017** إلى وجود **20** ألف مهاجر غير شرعي[3]، وتعتبر ولاية تمنراست والجزائر بشكل عام هي نقطة انطلاق إلى المغرب لبعض المهاجرين الراغبين للعبور إلى إسبانيا في مقابل **10** يورو، أما المهاجرين غير القادرين على الدفع يعملون في المنازل[4].

في السنوات الأخيرة ارتفع متوسط مدة الإقامة للمهاجرين في الجزائر والمناطق الشمالية إلى ثلاث سنوات وذلك لتوفر الحياة الجيدة والوظائف[5]، أما المهاجرون الراغبون في الهجرة إلى أوروبا فيستعينون بقوارب الصيد التي تحتوي بين **15** و**20** شخصا أو سفن الشحن حسب المبلغ الذي يتوفر لدى المهاجر بل حتى شباب جزائريين يتم تهريبهم بطريقة غير منظمة في أغلب الأحيان عبر البحر من ميناء وشواطئ عنابة نحو الساحل الجنوبي لجزيرة سردينيا (إيطاليا) التي تبعد عنها بمسافة **355** كيلومتر وأغلبيتهم شباب ونساء [6]، لكن انخفض عدد المهاجرين غير الشرعيين المتجهين إلى أوروبا ذلك لأنهم يفضلون المكوث بالجزائر قبل العبور الى أوربا كوجهة أساسية وقد تصل إلى حوالي **500** مهاجر غير شرعي في اليوم ما يقارب نسبته **42%** حسب احصائيات **2018**[7]، ليتضاعف عددهم سنة **2021** خاصة بعد تخفيف الاجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها بسبب فيروس كورونا (كوفيد**19**) ليصل الى **10.889**

---

[1] *Annual Risk Analysis 2015. Frontex. 2015. p 17.*

[2] *Integral Human Development, Op Cit, P 2.*

[3] *L'expression, **''In Croyable flux sur L'Algerie- 500 migrants par jour''**, 25/11/2019, vsited : 19/05/2022, Le Site a été consulte sur : https://www.lexpressiondz.com/nationale/500-migrants-par-jour-324030*

[4] *Raouf Farrah, Op Cit, P 15.*

[5] *Making Migration Work for All (IOM) un migration, **''Algeria''**, Visited the Site: 05/02/2023, The Site IS: https://www.iom.int/countries/algeria*

[6] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC), **''The Globalization of Crime A Transnational Organized Crime Threat Assessment''**, (Vienna, 2010), P 83.*

[7] *, Op Cit.*

مهاجر غير شرعي من جنسيات افريقية مختلفة[1] وبالتالي فإنه حسب التقارير المتتابعة التي أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية فإن الجزائر بلد عبور ووجهة، وحسب الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي خلال الفترة الممتدة بين **21** و**27** ديسمبر **2022** فقد أحبط حراس السواحل محاولات هجرة غير شرعية بسواحل الجزائر وتم إنقاذ **(259)** شخصا كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع وتوقيف **(90)** مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة عبر التراب الوطني[2].

الشكل (17): أهم مسالك تهريب المهاجرين في الجزائر

المصدر: سمية شاكري، مرجع سابق الذكر، ص 170.

2/ تهريب المخدرات:

بين **2000**- **2005** تراجعت عمليات التهريب نظرا للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في قوانين الجباية الجمركية ومع ذلك واصلت الشبكات الإجرامية والمهربين في نشاطهم لكن مع صدور قانون مكافحة التهريب في النصف الثاني من عام **2005** تراجعت وبشكل واضح نشاطات المهربين في عمليات تهريب المخدرات[3]، فوفقا لنتائج المسح الوطني التي أجريت في عام **2010** فإن الأدوية الأكثر تعاطيا في الجزائر وبشكل كبير كانت القنب والمؤثرات العقلية، حيث يتم تهريب بعض المخدرات بعد دخولها من المغرب أو من الجنوب عبر مالي والنيجر عبر موانئ وهران والجزائر إلى أوروبا والباقي يتم توزيعه عبر شرق وجنوب الجزائر عبر ورقلة والوادي التي أصبحت كوجهة رئيسية لتهريب القنب الهندي

[1] وكالة الانباء الجزائرية، **"الجزائر: ارتفاع مستمر في عدد المهاجرين غير الشرعيين"**، 2021/12/16، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/05، الموقع: *https://www.aps.dz/ar/societe/118275-2021-12-16-15-53-09*

[2] بيان لوزارة الدفاع الوطني الجزائري، **"الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي من 21 إلى 27 ديسمبر 2022"**، 2022/12/28، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/21، الموقع:
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2022/decembre/lutte28122022ar.php

[3] براهمي بوطالب، مرجع سابق الذكر، ص 174.

إلى تونس وليبيا والشرق الأوسط[1]، وفي سنة **2007** دخل نوع جديد من المخدرات (الكراك) الأخطر من ضمن الأصناف الأخرى للسوق الجزائرية الأمر الذي يشكل تهديدا كبيرا على الاقتصاد الجزائري[2].

زراعة القنب الهندي في الجزائر منخفضة نظرا لصلات المنظمات الاجرامية الإقليمية بمنظمات أخرى في المغرب ومالي والنيجر حيث يستعمل لأغراض طبية بتصريح من وزير الصحة وفقا للقانون رقم: **18-04** المؤرخ في **13** ذي القعدة **1425**، الموافق لـ: **25** ديسمبر **2004**، الذي صدر مرسومه التنفيذي رقم: **228 -07** مؤرخ في: **15** رجب **1428** الموافق لـ: **30** جويلية **2007**[3] ويعمل في هذا النشاط مجموعة من المجرمين كلاعبين رئيسيين ومئات من تجار الجملة في جميع أنحاء البلاد وآلاف من شبكات التهريب الأصغر التي تبيع القنب الهندي للمستهلك في المرحلة النهائية بصورة مباشرة بين البائع والمستهلك فعلى مدى العامين الماضيين **(2020/2019)** صادرت السلطات الجزائرية كميات كبيرة من القنب الهندي على الحدود الجنوبية للبلاد[4].

ويرجع الاستهلاك الكبير للجزائريين للقنب الهندي إلى السعر المنخفض لهذه المادة على عكس بقية الأنواع الأخرى أين أصبحت الشبكات الإجرامية تعمل على تهريب المخدرات بجميع أنواعها حسب متطلبات السوق السوداء من الجزائر إلى تونس والتي قد تدخل هذه الشبكات في مواجهات مسلحة بينها وبين الأجهزة الأمنية في سبيل حماية بضاعتها إذ تقوم على تجنيد العديد من الأشخاص من جميع الجنسيات سواء كانوا جزائريين أو مهاجرين، لذلك ومنذ سنة **2010** انتهج مهربي المخدرات منهج العنف عن طريق مواجهات واشتباكات مسلحة مع قوات أمن الدولة لحماية بضاعتهم المهربة[5].

جاء في بيان لوزير العدل الجزائري خلال المؤتمر الدولي حول: " تأثير آفة المخدرات على الصعيد المحلي على المستويات والآليات الإقليمية والدولية لمكافحته" والمنعقد في ولاية تلمسان في مارس **2016** أن المخدرات مهما كان نوعها فهي ظاهرة اجتماعية تظل مصدر قلق كبير للحكومات بما في ذلك الحكومة الجزائرية التي ترجع عليها وعلى المجتمع الجزائري بالسلب نظرا للكميات الكبيرة التي يتم الاتجار بها والتي تتدفق عبر أراضيها وتهدد استقرار أمنها وصحة أراضيها وأمن السكان في مقدمتهم

---

[1] *Salah Abdennouri, Op Cit, P10.*

[2] نوال جرمون، مرجع سابق الذكر.

[3] *The Organized Crime index – Africa, ‘’* ***Criminality in Algeria’’****, 2021, Site Visited The : 06/02/2023, The Site Is : https://africa.ocindex.net/country/algeria*

[4] *Ibid.*

[5] *Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, Op Cit, P 6.*

الشباب[1]، لذلك فمعظم عمليات تهريب المخدرات الخفيفة التي تدخل إلى الجزائر من المغرب كأكبر مصدر للمخدرات الخفيفة[2].

بينما نجد أن سوق المخدرات الاصطناعية أقل انتشارا في الجزائر بالمقارنة مع سوق المخدرات الخفيفة لكنها (المخدرات الاصطناعية" الترامادول والكودايين ومخدر ***Subutex*** الأكثر طلبا كنوع من الأفيونات المخدرة") الأكثر طلبا حيث زادت نسبة الاعتقالات من: **1373** معتقل سنة **2014** إلى **6553** سنة **2019** ما جعل الجزائر تتحول من نقطة منشأ للمواد التركيبية المخدرة المهربة إلى بلد المقصد كأكبر سوق في شمال إفريقيا[3]، لذلك فالجزائر تعتبر مركز يتم من خلاله ربط مواقع إنتاج الكوكايين في أمريكا اللاتينية بأسواق المخدرات في أوروبا: "مرسيليا وباريس" حيث تمارس درجات معتدلة إلى كبيرة من القوة الاقتصادية والمالية في الأسواق الإجرامية المحلية وهناك أدلة متزايدة على أن الجهات الأجنبية الموجودة فعليا في الجزائر لا سيما في الجنوب (النيجيريون والماليون والليبيون) تشارك في أربعة أسواق رئيسية أكثر تأثير وانتشار وهيمنة اقتصادية في الجزائر إلى جانب أسواق ترويج المخدرات: "تهريب المواد الغذائية والنفط، تهريب البشر والاتجار بهم تهريب الذهب وتهريب الأسلحة وغسيل الاموال"[4].

وخلال الثلاثي الاول من سنة **2018** وحسب حصيلة نشاطات مكافحة وتهريب واستهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية عن حجز أزيد من **7227** كغ من القنب الهندي، و**17.14** من بذور القنب و**6** قناطير من الكوكايين عبر ميناء ولاية وهران[5]، الكوكايين كان مخبأ في حاويات لتجميد اللحوم في باخرة فيغا ميركوري ملك لرجل أعمال جزائري (كمال الشيخي وإخوته) ويتم استخدام هذا الميناء لموقعه الاستراتيجي في تجارة المخدرات ويمثل الشريط الساحلي بين الدار البيضاء والجزائر مرورا بوهران ثم الرباط بالمغرب قوسا ذهبيا لتجار المخدرات[6]، وفي عام **2019** ضبطت الاجهزة الأمنية الجزائرية عن ضبط حوالي **316** كيلوغراما من الكوكايين، وتعتبر ثاني أكبر عملية ضبط في البحر بالجزائر في جوان

---

[1] *Belkacem Iratni, Op Cit, P 10*

[2] *United States Department of State Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, **'' Drug and Chemical Control''**, Volume :1 (March 2018), P 100.*

[3] *Matt Herbert, Max Callien, **'' A Rising Tide Trends in production, trafficking and consumption of drugs in North African.''**, (Switzerland : Global initiative/ Against Transnational Organized Crime, May 2020), P 30*

[4] *Sabrina Adamoli, Andrea Di Nicola, Ernesto U. Savona, Paola Zoffi, Op Cit, P 87.*

[5] يوسف قدور، **"تداعيات تهريب وتجارة المخدرات على الامن الوطني في منطقة المغرب العربي"**، مجلة مدارات سياسية –الجزائر، المجلد :4، العدد: 3 (2020)، ص69.

[6] *Jihane Ben Yahia, Raouf Farrah, **''Drug trafficking/ Algerien cocainebust points to alarming trends''**, Enact Observer, 10 December 2018, Site Visited The: 24/01/2023, The Site is: https://enactafrica.org/enact-observer/algerian-cocaine-bust-points-to-alarming-trends*

2021 اكتشفها الصيادون المحليون **490** كيلوغراما من المخدرات طافية على بعد **11** كيلومتر من ميناء وهران على متن السفن المتجهة إلى أوروبا أو ليبيا، هذه الكمية مخصصة لأوروبا أو الشرق الأوسط[1].

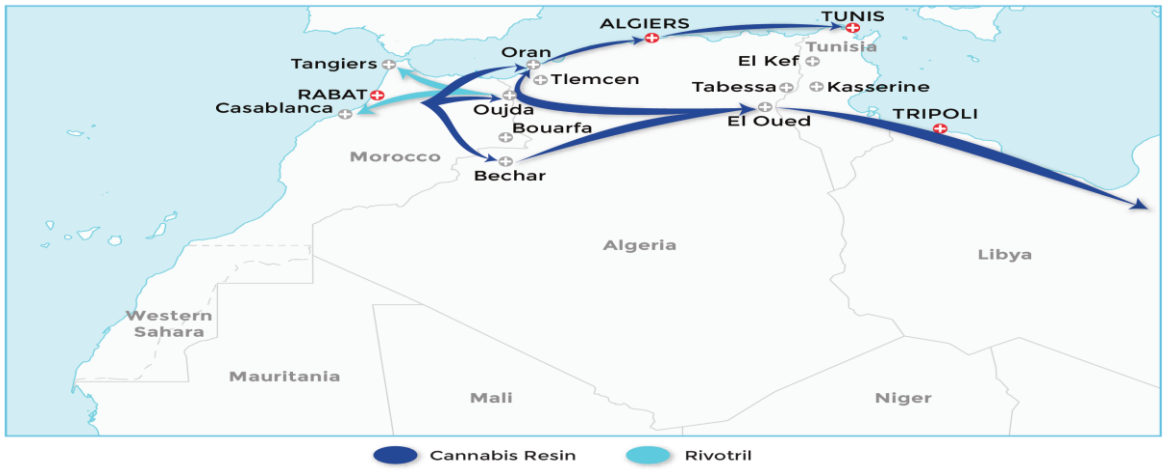

*** المخدرات * القنب الهندي**

الشكل (18): تهريب القنب في شمال افريقيا

Source : *Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, Op Cit, P 25*

مع نهاية سنة **2022** تضاعف عمل الشبكات الإجرامية وانتعشت نتيجة فتح الحدود ونهاية جائحة كوفيد-**19** وزيادة الطلب على المادة المخدرة القادمة من المغرب، فوفقا للحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي الجزائري في الفترة ما بين **21** إلى **27** ديسمبر **2022** فقد تم توقيف **33** تاجر مخدرات وأحبطت العديد من المحاولات لإدخال كميات كبيرة من المخدرات تُقدر بـ **(05)** قناطر و**(31)** كيلوغرام من الكيف المعالج، فيما ضبطت **(342)** غرام من مادة الكوكايين و**(162972)** قرص مهلوس[2].

تعتبر فئة المراهقين في الجزائر الفئة الأكثر استهلاكا للهروين حسب الدراسات الاستقصائية المدرسية ***MedSPAD**** حيث وصل عدد المتعاطين الذين يتراوح أعمارهم بين **15** و **17** إلى **12103** متعاط خلال سنة **2016**[3]، فخلال مدة زمنية أصبحت الجزائر منطقة مقصد وعبور واستهلاك

[1] *European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, Europol, '' **Europe and the global cocaine trade**'', 2021, site Visited the: 14/01/2023, The Site is: https://www.emcdda.europa.eu/publications/eu-drug-markets/cocaine/europe-and-global-cocaine-trade_en.*

[2] بيان لوزارة الدفاع الوطني الجزائري، مرجع سابق الذكر.

[3] *MedSPAD Survey,'' **Guidelines 2020 – 2021**'', (Co-operation Group to Combat Drug Abuse and Illicit Trafficking in Drugs, 17 March 2021), P6.*

وأكبر سوق لترويج المخدرات بأنواعها وتعتبر همزة وصل بين مصادر الكوكايين في أمريكا اللاتينية و أوروبا باعتبارها أكثر نشاطا من بقية المناطق في مجال الجريمة المنظمة عبر القومية وتجاوزت الكميات المهربة القناطير والأطنان في كثير من الأحيان والتي استهدفت جميع فئات المجتمع ومن كلا الجنسين نساء ورجالا.

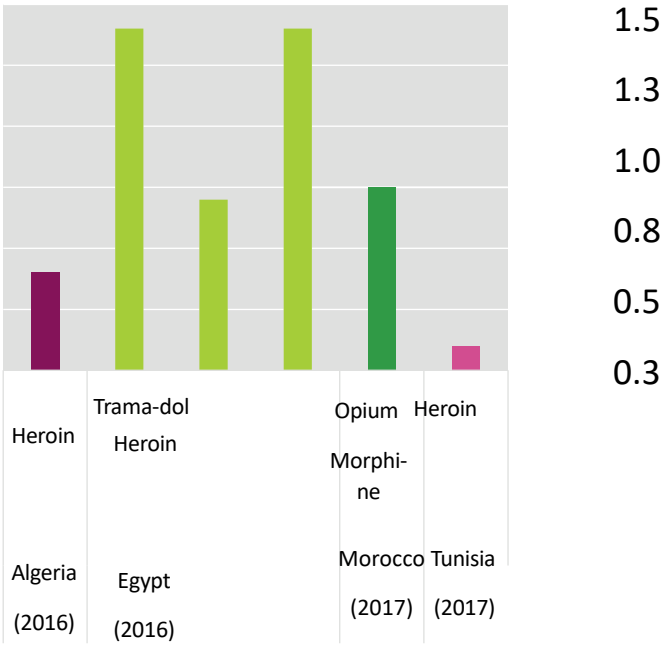

الشكل رقم (19): استخدام المواد الأفيونية بين المراهقين (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 سنة) في بلدان الشمال من افريقيا.

Source: *United Nations Office on Drug and Crime (UNODC),"**Drug Market trends: Cannabis Opioids"**, (Vienna- Austria, June 2021), P 69*

3/ تهريب النفط:

تخسر الجزائر كل عام ما يقارب: **100** مليار دينار (تهريب **1.3** طن) جراء تهريب الوقود[1]، وانطلاقا من **2013** و**2014** وعلى الرغم من مجهودات الحكومة الجزائرية والمغربية لتشديد الامن على حدودهما في تهريب المخدرات والبنزين في الشاحنات والسيارات إلا أن المهربون تحولوا إلى تهريب السلع

***MedSPAD*:** هو مشروع تم انشاءه وتمويله من طرف من قبل مجموعة بومبيدو التابعة لمجلس أوروبا، وبعد مؤتمر متوسطي عقد في مالطا عام 1999 تمت دراسة مشكلة المخدرات ومدى انتشارها في الجزائر والمغرب ولبنان في إطار مشروع مسح استهلاك الكحول والمخدرات الأخرى في مدارس البحر الأبيض المتوسط (MedSPAD). تم إطلاق هذا المشروع كنسخة معدلة من ESPAD في أوروبا في الرباط في عام 2003 ويقدم لمحة عامة عن تعاطي المخدرات والممارسات بين المراهقين في المدارس في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

[1] *Echorouk Online, "**Algeria loses 100 Billion centimes (DA) annually because of fuel Sumuggling"**, 22/07/2013, Site Visited the : 09/02/2023, The Site Is : https://www.echoroukonline.com/algeria-loses-100-billion-centimes-da-annually-because-of-fuel-smuggling*

عن طريق الحيوانات (الحمير والبغال)، وأغلبية أرباح هذه التجارة يتم تبييضها من خلال قطاع العقارات[1]، كما نجد أن مهربي الوقود عبر الحدود الجزائرية التونسية لا يعتبرون أنفسهم مهربين وإنما رجال أعمال (عمال شرفاء) يقومون بنشاطاتهم عبر القسم الشمالي من الحدود الجزائرية التونسية منها تبسة والقصرين لكسب قوتهم[2] ، وعلى مستوى الحدود مع ليبيا ومالي والنيجر يتم تهريب النفط عن طريق تسلل مسلحين من هذه الدول التي تشهد صراعات، وقد بلغ حجم خسائر الجزائر جراء تهريب النفط إلى المغرب وتونس نحو مليار دولار سنويا، لذلك قررت الحكومة الجزائرية رفع أسعار المحروقات بهدف الحد من التهريب خاصة بعد تعرضها لأزمة مالية حادة بدأت من جويلية **2014**، نتيجة استمرار انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية إلى أسوأ مستوياتها[3]، واستمرت عمليات التهريب إلى غاية **2015**[4].

ويرجع سبب تهريب النفط بكميات كبيرة إلى الفروق الكبيرة في الأسعار بين الجزائر والدول التي يتم تهريب النفط إليها حيث يبلغ سعر لتر المازوت في الجزائر لسنة **2016، 18.76** دينار **0.17** يورو أما في المغرب يورو واحد أما في تونس بلغ **0.07** يورو ووفقا لتقرير وزارة الطاقة لسنة **2016** فإن **60%** من الوقود المهرب يعبر إلى المغرب رغم أن الحدود مغلقة منذ **1994 و30%** إلى تونس والكمية المتبقية يتم تهريبها عبر الحدود الجنوبية الجزائرية نحو مالي بصفة خاصة حيث سبق للجيش أن اكتشف كميات كبيرة من الوقود المخزن في وسط الصحراء من خلال شبكات التهريب المحلية[5]، كما يحصل المهربون على الوقود من محطات الوقود مباشرة أو من صهاريج الشاحنات ثم يتم نقلها إلى مخازن بالقرب من مناطق حدودية للجزائر ليتم فيما بعد تهريبها عن طريق شاحنات ذات الدفع الرباعي بمساعدة مجموعة من المهربين الذين يلعبون دور المراقبين لمراقبة تحركات الشرطة وحرس الحدود[6].

غير أن تهريب النفط شهد تباطؤا مؤقتا خلال جائحة كورونا ***COVID-19*** نظرا لقيود التنقل المفروضة وإغلاق الحدود وعدم قدرة المهربين على اختراق الحدود نظرا للحراسة المشددة التي فرضها

---

[1] *Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, Op Cit, P 11.*

[2] دالية غانم، **"المناطق الحدودية في الجزائر: بلد قائم بذاته"**، مركز مالكوم كير–كارينغي للشرق الأوسط، 18 2020/19، تم الاطلاع على الموقع: 2023/01/16، الموقع: *https://carnegie-mec.org/2020/09/18/ar-pub-82578*

[3] نبيل يكاني، مرجع سابق الذكر.

[4] *Belkacem Iratni, Op Cit, P 9.*

[5] فرانس 24، مرجع سابق الذكر.

[6] *Dalia Ghanem, **''Algeria's Borderlands Acountry Unto Themselves''**, (Carnegie Middle East Center, May 2020), P 6.*

الجيش الجزائري على الحدود لاسيما في الجنوب[1]، لكن بعد انتهاء الوباء تضاعفت عمليات تهريب النفط في سنة **2022** جنوبا وشرقا جراء فتح الحدود حيث تم إحباط محاولات تهريب كميات كبيرة من الوقود تُقدر بـ: **28122** لتر في كل من برج باجي مختار وتبسة وسوق أهراس والطارف[2].

4/ تهريب الذهب:

الذهب عملة مقبولة عالميا ظلت مستقرة على الرغم من تقلبات الأسواق المالية العالمية ذلك أن المعاملات الورقية منخفضة القيمة يسهل تزويرها وخلطها بعائدات الجريمة، كذلك هو الحال مع الذهب الذي يستخدم لتغطية عائدات الجريمة عبر القومية واستخدامه لغسيل أموالها[3] الأمر الذي جعله أكثر المعادن الثمينة التي يتم الاتجار به مقارنة بغيره من المعادن والأحجار الكريمة[4]، ففي المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار تجني الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية مبالغ هائلة من استغلال الذهب وتهريبها إلى مناطق أخرى، كما يتم تمويل ودعم الميلشيات أو العصابات التي في أغلب الأحيان تتصادم فيما بينها من أجل الذهب كما هو الحال في رواندا عام **1994**[5].

ويتم تهريب الذهب عن طريق تحميلها في سيارات وإخفائها في مناطق متعددة بجسد المهرب أو في الأمتعة أو عن طريق البحر بتهريبها في البواخر والسفن والقوارب أو عبر المطار، وقد كان من بين المهربين العديد من الشخصيات السنيمائية والمشاهير – كما تم ذكرها آنفا–[6]، وخلال سنة **2011** تم تسجيل أكثر من **300** عملية لتهريب الذهب في جنوب الجزائر عبر الحدود التونسية إلى مختلف دول العالم عن طريق البر والبحر والجو تقوم بها أكبر البارونات في مجال المعادن النفيسة[7].

وعلى الرغم من عمليات التنقيب عن الذهب في الجزائر إلا أنها تحتل المراتب الأخيرة من بين الدول المنتجة للذهب في القارة الافريقية كما أن الاحصائيات شبه ثابتة نظرا للتنقيب العشوائي الذي يقوم

---

[1] موقع ***DW*** عربية، **"بسبب كورونا.... تراجع الجرائم التقليدية وازدياد الاحتيال الالكتروني"**، ألمانيا، 2020/03/28، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/21، الموقع:*https://www.dw.com/ar/*

[2] بيان لوزارة الدفاع الوطني الجزائري، مرجع سابق الذكر.

[3] *Financial Action Task Force* (*Fatf Report), Op Cit, P 6.*

[4] وحدة المعلومات المالية،" **دليل التزامات تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة**"، جويلية 2020، تم التصفح: 2021/08/23، الموقع: *https:// www.moci.gov.qa*

[5] موقع الحرة (أسوتشيتد برس)،" **الأمم المتحدة تكشف تهريب الذهب من الكونغو لتمويل المتمردين وإحدى وجهاته**"، 20جويلية، تم التصفح: في 2021/08/23، الموقع: *https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2020/06/20/.*

[6] *The Indian Express, Op Cit.*

[7] فوزي حوامدي، **"تهريب 300 مليار من الذهب خلال 3سنوات"**، موقع النهار أونلاين، 2011/05/17، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/23، الموقع: */https://www.ennaharonline.com*

به المهاجرين الأفارقة على الرغم من المحاولات الجادة لتوقيف المخالفين وحجز المئات من آلات الحفر والتنقيب عن المعادن في كل سنة لاسيما وأن القانون الجزائري يمنع استغلال المعادن النفيسة وان كان التنقيب ضمن ملكية خاصة فهو ملك للدولة[1]، وخلال فترة كوفيد **19** وحسب تقرير صدر من منظمة الأنتربول سنة **2021** فإن الجماعات الإجرامية حققت أرباحا طائلة جراء ارتفاع سعر الذهب في افريقيا حتى يتسنى لهذه الشبكات غسيل الأموال التي تم جنيها من نشاطاتها الأخرى من المخدرات والأسلحة وتهريب المهاجرين وغير ذلك، كما أن التنقيب عن الذهب يتسبب في تلوث البيئة وذلك بسبب المواد التي يستعملها المهربون في عمليات التنقيب المتمثلة في مادة الزئبق السامة التي تلوث الهواء والماء والتربة وجميع الأصناف الحيوانية والنباتية[2]، وعلى الرغم من توقيع **36** اتفاقية تجارية بين شركة تعدين الذهب "اينور" والطاقات الشابة في الجنوب الجزائري[3] إلا أن الإحصائيات في تصاعد مستمر فحسب الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي نهاية سنة **2022** فقد تم حجز حوالي **9** أجهزة للكشف عن المعادن والمواد السامة[4].

الشكل رقم (20): ثبات انتاج الذهب في الجزائر

Source : *Trading Economics, Op Cit.*

[1] موقع الطاقة، **"مناجم الذهب في الجزائر ثروة ضخمة وسرقة لا تتوقف"**، 2020/07/19، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/23، الموقع: *https://attaqa.net/*

[2] موقع الانتربول، **"وسط افريقيا: المجرمون يجنون أموالا طائلة من ارتفاع أسعار الذهب بسبب كوفيد-19"**، 2021، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/23، الموقع: *https://www.interpol.int/ar/1/1/2021/192*

[3] *Algeria press service, '' **Gold mining : Enor, micro- enterprises sign 36 commercial agreements''**, 31 May 2021, Site Visited the : 23/02/2023, The Site Is : https://www.aps.dz/en/economy/39527-gold-mining-enor-micro-enterprises-sign-36-commercial-agreements*

[4] بيان لوزارة الدفاع الوطني الجزائري، مرجع سابق الذكر.

يلاحظ أن عمليات التهريب التي تتعرض لها الجزائر على طول السنة من السلع المدعمة (مواد غذائية والمشتقات النفطية) و كذلك المعادن النفيسة كانت أغلبها موجهة عبر الحدود الشرقية (تونس) والجنوبية (النيجر) على الرغم من محاولات توقيف هذه العمليات عبر الحدود إلا أنها متواصلة نظرا للأوضاع المزرية التي يعيشها سكان هذه المناطق (تبسة مثلا) حيث يعانون من الفقر والبطالة ويتخذون عملية التهريب مهنة لهم حتى يتم الحصول على قوت يومهم، ذلك أن الجماعات الإجرامية عملت على عرقلة مشاريع البرامج الإنمائية التي أصدرتها الحكومة الجزائرية وبالتالي لم تشملهم بهدف إبقاء هذه المناطق تحت رحمة الجريمة المنظمة عبر القومية، وأمام الإغراءات المادية التي تقدمها الجماعات الإجرامية لم يكن أمام سكان هذه المناطق سوى العمل في مجال التهريب والاتجار بالمخدرات ونشاطات أخرى.

5/ الاتجار بالبشر:

ظهر نشاط الاتجار بالبشر في الجنوب الجزائري كسوق اجرامي جد متطور خاصة في تمنراست لينتشر فيما بعد في المدن الشمالية بالتنسيق مع فاعلين أجانب مشاركين في هذا النشاط مع شبكات إجرامية مع النيجر كبلد منشأ لمعظم ضحايا الاتجار بالبشر ذلك أن معايير العمل والقدرة التنظيمية بالنسبة لسوق الاتجار بالبشر في الجزائر ضعيفة[1]، ويتم الاتجار وتهريب كل من الجنسين (الرجال والنساء وحتى القصر) طواعية انطلاقا من النيجر ومالي نحو الشمال الجزائري للعبور إلى أوروبا بهدف السخرة والاستغلال الجنسي وسحب الأعضاء[2]، بينما تصبح النساء الغير قادرات على دفع حقوق التهريب جزءا من سلسلة الدعارة لتسديد ديونهن ويصبحن مرشدات في عمليات التهريب، ففي سنة **2008** قامت مجموعة من النساء بتهريب فتيات جزائريات يتم الاتجار بهن وتهريبهم إلى إسرائيل وإيطاليا ودول غربية أخرى حيث يتم إجبارهن في بعض الأحيان على ممارسة الدعارة والزواج المبكر[3]، كما تتم في الغالب عمليات الاتجار وتهريب البشر بمساعدة من طرف المواطنين الجزائريين المتورطين في مثل هكذا نشاطات اجرامية حيث يرتبون النقل ويزورون الوثائق الحكومية منهم عقود العمل في المدن الساحلية، وقامت الشرطة الاسبانية بتفكيك مجموعة إجرامية منظمة متخصصة بتهريب المهاجرين من الجزائر والمغرب إلى أوروبا [4]، وهو الحال نفسه بالنسبة لتونس وليبيا كمناطق تسهل عبور المهاجرين غير

---

[1] *The Organized Crime index – Africa, Op cit.*

[2] *Thanh-Dam Truong,**'' Poverty, Gender and Human Trafficking in Sub-Saharan Africa : Rethinking Best Practices in Migration Management''**, (France, 2006), P15.*

[3] *Hatem Benazzouz, Op cit, P169.*

[4] *Europol, ''**Spanish police arrest 26 for smuggling migrants from Algeria and Morocco''**, 04 feruary 2020, Site Visited the : 09/02/2023.The site : https://www.europol.europa.eu/media-press/newsroom/news/spanish-police-arrest-26-for-smuggling-migrants-algeria-and-morocco*

الشرعيين إلى أوروبا (إيطاليا) الذين تزايد عددهم بنسبة كبيرة ابتداء من انتفاضات الربيع العربي **2011** خاصة في مجال تهريب البشر[1].

*** العوامل التي تساهم في تفعيل التجارة غير الشرعية للبشر في الجزائر:**

توسط الجزائر للعديد من الدول المجاورة جعلها بمثابة طريق رئيسي للاتجار بالبشر الذي ترجع أحد أسبابه في الجزائر إلى الهياكل الأسرية والاختلالات بين الجنسين (مجتمع ذكوري، أبوي) كسبب رئيس يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق المرأة بصفة خاصة[2]حيث تواجه المرأة الجزائرية مسؤوليات كثيرة الامر الذي جعلها عرضة ومهيأة نفسيا للعمل في هذا المجال، واستنادا إلى الشريعة الإسلامية فالمرأة لا تتمتع بحقوق متساوية في العمل والزواج والطلاق والميراث حيث تحصل على نصيب أقل من الرجل[3] مما يجعلها في كثير من الأحيان في وضع اقتصادي غير ملائم يدفعها للانخراط في هذه الشبكات إما بائعة أو مرشدة أو مهربة للحصول على مكاسب مالية في ظل الظروف التي تمر بها الجزائر الاقتصادية من الفقر والبطالة وانخفاض القدرة الشرائية وبحكم أن تاريخ المرأة الجزائرية لم يعهد لها بمثل هذه السلوكات إذ كانت محافظة ومحتشمة سهل المهمة على الشبكات الاجرامية التي استغلت هذه المميزات لتمرير السلع والبضائع غير المشروعة دون أن تتعرض للتوقيف من قبل الأجهزة الامنية عبر الحدودية الجزائرية.

تقوم الجماعات الاجرامية المحلية باستغلال المهاجرين غير الشرعيين من افريقيا وجنوب الصحراء في أعمال الدعارة او العمل في البيوت[4] حيث يعتبر نشاط تهريب البشر والاتجار بهم في الجزائر سوقا ديناميكية طويلة الأمد ومحفوفة بالمخاطر بين سنتي **(2020/2019)** تستهدف الفئة الأكثر ضعفا والاكثر فقرا[5]، فقد استغل المجرمين هذه الأوضاع لكسب مواطني المنطقة لممارسة نشاطاتها غير المشروعة على الرغم من التدابير الصارمة التي اتبعتها الحكومة الجزائرية لمواجهة تهريب البشر كبناء حاجز رملي يمنع عبور المهربين في الجنوب، غير أن البيئة الصحراوية والطرق المتعددة في الصحراء

---

[1] *Global Initiative Against Transnational Organized Crime,'' **Global Organized Crime Index 2021**'', (U.S.A, UK, Government of Norway, 2021), P 69.*

[2] *Library of Congress, Op Cit, P11.*

[3] المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني، **"قوانين المرأة المدنية والأسرية"**، تم الاطلاع على الموقع 2023/02/09، الموقع: *https://www.efi-rcso.org/ar/*

[4] *Michael Flashman, '' **Africa fights the people trade scourge of human trafficking ensnares hundreds of thousand**'', october 2009, site visited the : 10/02/2023, the site : https://www.un.org/africarenewal/magazine/october-2009/africa-fights-%E2%80%98people-trade%E2%80%99*

[5] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC),'' **Algeria : Facing challenges and exchanging best experiences to end human trafficking**'' 17th August 2021 - Algiers, Algeria, site Visited the : 10/02/2023, The site : https://www.unodc.org/romena/en/Stories/2021/August/algeria_-facing-challenges-and-exchanging-best-experiences-to-end-human-trafficking.html*

الجزائرية مكنت هذه الشبكات من توسيع نشاطاتها على الرغم من التباطؤ المؤقت لهذه الجريمة خلال جائحة ***COVID*-19**.[1]

6/ أشكال الإتجار:

أفادت بعض المنظمات الحكومية أن النساء والفتيات الجزائريات معرضات لمثل هذه المخاطر من طرف الشبكات الاجرامية وذلك نتيجة للوضع الأسري المزري أو بعد هروبهن من منازلهن وهي حوادث سرية يصعب على السلطات التعرف عليها[2] وعلى الرغم من عدم معرفة عدد الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم أو المشاركون في هذه التجارة في الجزائر إلا أنه وحسب احصائيات **2008** بلغ عدد المهاجرين **9000** مهاجر غير شرعي من إفريقيا إلى الجزائر بما فيهم الأطفال[3]، حيث أعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها في أفريل **2008** بشأن تقارير عن الاتجار بالأطفال الجزائريين[4] الذي أقره المكتب الوطني للأطفال الجزائريين وتوصل إلى نتيجة أن العنف الجنسي ضد الأطفال في الجزائر في تزايد مستمر فخلال سنة **2010** صرحت الأجهزة الأمنية الجزائرية عن عدد حالات الاعتداء الجسدي والجنسي للأطفال المعروف باسم: "البيدوفيليا" حوالي **4600** حالة وهو رقم غير حقيقي ذلك لتخوف الأطفال من الاعتراف بمرتكبي هذه الجريمة [5].

خلال سنة **2008** تعرض أكثر من **839** اعتداء جنسي ضد القصر واحتلت ولايتي مستغانم وسطيف الصدارة في قضايا الاعتداء على الأطفال[6]، وارتفعت الحصيلة خلال سنة **2010** حوالي **530** اعتداء جنسي، وفي دراسة أجرتها الشبكة الحقوقية التابعة لحقوق الإنسان في الجزائر في سنة **2020** توصلت إلى وجود **5** ملايين طفل تقل أعمارهم عن **5** سنوات و**13** مليون طفل دون **18** عام تعرضوا

---

[1] *Global Organized Crime Index- Africa, **"Criminality in Algeria"**, 2021, P 145*

[2] *U.S. Department of State, **'' 2022 Trafficking in Persons – Report : Algeria''**, 2022, Site Visited The : 12/02/2022, The Site is: https://www.state.gov/reports/2022-trafficking-in-persons-report/algeria/*

[3] *U.S. Department of State, **'' Trafficking in Persons Report 2001-2009''**, June 4, 2008, Site Visited The : 12/02/2023, The Site : https://2001-2009.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2008/105387.htm*

[4] *International Labour Organization, **'' Direct Request (CEACR) adopted 2008''**, Puplished 98 (HILC) session 2009, Site visited the: 12/02/2023, The Site: https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:13101:0::NO::P13101_COMMENT_ID:3334134*

[5] *Site Humanium,**''Children of Algeria''**, 2010, Site Visited The: 12/02/2023, The Site Is: https://www.humanium.org/en/algeria/*

[6] النهار ***Online***، **"الاعتداء الجنسي على القصر يستفحل في الجزائر وسطيف تحتل الصدارة"**، 2009/02/16، تم الاطلاع 2023/04/14، الموقع: *https://www.ennaharonline.com*

للاعتداء الجنسي[1]، وقد ظهرت صفحات في وسائل التواصل الاجتماعي تروج بالبيدوفيليا وهي عبارة عن شبكات إجرامية في الجزائر تمت الإطاحة بها لكنها في تزايد مستمر[2].

في عام **2015** أحرزت الجزائر تقدما كبيرا في محاربة عمالة الأطفال من خلال انشاء مجلس لحماية الاطفال لاسيما في الشوارع ، فحسب الإحصاءات الوطنية الصادرة عن وزارة العمل والتوظيف وجد أنه من أصل **15، 093** منظمة توظف **98، 327** عاملا منهم **97** طفلا تحت سن **16** سنة، كما وجدت المنظمة الدولية للهجرة أن بعض الأطفال الذين تمت إعادتهم إلى النيجر أُجبروا على التسول والعمل في مجال البناء وحفر الآبار والأعمال غير المشروعة كتهريب المخدرات، ويقوم المتاجرون بالبشر بإعارة بعض هؤلاء الفتيات الأفارقة لأسر جزائرية لفترات طويلة من الزمن خاصة الاطفال غير المصحوبين بذويهم[3] ما يعرف بسياحة العذارى للعمل في مجال الدعارة، كما قامت هذه الشبكات الإجرامية وفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **2015** أنه في عام **2014** أجبرت **19** مهاجرا فيتناميا من المهاجرين غير الشرعيين للعمل في مواقع بناء للمقاولين الصينيين في الجزائر مقابل أجور زهيدة[4].

خلال فترة كوفيد انخفضت نشاط الاتجار بالبشر حيث كشف تقرير للأمم المتحدة الأول من نوعه منذ **20** عاما بنسبة **11%** في **2020**[5]، لكن مع انتهاء الجائحة سنة **2022** واصلت الجماعات الإجرامية نشاطها في الاتجار بالبشر واستغلالها للضحايا المحليين والأجانب من الدول الافريقية في العمالة والجنس وتهريبهم عبر السواحل الجزائرية وفقا لتقرير الاتجار بالبشر الصادر عن وزارة الخارجية الجزائرية[6]، حيث قامت وحدات ومفارز الجيش الوطني الشعبي نهاية سنة **2022** بإنقاذ **259** مهاجرا غير شرعيا من بينهم أطفال و توقيف **90** مهاجرا من جنسيات مختلفة عبر مختلف السواحل الجزائرية[1].

---

[1] يونس بورنان، **"9 آلاف اعتداء جنسي على أطفال الجزائر"**، العين الإخبارية، 2020/07/28، تم الاطلاع على الموقع: 2023/04/18، الموقع: *https://al-ain.com/article/sexual-assault-children-of-algeria*

[2] أمين كرطالي، **"من المثلية إلى البيدوفيليا"**، الشروق اونلاين، 2022/12/20، تم الاطلاع على الموقع: 2023/04/18، الموقع: *https://www.echoroukonline.com*

[3] *Department of Labour (D.O.L), '' **Finding on The Work Formes of Child labor 2015''**, Washington, 30/09/2016, P-P 79.80.*

[4] *The United Refugee Agency (2015),'' **Trafficking in persons Report- Algeria''**, 27 July 2015, Site Visited The : 16/02/2023, The Site is : https://www.refworld.org/docid/55b73c1d15.html*

[5] مكتب الأمم المتحدة، **"تقرير عالمي: جائحة كوفيد-19والازمات الأخرى تغير أنماط الاتجار بالبشر وتعيق تحديد الضحايا"**، جانفي 2023، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/02/19، الموقع: *https://news.un.org/ar/story/2023/01/1117617*

[6] *North of Africa, **''Human Trafficking : U.S calls on Algeria to take urgent action against smugglers''**, July 22, 2022, Site Visited The : 21/02/2023, The Site :*

يعتبر الاتجار بالبشر أحد أهم نشاطات المنظمات الإجرامية التي تعود عليها بأرباح طائلة يشترك فيها عدد كبير من الشبكات الاجرامية داخل الجزائر وخارجها نظرا للطبيعة المعقدة والمتشابكة لهذا النشاط الذي يشتمل على تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وبأعضائهم وعمالة الأطفال واستغلالهم جنسيا، لذلك فالرقم الحقيقي للأعضاء المشاركين في هذه الجرائم غير معروف ومحدد كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين الذين يتم الاتجار بهم بسبب السرية في العمل، حيث تقوم الشبكات الاجرامية المسؤولة عن تهريب المهاجرين والاتجار بهم بإخفاء هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في مخابئ وسراديب حتى لا يتم القبض عليهم من قبل الأجهزة الجزائرية وبالتالي استفحلت جريمة الاتجار بالبشر في جنوب الجزائر بل وانتشرت إلى بقية ولايات الوطن خاصة الاتجار بالأطفال وتهريبهم إلى أوروبا وبيعهم إلى شبكات تعمل لحساب حركات البيدوفيليا، وسرقة الأطفال الرضع حديثي الولادة وبيعهم عبر موقع الدارك ويب للتضحية بهم عن طريق طقوس يقوم بها عبدة الشياطين.

7/ تجارة تهريب الاسلحة:

تقوم عصابات تهريب الأسلحة في شمال افريقيا بتهديد القانون والنظام الداخلي وتعطيل الاقتصاد للدول عبر المناطق الحدودية للجزائر، حيث يتم تداول **875** مليون قطعة سلاح صغير حول العالم منها **100** مليون في إفريقيا، وقد نمت الظاهرة بشكل كبير في منطقة الساحل والصحراء منذ الأزمة في ليبيا التي أصبحت تعمل على جمع ترسانة هائلة تستخدمها الميليشيات والإرهابيون في منطقة الساحل مثل "الكلاشينكوف، ورشاشات ثقيلة وقاذفات صواريخ أرض–جو وصواريخ (سام)"[2].

لذلك فتهريب الأسلحة عبر الجنوب الجزائري (من مالي وليبيا إلى مدينة جانت في الجنوب الشرقي وبرج باجي مختار في الجنوب الغربي) يتميز بالانتعاش الكبير وهو سوق مزدهر بسبب تدفقات الأسلحة الخفيفة والثقيلة المهربة من النيجر إلى مالي نحو الجزائر أو ليبيا، وذلك لأن مصادرة مخزونات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة في النيجر أمر شائع كثيرا، ويتم تسليم الأسلحة في ممر السلفادور كممر استراتيجي للمتاجرين في النيجر عند نقطة التقاء ليبيا والجزائر حيث يربط بين أهم ممرات تهريب الأسلحة منها:" مدينة **جانت** في الجنوب الشرقي، وبرج باجي مختار في الجنوب الغربي، كما يوجد ممر لتهريب الأسلحة عبر الحدود الجزائرية التونسية وإن كانت هذه السوق أصغر من تلك الموجودة في النيجر وليبيا"، غير أن وجود الجماعات الإرهابية في جبل الشعانبي على الحدود التونسية الجزائرية زاد من

---

https://northafricapost.com/59203-human-trafficking-u-s-calls-on-algeria-to-take-urgent-action-against-smugglers.html

[1] بيان لوزارة الدفاع الوطني الجزائري، مرجع سابق الذكر.

[2] *Belkacem Iratni, Op Cit, P-P 8-9.*

فعالية هذه السوق من خلال النزاع المسلح بين الجيش التونسي وإرهابيين في **2013**[1] حيث توجد شبكة تهريب أسلحة بين الجزائر وتونس على الرغم من أن هذا السوق أصغر من سوق النيجر وليبيا [2].

قام الجيش الجزائري بتنفيذ ما يزيد عن **330** عملية حجز للأسلحة بين سنتي **2014 و 2015** في ولايات الجنوب :" تمنراست، اليزي، ورقلة، الواد، ادرار" وعلى الرغم من ذلك استمرت عمليات تهريب الأسلحة بداية من **2016** أين تغيرت نوعية الأسلحة المهربة عبر مختلف الحدود الجزائرية من مسدسات فردية بسيطة إلى رشاشات وقنابل [3] واستمرت عمليات التهريب إلى غاية سنة **2021** أين تم الاطاحة بشبكة اجرامية دولية تقوم بتهريب سلاحين ناريين و **1500** ذخيرة عبر الحدود بين الجزائر وتونس من قبل مفارز الجيش الوطني الجزائري[4]، ووفقا لتقرير أصدره معهد الدراسات الأمنية الافريقي **2022** أن الكميات الكبيرة من الأسلحة المهربة إلى الجزائر هي قادمة من الجنوب الليبي (خزان الأسلحة) للإرهابيين وعصابات المخدرات وعلى الرغم من تفكيك هذه الشبكات إلا انها في تزايد مستمر[5]، ففي الحصيلة العملياتية الواحدة للجيش الوطني الشعبي نهاية **2022** أوقفت قوات الجيش الجزائري في كل من :" تمنراست وبرج باجي مختار وعين قزام وجانت وتندوف، **(324)** شخصا وضبطت **(15)** مركبة و**(143)** مولدا كهربائيا و**(64)** مطرقة ضغط و**(09)** أجهزة كشف عن المعادن، بالإضافة إلى المتفجرات ومعدات تفجير وتجهيزات أخرى تستعمل في عمليات التنقيب غير المشروع عن الذهب كما تم توقيف **(05)** أشخاص وضبط **(04)** مسدسات آلية ومسدس **(01)** رشاش من نوع كلاشنيكوف ومخزن **(01)** ذخيرة مملوء و**(06)** بنادق صيد[6].

وقد كان للتوترات والأزمات في افريقيا وبالتحديد في مالي والنيجر والأزمة الليبية سببا في تحويل الجزائر إلى منطقة عبور إما نحو ليبيا أو نحو مالي والنيجر أو نحو تونس حيث تعتبر مركز لأكبر الأسواق المتخصصة في الاتجار بالأسلحة بالإضافة إلى أنشطة أخرى كتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وتهريب النفط والمعادن وغيرها من الأنشطة التي يصعب على الأجهزة الأمنية الجزائرية التصدي

---

[1] *Global Organized Crime Index- Africa,'' **Criminality in Algeria**'', Op Cit, P 146*

[2] *Organized crime Index – Africa, Op Cit.*

[3] آمنة تازير، **"المتجارة بالأسلحة في الجزائر– دراسة في الممنوع–"**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية –قسنطينة، المجلد: 5، العدد:01 (2020)، ص 99.

[4] *Tunisie TelegraphK* , **"الكشف عن شبكة إجرامية دولية للاتجار بالسلاح"** ، 11 فيفري 2021، تم الاطلاع على الموقع : 2023/02/19، الموقع : *https://tunisie-telegraph.com/2021/02/11/*

[5] موقع الإخبارية، **"مخاطر تدفق الأسلحة من ليبيا إلى الجزائر"**، 2022/08/3، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/20، الموقع: */https://elikhbaria.dz*

[6] بيان لوزارة الدفاع الوطني الجزائري، مرجع سابق الذكر.

لهذه الشبكات ففي كل مرة يتم التصدي والإطاحة بها تستأنف عملها بأعضاء آخرين وبأسلوب مختلف ومعابر بديلة وهو ما يعبر على تشابك هذه المنظمات الإجرامية وتشعبها وخطورة الوضع وصعوبته على قوات الجيش الجزائري ما يشكل تهديدا أمنيا جديدا إلى جانب الإرهاب يستنزف ميزانية وزارة الدفاع الوطني خاصة في حالة تواطؤ سكان المنطقة من المرشدين من ولاية تمنراست مع الجماعات الإجرامية باعتبار تهريب الأسلحة تجارة ومهنة يتم تداولها بين الطرفين.

8/ تهريب العملة: وفقا لتقارير الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد فإنه خلال **2010–2020** تم تهريب أكثر من **100** مليار دولار ويرجع السبب إلى شركات الاستيراد والتصدير عن طريق تضخيم الفواتير حسب دراسة أنجزت في **2013** من مختلف دول العالم[1]، ففي **2010** تورطت **3** شركات أجنبية للشحن البحري وتهريب العملة إلى حسابات بنكية سويسرا وفرنسا واسبانيا وتركيا ودول الخليج، والتي كبدت الجزائر خسائر كبيرة أكثر من **5** مليار دولار[2]، في سنة **2018** أفاد الاقتصاديون الجزائريون إلى إن انخفاض قيمة العملة كان نتيجة للفساد المتفشي الذي جعل الجزائريين الأثرياء يستخدمون السوق السوداء للعملات الأجنبية من خلال نهب ثروات النفط والغاز وتهريبها إلى اوروبا (اسبانيا وفرنسا) واستثمارها في الأعمال التجارية والعقارات الأمر الذي جعل الجزائر تتضرر مرتين مرة بفقدان الايرادات ومرة بتحويل العملات الأجنبية عن طريق ساحة بور سعيد (مكان لصرف العملات بالقصبة في الجزائر)[3].

خلال سنة **2019** وفقا للإحصائيات المركز الكندي لتحليل العمليات والتصاريح فإنه بلغ رقم التحويلات المالية القادمة إلى كندا من الجزائر أكثر من **78.6** مليون دولار والتي تزيد عن **10** آلاف دولار بنسبة تهريب العملة الجزائرية إلى كندا تزيد عن **50%** مقارنة بسنة **2017**[4]، أما في سنة **2022** شهدت عمليات تهريب العملة الأجنبية في الجزائر تزايدا كبيرا نتيجة تدهور الاقتصاد الجزائري وخاصة بعد تراجع قيمة الدينار سنة **2021** وتراجع إيرادات الخزينة العمومية من العملة الصعبة نتيجة انخفاض عائدات الجزائر من صادرات المحروقات، حيث أخذ تهريب العملات الأجنبية منحى آخر من خلال الطرق المباشرة عبر رحلات رسمية التي اتخذتها الشبكات الاجرامية العابرة للحدود لتهريب العملات

---

[1] ياسين بودهان، **"تهريب العملة الأجنبية ظاهرة تهدد الاقتصاد الجزائري"**، موقع الجزيرة، 2014/12/15، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2023/03/01، الموقع: *https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/12/15/*

[2] علي حميدوش، برابح محمد، مرجع سابق الذكر، ص 57.

[3] *Lamine Ghanmi, **'' Decline of Algerian dinar adds to poverty, Capital Flight''**, The Arab Weekly, Sundy 27/05/2018, Site Visited the : 02/03/2023, The Site : https://thearabweekly.com/decline-algerian-dinar-adds-poverty-capital-flight*

[4] آدم جابر، **" تهريب أكثر من 78 مليون دولار من الجزائر إلى كندا منذ بداية الحراك؟"**، موقع القدس العربي، 2019/09/07، تم الاطلاع على الموقع: 2023/03/01، الموقع: *https://www.alquds.co.uk/*

(اليورو والدولار) في حقائب عبر الطائرات أو حاويات السلع عبر منافذ بحرية بعد أن كانت تتم بطرق ملتوية جعل الجزائر تخسر مليارات الدولارات، عن طريق تسليم المبلغ المراد تهريبه بالعملة الصعبة في دبي أو تركيا أو اسبانيا مكان نشاط الشبكات الاجرامية وبالتالي تكون كتلة نقدية قد خرجت من الجزائر مقابل دخول كتلة أخرى في السوق الموازية[1]، واستمرت عمليات التهريب بشكل متصاعد حيث تم احباط عملية تهريب العملة الصعبة أزيد من **500** ألف أورو عبر المراكز الحدودية من الشمال أو الشرق الجزائري خلال الثلاثي الأول **2022**[2].

لذلك فزيادة تهريب العملة الصعبة من الجزائر يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية باعتبارها ركيزة من ركائز الاقتصاد الذي بطبيعته يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر والمعوزين، وبالتالي تصبح هذه الفئة المهمشة مستهدفة لعمليات النصب والاحتيال والسرقة والرشوة وانهيار الاقتصاد الوطني وانتشار مافيا الفساد، فالجزائر بالنسبة للشبكات الإجرامية هي مصدر للربح وكسب الأرباح بطريقة غير قانونية لكنها ليست مكان للاستثمار وإقامة المشاريع نظرا لأنها ليست البيئة التي تضمن لهم الاستمرارية.

9/ تهريب الحياة البرية: (قطع الاشجار وتهريب الحيوانات)

لا يوجد دليل يشير إلى وجود نشاط إجرامي منظم يتعلق بالنباتات وقطع الأشجار وتهريبها في الجزائر على الرغم من تسجيل عمليات لقطع الأشجار بطريقة غير قانونية، والجزائر من بين الدول التي استنزفت فيها الغابات من طرف مهربي الخشب الأحمر وتواطؤ بعض محافظي الغابات مع بارونات تهريب الخشب عن طريق منحهم تراخيص قانونية لاستغلال أخشاب الأشجار المزالة:" تيزي وزو، بجاية، سكيكدة، والطارف ...وغيرها ، وهو ما يجعل ثمن الخشب الأحمر في ارتفاع مستمر نظرا لزيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية، مثل السوق السورية لتهريب خشب الجزائر إلى غاية **2011**(الثورة السورية)[3]،

وتشتهر الجزائر بغابات البلوط الفليني حيث تراجع هذا النوع بسبب عمليات القطع التي تقوم بها المنظمات الإجرامية الأمر الذي يهدد التنوع والتوازن البيئي، ومن بين هذه الأسباب الحرائق المدمرة العمدية وغير العمدية[4] كما حدث في مختلف مناطق الجزائر وعمليات القطع العشوائية في منطقة القبائل

---

[1] حمزة كحال، **"عصابات في 4 عواصم تتنافس على تهريب النقد الأجنبي من الجزائر"**، موقع العربي الجديد، 2022/07/25، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/03/02، الموقع: *https://www.alaraby.co.uk/economy/*

[2] وكالة الانباء الجزائرية، **"إحباط تهريب أزيد من 500 ألف أورو عبر المراكز الحدودية خلال الثلاثي الأول من 2022"**، 2022/04/24، تم الاطلاع على الموقع: 2023/03/05، الموقع: *https://www.aps.dz/ar/societe/124945-500-2022*

[3] فاطمة الزهراء حمادي، مرجع سابق الذكر.

[4] بلخير الحاسن، مرجع سابق الذكر.

الكبرى وحول الجزائر العاصمة وغابات جيجل وقالمة وعنابة والطارف وسوق أهراس...، وتعود تلك الحرائق إلى المجرمين الذين يحاولون تحقيق الربح من وراء الفحم.

تهريب الحيوانات في الجزائر ليس بالسوق واسعة الانتشار على الرغم من أن الآلاف من أنواع الحيوانات في الجزائر مهددة بالانقراض نتيجة الصيد الجائر والاتجار غير المشروع والتي تشمل:" الغزلان، والموفلون والذئب الذهبي الذي اختفى عن جبال ولاية باتنة لأسباب أرجعها البعض للجماعات الإرهابية التي كانت تقوم بصيدها مع عدد من الطيور النادرة كطيور الحسون المهددة بالانقراض في الجزائر[1]، خلال سنة **2019** ضبطت قوات الدرك الوطني الجزائري **15774** حيوانا تضم **15** نوعا من الطيور تم تهريبها من طرف الشبكات الإجرامية حيث يعتقد أن جرائم الحياة البرية هي رابع أكثر الجرائم ربحية[2]، وخلال سنة 2020 استرجعت الجمارك الجزائرية أزيد من **2.953** حيوان محمي من مختلف الأنواع على مستوى الحدود منهم **2.773** طائر حسون و **45** ببغاء سنغالي و **32** ببغاء غابوني و**23** حجل غامبرا[3].

تهريب الحياة البرية في الجزائر لم يحظ باهتمام كبير من قبل الشبكات المحلية ماعدا بعض النشاطات النسبية المتعلقة بالنباتات كالأشجار وبعض الحيوانات كالقردة والفنك وطيور الحسون ربما يرجع ذلك لعدم توفر الجزائر لعدد كبير من الحيوانات والنباتات ذات الأهمية البالغة على المستوى العالمي بالإضافة إلى نقص الخبرة لدى المختصين حول عالم النبات والحيوان على عكس ما نجده في دول افريقيا وأوروبا وأسيا والأمريكيتين التي تتوفر خبرة كبيرة ومخابر متنوعة ومعلومات وفيرة عن الغابات الكثيفة والاستوائية التي تعيش بها آلاف الأنواع من الحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض.

---

[1] يونس بورنان، **"4 حيوانات مهددة بالانقراض تظهر في الجزائر...والسبب كورونا والثلوج"**،2020/12/06، موقع العين الإخبارية، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/20، الموقع: *https://al-ain.com/article/algeria-golden-wolf-snow-corona*

[2] *Jihane Ben Yahia, '' **Wild life crime Rampant in North Africa''**, enact, 13/02/2019, Site Visited The : 23/02/2023, The Site : https://enactafrica.org/research/trend-reports/wildlife-crime-rampant-in-north-africa*

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، **"صيد غير مشروع: إسترجاع أزيد من 2.900 حيوان محمي من طرف الجمارك الجزائرية سنة 2020"**، 2021/03/04، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/23، الموقع: *https://www.aps.dz/ar/economie/102912-2-900-2020*

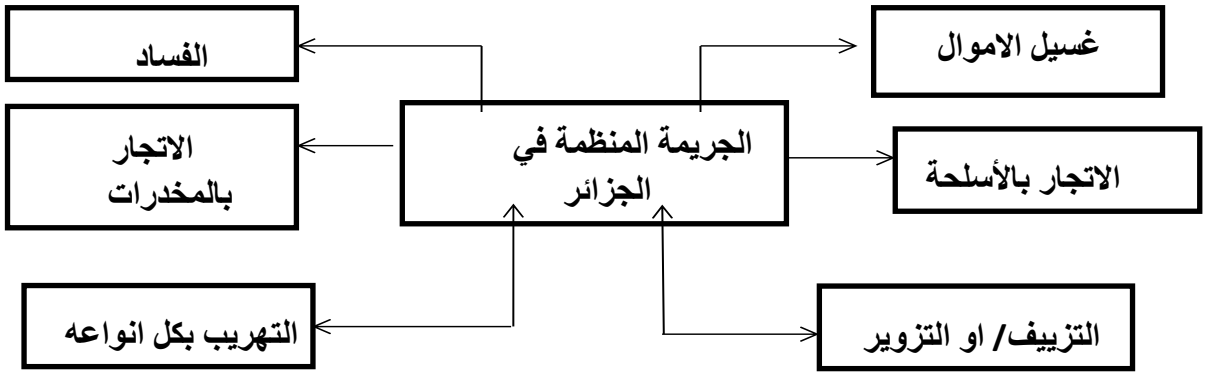

الشكل (21): الجريمة المنظمة عبر القومية في الجزائر

Source : *Hatem Benazzouz, Op Cit, P169*

2/ احصائيات الجريمة المنظمة عبر القومية 2021/2020

أ- تصنيف الجريمة المنظمة العابرة للحدود لدرجات حسب مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2021:

1. من حيث درجات الإجرام: جاءت الجزائر في المرتبة **119** عالميا من بين **193** دولة بدرجة **4.51** ما يدل على أن نسبة الإجرام منخفضة مقارنة بالمغرب التي ترتفع درجة الإجرام فيها إلى: **4.79** درجة، والعراق ب: **7.05** درجة، ومصر ب: **5.16** درجة، بينما تنخفض في تونس ب: **3.79** درجة، بينما تتصدر تصنيف درجات الإجرام في المرتبة الأولى جمهورية الكونغو الديمقراطية ب: **7.75** درجة[1].

2. من حيث درجات السوق الإجرامية: فقد احتلت الجزائر المرتبة **99** عالميا بعد المغرب **84** بينما تونس تحتل المرتبة **121** حيث تنخفض فيها درجات السوق الإجرامية:

جدول درجات السوق الاجرامي (الجزائر، تونس، المغرب)

المرتبة	الدول	الأسواق الإجرامية (المتوسط)	الاتجار بالبشر	تهريب البشر	الاتجار بالأسلحة	الجرام المتعلقة بالحياة النباتية	الجرام المتعلقة بالحياة الحيوانية	الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة	تجارة الهروبين	تجارة الكوكايين	تجارة القنب	تجارة المخدرات الاصطناعية
84	المغرب	4.95	5.5	6.5	3.0	3.0	4.5	3.0	3.0	6.0	9.0	6.0

[1] *Global Initiative (Against Transnationational Organized Crime)* بالعربية ، مرجع سابق الذكر، ص 152.

99	الجزائر	4.65	4.20	6.5	4.5	2.0	5.0	6.5	4.5	3.5	2.0	6.5
121	تونس	4.20	4.0	7.0	5.0	3.5	3.5	5.0	3.5	3.0	2.0	5.0

المصدر: (*Global Initiative (Against Transnationational Organized Crime*) بالعربية، مرجع سابق الذكر، ص-ص **159-160**.

3. من حيث درجات الجهات الفاعلة الإجرامية: حيث احتلت الجزائر المرتبة **128** بعد المغرب **128** بينما تونس تحتل المرتبة **168** من بين **193** دولة في العالم.

جدول درجات الجهات الفاعلة (الجزائر، تونس، المغرب)

المرتبة	الدول	الجهات الفاعلة الإجرامية (المتوسط)	الجماعات التي على غرار المافيا	الشبكات الإجرامية	الجهات الفاعلة التابعة للدولة (الفساد و غسيل الأموال، والابتزاز.....)	الجهات الفاعلة الأجنبية
115	المغرب	4.63	1.0	6.5	7.0	4.0
128	الجزائر	4.38	1.0	5.0	7.0	4.5
168	تونس	3.38	1.0	4.0	5.5	3.0

المصدر: *Global Initiative (Against Transnationational Organized Crime)* بالعربية، مرجع سابق الذكر، ص 167.

ب/ ظهور نشاطات أخرى للجريمة المنظمة عبر القومية:(الجريمة الاقتصادية والجريمة السيبرانية)

تتميز هذه المرحلة من الألفية الثالثة **2000** (بداية القرن **21**) بظهور نشاطات أخرى للجريمة المنظمة عبر القومية مثل:" الجرائم الإلكترونية، والجرائم الاقتصادية (غسيل الأموال واختلاسهم، والفساد الكترونيا) ويرجع ذلك للأسباب التالية: " الاستقرار الأمني والاجتماعي في الجزائر وانتهاء فترة العشرية السوداء، وارتفاع ايرادات النفط التي بلغت **200** مليار دولار كاحتياطي للنقد الاجنبي بالإضافة إلى البرامج التنموية الاخرى"[1].

ظهرت الجريمة السيبرانية لأول مرة في العالم سنة **1970** أما في الجزائر فحسب الكتابات التي قدمت في هذا المجال في سنة **1998-2004** فالمصادر والمراجع لم تحدد الفترة التي ظهرت فيها هذه

[1] *International Crisis Group, ''**Breaking Algeria's Economic Paralysis''**, Middle East and North Africa Report, Brussels- Belgaum, N°192 (19 Novembre 2018), P8.*

الجريمة، وبما أن خدمة الأنترنت دخلت الجزائر **1993** وانهاء الاحتكار كان في **1998** والتشريعات القانونية الجزائرية التي وضعت لمكافحة الجريمة السيبرانية في **2004** فإن تاريخ بدايتها بالتقريب بين هاتين الفترتين **(1998-2004)** لاسيما وأن الجزائر خلال هذه الفترة تمر بمرحلة جد حساسة نتيجة العشرية السوداء إضافة إلى الانهيار الاقتصادي الذي لحق بالاقتصاد الجزائري، "فمن الناحية القانونية تم التطرق الى مكافحة الجريمة السيبرانية بحكم أنه فعل يمس أجهزة الحاسوب وتعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم **04- 15** المؤرخ في **10** نوفمبر **2004** المتمم لأمر رقم **22 -15** المتضمن قانون العقوبات تحت عنوان المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات"[1].

ويعتبر أصحاب الياقات البيض هم السابقون إلى جريمة غسيل الاموال واختلاسها عن طريق الجريمة السيبرانية وتمويل الإرهاب والاشكال المختلفة للفساد ناهيك عن التهريب بجميع أنواعه بسبب عدم الاستقرار والاضطرابات في البلدان المجاورة للجزائر بالإضافة إلى طول الحدود الجزائرية (أكثر من **6600** كيلومتر)[2]، وقد سجلت وزارة المالية محاولات لغسيل **7094** مليار دينار من **2005** إلى **2012** أما عن الأموال المحولة للخارج بين **1980-2009** فتقدر بـ **173.2** مليار دولار أمريكي بتهمة التزوير[3] وتقدر الجمارك الجزائرية أن التزييف يسبب أكثر من **20** مليار دينار خسائر للاقتصاد الجزائري كل عام (احصائيات **2007**)[4]، ووفقا لتقرير ***Microsoft Security Intelligence*** سنة **2011** فإن الجزائر من بين أكبر الدول المستهدفة في العالم حيث احتلت المرتبة الثالثة والأولى عربيا من قبل الهجمات الإلكترونية المقرصنة للبرامج حيث وصلت نسبة الهجمات إلى **84 %** في عام **2011** وكشفت الجزائر عن هذا التهديد في الربع الثاني من سنة **2013** حيث توالت الهجمات على أجهزة الكمبيوتر الجزائرية المجهزة ببرنامج ***Microsoft*** الذي اصيب بالبرامج الضارة (الفيروسات) وصلت إلى **55%** من الهجمات الالكترونية[5].

---

[1] فضيلة عاقلي، **"الجريمة الإلكترونية وإجراءات مواجهتها من خلال التشريع الجزائري"**، (المؤتمر الدولي الرابع عشر للجرائم الإلكترونية، طرابلس، بتاريخ 24-25 مارس 2017)، ص 127.

[2] *United States Department of State Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, **''International Narcotics Control Strategy Report Volume II Money Laundering and Financial Crimes''**, March 2008, p81.*

[3] حاتم بن عزوز، **"آثار أنشطة الجريمة على الواقع الاجتماعي للفرد الجزائري"**، مجلة دراسات وأبحاث- عنابة، المجلد: 7، العدد: 21 (2015)، ص 292.

[4] عبد العزيز شرابي، محمد أمين فروج، **"ظاهرة التقليد: المخاطر وطرق المكافحة"**، مجلة الاقتصاد والمجتمع- المغرب، العدد: 5 (2008)، ص 234.

[5] *Sylia Belattaf, **''La Cybercriminalité : L'Algérie est-elle suffisamment outillée ? Le cas des banques algériennes''**, (Mémoire Pour L'obtention du Diplôme de Master en Sciences Economique, Option : Monnaie, Banque et Environnement International, Université Abderrahmane Mira de Bejaia*

سنة **2016** تراجعت نسبة الهجمات الالكترونية حيث احتلت المرتبة الثانية عربيا و المرتبة السادسة افريقيا بمعدل: **60.381** هجمة بنسبة **5%** بالمقارنة مع مصر عربيا و جنوب افريقيا[1]، لتنخفض نسبة الهجمات الالكترونية ابتداء من **2017** و**2018** نظرا لعدم توفرها على سرعة الانترنت عبر الخطوط الثابتة سرعة تنزيل النطاق العريض **3.84** ميجابت في الثانية، وهو ما يقل كثيرا عن المتوسط العالمي البالغ **50.88** ميجابت في الثانية، حيث صنف موقع ***Speedtest.net*** الجزائر في المرتبة **129** من بين **130** دولة[2] ويرجع ذلك للمجهودات التي تقوم بها وزارة الدفاع الوطني المختصة بالأمن السيبراني حيث عالج مركز منع ومكافحة جرائم الكمبيوتر والجرائم الإلكترونية (***CPLCIC***) في عام **2017** حوالي **1000** جريمة إلكترونية، لكن اضافة خطوط لتسريع الأنترنت تزيد من عدد الهجمات الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ اجراءات استراتيجية لمكافحة هذا النوع من الجرائم[3].

ج/ الجريمة السيبرانية في الجزائر خلال فترة كوفيد-19:

عرفت الجريمة المنظمة العبر قومية تطورا ملحوظا خلال فترة كوفيد- **19** لاعتمادها الكبير على الجرائم الإلكترونية نظرا لغلق الحدود في مقابل تراجع الجرائم التقليدية العابرة للحدود حيث ألحقت خسائر مادية كبيرة على مستوى الفرد والمؤسسات والشركات وذلك حسب ما تقدمه احصائيات المنظمات الدولية المعنية بمكافحة هذا النوع من الجرائم فحسب تقرير الانتربول فقد تم تسجيل حوالي **907000** رسالة إلكترونية عشوائية و **737** من البرامج الضارة و **48000** من المواقع الكترونية الخبيثة كلها تتعلق بكوفيد-**19** بين شهري جانفي وأفريل **2020**[4].

تأثرت الخدمات المالية الجزائرية بالهجمات الالكترونية ذلك أن الجريمة السيبرانية تستهدف القطاع المالي وتعطيل العمل المصرفي بشكل غير مباشر، ففي نوفمبر **2017** تعرض مشغل الاتصالات الحكومي (اتصالات الجزائر) للتوقف عن العمل بسلسلة من هجمات ***DDoS*** بشكل غير مباشر أضرت بقدرة العملاء على إجراء المدفوعات وتلقيها[5]، وتشير الاحصائيات إلى أن حوالي **43%** من الهجمات

Faculté Sciences Economiques, Commerciales et Science de Gestion Département des Sciences Economiques, 2015), P 86.

[1] *Symantec Corporation, '' **Cyber Crime and Cyber Security Trends in Africa''**, November 2016, P-P 25-26-27.*

[2] *Oxford Business Group, '' **Algerian ICT expands on digitisation and Cyber Security''**, 2018, Site Visited The : 16/04/2023, The Site is : https://oxfordbusinessgroup.com/reports/algeria/2018-report/economy/increased-competition-alongside-digitisation-and-cybersecurity-efforts-the-arrival-of-new-players-has-galvanised-the-market*

[3] *Xinhua (Africa News), '' **Algeria Considers anti- Cybercrime as national priority''**, 28/03/2018, Site visited the : 16/04/2023, The Site is : http://www.xinhuanet.com/english/2018-03/28/c_137071259.htm*

[4] *Interpol, '' **Cybercrime- COVID-19 impact''**, (France : Lyon, August 2020), P-P 4-8.*

[5] *World Bank Group, ''**Cyber Threats to the Financial Sector in Africa An Assessment of the Current Threat and an Analysis of Emerging Trends on the Future Threat Landscape''**, (FIGI (Financial inclusion Global Initiative) - Washington, March 2022), P 11.*

الالكترونية تستهدف الشركات الصغيرة وأن **14%** مأمنة الكترونيا وبالتالي فإن الشركات التي تتعرض للهجمات الالكترونية تتوقف عن العمل في غضون ستة أشهر من الهجوم ما يجعلها تتكبد خسائر كبيرة بسبب حادث الاختراق[1].

وتستهدف الهجمات الإلكترونية البنية التحتية الحيوية لها بهدف زعزعة استقرار الدول وإنهاك قواها من الداخل وتشويه صورة نظامها السياسي من الخارج[2]، وقد كشفت دراسة استطلاعية أجرتها "كاسبرسكى" حول الهجمات الالكترونية التي تعرض لها القطاع الصناعي لسنة **2018** من أن أبرز الدول العربية التي تعرضت لهجمات إلكترونية على شبكاتها وأنظمتها الصناعية، الى جانب المغرب ومصر والمملكة العربية السعودية هي الجزائر بنسبة **66.2%** [3]، كما أعلن المفتش العام لمصالح الشرطة الجزائرية عن الزيادة المرتفعة في الجرائم الإلكترونية خلال جائحة كورونا حيث بلغت عام **2020** بحوالي **5.163** جريمة الكترونية بعد أن كانت في سنة **2019** قد بلغت **4.210** جريمة الكترونية متعلقة بالهجمات على الأشخاص وأنظمة الكمبيوتر والاحتيال والإرهاب السيبراني واستغلال الأطفال في المواد الإباحية ونشر المحتوى الاستفزازي[4].

وخلال سنة **2020** عرفت الجرائم الالكترونية ارتفاعا كبيرا بسبب جائحة كورونا واستغلال المجرمين هذه الفترة للقيام بأعمالهم الإجرامية حيث تم إحصاء **2026** قضية مست أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وتورط فيها **1514** شخص وقد عولج منها **1264** قضية[5]، أما خلال سنة **2021** فقد ارتفعت الهجمات الالكترونية بشكل كبير جدا حيث تم إحباط حوالي مليون **و242** ألف **و801** محاولة

---

[1] خالد حني، **"خسائر صادمة بسبب الهجمات الالكترونية....كم تكبد العالم؟"**، موقع العربية– القاهرة، 2020/05/20، تم الاطلاع على الموقع: 2022/10/16، الموقع:*https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2019/10/23/*

[2] ايمان كافي، **"الدولة الجزائرية تتصدى لحروب الجيل الرابع"**، جريدة الشعب الالكترونية، 09 فيفري 2022، تم الاطلاع على الموقع: 2022/10/16، الموقع: *http://www.ech-chaab.com/ar/*

[3] نشرة الاتحاد المصري للتأمين،**" الهجمات الالكترونية (السيبرانية) والتأمين"**، العدد 67، 2021/2017، تم الاطلاع على الموقع: 2022/10/13، الموقع: *https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1324*

[4] *Algérie ECO, '' **Algérie : nette augmentation de la criminalité en 2020''**, 28 janvier 2021, Site Visite the : 13/10/2022, The Site Is : https://www.algerie-eco.com/2021/01/28/algerie-nette-augmentation-de-la-criminalite-en-2020/#google_vignette*

[5] سعيد بركان، **"كورونا تساهم في ارتفاع عدد الجرائم الالكترونية"**، بوابة افريقيا الإخبارية، 14جانفي 2021، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2022/10/15، الموقع: */https://www.afrigatenews.net/article*

هجوم إلكتروني وقرصنة من مختلف مناطق العالم استهدفت مواقع إلكترونية جزائرية استهدفت مواقع وخدمات لهياكل ومؤسسات الجيش الوطني الشعبي ومواقع حكومية ومؤسسات اقتصادية وحيوية[1].

ومن بين الأنشطة الاجرامية التي تعتمد على الحاسوب والأجهزة المتطورة هو نشاط غسيل الأموال الذي يستخدم فيه غاسلي الأموال تقنيات التنسيب والتكديس والتكامل لتحويل المكاسب غير الشرعية إلى أموال شرعية، والذي يرجع بالسلب على الاقتصاد الوطني فهو يشوه قرارات العمل ويزيد من مخاطر فشل البنوك ويحرم الحكومة من السيطرة وتفعيل سياستها الاقتصادية إضافة إلى الضرر الذي تلحقه بسمعة الدولة وتعرض سكانها للخطر[2].

قامت شركة ***Comparitech*** في بحثها بوضع معيار عن أكبر الدول وأقلها أمانا في العالم على الأنترنت من خلال منح نقاط للبلدان ذات التصنيف الأعلى والأدنى، حيث حصلت البلدان ذات الدرجات الأقل أمانا على الإنترنت على **100** نقطة فيما تحصلت البلدان ذات الأعلى أمانا على نقاط صفرية، أما البلدان الواقعة بين هاتين الدرجتين فقد تحصلت على درجة مئوية بناء على المكان التي تم ترتيبها فيه[3]، والجزائر من بين الدول التي صنفت ذات الدرجات الأقل أمانا إلكترونيا كونها الأعلى مرتبة بسبب افتقارها لمعدلات البرمجيات الخبيثة للكمبيوتر والتكوين في هذا المجال كما تحصلت على درجة عالية في فئات البرامج الضارة للأجهزة المحمولة والاستعداد للهجمات الإلكترونية، لتأتي المرتبة الثانية والثالثة لإندونيسيا وفيتنام من الدول الأقل أمانا عبر الإنترنت، وعلى العكس من ذلك احتلت اليابان المرتبة الأكثر أمانا عبر الإنترنت في العالم مع فرنسا وكندا والدانمارك والولايات المتحدة، أما بريطانيا فقد احتلت المرتبة الثامنة بين أكثر الدول أمانا عبر الإنترنت[4].

في تقرير قدمته صحيفة نيويورك تايمز مفاده أن المتسللين يستخدمون البلدان النامية كأجهزة اختبار للبرامج الضارة الجديدة ذلك لأنها توفر لهم الأرض الخصبة للقراصنة الذين يجربون مهاراتهم في بيئة يمكنهم فيها التهرب من البرامج قبل نشرهم ضد شركة أو دولة لديها دفاعات أكثر تقدما[5] لكنها

---

[1] *Osama Sebaa, **''Thwarted, 1.24 Million attacks and hacking attempts targeting the Websites and Services of military institutions''**, PIPA News, 5January 2022, Site Visited the : 13/10/2022, The Site Is : https://pipanews.com/thwarted-1-24-million-attacks-and-hacking-attempts-targeting-the-websites-and-services-of-military-institutions/*

[2] *Hatem Debih, **'' Money laundering crime in Algeria''**, Scientific document submitted for the second year of the Master's degree Administrative Law - Criminal Law, No. 05 (2020), P-P 1-4.*

[3] *Harshit Agarwal, **'' Least Cybersecure Countries in the World''**, 26 February 2019, Site Visited The : 23/02/2023, The Site : https://www.appknox.com/blog/the-least-cybersecure-countries-in-the-world-comparitech-study*

[4] *Michael Hill, **'' Algeria Ranked Least Cyber- Secure Country in the World Japan'' Most Cyber-Secure''**, Info Security, 7 February 2019, Site Visited the: 15/06/2022, The Site is: https://www.infosecurity-magazine.com/news/algeria-ranked-least-cybersecure/*

[5] *Sheera Frenkel, **''Hackers Find Ideal Testing Ground for Ahacks : Developing Countries''**, The New York Times, July 2, 2017, Site Visited The : 27/02/2023, The Site :*

فوجئت بعدد هجمات البرمجيات الخبيثة التي عانت منها ألمانيا مما جعلهم يعيدون النظر حول فرضية أن الدول المتقدمة هي أكثر أمانا عبر الإنترنت من الدول النامية فحوالي **33٪** من المستخدمين في ألمانيا كانوا مستهدفين من قبل البرامج المالية الضارة، و**39%** من هجمات ***TrickBot*** أثرت عل المملكة المتحدة و **3%** أثرت على نيوزيلندا[1]

فإلى جانب الأدوية والمخدرات والأسلحة هناك سلع أخرى تباع عن طريق هذا الموقع ***Web Dark*:"** أعضاء البشر والأطفال حديثي الولادة وجثث موتى وكتب السحر وأفلام قصيرة عن ذبح الأطفال واستحضار الأرواح وتعاويذ وغيرها...التي أغلبها تذهب إلى فئة معينة وهي عبدة الشياطين الذين يختطفون الأطفال القصر وتقديمهم قرابين للاههم الشيطان، ذلك لأن إحدى أقدم نظريات الجريمة هي علم الشياطين، فالشيطان يجعل من السهل التعامل مع المتحرش بالأطفال فهو "الدعامة" بالنسبة لعبدته وللمجتمع ككل، وحسب اعتقادهم فإن الشيطان يقدم صراع واضح بالأسود والأبيض بين الخير والشر كتفسير لاختطاف الأطفال خاصة الأطفال الزهوريين واستغلالهم والاعتداء عليهم لأداء الطقوس الشيطانية، وتقدر عدد حالات الاختطاف للأطفال المراهقين بما يتراوح عددهم بين **200** و**300** حالة في السنة، وقد بلغ النشاط ذروته في أواخر السبعينيات من خلال شراء الأطفال واختطافهم بتعبير النهاية الوشيكة للعالم عن طريق ذبح الأطفال الزهوريين والأطفال حديثي الولادة وشرب دمائهم، وتشير العديد من المصادر ان عدد كبير من أعضاء المنظمات الاجرامية ينتمون إلى طائفة عبدة الشيطان[2].

حسب الإحصائيات الصادرة عن سلطة ضبط البريد والاتصالات لدى الجيش الوطني الجزائري في **2018** وصل عدد المشتركين في الانترنت الثابتة في الثلاثي الأخير من سنة **2019** حوالي: **3.569.176** مشترك جزائري بزيادة حوالي **9.5 %** مقارنة بالفترة نفسها من سنة **2018** بـ:**3.2** مليون مشترك من فئة الشباب الأكثر استعمالا لمواقع التواصل الاجتماعي بحوالي مليون مستخدم الأمر الذي ساهم في توفير مختلف الفرص الاجرامية من خلال إخفاء هوية الأشخاص في حالات الاحتيال عن طريق البيع عبر الأنترنت وسرقة الشخصية الرقمية ذات الصلة ببطاقات الدفع الالكترونية والابتزاز والتخويف والتهديد عبر البريد ومواقع التواصل الاجتماعي ونشر الصور في المواقع الإباحية المتعلقة

https://www.nytimes.com/2017/07/02/technology/hackers-find-ideal-testing-ground-for-attacks-developing-countries.html

[1] *Sara Barker, '' **TrickBot malware ramps up attacks against ANZ financial firms''**, Security Brief-Australia, 1 May 2017, Site Visited the : 27/02/2023, The site : https://securitybrief.com.au/story/trickbot-malware-ramps-attacks-against-anz-financial-firms*

[2] *Kenneth V. Lanning, ''**Investigator's Guide to Allegations of "Rl1ual- Cidld Abuse"**, (Virginia : Behavioral Science Unit National Center for the Analysis of Violent Crime Federal Bureau of Investigation FBI Academy Quantico, 1992), P-P 6-7.*

بالأطفال[1]، وقد رصدت وحدات الدرك الوطني الجزائري تطور الجريمة الالكترونية بالتوازي مع تعميم استخدام التكنولوجيات المتصلة بشبكة الأنترنت في المجتمع الجزائري من خلال تسجيل **18** قضية سنة **2008** و **102** قضية سنة **2013** و**1652** في سنة **2019**[2]

التطور الذي عرفه العالم من وسائل الاعلام والاتصال والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كان دافعا لتطور الجريمة المنظمة العبر قومية التقليدية التي من بين أكثر المميزات التي تميزها هي السرية والتكيف والتطور حسب ظروف الدول، وكان لدخول الجزائر عالم الرقمنة والتقنيات الحديثة في مؤسساتها الحكومية والقطاع الخاص سببا في تعرضها لوابل من الهجمات التي ازداد عددها خلال جائحة كوفيد **19**، إذ تستهدف القطاع المالي من المصارف والبنوك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل التكاليف في سرية تامة لا يعرف مرتكبوها ولا يتعرضون للقبض ولا للمساءلة القانونية علما أن أعضاء هذه المنظمات الإجرامية من ذوي الياقات البيضاء والسوداء (الهاكر) الأكثر دهاء في مجال الالكترونيات وفي اختراق أنظمة الكمبيوتر بالبرامج والفيروسات الخبيثة وانتحال هويات لمسؤولين وناشطين بهدف الاضرار بتلك المؤسسة أو الشركة لتحقيق الربح المطلوب، وبما أن الجزائر حديثة العهد بالتقنيات الحديثة نظرا للمراحل الصعبة التي مرت بالجزائر خاصة مرحلة الإرهاب العامل الاساسي في هجرة الكفاءات والخبرات لاكتشاف هذه الهجمات أو تعقبها، فقد كانت فريسة سهلة لهذه الجماعات.

المبحث الثالث: حدود التأثير بين الجريمة المنظمة العبر قومية والأمن الاقتصادي الجزائري

إن تحقيق المكاسب الربحية المطلقة هو الهدف الأساسي الذي تسعى لتحقيقه الجريمة المنظمة العبر قومية ويتجلى ذلك بشكل واضح وجلي من خلال تنوع المجالات التي تنشط فيها هذه المنظمات الاجرامية والتي تتواجد فيها بكثرة دون قيود ما يدل على أنها أكثر تغلغلا في المجتمعات واقتصادات الدول وأكثر سيطرة على الثلاثي الحيوي: "الأمن، المجتمع، الاقتصاد"، نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربط هذه المجالات بعضها ببعض وطبيعة نشاطاتها التي تؤثر سلبا على المجتمع وأمن الأفراد وانهاك اقتصاد الدول عن طريق المساس بثقة المواطنين تجاه القطاع العمومي والقطاع الخاص فهذا الوضع يحدث خللا كبيرا لدى حكومات الدول في برامجها من أجل تحقيق أمن اقتصادي.

بما أن أهم ركيزة تميز الجريمة المنظمة العبر قومية هي الحماية من خلال حماية نشاطاتها من أي خطر قد يهددها ويهدد نشاطاتها فإنها تسعى إلى إخفاء مكتسباتها المالية بغسيل الأموال والاحتيال

[1] موقع الجيش،" **ملف الأمن السيبراني بكافة أشكاله"**، مجلة الجيش الوطني الشعبي، العدد: 685 (أوت 2020)، ص 20.

[2] المرجع نفسه، ص 21.

وتزوير الوثائق والهويات ونشر الفساد والفوضى عن طريق الرشوة والابتزاز وتزوير وثائق التي تهدف من خلالها إلى تمرير أو تأجيل او منع قرار قد لا يخدم مصالحها، وبالتالي تكون هذه الجماعات الاجرامية قد أضافت البعد الرابع إلى مجموعة الأبعاد الحيوية وبالتالي تستفحل مظاهر الفساد من بيروقراطية ومحسوبية والوساطة، فتتحول النشاطات غير الشرعية إلى نشاطات شرعية مصادق عليها مقابل انعدام الأمن والأمان وغياب القيم داخل المجتمع والفوضى لتنهار البنية التحتية للاقتصاد الجزائري.

ومن خلال المطالب التي سيتم تقديمها في هذا المبحث سنتطرق إلى اهم فترة وهي "العشرية السوداء أو الإرهاب" التي ساهمت في تفعيل دور الجريمة المنظمة العبر قومية التي استغلت الوضع الأمني في الجزائر لتعظيم أرباحها عن طريق التعاون بين هذين التنظيمين ثم نشر تعاليمها المبنية على الفساد داخل المؤسسات والشركات في ظل ظروف تتسم باللا استقرار.

المطلب الأول: الشق الأمني (الإرهاب) وتفعيل الجريمة المنظمة العبر قومية خلال الأزمة الأمنية في الجزائر:

كانت الجريمة المنظمة العبر قومية بعد استقلال الجزائر من الاستعمار الفرنسي – كما ذكرنا آنفا– تنشط بشكل سريع نتيجة الجو العام الذي تميز به الاقتصاد الجزائري المنهك بوابل من الديون، وحالة التيه التي لم تحدد هويته، وبنية تحتية تسودها الفوضى وعدم التوازن ومجتمع فقير عدد سكانه لا يتجاوز 9 ملايين نسمة أكثر فئاته من الشباب يسوده الجهل والأمية والبطالة وتنعدم فيه الكفاءة في ظل مساحة شاسعة وقدرات عسكرية بسيطة جعلت الجزائر بأرضها وشعبها بيئة خصبة تسمح للشبكات الاجرامية بالنمو والتطور مستغلة بذلك الأوضاع المزرية التي تمر بها الجزائر.

استغل المهربون فترة الإرهاب **1991** في تفعيل نشاطاتهم بالأخص تهريب المخدرات والأسلحة التي كانت تدخل للجزائر في وقت قياسي في ظل الدراية الكاملة بالمعابر والحدود وتواطؤ سكان الحدود للبلاد المجاورة مع المهربين[1] وفي ظل انعدام الامن في الجزائر وجدت المنظمات الاجرامية ضالتها لتفكيك الاقتصاد واضعاف سلطة الدولة وارتكاب جرائم وتهريب منتجات غير قانونية تحت مسمى الارهاب وهو الأمر الذي فسح مجال للتعاون بينهما، لذلك فكثرة التهديدات الخارجية وتنوعها جعل الدولة الجزائرية امام مفترق طرق حول مكافحة هذه التهديدات على رأسها الإرهاب أو محاربة التهريب وتوسعه كنشاط ميز الجريمة المنظمة العبر قومية في تلك الفترة[2].

[1] *Anouar Boukhars, Op Cit.*

[2] *Serigne Bamba Gaye, '' **Connections between Jihadist groups and Smuggling and illegal trafficking rings in the Sahel''**, (Senegal- Dakar : Friedrich Ebert Stiftung- New Approaches to collective Security, 2018), P 24.*

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة فسادا كبيرا وتبديدا للمال العام ورثته عن الحقبة الفرنسية الذي انتشر بشكل كبير خلال سنوات التسعينات نتيجة الحرب الأهلية بين الجزائر والإرهاب الذي راح ضحيته أكثر من **150** ألف قتيل وعشرات الآلاف من الجرحى والمعطوبين والمفقودين وخلف آثارا سلبية على كل مجالات الحياة الجزائرية[1]، فالجريمة المنظمة العبر قومية تميل إلى النمو والانتشار في الدول الضعيفة ذات الأسلحة البسيطة والتكوين التقليدي وبدائل اقتصادية محدودة لدى مواطنيها، وبالتالي فالجريمة بكل نشاطاتها جاءت لتمول الإرهاب، لكن أكثر ما أثار مخاوف الخبراء هو في امتلاك هذه التنظيمات لأسلحة الدمار الشامل وبيعها للإرهابيين فتحدث الكارثة[2].

كان للأزمات الأمنية وعدم الاستقرار في الدول المجاورة للجزائر (ليبيا ومالي) سنة **2011** الدور الكبير في تسهيل الأنشطة الإجرامية[3] من خلال الإبقاء على الجنوب الجزائري في حالة توتر منذ عام **2012** عن طريق العمليات الانتحارية في تمنراست وورقلة التي تبنتها مجموعة متعددة الجنسيات من ليبيا بزعامة بلمختار وهو المسؤول عن الهجوم على موقع الغاز في منطقة عين أمناس في عام **2011** باختطاف الرهائن الايطاليين والاسبانيين العاملين في المجال الانساني[4]، بهدف تسهيل حركة الشبكات الإجرامية عبر الحدود الصحراوية حتى يسهل اختراقها بدعم من مرشدي المناطق الصحراوية الامر الذي فعل فكرة تسليح تجار المخدرات بشكل متزايد والاشتباك مع قوات الدولة إن لزم الامر في حالة عدم السماح لهم بالعبور وتجنيد عدد كبير من الأشخاص الذين يعملون لصالحها حتى تتمكن من الوصول إلى تغطية كاملة مع التركيز على سياسة التمويه وهي صناعة الاختطاف حتى تبعد الانظار عنها وبالتالي كان لهذه السياسة آثار مدمرة على السياحة المحلية خاصة بعد **2011**[5]، ارتبط تزايد عمليات الاختطاف للحصول على فدية بتنامي ظاهرة الإرهاب في الجزائر من خلال اختطاف **32** سائحا أوروبيا في **2003** جنوب الجزائر من طرف جماعة إجرامية متمردة غيرت اسمها في **2007** إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[6]، وبما أن هدف الإرهاب هو هدف أيديولوجي رجح العلماء والمحللين أن

---

[1] *Joshua Hammer, ''**Save the Casbah''**, Smithsonion, July 2007, Site Visited the : 16/04/2023, the Site : https://www.smithsonianmag.com/travel/save-the-casbah-157542999/*

[2] *Paul K. Kerr, **''Nuclear, Biological, and Chemical Weapons and Missiles : Status and Trends''**, (U.S.A- Congressional Research Service, 20/02/2008), P 3.*

[3] *Debih Hatem, **'' The concept of organized crime''**, (Mohamed Boudiaf University- M'sila, 2020), P 3.*

[4] *Salim Chena, **'' L'Algérie et son Sud Quels enjeux sécuritaires ?'', (Ifri Programme Moyen-Orient et Méditerranée (MOM), Novembre 2013), P 9.***

[5] *Jihane Ben Yahia, Riccardo Fabiani, Max Gallien, Matt Herbert, **'' Transnational Organized Crime and Political Actors in the Maghreb and Sahel''**, Regional program political Dialogue South Mediterranean, Mediterranean Dialogue Series N° 17 (January 2019), P 8.*

[6] *International Crisi Group (Working To present Conflict Worldwide, **'' Islamist Terrorism in the Sahel : Fact or fiction ?''**, Africa Report n° 92 (31/03/2005), P 5.*

عمليات الاختطاف التي تتم عبر دول العالم تتم من طرف الشبكات الإجرامية وليس من طرف الإرهاب وان كان تحت مسمى هذا الأخير وهو الأمر الذي دفع أحد المختصين في عالم الجريمة إلى القول أن الجريمة المنظمة العبر قومية أكثر حنكة من الجماعات الإرهابية ذلك لأنها تستغل الفرص والفاعلين ضمها.

وانطلاقا من **2011** استمرت تجارة السوق السوداء المتعلقة بالأسلحة والمخدرات بعد ارتفاع نسبة البطالة والفقر لدى فئة الشباب وبالتالي كانت هي الفئة المستهدفة والأكثر اقتناعا بدعم السلع بشكل كبير، والحفاظ على جاذبية وحوافز سكان الحدود الغربية للتهريب على الرغم من غلق الحدود ابتداء من **1994**، وتفاقمت المخاطر الأمنية انطلاقا من سنة **2020** بسبب تحول مناطق من غرب إفريقيا إلى نقاط عبور رئيسية لمهربي الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر المغرب والجزائر، وكل ما تخشاه السلطات الجزائرية والمغربية هو توسيع سيطرة الشبكات الإجرامية على معابر ومسارات تهريب المخدرات والأسلحة[1]، والسبب الرئيس في ذلك هو تستر سكان المنطقة على هذه الشبكات الاجرامية وعلى النشاطات المتنوعة التي يقومون بها لأنها بالنسبة لهم مصدر رزق وأرباح طائلة لن يحققها إن عملوا لدى مؤسسات الدولة أو من خلال التجارة الشرعية الامر الذي يدفع بسكان المناطق الحدودية الجزائرية المتواطئين مع هذه الشبكات الاجرامية إلى التستر على نشاطاتها بل والدفاع عنها إن لزم الأمر كما حدث في الحدود الشرقية بين الجزائر وتونس.

حاولت الشبكات الاجرامية التابعة لمنطقة الساحل العمل عبر كامل حدود الجزائر البالغ طولها **4000** ميل[2] أين كان تهريب الأسلحة يُدار تقريبا من نفس الشبكات الإجرامية التي تتحكم في التهريب مثل:" الحاج بتو " المسيطر على تجارة تهريب وبيع الاسلحة خلال الثمانينات وأوائل التسعينات في جنوب الجزائر وتهريبها عبر الحدود الجزائرية بمساعدة الإرهابي مختار بالمختار الذي تم استغلاله لتهريب المخدرات والتبغ[3]، حيث تستغل الجماعات الارهابية الحدود المليئة بالثغرات لتنفيذ هجماتها في سبيل تهريب الشبكات الاجرامية للبشر والمخدرات والأسلحة على طول الحدود مع مالي النيجر ليبيا

[1] *Malcolm H. Kerr, ‘’* ***Barriers Versus Smugglers : Algeria and Morocco’s Battle for Border Security****’’, Carengie Middle East Center (XCEPT), 19/03/2019, Site Visited the : 13/03/2023, The Site : https://xcept-research.org/publication/barriers-versus-smugglers-algeria-and-moroccos-battle-for-border-security/*

[2] *United state Department of State, ‘’* ***Country Reports on Terrorism 2015- Algeria’’****, Refworld, 02/06/2016, Site Visited The : 19/03/2023, The Site Is : https://www.refworld.org/docid/57518de1a.html.*

[3] ولفرام لاخر، مرجع سابق الذكر، ص 4.

تونس موريتانيا والمغرب[1]، ونظرا للعلاقة الوطيدة التي تجمع هذين التنظيمين خاصة في تهريب المخدرات والأسلحة جعل المسؤولين الجزائريين يصفون العلاقة وفقا لتصريح وزير الداخلية والجماعات المحلية الأسبق(ولد قابلية) بقوله:" أننا نحارب نوعا جديدا من الإرهاب ....إن المخدرات نشاط إرهابي"[2]، حتى أن بعض المحللين اقترحوا أنه في بعض الحالات يمكن للإرهاب أن يتحول إلى جريمة منظمة خاصة مع بروز ظاهرة العولمة وعملية التفاعل بينهما في الأماكن التي تغيب عنها رقابة الدولة كليا أو جزئيا[3]، وقد ذكر ***Thomas Schelling*** في كتابه : ***"Choice and Consequence"*** أن المنظمات الاجرامية العابرة للحدود الأكثر انتشار هي تلك التي تعمل على إلغاء دور الدولة وتستدرجها لبيع الكحول والمخدرات أو المواد الإباحية وتوفير أماكن البغاء أو القمار إذ تهيمن على كل ما هو شرعي وغير شرعي سواء على المستوى المحلي من خلال المنظمات التي لا تمتلك تطلعات عالمية عبر الحدود أو عن طريق أخرى تمتلك تطلعات اقليمية على اختلاف نشاطاتها غير الشرعية تعمل في عالم تنافسي ومتغير تكون أقل وضوحا لوكالات إنفاذ القانون، بينما غالبية الجماعات الإرهابية لا تتجاوز أبدًا مرحلتها التكوينية ولا تطمح في أن تصبح جريمة منظمة عابرة للحدود إلا إذا رغبت في أن تصبح جماعات متمردة أو ميليشيات لحرب العصابات[4].

لقد ساد الاعتقاد ان الجماعات الارهابية ظهرت بشكل مستقل عن الجماعات الإجرامية فهذا تنظيم والأخر تنظيم أخر، لكن التطورات والتغيرات الحاصلة على المستوى الاقليمي والعالمي وحتى المحلي كشف حقيقة واضحة بناء على المعطيات والبيانات والمتمثلة في تجمع مجموعة من التراكمات من الاحداث المتعاقبة فجرت الحرب الاهلية في الجزائر بدافع ايديولوجي لتغيير النظام لكن تاريخيا الأمر كان عكس ذلك فالمنظمات الاجرامية كانت تتحرك بطريقة ديناميكية حتى قبل خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر وان كانت بطريقة عشوائية من خلال تهريب السلع والبضائع الشرعية وغير الشرعية والتي مع الوقت ساهمت في تطويرها، وبحكم أن الجريمة المنظمة العبر قومية تبحث عن تعظيم الأرباح فقد وجدت في بناء علاقات تشابكية مع منظمات أخرى تحقيقا للثروة والقوة ما أدى إلى التركيز على عمليات التهريب الأكثر تحقيقا للربح بدعم من السكان الذين يعانون من الفقر والبطالة والناقمين على الدولة

---

[1] *Goverment of Cnada, **'' Algeria travel advice- Safety and Security''**, 17/03/2023, Site Vsited : 19/03/2023, The Site is : https://travel.gc.ca/destinations/algeria?wbdisable=true*

[2] *Lamine Chikhi, **'' Algeria puts army in charge of Fighting drug trafficking''**, Reuters, 25/07/2013, Site Visited the : 16/03/2023, The Site is : https://www.reuters.com/article/us-algeria-drugs-trafficking-idUSBRE96O0ZX20130725*

[3] *Alex P. Schmid, Op Cit, P5.*

[4] *Ibid, P 8.*

الجزائرية لخلق نوع من الفوضى وعدم الاستقرار أطلق عليهم فيما بعد تسمية الإرهاب، وبناء عليه قامت باستغلال هذه الأزمة أمام الآداء المتواضع للدولة بهدف التغلغل أكثر داخل المجتمع الجزائري.

بدأت مخاوف الأجهزة الأمنية الجزائرية من توسع نشاط هذا التحالف واستهداف الدول المجاورة التي ساعدها في ذلك الطبيعة الصحراوية وضعف الإمكانات اللوجستية للأجهزة الأمنية الجزائرية وهو الأمر الذي أشار إليه قاضي مكافحة الإرهاب الفرنسي جان لويس بروكيير بقوله :" أن هناك شبكات مالية دولية موجهة لتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات والسجائر المهربة وتجارة البشر دون تمييز، وهذه الشبكات مرتبطة بشكل قوي بالقاعدة وبكارتلات المخدرات في أمريكا الجنوبية وبالتالي تهديد لأمن الجزائر والمنطقة ككل"[1]، السبب الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى تأمين حدودها من التهديدات وحشد قواتها في المناطق الحدودية لمكافحة الجريمة المنظمة المدعمة للإرهاب.

لذلك فالجريمة المنظمة العبر قومية هي مجموعة من الجرائم التي تعبر الحدود بين البلدان وتربط نشاطاتها بالمعابر الحدودية أين تؤثر على الدول المجاورة بشكل شبكي بين المنظمات داخل العديد من الدول حتى يتم المحافظة على نظام الاتصال والتواصل فيما بينها بهدف تحقيق الربح خاصة وتوسيع نطاقها وتغيير أساليبها وتطويرها، لذلك فالتخفي وراء قناع الهجمات الإرهابية يوفر الحماية والأمن عبر الطرقات لتهريب السلع غير الشرعية من أجل البقاء فبمجرد ظهور الارهاب في الجزائر أصبحت المنظمات الاجرامية تغذي ما يسمى بالحلقة الإرهابية لتمرير أهدافها[2]، كما أن تحقيق الربح بأقل التكاليف هو الامر الذي جعل المنظمات الاجرامية تستغل فترة الإرهاب و أي محاولة لقياس عائداتها وحجم نشاطاتها يعتبر أمرا مستحيلا لاسيما وأنها تعمل في شكل شبكي مكنتها من توسيع نشاطاتهم عالميا[3].

ومن بين اهم مميزات الجريمة المنظمة العبر قومية الشائعة أنها في نشاطاتها تحاول تأمين الظروف في ممارسة نشاطاتها وتزرع الفوضى واللا أمن لترويج منتجاتها، ما يجعلها تسلح أعضائها في حالة ما تعرضت للاشتباكات من قبل الأجهزة الأمنية الجزائرية بسبب الكميات الكبيرة التي تقوم على تهريبها عبر الحدود، وقد ساعدها في ذلك العولمة التي كان لها الدور الكبير في تهميش العديد من المجتمعات لذا نلاحظ أن الجماعات الإجرامية ليس لها مصلحة في دولة آمنة لأن إطالة أمد الصراع يعزز أرباحهم ويشغل سيطرة الدولة وملاحقتها لهم لذا فهي تشكل تهديدا كبيرا للنظام الدولي.

---

[1] عبد القادر دندن، مرجع سابق الذكر، ص 84.

[2] *Freedom C. Onuoha, Gerald E. Ezirim, '' **Terrorism and Transnational Organized Crime in West Africa**'', Aljazeera Centre for studies, 24/06/2013, Site Visited the : 14/03/2013, The Site : https://studies.aljazeera.net/en/reports/2013/06/2013624102946689517.html*

[3] *John R. Wagley, '' **Transnational Organized Crime : Principal Threats and U.S. Responses**'', (CRS Report for Congress Received through the CRS Web, Order Code RL33335, March 20, 2006), P 5.*

كما أن أقدميتها والعمر الافتراضي لها والسنوات الطويلة التي قضتها بين المواطنين جعلتهم يقيمون معها روابط عائلية حتى تستمر في نشاطاتها وتضمن تحقيق الأمن داخل هذه المجتمعات لتستمر في توسيع نشاطاتها وهو الشكل الأحدث لها بعد أن كانت تنمو وتزدهر في بيئة تتميز بالتوتر والصراع، فالجريمة المنظمة العبر قومية تركز على الإبقاء على مصالحها في أي بيئة كانت لاسيما وأن مصالحها لا تتلاقى مع أولئك المهتمين ببناء الدولة [1].

الجريمة المنظمة العبر قومية تنمو وتتطور في أي دولة تعاني إما من النزاعات والصراعات والحروب الاهلية أو في دولة ضعيفة تعاني الهشاشة في كافة مجالاتها الحيوية حيث تغيب فيها سيطرة الدولة وهيمنتها وحمايتها لحدودها الجغرافيا بينا تنمو وبوتيرة بطيئة في الدول المتقدمة نظرا لتواجد الدولة وحضور قوانينها في كل مجالات الحياة من أجهزة الردع والرقابة والقوانين والأجهزة المتطورة، والجزائر ضمن النوع الاول الدول الضعيفة والهشة لكنها دولة مستهدفة منذ زمن بعيد قبل حتى العهد العثماني لتوفرها على مصادر الحياة (الثروات الطبيعية) كالمعادن الثمينة والمساحات الشاسعة من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة واحتياطات كبيرة من النفط وخزان كبير من المياه الجوفية.

فتواجد الجريمة المنظمة العبر قومية في الجزائر بشكل فعلي كان مع بروز ظاهرة الإرهاب الذي جهزت له الأرضية لتحديد معالمها في الجزائر وتطويرها واعتمدت على الارهاب لإخفاء نشاطاتها الفعلية –كما ذكرنا آنفا– تحت مسمى الإرهاب والأفكار الايديولوجية التي كان ينادي بها من تغيير للنظام السياسي في تلك الفترة وعدم الرضى والعداوة المفتعلة بينهم وبين قوات الجيش الشعبي الوطني سليل جيش جبهة التحرير الوطني ذلك أنه بعد انتهاء فترة العشرية السوداء تراجعت الهجمات الإرهابية في ظل تنامي تهديدات أخرى كانت تتزعمها الجريمة المنظمة العبر قومية، لكن التراجع الذي شهدته الجماعات الارهابية من خلال سياسة الوئام والمصالحة الوطنية لم تضع حدا للأعمال الارهابية الاجرامية شديدة الشبه بأنشطة الجريمة المنظمة العبر قومية ما يعرف بالتائبين وإنما سمحت لهم بالعودة إلى أصل هذا التنظيم وهو الجريمة المنظمة العبر قومية.

فالإرهاب بالمفهوم العام هو وسيلة لإجبار السلطات في جميع أنحاء العالم على العطاء في مطالبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن بمفهوم الجريمة المنظمة العبر قومية هو وسيلة لإلهاء السلطات وتغيير وجهة تركيزهم من الشبكات الاجرامية إلى الإرهاب لتوسيع نشاطاتهم واخضاع المجتمع وتلقينه تعاليم دينها المتمثل في عدم الثقة في الدولة التي تحل محلها في توفير مناصب العمل وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يحدث فعلا عبر الحدود الجزائرية الشرقية والجنوبية والغربية،

[1] *Louis Shelley, ''* ***The Unholy Trinity : Transnational Crime, Corruption and Terrorism''****, Transnational Crime and Corruption Center- U.S.A, Volume : 11, Issue : 5 (2005), P 102.*

ويرجع نجاح وتطور الجريمة المنظمة العبر القومية في الجزائر إلى استهداف فئة الشباب من كلا الجنسين وضخ الأفكار والتصرفات التي من شأنها أن تستقطب أكبر عدد ممكن لأنشطتها المختلفة وما يترتب عنها من آثار سلبية على المجتمع من ظهور أفات اجتماعية وظواهر دخيلة من المثلية إلى البيدوفيليا التي وان كانت ظواهر انتشرت مع التبشير المسيحي في الجزائر في الحقبة الاستعمارية الفرنسية عن طريق البابا إلا أنها انتشرت بشكل كبير بعد التطور الذي عرفته وسائل الاعلام والاتصال في مجال العولمة والرقمنة والتكنولوجيا.

فإخضاع الشباب الجزائريين للشبكات الإجرامية وتأجيج مشاعر الغضب تجاه الدولة أهم هدف تسعى لأجله الجريمة المنظمة العبر قومية نحو مسعى ضرب البناء العقائدي للمجتمع من خلال منصات التواصل الاجتماعي بنشر المواقع الاباحية وبناء أوكار لبيع الخمور وترويج المخدرات لتحقيق هدفها الكلاسيكي المتمثل في الربح جراء الفساد الذي طال مؤسسات الدولة وهياكلها عن طريق رشوة موظفيها، ومن خلال المطلب الثاني سنتطرق إلى الفساد الذي طال المؤسسات والهيئات العمومية الجزائرية وتفعيل دور الشبكات الإجرامية من خلال التزوير والاختلاس والنهب والبيروقراطية.

المطلب الثاني: الشق الاقتصادي –الفساد والرشوة التزوير داخل المؤسسات والهيئات في الجزائر–

تدعم فواعل من موظفي مؤسسات الدولة عن طريق الرشوة والسلوكات الفاسدة الجريمة المنظمة المحلية والعابرة للحدود المنتشرة في الجزائر، فظاهرة الفساد هي من أهم المرتكزات التي تعتمدها الشبكات الإجرامية لتحصل على الحماية من الدولة عن طريق رشوة الموظفين في الإدارات والمؤسسات العمومية والخاصة كالشركات الاقتصادية والبنوك لبلوغ وتحقيق مصالحها ويتجلى ذلك من خلال تسهيل عمليات غسيل الاموال وغض الطرف عن التهرب الضريبي والاختلاس والرشوة[1].

يعتبر الفساد المتفشي في الجزائر من بين مجموع العوامل التي تجذب التهديدات المتنامية مثل الجريمة المنظمة عبر القومية والإرهاب وعند اجتماع العوامل الأخرى (الرشوة، والبيروقراطية، والمحسوبية والاحتيال) تصبح الدولة مضيافة للجريمة المنظمة العبر قومية والتي تتجلى في: "التشريعات والقوانين الضعيفة وعدم احترام سيادة القانون والتهديدات المختلفة وتدهور الاقتصاد وبالتالي انتشار الفوضى وغياب التنظيم، إضافة إلى عدم توفر الجزائر على الأجهزة التقنية الحديثة والمتطورة التي تكشف تحركات المتسللين عبر الحدود واتساع الرقعة الجغرافية للجزائر ويرجع سبب ذلك للأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة التي مرت بها الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية والتي على اثرها عملت الجريمة المنظمة العبر قومية على جذب اهتمام فئة الشباب وكذا الموظفين عن طريق الربح السريع والذي

[1] *Global Organized Crime Index - Africa,**'' Criminality in Algeria''**, Op Cit, P 146*

تسعى من خلاله إلى منافسة الدولة وفتح أسواق جديدة تغرق بها الاقتصاد الرسمي وتؤثر على سيرورة نظام الدولة [1].

فالفساد الذي كان سائدا أثناء الاستعمار الفرنسي وما أورثه من سلوكيات مشينة دلخل المؤسسات والشركات العمومية للدولة الجزائرية كان كفيلا لجذب الجريمة المنظمة عبر القومية حيث كانت الأرضية جد متاحة لتفعيل نشاطاتها من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متردية ويرجع ذلك إلى تراجع القيم والمبادئ الإسلامية التي طالما حرمت ونهت عن كل ماله علاقة بمظاهر الفساد في القران والسنة وكذا في الاجماع والقياس لقوله عز وجل:

"وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ "﴿٢٠٥البقرة﴾،

حيث يشتمل الفساد على مجموعة من السلوكيات التي حرمها الدين الإسلامي والمتمثلة في: "غسيل الأموال والرشوة والسرقة والاحتيال والبيروقراطية والمحسوبية، وافساد تفكير الشباب سواء بالخمور والمخدرات أو بالمواقع الإباحية التجارية وغيرها)، وبحكم أن الفساد هو وريث الاستعمار الفرنسي والغربي بصفة عامة فالجريمة المنظمة عبر القومية تطورت واتسعت في نشاطاتها بأساليب ووسائل اعتمدت فيها على مظاهر الفساد لاستكمال برامج الغرب في التبشير المسيحي وفي تخريب العقيدة الإسلامية وطمس الهوية الجزائرية ونشر الفساد بكل انواعه في أوساط الشباب دعامة المستقبل في الجزائر، حيث شمل النشاطات التالية:

1/ تأثير المخدرات وغسيل الأموال:

يؤدي تدفق أموال المخدرات إلى تعزيز الاستثمار عن طريق غسيل الأموال الذي يؤدي على المدى الطويل إلى آثار تعود على الاقتصاد الكلي للدولة بالسلب حيث يتم تضخيم أسعار العقارات وتشويه الصادرات وتخلق منافسة غير عادلة، وبالتالي فصعود الاقتصاد غير الشرعي يسهل عمليات الفساد والانحراف ويعزز قطاع المخدرات [2]وغسيل الأموال اللذان يتسببان في تخفيض معدلات النمو لا سيما في البلدان النامية فحسب دراسة قامت بها المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية لـ **17** دولة أنه زيادة **1**مليار دولار في غسيل الأموال يمكن أن يقلل إجمالي النمو الاقتصادي ما بين **0.03** و **0.06** نقطة مئوية[3].

---

[1] *LaVerle Berry, Glenn E. Curtis, John N. Gibbs, Rex A. Hudson, Tara Karacan, Nina Kollars, Ramón Miró, **''Nations Hospitable to Organized Crime and Terrorism''**, (Library of Congress October 2003), P1.*

[2] *Louise Shelley, **''Corruption and Illicit Trade''**, Journal of the American Academy of Arts and Siences, 20/04/2023, P 02.*

[3] *United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC 2011), **''Draft : Study Illicit Financiel Flows resulting From Drug Trafficking and other Transnational Organized Crime- Preliminary result''**, Op Cit, P 96.*

كشفت مصادر في سنة **2016** عن تورط بعض الموظفين في البنوك الجزائرية الذين يمتلكون حسابات مصرفية خارجية وتورطهم في عمليات غسيل الأموال مع شبكات إجرامية عابرة للحدود الوطنية وبعد **20** سنة من نهب الأموال وتهريبها إلى أوروبا وغسيلها وانتشار مظاهر الفساد بدعم من الشبكات الاجرامية قامت مظاهرات شعبية سميت بالحراك في سنة **2019** تنادي بتنحية مجموعة من الوزراء والحكوميين عن مناصبهم أطلق عليهم تسمية" العصابة" بسبب الفساد والنهب الذي عرفته الجزائر طيلة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على الرغم من القوانين والتشريعات التي تم تأسيسها بموجب قانون مكافحة الفساد لعام **2006** التي مع الوقت تم تجاهلها واستمرت مظاهر الفساد وإساءة استخدام السلطة إلى حد كبير، لكن بداية من **2019** تم القبض على مجموعة رجال أعمال ومسؤولين حكوميين بارزين بتهمة الفساد وتهريب العملة الصعبة وتمويل حملات انتخابية غير مشروعة واستغلال النفوذ لتوزيع عقود العمل العامة، وقد تم الكشف عن مبالغ الأموال المحولة على فترات متقطعة من بداية حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إلى غاية ديسمبر **2019**، التي تجسدت في المحاكمات التي أجريت في محكمة سيدي محمد بالعاصمة الجزائرية بين **2020/2019** والتي بلغت حوالي **70** مليار دولار[1].

لذلك تقوم الشبكات الإجرامية في الجزائر المختصة بتهريب المخدرات والأسلحة والأرباح المكتسبة من الاحتيال على المواقع الالكترونية بغسيل الأموال في المشاريع والعقارات والأسواق غير الشرعية والضغط على الموظفين في مؤسسات الدولة لتحقيق مصالحهم الامر الذي يعكس حجم الفساد الكبير الذي مس أجهزة الحكومة الجزائرية[2]، خاصة في تجارة المخدرات والمبالغ الطائلة التي تكتسبها الشبكات الاجرامية منها كأهم مورد في عمليات غسيل الأموال إضافة إلى أنشطة أخرى لكن يبقى الاتجار بالمخدرات أهم نشاط لتحريك عمليات غسيل الأموال، الامر الذي انعكس سلبا على الحياة المعيشية للمواطنين الجزائريين من عدم تحقيق الأمن الاقتصادي بارتفاع معدلات البطالة وسوء توزيع الدخل بسبب توسع نشاط الاقتصاد الخفي وعزوف الاستثمارات الأجنبية على الاستثمار في الجزائر الامر الذي يؤدي إلى تدهور قيمة العملة وعجز البنوك وانهيارها.

2/ الفساد والرشوة:

انصب اهتمام المسؤولين بعد الاستقلال بالأوضاع الاقتصادية المتردية التي ورثتها الجزائر من حقبة الاستعمار في مجال نقص البدائل الاقتصادية خاصة في المناطق الحدودية وعدم كفاية الميزانية لتحويلها إلى تنمية القطاعات الحيوية في تلك المناطق الامر الذي أدى إلى انتشار نشاط التهريب في

---

[1] *BTI 2022 Country Report, '' **Algeria**'', 2022, P13.*

[2] حمزة كحال، **"الجزائر: توسيع دائرة مكافحة غسيل الأموال"**، موقع العربي الجديد، 2022/11/14، تم الاطلاع على الموقع: 2023/01/11، الموقع: *https://www.alaraby.co.uk/economy/*

أوساط الشباب في المناطق الحدودية مثل:" ولاية مغنية في الحدود الجزائرية الغربية مع المغرب، وولاية تبسة عبر الحدود الجزائرية الشرقية مع تونس[1] التي يعتبر سكانها أن تهريب السلع والبضائع الشرعية وغير الشرعية هو النشاط الوحيد الذي يخفف الأزمة الاقتصادية من الفقر والعوز والبطالة لسكان المنطقة بهدف توفير مناصب عمل لضمان قوت يومهم دون تمييز ما بين عمل قانوني وغير قانوني سمح هذا الوضع بنشأة اقتصاد موازي يقوم على اغراق الاقتصاد الرسمي على المدى الطويل للجزائر في علاقة غير منظمة بين المهربين وبعض الموظفين والمسؤولين تحت مسمى: **(المأسسة غير الشرعية)** في اطار عقلانية البدائل، وبذلك أنشأ المهربون نظام اقتصادي ينافس اقتصاد الجزائر الرسمي[2]، وبهذا العمل تكون الشبكات الإجرامية قد وجدت مصلحتها في الجزائر من خلال بعض موظفي المؤسسات الاقتصادية والمالية والادارية التي تميزت بالتحالف الكبير مع مافيا المال الفاسد والمتمثلة في الشبكات الإجرامية[3].

تميز الحكم الجزائري خلال التسعينات إلى الافتقار للشفافية والعدالة الأمر الذي أدى إلى نمو شبكات الفساد وانشاء اقتصاد أسود يخدم الشبكات الإجرامية خلال فترة الإرهاب [4]، حيث أشارت لويز شيلي ***Louise Shelley*** أستاذة بجامعة فرجينيا **(**جورج ميسون ***George Mason University*****)** بالولايات المتحدة الأمريكية ومديرة مركز الإرهاب والجريمة المنظمة العبر قومية والفساد من خلال كتاباتها أن" العلاقة بين المجرمين المنظمين والإرهابيين أقل حدة بكثير من العلاقة بين المجرمين المنظمين والموظفين داخل مختلف القطاعات" اما الإرهاب فهو مجرد وسيلة لبلوغ غاية[5].

فالفساد والرشوة يساهم ويسهل في عمليات تدفق السلع غير الشرعية في الأسواق السوداء التي بدورها تغذي الفساد على طول مراحل إمدادات السلع غير الشرعية وفي كل مرحلة يتم رشوة موظفي المؤسسات واستغلال نقاط ضعف شركات النقل لتوصيل السلع والبضائع غير الشرعية للمستهلكين الجزائريين[6]، كما أن عمليات غسيل الأموال تجسد في الفساد المنتشر في المؤسسات والهيئات الجزائرية إذ يتطلب غسيل الأموال تزوير الوثائق والهويات، كما هو الامر بالنسبة لجريمة تهريب الأسلحة، وبالتالي فالفساد يدخل في جميع الأنشطة غير الشرعية للجريمة المنظمة العبر قومية وفي كل مراحله، وبالتالي فهو يحول الموظفين داخل المؤسسات و شركات الدولة إلى مجرد وكلاء يعملون ضد المجتمع من خلال

---

[1] *Anouar Boukhars, Op Cit.*

[2] دالية غانم، **"المناطق الحدودية في الجزائر : بلد قائم بذاته"**، مرجع سابق الذكر.

[3] *Debih Hatem, '' **The concept of organized crime''**, Op Cit, P 4.*

[4] *Anna Louise Strachan, **''Conflict analysis of Algeria''**,(UK : GSDRC International Development Department, College of Social Sciences University of Birmingham, B15 2TT, January 2014), P 6.*

[5] *Alex P. Schmid, Op Cit, P5.*

[6] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC), **"Executive Summary Conclusions and Policy Implications''**, (Vienna World Drug Report, 2017), P-P 22-23.*

خلق نوع من الإحباط بين الناس ونشر العنف وعدم الاستقرار وعرقلة وصول الموارد الأساسية للشعب وتحرضه ضد الدولة وتعرقل تفعيل الاستثمارات الأجنبية عن النمو الاقتصادي في تلك الدولة[1].

تقوم الجريمة المنظمة عن طريق رشوة بعض الموظفين والعمال لدى المؤسسات والشركات العمومية لكي يغضوا الطرف عن النشاطات غير الشرعية التي تقوم بها الشبكات الإجرامية، في نفس الوقت هي تنمي شعور التمرد وتحدي القانون لدى الشباب وعدم الثقة والرضى بالأنظمة والقوانين المعمول بها في الجزائر كنتيجة حتمية لظاهرة الفساد بجميع أبعادها التي تعرف بـ: "سياسة الكيل بمكيالين" حيث تجعل المواطنين في حالة من الحيرة والغضب تجاه الدولة نتيجة للوضع الاقتصادي المتردي من الفوضى وانعدام القيم والروابط الاجتماعية ما يجعلهم بعيدين كل البعد عن تحقيق الامن الاقتصادي الذي يقتصر على توفير لقمة العيش بالأساليب غير الشرعية ما يجعلها تلغي وجود السلطة والدولة لتحل محلها في الأخير.

فالجريمة المنظمة العبر قومية من خلال نشاطاتها تعرقل جهود اعادة الاستقرار واصلاح القطاعات الاقتصادية في المناطق التي تكثر فيها التوترات والصراعات والفساد وتأجيجها من خلال الأنترنت المظلم خاصة في ظل التطور التكنولوجي السريع[2]، فهي تسعى جاهدة لتشويه التخطيط الاقتصادي عن طريق نشاطاتها التي تتميز بالليونة والتنوع باستخدام الفساد والتهديد والابتزاز للدفاع عن عملياتهم غير المشروعة[3]، التي تدر أرباحا كبيرة تجعلهم في مركز قوة يمكنها من تغذية الفساد عن طريق رشوة بعض موظفي المؤسسات والهيئات لتسهيل الإجراءات لإنجاز مشاريع وبرامج وخطط مغشوشة تخدم مصالحها كنشاط آخذ في الازدياد[4].

تميزت مرحلة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بانتشار مظاهر الفساد من الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية والسرقة والابتزاز والاحتيال داخل المؤسسات والهيئات الجزائرية الأمر الذي انعكس سلبا على جميع المجالات، وعلى الرغم من عودة الاستقرار وانتهاء مرحلة الإرهاب واطلاق برامج تنموية (سياسة المصالحة الوطنية) فشلت في امتصاص المشاكل ذات الطابع الاقتصادي "البطالة والفقر والفساد وانتشار الآفات الاجتماعية المخدرات والتهديدات الأمنية وزادت من تفاقم الأوضاع الاقتصادية[5].

---

[1] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC), **''UNODC Strategy 2021–2025''**, 29 November 2020, P 3*

[2] *United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), **'' Executive Summary Impact of Covid-19 Policy Implications''**, (Vienna – Austria, 2020), P 15.*

[3] *Etannibi E.O. Alemika, **'' The Impact of Organised Crime on Governance in West Africa''**, (Abuja : Friedrich Ebert Stiftung, August 2013), P 95.*

[4] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC Without date), **'' Transnational Organized Crime Fact Sheet",** Op Cit, P 3.*

[5] *Faouzia Zeraoulia, Op Cit, P 7.*

خلال التسعينات قامت شبكات اجرامية يتزعمها جزائريين :" **أحمد يوسفي سعيد**" المدعو "المهاجر"، و"**أحمد زندجبيل**" المدعو: **"بابلو اسكوبار"** الغرب (وهران) بتهريب كميات كبيرة من المخدرات دون تعرض أي عضو من أعضائها للعقاب[1]، الامر الذي أدى إلى عرقلة جهود أمن الحدود وحتى وإن توفرت الوسائل والأجهزة والتكنولوجية المتطورة لوضع حد لهذا التوسع الإجرامي إلا أنها (الشبكات الاجرامية) ستظل قادرة على اختراق الحدود متى رغبت في ذلك عن طريق رشوة بعض الموظفين الفاسدين داخل الهيئات والمؤسسات الجزائرية القائمين عليها[2].

كما أن عدم قدرة الجزائر على النهوض باقتصادها يكمن في انتشار ثقافة الريع التي ساهمت بدورها في تفشي الفساد داخل مؤسسات الجزائر ومن أبرز الأمثلة في ذلك: "فضيحة القرن" في الجزائر عام **2002** للملياردير رفيق خليفة الذي اتهم في تورطه في مشاريع غير شرعية كان الهدف منها كسب المزيد من الاموال من خلال مجموعة آل خليفة (بنك وشركة طيران) وهروبه إلى انجلترا أين سلمته السلطات البريطانية للجزائر في ديسمبر **2013** وحكم عليه ب **18** سنة سجنا عام **215** بتهمة الاختلاس[3].

أصدرت منظمة الشفافية الدولية مؤشر إدراك الفساد لعام **2018** الذي صنف الجزائر في المرتبة **105** عالميا من أصل **180** دولة بمعدل **35** نقطة من أصل **100** نقطة، لكن مع بداية محاكمة وايداع رجال الأعمال ومسؤولين سياسيين السجن **2019** تحسن ترتيب البلاد نسبيا (المرتبة **112**) مقارنة بسنة **2018** ولم تتوقف هذه المحاكمات عند المسؤولين في الجهاز الحكومي بل شملت مختلف القطاعات[4] وفي سنة **2022** صنف مؤشر إدراك الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية الجزائر في المرتبة **116** عالميا من أصل **180** دولة بمعدل **33** نقطة من أصل 10 نقاط[5].

---

[1] *Anouar Boukhars, 'Op Cit.*

[2] *Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, Op Cit, P 13.*

[3] *Ahmed Marwane, '**'Fighting Corruption in Algeria Turning Wordsinto Actin''**, Fikra Forum, 12/12/2018, Site Visited The : 24/04/2023, The Site is : https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/fighting-corruption-algeria-turning-words-action*

[4] موقع الجزيرة، **"أكثر من 300 مليار دولار من أموال الجزائر هربت إلى الخارج"**، 2019/07/04، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/03/02، الموقع: *https://mubasher.aljazeera.net/news/economy/2019/7/4/*

[5] *Ahmed Marwane, Op Cit..*

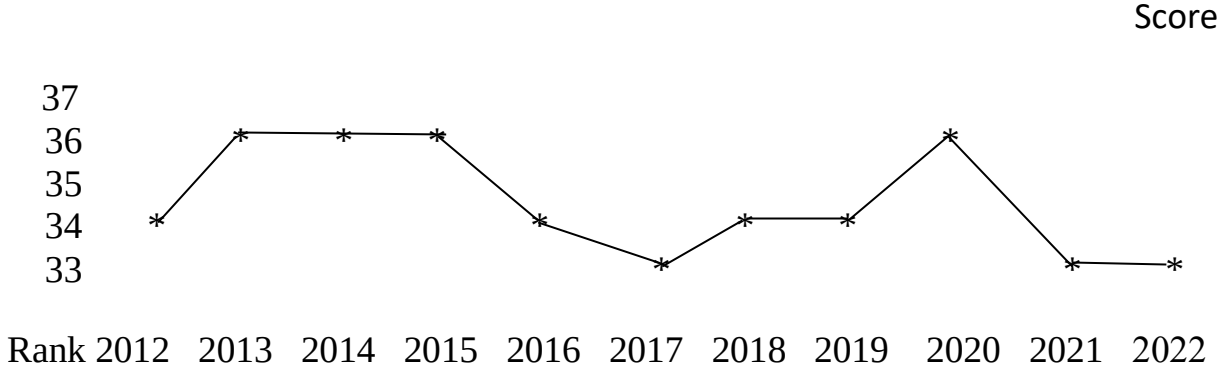

الشكل رقم (22): مراحل الفساد في الجزائر بين: (2012 إلى 2022)

Source : *Transparency International, **''Corruption perceptions index- Algeria''**, 2022, Site Visited the : 02/03/2023, The Site :* https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/dza

ووفقا لموقع اقتصاديات التجارة ***Trading Economics*** بلغ متوسط ترتيب الفساد في الجزائر بين سنتي: **(2003–2022)** حوالي: **" 102.00 "** أين وصل أدنى مستوى في سنة **2006** حوالي **84.00** أما في سنة **2021** فقد وصل إلى أعلى مستوى فيه **117.00**.[1]

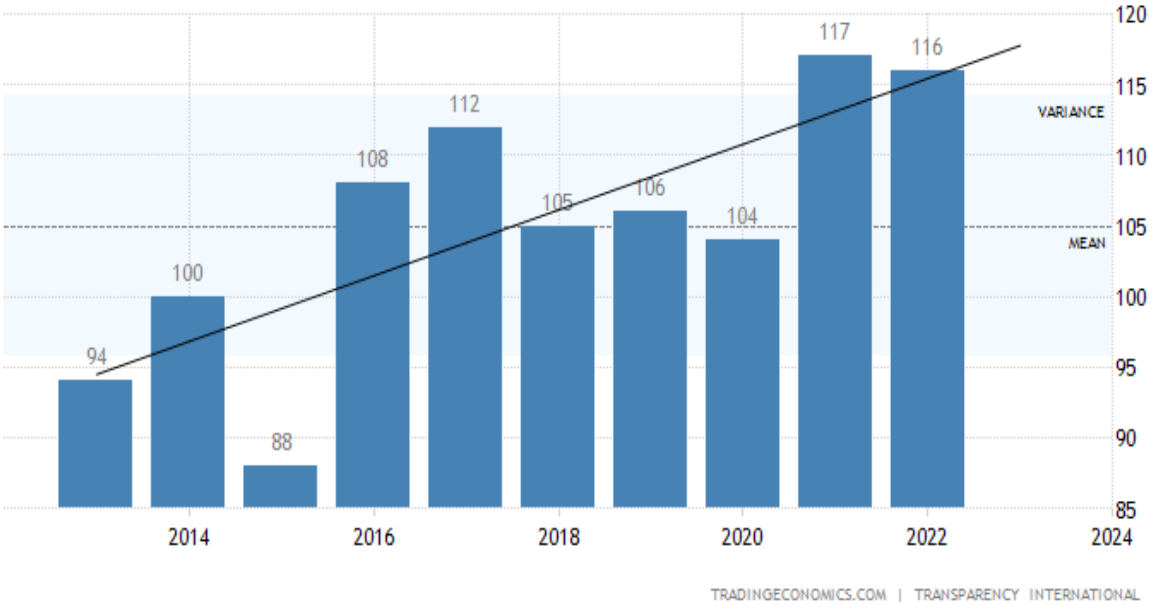

الشكل رقم (23): نسبة الفساد في الجزائر

Source : *Transparency Organization (Trading Economics 2022), Op Cit.*

تتسلل الجريمة المنظمة العبر قومية داخل المؤسسات والشركات والمؤسسات العمومية والخاصة عن طريق افساد اكبر عدد ممكن من الموظفين وإغراءهم بالأموال الطائلة بهدف تحقيق أرباح ومكاسب تسمح للشبكات الاجرامية بالاستمرار والنمو بهدف خلق بيئة تسمح لها بالبقاء من خلال زعزعة الثقة بين

[1] *Transparency Organization (Trading Economics 2022), Op Cit*

الشعب والدولة وعدم الرضى السياسي والعزوف عن المشاركة السياسية وخلق نوع من عدم التوافق بين الهيئات الاجتماعية والسياسية في الدولة واضعافها ولا يهم ان كانت مشاريع الشبكات الإجرامية ذات قيمة مضافة للدولة والمجتمع أو تعود عليه بالسلب، كما أنه في بعض الدول يخصص جزء كبير من الأموال المغسولة للشبكات الاجرامية في تمويل الإرهاب بهدف تغيير نظام الحكم لدولة معينة ولو بالقوة[1].

هذه العلاقة الثلاثية بين الدولة والجريمة المنظمة العبر قومية والإرهاب تعرف بالتحالف الهجين وتضع راشيل لوك ***'' Rachel Locke ''*** ، ثلاث حالات لتصف فيها هذا التحالف في:

أولا: حالة الفساد حيث تغض الدولة الطرف عن اعمال الجريمة المنظمة العبر قومية.

ثانيا: حالة التسلل من خلال ادخال الدولة لعناصر إجرامية داخل الجهاز الحكومي تعرف بالعلاقة التكافلية وللشبكات الاجرامية الحرية في استغلال الإرهاب في اعمالها.

ثالثا: حالة التنافس في العمل الإجرامي حيث تفرض الدولة الأسبقية في ممارسة الإجرام على الشبكات الإجرامية لتصبح هي (الدولة) الطرف الاجرامي الرئيسي.

بينما يميزها كوكاين ولوبل ***'' Cocaine and Lobel ''*** ثلاثة أنماط لعلاقة الدولة بالشبكات الإجرامية:

الأول: نمط الجماعات المفترسة والصراع من أجل السلطة.

الثاني: نمط المجموعات الطفيلية من خلال التوغل في السلطة دون دراية من الدولة.

الثالث: نمط المجموعات التكافلية عن طريق التعاون بين الدولة والشبكات الإجرامية وهنا تظهر الدولة الإجرامية حيث لا يمكن التمييز بينهما أين تتداخل هياكلهما وتذوبان في كيان تكافلي واحد[2].

في حالة الدولة الجزائرية ينطبق عليها النمط الثاني للأستاذ كوكاين ولوبل المتمثل في نمط المجموعات الطفيلية التي تحاول من خلالها الشبكات الإجرامية التوغل في المناصب الحساسة من الدولة ونشر الفساد لتقليص دور الدولة في مقابل تجنيد بعض الموظفين داخل المؤسسات والهيئات الجزائرية لتحقيق مصالح مشتركة تلعب فيها الجريمة المنظمة العبر قومية الدور الرئيس عن طريق نشر الخوف والرعب عن طريق الإرهاب وخلق أسواق سوداء تسمح بتهريب السلع والبضائع غير الشرعية عبر الحدود الجزائرية وغسيل الأموال الناتجة عن هذه النشاطات المفعلة من قبل الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي فهي

---

[1] الم شرماط، **"الجريمة المنظمة عبر الوطنية: مفهومها، آثارها، ومعوقات مكافحتها"**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية– جامعة الأغواط، المجلد: 05، العدد: 02 (2021)، ص 543.

[2] زيد محمد المقبل، **"الفاعل الأسود في السياسة العالمية: إعادة تقييم لمكانة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في السياسة العالمية المعاصرة"**، موقع دراسات، 2023/02/25، تم الاطلاع: 2023/05/10، الموقع: *https://caus.org.lb/transnational-organized-crime/*

تلعب دور الوسيط بين الدولة من خلال كل ما يرمز لها وبين الجماعات الإرهابية، ما يفسر أن تحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر هو أمر صعب التجسيد في ظل بيئة تسودها النشاطات غير الشرعية واختلالات سياسية والفوضى والأزمات الاقتصادية المتعلقة بنقص المواد الغذائية الاستهلاكية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والآفات الاجتماعية، لكن انتخاب الرئيس الجديد عبد المجيد تبون قد يفسح جانب من الأمل لمحاربة الفساد خاصة بعد محاكمة العديد من رموز الدولة المتورطين في عمليات الفساد وغسيل الأموال خلال عهدة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة **2019**.

المطلب الثالث: التعاون بين الجماعات الإرهابية والجماعات المنظمة العبر قومية في الجزائر (غسيل الأموال-الجريمة السيبرانية)

بعد سنوات من البحث توصل الخبراء خلال التسعينات حول اتفاق مفاده أن هناك تقارب كبير بين الإرهاب والجريمة المنظمة العبر قومية لوجود التشابه الكبير في الأساليب العملية المتبعة لكلا التنظيمين فغالبا ما يستخدمون نفس الأساليب (العنف، التهديد، الاختطاف...) لدوافع متباينة عرفت بتقليد أو استعارة السلوك الإجرامي مثل الاحتيال على بطاقات الائتمان والابتزاز الذي يطلق على تسميته بـ: "المقياس الخطي لتفاعل الإرهاب والجريمة"، غير أن الجماعات الإرهابية تعتمد على الشبكات الإجرامية في مجال يتعلق بتزوير جواز السفر أو تزوير البيانات المتعلقة بالهوية عن طريق أخصائيين متمرسين في مجال التزوير والاحتيال يعملون لصالح الشبكات الإجرامية، وتطلق على هذه العلاقة باسم" ***nexus*** "وعلى هذه المرحلة باسم:" العلاقة التكافلية"[1].

أشار مجلس الأمن في قراره **1373 (2001)** المؤرخ في: **28** سبتمبر **2001** إلى الصلة الوثيقة بين "الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العبر قومية" من خلال الأنشطة التي تميز الشبكات الإجرامية وهي: "المخدرات غير الشرعية وغسيل الأموال والاتجار غير الشرعي بالأسلحة والنقل غير الشرعي للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية غير الشرعية"، وقدم تحليلا حول الظاهرة بهدف تفعيل عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومساعدة الدول تقنيا، وتوصل الخبراء من خلال أبحاثهم أن التنظيمين يستفيدان من ضعف أو غياب الدولة أو مدى تعاونهما مع الدول، والعلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب كفكرة ظهرت لأول مرة في الثمانينات عندما تمت صياغة مصطلح "إرهاب المخدرات" لوصف إرهاب كولومبيا والبيرو الذي ترتكبه منظمات كبيرة للاتجار بالمخدرات[2].

---

[1] *Louise Shelley, John T. Picarelli, Allison Irby, Douglas M. Hart, Patricia A. Craig-Hart, Dr. Phil Williams, Steven Simon, Nabi Abdullaev, Bartosz Stanislawski, Laura Covill, '' **Methods and Motives: Exploring Links between Transnational Organized Crime & International Terrorism**'', (U.S.A: Department of Justice, Sebtember 2005), P-P 5-7.*

[2] *United Nations -Eleventh United Nations Congress on Crime Prevention and Criminal Justice- '' **International cooperation against terrorism and links between terrorism and other criminal***

كشفت تحقيقات جزائرية في سنة **2013** عن العلاقة بين شبكات تهريب السلع غير الشرعية والمخدرات مع شبكات إجرامية لتبييض أموال وتمويل الإرهاب في مناطق من الجزائر خاصة الصحراوية الذي تزعمه مختار بلمختار "**السيد مارلبورو**" لكونه أحد أكبر أباطرة تجارة وتهريب سجائر المارلبورو من مالي والنيجر إلى الجزائر، حيث حجزت هيئة الجمارك الجزائرية المختصة في مكافحة الإرهاب **41** طن من المخدرات من نفس السنة **2013** قادمة من المغرب وتهريب المواد المدعمة من قبل الحكومة (الوقود والمواد الغذائية) إلى المغرب وتونس، مالي والنيجر ما أدى إلى انهاك الاقتصاد الجزائري[1]، فكلاهما يمتلكان استراتيجيات مالية وآفاق سياسية طويلة الأجل جعلتهم غير معترفين وابهين لأجهزة إنفاذ القانون الجزائرية في الكثير من المناطق الحدودية[2].

في الجزائر ترتبط الجريمة المنظمة العبر قومية ارتباطا وثيقا بالنشاط الإرهابي وحتى في منطقة الساحل والصحراء الكبرى لاسيما في عام **2011** مع بداية الثورات العربية حيث قدر تمويل القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي بـ **90 %** من عمليات الاختطاف من أجل الحصول على فدية، وفي هذا الصدد قادت الجزائر والاتحاد الأفريقي دعوات لفرض حظر بشأن دفع الفدية بدعم من بريطانيا بعد فشلها مع فرنسا في محاولة انقاذ الرهائن بدفع الفدية التي تزيد قيمتها في كل مرة[3]، لذا ظهرت العديد من الجماعات الإرهابية التي تعتمد على الأنشطة الإجرامية نذكر منها:" الجماعة السلفية للدعوة والقتال" كتنظيم منفصل عن الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر في عام **2003** والتي قامت باختطاف **32** سائحا أجنبيا وتم دفع فدية من ألمانيا قدرت بـ: **5** ملايين يورو لإطلاق سراحهم، ووفقا لتقارير عدة فإن الجماعات الإرهابية شاركت الشبكات الإجرامية في نشاط الاتجار بالنساء والأطفال واستغلالهم بتشجيع من قادة دينيين[4] وقد تم القبض على العديد من أعضاء الجماعة السلفية للدعوة والقتال في باريس التي كانت تعمل مع منظمات اجرامية في انتاج السلع والماركات المقلدة والمزيفة مثل: الملابس والساعات، كما انخرطت في عمليات الابتزاز وسرقة السيارات والاحتيال على بطاقات الائتمان وتزوير المستندات[5].

***activities in the context of the work of the United Nations Office on Drugs and Crime''**, (Bangkok, 11 February 2005), P 2.*

[1] عثمان لحياني، **"الجزائر تكشف عن علاقة بين تهريب المخدرات وخلايا الإرهاب"**، موقع الحدث، 27 جويلية 2013، تم الاطلاع على الموقع: 2023/03/15، الموقع: *https://www.alarabiya.net/north-africa/algeria/2013/06/27/*

[2] *Louis Shelley,'' **The Unholy Trinity : Transnational Crime, Corruption and Terrorism'', Op Cit, P101.***

[3] *Anna Louise Strachan, Op Cit, P-P 1-9.*

[4] *African Journal, ''**For the prevention and combating of terrorism'', (Algeria : African Center for the Study and Reserch on Terrorism, June 2010), P 28.***

[5] *Thomas H. Johnson,'' **An Introduction to a Special Issue of Strategic Insights: Analyses of the Groupe Salafiste pour la Prédication Et le Combat (GSPC)''**, Strategic Insights, Volume V, Issue 8 (November 2006), P 2.*

لذلك فالجريمة المنظمة العبر قومية لا تحرم الحكومات من الإيرادات فحسب بل وتلحق أضرارا كبيرة بخزينة الدولة من خلال خسائر ضريبية تقدر بحوالي **10** مليار يورو[1] وبالمقابل فهي تملأ وتدعم خزائن الشبكات الإجرامية وغيرها من الجهات الحاقدة كالإرهاب ضد الدول، حيث أصبحت دول مثل كوريا الشمالية منشأ لإنتاج منتجات التبغ المقلدة[2] ولبلوغ اهدافها المتمثلة في تحقيق مصالحها المالية تقوم كارتلات التبغ بتهديد البائعين بهدف تمويل الإرهاب وهو أمر ليس بالجديد وإنما لعقود عديدة كانت تتم مثل هذه الممارسات كما حدث مع الزعيم الإرهابي الجزائري مختار بلمختار[3].

التعاون بين الإرهاب والجريمة المنظمة العبر قومية يزيد هذه الأخيرة من مرونتها ويصعب مهمة مكافحتها وإضعاف شبكاتها أو تفكيكها على الأجهزة الامنية، نظرا لتعاملهما مع العالم السفلي السري وفي أغلب الاحيان في نفس المنطقة الجغرافية لدولة ضعيفة ذات مصالح مشتركة في التزوير والتهريب وما يتعلق بالأسلحة وكل انواع الموارد التي يمتلكها كل من التنظيمين حيث يكمل أحدهما الآخر، وقد صرحت العديد من الدول انخراط الجماعات الإرهابية في عمليات الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية غير الشرعية وتهريب المهاجرين[4] فالشبكات الاجرامية تمارس نشاطاتها عبر مناطق الجريمة المنظمة العبر قومية التي تتداخل العديد من أنشطتها مع الأنشطة الإرهابية[5]، لذلك فهي تستفيد من اقتصاد التهريب و الفساد لاختراق الحدود التي تولدها مثل هذه الممارسات[6] في شكل مخاطر عالية المستوى تجمع بينهما[7].

1/ الهجرة غير الشرعية:

حسب تصريحات مختلفة صادرة عن قوات الامن الجزائرية **2016/2015** حول موضوع العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب فقد تورط مهاجرون غير شرعيين من جنسيات إفريقية في عمليات تقودها مجموعات إرهابية وشبكات إجرامية في تهريب المخدرات والأسلحة الخفيفة، فما كان على السلطات الجزائرية إلا إعادة المهاجرين غير الشرعيين الافارقة إلى بلادهم إما بالاشتراك مع دول الساحل والنيجر أو من خلال الإعادة القسرية بسبب تورط بعضهم في نشاطات الجريمة المنظمة العبر قومية أو

---

[1] *Gerardo Fortuna, Sarantis Michalopoulos, **''OLAF: Up to France to request help on genuine Cigarettes Smuggled from Algeria''**, Euractiv, 17/09/2018, Site Visited the: 26/04/2023, The Site is: https://www.euractiv.com/section/economy-jobs/news/olaf-up-to-france-to-request-help-on-genuine-cigarettes-smuggled-from-algeria/*

[2] *The Associated Press (AP), **''Could North Korea's Criminal embassies endanger the regime''**, 4 April 2019, Site Visited the: 07/06/2022, The Site is: https://apnews.com/article/ca455392180ee68f8b29ef5f20785a8b*

[3] *John Campbell, **''Notorious Algerian Terrorist Mokhtar Belmokhtar Could Still Be Alive''**, by Council Foreign Relations, 14 June 2018, Site visited the: 07/06/2022, The Site is: https://www.cfr.org/blog/notorious-algerian-terrorist-mokhtar-belmokhtar-could-still-be-alive*

[4] *Anna Louise Strachan, Op Cit, P-p 3- 4.*

[5] *The Global Initiative A Gainst Transnational Organized Crime, Op Cit, P 4.*

[6] *Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, Op Cit, P 3.*

[7] *Financial Action Task Force* (*FATF*) (*Risk & Compliance Report), **''Algeria''**, March 2018, P 5.*

الإرهاب[1]، تقوم الشبكات الإجرامية بتجنيد عدد كبير من الأفارقة المهاجرين والفارين من بلادهم واستغلالهم في عمليات تهريب المخدرات والاتجار بالبشر، وكانت لأحداث **11** سبتمبر **2001** منعرجا حاسما في مسار التنظيمات الإرهابية في دول المشرق العربي من خلال سقوط العراق في **2003** ، سوريا وليبيا في **2011** وحاليا السودان في **2023** في تجنيد الشبكات الإجرامية للإرهاب والميليشيات وتزويدهم بالأسلحة الثقيلة والخفيفة وتفعيل الأسواق السوداء وفتح معابر لتهريب المخدرات.

2/ تجارة المخدرات:

الجزائر دائما في حالة قلق دائم فيما يتعلق بحدودها الغربية والشرقية وكذا الجنوبية كعامل يمهد ويفسح الطريق للمهربين لتهريب المخدرات والأسلحة خاصة وان الجزائر تتوسط سبع دول حدودية بعضها يعاني من اضطرابات سياسية وأمنية خطيرة والبعض الاخر يعاني حروبا أهلية، حيث تستخدم بعض اموال المخدرات في تمويل الإرهاب، ووفقا لتقرير لجنة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعام **2013** تمثلت مضبوطات الجزائر من الأسلحة بين شهر أفريل **2011** إلى مارس **2012** ما يلي: " **103** كلاشينكوف **63** رشاش و**17** أسلحة نارية، **510** صواريخ و**3** صواريخ دفع، وأفادت السلطات الجزائرية للجنة مجلس الأمن الدولي أن عملية الاتجار بالمخدرات كان قد نفذها كل من المجرمين الصغار وكذلك "الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية"[2]، فبحكم أن نشاط تهريب المخدرات يدر مبالغ طائلة ويحتل المرتبة الأولى في مجمل النشاطات الإجرامية الأكثر ربحا تقوم الشبكات الإجرامية بتخصيص مبالغ مالية لتمويل الإرهاب بما أنه جزء منها وشريك وحليف لها بهدف تحقيق مصالحها وتأمين المعابر لتمرير السلع غير المشروعة داخل الجزائر للاستهلاك او عبر حدودها نحو تونس إلى الشرق الاوسط ونحو اوروبا.

3/ تجارة الأسلحة:

تتمركز الشبكات الإجرامية المختصة في الاتجار بالأسلحة في ليبيا التي يتم نقلها إلى الجزائر حيث تم الإبلاغ عن أول مصادرة أسلحة قادمة من ليبيا في أفريل **2011** وفقا لتقرير مجلس الامن **2013/2012** بأن أكبر تدفق للأسلحة والذخيرة يتواجد بليبيا موجهة نحو الجزائر[3]، كما قدم احصاءات موجزة عن مضبوطات الجزائر من أسلحة منشؤها ليبيا تتكون من:" **103** كلاشينكوف **63** رشاش و **17**

[1] *Belkacem Iratni, Op Cit, **P**11*

[2] *Nicholas Marsh, **'' The Effects of Arms Proliferation from Libya''**, the Peace Research Institute Oslo- Norway, N° 4 (2017), P 85.*

[3] *Hassane Koné, **''Arms trafficking from Libya to Niger in back in business''**, Institute for Security Studies, 28/07/2022, Site Visited The: 26/04/2023, The Site: https://issafrica.org/iss-today/arms-trafficking-from-libya-to-niger-is-back-in-business*

سلاح ناري، **510** صاروخ و**3** صواريخ دفع"، وهذه العمليات من التهريب حسب السلطات الجزائرية تمت بالتنسيق بين الإرهاب والشبكات الإجرامية كون الجزائر تتوسط ليبيا ومالي[1].

وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول الصلة بين الجريمة المنظمة عبر القومية والإرهاب التي تنقسم بين علاقة تعايش وعلاقة شراكة فإن الهدف منها هي تحقيق مكاسب مالية تضمن استمرارية بقاء الجريمة المنظمة العبر قومية لذلك فهي حقيقة واقعة في الجزائر والبحث عن سبل العيش يدفع المهربين للتعامل مع الإرهاب[2]، فوفقا لتقرير هيئة الأمم المتحدة بنيويورك فإن مهربي الذهب والنفط كمصادر تقليدية للجريمة المنظمة العبر قومية تقوم بتمويل الجماعات الإرهابية في مقابل خدمة أو مبالغ مالية فمثلا عمليات الاختطاف التي تتم من طرف الشبكات الإجرامية أو الإرهاب هي عمليات مشتركة تتم لتحقيق مصالح طرف من الأطراف بهدف الحصول على فدية يتم تقاسمها بين الطرفين[3].

العديد من المفكرين يجدون أن العلاقة بين المنظمات الاجرامية والإرهاب هي علاقة مبالغ فيها ذلك أنها وليدة المنفعة المشتركة التي تتغير وتتحول بشكل مستمر وفقا للأوضاع والظروف[4]، ما يعني أن العلاقة بين الشبكات الاجرامية والجماعات الإرهابية علاقة مؤقتة تنتهي بمجرد بلوغ الهدف المراد الوصول إليه ذلك أن الجماعات الإرهابية أهدافها أيديولوجية سياسية ووجودها مرتبط بأفكار أيديولوجية مؤقتة ممكن تنتهي بمجرد تحقيق تلك الأيديولوجية او تفكيك تلك الجماعات على عكس جماعات الجريمة المنظمة العبر قومية التي تؤمن بفكرة اقتصادية وهي تحقيق مكاسب مطلقة والسعي لتضخيم وتعظيم هذه المكاسب والأرباح باستمرار، وهو رأي يناقض الرأي الأول الذي يرى أن العلاقة بين الإرهاب والشبكات الإجرامية هي علاقة كل بجزء.

تكونت علاقة وطيدة بين الإرهابيين والشبكات الإجرامية المختصة في مجال تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر مبنية على المصلحة والمنفعة المشتركة تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن وتأمين المعابر حتى يتم تهريب المهاجرين بدعم إرهابي للشبكات الإجرامية مقابل نسبة من الربح وتدعيم شبكات التهريب للإرهاب بالأسلحة مقابل كذلك نسبة من الربح بل وتجنيد المهربين في الصفوف

---

[1] *Michael Miklaucic, ''**The Struggle for Security in Africa''**, A Journal of the Center for Complex Operations - USA, (2017), p 85*

[2] *Mark Micallef, Raouf Farrah, Alexandre Bish, Victor Tanner, ''**After the storm - Organized crime across the Sahel-Sahara following upheaval in Libya and Mali''**, (Switzerland: Global Initiative Against Transnational Organized Crime, 2019), P 42.*

[3] *Interpol, ''**Organized crime underpins major conflicts and terrorism globally''**, 26/11/2018, Site Visited the: 26/04/2023, The Site: https://www.interpol.int/News-and-Events/News/2018/Organized-crime-underpins-major-conflicts-and-terrorism-globally*

[4] المفوضية العالمية لسياسات المخدرات، ترجمة محمد خليل، **" تقرير قوانين المخدرات واستهداف نخب الجريمة المنظمة"**، (سويسرا: مؤسسة أوك وزارة الخارجية الفدرالية السويسرية، 2020)، ص 17.

الإرهابية بهدف تنفيذ الاعمال الإجرامية[1]، هو الرأي الذي يوضح بشكل جلي أن العلاقة بين التنظيمين هي علاقة تكاملية، التنظيم الأول يكمل الثاني والثاني يكمل الأول ذلك أن الجماعات الإرهابية هي من دعم الشبكات الإجرامية في جميع دول العالم وليس في الجزائر فقط، إذ تعمل في شكل شبكي منظم بهياكل هرمية أو أفقية وأعضاء مدربين ومحترفين، تطورت بشكل كبير في عالم التكنولوجية والرقمنة.

4/ الجريمة السيبرانية في الجزائر:

بعد التطور الذي شهده العالم في مجال التكنولوجيا الحديثة تطور اسلوب التعاون بين الجريمة المنظمة العبر قومية والجماعات الإرهابية عن طريق شبكات الانترنت لضمان استمراريتها في الفضاء السيبراني للحصول على الدعم العالمي عن طريق الدعاية والاشهار والإعلام لنشاطاتها المتخفية كمثال على ذلك: "تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" التي اعتمدت على الاجتماعات والمنتديات عبر الانترنت لتهيئة وتشجيع المقاتلين الاجانب العرب والافارقة والاتجاه نحو الشرق الأوسط ثم إلى ليبيا، حيث يشير أندريه لو سيج***(Andre Losig)*** إلى أن :" ديناميات التهديدات غير النظامية في أفريقيا ترتبط ارتباطا مباشرا بالأسواق السوداء الذي يعبر عن فساد الدولة وتحول الانتباه عن التحول الديمقراطي فتولد أو تغذي الحروب الأهلية وبالتالي تقود الدولة نحو الانهيار وإنشاء ملاذات آمنة تسمح بذلك الإرهابيين والمزيد من المجرمين للعمل"[2].

فالمواقع الإلكترونية تلعب دورا كبيرا في تسويق نشاطات الجريمة المنظمة العبر قومية التي تقوم الجماعات الإرهابية على الاستثمار فيها عبر مواقعها وكذا عبر وسائل التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت باسم: "الإرهاب السيبراني" وهو نوع من الإرهاب الحديث تستخدمه الجماعات الإرهابية لجذب الشباب والمراهقين واستغلالهم في العمليات الانتحارية كإعلان عن مناصب شاغرة بهدف الحصول على مبالغ مالية معتبرة[3]، فقد ساهم النشاط الإرهابي في العديد من دول إفريقيا منها:" الجزائر وليبيا ومالي والنيجر وتونس ومصر" في توسيع نطاق نشاط الاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات والسلع المقلدة لا سيما في المناطق الحدودية والتي تتم عن طريق شبكات الأنترنت[4]، وبسبب حدود الجزائر الواسعة جعل من الصعب السيطرة على تدفقات المهاجرين غير الشرعيين وسهل عليهم عمليات عقد تحالفات وانضمام

[1] صبيحة بخوش، مرجع سابق الذكر، ص 300.

[2] *Michael Miklaucic, Op Cit, P 18.*

[3] *Sabrina Slimani, '' **Crime management and Fighting Terrorism Field study to analyze Facebook sites across Algerian virtual borders**'', University of Constantine 02- Alegria, Volume 05- Issue 01 (January 2022), P 753.*

[4] *U.S. Department of State,'' **Country Reports on Terrorism 2020: Algeria**'', 2020, Site Visited The: 22/06/2022, The Site is: https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2020/algeria/*

ضمن شبكات اجرامية وجماعات ارهابية تمتلك معسكرات غير خاضعة للرقابة داخل الحدود الجزائرية وهو ما يشكل تهديدا أمنيا خطيرا[1].

وقد أعرب نقاش مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في ماي **2013** حول: "مظاهر نمو وترابط الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا" عن قلقه إزاء هذا التلاحم والتعاون بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وتفشي ممارسة الأنشطة غير الشرعية مشددا على تعزيز تنسيق الجهود على الصعيدين الإقليمي والدولي بهدف المواجهة العالمية لهذين التهديدين الخطيرين[2].

5/ استغلال فترة كوفيد-19:

وخلال اجتماع أجراه مجلس الأمن يوم الخميس **06** أوت **2020** أثار مخاوف خبراء حول العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في شكل انتهازي واستغلال نقاط ضعف الدول إثر جائحة كوفيد **19**، حيث أفاد عدد كبير من الدول أن التعاون بين التنظيمين يتم على أساس الأراضي المشتركة والمصلحة المشتركة والروابط الشخصية التي تحدث في السجون، كما أن الجماعات الإرهابية تستفيد من نشاطات الجريمة المنظمة العبر قومية المعروفة في مقابل التستر والتخفي وراء تسمية الإرهاب لتتجنب متابعة الأجهزة الأمنية الأمر الذي دفع الدول الأعضاء إلى تبني سياسات تشريعية واستجابات تشغيلية محددة في القرار **2482 (2019)** من خلال غسيل الأموال نظرا للارتفاع الكبير في الجرائم الإلكترونية بنسبة **350 %** التي استهدفت المستشفيات والرعاية الصحية خلال سنة **2020**، وقد شدد فلاديمير فورونكوف المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن هذه الجماعات الإرهابية تستغل وباء كوفيد **19** والظروف الاقتصادية لنشر الخوف والكراهية ونشر التطرف بهدف تجنيد مقاتلين جدد[3].

يرى مارك كليمان ***Mark A.R kleiman*** أن كلا التنظيمين هو بحاجة إلى الأخر موضحا أن الإرهاب يعتمد على الشبكات الإجرامية في تحقيق ما يلي:

أ/ الدعم والسيولة المالية الذي تقدمها الجريمة المنظمة العبر قومية لتمويل العمليات الإرهابية.

ب/ الاعتماد على الشبكات الإجرامية في خلق نوع من الفوضى داخل الدول عن طريق نشاطاتها (تهريب المخدرات، الاتجار بالبشر) سواء كبيئة استهلاكية أو كمنطقة عبور حتى تسهل عمل الجماعات الإرهابية.

---

[1] *Mohummed Medjden, Op Cit, P 33.*

[2] *Malcolm H. Kerr, Op Cit.*

[3] موقع الأمم المتحدة بالعربية- أخبار الأمم المتحدة- منظور عالمي وقصص إنسانية-، **"مسؤولون أمميون الروابط العابرة للحدود بين الإرهابيين والجريمة المنظمة تؤكد على الحاجة إلى استجابة عالمية متماسكة"**، 2020/08/06، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2023/03/14، الموقع: *https://news.un.org/ar/story/2020/08/1059392*

ج/ نشر ودعم الفساد في المؤسسات والهيئات التابعة للدولة وداخل المجتمع لتفعيل الموالات لهذين التنظيمين.

د/ تزويدها بالأسلحة وتبييض الأموال، والهويات المزورة والوثائق التي تخدمها في التهريب.

هـ/ تشتيت جهد المنظومة القانونية والاستخباراتية[1].

على الرغم من الدراسات المتعددة والتحليلات المختلفة حول نشاط وتكوين الجريمة المنظمة العبر قومية والجماعات الإرهابية التي بدأت منذ فترة بعيدة إلا ان محاربتها ومقاومتها جاء متأخرا في ثمانينيات القرن الماضي، حيث بدأت دراسة كلتا الظاهرتين في وقت واحد والعلاقة بينهما التي كانت ومازالت محل جدل لدى الباحثين الذين اختلفت آراؤهم بين علاقات شراكة وتقارب وتكامل من خلال العديد من المؤلفات والبحوث من بينهم: "ماكارينكو وثام ***Makarenko And Tham***" اللذان يفضلان أطروحة التقارب من خلال وجود تشابه بين أعضاء التنظيمين في طريقة ممارسة الجرائم في القتل والعنف مشيرين إلى ان عدوهما المشترك هي الدولة والأجهزة الأمنية والعمل بسرية وينتمون إلى العالم السفلي وممارستهما لنفس الأنشطة ونفس الأساليب والتكتيكات: (التهريب عبر الحدود وغسيل الأموال والتزوير والاختطاف والابتزاز والعنف وغيرها) ونفس شبكات الفساد وجرائم ذوي الياقات البيضاء، لذلك فهم يساعدون أو يخضعون لبعضهم البعض ما يجعلهم يعتمدون على بعضهم البعض[2].

اكتسبت العلاقة بين الجريمة المنظمة العبر قومية والجماعات الإرهابية طابعا تقنيا بعد الثورة المعلوماتية في عالم التكنولوجيا والرقمنة، وهو ما يفسر التركيبة والطبيعة الديناميكية للتنظيمين وتعايشهما مع الظروف المحيطة بالدول التي تتمركز بها ومواكبتهما للتغييرات الحاصلة على المستوى العالمي من تطور في وسائل الاعلام والاتصال واستغلال هذه الأجهزة الحديثة لصالحهما بهدف تحقيق أهدافهما، وتعتبر الجريمة السيبرانية الوجه الحديث والمتطور للجريمة المنظمة العبر قومية التي تستعمل فيها أجهزة وتقنيات حديثة تسمح لها بخدمة علاقاتها مع الجماعات الإرهابية التي هي الأخرى أخذت طابعا تقنيا معلوماتي أطلق عليها اسم الإرهاب السيبراني نظرا للشبه الكبير بين نشاطات التنظيمين والتحالف بينهما في عمليات غسيل الأموال وتزوير الهويات ونقل الملكيات والسرقة والاحتيال والابتزاز التي تساعد التنظيمين على جني أرباح مضاعفة بأقل التكاليف خاصة خلال فترة كوفيد **19** وسياسة غلق الحدود التي قللت انتاج التنظيمين التي تلعب فيه الجريمة المنظمة العبر قومية دور الأسد غير أنها اعتمدت على بديل سيبراني جعلها تعوض الخسارة التي لحقت بها جراء الوباء.

---

[1] *Mark A.R. Kleiman, **'' Illicit Drugs and the Terrorist Threat : Causal Links and Implications for Domestic Drug Control Policy''**, (U.S.A : CRS Report for Congress Received through the CRS Web, Order Code RL32334, April 20, 2004), P-p 1-2.*

[2] *Alex P. Schmid, Op Cit, P5.*

خاتمة الفصل الثاني

ظهرت الجريمة المنظمة العبر القومية في الجزائر عبر مراحل مختلفة تزامنت مع تباين الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خاصة بعد الاستقلال وإعلان الجزائر كدولة مستقلة حيث أخذت فيها أشكالا متعددة تصب كلها في تحقيق المكاسب والارباح بأقل التكاليف، مستغلة بذلك البيئة الخصبة والظروف المتدهورة التي سادت النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي آنذاك حتى تتمكن من إرساء قواعدها ونشاطاتها وتطويرها عبر مراحل توسع وانتشار ظاهرة الفساد داخل المؤسسات والهيئات الجزائرية حتى تتمكن الجريمة المنظمة العبر القومية من ممارسة نشاطاتها دون مراقبة أو مساءلات قانونية تعرقل تحقيق أهدافها عن طريق: "تهريب والاتجار بالمخدرات والأسلحة وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وتهريب الثروات الطبيعية والتزوير والجرائم الإلكترونية والاحتيال والابتزاز والاتجار بالممتلكات الثقافية والقرصنة البحرية والجرائم البيئية والتهرب الضريبي والجرائم المالية والجرائم ضد الإدارة العامة والتعاون مع الإرهاب"، اعتمادا على مجموعة من الأساليب والمرتكزات التي تمكنت الجريمة المنظمة العبر قومية من خلالها في تطوير هياكلها واحترافية أعضائها على رأسها: "غسيل الأموال والرشوة والسرقة والبيروقراطية والمحسوبية والوساطة في التوظيف واستغلال النفوذ لتمرير قرارات وغيرها".

وفي غضون سنوات قليلة أوجدت الجريمة المنظمة عبر القومية لنفسها مكانة في أوساط المجتمع الجزائري الذي تبنى نشاطاتها وأساليبها في ظل تراجع القيم والمبادئ الاجتماعية المبنية على الدين الاسلامي بل وأصبحت خلال هذه الفترة هي المصدر الوحيد المدعم والمساند لفئة الشباب من خلال توفير مناصب الشغل نظرا للفساد المتفشي عبر المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة في مقابل انخفاض القدرة الشرائية ونقص المواد الاستهلاكية والطبية وضعف المنظومة الصحية ونسبة الضرائب التي أثرت على رؤوس الأموال المحلية وعلى الطبقات الفقيرة في الجزائر، الأمر الذي سهل المهمة لظهور اقتصاد غير رسمي (اقتصاد الظل) كعامل وحيد يربط بين الاقتصاد الشرعي وغير الشرعي والذي يقوم على تغطية النشاطات غير الشرعية التي تقوم بها الشبكات الإجرامية عبر كافة الحدود الجزائرية وكذا عبر الموانئ، وبالتالي عرقلة التنمية الاقتصادية والتطور والنمو في القطاعات الحيوية، لأنه في حالة تحقيقه وتوفيره سيكون بمثابة محاولة لتقييد عمل نشاط الجريمة المنظمة العبر قومية ومن ثم محاربتها، ذلك أن الأمن الاقتصادي يشتمل على مجموعة من الشروط والمبادئ تعتمد على الحكم الراشد المبني على العقلانية والرقابة والمساءلة القانونية وتوزيع الثروات بشكل عادل، وهو السبب السانح الذي

ساعد في انتشار الجريمة المنظمة العبر قومية عبر كافة التراب الجزائري من خلال مظاهر الفساد المتفشي باعتباره وليد الحقبة الاستعمارية.

فالجريمة المنظمة عبر القومية تستخدم أسلوب الانتهازية والمرونة للانتقال من جريمة إلى أخرى كميزة تشغيلية لجني مزيد من الأرباح وهي (الجرائم) ضرورية من الناحية الهيكلية لضمان بقائها واستمراريتها، وهو المنهج الذي اتبعته مع ظهور الإرهاب في الجزائر وطابع التعاون والتحالف الذي شمل العلاقة بين الجريمة المنظمة العبر قومية والإرهاب وتمويلها بالأموال والأسلحة مقابل ضمان استمرارية وعبور السلع والبضائع غير الشرعية داخل الولايات الجزائرية كبلد مقصد للاستهلاك العام أو عبر الجزائر نحو أوروبا كبلد عبور، على الرغم من تباين الآراء حول العلاقة بين التنظيمين سواء علاقة جزء بكل أو علاقة كل بكل إلا أن الجدير بالذكر هو أن هناك علاقة تعاون وتقارب على الرغم من وجود بعض الاختلافات العملية والهيكلية والديناميكية التي يذهب مناصروها إلى القول بأن الجريمة المنظمة العبر قومية هي أذكى من الإرهاب وأكثرها مرونة ونظرا للتشابه الكبير بينهما فإن الرأي المرجح هو أن الإرهاب ككيان هو تنظيم منبثق عن الجريمة المنظمة العبر قومية الذي اعتمدته لتوفير الحماية ونسب الجرائم التي تقوم بها الشبكات الإجرامية والتخفي وراء مسمى الإرهاب ودعمها لمواجهة الأجهزة الأمنية الجزائرية ذلك أن الجريمة المنظمة العبر قومية لا تمتلك خطط وبرامج محددة واضحة ضد الدولة على الرغم من عداوتها لها واستخدام القوة في بعض الأحيان كجريمة سياسية لخلق سياق اجتماعي واقتصادي يجعل أنشطتها المربحة مجدية.

تضاعفت نشاطات الجريمة المنظمة العبر قومية بعد ظهور "الجريمة السيبرانية" تزامنا مع التطور الكبير في عالم المعلوماتية واستعمال الاجهزة المتطورة كالحاسوب والهواتف النقالة والاسلحة المتطورة لمضاعفة عمليات النهب والسيطرة على الأرصدة المتعلقة بالأفراد أو بالمؤسسات مثل البنوك وكذا الشركات الخاصة والعامة، والتجسس على مؤسسات الأجهزة الأمنية كما حدث في الجزائر وسرقة الهويات وتزييفها مقابل مبالغ مالية ضخمة خاصة في فترة الوباء كوفيد **19**، والتركيز على نشاط التقليد والقرصنة في المنتجات الاستهلاكية وكذا الطبية المقلدة التي تحمل مضاعفات كبيرة على المرضى صغارا وكبارا، وكان يتم ذلك عن طريق مجموعة من أعضاء الشبكات الإجرامية من ذوي الياقات البيض والسود بهدف الابقاء على نفس الوتيرة من مكاسب الربح التي كانت تجنيها قبل الوباء بالطرق التقليدية للجريمة المنظمة العبر قومية، وبالتالي زادت في اتساع الفجوة بين المجتمع الجزائري والمطالبة بتحقيق الامن الاقتصادي خاصة خلال هذه الفترة من الوباء.

الفصل الثالث
استراتيجيات وتحديات الجزائر
لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية

كان الهدف من السلوكات والأنشطة التي تقدمها الجريمة المنظمة العبر قومية هو وضع حاجز وقتل الرغبة في تحقيق الامن الاقتصادي لدى الفرد في المجتمع الجزائري وكذا تعطيل عمل المسؤولين الراغبين في التغيير وتوفير الحياة الكريمة للفرد الجزائري خاصة في الفترة الحالية ومكافحة التهديدات الداخلية والخارجية للجزائر بما فيها الجريمة المنظمة العبر قومية التي تعمل في شكل شبكي منظم مرن ومتقلب متعدد العلاقات، تتكيف وتتعايش مع مختلف الأوضاع سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، لذلك فهي تعمل في بيئة محمية من طرف بعض الموظفين الفاسدين وبمساعدة بعض المواطنين الامر الذي جعلها أكثر شرعية وانتشارا وتوسعا عبر كامل التراب الوطني الجزائري، إضافة إلى استعمالها للتقنيات الحديثة وتعاونها مع الإرهاب الذي صعب المهمة على أجهزة إنفاذ القانون الجزائرية لمكافحتها بسهولة أمام نقص التكوين والخبرات والتجهيز في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية إضافة إلى تحديات أخرى حالت دون تسهيل المهمة على قوات الجيش الشعبي الوطني وحرس الحدود نظرا لطول الحدود الجزائرية خاصة عبر الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية والحدود الغربية، والخلط بين التنظيمين: "الإرهاب والجريمة المنظمة العبر قومية" لتشابه أنشطتهما في تهريب المخدرات والأسلحة عبر الحدود، نظرا لموقع الجزائر الحساس الذي يتوسط دول تعاني من توترات وصراعات وحروب أهلية صعب مهمة مكافحتها على المستوى الدولي والإقليمي في ظل المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي الذي فتح ثغرات لدى الأمن الإقليمي القائم على حماية حدودها دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفي ظل الطبيعة الهجينة للجريمة المنظمة العبر قومية وعدم الثقة حول التعاون على المستوى الإقليمي، وهو الامر الذي دفع الدولة الجزائرية إلى اتخاذ استراتيجيات على المستوى الوطني والمستوى الدولي والمستوى الإقليمي واتخاذ التدابير الوقائية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.

المبحث الأول: استراتيجيات الجزائر المتبعة لمواجهة الجريمة المنظمة عبر القومية

عملت الجزائر بناء على المعطيات المستجدة للتهديدات الأمنية الراهنة في وضع استراتيجيات ومبادرات تساعدها على تخفيف حدة ووطأة الجريمة المنظمة العبر قومية على الاصعدة الثلاثة نظرا للخلل والضرر الذي أحدثته داخل المجتمعات في جميع المجالات والتي من خلالها ضربت بجذورها في عمقه وأنهكت الاقتصاد وألغت الثقافة وهوية المجتمعات، وباعتبار ان الجزائر أحدى الدول المستهدفة لأنها تتمتع بجميع المزايا التي تسمح للشبكات الاجرامية بتوسيع وتطوير نشاطاتها عبر مساحاتها الشاسعة خاصة المناطق الجنوبية إضافة إلى ما مرت به في فترة العشرية السوداء "الإرهاب" سنوات عديدة من الفوضى والعنف والفساد والمعاناة والفقر، فإن هذا الامر جعلها تعمل بشكل احترافي وتحتل مركز القيادة بين دول افريقيا ودول الجوار خاصة منطقة الساحل في البحث عن حلول واستراتيجيات للحد

من هذه التهديدات،وفي هذا السياق تعمل الجزائر في إطار مجموعة من الاستراتيجيات والبوادر على الصعيد الوطني وكذا الدولي والاقليمي في توفير الآليات والامكانيات المساعدة للحد من هذه الظاهرة العابرة للحدود في إطار العولمة، في مقابل نقص الخبرة والصراعات القبلية وانتشار الفوضى والفساد والجريمة المنظمة العبر قومية بكافة أنشطتها، فكان لزاما عليها مواجهة هذه التهديدات الامنية التي تمس بالأمن القومي خاصة وبأمن دول الجوار وكذا أمن دول منطقة الساحل.

لكن بعد تأكد العلاقة بين الجريمة المنظمة العبر قومية والفساد والتهديدات الأمنية الأخرى كالإرهاب، اختلفت الرؤى حول تحديد استراتيجية موحدة لمواجهة الجريمة المنظمة العبر قومية على جميع الاصعدة وطنيا ودوليا وذلك لظهور وصعود مجرمي الاقتصادات في السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعلها محل اهتمام ودراسة من قبل المنظمات الدولية والاقليمية لاسيما في قضايا الفساد التي تعتبر أحد أهم دعائم ومرتكزات الجريمة المنظمة العبر قومية واتخاذ اجراءات وتدابير تتوافق مع جهود المجتمع الدولي لمكافحة هذه التهديدات، وقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الاقليمية وكذا الدولية على رأسها:" اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والفساد عن طريق تجريم أعمال الفساد في تشريعات الدول المنظمة وطنيا"[1].

قامت القوات المسلحة الجزائرية (الجيش الوطني الشعبي) بمشاركة فعالة في مشروع التنمية الوطنية بمجموعة من العمليات والاستراتيجيات عقب الاستقلال من خلال: تطهير الحدود الشرقية والغربية من الألغام التي نصبتها فرنسا والممتدة على خطي شال وموريس***(Shawl and Maurice)*** وإزالة آثار الحرب التي تركها الاستعمار الفرنسي، ورسم الحدود مع الدول المجاورة لتأمين سلامتها وبناء البنية التحتية والمرافق العمومية الخدماتية الضرورية لفك العزلة عن المناطق النائية، والشروع في عدة مشاريع وطنية المتعلقة بالمناطق الريفية الفقيرة كالمخطط الرباعي وبناء القرى النموذجية ومرافقها الحيوية وبناء وإصلاح السدود، وشق الطرق، وحفر الآبار، ومد الأسلاك والأعمدة الكهربائية وأعمدة الكهرباء، كما ساهم في بناء المدارس والجامعات والمطارات والطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية وغيرها[2].

المطلب الأول: استراتيجيات الجزائر الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر القومية

في السنوات الأخيرة أصبح صانع القرار الجزائري أكثر حيطة وحذر جراء التهديدات الأمنية المتدفقة خاصة عبر الحدود نظرا للصراعات القبلية والعرقية بين القبائل الافريقية في منطقة الساحل

[1] مركز الجزيرة للدراسات، **"استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي"**، 2012/7/03، تم الاطلاع على الموقع: 2023/04/06، الموقع: *https://studies.aljazeera.net/ar/reports/*

[2] حمزة برابح، **"الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي"**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية– المركز الجامعي– بريكة، المجلد: 2، العدد: 2 (2017)، ص 269.

منها:" مالي والنيجر"، ويرجع السبب في ذلك لافتقار هاتين الدولتين للمقدرات التنظيمية والتوزيعية لمواجهة ومكافحة جميع أنواع الجريمة المنظمة العبر قومية التي تحمل سمة العبور:" كالمخدرات، والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والاتجار بكل أنواع الأسلحة وتهريب المواد الأولية والمواد الخام وغيرها التي تهدد استقرار وأمن المنطقة وتقف عقبة أمام التطور والتنمية الاقتصادية داخل دول المنطقة[1].

وفي اطار محاربة الجريمة المنظمة العبر قومية اعتمدت الجزائر على مجموعة من الاستراتيجيات تعلقت بالدرجة الأولى في اطار مؤسساتي على الأجهزة الأمنية :" كالشرطة، والجمارك، ومكاتب مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود كالمخدرات والتهريب، ووحدات الدرك الوطني وحرس الحدود"، في اطار قانوني تشريعي تمثله السلطات القضائية المختصة كـ:" القضاة و أعضاء النيابة العامة"، إلى الحملات التحسيسية التي تدخل في اطار الجمعيات والمراكز وكذا منظمات المجتمع المدني التي تسعى جاهدة لتوعية وتحسيس المجتمع بالمخاطر التي تنجر عن هذه الشبكات الاجرامية والتي تستهدف خاصة فئة الشباب ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع الكبير في معدلات البطالة والفقر في ظل انخفاض القدرة الشرائية، ومن أهم هذه الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر لمواجهة ومكافحة الجريمة المنظمة على المستوى الوطني نذكر منها:

1/ استراتيجيات مواجهة الهجرة غير الشرعية:

تم تقاسم الرقابة في الحدود الغربية بين الجزائر والمغرب بين وزارة الدفاع (الجيش الجزائري وحرس الحدود) ووزارة الداخلية(المديرية العامة للأمن الوطني وشرطة الحدود والهجرة) ووزارة المالية (السلطات الجمركية) والمعلومات الاستخباراتية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود إضافة إلى القوات الجوية والبحرية ووزارة الخارجية التي تمنح صفة لاجئ للمهاجرين غير الشرعيين من طرف المكتب الجزائري للاجئين والمشردين منذ الاستقلال **1963** خاصة بعد النزاع الحاصل بين الجزائر والمغرب الذي سمي بـ: "حرب الرمال" حيث تبادل الطرفان الاتهامات حول تهريب المهاجرين غير الشرعيين وكذا بقية الجرائم التابعة للجريمة المنظمة العبر قومية كتهريب المخدرات من نوع القنب الهندي، لكن مع حلول سنة **2008** أصدرت الجزائر قانونا يرمي إلى تجريم كل محاولة للدخول غير القانوني للحدود الجزائرية وانشاء مراكز لإيواء واستيعاب المهاجرين غير الشرعيين[2].

اعتمد الجيش الجزائري خلال سنوات التسعينات والعشرية السوداء على المقاربة الامنية التي تهدف إلى مكافحة التهديدات الراهنة: "الإرهاب، والجريمة المنظمة العبر قومية" والجمع بينهما نظرا للتعاون بين

---

[1] ميلود ولد الصديق، **"هاجس التهديدات في منطقة الساحل وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"**، موقع العربي الجديد، 2023/03/21، تم الاطلاع على الموقع: 2023/03/30، الموقع: *https://www.alaraby.co.uk/opinion/*

[2] *Federica Zardo, Chiara Loschi, Op Cit, P-p 156-157.*

هذين التنظيمين للحد من عمليات الاختطاف ودفع فدية للإرهابيين خاصة بعد سقوط ليبيا وتزايد النشاط الجهادي الارهابي في مالي **2012** ما زاد من تضاعف مجهودات المؤسسة العسكرية الجزائرية[1].

تاريخيا تم انشاء المنظمة المشتركة للأقاليم(***OCRS***) **1957** من قبل الحكومة الفرنسية أثناء مفاوضات اتفاقيات إيفيان بعد سنة من اكتشاف رواسب الهيدروكربون التي تستخدم في انتاج النفط والغاز بين منطقتي حاسي مسعود وحاسي الرمل عام **1956**، وتم طرح خلال مجريات هذه الاتفاقية موضوع عدم وضوح حدود الجزائر خاصة من الجهة الغربية الجنوبية لها[2]، ويرجع ذلك لصلة القرابة التي تجمع بين سكان المناطق الحدودية الجنوبية (قبائل الطوارق) المتواجدة على طول الحدود الجزائرية وكذا دول الجوار منها: "النيجر، مالي، ليبيا"، وخلال سنة **1963** قامت قبائل الطوارق بالتمرد على حكوماتهم (مالي والنيجر) ما جعل الجزائر تتحول إلى ملجأ لقادة الطوارق اللاجئين واعتقالهم فيما بعد من طرف السلطات الجزائرية وتسليمهم إلى باماكو عاصمة مالي للحد من جريمة الهجرة غير الشرعية[3].

خلال السنوات الأخيرة قامت الجزائر بمجهودات كبيرة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية من خلال مبدأ بناء السلام في منطقة الساحل الافريقي الذي يضمن التقليل من حدة الهجرة غير الشرعية نحو اوروبا كثاني أكبر الجرائم والأنشطة المدرة للأرباح[4]، وبالنسبة للسياسة الجزائرية فإن موضوع الهجرة غير الشرعية يرتبط بالنمو والأمن الاقتصادي خاصة بعد ثورات الربيع العربي في **2011**.[5]

استمرت الحرب الليبية من فيفري إلى أكتوبر **2011**، وخلال هذه الفترة وما بعدها **2012** تفاقمت تدفقات الأسلحة عبر الحدود الجنوبية الشرقية الجزائرية من ليبيا وكذلك من مالي وتونس الأمر الذي جعل المشهد الأمني الجزائري أكثر خطورة[6]، في بداية الأزمة الليبية لم تغلق الجزائر حدودها الجنوبية في وجه التجار خاصة بعد تحديد البضائع والسلع المسموح عبورها إلى الجزائر، إلا أن الهجوم الذي شنه الإرهابيون على منطقة تيقنتورين في **2013** في عين أميناس جنوب شرق الجزائر دفعها إلى غلق الحدود الجنوبية وتشديد الحراسة بهدف مواجهة ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العبر قومية في اطار مقاربة

---

[1] *Mark Micallef, Raouf Farrah, Alexandre Bish, Victor Tanner, Op Cit, P 41.*

[2] *Salim Chena, Op Cit, P 2.*

[3] *Ibid, P 6.*

[4] *Raouf Farrah, Op Cit, P 1.*

[5] عبد النور عطوات، مرجع سابق الذكر، ص 5.

[6] *Jalel Harchaoui, '' **How Algeria Faces the Libyan Conflict ?''**, (Geneva: Switzerland, Briefing Paper, Security Assessment in North Africa, July 2018), P10.*

أمن الحدود التي انتهجها الجيش الجزائري والتي أثرت على تجار الجنوب حيث تعتبر هذه المناطق الجنوبية لهم كمناطق حيوية لتحقيق مكاسب مالية في مالي والنيجر[1].

ابتداء من سنة **2011** قامت السلطات الحكومية بتشديد الحراسة وزيادة نقاط المراقبة إلى أكثر من **50000** فرد من الجيش على طول الحدود الجزائرية الجنوبية وتزويدها بأجهزة مراقبة حدودية وتشييد ساتر رملي وطائرات بدون طيار وإعادة تنظيم وتوزيع الوحدات الحدودية على طول الحدود الثلاث مع:" مالي والنيجر وليبيا"[2] كما بدأت الحكومات المتعاقبة في الجزائر في إيلاء الاهتمام بقضية الهجرة غير الشرعية بعد ان كان جا اهتمامهم متعلق بالإرهاب[3].

ترجع تدفقات المهاجرين غير الشرعيين إلى البحث عن مناطق او دول أكثر استقرارا تتوفر بها متطلبات الحياة، حيث وجدوا في ولايات الجنوب الجزائري مصدر رزق وأمان إما كمنطقة مقصد أو كمنطقة عبور لدول اوروبا والتي توسعت نشاطاتهم إلى نشاطات غير شرعية كالاتجار بالأسلحة وبالبشر وبالمخدرات، وأصبحت المناطق الحدودية بين الجزائر والنيجر واحدة من أكبر مراكز ترويج الاسلحة في افريقيا لتضيف إليها منطقة حدودية أخرى بين الجزائر وليبيا وتدفق المهاجرين والمسلحين الارهابيين إلى منطقة عين أميناس والقيام بهجومات إرهابية **2013** الأمر الذي شكل خطورة كبيرة على الامن القومي الجزائري ودفعها لغلق الحدود الجنوبية وتشديد الحراسة عليها بهدف الحد من تدفقات المهاجرين سواء من الحدود الجنوبية أو الحدود الجنوبية الشرقية المحاذية لليبيا.

لتوقف السلطات الجزائرية ابتداء من صيف **2020** حملات أو عمليات طرد المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الجنوبية للجزائر وبين الحدود مع مالي والنيجر وتتحول الى استراتيجية ترحيل المهاجرين النيجريين إلى النيجر باستخدام حافلات، غير أن الأمر لم يقلل من نسبة تدفق الهجرة غير الشرعية، وهذه الطريقة لم تأت بالنتيجة المرجوة حيث أصبح تهريب المهاجرين يتم بطريقة أكثر سرية لتحقيق الربح، وفي هذا السياق وجدت الجزائر نفسها بين المخاوف الأمنية وسياسة الهجرة غير الشرعية في اطار المصلحة العامة وفي نفس الوقت احترام المعاهدات التي تنادي باحترام حقوق الانسان[4].

2/ استراتيجيات مواجهة غسيل الأموال:

---

[1] فارس لونيسي، **" أمن الحدود الجزائرية في ظل التهديدات فوق الدولاتية ومنطق اللا حدود الجغرافية – دراسة حالة الطوارق–"**، موقع: المركز الديقراطي العربي/ 2016/07/07، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/01، الموقع: *https://www.democraticac.de/?p=34694*

[2] *Mark Micallef, Raouf Farrah, Alexandre Bish, Victor Tanner, Op Cit, P 43.*

[3] ميموني عباس، **"إرهاب الحدود بالجزائر.... لاختراقها أم توريط للجيش"**، موقع: *Anadolu Agency*، 2022/03/28، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/04، الموقع: */https://www.aa.com.tr/ar*

[4] *Raouf Farrah, Op Cit, P-P 11-43.*

قامت الجزائر في **2002** بإنشاء وحدة الاستخبارات ***(FIU)*** لإنشاء نظام جديد لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الجزائر والذي لم يشمل جميع المؤسسات المالية، وفي سنة **2004** جرمت الجزائر غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب الذي بدأت في محاربته ابتداء من **1995**[1]، كما تم استصدار القانون رقم: **06-01** المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وإنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد[2] بعد صدور القانون رقم: **05-01** المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحته الصادر في: **2005/02/09** والذي تم من خلاله تنظيم واعادة صياغة اجراءات للوقاية من جريمة تبييض الأموال بعد الغاء المواد **104** و**109** من قانون المالية **2003** والمتعلقة برفع السر المهني ووضع تدابير مؤقتة لمكافحة غسيل الأموال[3].

اصدار نظام بنك الجزائر رقم: **5/5** المؤرخ في: **2005/12/15** المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال ومكافحته[4]، والقانون رقم **22-06** المؤرخ في: **20/12/2006** المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية والذي من خلاله تم ادخال أساليب جديدة للتحري في جرائم غسيل الأموال إضافة إلى القانون رقم **23-06** المؤرخ في **20/12/2006** المعدل والمتمم لقانون العقوبات والذي أضاف المادة **60** مكرر إلى المواد **389** مكرر **1**، **389** مكرر**2** ومنع المحكوم عليهم بجريمة غسيل الأموال من الاستفادة من كل تدابير الحرية في التصرف سواء في الافراج المؤقت لتطبيق العقوبة أو مثلا إجازة الخروج او الحرية النصفية وغيرها[5]، والبدا في عمليات التحقيق والمحاكمات كان مع رموز الفساد في الحكم ما بين الفترة الممتدة من **1999-2019** ومصادرة الأموال المنهوبة عن طريق غسيل الأموال خاصة في ظل التوجه نحو الرقمنة بهدف تحقيق المصداقية ورقمنة الاقتصاد بأكمله[6]، عن طريق اجراءات الوقاية "التحقق من هوية الزبون تحت مبدأ اعرف عميلك"، وحفظ نسخ من السجلات المالية كمرجع، الرقابة على العمليات غير العادية وهنا يتم الاستعلام عن مصادرها"، إضافة إلى إجراءات كشف

---

[1] *Financial Action Task Force* (*FATF) (Risk & Compliance Report), ''**Algeria''**, Op Cit, P-P 5-6-7.*

[2] وزارة العدل الجزائرية، " **القانون رقم: 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته**''، (الط الأولى، د. و. أ. ت، 2006)، ص 9.

[3] قانون:**" يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما"**، (رقم: 576-2005، الطبعة الأولى، د. و. أ. ت، 2005)، ص-ص 1-13.

[4] عبد العزيز بوغابة، **"إجراءات المتابعة الخاصة بجريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري"**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص قانون جنائي دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم الحقوق، جامعة أم البواقي، 2013)، ص21.

[5] عبد العزيز بوغابة، المرجع السابق، ص-ص 21-22.

[6] حمزة كحال، **"الجزائر: توسيع دائرة مكافحة غسيل الأموال"**، مرجع سابق الذكر.

عمليات غسيل الأموال عن طريق: " الاخطار عن العمليات المشبوهة من طرف مفوضي اللجنة المصرفية، واخضاع بعض العمليات المصرفية والمالية لرقابة خاصة"[1].

حاولت الجزائر من خلال التشريعات القانونية وضع قاعدة رئيسية بهدف مكافحة كل النشاطات الاجرامية التي لها علاقة بالجريمة المنظمة العبر قومية وحاولت اصدار قوانين في هذا المجال تكون موائمة للقوانين والتشريعات الدولية خاصة فيما يتعلق بجريمة غسيل الأموال لاسيما وأن لها علاقة بالإرهاب لذا فهي تعتبر من أخطر الجرائم التي تواجهها الدول خاصة الجزائر باعتبارها دولة لا تمتلك المعدات والأجهزة التقنية المتطورة المختصة في تعقب مثل هذه الجرائم.

ابتداء من جويلية **2015** تم تعميم استخدام وسائل الدفع عبر القنوات البنكية والمالية الرسمية من وسائل الدفع الكتابية" المتمثلة في: "الشيك، الحوالات المصرفية، بطاقات الدفع، الأوراق التجارية....."، خاصة المبالغ التي تتجاوز السقوف المالية المحددة، بهدف الحد من التعامل بالسيولة النقدية ومراقبة حركة رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني من أي تسربات للنقد خارج الدائرة النقدية الرسمية من طرف غاسلي الأموال حتى يتم تحصيل ضريبي، ومشاركة القطاع البنكي بتطبيق برنامج الامتثال الجبائي الارادي الطوعي واستقطاب وشرعنة الأموال المتداولة في السوق السوداء، وتوظيف الحلول الالكترونية والتي تتماشى مع التطورات التكنولوجية خاصة في ظل التهديدات الأمنية المتنامية والتابعة للجريمة المنظمة العبر قومية والمتمثلة في الجريمة السيبرانية لمواجهة الاحتيال والابتزاز المالي[2].

وقد صنفت وزارة الخارجية الأمريكية الجزائر ضمن الدول التي تعاني مؤسساتها وهيئاتها من البيروقراطية والغش حيث توفر شيكات على جميع التحويلات المالية أين يتم غسيل الأموال خارج النظام المالي الرسمي عن طريق التهرب الضريبي والغش في الفواتير التجارية فيما يعرف باقتصاد الظل كما أن الاستخدام المكثف للنقد يزيد من الجرائم المالية والتحالفات الإرهابية التي تتم عن طريق الاتجار بالمخدرات والابتزاز[3]، وتقوم فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب بتحليل تقارير المعاملات المشبوهة عن طريق جمع المعلومات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال ونشرها على البنوك، لكن في **2017** انخفضت

[1] قانون: **"يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما"**، رقم: 05-576، مرجع سابق الذكر، ص-ص 6-7.

[2] رفيق مزاهدية، **"مكافحة جرائم غسل الأموال في الجزائر: الواقع والحلول"**، مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عباس لغرور- خنشلة، المجلد: 02، العدد: 03 (2021)، ص 192.

[3] *Financial Action Task Force (FATF) (Risk & Compliance Report), **''Algeria''**, Op Cit, P-P 5-6-7.*

نسبة المعاملات المشبوهة إلى **50 %** مقارنة بسنة **2016**، كما صادقت الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر على اتفاقية ***MLAT*** في أفريل **2010** ودخلت حيز التنفيذ في **20** أفريل **2017** [1].

قدمت الجزائر مجموعة من الاستراتيجيات تتعلق بمكافحة غسيل الأموال بعد أن فشلت أنظمة الإبلاغ: "وحدات الاستخبارات المالية" من منع هروب رأس المال نظرا لعدم قدرتها على إثبات الأدلة المتعلقة بغسيل الأموال في سوق العقارات والشركات، والمصانع ..."، وعليه تم إنشاء اللجنة الوطنية لتقييم مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل (مشروع القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما) وتحديد مهامه وتنظيمه وعمله في ديسمبر **2020** لإجراء تقييم لخطورة جريمة غسيل الأموال في تمويل الإرهاب وتمويل الاتجار بالأسلحة[2]، والذي يمثل أداة لحماية الاقتصاد الوطني وفي نفس الوقت مواكبة التشريع الوطني الجزائري والمنظومة القانونية للالتزامات والاتفاقيات الدولية نظرا لعدم كفاية الآليات القانونية والتنظيمية الموجودة لحماية المجتمع من هذه الجرائم، وهو مشروع القانون المعدل والمتمم لقانون العقوبات المعروض للدراسة على مستوى الأمانة العامة للحكومة"[3].

وكنتيجة للتطور الكبير في عالم التكنولوجية الرقمية أصبحت جريمة غسيل الاموال من أهم نشاطات الجريمة السيبرانية نظرا لصعوبة تتبعها، ويرجع ذلك بالاعتماد على النقود الالكترونية التي تشجع المجرمين على غسيل الاموال لإخفاء مصادر هذه الأموال المكتسبة بطريقة غير شرعية (تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة، جرائم الفساد الاداري والسياسي، الهجرة غير الشرعية) نظرا لسهولة وسرعة وتخفيض تكاليف تحويلها.

3/ استراتيجيات مواجهة الاتجار بالأطفال:

يشكل الأطفال ثلث الضحايا من مجموع المهاجرين غير الشرعيين الذين يتم الاتجار بهم والتي تضاعفت أعدادهم على مدار خمسة عشر سنة الأخيرة والذين يتعرضون لمعاملة سيئة والاستغلال وكذا الاتجار بأعضائهم، وقد صرح رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان الجزائري (عبد المجيد زعلاني) أنه

---

[1] *Ibid, P 7.*

[2] خلية معالجة الاستعلام المالي، صدور المرسوم التنفيذي المتعلق:" **بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما"** رقم: 20-398، بتاريخ: 11 جمادى الأولى 1442، الموافق لـ: 2020/12/26، 2021/09/13، تم الاطلاع على الموقع: 2023/05/24، الموقع: *https://ctrf.mf.gov.dz/index.php/ar/2021-09-13-08-30-48/139-2020-26-11-1442-398-20*

[3] موقع الإذاعة الجزائرية، **"طبي: قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب أداة جديدة لحماية الاقتصاد الوطني"**، 2022/10/17، تم الاطلاع على الموقع: 2023/01/05، الموقع:
https://news.radioalgerie.dz/ar/node/16062

خلال هذه السنوات قد تم تكوين عناصر الأمن في مجال الوقاية من جرائم الإتجار بالبشر مع تنامي عمليات النصب والاحتيال والاختطاف بهدف تحقيق مساعي الجزائر لإدخال القانون الجنائي الدولي ضمن قوانينها وتشريعاتها الوطنية لاعتماد سياسة الوقاية والحماية وسن العقوبات المتعلقة بهذه الجريمة التي تم اعتمادها في سنة **2004** وتم تطبيقها في قوانين مكافحة الفساد وتبييض الأموال والإتجار في المخدرات وحماية المرأة من كل أشكال العنف وكذا المهاجرين لذا تم وضع صندوق خاص للتكفل بهم وبضحاياهم والذي كان سببا في سن قانون العقوبات **2009** لكنه لم يتناول جانب مساعدة الضحايا[1].

نجد أن الجزائر أولت اهتماما كبيرا بمكافحة جريمة الاتجار بالبشر على المستوى الدولي بينما لم يتطرق القانون الوطني لمثل هذه الجرائم سواء: " الاتجار بالبشر أو الاتجار بأعضاء البشر"، الذي يكفل مدى فعالية مكافحتها لهذه الجريمة المنظمة العبر قومية من خلال المادة **303** مكرر **04** من القانون رقم: **01/09** الذي عدل قانون العقوبات الصادر في: **2009/02/25**[2]، فجريمة الاتجار بالبشر وبالخصوص بالأطفال تكون في أغلب الأحيان في أوساط المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول المحاذية للجزائر من جهة الجنوب عبر الحدود مع النيجر ومالي وليبيا، فيقعون فريسة الشبكات الاجرامية المتاجرة بالبشر ويتم استغلالهم في مختلف الأنشطة اللاأخلاقية التي لا تتناسب مع أعمارهم، وقد قامت الحكومة الجزائرية في هذا الاطار على وضع استراتيجيات تتماشى مع الصكوك الدولية[3]، اكتفى المشرع الجزائري بوصف جريمة الاتجار بالبشر في قانون العقوبات بأنها جمعية أشرار وتطبيق القانون الصادر في هذه الأخيرة على الشبكات الاجرامية التي تعمل في اطار الاتجار بالبشر من خلال المادة **176** من قانون العقوبات الجزائري على الرغم من وجود أنواع لهذه الجريمة منها:" البغاء، وعمالة الأطفال، الاتجار بالأعضاء البشرية[4]، خلال شهر سبتمبر **2020** تم اعتماد قانون (تشريع) جديد لمواجهة عصابات الأحياء الشعبية ما يطلق عليها باسم جمعية أشرار التي لها علاقة مباشرة مع المستهلك في بيع المخدرات بهدف تعزيز الخبرة القضائية فيما يتعلق بمروجي المواد الشرعية وغير الشرعية[5]، ووصفه لهذه الجريمة بأنها جريمة عابرة للحدود تتم من دولة معينة إلى داخل الجزائر أو العكس من الجزائر مقابل مكاسب

---

[1] شريفة عابد، **"استراتيجية وطنية للوقاية من الاتجار بالبشر قريبا"**، 2023/02/02، موقع المساء يومية إخبارية وطنية، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/04، الموقع: *https://www.el-massa.com/dz/*

[2] الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية، العدد 15، 11 ربيع الأول 1430هـ، 08 مارس 2009، ص-ص 3-4.

[3] مكتبة الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال افريقيا، مرجع سابق الذكر.

[4] لمياء بن دعاس، **"جريمة الاتجار بالبشر في التشريع الجزائري"**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية- جامعة منتوري - قسنطينة، العدد: 09 (جوان 2016)، ص-ص 322-323.

[5] *Global Organized Crime Index, **''Algeria''**, Op Cit, P-P 4-5.*

وأرباح مالية وكانت العقوبة مشددة نظرا لاستهداف الفئة الضعيفة في المجتمع[1] ، والجزائر قد صعدت إلى المستوى الثاني بعد ان كانت تحتل المستوى الثالث **2021** في قائمة المراقبة الذي أصدرته الولايات المتحدة الامريكية حول الاتجار بالبشر في سنة **2022** وبالتالي فهي تبذل مجهودات كبيرة بهدف مكافحة هذه الظاهرة عن طريق تحديد الضحايا وتقديم الخدمات اللازمة لهم، خاصة فيما يتعلق بالأطفال حيث حددت الجزائر حوالي **12** ضابط شرطة يقومون بمكافحة الإتجار بالبشر **و50** ضابط من قوات الدرك خاص بإدارة قضايا الأطفال والاتجار بهم[2].

تعتبر جريمة الاتجار بالبشر والأطفال من أصعب الجرائم من حيث الخطورة، إذ ترتبط بالمهاجرين غير الشرعيين التي تقوم الشبكات الإجرامية باستغلال أوضاعهم المزرية هروبا من بلدانهم بحثا عن حياة ورزق أوفر، في عمليات الاتجار بهم وبأطفالهم سواء في العمل القصري أو عمليات التسول أو العمليات الإباحية عبر المواقع الإباحية أو نقلهم إلى بلدان معينة لبيعهم لهذا الغرض، وبهذا الصدد قامت الجزائر بسن مجموعة من التدابير والإجراءات بهدف الحد من هذه الجريمة عن طريق تشديد الحراسة عبر الحدود الجنوبية الجزائرية وترحيلهم أو التكفل بهم أحيانا أخرى خاصة فئة النساء والأطفال، لاسيما وأنهم في أغلب الأحيان يكونون عرضة للعمل مع الشبكات الإجرامية في بيع وترويج المخدرات والأسلحة.

4/ استراتيجيات مواجهة الجريمة السيبرانية:

نتيجة للهجومات السيبرانية المتكررة على الشركات والمؤسسات الاقتصادية والأجهزة الأمنية والقواعد العسكرية، اعتمد الدرك الوطني على مقاربة استباقية تعتمد على منظومة للوقاية قائمة على كفاءات بشرية وتقنيات حديثة للتحقيق في المجال السيبراني عبر كامل التراب الوطني بمحققين تقنيين بالتنسيق مع المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الاجرام والدوريات التي يقوم بها مختصون في تكنولوجيا الاعلام والاتصال"[3]، ومركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي والجرائم المعلوماتية للدرك الوطني وكذا "المصلحة المركزية لمكافحة الجريمة المعلوماتية التابعة لمديرية الأمن الوطنية والهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم

[1] مصطفى عقون، **"مكافحة جريمة الاتجار بالأطفال على الصعيد الدولي والوطني"**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، مجلد: 02، العدد: 15 (2020/10/03)، ص 372.

[2] موقع القدس العربي، **"الجزائر على قائمة المراقبة في التقرير الأمريكي للاتجار بالبشر ولعمامرة مرتاح للتصنيف الجديد"**، 2022/07/20، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/04، الموقع: *https://www.alquds.co.uk/*

[3] توفيق العارف، **"الآليات القانونية لحماية البيانات الرقمية"**، موقع معهد الشعب للتكوين والتدريب الإعلامي، 2023/04/08، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/06/01، الموقع: *http://www.ech-chaab.com/ar*

المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها والمنظومة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية"[1]، فالجريمة السيبرانية بالنسبة للدرك الوطني حسب المشرع الجزائري هي مخالفات تخص المؤسسات والأشخاص والقصر خاصة بعد قانون حماية الطفل في **2015** وقضايا الإرهاب والجريمة المنظمة العبر القومية[2]، حيث أنشأت وزارة العدل وحدة محاكمة الإرهاب الدولي والجريمة العبر قومية وبدأت التحقيق في قضاياها بداية **2020**[3].

وأكدت مجلة الجيش في مقال بعنوان "دائرة الإشارة ونظم المعلومات والحرب الإلكترونية" أنه تم النجاح في إنجاز **3500** جهاز إشارة متنوع إضافة إلى **1400** جهاز كمبيوتر محمول و**4300** مكتبة بالتعاون مع شركاء أجانب وتصميم "هاتف ***IP***" للاستخدام العسكري، ونظام اتصال داخلي ووحدة اتصالات عالية التردد، أما فيما يتعلق بالتدريب في مجالات الإشارات والمعلومات والحرب الالكترونية فقد تم تخرج **714** اطارا من جميع التخصصات والمستويات[4].

* إقامة خطة وطنية جزائرية **2022-2024** عن طريق إقامة ورش عمل تدريبية افتراضية فيما يتعلق بالاتجار بالبشر، لكن نجد أن السلطات الجزائرية لم تبلغ عن أي من التحقيقات نظرا لطبيعة ونوعية الجريمة وخطورتها وتعقدها، حيث قامت الجزائر بتجريم كل أشكال الاتجار بالبشر خاصة الأطفال وعمالة الأطفال بموجب المادة **5** من قانون العقوبات وفرض عقوبة الحبس جراء الأعمال اللاأخلاقية تتراوح بين **3** إلى **10** سنوات سجنا وغرامات بين **300** ألف إلى مليون دينار جزائري (**2270-7560** دولار)[5].

يتحقق التعاون الوطني عن طريق التعاون بين القطاعين العام والخاص القائم على الثقة المتبادلة والاعتماد على المنافسة الشرعية بهدف استمالة القطاع الخاص وتفعيل الأنظمة الدفاعية والهجومية و أمن الشبكات العسكرية وحماية البنى التحتية الحيوية، وتوعية المواطنين بمخاطر الجريمة المنظمة العبر قومية التي تتطلب وجود خبرات علمية لتحديد استراتيجيات مواجهة الهجمات السيبرانية ضمن آليات

---

[1] جمال الدين دندن، **"الاستراتيجية الأمنية للدولة الجزائرية في مكافحة الجرائم السيبرانية"**، مجلة صوت القانون، المجلد: 7، العدد: 2 (نوفمبر 2020)، ص-ص 986-989

[2] موقع المشوار، **"مختص في الإجرام السيبراني: إنشاء مصلحة مكافحة الإجرام السيبراني"**، 2023/02/15، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/01، الموقع: *https://almostathmir.dz/*

[3] *U.S. Department of State,'' **Country Reports on Terrorism 2020 : Algeria**'', Op Cit.*

[4] *Osama Sebaa, Op Cit.*

[5] *U.S Department of State, **''2021 trafficking in Persons Report : Algeria**'', Op Cit.*

تدخل في إطار الحكم الراشد[1]، والجيش يملك خبرات كاملة في مجاله من خلال الدفاع عن الحدود من مختلف المخاطر وبالتالي فهو جزء أساسي من الأمن السيبراني[2].

بحكم ان الجزائر مستهدفة من طرف عدد كبير من الشبكات الاجرامية المتخصصة في الجريمة السيبرانية لاستخدامها الواسع لشبكات الأنترنت فكان لزاما عليها اتخاذ إجراءات وتدابير أكثر فعالية منها المراقبة الالكترونية وتفتيش المنظومة المعلوماتية وتعزيز الهياكل والمؤسسات الوطنية المختصة والجهات الفاعلة الأخرى في مكافحة الجريمة السيبرانية التي أخذت منحى آخر تجاوزت فيه الجريمة المنظمة العبرلقومية التقليدية وهي الإرهاب الالكتروني حيث أصبح الفضاء السيبراني مجالا واسعا لبروز أشكال أخرى من الجرائم العابرة للحدود لذلك كان لزاما تجديد الاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الجريمة السيبرانية التي تتميز بالديناميكية والتغير حسب تطور و تشابك الجرائم المختلفة للجريمة المنظمة العبر قومية.

5/ استراتيجيات مكافحة المخدرات والكوكايين:

قامت الجزائر بالعديد من الاستراتيجيات فيما يتعلق بالمخدرات والمواد العقلية المؤثرة عن طريق اللجنة الوطنية الأولى لمكافحة المخدرات **1971** بموجب مرسوم رقم: **71-198** المؤرخ في: **22** جمادى الأولى عام **1391** بإحداث لجنة وطنية لمكافحة المخدرات ثم لجنة وطنية ثانية بموجب المرسوم رقم **92-151** المؤرخ في: **11** شوال عام **1412** الموافق لـ **14** أبريل **1992**، لكن بداية من **1993** تقرر وضع استراتيجيات لمكافحة المخدرات بعد دراسة كافة جوانب الظاهرة أعدت في ذلك تقارير بين سنتي **1999 و2001** وتوصلت إلى إنشاء هيئة وطنية متخصصة ومؤهلة تشرف على إعداد سياسة وطنية للتصدي لآفة المخدرات بهدف وضع استراتيجيات لمكافحة المخدرات بكامل أنواعها، وابتداء من **2003** بدأ العمل بمخططات توجيهية إلى غاية **2015** من حيث التعريف بالمخدرات وإشراك فواعل أخرى في الدولة للحد من هذه الظاهرة[3] وذلك عن طريق: " القيام بعمليات مراقبة الموانئ الكبرى والرئيسية بالاشتراك مع قوات من دول أخرى مثل عمليات المراقبة مع اسبانيا والمغرب سنة **2018** للحد من الاتجار بالمخدرات بهدف تحسين كفاءات الأجهزة الأمنية الجزائرية و تعزيز رقابة الواردات من طرف الجمارك الجزائرية على الحاويات عند وصولها للموانئ الجزائرية ومحاولة اخضاع سياسة الممر الأخضر للمراجعة حتى يتم مسايرتها للمعاييرالدولية كمعايير المنظمة العالمية للجمارك، إضافة إلى إزالة

[1] حمزة برابح، مرجع سابق الذكر،ص 266.

[2] محمد بكرار شوش، **"استعدادات الجزائر لمقتضيات حروب الجيل الرابع بين الواقع والآفاق"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون– ورقلة، المجلد: 13، العدد:3 (2021)، ص 428.

[3] نوال جرمون، مرجع سابق الذكر.

الصفة السياسية عن تجارة الكوكايين حتى يتم تعقب ومحاكمة المتورطين في ذلك[1]، وبالتالي أنشأت الجزائر بطريقة رسمية منظومة وطنية لمعالجة معلومات الركاب الدولية الذين يعنون بهم المسافرين الركاب الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العبر قومية وقد جاءت كتكملة للاستراتيجية الوطنية الجزائرية من خلال مرسوم رئاسي رقم: **21- 351** المؤرخ في: **13** سبتمبر **2021** [2]، وللاستراتيجية الوطنية الجزائرية ***API / PNR*** والمفوضية ووحدة معلومات الركاب التابعة لها.[3]

وفي **25** ديسمبر **2014** تم اصدار قانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية والذي تم تعديله من خلال اصدار قانون أخر في الجريدة الرسمية رقم **32** رقم **23-05** مؤرخ في **17** شوال عام **1444** الموافق **7** ماي **2023**، حيث وقع رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون مرسوما رئاسيا يتضمن قانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير الشرعيين بها لتدارك النقائص المتعلقة بقانون **2014** فيما يتعلق بتصنيف بعض المواد المصنفة ضمن فئة المخدرات وفق ما يتطابق والمعاهدات الدولية، والذي يضمن حماية ممارسي الصحة من أي تهديد يتعرضون له، واشراك المجتمع المدني عن طريق التوعية في المادة **5** و**6** إضافة إلى عقوبات قد تصل الى **30** سنة على المجرمين المتاجرين بالمخدرات خاصة من الموظفين العموميين في حال تمت هذه الجريمة ضمن منظمة إجرامية عابرة للحدود، وإنشاء مراكز مخصصة لعلاج الإدمان من المخدرات من خلال المادة **10** من قانون **04-18** المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية[4].

أصبحت تجارة المخدرات بأشكالها هاجسا أمنيا لدى الجزائر ويرجع السبب في ذلك إلى مساحتها الجغرافية الواسعة وطول حدودها ومجاورتها للمغرب المنتجة للقنب الهندي وارتباطها هذه اشبكات الإجرامية بتنظيمات وأنشطة أخرى مثل الإرهاب وغسيل الأموال والفساد، بالتالي وجدت الجزائر نفسها أمام منعرج خطير وأمام مجازفة خطرة وجب عليها وضع استراتيجيات أمنية دفاعية وقائية شاملة لمكافحة المخدرات عن طريق تطبيق المخططات التوجيهية بواسطة خماسيين تقوم على ثلاثة مبادئ منها:" الردع

---

[1] *Jihane Ben Yahia, Raouf Farrah, Op Cit.*

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، **"مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود: إنشاء منظومة وطنية لمعالجة معلومات الركاب"**، 25 سبتمبر 2021، تم الاطلاع على الموقع: 2023/05/29، الموقع: *https://www.aps.dz/ar/algerie/112897-2021-09-25-11-17-36*

[3] *United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), **''Setting-up a Passenger Information unit and Processing API and PNR Regional Workshop for the Middle East and North Africa''**, 29/05/2023, The Site Visited : 13/07/2023, The Site is : https://www.unodc.org/romena/en/Stories/2023/May/setting-up-a-passenger-information-unit-and-processing-api-and-pnr_-regional-workshop-for-the-middle-east-and-north-africa.html*

[4] قانون 04-المؤرخ في 25-12-2004 المتعلق:" **بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها"**, ج ر عدد 83 لسنة 2004.

والعلاج والوقاية"، وبحلول **2023** تم تعديل القوانين المتعلقة بالجرائم التي لها علاقة بالجريمة المنظمة العبر قومية خاصة بعد تعديل قانون **2014** بهدف تدارك النقص وحماية الصيادلة وكذا الشهود.

6/ استراتيجيات مكافحة التهريب بأشكاله:

في محاولة من الجزائر لحماية أمنها الاقتصادي قامت بوضع أول اطار قانوني في قضية الهجرة بأنواعها منها قانون رقم: **79-07** المؤرخ في: **1979/07/21**، المتضمن قانون الجمارك والتنصل من القوانين الفرنسية والذي تم تعديله في **1998** بقانون **98-10** المؤرخ في: **1998/08/22**، وبعد عقد الجزائر للعديد من الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة قامت الجزائر بإصدار قانون خاص بالتهريب رقم: **06-09** المؤرخ في **2006/07/15**[1] بدأت الجزائر في اتخاذ اجراءات صارمة فيما يتعلق بتهريب الوقود في بداية صيف **2013**، بهدف استعادة العائدات المنهوبة من الدولة عبر الحدود الشرقية والغربية (تلمسان) واستثمارها في هذه المناطق التي تعاني نقصا كبيرا في الجانب التنموي الاقتصادي ودعم المواد الغذائية، حيث كانت الجزائر تتعرض لخسائر سنوية تتراوح حوالي: **1.3** مليار دولار من عائدات الضرائب، غير أن هذه الاستراتيجية لم تنجح بشكل كبير لاسيما بعد تغيير المهربين لأساليبهم ووسائلهم من الشاحنات لاستعمال الحيوانات كالحمير والبغال التي تستطيع تهريب **30** صفيحة من المواد الغذائية الشرعية، حيث قامت الجزائر بحفر خندق على طول حدودها مع المغرب **2016** مع ساتر رملي كبير خلفه حققت الجزائر من خلاله نجاحا كبيرا[2]، ومن الحلول الاقتصادية التي لجأت إليها الجزائر لمحاربة التهريب هي افراغ النشاطات التهريبية من كل فائدة اقتصادية وتخفيض قيم الأرباح التي يجنيها المهربون من عملياتهم التهريبية خاصة البضائع التي تتميز بالندرة أو الفائض[3].

خلال سنة **2022** قامت الأجهزة الأمنية (الجمارك) بعدة عمليات للإطاحة بعمليات التهريب وتفكيك شبكات التهريب الدولية للسلع غير الشرعية وكذلك الشرعيةة التي تضر بالاقتصاد الوطني الجزائري حيث تم توقيف **11050** شخصا وحجز **2543** طن من المواد الغذائية الموجهة للتهريب والمضاربة إلى جانب **1961624** لتر من الوقود موجهة للتهريب و**1165** عربة و**5912** مطارق ضغط و**9381** مولد كهربائي و**273** جهاز كشف عن المعادن و**973.4** طن من خليط خام الذهب

---

[1] نادية عبد الرحيم، **"الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب في الجزائر"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية- جامعة الوادي، المجلد: 2، العدد: 2 (2015)، ص 56.

[2] *Malcolm H. Kerr, Op Cit.*

[3] عبد الوهاب سيواني، "**التهريب الجمركي واستراتيجيات التصدي له"**، (شهادة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، 2007)، ص 208.

والحجارة و**104.8** طن من النحاس والألمنيوم و**1733** قنطار من التبغ, بالإضافة إلى **302064** وحدة من المشروبات و**310452** وحدة من الألعاب النارية[1].

7/ استراتيجية مكافحة الفساد في الجزائر:

حاولت الجزائر من خلال استراتيجيات مكافحة الفساد تحسين الصورة السيئة عن بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار في الجزائر، ومع تطور مفهوم الفساد الذي أخذ أشكالا عديدة ومتعددة داخل الدول، استلزم الأمر اتخاذ اجراءات وقائية وقمعية لمكافحة ظاهرة الفساد الذي أصبح تهديدا للاستقرار والتنمية الاقتصادية وهي: " صدور قانون العقوبات عام **1966** للتصدي لجرائم الفساد بأشكاله من خلال دستور **1996** في المادة **21** تم تحديد أسس منع ومكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في **9** ديسمبر **2003** التي صادقت عليها الجزائر بالمرسوم الرئاسي رقم **04-128** المؤرخ في **19** أفريل **2004** ودخلت حيز التنفيذ في **4** ديسمبر **2005**)، وذلك بإصدار قانون خاص يمنع كل أشكال الفساد بإنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والمكتب المركزي لقمع الفساد، فالفساد حسب تصريح وولفويتز ***Wolfowitz*** الرئيس السابق للبنك الدولي كان السبب الرئيسي وراء فشل الحكومات كأحد أكبر التهديدات المعيقة للتنمية[2]، في سنة **2006** قامت السلطات الجزائرية بإصدار قانون رقم: **01/06** المتعلق بمكافحة الفساد ومحاربته حيث تمت المصادقة عليه في: **2006/01/03** أين تضمنت المادة **74** من القانون ضرورة تكريس الشفافية في كل الشؤون العامة باشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام وحماية الضحايا بإنشاء هيئة وطنية متخصصة لدى رئيس الحكومة للقيام بدور التحسيس والتوعية[3]، وابتداء من **15** نوفمبر **2008** صدر قانون حدد مراجعة دستورية تنص على أن "الوظائف في خدمة مؤسسات الدولة لا يمكن أن تكون مصدر ثراء أو وسيلة لخدمة المصالح الخاصة"[4]،وفي سنة**2011** أصدر الوزير الأول أحمد أويحي في **2011** التعليمة المتعلقة بإضفاء المرونة على اجراءات التوظيف لامتصاص أكبر قدر ممكن من البطالين بما يتوافق وبرامج التنمية الوطنية من خلال الانطلاق في عمليات التوظيف بمجرد تسلم الإدارة المعنية للميزانية المسخرة للمسابقات والامتحانات، ومنح الادارة

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **"الجيش الوطني الشعبي: نتائج معتبرة في مكافحة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة خلال 2022"**، 2023/01/02، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/06/04، الموقع: *https://www.aps.dz/ar/algerie/137037-2022*

[2] *Kamel Bouzeboudja, '' **The Role of the Central Office of Corruption''**, The Central Office of Corruption, Witout date, Site Visited The : 23/03/2023, The Site : https://www.ocrc.gov.dz/en/activities-and-publications/the-role-of-the-central-anti-corruption-office*

[3] غنية بن حركو، محمد حراث، فريد مرزوق، **"إستراتيجية مكافحة الفساد الإداري والمالي في الجزائر"**، مجلة التنوير، العدد: 6(جوان 2018)، ص 280.

[4] *Kamel Bouzeboudja, Op cit.*

السلطة التقديرية في توزيع المناصب المالية، وإلغاء نظام العمل بالنسب المحددة في القوانين الخاصة واعتماد اسلوب الرقابة البعدية على جهاز الوظيفة العمومية[1]، حيث كانت الجزائر من الدول السباقة في توافق وملاءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية بإبرام الاتفاقية العربية في **2010** والتي صادقت عليها في **2014** (المرسوم الرئاسي **249** لسنة **2014**) لإحداث إصلاحات لقانون الإجراءات الجزائية إضافة إلىَ قانون الصفقات العمومية سنة **2015**َ حتى تستجيب أليات الوقاية مع الطابع الحركي والمنظم لهذه الجرائم المتعلقة بالفساد في المؤسسات العمومية[2]، وخلال سنة **2018** تحسن الأداء الجزائري في مجال مكافحة الفساد حيث احتلت المرتبة **105** بعد أن كانت في المرتبة **92** سنة **2017** من أصل **180** دولة و **8** عربيا نظرا للاستراتيجيات الفعالة لمكافحة ومحاربة الفساد لكن خلال سنة **2020** تراجعت فعالية الاستراتيجيات الخاصة بمكافحة الفساد حيث احتلت الجزائر **104** عالميا في مقابل احتفاظها بنفس الترتيب عربيا وهي **8** بسبب جائحة كوفيد **19** والتدابير الوقائية[3].

من الناحية الاقتصادية سعت الجزائر لمكافحة ظاهرة الفساد الاقتصادي عن طريق القيام بإصلاحات شملت مختلف القطاعات عن طريق انشاء مؤسسات مختصة باكتشاف بؤر الفساد ومحاربتها في ظل الاقتصاد غير الرسمي الذي كان لها أثار كبيرة على تحقيق التنمية المستدامة حيث يمكن للإنفاق الحكومي أن يقلل من حجم الاقتصاد غير الرسمي بسبب المساهمة في النمو الاقتصادي ويمكن من السيطرة على الاقتصاد غير الرسمي باستخدام أدوات السياسة المالية العامة[4]، وانطلاقا من تحقيق وتجسيد مبادئ الحكم الراشد القائمة على والمساءلة والشفافية والارادة السياسية وتعزيز استقلالية الجهاز القضائي، وتفعيل دور الوازع الديني في منع الفساد قبل وقوعه[5]، كما أن الخروج من التبعية للمحروقات هو أمر يتطلب الكثير من الجهود بهدف تطهير القطاع من الفساد المؤسساتي وفق ما كشفت عنه سليمة

---

[1] عبد العالي حاحة، " **استراتيجية المشرع الجزائري في مواجهة الفساد"، الملتقى الدولي الخامس عشر حول: " الفساد واليات مكافحته في الدول المغاربية"**، (مؤتمر منعقد يومي: 14/13 أفريل 2015، من طرف مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق– كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة محمد خيضر– بسكرة) ، ص 15.

[2] شهيد قادة، **"التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لأليات إنفاذه"**، مجلة مركز حكم القانون بمكافحة الفساد Rolacc" (2019)، ص 2.

[3] أحمد نوري، **"فاعلية آليات مكافحة الفساد في التشريع الجزائري"**، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د) في القانون الخاص، تخصص: قانون الأعمال، جامعة غرداية، 2021)، ص–ص 150–151.

[4] *Bouknadil Mohammed, Zeddam Ahamed Amine, Dahmani Mohamed Driouche, Op Cit, P 313.*

[5] صالح محرز، طارق راشي، **"الفساد الاقتصادي أسبابه وآثاره وميكانزمات مكافحته في الجزائر"**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية"، العدد: 4 (2020)، ص –ص 26–27.

مسراتي رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية باعتماد النموذج الكوري الجنوبي القائم على تحقيق الجودة والمردودية العالية للاقتصاد الوطني بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وقد جاء دستور نوفمبر **2020** لتفعيل العمل المنوط بمؤسسة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والارتقاء بها إلى مصاف المؤسسات الرقابية وتوسيع مهامها عن طريق إقامة دورات تكوينية تندرج ضمن تطوير تعاون يتوافق مع نشاطات الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه عن طريق العمل على المستوى الدولي بضبط برامج مشتركة مع الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر يضم **3** مراحل تتخلله **6** عمليات متتالية منذ اكتوبر **2021** إلى غاية **2023**[1].

الفساد في الجزائر يستدعي العمل على وضع استراتيجيات أكثر فعالية تتعلق بالدرجة الاولى في تنويع الاقتصاد بدلا من الاعتماد على قطاع واحد ووحيد وهو قطاع المحروقات، لأنه بمجرد الوصول إلى تحقيق التنوع الاقتصادي تكون الجزائر قد حققت نجاحات كبيرة في مكافحة الفساد، نظرا لاعتمادها على مسببات النمو والتنمية الاقتصادية لا سيما سياسة الحكم الراشد واحترام حقوق الانسان واستدامتها عن طريق المؤسسات الديمقراطية وتقديم الخدمات ومكافحة الفساد.

المطلب الثاني: استراتيجيات الجزائر الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية

تعتبر الجريمة المنظمة العبر قومية من أكبر التهديدات والتحديات التي مست بالمجتمع الدولي وتضرب بأمن واستقرار الدول نظرا للجرائم الخطيرة والمتنوعة والمتشابكة التي تعتمد عليها الشبكات الاجرامية في بدايتها الاتجار بالمخدرات والأسلحة وتهريب المهاجرين وغسيل الأموال والتي لا تتوقف في اطار حدود دولة واحدة وإنما تخترق الحدود وسيادة دول أخرى مجاورة وغير مجاورة عبر العالم لتفكيك اقتصادها والتوغل في أسواقها الأمر الذي يتطلب تعاونا دوليا بهدف مواجهتها ومكافحتها[2]، ويدعم هذا الرأي يوري فيدوتوف ***(Yuri Fedotov)*** المدير التنفيذي لمكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال الخطاب الذي أجراه قائلا: "أن مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والفساد والاتجار بالبشر والمخدرات غير المشروعة هي أكبر من أن تتصدى لها دولة بمفردها[3]، نظرا للطبيعة الدولية التي تتميز بها هذه الظاهرة العابرة للحدود التي تتطلب تعاون الدول في سبيل مكافحتها لاسيما

---

[1] سمية جيدل، **"مكافحة الفساد المؤسساتي: استراتيجية الدولة في تحقيق التنمية المستدامة"**، موقع: المستثمر، 2022/09/20، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/01، الموقع: *https://almostathmir.dz*

[2] نبيلة قيشاح، **"الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا ووطنيا"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية– جامعة عباس لغرور– خنشلة، المجلد: 02، العدد: 08 (جوان 2018)، ص 956.

[3] *United Nations, ''**Struggle against Organized Crime, Corruption, Drug trafficking Connected, Too Bigfor countries to confront on Their Own, Third Committee Tolddd**'', 6 October 2010, Site Visited The : 28/03/2023, The Site : https://press.un.org/en/2010/gashc3975.doc.htm*

وأنها في طريقها للانتشار والتوسع أكثر فأكثر خاصة في ظل التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي والاقليمي الذي يفرض المنطلق الليبيرالي في التعاون للحد من هذه الظاهرة،

صادقت الجزائر وبتحفظ سنة **2002** على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية المعتمدة من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ **5** فيفري **2002** بموجب المرسوم الرئاسي **55-02** المؤرخ في **05** فيفري **2002** من خلال تجريم المشاركة في جماعة إجرامية منظمة وتجريم غسل العائدات الإجرامية وتجريم الفساد وضرورة مكافحته والتي يجب أن تتم في اطار نظام قانوني داخلي يتوافق وهذه الاتفاقيات[1]، في **9** نوفمبر **2003** تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة التي تهدف إلى منع ومعاقبة الاتجار بالبشر خاصة النساء والاطفال التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في **2000/11/15**، كما صادقت الجزائر على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية[2] وفي **12** نوفمبر **2013** وتحت شعار **"الشباب متحدون"** نُظمت مشاورات عن طريق ورش بعدة محاور تدور حول الموارد وتنمية القدرات البشرية مع التركيز على القطاعات الحيوية في الدول وهي الصحة والتعليم والعلوم والبحوث والابتكار وايلاء الاهتمام بالتصنيع والزراعة والتجارة والاستثمار[3].

1/ تصنيف الجريمة المنظمة العابرة للحدود لدرجات حسب مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2021:

أولا: من حيث مؤشر الصمود: بمعنى القدرة على مقاومة الأنشطة الإجرامية المنظمة من خلال التدابير والاجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتخذها الدول من قبل الجهات الفاعلة التابعة والغير التابعة لها.[4]

[1] مرسوم رئاسي رقم: **02-55**، مؤرخ في: **22** دي القعدة **1422**، الموافق لـ: **05** فيفري **2002**، المتضمنة **"التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"** المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم: 15 نوفمبر 2000.

[2] *Presidential Decree No. 03-417 of 9 November 2003, Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire Conventions et Accords Internationaux- Lois et Arrêtes, Décisions, Avis, Communications et Annonce, 8 mars 2009, P 3.*

[3] *African Charter on Human and Peoples Rights Fifth and Sixth Periodic Reports, December 2014, P58.*

[4] *Global Initiative (Against Transnationational Organized Crime)*، بالعربية، مرجع سابق الذكر، ص 24.

جدول تصنيف الجريمة المنظمة عبر القومية من حيث مؤشر الصمود

المرتبة	الدول	الصمود المتوسط	القيادة السياسية والحكم	شفافية الحكومة ومساءلتها	التعاون الدولي	السياسات والقوانين الوطنية	النظام القضائي والاحتجاز	انفاذ القانون
96	تونس	% 4.83	% 4.5	% 5.0	% 5.0	% 6.5	% 4.5	% 4.5
104	الجزائر	% 4.63	% 4.5	% 4.0	% 5.0	% 6.0	% 4.0	% 6.0
104	المغرب	% 4.63	% 4.5	% 3.5	% 6.0	% 6.0	% 4.0	% 5.5

المصدر: *Global Initiative (Against Transnationational Organized Crime)*، بالعربية، مرجع سابق الذكر، ص 174.

تعمل منظمة الامم المتحدة على معالجة القضايا الراهنة التي تتجاوز حدود الدول، خاصة القضايا الراهنة العابرة للحدود، لذا تسعى منظمة الامم المتحدة إلى لم شمل الدول بهدف محاربة هذه التهديدات المتنامية التي لا يمكن للدول منفردة حلها، إضافة إلى حل القضايا المتعلقة بالصراعات والنزاعات والقضايا المتعلقة بالتنمية خاصة في الدول الافريقية التي تعاني من الحروب الاهلية والتي في نفس الوقت كانت سببا في تنامي الهجرات غير المشروعة والتي تتولد عنها جرائم أخرى ذات الصلة.

أ/ منع الاتجار بالنساء والأطفال والمهاجرين في مجال حقوق الانسان:

تم التوقيع على اتفاقية الرق لعام **1926** والمعدلة ببروتوكول **7** سبتمبر **1953**، ثم الاتفاقية التكميلية لإبطال تجارة الرقيق والممارسات الشبيهة واستغلال هؤلاء الأشخاص في الأعمال اللا أخلاقية كالدعارة ثم بروتوكول آخر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية مع منع ومعاقبة الاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال[1]، وفي سنة **1999** صادقت مجموعة من الدول على اتفاقية منظمة العمل الدولية تحمل رقم **105** بشأن إلغاء العمل الجبري في مجال الاتجار بالبشر خاصة الأطفال، وإصلاح النظام القانوني القضائي الجزائري المتعلق بالعقوبات بهدف مواءمة التشريعات الجزائرية مع القانون الدولي والصكوك المصادق عليها[2].

تلقت الجزائر مساعدة قانونية فيما يتعلق بمنع الاتجار بالنساء والأطفال والمهاجرين وملاحقة المجرمين من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة العبر قومية بتدريب القضاة الجزائريين في هذا المجال عن طريق ورشات عمل[3]، وفي إطار تعاون الجزائر مع الدول الأوروبية أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر والدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط في إطار

[1] *Presidential* Decree No. 63-341 of 11 Septembre 1963, *Journal Official de la République Algérienne, Démocratique et Populaire* ***(Lois et Décrets)***, *samedi 14 Septembre 1963, P 943.*

[2] *African Charter on Human and Peoples Rights Fifth and Sixth Periodic Reports, Op Cit, P 25*

[3] مكتبة الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال افريقيا، مرجع سابق الذكر.

الوقاية من الجريمة المنظمة العبر قومية فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، منها التعاون الجزائري– الإيطالي من خلال ابرام اتفاقيات لمكافحة الإرهاب والاجرام والاتجار غير الشرعي بالمخدرات والمؤثرات العقلية في: **22** نوفمبر **1999** والتي اشتملت على تدابير بخصوص تبادل المعلومات في مجالي الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية ومكافحة الهجرة غير الشرعية لكن لم يتم المصادقة عليه إلا في سنة **2007**، كما هو الحال مع الاتفاقية الثنائية المبرمة بين الجزائر وفرنسا **2003/10/25** بالجزائر في ميدان التعاون الأمني ومكافحة الاجرام المنظم، والاتفاقية الثنائية مع اسبانيا في: **2002/10/07** والمتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجنائي، والاتفاقية الثانية في **06/15/ 2008** التي جعلت من الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين مواضيع محورية[1].

ب/ اتفاقية نيامي 2015 لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

شرعت الجزائر بداية من سنة **2018** إلى تنفيذ هذه الاتفاقية وذلك عن طريق ترحيل العديد من المهاجرين إلى بلادهم الأصلية أغلبيتهم من النيجر على متن شاحنات وحافلات، بعد أن جدد الاتحاد الأوروبي ضغوطاته على دول شمال افريقيا بمنع عبور المهاجرين إلى أوروبا[2]، وقد أثارت وكالة أسوشييتد برس ***(Associated Press)*** بادعاءات حول الجزائر في طردها وسوء معاملتها للمهاجرين غير الشرعيين وخرقها لحقوق الإنسان والتي رفضت الجزائر الرد على هذه الاتهامات معتبرة إياها حملات خبيثة لخلق نوع من عدم الثقة للدول المجاورة في مكانة الدولة الجزائرية دبلوماسيا، بينما تعترف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بسيادة الجزائر وضرورة اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة قضية الهجرة غير الشرعية[3].

لذلك فالحل بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين يكمن في تعزيز التناسق الوطني والتأكد من ان وضع القوانين يكون بهدف سد الثغرات، لذا فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لها هما ضروريان للتصدي للجريمة عن طريق تدريب ضباط إنفاذ القانون والمدعين العامين من جميع أنحاء العالم،

---

[1] عبد الحليم بن مشري، **"جهود الجزائر لتحقيق التعاون الدولي في مجال مكافحة تهريب المهاجرين"**، مجلة المفكر– جامعة محمد خيضر– بسكرة، العدد: 12 (2015)، ص 111.

[2] *Sabah Gaamoussi, '' **The African Refugees in Algeria**'', (Dissertation Submitted in Partial Fulfillment for the Degree of Master in Literature and Interdisciplinary Approaches, University Abdelhamid Ibn Badis –Mostaganem, 2019), P38.*

[3] *Camila Domonoske, '' **AP Report: Algeria Expelling Thousands of Migrants into Sahara, With Deadly Effect**'', NPR, June 25, 2018, Site Visited The: 30/10/2022, The Site Is: https://www.npr.org/2018/06/25/623172244/ap-report-algeria-expelling-thousands-ofmigrants-into-sahara-with-deadly-effect*

والتعاون مع منظمات مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) المدعمة لسلطات الشرطة الوطنية بهدف تفكيك الشبكات الاجرامية المختصة في تهريب المهاجرين[1]، لذا تعمل الجزائر بالتنسيق مع مختلف دول العالم لمكافحة هذه الجريمة العالمية والذي ترتب عنه تعديلات في قوانينها التشريعية فيما يخص معاقبة المجرمين اعتبارا من الاتفاقيات والمعاهدات التي تتم في هذا الاطار خاصة في ظل المستجدات الراهنة على مستوى شمال افريقيا بعد سقوط نظام القذافي كسبب رئيس في تنامي هذه الظاهرة ونزوح الألاف من المهاجرين غير الشرعيين للجزائر وتحالفها مع الميليشيات في تهريب الأسلحة.

ج/ معاهدات تتعلق بمكافحة الفساد:

في اطار الانتشار الكبير للفساد في جميع دول العالم خاصة في المؤسسات والشركات الاقتصادية والتي كانت وراءها شبكات إجرامية ألقى جيمس ولفنسون ***(James Wolfensohn)*** مؤسس منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية كلمة بهذا الخصوص سنة **1996** حيث وصف الفساد بأنه السرطان الذي يشل حركة مؤسسات الدول إلى أن يعيقها على الإنتاج ودعى إلى ضرورة وضع خطة محكمة لعدم استفحال هذا المرض"، وفي **1997** تم انشاء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(***UNODC***) لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة العبر قومية والفساد والإرهاب والذي اعتمدت قراراته في **2006** وفي عام **2003** صادقت الأمم المتحدة على اتفاقية ضد الفساد باسم: "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، وفي **2016** تم ادراج مصطلح الفساد بشكل كبير في الأمم المتحدة بهدف تحقيق التنمية المستدامة باعتبار أن الفساد يهدد الامن القومي للدول من خلال المادة **16** حيث دعى إلى ضرورة الإبلاغ عن الرشوة والتدفقات المالية غير الشرعية وكل ماله علاقة بالفساد[2]، كما تمت المصادقة على اتفاقية الاتحاد الأفريقي للوقاية من الفساد ومكافحته التي أقرتها الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في مابوتو عاصمة الموزمبيق في **11** جويلية **2003**، ودخلت حيز التنفيذ في **05** أوت **2006** وتم التصديق عليها من طرف الجزائر وفقا للمرسوم الرئاسي رقم **06-137** بتاريخ **2006/04/10**.[3]

خلال أشغال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك المنعقدة في **2021** بهدف مكافحة الفساد تم التوصل إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي وذلك بغرض استرجاع ما تم تهريبه أو

---

[1] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC Without date), '' **Transnational Organized Crime Fact Sheet, Smuggling of migrants — The harsh search for a better life**'', Op Cit, P 4.*

[2] *Caryn Peiffer, Heather Marqunette,'' **Corruption and transnational Organized Crime**'', (Rutledge-London, 2nd ed, 2021), P2.*

* ***Lacosa Nostra***: هي عبارة تطلق على المافيا الإيطالية (المافيا الصقلية) وباللغة الإيطالية تعني الأمر الخاص بينا.

[3] *Kamel Bouzeboudja, '' **The Role of the Central Office of Corruption**'', Op Cit.*

الاستيلاء عليه من قبل المجرمين خاصة في الشركات والمؤسسات الاقتصادية وذلك بهدف تضييق الخناق على المتورطين في قضايا الفساد وحرمانهم من المكاسب التي تم التحصل عليها بطريقة غير شرعية، وقد وافقت الجزائر على مشروع تعزيز التعاون و**تبادل** المعلومات والمساعدة القانونية بما يتوافق والتشريعات الوطنية[1].

أدى توسع وانتشار نشاطات الجريمة المنظمة العبر قومية خاصة فيما يتعلق بالفساد والرشوة في الصفقات التجارية الدولية في افريقيا إلى تنظيم فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية للأمم المتحدة سنة **1997** في السنغال المؤتمر الأفريقي للعمل ضد الجريمة المنظّمة والفساد حيث تم تبني إعلان **داكار** بين ممثلي الدول بهدف مكافحة الفساد والرشوة، إضافة إلى اعلان فيينا في سنة **2000** حول الجريمة والعدالة في مواجهة تحديات القرن **21** والتزمت باتخاذ تدابير وإجراءات دولية مشددة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية عن طريق وضع صكوك قانونية دولية لمكافحة الفساد[2].

د/ معاهدات تتعلق بمكافحة تهريب الحيوانات المهددة بالانقراض:

في اطار حماية البيئة من التهديدات المتعلقة بتغير المناخ عقدت الجزائر معاهدة دولية لمكافحة تهريب والصيد الجائر للشعاب المرجانية الحية المهددة بالانقراض التي تستعمل لتزيين الأحواض المنزلية عن طريق قانون لاسي (***Lasi***)، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر المتضررين من هذه التجارة غير القانونية للمرجان الحي والشعب المرجانية عالميا بنسبة **80 %**، حيث يقوم الصيادون من الجماعات الاجرامية المهربون باصطيادها خفية في الصباح الباكر وبيعها في السوق السوداء وتصديرها ما يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي[3]، وفي **2020** تم اصدار مشروع قانون يسمح للجزائر بالتحكم الفعلي في دخول و خروج الأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض على مستوى حدودها وذلك في إطار تطبيق اتفاقية التجارة الدولية المتعلقة بالحيوانات والنباتات المنقرضة، وقد انضمت الجزائر إلى هذه الاتفاقية سنة **1982** والتي تهدف الى تنظيم التصدير فيما يتعلق بالحيوانات والنباتات البرية ومنتجاتهما[4].

---

[1] الإذاعة الجزائرية، **"مكافحة الفساد: الجزائر تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات وتسليم المجرمين"**، 2021/06/03، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/04/05، الموقع: *https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210603/212675.html*

[2] مجلة الجيش اللبناني (الدفاع الوطني)، **"دور المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة"**، العدد: 87(جانفي 2014)، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/04/06، الموقع: */https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content*

[3] *John Jay of criminal justice, **''Understanding (an Stopping) the illegal Coral Trade''**, August 21, 2020, Site visited the: 10/09/2021, The site is: https://sum.cuny.edu/understanding-stopping-illegal-coral-trade/*

[4] وكالة الأنباء الجزائرية، **"صيد غير مشروع: استرجاع أزيد من 2.900 حيوان محمي من طرف الجمارك الجزائرية سنة 2020"**، المرجع السابق الذكر.

هـ/ منظمة اليونيسكو والاتجار بالممتلكات الثقافية: تندرج مهمة مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية لدى منظمة اليونيسكو التي صادقت على الاتفاقية المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية من مصادرتها بطريقة غير شرعية انطلاقا من سنة **1970**، وتمثل تجارة واستيراد الممتلكات الثقافية بطريقة غير شرعية ما بين **3.4** و **6.3** مليار دولار في العالم، وتتم هذه الجرائم خاصة في الدول التي تعاني من الحروب والنزاعات وهو أمر صعب جدا لمواجهته بشكل منفرد، حيث أطلقت اليونيسكو في عام **1972** مشروع حماية الممتلكات الثقافية والطبيعية للأجيال القادمة[1]، وفي الجزائر تمكنت مصالح الأمن الجزائري من استرجاع **4721** قطعة أثرية، خلال سنة **2016** منها:" تحفة قناع غوردون" الذي تم استرجاعه سنة **2007** بعدما تمت سرقته من متحف قالمة بشرق البلاد وتم تهريبها إلى تونس خلال العشرية السوداء قصد بيعها في كل من: "إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، إسرائيل" الأمر يحدث كذلك في العراق وسوريا[2]، وقد صادقت الجزائر على اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح إلى جانب اتفاقية اليونيسكو.

و/ اتفاقيات تتعلق بالجرائم السيبرانية:

تعتبر اتفاقية الجرائم الالكترونية التي عقدها مجلس أوروبا واحدة من اهم الاتفاقيات التي تحمل الصبغة التشريعية القانونية الدولية لمكافحة الجريمة السيبرانية وهي أول اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الجريمة السيبرانية والتي تمت المصادقة عليها بحلول **2010** من طرف **29** دولة أوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن هذه الاتفاقية واجهت صعوبة تتعلق بضرورة تفعيل الأدلة الرقمية في المحكمة وبالتالي رفض الملاحقة القضائية للعديد من الحالات بسبب نقص الأدلة ما يؤدي إلى تعقيد التحقيق الرقمي والاثبات[3]، وقد تم تشكيل لجنة اتفاقية الجرائم الإلكترونية(***T-CY***) ثم أصبح جزءا من برنامج ***Octopus*** الذي ينظم سنويا مؤتمرات دولية متخصصة في مشاكل الجريمة السيبرانية والتي تلقى (المؤتمرات) تمويلا كبيرا من قبل أكبر الشركات في عالم التكنولوجيا مثل: "ميكروسوفت"[4].

---

[1] اليونيسكو، "**مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في صدارة فعالية تنظمها اليونيسكو**"، 2021، تم التصفح: 2021/08/24، الموقع:-*https://ar.unesco.org/news/mkfh-ltjr-gyr-lmshrw-blmmtlkt-lthqfy-fy-sdr-fly-tnzmh-lywnskw-0*

[2] موقع بوابة إفريقيا الإخبارية، **"شبكات دولية وراء تهريب الآثار بالجزائر"**، 216/04/19، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/12، الموقع: */https://www.afrigatenews.net/article*

[3] *Bert- Jaap Koops, Op Cit, P 8*

[4] *Alesza Ursnik,'' **Cybercrime Definitional Challanges and Criminological Particularities''**, (Tcheque University, 2 March 2009), P-P 6-7.*

تم عقد ورشة عمل الرابعة من نوعها في الجزائر لإعداد إحصاءات العدالة الجنائية حول الجرائم والأدلة الإلكترونية وتم عرض ومناقشة الأدوار والفوائد وأفضل الممارسات لممثلي الدرك والشرطة ووزارة العدل من الجزائر، وقد تم تقييم النظام الإحصائي الجزائري وفقا للمعايير الدولية وتقديم دليل إحصاءات العدالة الجنائية للجرائم السيبرانية من خلال مشروع ***CyberSouth*** واستغلال هذه الفرصة ليتم مناقشته مع نظرائهم الجزائريين بهدف تحسين قدراتهم وأدائهم للتعامل مع الجرائم السيبرانية[1].

ز/ مبادرة "دفاع 5 + 5" 16/15 نوفمبر 2021: خلال هذه المبادرة نظمت إدارة التوظيف في هيئة الأركان العامة للجيش الوطني الشعبي على مستوى الدائرة الوطنية للجيش الدورة التدريبية الثانية عشرة كلية الدفاع "**5 + 5**" التي تقام في شكل مؤتمرات يقودها مدراء وعسكريون ومدنيون جزائريون ومتخصصون في الامن والدفاع السيبراني، تحت عنوان "قضية الأمن السيبراني في فضاء **5 + 5**" بمشاركة العديد من الضباط ومديري وزارة الدفاع الوطني والباحثين الجامعيين، الامر الذي شكل تحديا كبيرا لقواتنا المسلحة، حيث تجمع هذه المؤتمرات ممثلي الدول الأعضاء حيث تم تسليط الضوء على آليات التعاون والتنسيق بين دول المنطقة[2]، وفي سنة **2021** قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدعم الجزائر لتبادل الأدلة الإلكترونية عبر الحدود ومكافحة استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لأغراض إرهابية، خاصة خلال فترة كوفيد-**19** التي تميزت بالاستعمال الكبير لشبكات الانترنت عبر جميع انحاء العالم، عن طريق ورش عمل يتم من خلالها تبادل الخبراء والتعاون مع القضاة المتدربين وتطبيق مهاراتهم ومعارفهم المكتسبة حديثا[3].

تركز الجزائر في استراتيجياتها على التعاون الدولي خاصة دول الجوار التي تعاني من التوترات والصراعات مثل ليبيا ومالي، بهدف الحد من تدفقات جرائم الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الامر الذي يتطلب تكاثف الجهود الدولية عن طريق تبادل المعلومات والخبرات والأجهزة التقنية وتنسيق التشريعات القانونية الوطنية بين الدول لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية، ذلك أن الطبيعة العابرة للحدود التي

---

[1] *Council of Europe, **''CyberSouth: National Workshop on the preparation of Criminal justice Statistics on Cybercrime and e-evidence in Algeria''**, 22 February 2022, Site Visited The: 15/06/2022, The Site is: https://www.coe.int/en/web/cybercrime/-/cybersouth-national-workshop-on-the-preparation-of-criminal-justice-statistics-on-cybercrime-and-e-evidence-in-algeria.*

[2] ***''Army's National Circle hosts the First High Level Module of the 12th training session of the "5+5 Defence" College'', 15 November 2021, Site visited the: 13/10/2022, The Site is: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/an/2021/novembre/5plus515112021an.php***

[3] *United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), **'' Supports Algeria to Share Electronic Evidence Across Border and Counter the Use of the Internet and Social Media for Terrorist purposes''**, 2021, Site visited the : 09/03/2023, The Site : https://www.unodc.org/unodc/en/terrorism/latest-news/2021_unodc-supports-algeria-share-electronic-evidence-across-borders-and-counter-the-use-of-the-internet-and-social-media-for-terrorist-purposes.html*

تميز هذه الظاهرة يستدعي تظافر الجهود بين الدول، كما أن المكانة التي تحتلها الجزائر على المستوى الدولي يجعلها على التزام دائم بالحفاظ على الامن والاستقرار في المنطقة، لذلك تسعى الجزائر من خلال الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الدول لترسيخ مبدأ التعاون الدولي الأمر الذي يعزز قدرة الجزائر على مواجهة التحديات المتعددة منها الإرهاب والجريمة المنظمة العبر قومية".

المطلب الثالث: استراتيجيات الجزائر الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية

يعود السبب الرئيس في انتشار الجريمة المنظمة العبر قومية إلى الدول التي تعتمد اقتصاداتها على النظام الرأسمالي خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية منها: "الاتحاد الاوروبي أو التكتلات الافريقية" الاكثر تعرضا للهجوم من طرف الشبكات الإجرامية من بينها دول الشمال كالجزائر وتونس والمغرب باعتبارها دول تشكل معابر من الصحراء الكبرى ومن الدول الافريقية بصفة عامة إلى أوروبا، ذلك أن إلغاء الحدود ساهم في حرية تنقل الأشخاص من بينهم المجرمين من اقليم إلى اقليم آخر، وبالتالي ظهرت العديد من الجهود الاقليمية التي تهدف إلى مكافحة هذه التهديدات الأمنية والتي تمس بالأمن القومي للدول والشعوب على الصعيد الاقليمي.

على هذا الأساس فمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية على المستوى الاقليمي يتطلب مواجهة الطبيعة الديناميكية لهذه التهديدات وتعزيز التعاون الدولي والاقليمي ذلك أنه بدون عمليات التعاون والتشارك في عمليات مكافحة ومواجهة الجريمة المنظمة العبر قومية لن تستطيع أي دولة عضو مكافحتها بعيدا عن جهود الدول الأخرى [1]، وبالتالي زاد الاهتمام في تصعيد عمليات التعاون للمستوى الاقليمي بين الأجهزة الامنية الاقليمية خاصة بعد اتفاق كل دول العالم بأنهم أمام ديناميكية أمنية اقليمية وخطيرة[2]، وبالتالي بدأت الحكومة الجزائرية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بالتنسيق مع الدول المجاورة لتفعيل خطة تعاون إقليمي لمكافحة الظاهرتين ويرجع السبب في ذلك لسهولة اختراق الحدود بين دول الساحل وليبيا والجزائر[3].

1/ إنشاء لجنة رؤساء الأركان العملياتية المشتركة *EMOC*:

تمخض دور الجزائر على المستوى الإقليمي في إنشاء خطة تمنراست الإقليمية المتمثلة في لجنة رؤساء الأركان العملياتية المشتركة **2010** والتي شملت قادة عسكريون من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا وليبيا كخلية استخبارات مركزية تهدف إلى تنسيق الجهود والخبرات لمكافحة هذه التهديدات

[1] *United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), '**'International cooperation Vital to address all forms of crime, terrorism and new and emerging forms of crime'**', 2021, Site Visited The : 01/05/2023, The Site : https://www.unodc.org/lpo-brazil/en/crime/international-cooperation.html*

[2] *Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, Op Cit, P 5.*

[3] *Federica Zardo, Chiara Loschi, Op Cit, P 161*

المتنامية في بلدان الصحراء والساحل، حيث كانت الجزائر هي الشريك الذي لعب الدور الكبير والفعال منذ عام **2004** وكذا لدى بعثة القيادة الافريقية (الافريكوم) بعد تأسيسها مباشرة في **2007** لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية[1].

2/ دور الجزائر ضمن نشاطات المنظمات الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية:

ساهمت مجموعة من الجهود الإقليمية في مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية انطلاقا من المنظمات الإقليمية منها:" الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى (***G8***) ومنظّمة الدول الأمريكية، ومجلس وزراء الداخلية العرب المنشأ داخل جامعة الدول العربية[2]، والاتحاد الافريقي وذلك بهدف العمل على تحقيق الاستقرار المحلي والإقليمي والذي لعبت فيها الجزائر دورا فعالا من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية، لذلك فالجزائر جد متمسكة بالتعاون في مجال مكافحة عمليات زعزعة الاستقرار التي كانت الجريمة المنظمة العبر قومية والمنظمات الإرهابية بحيث تعمل بناء على مقاربة ترتكز على القدرات الوطنية لمحاربة هذين التنظيمين في المنطقة وهي تواصل اسهاماتها في الجهد الجماعي، وفي هذا الاطار جددت منظمة الأمم المتحدة حول الموقف الثابت للجزائر لمكافحة الجريمة العبر قومية وذلك عن طريق آلية الأفريبول و المركز الافريقي للدراسات و البحوث حول الارهاب حيث تجلى دورها من خلال أشغال القمة **32** للاتحاد الافريقي المنعقدة في فيفري **2019**[3]، وتلعب الجزائر دورا قياديا من خلال آلية الأفريبول تسعى من خلاله إلى تعزيز التعاون الشرطي الأفريقي ومنع الجريمة العابرة للحدود والإرهاب[4].

بعد الحملات المتكررة على اقتصادات تهريب المهاجرين والبشر في منطقة الساحل عام **2016** بدعم من الاتحاد الاوروبي، وغلق منجم دجادو للذهب في فيفري **2017** في شمال النيجر تم خفض تدفقات المهاجرين عبر ممر النيجر– ليبيا حيث تم تخريب الطرق اعتمادا على البرامج الإقليمية لمكافحة الاتجار وأمن الحدود بما في ذلك الطرق المؤدية إلى الجزائر، وبالتالي حققت الجزائر تقدما كبيرا بهدف وضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة استعمال الأجهزة المتطورة والمعلومات لأغراض إجرامية، حيث ترأست الجزائر الدورة الأولى للجنة الأمم المتحدة **11** مارس **2022** بشأن مكافحة الجريمة السيبرانية[5].

---

[1] *Anna Louise Strachan, Op Cit, P16.*

[2] مجلة الجيش اللبناني (الدفاع الوطني)، مرجع سابق الذكر.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، **"الإرهاب والجريمة المنظمة: الجزائر ترافع من أجل مقاربة شاملة"**، 2019/07/11، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/13، الموقع: *https://www.aps.dz/ar/algerie/*

[4] *U.S. Department of State,'' **Country Reports on Terrorism 2020: Algeria''**, Op Cit.*

[5] *Algeria Press Service, **''Fight against Cybercrime: Algeria Successfully Leads UN move'',** 16 March 2022, Site Visited the: 13/10/2022, The Site is: https://www.aps.dz/en/algeria/43118-fight-against-cybercrime-algeria-successfully-leads-un-move*

أولا – اتفاقيات على المستوى الأوروبي: (الاتحاد الأوروبي *Union Européenne*)

بعد توقيع معاهدة ماستريخت **1992** بدأ التعاون بين دول أوروبا (التعاون الشرطي) حيث بدأت عمليات تنقل رؤوس الأموال والسلع والبضائع عبر الحدود الأمر الذي وسع من نشاطات الشبكات الإجرامية ليشمل دول أوروبية أخرى، غير أن الاتحاد الأوروبي عمل بداية على مكافحة المخدرات وغسيل الأموال وشبكات الهجرة غير الشرعية عن طريق إنشاء وحدة المخدرات الأوروبية داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي **1993**، وفي سنة **1996** أضيف لها جرائم الاتجار بالبشر وانطلاقا من **1999** أسست اللجنة الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي والمتعلقة بالجرائم التي تمس بمصالح الاتحاد الأوروبي المالية وحماية عملاته، وإبرام العديد من الاتفاقيات منها في اطار التشريع القانوني من خلال تدريب القضاة والمحامين عن طريق ورش عمل في الجزائر ضمن مشروع مكتب الأمم المتحدة بالمخدرات والجريمة سواء الجريمة التقليدية أو المستحدثة والإرهاب[1]، بالإضافة إلى الاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لعام **1959** والمتعلقة بالمادة **25** من اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم الإلكترونية، والذي صادقت عليه الجزائر في المادة **18** من القانون الجزائري رقم **09-04** المؤرخ في **14** شعبان **1430** الموافق **2009** والمتضمن قواعد محددة للوقاية من جرائم تكنولوجيا الحديثة[2].

وبحكم علاقات التقارب بين ضفتي المتوسط المتعلقة بمسائل الامن الإقليمي المرتبطة بالجريمة المنظمة العبر قومية والإرهاب، فإن أمن الدولة ومواطنيها يرتبط بقدراتها العسكرية في مواجهة هذه التهديدات الأمنية في اطار التعاون بالإضافة إلى التبادل الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر التي تعتبر مصدر للتدفقات الكبيرة للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين في ظل اتفاقية شنغن، الامر الذي جعل الجزائر تحتل مكانة جد قوية على مستوى **3** دوائر جيو استراتيجية (متوسطية، مغاربية، وافريقية) وكذا في اطار ترتيبات الامن الاوروبي[3].

ثانيا/ اتفاقيات على المستوى الإفريقي:

1/ **الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب:** أثار هذا الميثاق مسألة واجب الولاء لدى الفرد تجاه بلده في الفقرة **3** من المادة **29** من خلال امتناعه عن أي سلوك أو عمل عدائي يعرض الأمن الداخلي

---

[1] *United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC 2021), '' **Supports Algeria to Share Electronic Evidence Across Border and Counter the Use of the Internet and Social Media for Terrorist purposes''**, Op Cit.*

[2] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (*UNODC*)، **" آليات التعاون الدولي الرسمية**''، بدون تاريخ، تم تصفح الموقع: 2023/06/13، الموقع: *https://www.unodc.org/e4j/ar/cybercrime/module-7/key-issues/formal-international-cooperation-mechanisms.html*

[3] حكيم غريب، **"البعد المتوسطي في التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب (الأطر والتحديات)"**، مجلة البدر– جامعة بشار، المجلد: 10، العدد: 9 (2018)، ص 1146.

للدول الافريقية للخطر، لكن في حالة ولاء الفرد لدولته فإنها تستعين بأجهزتها الأمنية سواء في مجال الأمن القومي أو أجهزة المراقبة عبر الحدود للمهاجرين غير الشرعيين ومحاربة الشبكات الإجرامية وكل الجرائم التي تندرج تحت ظل الجريمة المنظمة العبر قومية[1]

كانت لنهاية سنة **1990** وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين دفعا كبيرا للولايات المتحدة الامريكية في قيادة الحرب ضد الإرهاب بما أن قارة افريقيا تمثل الاهتمام الاستراتيجي الأكبر وتجلى ذلك من خلال برنامج التعاون العسكري مع دول الساحل ودول المغرب العربي ودول افريقيا[2] وتوسعت هذه الحرب بعد سنة **2018** حسب الامم المتحدة بعد التحالف غير المقدس بين الجريمة المنظمة العبر قومية والإرهاب[3] بتصعيد العمل على مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية من طرف:" الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (***OECD***)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (***OSCE***) والولايات المتحدة" وبحضور **21** دولة بهدف وضع استراتيجيات لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية والبحث في تداعيات السلام الذي شددت عليه الأمم المتحدة في جدول أعمالها **2030** وضرورة التعاون بين الدول الأعضاء للحد من عمليات التدفقات المالية[4].

* كما صادقت الجزائر على اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية و مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العبر قومية المعتمدة خلال الدورة العادية الخمسة و الثلاثون المنعقدة بالجزائر من **12** إلى **14** جويلية **1999** والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم: **79/2000** المؤرخ في **19** افريل **2000**[5]، كما تقوم وزارة العدل الجزائرية بالمشاركة الدورية في اجتماعات اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية التابعة للاتحاد الافريقي التي تعمل على بحث مشاريع معاهدات الاتحاد الافريقي ومتابعة المسائل المتعلقة بمصادقة الدول الأعضاء في هذا الاتحاد على المعاهدات والانضمام إليها والعمل على تنسيق قوانينها ومبادئها على القوانين المحلية[6]، كما قامت الجزائر بالتنسيق مع مجموعة من الدول

---

[1] منظمة العفو الدولية، **"البروتوكول الخاص بحقوق المرأة في افريقيا– تقوية عملية تعزيز الحقوق الإنسانية للمرأة وحمايتها في افريقيا"**، جوان 2004، ص 34.

[2] *Salim Chena, Op Cit, P 5.*

[3] *United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), **''Illicit Drug Flows Organized Crime Grow as Terrorism Spreads across Borders, Third Committee Delegates Stress Amid Calls for Stronger Justice Systems''**, 4 October 2018, Site Visited the : 07/06/2022, The Sit is : https://www.un.org/press/en/2018/gashc4228.doc.htm*

[4] *Manich Security conference Munchner Sicherheitskonferenenz (MSC), **''Transnational Security Report- Cooperating Across Borders : Tackling Illicit flouss''**, 2019, P7.*

[5] عبد المنعم بن أحمد، **"الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتطبيقاتها على الجرائم الواردة في التشريع الجزائري"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد: 5، العدد: 1 (2012)، ص 339.

[6] وزارة العدل، **"المعاهدات والاتفاقيات الدولية"**، 2023، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/06/08، الموقع: *https://www.mjustice.dz/ar/conventions-internationaux-2-2*

الافريقية إلى إنشاء آلية للتعاون الشرطي الأفريقي تحت رعاية الاتحاد الأفريقي تسمى منظمة التعاون الشرطي الأفريقي – أفريبول الذي تم الإعلان عنه في الجزائر في **11**فيفري **2014** تسعى عن طريقها إلى تعاون أجهزة الشرطة في كل دول الاتحاد الافريقي على مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية[1]، ونظرا للعمل الذي تقدمه الجزائر في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية فقد تم مؤخرا الموافقة على مقترح العضوية الدائمة خلال أشغال الدورة المنعقدة في تونس يومي **3** و**4** ماي **2023** والتي سيتم تنظيمها في شهر أكتوبر **2023** الجاري[2].

في مجال الهجرة غير الشرعية وتوسيع دائرة التنمية الاقتصادية في افريقيا تتعاون الجزائر دوليا وفقا للنهج الاقليمي لإدارة قضايا الهجرة غير الشرعية عن طريق المشاركة في عدة نشاطات في الحوار والمبادرات التي تقوم بها في كل من افريقيا ودول البحر الأبيض المتوسط والتي تشمل المشاريع ذات الصلة بالمهاجرين في الجزائر باعتبارها منطقة عبور عن طريق مجموعة من المنظمات الدولية منها: (الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة):" المنظمة الدولية للهجرة (***IOM***)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، منظمة العمل الدولية ومنظمة أطباء العالم"، وتهدف المنظمة الدولية للهجرة إلى دعم الحكومة الجزائرية عن طريق التعاون الفني ونشاطات تطويرية، أما المفوضية السامية للأمم المتحدة فهي تعمل لشؤون اللاجئين وحماية حقوقهم وتوفير الرعاية الطبية والتعليم لهم في الجزائر عن طريق(المكتب القطري في الجزائر العاصمة والمكتب الفرعي في تندوف) كما تدعم العودة الطوعية وإعادة التوطين للاجئين وطالبي اللجوء إلى أوطانهم الأصلية، إضافة إلى منظمة العمل الدولية التي تعتبر الجزائر عضوا فيها منذ عام **1962**كوسيلة لإنتاج الثروة وتوزيعها ومكافحة الفقر إضافة إلى منظمة أطباء العالم كشركاء محليين للرعاية الصحية ونجد من بين أهم شركائها في الجزائر:" الهلال الأحمر الجزائري (***ARC***)، رابطة النساء الجزائريين من أجل التنمية (***AFAD***)"[3].

2/ **مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب** ***MENAFATF*** تأسست في **30** نوفمبر **2004** في المنامة بمملكة البحرين، انضمت الجزائر إلى هذه المجموعة بهدف تطوير السياسات على المستويين الدولي والوطني لمكافحة غسيل

---

[1] موقع الأفريبول، **"المؤتمر الافريقي للمديرين والمفتشين العامين للشرطة في أفريبول- إعلان الجزائر بشأن إنشاء الآلية الافريقية للتعاون الشرطي أفريبول"**، بدون تاريخ نشر، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/06/08، الموقع: *https://afripol.africa-union.org/algiers-declaration/?lang=ar*

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، **"الأفريبول تبدي موافقتها على تسجيل مقترح العضوية الدائمة للجزائر"**، 06 ماي 2023، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/06/08، الموقع: *https://www.aps.dz/ar/algerie/143331-2023-05-06-08-27-21*

[3] *Integral Human Development, Op Cit, P-P 7-8.*

الاموال وتمويل الإرهاب وخلق التعاون وتبادل الخبرات حول هذه القضايا، حيث شارك فيه **17** دولة عضوة بما فيها الجزائر:" الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، سوريا، السعودية، السودان، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريطانيا، اليمن"[1]، حيث عانت الجزائر من قضايا عديدة خاصة غسيل الأموال لأغراض التجارة التي تشمل الجرائم المالية من أنظمة التحويل وصرف العملات والتهرب الضريبي وتضخيم في الفواتير التجارية بحكم أنه يتم تداولها في إطار النظام المالي غير الرسمي (اقتصاد الظل)[2].

خلال سنة **2013** قدمت المجموعة تصريحا سلبيا إلى بيانها العام حول الجزائر نظرا لعدم قدرتها وافتقارها إلى احراز تقدم في المجال القانوني والقضائي والجانب التقني على الرغم من التزامها السياسي رفيع المستوى حول مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية والإرهاب[3]، لكن بداية **2016** خرجت الجزائر من الخانة الحمراء حيث أنشأت في خطة عملها الإطار القانوني والتنظيمي للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بأوجه القصور للاستراتيجية التي حددتها مجموعة العمل المالي[4].

*عملت الجزائر في اطار استراتيجيات لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الأفريقي عن طريق مشاريع ضخمة منها:" مشروع الطريق السيار الجزائر وجنوب أفريقيا (الجزائر–لاغوس) كوسيلة لعبور كابل الألياف البصرية، وأنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر (مشروع خط أنابيب الغاز والبترول العابر للصحراء)، والممر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا (بموجب الدورة **18** للجنة العليا المشتركة **2016** قصد تطوير حركة النقل والتبادل التجاري بين البلدين، ففي اطار تعزيز التعاون المغاربي تبنت الجزائر سنة **2013** إلغاء ديون **14** دولة افريقية من بينها دول الساحل نظرا لزيادة عدد المتنافسين عليها، الأمر الذي يتطلب على الجزائر زيادة الفاعلية في ديناميكيتها الدبلوماسية تجاه المنطقة ككل وإعادة مراجعة عقيدتها الأمنية بما فيه القيادة الإقليمية لتكتل شمال ووسط وغرب افريقيا وتبني مقاربة اقتصادية تنموية توفر القدرة على فرض توجهاتها في اطار هندسة الاستقرار في منطقة الساحل باعتبار أنها دولة محورية وجيو–استراتيجية[5].

---

[1] ميناfاتف ***Menafatf Gafimoan***، **"مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا"**، (التقرير السنوي الثالث 2007، المنامة–مملكة البحرين)، ص–ص 3–4.

[2] *United States Department of State Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, '' **Money Laundering and Financial Crimes Country Database''**, Volume II Country Database, (June 2014), P 22.*

[3] *Ibid, P 22.*

[4] *Financial Action Task Force* (*FATF)* (*Risk & Compliance Report), Op Cit, P 5.*

[5] ميلود ولد الصديق، مرجع سابق الذكر.

* تعد الجزائر طرفا أساسيا لنجاح إدارة الصراعات وحلها من خلال تعاونها في قضية مالي، كما كان لنشر القوات العسكرية على طول حدودها الجنوبية دور كبير في الحد من تسلل الإرهابيين والشبكات الإجرامية العابرة للحدود والامتناع وتجريم دفع الفدية للإرهابيين في سبيل إطلاق الرهائن والمخطوفين[1]، إضافة إلى انشاء لجنة الأركان العملياتية خلال الاجتماع الذي انعقد في **12**و **2009/08/13** في تمنراست حيث لعبت فيه الجزائر دورا فعالا في تقييم الوضعية الأمنية في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العبر قومية[2].

تعتبر الجزائر طرفا مهما في سلسلة مكافحة التهديدات التي استهدفت الدول الافريقية لاسيما دول الساحل الافريقي نظرا لأهمية المنطقة في توجهاتها السياسية الخارجية السبب الذي دفعها إلى طرح العديد من الاستراتيجيات متعددة الابعاد "سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وأمنيا" بهدف استقرار المنطقة والمحافظة على امنها خاصة وأنها (منطقة الساحل) من اكثر المناطق حركية في مجال الاتجار بالمخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية وغيرها وعبورها من أمريكا اللاتينية إلى دول شمال افريقيا من بينها الجزائر ثم إلى أوروبا، والجزائر من خلال استراتيجياها تحاول الحفاظ على المبدأين الرئيسيين وهما:" المكانة الدولية و دورها كفاعل إقليمي في المنطقة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الافريقي" من خلال توظيف قدراتها وامكانياتها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية في اطار تعاوني.

ثالثا/ على مستوى المؤسسات الإقليمية (الأنتربول والأفريبول) في مكافحة الجريمة السيبرانية: يهدف البرنامج العالمي للجرائم الإلكترونية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى دعم الدول الأعضاء في إقامة تعاون حقيقي دولي متخصص في مجال الجرائم الإلكترونية يكون متناسبا قانونيا وخاضعا للمساءلة[3]، لذاك فمواجهة ومكافحة الجريمة السيبرانية يتطلب تعاونا دوليا عن طريق خلق بيئة قانونية وتشريعية مناسبة لمواجهتها وشرعنة الأهداف في الفضاء السيبراني لذا يتطلب الأمر حوارا استراتيجيا مع شركائها لمكافحة الجرائم السيبرانية من خلال كشف الجناة المحتملين على أن الانتهاكات

---

[1] الحاج عيسى بن عمر، عبد الله ياسين غفافلية، خديجة عمراوي، **"دور الجزائر في استقرار منطقة الساحل الافريقي – مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة–"**، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، المجلد: 05، العدد: 01 (2021)، ص 53.

[2] مخلوف ساحل، **"المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب: الأسس والآليات"**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي– تبسة، العدد: 3 (جانفي 2016)، ص 39.

[3] *United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC 2021), ''**International cooperation Vital to address all forms of crime, terrorism and new and emerging forms of crime**'', Op Cit.*

ضد حليف واحد هو انتهاك للمشتركين الاخرين[1]، ودول شمال افريقيا من أكبر الدول التي تعاني من تصاعد للحروب السيبرانية نظرا لضعف الانفاق على نظم الحماية والطبيعة غير المتكافئة للمواجهات العسكرية وصعوبة اكتشاف الفاعلين وغياب الأطر القانونية المتعلقة بالعقوبات وتوظيفها في الفضاء الافتراضي ونقص التعاون مع الدول لمواجهة الحروب السيبرانية[2].

ومع ضعف وهشاشة البنية التحتية الالكترونية للدول الافريقية تم تفعيل آلية الاتحاد الافريقي للتعاون الشرطي (الأفريبول) في مكافحة ومحاربة الجريمة السيبرانية (المعلوماتية) في الفضاء الافريقي، وجرى أكثرها في: "الجزائر، مصر، جنوب افريقيا وكينيا"، وتوصلوا إلى ضرورة معالجة الثغرات التي تنتج عن عدم توحيد التشريعات والسياسات العمومية من أجل أمن الكتروني افريقي، وبما أن الجزائر تحتل مكانة متميزة في القارة الافريقية فقد تم مناقشة الموضوع من خلال الدورة السابعة للقمة الافريقية حول الأمن السيبراني والتي افتتحت اشغالها في: **2019/07/10**[3].

1/ الانتربول: وهي منظمة دولية للشرطة القضائية تعنى بمكافحة الجريمة المنظمة عبر القومية، وقد انضمت الجزائر إليها عند انعقاد الجمعية العامة للأنتربول بهلسنكي/ فنلندا **1963** حيث يعمل مكتب المركز الوطني تحت الوصاية المباشرة لمديرية الشرطة القضائية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني الجزائري والتي تقع تحت وصاية المديرية العامة للأمن الوطني (***DGSN***) تحت رعاية وزارة الخارجية وفقا للقوانين والتشريعات الوطنية والدولية والإقليمية والأحكام والأعراف المسيرة لها مثل الإعلان العالمي لحقوق الانسان، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي نصت على مبدأ تسليم المجرمين من خلال الأمر: **155/66** المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الصادر في: **1966/06/08**، في الكتاب السابع المعنون بـ: "العلاقات بين السلطات الأجنبية"، كما انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات التي تهدف لتوفير الاطار القانوني الدولي من أجل محاربة المجرمين وتسليمهم للمحاكمة إلى الدولة صاحبة الاختصاص، وانشاء **11** فرعا لمكافحة الجريمة المنظمة موزعة على المستوى الوطني الجزائري مختصة في محاربة الاتجار غير الشرعي بالمخدرات والمؤثرات العقلية، بالإضافة إلى استحداث العديد من مدارس الشرطة

---

[1] عبد الغفار الديواني، **"الردع الإلكتروني بين المنع والانتقام"**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة– المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، 4 جويلية 2015، تم تفحص الموقع: 2023/03/26، الموقع:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/733/

[2] محمد بكرار شوش، مرجع سابق الذكر، ص 428.

[3] عبد العزيز لزعر، رشيد زياني، **"آلية الاتحاد الافريقي للتعاون الشرطي (الأفريبول) ودورها في مكافحة الجريمة الالكترونية"**، مجلة متون– جامعة مولاي الطاهر– سعيدة، المجلد: 14، العدد: 3 (2021/09/15)، ص 257.

في الجزائر منها مدرستين مخصصتين للنساء، وإنشاء مخابر ومراكز التكوين والتحضير بهدف مسايرة المستجدات العلمية والقانونية في المهام الشرطية[1].

رابعا/ على المستوى العربي: وتتمثل في الاتفاقيات المتعددة الأطراف، حيث صادقت الجزائر على **6** اتفاقيات قضائية وهي:

1/ اتفاقية التعاون القضائي والقانوني بين دول اتحاد المغرب العربي اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي الموقع عليها بتاريخ **06** أفريل **1983** بالرياض، وكذا تعديل المادة **69** من الاتفاقية الموافق عليها في **26** نوفمبر سنة **1997** من طرف مجلس وزراء العدل العرب في دور انعقاده العادي الثالث عشر الذي تمت المصادقة عليه من طرف الجزائر بموجب مرسوم رئاسي رقم: **47-01** المؤرخ في **11** فبراير **2001**، (ج، ر رقم: **11**، **2001**)[2].

2/ اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي والقانوني بين دول اتحاد المغرب العربي، وتمت المصادقة عليه من طرف الجزائر بموجب مرسوم رئاسي رقم **181-94** المؤرخ في **27**جوان **1994** (ج. ر رقم **43**، سنة **1994**)، غير أنها لم تدخل حيز التنفيذ نظرا لعدم مصادقة دولة المغرب عليها[3].

3/ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في **21** ديسمبر **2010** التي تم المصادقة عليها من طرف الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **249-14**المؤرخ في **2014/09/08** (ج.ر **54**سنة **2014**) [4]

4/ الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات تمت المصادقة عليه من طرف الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **252-14**المؤرخ في **2014/09/08** (ج.ر **57**سنة **2014**) [5].

5/ الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية وتمت المصادقة عليها من قبل الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **251-14** المؤرخ في **2014/09/08** (ج.ر **56** سنة **2014**)[6].

6/ الاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتمت المصادقة عليها من قبل الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **250-14** المؤرخ في **2014/09/08** (ج.ر **55**سنة **2014**) [7].

---

[1] عائشة بن عبد الحميد، **"النظام القانوني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول)ودورها في مجال التعاون القضائي الشرطي"**، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي- جامعة الطارف، العدد: 11 (2020/03/05)، ص-ص 10-11.

[2] مرسوم رئاسي رقم: **47-01** المؤرخ في **11**فبراير 2001، (ج.ر رقم: 11، سنة 2001).

[3] مرسوم رئاسي رقم **181-94**المؤرخ في **27**جوان 1994 (ج.ر رقم **43**، سنة 1994).

[4] مرسوم الرئاسي رقم **249-14**المؤرخ في **2014/09/08** (ج.ر **54**سنة **2014**).

[5] مرسوم الرئاسي رقم **252-14** المؤرخ في **2014/09/08** (ج. ر **57**سنة **2014**).

[6] مرسوم الرئاسي رقم **251-14** المؤرخ في **2014/09/08** (ج. ر **55** سنة 2014).

[7] مرسوم الرئاسي رقم **250-14** المؤرخ في **2014/09/08** (ج. ر **55** سنة 2014).

بالإضافة إلى:" الاتفاقية العربية لتنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية والاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري والبروتوكول العربي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر والبروتوكول العربي لمنع ومكافحة القرصنة البحرية" والاتفاقيات القضائية منها: "الاتفاقية العربية لتنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية والاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري والبروتوكول العربي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر والبروتوكول العربي لمنع ومكافحة القرصنة البحرية التي تم التوقيع عليها بتاريخ **04** مارس **2019** على هامش أشغال مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب [1].

لعبت الجزائر دورا مهما في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر القومية بالتنسيق مع جامعة الدول العربية عن طريق مجلس وزراء الداخلية العرب الذي حقق إنجازات كبيرة في المجال الأمني للتعاون العربي المشترك لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية عن طريق وضع تشريعات وقوانين، فكان أول قانون عربي موحد للمخدرات سنة **1986** الذي يعرف ب:" مشروع قرار القمة العربية بشأن مكافحة المخدرات" والذي وقعت عليه الجزائر مؤشرا على التزاماتها بالتعاون العربي في مكافحة المخدرات في المنطقة العربية في إطار الشرطة العربية[2].

على الرغم من عدم مصادقة الجزائر على المؤتمر الإسلامي العالمي الثاني لمكافحة المخدرات والمسكرات الذي عقد **1989** فإن الجزائر تلتزم بالتعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية لاسيما مكافحة المخدرات فهي تعمل على تنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية لمكافحة المخدرات والتوعية بالأضرار التي تلحق بالصحة والمجتمع لذا لابد من تعزيز الإجراءات القانونية والأمنية لمكافحة هذه التهديدات التي لا تمت بأي صلة لا بعقيدة المجتمع العربي ولا بتقاليده ولا بطبيعتة وتركيبته، عن طريق القمم والاجتماعات التي تعقدها جامعة الدول العربية لتبادل المعلومات والخبرات بين الدول العربية، لذلك فالتعاون الإقليمي أمر لابد منه لكنه لن ينجح إلا بمعالجة الأخطاء والثغرات المتعلقة بالقدرات المتفاوتة بين الدول وإلى حين تحقيق هذا الأمر ستواصل الشبكات الإجرامية في تحقيق مكاسب وأرباح مالية من جراء الجرائم المختلفة كالتهريب والاتجار بالسلع والبضائع غير الشرعية.

وانطلاقا من الإستراتيجيات المتبعة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية تريد الجزائر حماية الاقتصاد وتحقيق الامن الاقتصادي الجزائري في ظل تداعيات الجريمة المنظمة العبر قومية التي تعتبر من بين التحديات الرئيسية التي تواجهها ذلك لأنها تتضمن جرائم خطيرة عابرة للقوميات وعن طريق هذه

[1] وزارة العدل، مرجع سابق الذكر.

[2] مجلة الجيش اللبناني (الدفاع الوطني)، مرجع سابق الذكر.

الاستراتيجيات يتم حماية الأمن الاقتصادي الجزائري والمصالح الوطنية بدعم قدرات الإنفاذ القانوني والأجهزة الأمنية وتفعيل تدريب الكوادر الأمنية وتوفير الموارد اللازمة، لذلك فالأمن الاقتصادي هو جزء مهم من الأمن الشامل للبلاد لأن الأمر يتعلق بحماية النظام الاقتصادي والمالي والصناعي والتجاري والتكنولوجي من التهديدات الداخلية والخارجية استراتيجيات تعتمد على مصدر وحيد من المحروقات والغاز غير دائم، وإلى جانب التحديات الاقتصادية فإن الجزائر تواجه جملة من التحديات والصعوبات تتراوح بين ضعف القدرات الداخلية وتعقيدات قانونية وتشريعية ما ينعكس سلبا على تحقيق التعاون الدولي بين الدول بسبب الإجراءات البيروقراطية وعدم وجود بنية تحتية ملائمة، وعليه سيتم التطرق من خلال المبحث الثاني الذي يحمل عنوان: (التحديات والصعوبات التي تواجه الجزائر لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية) إلى أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في سبيل تفعيل استراتيجيات لمكافحة هذه الظاهرة.

المبحث الثاني: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الجزائر لمكافحة الجزيمة المنظمة العبر قومية

شهدت الجزائر كبلد مقصد أو كبلد عبور جملة من الصعوبات الوطنية تجاه استمرارية الجريمة المنظمة العبر قومية وطبيعتها المعقدة التي أصبحت تؤرق أجهزة إنفاذ القانون خاصة وانها تعتمد على منطلقات اقتصادية باعتبارها مظهرا من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي كما أنها تمتلك ترسانات من الأسلحة تتاجر بها قد تفوق ما تملكه الدول إضافة إلى التحالفات التي تعقدها مع الجماعات الإرهابية، وبما ان الحدود الجزائرية شاسعة وواسعة والمسالك والمعابر متعددة جعل الامر ليس بالهين على وكالات الانفاذ لمواجهتها، خاصة في ظل ما تتميز بعض دول الجوار بالصراعات مثل تونس وليبيا ومالي، وضعف المنظومة المؤسساتية ومحدودية القدرات المالية والتجهيزات العسكرية لدول الساحل على المستوى الإقليمي الأمر الذي عاد على خزينة الدولة الجزائرية بالخسارة نظرا للمساعدات التي تقدمها الجزائر لهذه الدول، وعليه سيتم التطرق إلى هذه التحديات على المستويات الثلاثة: "الوطنية، الدولية والإقليمية".

المطلب الأول: تحديات الجزائر الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.

هناك العديد من الصعوبات الوطنية التي شكلت عائقا للجزائر لمواجهة الجريمة المنظمة العبر القومية وجعلها عرضة للعديد من التهديدات الأمنية الجيوسياسية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1/ تهديدات من نوع لا تماثلي (تهديدات لا تماثلية- غير متكافئة): ظهرت دراسات تفصيلية تتحدث عن عدم التماثل بين الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية ورد فعل الدول من هذه التهديدات المستجدة[1]، وبالتالي كان الانتقال من فترة التهديدات الأكثر تماثلا إلى التهديدات غير المتكافئة على الرغم من

[1] *Ajey Lele, '' **Asymmetric Warfare: A State vs Non-State Conflict''**, Oasis, N° 20 (2014), P 98.*

تواجدها سابقا من التهديدات غير المتماثلة وشبه غير المتماثلة لفهم الوضع في الفترة الحالية[1]، وتعرف التهديدات اللا تماثلية غير المتكافئة على أنها:" تلك التي لا تتضمن "القتال العادل" أو الاستفادة من نقاط الضعف الحرجة في دفاعات العدو الأقوى التي وحسب الحقيقة التاريخية فإن الحرب ليست عادلة وجوهرها يتمثل في التلاعب بالقوات والمعدات للحصول على ميزة غير عادلة "[2]، وبما أن الجريمة المنظمة العبر قومية تعتبر ضمن التهديدات اللا تماثلية فإنه يصعب حصر فواعلها ومجالها الجغرافي في حيز واحد نظرا للبناء المعقد والديناميكي وعلاقاتها الشبكية التي تعدت الحدود الوطنية الجزائرية[3].

2/ اتساع الحدود الجزائرية واتساع الرقعة الجغرافية:

ساهمت عوامل اتساع الرقعة الجغرافية(**2.381.741** كلم²) والحدود الجزائرية التي تبلغ **6343** كلم والقرب من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (غينيا، السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون) وضعف أنظمتها الجنائية وفسادها إلى تفاقم عمليات التهريب بأنواعها وتأثيرها على امن الأفراد الجزائريين بسبب نقص التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية خاصة فيما يتعلق بتهريب المخدرات[4]، فبعد سقوط الأنظمة في كل من تونس وليبيا في **2011** وتأثيرها على الأزمة المالية **2012** أدرك القادة الجزائريين حجم التهديدات الأمنية القادمة من الساحل الافريقي ما دفعهم الى تكثيف الحراسة والمراقبة عبر الحدود الشرقية والجنوبية والجنوبية الغربية للبلاد لكن نظرا لصعوبة قيادة وحدات الجزائر العسكرية العاملة على الحدود وعدم مطابقة أقاليم النواحي العسكرية لمتطلبات التهديدات الحديثة خاصة بعد التعاون بين الإرهاب والجريمة المنظمة وتمركز الإرهاب والحرب في شمال مالي ثم الحرب في ليبيا كان من الصعب تغطية المساحة الشاسعة للحدود الجزائرية[5].

---

[1] *C.A. Primmerman,'' **Thoughts on the Meaning of "Asymmetric Threats"**, (England : Lincoln Laboratory Massachusetts Institute of Technology Lexington, Mosaicists, 08/03/2006), P6.*

[2] *Ibid, P1.*

[3] ميلود ولد الصديق، مرجع سابق الذكر.

[4] مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق الذكر.

[5] زكرياء بودن، **"أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها: 2010-2014"**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2015)، ص 144.

الشكل رقم (24): خريطة تبين طول الحدود الجزائرية

المصدر: بسمة مطالبي، **"طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية"**، مجلة السياسة العالمية– جامعة الجزائر – 1، المجلد: 05، العدد: 01(2021)، ص 140.

3/ تصاعد نسبة الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

طول الحدود الجزائرية والشريط الساحلي كان سببا في التدفقات الكثيرة للمهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الجنوبية بين الجزائر ومالي والنيجر إلى ولاية تمنراست والتي لم يتم تحديد عددهم سواء عبر الحدود أو داخليا، ووفقا لإحصائيات مجلة الجيش الشعبي الجزائري في جويلية **2017** فقد بلغ عدد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين **5449** الأمر الذي أثر بالسلب على الأمن والاستقرار في الجزائر[1]، فعلى الرغم من تكثيف المراقبة عبر الحدود الجزائرية والدول المجاورة لم يتوقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين وعمليات التهريب بين الجزائر والمغرب حتى بعد غلق الحدود في سنة **1994** لمتتوقف عمليات التهريب إلا أن المدن الحدودية الجزائرية شهدت احتجاجات في فيفري **2018** في بلدتي السواني ولبتايم الحدوديتين الفقيرتين حيث طالب سكانها ببدائل اقتصادية للتخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية والتي قامت الجماعات الاجرامية بتأزيم الوضع[2].

لذلك فإن منطقة الساحل تتميز بحركية تمثلها الشبكات الإجرامية حيث تعاني دول المنطقة من توترات وصراعات عرفت بـ: "ساحل الأزمات" جعل الجزائر محل تهديد دائم على الرغم من رفع درجة التأهب لدى الجيش الجزائري على طول حدودها نظرا لموقعها الجغرافي الحساس، كما يرجع السبب إلى نقص التعداد من عناصر الجيش الجزائري أمام المساحة الهائلة للحدود الجزائرية، وكذلك تواطؤ سكان المناطق الحدودية مع الشبكات الاجرامية التي تقوم بتهريب الوقود إلى تونس.

[1] ميلود ولد الصديق، مرجع سابق الذكر.

[2] *Anouar Boukhars, Op Cit.*

4/علاقة القبائل المالية والنيجرية بالطوارق الجزائريين :

تربط الطوارق الجزائريين على طول الحدود الجنوبية الجزائرية والحدود المالية والنيجرية علاقة قرابة ونسب مع نظرائهم من القبائل منها:" قبيلة إيفوغا المالية/ النيجرية"، فمنذ زمن بعيد تمركز بعض هذه القبائل واستقروا في عاصمة الهقار (تمنراست) نظرا للجفاف وأزمات الغذاء والجوع في بلدانهم الأصلية مالي والنيجر[1]، لكن بمجرد وضع الحدود بين الدول في شمال افريقيا تضاربت المواقف بين قبائل الطوارق التي لم يوافق أغلبيتهم على هذا التقسيم نظرا للإجراءات القانونية والعسكرية النيجرية التي تمنع عبور أي قافلة إلى الدول المجاورة بعد أن كانت هذه القوافل تتحرك وتتنقل بحرية.

انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم، ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر خاصة دوليتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان شمال كل منهما خلال عشرية الثمانينيات من القرن الماضي مما أجبر الطوارق على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم، الأمر الذي دعم تصريحات كل من النيجر ومالي حول اتهام الجزائر وبالتالي تصاعد التوتر بينها وبين الجزائر والتي كادت أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية وفتح جبهة للقتال في الجزائر، وعلى الرغم من البدائل الاقتصادية الاجتماعية التي قدمتها الجزائر لهذه القبائل ومبدأ حسن الجوار والوساطة من الناحية الدبلوماسية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلا أن تأزم الأوضاع واستمرار عمليات التهريب والاتجار بالأسلحة والتعاون مع الإرهاب[2].

إن أزمة الطوارق هي أزمة قديمة العهد ترجع إلى السياسة الاستعمارية الفرنسية "فرق تسد"، وتعتبر من أعقد التحديات الأمنية التي يواجهها الأمن القومي الجزائري وهي أزمة فوق دولاتية تضم عدد من الدول:" ليبيا والجزائر والنيجر ومالي وبوركينافاسو" واشتدت هذه الأزمة خاصة في ظل تهميش هذه البلدان لقبائل الطوارق خاصة بعد دعم معمر القذافي لقبائل الطوارق ومحاولة تشكيل دولة لهم ما شجع قبائل الطوارق في الجزائر للانفصال وتكوين دولة خاصة بهم غير انها تعاملت مع طوارق الجنوب بنظام

[1] *Salim Chena, Op Cit, P 6.*

[2] مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق الذكر.

الأعيان(شيوخ القبائل) والمقاربة الاقتصادية من أجل تحقيق حاجاتهم[1]، وبالتالي قامت الشبكات الإجرامية باستغلال هذه الظروف لدعم الحرب الأهلية بين الطوارق الازواد والدولتين مالي والنيجر بسبب عدم تقبل الطوارق لفرض سيادة الدولتين عليهم وفرض قيود على حركات التنقل بين أقاربهم على طول دول الساحل، وباعتبار أن الجريمة المنظمة عبر القومية تعمل على تقليص دور الدولة وتقزيم حجمها فقد ساهمت في تسليح الطوارق عبر فترات طويلة بهدف تحريك وتدوير نشاط تهريب الاتجار بالأسلحة في المناطق التي تتواجد بها قبائل الطوارق.

5/ تعاون الجريمة المنظمة العبر قومية مع الإرهاب:

إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية تصنع الفرص للأنشطة الإجرامية، حيث قامت الشبكات الإجرامية بتنويع أنشطتها الربحية وتعاونت بشكل انتهازي مع الجماعات الإرهابية[2]، ما يدل على أن دوافع القاعدة هي إجرامية أكثر منها سياسية أو دينية، فقد قامت هذه الجماعات الإجرامية في بلاد المغرب ممثلة بعبد الكريم تارجي المعروف باسم "الطوارق" في **2010** بتخزين كميات كبيرة من الأسلحة ومبالغ كبيرة من الأموال، هذه العمليات تهدد السياحة والاستثمارات الاقتصادية الحيوية مثلا أنبوب الغاز النيجيري عبر الصحراء لنقله من نيجيريا عبر الجزائر إلى أوروبا الذي كان من المفترض أن يتم إنجازه بحلول عام **2015**، إضافة إلى التعاون مع الجماعة الارهابية النيجيرية المعروفة باسم بوكوحرام كمنظمة اسلامية راديكالية مقرها نيجيريا والتي قامت بالعديد من التفجيرات الانتحارية منها التفجير بمقر الأمم المتحدة في أبوجا عاصمة نيجيريا في أوت **2011** وتفجيرات **2012** أسفرت عن مئات القتلى، واتهمت وافترت على الجزائر بأن بعض أعضاء بوكو حرام تم تجنيدهم وتدريبهم في جنوب الجزائر من طرف الجزائري خالد برناوي سنة **2006** [3].

6/ ضعف المجتمع المدني والحماية الاجتماعية:

يعاني المجتمع المدني في الجزائر من ضعف كبير في أداء المهام الموكلة إليه من تدابير الحماية الاجتماعية المتعلقة بالعلاج والدعم النفسي للأشخاص المتعاطين للمخدرات ويرجع السبب في ذلك إلى نقص المساعدات المقدمة للضحايا وحمايتهم من الوقوع مرة أخرى بين أيدي الشبكات الإجرامية، فمثلا هناك خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في الجزائر غير أن تنفيذها بطيء ويرجع ذلك لصعوبة تحديد

---

[1] عادل حارش، " **تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري"**، مقال منشور في موقع المركز الديمقراطي العربي، 2014/07/20، تم الاطلاع على الموقع: 2023/04/06، الموقع: *https://democraticac.de/?p=2448*

[2] *United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC2021), ''**International cooperation Vital to address all forms of crime, terrorism and new and emerging forms of crime**'', Op Cit.*

[3] *Laurence Aide Ammour, Op Cit.*

هؤلاء الضحايا الذين يتسترون على اعضاء الشبكات الإجرامية حتى يتم مساعدة وحماية فئات اخرى من المجتمع الجزائري وعدم الوقوع مجددا في مثل هذه المخاطر ذلك ان غالبية انشطة الجريمة المنظمة العبر قومية تقع ضمن اختصاص الأجهزة الأمنية الجزائرية[1]، والمجتمع المدني يقوم على توعية الأفراد على المستوى المحلي بهدف بناء المجتمعات وتحقيق سيادة القانون وتوفير الأمن فهو بمثابة (شرطي) يلعب دور المراقب والمبلغ عن المخالفات، ونظرا لدرجة أهميته في المجتمع فقد تحصلت منظمات المجتمع المدني في تونس على جائزة نوبل للسلام في **2015** نظرا للدور الذي يلعبه في دعم وارساء السلام وتحقيق الأمن والتنمية[2].

فنقص نشاط المجتمع المدني في الجزائر يثقل كاهل وكالات انفاذ القانون ويصعب مهمة مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على ضرورته في المجتمع المدني نظرا لأنه يلعب دور الوسيط بين الفرد في المجتمع والدولة ويتيح لهم المجال لتشكيل مصيرهم الخاص في ظل نظام ديمقراطي، ومن الضروري إعادة الاهتمام بهذه المنظمات، وقد ساهمت الجريمة المنظمة العبر قومية في اضعاف دور المجتمع المدني في الجزائر من خلال استراتيجيات تكثيف أنشطتها غير الشرعية وتنويعها.

7/ صعوبة مكافحة غسيل الاموال:

يتميز نشاط غسيل الأموال بسرعة التنفيذ حيث لا يستغرق وقتا طويلا بل مجرد دقيقة أو جزء من الدقيقة لإجراء تحويل الأموال من بنك جزائري لآخر في دولة أخرى الأمر الذي يصعب عملية تعقب الأموال، ويرجع الأمر إلى التطور الذي لحق بالتجارة الدولية والاتصالات والتكنولوجية الحديثة ما يضمن استمرار ونقل الأموال وإخفائها عن طريق عمليات غسيل يصعب اكتشافها بعيدا عن أي مساءلة قانونية في ظل السرية المصرفية التي تعتبر من أكبر العواقب لمكافحة جريمة غسيل الأموال لأنها تمثل مانعا للاطلاع على الودائع المصرفية من الأموال المشبوهة[3].

7/ امكانيات تكنولوجية محدودة في تحقيق امن سيبراني:

الجريمة السيبرانية هي ظاهرة جديدة نسبيا قامت بتطوير أساليب الشبكات الاجرامية بالاعتماد على الانترنت في ظرف قياسي لضمان استمرارها وبقائها في مقابل نقص الآليات والمعايير الوطنية الجزائرية

---

[1] *Global Organized Crime Index- Afrca, **"Criminality in Algeria"**Op Cit, P 149*

[2] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (*UNODC*)، **"البرنامج الإقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان"**، (مصر – القاهرة، 2016/05/09)، ص 23.

[3] سالم شرماط، مرجع سابق الذكر ص 549.

التي يتم تطويرها بوتيرة بطيئة ما يجعلها عرضة للهجمات الالكترونية في كل مرة على المؤسسات العمومية والخاصة والمؤسسات العسكرية[1]، لذلك فإن وكالات انفاذ القانون تحتاج إلى تعزيز القدرات حتى تتمكن من معرفة تهديد الجريمة السيبرانية والاحاطة بمعانيها وكل التهديدات اللا تماثلية ذات الصلة بها حتى يتم التصدي لها لأنها تشتمل على جرائم التجسس وسرقة الهويات وتزويرها لشركات ومؤسسات اقتصادية واستغلالها لأغراض سيئة تجني من خلالها أرباح، كما أن تأثيرها لا يتوقف عند اقتصادات الدول كذلك فهي تؤثر على الأفراد واستغلالهم لأغراض السرقة والاحتيال أو الاستفادة منهم كضحايا[2]، إضافة إلى صعوبة استرجاع المسروقات التي قامت الشبكات الإجرامية بسرقتها عبر الأنترنت لأن إعادتها يمنع الأطراف المشاركة في هذه الجريمة من التمتع بعائداتها مثل: " العائدات التي تم الحصول عليها من الآثار والتحف التاريخية[3].

وبالتالي فعدم وجود آلية تدريب مكافحة الجرائم السيبرانية وكذا الجرائم التقليدية يصعب مهمة المصالح المتخصصة الجزائرية بمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية ذلك ان هذه الأخيرة تتوفر على أجهزة ومعدات متطورة لذلك كان لزاما عليها أن تتزود بأجهزة ومعدات أكثر تطور لمنع توسع الجريمة السيبرانية او التقليدية كما أن التدريبات تتوقف على مدى تطور الإمكانيات وتوفرها الذي لا يتوقف عند أجهزة الشرطة والدرك والجيش وإنما كذلك في النظام القضائي المتعلقة بالقضاة وتوفير الامكانيات المادية والبشرية لمكافحة الجريمة السيبرانية[4].

تعتبر الجريمة السيبرانية أو المعلوماتية (الالكترونية) على اختلاف تسمياتها من أخطر وأصعب جرائم الجريمة المنظمة العبر قومية التقليدية التي لا تقل خطرا عنها نظرا لصعوبة جمع معلومات تتعلق بمكان تواجدها وهياكلها والأشخاص التابعين والعاملين لصالحها، ويكمن الخطر وصعوبة المواجهة والمكافحة في اعتمادها على وسائل وتجهيزات وحواسيب جد متطورة، وأعضاء متمكنين عالميا أطلق عليهم عدة تسميات: "الهاكر، القبعات البيض والسود والرمادية....) في مجال الالكترونيات والبرمجيات لتعطيل عمل الحواسيب بإرسال برامج ضارة وفيروسات أو سرقة بيانات هامة تتعلق بشركات اقتصادية أو

---

[1] *United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC 2021), '**'International cooperation Vital to address all forms of crime, terrorism and new and emerging forms of crime'**, Op Cit.*

[2] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (*UNODC*)، **"البرنامج الإقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان"**، مرجع سابق الذكر، ص 39.

[3] المرجع نفسه، ص 47.

[4] نزيهة بن زاغو، **"الدرك الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الوطنية والإقليمية"**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر-1، المجلد: 52، العدد: 3(2010)، ص37.

بنوك عن طريق تحويل أرصدة شركات أو أشخاص لصالحهم وقد زادت حدتها أكثر في فترة كوفيد **19** حيث كانت ولا تزال افريقيا بصفة عامة والجزائر أكثر استهدافا لهذه الهجمات نظرا لضعف القدرات ونقص التجهيزات للتصدي لهذه الهجمات السيبرانية.

8/ نقص في تطوير نظام العدالة الجنائية الجزائرية فيما يتعلق بالجريمة المنظمة العبر قومية:

النظام القضائي في الجزائر لم يتطرق بطريق مفصلة لأحكام ومواد تتعلق بمجرمي الجريمة المنظمة العبر قومية لان الدولة الجزائرية كانت ومازالت تصب كامل اهتمامها على تهديد الإرهاب، وعدم كفاية التشريعات الوطنية في مجال تهريب المهاجرين غير الشرعيين واستمرارهم في ارتكاب الجرائم في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وترويج المخدرات حيث يصعب القبض عليهم وملاحقتهم لإدانتهم، كما أن اعتبار جريمة تهريب المهاجرين غير مربحة من شأنه أن يشجع الشبكات الإجرامية للاستمرار في هذه الجريمة وفي نفس الوقت عدم تعرضها للمحاكمة باعتبار انها ليست جريمة مربحة[1]، كما أن بعض جرائم الجريمة المنظمة العبر قومية قد تكون مرتبطة بالإرهاب يصعب على ممارسي العدالة الجنائية البت فيها[2].

من بين الإشكالات التي تعيق مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية هي أنها أصبحت قاعدة قانونية دولية ومبدأ من المبادئ العامة أمام ضعف القوانين لمواجهة الجريمة المنظمة العبر قومية ذات البعد الدولي وتضاربها واختلافها في بعض الحالات في التجريم والعقاب، وعدم الانسجام بين القاعدتين الدولية والداخلية وتأثر القاعدة الدولية بالاعتبارات السياسية والمصالح المختلفة للدول وغياب الطابع الالزامي لها وعدم وضوح بعض هذه القواعد[3]، وبالتالي لا يوجد قانون خاص يتعلق بالأمن السيبراني في الجزائر غير أن هناك أحكام عامة سارية المفعول تنطبق على مجالات مختلفة منها مفهوم الخصوصية الإلكترونية: "يحمي القانون الجنائي في مادته **394** مكرر وما يليها الحق في حماية سلامة أنظمة معالجة البيانات الآلية ؛ القانون رقم **09-04** المؤرخ في **5** أوت **2009** بشأن القواعد الخاصة بمنع ومكافحة الانتهاكات المتعلقة بالتكنولوجيا والاتصالات (قانون **09-04**) ؛القانون رقم **18-04** المؤرخ **10** مايو **2018** الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية (القانون **18-04**) ؛ المراسيم المتعلقة بتراخيص تشغيل شبكات الاتصالات العامة. قرار رقم **48** / / ***SP*** / ***PC*** / ***ARPT***

[1] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC Without date),* ***'' Transnational Organized Crime Fact Sheet", Smuggling of migrants — The harsh search for a better life****, Op Cit, P 4.*

[2] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC), '****'Struggle against Organized Crime, Corruption, Drug trafficking Connected, Too Bigfor countries to confront on Their Own, Third Committee Tolddd'****', 6 October 2010, Site Visited The : 28/03/2023, The Site : https://press.un.org/en/2010/gashc3975.doc.htm*

[3] أسية ذنايب، مرجع سابق الذكر، ص-ص 302-303.

17 بتاريخ **29** نوفمبر **2017** بالموافقة على المواصفات التي تحدد شروط وطرق إنشاء وتشغيل خدمات الاستضافة والتخزين للحاسب الآلي محتوى يستفيد منه المستخدم في سياق خدمات الحوسبة السحابية (القرار رقم ***SP / PC / ARPT / 17 / 48***)؛ المرسوم رقم **02-156** المؤرخ في **9** مايو **2002** الذي يحدد شروط الربط البيني للشبكات وخدمات الاتصالات (المرسوم **02-156**))[1].

نقص الآليات القانونية الجزائرية سمحت للجريمة المنظمة العبر قومية في التوسع والاستمرار في الجزائر ووقفت عقبة أمام وكالات الانفاذ القانونية للسيطرة عليها ومكافحتها، من خلال الفساد المتفشي داخل المؤسسات والهيئات الجزائرية لتبييض الأموال ومكافحة التهريب بكل أنواعه ونقص التدابير العقابية على الرغم من التعديلات التي طرأت عليها، إضافة إلى نقص الآليات المادية المتعلقة بالوسائل البشرية والمادية وعدم تطور الأجهزة والوسائل التكنولوجية المساعدة على العمل بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الجزائرية، لذلك فالجزائر تحاول إحراز تقدم في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية على الرغم من التهديدات الخارجية المتنامية وبالأخص هذه الظاهرة بعد استفحالها في فترة وباء كوفيد **19** الأمر الذي أثر عليها بالسلب وجعلها في المستوى الثالث من مكافحة هذه الظاهرة.

المطلب الثاني: تحديات الجزائر الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية

ساهمت العولمة في تغيير أنواع الجريمة وأشكالها حيث أصبحنا لا نفرق بين الجريمة المحلية وبين الجريمة الدولية ذلك أن نشاطاتها تصب في قالب واحد وهو الاقتصاد، فكل جرائمها من الاتجار بالمخدرات وتهريب البترول والمعادن النفيسة ماهي إلا سلع وبضائع وليست جرائم يعاقب عليها قانون الدول، فالعولمة تجعل الدول النامية غير قادرة على حماية أمنها أو أسواقها، كما أنها تقيد أركان الدولة وتدفعها إلى التبعية وتدخل الدول المتقدمة في الشؤون الداخلية للدول النامية، الأمر الذي زاد من القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي لدى الشبكات الاجرامية وتنامي جرائمها عبر الدول النامية منها الافريقية من خلال عقد تعاون وعلاقات وتحالفات مع شبكات أخرى عبر العالم واستعمال التقنيات الحديثة لتبادل المعلومات والبيانات والاتفاق حول جريمة معينة في ظل طبيعة النظام الرأسمالي وما يتضمنه من المحافظة على الديمقراطية وحرية التنقل والتجارة وحماية الحريات الفردية والحقوق الأساسية، تهديد يحتاج إلى تعاون دولي لمكافحتها في ظل نشاطاته المتنوعة العابرة لحدود الدول، وفي الجزائر تتضاعف فيها تأثير هذه التهديدات في كل الاتجاهات ذلك لأنها تتوسط **5** دول افريقية في الساحل المعروف باسم "قوس الأزمات" ذات الأهمية الاستراتيجية في الإدراك الأمني الجزائري الذي تشهده دول افريقيا من

[1] *Zoltán Sipos, Op Cit, P 68 -69*

صراعات اثنية وكمجال حيوي تتنافس عليه القوى الكبرى[1]، والتعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الامريكية في بداية الامر كانت تنمو بوتيرة جيدة خاصة بعد أحداث **11** سبتمبر **2001** ورفع الصورة الجيوسياسية للمغرب خاصة الجزائر في أعين الولايات المتحدة الامريكية من خلال التعاون في **2003** فيما يتعلق بخطف **32** سائح من طرف الإرهاب فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية لكن الحقيقة البراغماتية كانت تطغى على الطرف الأمريكي حيث ان توجهاته كانت لتحقيق مصالح اقتصادية بعد التقارير السلبية حول الجزائر في محاربة الاتجار بالبشر بهدف تشويه سمعة الجزائر، وتحويل العلاقات إلى اقتصادية تعتمد على معادلة (رابح– خاسر) بدءا بالتكنولوجيا والتبادلات في المجال العلمي بعيدا إلى ما تصبو إليه الجزائر[2].

وكنتيجة لهذه المعطيات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بدول افريقيا تقلص دور التعاون الدولي لمكافحة الجريمة العبر قومية في عدة مجالات منها غسيل الأموال حيث لا تستطيع دولة بمفردها مكافحته وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم ويرجع السبب في ذلك إلى الطبيعة الدولية للجريمة المنظمة العبر قومية[3]، فضعف التعاون الدولي وقطع العلاقات بين دول افريقيا بما فيها الجزائر في منطقة الساحل كان سببا في تجارة المخدرات وترويجها عبر كامل الدول الإفريقية إضافة إلى الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر وتهريب الأدوية المقلدة، وغسيل الأموال والفساد المتفشي عبر كامل دول افريقيا في منطقة الساحل"، وتعمل الجزائر والمغرب على مكافحة تجارة المخدرات بأنواعها " القنب الهندي والكوكايين والمؤثرات العقلية" على الرغم من أن بلد المنشأ للقنب الهندي هو المغرب نظرا للكميات الكبيرة المروجة عبر الحدود للجزائر[4].

تسعى الجزائر لإقامة نظام مستقر وسوق تشمل الدول الإفريقية وتضمن فيه الاستقرار الداخلي لدول افريقيا بالتركيز على الديمقراطية وحقوق الانسان، غير أن التهديدات الراهنة حالت دون تحقيق ذلك امام فشل استراتيجيات التعاون وفقا للنظام السياسي لكل دولة من دول افريقيا ودرجة تأثير الجريمة المنظمة العبر قومية على الدول خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تعاني في الأصل من صراعات إثنية او عرقية بحيث أن أغلبية هذه الدول الافريقية بالتقريب تعاني عدم الاستقرار واللا أمن والتفاوت الواضح في عمليات التطور والتنمية سواء في القطاع الاقتصادي او الأمني وهشاشة النظام السياسي وغياب الإرادة السياسية بهدف مواجهة الظاهرة(ليبيا والسودان)، وهذا الوضع جعل الدول تعمل بشكل منفرد بعد فشل

---

[1] ميلود ولد الصديق، مرجع سابق الذكر.

[2] *Alexis Arieff, **''U.S.-Algerian Security Cooperation and Regional Counterterrorism''**, (Maghreb Facing New Global Challenges, July 2011), P-p 2-3.*

[3] سالم شرماط، مرجع سابق الذكر، ص 548.

[4] *Malcolm H. Kerr, Op Cit.*

التجربة التكاملية بين هذه الدول على رأسها المغرب والانتقال إلى ابرام مبادرات وشراكات وتعاون مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والصين (مبادرة **5+5**).

أمام التغييرات المتسارعة في منطقة تتميز بتنافس دولي كبير واصلت الجزائر تمسكها بدبلوماسيتها وتصوراتها ومرتكزاتها الثابتة المتمثلة في: "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، هذا المبدأ الذي اعتمدته الجزائر جعل بعض دول افريقيا تقطع علاقاتها معها في مقابل عقد علاقات مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا التي توسعت في المنطقة وعلاقات أخرى مع فاعلين أخرين توجهاتهم تختلف تماما عن التوجهات الجزائرية مثل: "تركيا وإيران"، لكن نظرا للتهديدات المتنامية في القارة الافريقية فمن المتوقع أن يزيد اهتمام الجزائر بناء على مدركاتها الاستراتيجية بالساحل الافريقي نظرا للتهديدات الأمنية المتنامية بالساحل الافريقي[1].

ضرورة انتقال الجزائر إلى دبلوماسية ذات بعد اقتصادي فرضته التغييرات الحاصلة على المستوى العالمي والدولي (مثل قضية تطبيع المغرب مع إسرائيل) أمر لابد منه حيث ربط وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة بين الدبلوماسية والأمن الاقتصادي ومصالح الجزائر وعلى الدور الكبير الذي يقع على عاتق الدبلوماسية الجزائرية للحفاظ على الأمن القومي في الجزائر وكذا في الدول المجاورة من خلال الدفاع عن مصالح المواطنين وتحقيق أهدافهم، هذا الأمر سيساعد الدبلوماسية الجزائرية على اكتساب القدرات والإمكانات اللازمة وسرعة التكيف مع المتغيرات الحاصلة على المستوى المحلي والعالمي لمواجهة التهديدات الراهنة والتي تسمح لها بقيادة وتزعم افريقيا في حل الأزمات ومنع إسرائيل من اكتساب العضوية في الاتحاد الافريقي وذلك كله في سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

1/ صعوبة حصر حجم نشاط الجريمة المنظمة العبر قومية:

تتجسد صعوبة حصر حجم نشاط الجريمة المنظمة العبر قومية في الأسباب التالية:

أ- صعوبة الوصول إلى الرأس المدبر للجرائم في الشبكات الاجرامية كما يعرف باسم الزعيم، وذلك للسرية والثقة الكبيرة بين الأعضاء داخل التنظيم نظرا لأنه يضم قوانين داخلية صارمة تفرض طاعتها ومن يقوم بمعارضة هذه القوانين يعاقب بالقتل خاصة في حالات خيانة المنظمة أو افشاء اسرارها، كما أن هناك تداخل بين زعيم التنظيم ومنفذ الجريمة وبين الدولة والمجتمع الذي يضم الجريمة المنظمة العبر قومية حيث تتطلب بعض الجرائم اشراك بعض الموظفين داخل الهيئات والمؤسسات المالية في الجزائر[2]،

---

[1] ميلود ولد الصديق، مرجع سابق الذكر.

[2] الإذاعة الجزائرية، **"الإطاحة بشبكة إجرامية أنشأت خفية فرعا لبنك أجنبي غير معتمد في الجزائر"**، 2023/02/25، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/05/05، الموقع: *https://news.radioalgerie.dz/ar/node/22319*

وخلال هذه المداهمات لم تتمكن المصالح الأمنية من اعتقال الرأس المدبر لهذه العملية ذلك لأن هذه الشبكات فتحت العديد من الفروع في الدول الافريقية لاسيما منها الشمالية.

ب- الطبيعة الدولية المعقدة والعنيفة التي تميز الجريمة المنظمة عبر القومية تتطلب تقنيات متطورة نظرا للتطور الذي لحق بالشبكات الإجرامية إذ ان الجريمة تقع في بلد بينما المتسبب فيها في بلد آخر لذا ارتبط اسمها بوصف العبر قومية أو العابرة للحدود لدولة معينة[1]، ونجد هذا الأسلوب أقل تداولا من قبل الجريمة المنظمة العبر قومية التقليدية التي تعتمد على الوسائل والأساليب القديمة عن طريق الشبكات الإجرامية المنتشرة عبر كل دول العالم وبالتنسيق مع إحداهن يتم تنفيذ جرائم متنوعة من أماكن مختلفة، بينما نجدها أكثر تطبيقا في الجريمة السيبرانية نظرا للتطور العلمي والتكنولوجي هذه المعطيات سمحت للشبكات الاجرامية بالتغلغل في هذه الدول وتوسيع جرائمها.

ج/ **من الناحية القانونية:** يرجع ضعف التعاون الدولي القضائي للدول الافريقية إلى عدم توفر أجهزة فنية وتكنولوجية حديثة ومتطورة لدى أجهزة الإنفاذ لمكافحة للجريمة المنظمة العبر قومية خاصة الدول النامية، فعلى الرغم من تشديد اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية **2000** وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف بين الدول المتقدمة ومساعدة الدول النامية من خلال الفقرة الثانية بهدف دعمها على محاربة التهديدات الأمنية اللا تماثلية إلا أن الأمر لم يتم تنفيذه كما تطلب الامر ويرجع ذلك إلى سوء العلاقات بين كثير من الدول سواء بين الدول النامية أو بين هذه الأخيرة والدول المتقدمة مما أدى إلى انعدام التعاون بين هذه الدول في المجالات الامنية وعرقلة تنفيذ بنود اتفاقية الأمم المتحدة[2].

على الرغم من عقد العديد من المعاهدات الدولية والاتفاقيات التي انضمت إليها الجزائري في سياقها الدولي بما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية منها:" اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر القومية وبروتوكولات تهريب المهاجرين" إلا أن أغلبيتها لم تأت بنتائج إيجابية نظرا لأنها

---

[1] التقارير الدورية الثالثة للدول الأطراف الواجب تقديمها في عام 1998، **"النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 19 من اتفاقية حول حقوق الانسان"**، 2006/07/16، تم الاطلاع على الاتفاقية في: 2023/05/08، عبر موقع *Ohchr*، الموقع:

http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPRiCAqhKb7yhsiGWyjcildJE%2B44RpThwuqq9Edh1mdH3ioFLnx4j0v3lvtGTPjwRRmt5dQlfnTG%2BZQbBiz%2FxQWhm9r29NH37D4rFXghT9Rhv2T8ZM6KxSyJP

[2] كمال بوبعاية، عبد اللطيف والي، **"الإشكالات التي تعترض تنسيق التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"**، مجلة الدراسات والبحث القانونية- جامعة المسيلة، المجلد: 6، العدد: 1 (جانفي 2021)، ص-ص 103-104.

تستهدف المجتمع كجريمة اجتماعية بمكوناته، لذلك فاختلاف سيطرة الجريمة المنظمة العبر قومية على الدول في اتخاذ القرارات انعكس سلبا على العدالة الجنائية من الناحية القانونية، ففي الجزائر لم يحدد المشرع الجزائري نص صريح حول الجريمة المنظمة العبر قومية في قانون العقوبات واستبدله بمصطلح جمعية أشرار وبالتالي فإن هناك تباين بين تعريف الدول الافريقية للجريمة المنظمة العبر قومية والعقوبات والقوانين الواجب تطبيقها على المجرمين بين مختلف الدول وعدم الاتفاق عليها.

خلال سنتي **2019-2020** فترة كوفيد **19** تضاعف عدد ضحايا الاتجار بالبشر وفق للتقرير العالمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة حول الاتجار بالبشر **2020**، مع العلم أن العدد الفعلي غير معلوم نظرا للطبيعة الخفية التي تتميز بها هذه الجريمة وأمام الركود الاقتصادي الذي عرفته الدول خلال الجائحة ازدادت هذه الجرائم حدة ونشاطا خاصة الفئات الضعيفة، هذا الأمر يزيد من الضغوطات على انظمة العدالة الجنائية لمنع هذه الجرائم والتحقيق ومحاكمة مرتكبيها، والجزائر تعمل من خلال ورشات العمل الوطنية حول المقاضاة والفصل في مثل هكذا قضايا عبر مختلف ولايات الوطن لمواجهة الجريمة المنظمة العبر قومية بجميع انواعها[1] لكن يبقى التنسيق بين الدول في مجال مكافحة الجريمة المنظمة من الناحية القانونية لايزال في مراحله الأولى ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب منها عدم الثقة بين الدول وتقوقعها حول أزماتها الداخلية وعدم الرغبة في التعاون بهدف ادخال تعديلات تخص النظام القضائي لمقاضاة ومحاكمة مرتكبي الجريمة المنظمة العبر قومية والتنسيق بين الدول للقبض على المجرمين العابرين للحدود الدولية بين الجزائر والدول المجاورة.

أعلنت الجزائر في سنة **2013** بموسكو عن تخوفها من الكميات الكبيرة للمخدرات التي يتم حجزها من قبل قوات الأمن القادمة من مجموعة من الدول المجاورة للجزائر وبالتالي فهي تأمل في التعاون مع المغرب لمكافحة تهريب المخدرات بأنواعها وبكميات كبيرة وبالتالي فهي تحتاج إلى تعاون دولي للحد من هذه الظاهرة[2]، غير أن استمرار المغرب لترويج المخدرات عبر الحدود نحو الجزائر وعمليات التهريب أنهك الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى الانخفاض التدريجي والمتأرجح لعائدات النفط والنقد الأجنبي في الجزائر عمل على تغذية التوترات وصعوبة الاستثمارات الاجنبية في تنمية الاقتصاد الجزائري وتطوير بقية القطاعات[3]، كما أن الصعوبات الدولية للجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية تكمن في

---

[1] *United Nations office on Drugs and Crime (UNODC 2021), '' **Algeria Facing challenges and exchanging best experiences to end human trafficking''** , Op Cit.*

[2] عثمان لحياني، مرجع سابق الذكر.

[3] *Vish Sakthivel, ''**Algeria's Growing Security Problems''**, The Washington Institute for Near East policy- Policy Analysis, April 25, 2017, Site Visited the : 27/03/2023, The Site : https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/algerias-growing-security-problems#main-content*

دعم أطراف خارجية منها: "الدعم الدولي الخليجي والغربي" للشبكات الإجرامية لخدمة مصالح هذه الأطراف وخدمة مصالح براغماتية بهدف التحكم في موارد الدول النامية لتعظيم ثروتها[1].

تحاول الجزائر خلال السنوات الأخيرة تشديد التعاون الدولي والتنسيق بين الحكومات لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية فيما يتعلق باستعادة الأصول وحرمان المجرمين من المكاسب غير الشرعية وتسليم المجرمين وتضييق الخناق على الأطراف المتورطة في قضايا الفساد وإحكام الخناق على الأطراف المتورطة فيه[2]، إلا أن التفاعل الآخذ في التزايد بين الجريمة المنظمة العبر قومية والتنظيمات الإرهابية الذي ساهم في سقوط العديد من الحكومات لتصبح مؤسسات إجرامية أو أن هذه الحكومات تستخدم الشبكات الاجرامية وتسخيرها للسيطرة على الحكم ودمجها فيه لتحقيق مكاسب تعود عليها بالفائدة المالية[3]، ويعرف هذه التحالفات بالهجينة أو النموذج الهجين ***(Hybrid Alliance)*** بمعنى انهما تعملان بتأييد وحماية من الدولة كطرف ثالث في المعادلة الاجرامية وأصبحت تدخل إلى هياكلها أدوات غير شرعية تبسط نفوذها عبر المناطق التي تنتشر فيها هذه الدولة وخارجها عبر علاقاتها مع شبكات أخرى والتي قد تكون محرضة من قبل الدولة للقيام بأعمال إجرامية مثل دولة الكونغو[4] وفي هذه الحالة فإن هذا النوع من الدول تكون غي قادرة على تقبل التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية من خلال سن قوانين وتشريعات تتوافق والقوانين الداخلية للدول ولا بزعامة الجزائر في قيادة هذا التعاون في ظل الاتحاد الافريقي بل وتشكل تهديدا صريحا للجزائر، ذلك أن هذا النوع من الدول المجرمة (الكونغو) تتنافى والمبادئ الجزائرية القائمة على تحقيق المصلحة العامة للمجتمع داخليا وخارجيا.

لذلك فالتعاون الدولي بين مختلف دول العالم هو مرحلة ثانية كتحصيل حاصل يتطلب وجودها تحقيق المرحلة الأولى وهو مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية وعبر حدود تلك الدولة التي تجتمع فيها العديد من المتناقضات حيث لا وجود لمكافحة دون تحقيق أمن اقتصادي وديمقراطية حقة ووعي شعبي بطبيعة هذه التهديدات وأثرها على المجتمع تكون المكافحة والمواجهة لننتقل إلى المستوى الدولي والإقليمي، لذلك فالجزائر تبذل مجهودات مضاعفة في ظل التباين الكبير بين دول الساحل بهدف مكافحة التهديدات المتنامية لبلوغ تنمية اقتصادية مشتركة.

---

[1] عادل حارش، مرجع سابق الذكر.

[2] *Algeria Press service, '' **Fight Against cooruption : Algeria calls to Strengthen international cooperation regarding assets recovery''**, Op Cit.*

[3] *Michael Millaucic and Jacqueline Brewer, '' **Convergence- illicit Networks and Networks and National Securityin the Age of Globalization**'', (Published for the Center for Complex Operations Institute for National Strategic Studies By National Defense University Press Washington, D.C. 2013) ,P-p 149-154.*

[4] *Rachel Locke, ''**Organized Crime : Conflict and fragility A new Approach**'', (New York : International peace Institute, July 2012), P 6.*

المطلب الثالث: تحديات الجزائر الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية (على الصعيدين العربي والافريقي)

تقع الجزائر ضمن نقطة مشتركة بين **3** دوائر إقليمية غير مستقرة: "الإقليم القاري الافريقي عبر الصحراء الكبرى، الإقليم العربي باعتبارها تنتمي للوطن العربي، وعبر حوض البحر الأبيض المتوسطي في شمال افريقيا وجنوب أوروبا و وغرب اسيا"، وقد أفرزت هذه الدوائر الثلاث تحديات جعلت الجزائر تعيد مراجعة أولوياتها بهدف استرجاع دورها الفعال في إدارة أزمات المنطقة على المستوى الإقليمي عن طريق اتخاذ إجراءات تساعد على احتواء الصراعات والأزمات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي[1]، وتواجه الجزائر في الفترات الأخيرة جملة من الصعوبات الاقليمية تعمل على عرقلة حملات مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية تتراوح بين صعوبات اقتصادية واجتماعية.

1/ المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي:

تمتلك الجزائر تجربة أمنية دولية عميقة شهد لها جميع دول العالم بعد خروجها من العشرية السوداء دون تدخل أجنبي هذا ما زادها خبرة في مجال الاستشارات الأمنية إقليميا ودوليا لذلك فهي تحتل مكانة معتبرة في مجلس الأمن والسلم الافريقي الذي نشأ في **2002**، حيث صنفت المقاربة الجزائرية باعتراف المجتمع الدولي التي اعتمدت على أسلوب اللغة والحوار في القارة الافريقية من بين أفضل المقاربات لمكافحة التهديدات المتنامية في منطقة ساحل الصحراء، وبالتالي فالمقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي تعتمد على الدبلوماسية في فضائها الجيوسياسي الإقليمي والإفريقي من خلال تهديدات امنية عابرة لحدود الجزائر، فالجزائر في دراستها للتهديدات الأمنية في الساحل الافريقي تتمسك بالمبادئ التالية: "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتغليب لغة الحوار والعقل على لغة السلاح وحل النزاعات بالطرق السلمية، وانتهاج المقاربة الاقتصادية لبناء السلام في منطقة الساحل و التعاون بين الدول لمواجهة التهديدات الأمنية الزاحفة (***Greeping***) ورفض التدخل الأجنبي وحل المشاكل في نطاقها الافريقي دون عزلها عن محيطها الداخلي الافريقي أو العالمي[2].

2/ شساعة مساحة دول الساحل الافريقي: تتميز دول ساحل الصحراء باتساع المساحة التي كانت سببا في صعوبة ضبط ومراقبة الحدود كمناطق سهلة الاختراق من قبل الشبكات الإجرامية المختصة في عمليات تهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبضائع والسلع غير الشرعية إضافة إلى نشاط الجماعات

[1] بوعلام ناصر، **"دور الجزائر الإقليمي بين المعيارية ومقتضيات البيئة الجيو – أمنية في منطقة الساحل"**، مجلة مدارات سياسية – الجزائر 3، المجلد: 01، العدد: 04 (مارس 2018)، ص–ص 194– 2016.

[2] عادل حارش، مرجع سابق الذكر.

الإرهابية في منطقة الساحل الافريقي (شمال مالي، وقبائل عرق الشاش في موريتانيا الذي تحول إلى سوق غير شرعية للأسلحة)، فحسب العديد من التقديرات فإن منطقة الساحل هي معابر لما يتجاوز **40** مليار دولار سنويا للمخدرات والأسلحة[1].

والحكومات الإقليمية هي على اطلاع كامل بالتهديدات العابرة للحدود التي تواجهها الدول على رأسها الجريمة المنظمة العبر قومية التي في ظلها كان التعاون ضعيفا ومتقطعا بين فترة وأخرى بسبب نقص الموارد والتنافس السياسي وضعف الأداء الحكومي وخلق ثغرات في بنية الأمن الإقليمي تستغلها الشبكات الإجرامية والإرهابية من أجل تحقيق المكاسب والأرباح[2]، وعلى إثرها لم تنجح الجزائر في قيادة منطقة الساحل الافريقي وبالتالي فالتعاون الامني ظل ضعيفا بسبب عدم القدرة على تحديد العدو، ذلك ان الجزائر تنفي العلاقة بين الجريمة المنظمة العبر قومية والإرهاب الذي عرف تطورا كبيرا في بلاد المغرب الاسلامي كنوع جديد، بينما ترى دول الساحل أن الجماعات الإرهابية يغلب عليها الطابع الإجرامي، هذا الاختلاف يتخلله اختلاف في توازن القوى من حيث مواجهة الجانبين لهذه التهديدات، ويحدد نهج الجزائر من خلال تجربتها في مكافحة الإرهاب والذي تعارضه دول المنطقة في اعتمادها على التركيز العسكري أحادي البعد دون اعطاء اعتبار للمجالات والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كنقطة مهمة لخلق الاستقرار في المنطقة، فدول الساحل يعتقدون أن الجزائر لم تستطع خلال عقديين ماضيين من القضاء على الإرهاب باستخدام القوة فكيف تنجح على المستوى الاقليمي[3].

3/ الطبيعة الهجينة للتنظيمات الاجرامية: تتميز هذه التنظيمات الإرهابية بالطبيعة الهجينة مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتنقسم هذه الجماعات الإرهابية الإجرامية الشبكية من خلال ثلاث مجموعات تنقسم المجموعة بين خلية تقود هجمات إرهابية في الشمال بمنطقة القبائل والمناطق النائية بالجزائر العاصمة، وخليتان تعملان ضمن جرائم الاختطاف والجريمة المنظمة العبر قومية في منطقة الساحل، وكل هذه التنظيمات الإجرامية المتفرقة تعمل في شكل مستقل دون تنسيق ضمن إطار تنافسي، غير ان الإرهاب يظل اسمه مقترنا بالجزائر في قيادة مكافحة الأزمة في منطقة الساحل الافريقي كتمرد اقليمي تم دمجه في المجتمعات المحلية، وقد حاولت الجزائر كفاعل محوري من خلال الجهود المتبناة على تركيز الحرب على الإرهاب في الصحراء والساحل، حيث تم تشكيل قيادة عسكرية مشتركة (***JMC***) في أفريل **2010** تضم الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر في تمنراست لتنفيذ خطة أمنية إقليمية جديدة

---

[1] المرجع نفسه.

[2] *Querine Hanlon and Matthew M. Herbert, Op Cit, P 6.*

[3] *Pierre-François Naudé, ‘’**Aqmi : Pourquoi Bamako refuse d’yaller’’**, Jeune Afrique, 24 Sebtember 2010, Site Visited the : 05/04/2023, The Site is : https://www.jeuneafrique.com/184339/politique/aqmi-pourquoi-bamako-refuse-d-y-aller/*

بقوات مراقبة بالاشتراك مع هذه الدول التي يصل مجموعها إلى **75000** غير أنه لم يتم الالتزام بهذه القوات بعد[1].

4/ الثقة المحدودة في التعاون الإقليمي بين دول افريقيا:

وترجع الجزائر محدودية هذا التعاون إلى محدودية الثقة خاصة في أزمة مالي باعتبارها الحلقة الضعيفة في السلسلة وغير ملتزمة بقواعد ومهام محاربة القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي في قضايا الجريمة السيبرانية في مجال التعاون الإقليمي وقضية دفع الفدية للإرهاب في بلاد المغرب الاسلامي وهو ما تعارضه الجزائر بشدة، بينما مسؤولي دول الساحل ينظرون إلى الإرهاب على أنه تصدير جزائري ومعظم قادته هم جزائريون وأن الجهاديين الجزائريين قد تغلغلوا إلى منطقة الساحل، وبعد نهاية الانتفاضتين **(1991-2006)** في مالي بمساهمة الجزائر، اتهم الرئيس المالي أمادو توماني توري في عام **2008** الرئيس الجزائري الاسبق عبد العزيز بوتفليقة بالفشل في السيطرة على الأجهزة الاستخباراتية المؤججة للثورات الاقليمية حسب تصاريح مالية[2].

5/ اللاتماثل المعلوماتي "*Information Asymétries*" بين الدول الافريقية:

يقصد به الفوارق في حيازة المعلومات والقدرة على استعمالها لطرح حلول وبدائل لظروف حياة معينة[3] من خلال المعلومات المتحصل عليها حول الجريمة المنظمة العبر قومية التي تختلف حسب التطور الذي لحق بالدول الإفريقية كل على حدا، ما يفسر التباين الكبير في نسبة التقدم والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى عدم وجود تنسيق أمني مشترك بين دول الساحل ونقص الامدادات من المواد اللازمة والتمويل والتدخلات الخارجية التي ساهمت في تفاقم الأوضاع[4]، فالقيادة الجزائرية الإقليمية تشوبها مجموعة من المعوقات على الرغم من الميزة التي يتميز بها الجيش الجزائري في انه اقوى الجيوش المغاربية في مكافحة الإرهاب خلال سنوات التسعينات غير ان الهجومات التي بلغت **938** هجوما منذ عام **2001**، إلا ان الجزائر لا تزال تعاني من ظاهرة الإرهاب مقارنة بدول المغرب والساحل كما أن الطابع الاقتصادي كان له تأثير كبير حيث أن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات وعدم تنوع اقتصادها جعل بعض دول الساحل تحاول غض الطرف عن تزعم الجزائر للمنطقة[5].

---

[1] *Laurence Aide Ammour, Op Cit.*

[2] *Ibid*

[3] طلال لموشي، مرجع سابق الذكر، ص 119.

[4] عادل حارش، مرجع سابق الذكر.

[5] *Laurence Aide Ammour, Op Cit.*

6/ نقص مجهودات المنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية:

حاولت المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والقوى العظمى بزعامة الجزائر التي كان لها الفضل في وضع استراتيجيات تتعلق بمكافحة التهديدات الراهنة إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية على الرغم من انها ضمت دول منطقة الساحل الافريقي **13** دولة من أصل **25** دولة في العالم تتميز بارتفاع مخاطر الجريمة المنظمة العبر قومية, وتضم **6** دول من أصل **17** دولة أقل استقرارا في العالم، الأمر الذي يدفع الى مقاربة شمولية بهدف مكافحة ما أطلق على تسميته ثالوث الموت " المخدرات والإرهاب والهجرة غير الشرعية" وبالتالي لابد من تظافر الجهود من خلال المعاهدات والاتفاقيات وتنسيق التعاون الأمني وتجاوز الخلافات السياسية وضرورة وقوف المجتمع الدولي مع المنطقة وتحقيق أمن ونمو اقتصادي يساهم في حل مشاكل وأزمات دول منطقة الساحل الافريقي الاقتصادية والاجتماعية التي باتت تهدد السلم والأمن الدوليين عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية التي لا تقتصر على الدول ذات الاطماع السياسية كفرنسا وأمريكا[1].

7/ تحديات الاجهزة الامنية الجزائرية من خلال أزمة مالي:

يظهر رفض الجزائر واضحا في تبني استراتيجية مشتركة مع جيرانها وغيرهم من الفاعلين الدوليين تجاه الأزمة المالية وهذا الرفض نابع من محاولة الحفاظ على مكانتها كعنصر محوري في المسائل الامنية الاقليمية خلال اجراء دبلوماسية الانتظار والترقب التي لم يتم استيعابها من قبل المراقبين والقادة الاقليميين مما اعاق قدرة الجزائر على العمل واضعاف موقعها كقائد اقليمي[2]، حيث تعرضت الجزائر لضغوطات كبيرة في فترة كوفيد-**19** وفي السنوات الأخيرة فيما يخص إشراك الجيش الجزائري في عمليات مكافحة الارهاب في منطقة الساحل وبالضبط في مالي حيث دعت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الجيش الجزائري للانضمام للعمليات الإقليمية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العبر قومية هذا الموقف عرض الجزائر لعدة نكسات دبلوماسية واستراتيجية[3].

*كان لأزمات المنطقة منها: " ثورات الربيع العربي، الأزمة في مالي، الهجوم الإرهابي على معمل الغاز بتيقنتورين" دورا كبيرا في التأثير دور الجزائر المحوري، كما أدى عدم الاستقرار الليبي إلى وضع الجزائر في حالة شك شلت عمل الحكومة تخوفا من نقل الأزمة الليبية إلى الجزائر خاصة بعد انهيار النظام السياسي الليبي بداية من **2011** الأمر الذي زاد من تفاجئ وعزلة الجزائر من الناحية الإقليمية،

---

[1] الحاج عيسى بن عمر، عبد الله ياسين غفافلية، خديجة عمراوي، مرجع سابق الذكر، ص 55

[2] *Laurence Aïda Ammour, Op Cit, P 1.*

[3] *Daniel Abascal, '' **Constitutional amendments to allow the Algerian Army intervene Abroad''**, Atalayar, May 10, 2020, Site Visited the : 05/04/2023, The Site : https://atalayar.com/en/content/constitutional-amendments-allow-algerian-army-intervene-abroad*

كما ان التدخل في مالي طرح العديد من الأسئلة حول المقاربة الجزائرية الأمنية التي تنادي بعدم التدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدول، الامر الذي دفع الجزائر للبحث عن فرصة ثانية لاستعادة دورها التقليدي كوسيط اقليمي في نزاعات الطوارق باستخدام أنصار الدين كوكيل في شمال مالي بعد عقود من التراجع الدبلوماسي، ويعود توافق الطرف الامريكي مع الطرف الجزائري من خلال الشراكة القوية انطلاقا من **11** سبتمبر بهدف استرداد مكانتها وشرعيتها على الساحة الدولية بعد **10** سنوات من العزلة بسبب الإرهاب عن طريق الانضمام إلى الحرب العالمية على الإرهاب[1].

بحكم المساحة الواسعة التي تميز دولة الجزائر عن بقية الدول الافريقية في الساحل الافريقي فهي تعاني من تداعيات الجريمة المنظمة العبر قومية اكثر من الدول الأخرى لذا كان لزاما عليها تكثيف مجهوداتها من أجل مواجهتها ومكافحتها لها لحماية أمنها القومي لاسيما وأن الجنوب الجزائري بمحاذاة الساحل الافريقي بؤرة استفحال الجريمة المنظمة العبر قومية عن طريق التجارة غير الشرعية المنتشرة في هذه المنطقة وكذا انعدام التنمية المحلية وتدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية لها، وباعتبار أن الجزائر تحتل موقعا محوريا إضافة إلى الخبرة الكبيرة في قضية الإرهاب التي استفادت منها معظم دول العالم فقد وجدت الجزائر نفسها أمام خطر كبير متشابك منظم يحدق بحدودها أمام المساحة الواسعة التي تتمتع بها، لذلك فأي تهديد يمس منطقة الساحل الافريقي يتحتم على الجزائر فرض استراتيجية تحاول عن طريقها الحد من زحف هذه التهديدات أو المخاطر الى بقية الدول الأخرى المجاورة لها حتى لا تتفاقم الأوضاع ولا تكتسب الجريمة المنظمة والشبكات الاجرامية مزيدا من التوسع والانتشار والوقت والتغلغل أكثر في هذه المجتمعات والمناطق وكسب تأييد شعبي يمكنها من تركيز وجودها في هذه المناطق في ظل انتشار الفساد وغسيل الأموال، غير أن عدم التقيد بالمقاربة الأمنية الجزائرية في سبيل مكافحة الجريمة وكذلك عدم الأخذ بعين الاعتبار الدبلوماسية الجزائرية القائمة على الاستراتيجية الاقتصادية المبنية على التنمية مقابل الاستقرار والامن كلها ساهمت في تراجع دور هذه الاستراتيجيات وتخلف الجزائر في تحقيق امالها المتمثلة في الامن والسلم الدوليين بالمنطقة الذي لن يتجسد على أرض الواقع إلا بعد دعم عمليات التنمية والتعاون والتنسيق بين هذه الدول بهدف مكافحة الفساد والجريمة المنظمة العبر قومية وتفعيل دور الرقابة ضمن نظام ديمقراطي يعتمد في قراراته على تفعيل آليات الحكم الراشد

خاتمة الفصل الثالث

[1] *Laurence Aïda Ammour, Op Cit, P-p 4-5.*

اجتمعت العديد من المتغيرات والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية في تحديد معالم الجريمة المنظمة العبر قومية والتي وقفت عقبة أمام كل محاولات مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية داخل الدولة الجزائرية وعبر حدودها الواسعة، ولعل أبزر هذه الصعوبات تتمثل من الناحية الاجتماعية في البيئة الشعبية المهيئة لتحتضن نشاطات الجريمة المنظمة العبر قومية بعيدة عن ثقافة المجتمع أو معتقداتهم كأحد مقومات العولمة بهدف تفكيك وإلغاء الهوية العربية الإسلامية خاصة بعد ظهور الجريمة السيبرانية التي زادت نشاطاتها اكثر في ظل وباء **كوفيد 19** بتحفيز فئة من المجتمع وهي فئة الشباب في ترويج السلع والبضائع غير الشرعية وأن الجزائر تعاني أزمات اقتصادية مقترنة بالمصدر الوحيد للدولة وهي المحروقات كاقتصاد ريعي، هذا الجانب كان عائقا أمام أجهزة القانوني في ظل التستر من قبل المواطنين الذين تم تجنيدهم للعمل في مثل هذه النشاطات خاصة وأن القانون الجزائري لم يتطرق بشكل مفصل للجريمة المنظمة العبر قومية.

ونظرا لخطورة الوضع الذي تسببت فيه الشبكات الإجرامية التي تنتشر بشكل كبير فقد أشار رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي السيد الفريق الأول السعيد شنقريحة في اطار متابعة مدى تنفيذ برنامج التحضير القتالي لسنة **2023/2022** على مستوى الوحدات الكبرى للجيش الوطني الشعبي المنتشرة عبر النواحي العسكرية الستة، أن الوضع خطير ولابد من الحذر من هذه التهديدات المتنامية والتي تستهدف بشكل كبير الجزائر عبر حدودها[1]، وباعتبار أن الدول المجاورة هي الدول الأكثر تسببا في دخول وعبور الشبكات الإجرامية والإرهاب فقد كان صعبا على الجزائر توقيف هذه التدفقات نظرا لطول الحدود الجزائرية وأمام الأنظمة السياسية الهشة للدول المجاورة وعدم التنسيق والتعاون فيما بينها جعل الشبكات الاجرامية تعمل بكل أريحية، خاصة على المستوى الإقليمي حيث واجهت الجزائر العديد من المصاعب في سبيل لم شمل دول الساحل الافريقي غير ان مواقف الشك وعدم اليقين وسوء التقدير تجاه الجزائر مثلت عقبة كبيرة أمام تفعيل استراتيجيات المواجهة بالإضافة إلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول الساحل ، لذلك فالجزائر ومن خلال الأصعدة الثلاث تبذل مجهودات مضاعفة بهدف الحد من توسع هذه التهديدات وفي نفس الوقت المحافظة والإبقاء على مكانتها في قيادة عمليات المكافحة عن طريق استراتيجيات تعلقت بالجانب الأمني والاقتصادي وتطوير دول منطقة الساحل.

[1] الإذاعة الجزائرية، **"الفريق أول السعيد شنقريحة يحذر من المحاولات الخسيسة لإغراق الجزائر بالمخدرات"**، 2023/05/08، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/05/10، الموقع:
https://news.radioalgerie.dz/ar/node/25961

الخاتمة

تعتبر نهاية الحرب الباردة والتغيرات التي طرأت على المستوى العالمي نقطة تحول محورية جسدت مبادئ النظرية الليبيرالية أمام تراجع واضح للنظرية الواقعية الكلاسيكية من خلال فتح الحدود والسماح بتدفق الأشخاص والبضائع والسلع في إطار المعاملات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي ساعد التنظيمات الإجرامية في توسيع نشاطاتها واكتسابها طابع عابر للحدود بعد أن كانت مقتصرة على الحدود الداخلية للدول، لتتغير التسمية من الجريمة المنظمة إلى الجريمة العبر قومية التي تميزت بالتعقيد والمرونة والتكيف وتعدد الأبعاد والأشكال في أنشطتها غير الشرعية بهدف تحقيق الارباح وتعظيم القوة من خلال أنشطة تقليدية تتأرجح بين الاتجار والتهريب: " الاتجار وتهريب المخدرات، الاتجار وتهريب البشر (المهاجرين) وأعضاء البشر، تهريب المواد الأولية الطبيعية (البترول، الذهب، الألمنيوم، اليورانيوم، النحاس، الفوسفاط...)، الاتجار وتهريب الحياة الحيوانية والبرية المهددة بالانقراض" التي يتم ترويجها في ظل اقتصاد الظل غير الرسمي عن طريق الاسواق السوداء، وأنشطة حديثة ظهرت خلال العقود القليلة الماضية حيث ازداد نطاق انشطة الجريمة المنظمة العبر قومية مع التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة تحت مسمى الجريمة السيبرانية:" الاحتيال والاختلاس والابتزاز وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتهريب العملة ".

والجريمة المنظمة العبر القومية تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات دول العالم لما لها من روابط مع غيرها من الاقتصادات العالمية والإقليمية والتهديدات الوطنية التي تختلف من دولة إلى أخرى حسب عوامل مختلفة منها:" الفساد، وتواطؤ بعض الموظفين داخل المؤسسات والشركات داخل الدول مع المنظمات الإجرامية، وطبيعة المنطقة الجغرافية، وغياب كامل للمجتمع المدني الذي يساهم بشكل كبير في توعية المواطنين بخطورة هذه الانشطة غير الشرعية التابعة للمنظمات الاجرامية على رأسها الاتجار وتهريب المخدرات، الأمر الذي يشكل تهديدا كبيرا على الامن الاقتصادي للدول والشعوب لإشباع حاجاتهم الأساسية التي لن تتحقق إلا بتوفر الجانب المالي (النقود) وتحسن القدرة الشرائية، إضافة إلى توفير الغذاء والعمل والسكن والرعاية الصحية والتعليم وتوفير الحماية والأمن خاصة تأمين الإنسان، ومدى قدرة الدول والمجتمعات في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتأمين مواردها وحضارتها وثقافتها من سرقة والاتجار بالتحف الأثرية وتدمير المعالم التاريخية، وذلك وفق ما ذهب إليه روبرت ماكنمارا ***''Robert McNamara''*** وزير الدفاع الأمريكي حيث ربط الأمن الاقتصادي بالتنمية التي تساهم في توجيه استراتيجيات وسياسات الدول.

وباعتبار أن الجريمة المنظمة العبر قومية تستهدف ضرب اقتصاديات الدول الضعيفة خاصة – هذا لا يعني انها تستثني اقتصاديات الدول المتقدمة وان كانت أقل حدة– فهي تعمل على خلق اقتصاد

موازي لاقتصاد الدولة الرسمي عن طريق الأسواق السوداء ونشر الفساد في الإدارات وتوسيع دائرة الرشوة والبيروقراطية لتسهيل عملياتها المتعلقة بتهريب العملة وغسيل الاموال وكل ذلك في سبيل تعظيم الربح بشكل متواصل، فهي بذلك تعمل على منع تحقيق الأمن الاقتصادي وكل ماله علاقة بالتغيير والتنمية وتفعيل دور الاستثمارات داخل الدولة الضعيفة لتطويرها واستغلال غياب آليات الرقابة والمساءلة القانونية ونقص التقنيات الحديثة التي تعمل على كشف وعرقلة نشاطاتها في سبيل استمرار تواجدها داخل الدولة، وبالتالي فالجريمة المنظمة العبر قومية تعمل على تشويه صورة الدولة لدى الفرد وقطع أي صلة بينهما عن طريق توفير مناصب العمل ضمن الاسواق السوداء لترويج السلع والبضائع غير الشرعية وتغييب الوعي لدى الفرد وشحن طاقة الحقد والغضب ضد الدولة نظرا لعدم تأمين احتياجات المواطنين، ففي ظل الفوضى وغياب دور الدولة في تحقيق الامن الاقتصادي تنمو وتتطور وتتوسع نشاطات الجريمة المنظمة العبر قومية.

بالنسبة للجزائر تعتبر الجريمة المنظمة العبر قومية تحديا وخطرا كبيرا للأمن الاقتصادي نظرا لما تسببه من تأثيرات سلبية تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي واستنزاف الموارد الاقتصادية والمساس بسمعة الدولة نظرا لسيطرتها على الأسواق الموازية داخل الجزائر وخارجها، كما أن الصورة المتشابكة والمتعددة للجريمة المنظمة العبر قومية ساعدت المنظمات الاجرامية في التوغل أكثر لبلوغ هدف السيطرة والتحكم في الاقتصاد الجزائري، ويبرز ذلك جليا من خلال ارتباط الأنشطة غير الشرعية مع بعضها البعض في شكل شبكي سواء داخل الوطن او خارجه مثل:" ارتباط تجارة المخدرات بالهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وتهريب العملات والفساد والرشوة وغسيل الأموال"، إضافة إلى ظهور أنشطة أخرى دخيلة على المجتمع الجزائري لها علاقة بالتقنيات والتكنولوجيا الحديثة المتعلقة بالجريمة السيبرانية مثل:" الاحتيال والسطو على البنوك الجزائرية الكترونيا، والابتزاز، وسرقة الهويات، والتجسس، وتحويل العملات الأجنبية الكترونيا، وغسيل الأموال، ونشر الفساد والسلوكات والتصرفات اللاأخلاقية المحرمة التي تتناقض والدين الإسلامي من خلال الأفلام الإباحية والاستغلال الجنسي"، التي نتج عنها أمراض نفسية متعددة منها:" المثلية، التحولات الجنسية، البيدوفيليا وغيرها".

كما أن التعاون بين التنظيمات الإجرامية والإرهابية في مجال التهريب والاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية وعمليات غسيل الأموال لتمويل الإرهاب كان لها تأثير كبير على الامن الاقتصادي الجزائري من انتشار لحالات الخوف والفزع والقلق واللا امن جراء الاغتيالات في فترة العشرية السوداء والتي نتج عنها مخاطر عدة مست جميع المجالات:" أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية وحتى ثقافية" منها:" الفوضى العارمة، نقص في المواد الغذائية، ارتفاع نسبة البطالة وانعدام الخطط التنموية نظرا

للعزلة التي دخلت فيها الجزائر"، واستطاعت هذه الأحداث تجهيز البيئة الخصبة وتوفير مسببات تواجد الجريمة المنظمة العبر قومية في الجزائر بداية من فترة الاستعمار الفرنسي إلى يومنا هذا خاصة على طول الحدود الجزائرية بتعاون إرهابي.

الجريمة المنظمة العبر قومية تسعى من خلال أنشطتها غير الشرعية إلى إغراق الجزائر في وابل من المخاطر والأزمات والفوضى حتى تتمكن من تنويع نشاطاتها وبسط هيمنتها ونفوذها عبر كامل الفئات سواء الشعب من العامة أو بعض الموظفين في المؤسسات والادارات حتى يتم تمرير قراراتها وأنشطتها بعيدا عن المساءلة القانونية حول مصادر الأموال، ويتم كل ذلك لتحقيق أهدافها من خلال استنزاف الثروات الطبيعية الجزائرية والطاقات الشابة لتدمير المجتمع الجزائري لخدمة مصالحها عن طريق تقزيم دور الدولة وتحويل الولاء من الدولة إلى المنظمات الاجرامية العابرة للحدود باعتبارها هي الممون الوحيد لفرص العمل والاكتفاء الذاتي للمحافظة على الأمن الاقتصادي – وان كان بمفهومه الضيق–.

بما ان الجريمة المنظمة العبر قومية هي عبارة عن كيان مؤسسي اقتصادي وتنظيمات قائمة على هياكل متنوعة وإن كان الشكل الهرمي يطغى على طبيعة الهيكل، فهي تتكون مثلها مثل الشركات والمؤسسات العادية من أقسام ومصالح تختص كل منها بنشاط معين وكلها تصب في تحقيق مكاسب مالية، ويعتبر نشاط تهريب والاتجار بالمخدرات النشاط الأول عالميا وفي الجزائر(كدولة عبور أو استهلاك) من ناحية تحقيق الربح عبر حدودها الشرقية والغربية وكذا الجنوبية علما أن نسبة كبيرة من المخدرات هي قادمة عبر الحدود الغربية الجزائرية (مغنية) من جهة المغرب إضافة إلى تهريب كميات كبيرة من الأدوية المقلدة والمزيفة من الجزائر إلى المغرب، وهي عن طريق هذا النشاط (تهريب المخدرات) تعمل على ضرب أهم فئة لدى المجتمعات العربية عامة والجزائر خاصة وهي فئة الشباب وتخديرهم ونشر الآفات الاجتماعية في ظل الارتفاع الكبير في نسبة البطالة وغياب مشاريع التنمية التي تمتص العدد الهائل منهم وتغييب دور الدين ونشر الفوضى والانحلال الخلقي وبالتالي فهي تضرب القيم والمبادئ الإسلامية حتى يتسنى لها توسيع نشاطاتها أكثر إضافة إلى تشويه سمعة الدولة الجزائرية واعتبارها دولة خارجة عن القانون الدولي العام.

عمليات التهريب والاتجار بالأسلحة التي تتم على مستوى الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية (الحدود الليبية الجزائرية) خاصة بعد سقوط نظام القذافي **2011** تعتبر ثاني أكبر الأنشطة الإجرامية بعد الاتجار بالمخدرات في العالم وفي الجزائر قامت الشبكات الإجرامية بإنشاء أكبر مراكز الاتجار بالأسلحة وتمويل الشبكات الإجرامية بأحدث الأسلحة في افريقيا (في الجنوب الشرقي بعين اميناس، وفي الجنوب

بتمنراست) على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها عناصر الجيش الشعبي الوطني الجزائري، وعن طريق هذه الأسواق تعمل الشبكات الإجرامية على خلق نوع من الفوضى واللا استقرار الذي يؤرق الحكومة الجزائرية ويزرع الخف لدى أفراد المجتمع الجزائري من عودة فترة الارهاب خاصة في ظل طول الحدود الجزائرية والمساحة الجغرافية الواسعة التي تتمتع بها الجزائر ونقص التقنيات الحديثة لمكافحة هذه الظاهرة، لتتحول الجزائر إلى منطقة عبور حرة للإرهابيين والأسلحة وكذا للمهاجرين غير الشرعيين السوريين والليبيين وخاصة الأفارقة القادمين من النيجر ومالي.

كما انها تسعى إلى إضعاف خزينة الدولة الجزائرية من خلال استغلال وتهريب الثروات الطبيعية " البترول، الذهب، الالمنيوم، النحاس، اليورانيوم..." دون مداخيل وموارد مالية تساعدها في انشاء مشاريع واستثمارات بهدف دعم القطاع الاقتصادي الجزائري وبالتالي دعم القطاعات الحيوية الأخرى، إضافة إلى التهرب الضريبي جراء الأنشطة غير الشرعية التي تزيد نسبة تأثير الازمات الاقتصادية على المجتمع الجزائري وتجعله أمام خطر توفير اهم احتياجات الفرد الأساسية والمتمثلة في الغذاء والعمل على الرغم من توفر الجزائر على معطيات ومقومات من المفروض أن يجعلها في مصاف الدول المتقدمة.

تعاون المنظمات الاجرامية مع الجماعات الإرهابية في أنشطة عدة مثل:" التهريب والاتجار بالمخدرات والأسلحة وتهريب المهاجرين، واستعمال العنف والقتل ضد المواطنين" كان بهدف تمويل الجماعات الإرهابية عن طريق غسيل الأموال هذا التعاون كان له الدافع الأكبر في هروب المستثمرين الأجانب وتهريب العملة واللا أمن وتشويه سمعة الدولة الجزائرية وفقا للتقارير السلبية الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما ساهم في افشال قطاع السياحة وحرمان خزينة الدولة الجزائرية من العملة الصعبة.

وكنتيجة للتطور التكنولوجي الذي صاحب وسائل الاعلام والاتصال والأجهزة المتطورة التي مست أجهزة الحاسوب والكمبيوتر فقد زاد تأثير الجريمة المنظمة العبر قومية بشكل كبير على الجزائر وذلك من خلال تعدد وتنوع الفواعل (تحالفات مجموعات القبعات البيض والسود والجريمة المنظمة العبر قومية والإرهاب) ذات الخبرة الواسعة في مجال الفضاء السيبراني حيث أصبحت تعرف بالجريمة السيبرانية لاسيما وان الجزائر تعاني نقصا وضعفا كبيرين في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية الكترونيا الامر الذي زاد من حدة الهجومات السيبرانية على المؤسسات الاقتصادية والمالية والعسكرية وتسجيل خسائر كبيرة مست خزينة الدولة وانعكست سلبا على القطاع الاقتصادي.

تعتبر كثرة المنظمات الاجرامية التي تعمل في شكل شبكي معقد والتحالفات المتعددة بالإضافة إلى تدخل أطراف خارجية هي السبب الرئيسي في عدم قدرة الجزائر على مواجهة هذا التهديد المتنامي وجعلها

تسلك منحى التعاون الدولي والإقليمي لاسيما وأنها تحتل مكانة متميزة دبلوماسيا في حل القضايا الأمنية على رأسها الإرهاب بهدف مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية وطنيا عن طريق دعم الجزائر بتقنيات حديثة توقف تدفق هذه الجرائم سواء عبر الحدود أو عبر الفضاء السيبراني وفي المجال القانوني بتفعيل الآليات القانونية والمتمثلة في تدريب القضاة والمحامين وصياغة مواد قانونية لمحاكمة المجرمين التابعين للمنظمات الاجرامية بدل من اعتبارهم مجرد مجموعة أشرار وتشديد الحراسة وتفعيل دور المجتمع المدني الذي من المفروض أن يعمل على توعية الشعب الجزائري على خطورة هذه الكيانات في ظل استراتيجيات وطنية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الدولية التي تساهم فيها دول الجوار عن طريق تنسيق الجهود لمنع تدفق الأنشطة غير الشرعية عبر الحدود وتوحيد السياسات الداخلية لها بهدف مواجهة الخطر المشترك.

كما ساهمت المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية عن طريق مؤتمرات واتفاقيات ومعاهدات تابعة للأمم المتحدة على المستوى العربي والافريقي والمتوسطي تقضي بضرورة تكثيف الجهود لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية بتطوير الأجهزة وتفعيل التعاون الاقليمي، غير أن هذه الجهود لم تحقق إلا جزءا بسيطا مما كان يأمل في تحقيقه ويرجع ذلك لعوامل داخلية وطنية منها طول الحدود الجزائرية وانتشار الفساد وتواطؤ بعض السكان المحليين معها، وأخرى دولية واقليمية ترجع إلى التفاوت الكبير في المجال الاقتصادي والسياسي لدول الجوار الأمر الذي أدى للتقاعس الذي طرأ على عدم التزامها بقوانين وبنود الاتفاقيات.

التوصيات:

يبدو أن تداعيات الجريمة المنظمة العبر قومية على الامن الاقتصادي الجزائري آخذة في الارتفاع والتصاعد من خلال الكميات الكبيرة التي يتم حجزها من أنواع المخدرات كل يوم في الجزائر في مختلف ولايات الوطن سواء الداخلية أو عبر الحدود والموانئ، وانطلاقا من هذه المعطيات والانعكاسات السلبية والخطر المحدق بالدولة الجزائرية خاصة المجال الاقتصادي، توصلت الباحثة إلى جملة من التوصيات بعد فشل مجموعة من استراتيجيات المواجهة على المستوى الوطني والدولي والاقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية والبحث عن آليات تسمح بتعزيز الثقة وتفعيل دور الديمقراطية والحكم الراشد والشفافية ومكافحة الفساد، والتي تتجسد من خلال أجهزة المراقبة الأمنية والحكومية ومحاكمة المجرمين في الجانب القانوني في الجزائرعن طريق جملة من التوصيات:

1/ وطنيا:

– إحياء الوازع الديني والروحي وتفعيله داخل المجتمع الجزائري في المساجد عبر الحلقات وخطب الجمعة والمدارس عن طريق دروس لتوعية الشباب والأطفال وعبر مواقع التواصل الاجتماعي بخطورة التنظيمات

الإجرامية وأنشطتها التي تسعى للإطاحة بالقيم والمبادئ الاسلامية وزرع الخوف والفوضى بهدف الوصول إلى مبتغاها وهو تحقيق المكاسب المالية.

– مكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية يتطلب إرادة سياسية حقة وتنسيقا واسعا وجهودا مشتركة بين الأجهزة الأمنية والقضائية والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني التي لن تتحقق إلا بتطوير وتحسين فعالية القدرات الأمنية والتشريعات المحلية لمواجهة التهديدات الأمنية المتنامية.

– تفعيل آليات الرقابة والشفافية في إدارة الموارد الاقتصادية والمالية والمساءلة القانونية لمكافحة الفساد الاقتصادي ومحاسبة الموظفين داخل المؤسسات والشركات المتورطين في قضايا الفساد وتعزيز النزاهة وتعديل القوانين المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية ووضع أحكام عقابية رادعة.

– التركيز على الاستراتيجيات الاقتصادية والخطط التنموية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وتشجيع فرص التعليم والتدريب، وتوعية الطاقات الشابة بخطورة الجريمة المنظمة العبر قومية وضرورة مكافحتها بدءا من المساجد والمدارس والجامعات، ودعمهم فيما يتعلق بمشاريع المؤسسات المصغرة والناشئة التي تساهم في التنويع الاقتصادي للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتفعيل الصناعات الحيوية.

2/ دوليا:

– مراجعة وتحديث الاتفاقيات والمعاهدات مجاراة للتوسع الذي تشهده الجريمة المنظمة العبر قومية خاصة في ظل التحديات الأمنية التي تستدعي تعاونا دوليا بهدف تبادل المعلومات والخبرات من الشرق والغرب والجنوب عن طريق تطوير هياكل القوة بين دول افريقيا وفقا لطبيعة التهديدات المتنامية ذلك لأن عمليات جمع وتبادل المعلومات بالتقنيات الحديثة يعتبر أكثر أهمية من العمليات العسكرية التقليدية.

– تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول الجوار بواسطة مشاريع تتعلق بالبنية التحتية كبناء الطرق والسكك الحديدية التي من شأنها أن تحقق التنمية الاقتصادية خاصة في المناطق الحدودية الجزائرية وبذلك يتم وضع حد للشبكات الإجرامية التي تحاول استغلال ثروات الجزائر عن طريق استغلال الاوضاع المزرية التي تعاني منها هذه المناطق بهدف تأمين حقوق السكان المهمشين.

– المكانة الدولية والاحترافية الدبلوماسية التي تتمتع بها الجزائر تدفع الجزائر إلى التنسيق وتكثيف الجهود لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية لاسيما وأن الجزائر تملك خبرة واسعة في مجال مكافحة التهديدات المتنامية منها الإرهاب لسنوات عديدة خاصة فيما يتعلق بالتحالفات بين الشبكات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية الأمر الذي يعزز دور التعاون الشرطي الافريقي مع هيئة الأفريبول ***Afripol***.

3/ اقليميا:

– تنويع جهود مكافحة الإرهاب الإقليمية في منطقة الساحل خاصة بعد سقوط نظام القذافي وما نتج عنه من تهديدات وتحالفات بين التنظيمات الاجرامية والارهابية، فإن الجزائر بإمكانها ملأ الفراغ الاقتصادي في منطقة الساحل والصحراء بتكثيف الاستثمارات من خلال مبادرات التنمية المحلية بالتعاون مع دول المنطقة ما ينتج عنه امتصاص لنسب البطالة والفقر والمجاعة والجهل وبالتالي غض الطرف عن الانضمام للتنظيمات والانشطة الإجرامية وفي نفس الوقت تأكيد التزام هذه الدول بالمصالح والأهداف المشتركة بينها.

– وقف التدخلات الأجنبية الفرنسية والأمريكية التي تزيد من تأزم الأوضاع الأمنية في المنطقة والذي تتخذه الشبكات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية ذريعة للقتل ونشر الفوضى، ومكافحة التهديدات هي من مسؤولية الدول المعنية وليس مسؤولية الأطراف الخارجية والتي على أساسها تبنت الجزائر مبادئها القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

1/المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب:

1. الشقحاء فهد بن محمد، " **الأمن الوطني: تصور شامل**"، ط. 1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.
2. القليطي سعيد علي حسن، " **التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الامن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية**"، المملكة السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، بدون تاريخ.
3. المهدي لحمش، **"النظام الجمركي ومسار تطوره في الجزائر الفترة 1962- 2002"**، معهد النواحي الاقتصادية – جامعة الجزائر، 2002.
4. حيان سلمان، **" اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي"**، سوريا: جمعية العلوم الاقتصادية السورية-كلية الاقتصاد والتجارة، بدون تاريخ.
5. زين طارق، "**الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية – التعاون الدولي وسبل المكافحة (التدابير الاحترازية)**"، ط1. بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية – جامعة الدول العربية-لبنان، 2017.
6. شو مارك، كيمب والتر، مترجما، " **رصد المخربين-دليل لتحليل الجريمة المنظمة في الدول الهشة**"، نيويورك: معهد السلام الولي، 2021.
7. عثمان الحسن محمد نور، المبارك ياسر عوض الكريم، " **الهجرة غير المشروعة والجريمة"**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

2/ المجلات والدوريات:

1. العشاوي عبد العزيز، "**الجرائم المنظمة بين الجريمة الوطنية والجريمة الدولية**"، مجلة أصول الدين-الصراط، العدد 3، سبتمبر 2000.
2. العمراوي زكية، تمرابط نورة، **"مشكلة البطالة لدى حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية- دراسة سوسيولوجية حول الأسباب والانعكاسات"**، مجلة التمكين الاجتماعي-أم البواقي، المجلد: 2، العدد: 4، ديسمبر 2020.
3. بخوش صبيحة، **"الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال افريقيا –الجزائر أنموذجا"**، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي برلين – ألمانيا، المجلد :1، العدد: 1، مارس 2018.
4. برابح حمزة، **"الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي"**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية- المركز الجامعي- بريكة، المجلد: 2، العدد: 2، 2017.
5. بطاهر علي، **"سياسات التحرير لإصلاح الاقتصاد في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا- جامعة الشلف، العدد: 1، 2004.
6. بكرار شوش محمد، **"استعدادات الجزائر لمقتضيات حروب الجيل الرابع بين الواقع والآفاق"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون- ورقلة، المجلد: 13، العدد:3، 2021.

7. بن حركو غنية، حراث محمد، مرزوق فريد، **"إستراتيجية مكافحة الفساد الإداري والمالي في الجزائر"**، مجلة التنوير، العدد: 6، جوان 2018.

8. بن دعاس لمياء، **"جريمة الاتجار بالبشر في التشريع الجزائري"**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية– جامعة منتوري –قسنطينة، العدد: 09، جوان 2016.

9. بن قانة يونس، **" تهريب العملة عن طريق تزوير فواتير التجارة الخارجية"**، مجلة قانون النقل والنشاطات المينائية، جامعة محمد بن احمد– وهران 2، المجلد: 05، العدد: 01، 2018.

10. بن عزوز حاتم، **"آثار أنشطة الجريمة على الواقع الاجتماعي للفرد الجزائري"**، مجلة دراسات وأبحاث– عنابة، المجلد: 7، العدد: 21، 2015.

11. بن عمر الحاج عيسى، غفافلية عبد الله ياسين، عمراوي خديجة، **"دور الجزائر في استقرار منطقة الساحل الافريقي – مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة–"**، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، المجلد: 05، العدد: 01، 2021.

12. بن زاغو نزيهة، **"الدرك الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الوطنية والإقليمية"**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر–1، المجلد: 52، العدد: 3، 2010.

13. بن عبد الحميد عائشة، **"النظام القانوني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول)ودورها في مجال التعاون القضائي الشرطي"**، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي– جامعة الطارف، العدد: 11، 2020/03/05.

14. بن مشري عبد الحليم، **"جهود الجزائر لتحقيق التعاون الدولي في مجال مكافحة تهريب المهاجرين"**، مجلة المفكر– جامعة محمد خيضر– بسكرة، العدد: 12، 2015.

15. بوبعاية كمال، والي عبد اللطيف، **"الإشكالات التي تعترض تنسيق التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"**، مجلة الدراسات والبحث القانونية- جامعة المسيلة، المجلد: 6، العدد: 1، جانفي 2021.

16. بوحفص حاكمي، بن عطية سفيان الشارف، **" أعراض المرض الهولندي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)"**، مجلة جديد الاقتصاد– وهران، رقم: 11، ديسمبر 2016.

17. بودلال علي، **"القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري في الفترة مابين 2000–2010"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة تلمسان، العدد:65، 2014.

18. بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة، **" حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية"**، مجلة اقتصاديات المال والاعمالJFBE، ديسمبر 2017.

19. بوعافية رشيد، بن قيدة مروان، **" التشغيل غير الرسمي في الجزائر واشكالية تنظيمه"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد: 09، أفريل 2018.

20. بوعلام ناصر، **"دور الجزائر الإقليمي بين المعيارية ومقتضيات البيئة الجيو – أمنية في منطقة الساحل"**، مجلة مدارات سياسية – الجزائر 3، المجلد: 01، العدد: 04، مارس 2018.

21. تازير آمنة، **"المتجارة بالأسلحة في الجزائر– دراسة في الممنوع–"**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية –قسنطينة، المجلد: 5، العدد:01، 2020.

22. جديدي موسى، **" دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي، الجزائر، العدد: 7، 2016.

23. حبيش علي، **" الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر"**، مجلة معارف العلوم لاقتصادية، العدد: 18، جوان 2015.

24. حجاج مليكة، **" الحدود الفاصلة بين جريمتي الهجرة غير القانونية وتهريب المهاجرين"**، مجلة التراث– جامعة الجلفة، العدد: 10، ديسمبر 2013.

25. حسيني محمد العيد، **"الوقاية من مخاطر الفساد في قطاع الصحة في الجزائر وتأثيرها على جودة الخدمات الصحية"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون-بسكرة، العدد: 18، جانفي 2018.

26. حميدوش علي، برابح محمد، **" التهريب وأبعاده المختلفة– تهريب العملة بالجزائر أي دور للحراك في ذلك؟"**، مجلة مدارات سياسية، جامعة المدية– الجزائر، المجلد: 04، العدد: 3، 2020.

27. خلوفي سفيان، شريط كمال، **" أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد–19 على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر خلال النصف الأول من سنة 2020"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية– جامعة تبسة، المجلد: 11، العدد: 02، فيفري 2021.

28. دندن جمال الدين، **"الاستراتيجية الأمنية للدولة الجزائرية في مكافحة الجرائم السيبرانية"**، مجلة صوت القانون، المجلد: 7، العدد: 2، نوفمبر 2020.

29. دندن عبد القادر، **خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة – العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الإتجار بالمخدرات شمال افريقيا نموذجا–**، مجلة سياسات عربية المركز، العدد:8، 2014.

30. زرموت خالد، **"التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة"**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، جامعة الجزائر 3، المجلد: 6، العدد: 3، 2017.

31. ساحل مخلوف، **"المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب: الأسس والآليات"**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي– تبسة، العدد: 3، جانفي 2016.

32. سعدوني محمد، بوكراني راضية، **''الاقتصاد الجزائري وتحديات الامن الاقتصادي في ظل الأزمات الراهنة''**، مجلة الاقتصاد ودراسة الاعمال - بشار، مجلد :6، العدد01، جوان 2022.

33. سلطاني عادل، دادن عبد الغاني، **" الاقتصاد الموازي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2019"**، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي–الجزائر، المجلد: 04، العدد: 03، ديسمبر 2021.

34. سوبهايو باندیو باديای، ساندلر تود، جافيد يوناس، **"تكلفة الإرهاب"**، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2015.

35. شاكري سمية، **"شبكات تهريب الأشخاص في الجزائر بين الواقع والقانون"**، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية– سطيف، المجلد: 02، العدد: 02، 2018.

36. شرابي عبد العزيز، فروج محمد أمين، **"ظاهرة التقليد: المخاطر وطرق المكافحة"**، مجلة الاقتصاد والمجتمع– المغرب، العدد: 5، 2008.

37. شرماط سالم، **" الجريمة المنظمة عبر الوطنية: مفهومها، آثارها، ومعوقات مكافحتها"**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية– جامعة الأغواط، المجلد: 05، العدد: 02، 2021.

38. شيحان شهاب حمد، " **اقتصاد الظل بين السببية والتحديد (العراق حالة دراسية)"**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية–العراق، المجلد: 5، العدد:10، 2013.

39. ظريف شاكر، " **إشكالية العلاقة بين ظاهرة لارهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة–قراءة مقارنة في الوسائل والأهداف–"**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد: 11، جوان 2017.

40. عباد محمد سمير، بوسماحة عبد الحق، **الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 3، العدد 2، جوان 2020.

41. عبد الرحيم نادية، **"الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب في الجزائر"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية– جامعة الوادي، المجلد: 2، العدد: 2، 2015.

42. عبد المنعم بن أحمد، **"الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتطبيقاتها على الجرائم الواردة في التشريع الجزائري"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد: 5، العدد: 1، 2012.

43. عطية ادريس، " **تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد: 20، العدد: 02، ديسمبر 2018.

44. عقون مصطفى، **"مكافحة جريمة الاتجار بالأطفال على الصعيد الدولي والوطني"**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، مجلد: 02، العدد: 15، 2020.

45. عكروم عادل، " **الجريمة المنظمة – الآثار وطرق المواجهة**"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد:3، 2012.

46. غريب حكيم، **"البعد المتوسطي في التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب (الأطر والتحديات)"**، مجلة البدر– جامعة بشار، المجلد: 10، العدد: 9، 2018.

47. غيلاني السبتي، **"قراءة تاريخ العلاقات السياسية الجزائرية– المغربية (1516– 1912)"**، مجلة الإحياء، جامعة باتنة، العدد: 14، 2010.

48. فخاري فاروق، زبيري نورة، " **آليات التحكم في مشكلة تعثر الائتمان البنكي على ضوء التجارب الدولية – دراسة تحليلية**–''، مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد: 3، العدد3، 31 أكتوبر 2019.

49. قادة شهيد، **"التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لأليات إنفاذه"**، مجلة مركز حكم القانون بمكافحة الفساد Rola cc، 2019.

50. قدور يوسف، **"تداعيات تهريب وتجارة المخدرات على الامن الوطني في منطقة المغرب العربي"**، مجلة مدارات سياسية –الجزائر، المجلد :4، العدد: 3، 2020.

51. قوري يحي عبد الله، **"أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر: 1995–2016"**، مجلة الباحث، Issn 1112–3613، 2018.

52. قيشاح نبيلة، **"الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا ووطنيا"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية– جامعة عباس لغرور– خنشلة، المجلد: 02، العدد: 08، جوان 2018.

53. كركب عبد الحق، **"الاستغلال الفرنسي للبترول الجزائري ورد فعل الثورة الجزائرية (1956–1962)"**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد: 3، العدد: 1، جانفي 2020.

54. لزعر عبد العزيز، زياني رشيد، **"آلية الاتحاد الافريقي للتعاون الشرطي (الأفريبول) ودورها في مكافحة الجريمة الالكترونية"**، مجلة متون– جامعة مولاي الطاهر– سعيدة، المجلد: 14، العدد: 3، 2021/09/15.

55. مجدان محمد، **"التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، جامعة الجزائر –3، المجلد: 3، العدد: 1، 2016/06/01.

56. محرز صالح، راشي طارق، **"الفساد الاقتصادي أسبابه وآثاره وميكانزمات مكافحته في الجزائر"**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية"، العدد: 4، 2020.

57. محمدي حامد، هدار خالد، **" تأثير المخدرات على اقتصاديات الدول"**، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد: 5، ديسمبر 2018.

58. مجلة الجيش اللبناني (الدفاع الوطني)، **"دور المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة"**، العدد: 87، جانفي 2014، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/04/06، الموقع: *https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/*

59. مروك نصر الدين، " **الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق**"، مجلة كلية الدين الصراط، العدد 3، سبتمبر 2000.

60. مزاهدية رفيق، **"مكافحة جرائم غسل الأموال في الجزائر: الواقع والحلول"**، مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عباس لغرور– خنشلة، المجلد: 02، العدد: 03، 2021.

61. مصطفاوي عمار، عبد اللاوي مفيد، **"بنية الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال"**، جامعة الواد، أفريل 2018.

62. مصنوعة أحمد، بركنو نصيرة، "**الامن الاقتصادي العربي–الواقع والتحديات**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد: 02، العدد: 03، 2016.

63. مطالبي بسمة، **"طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية"**، مجلة السياسة العالمية– جامعة الجزائر –1، المجلد: 05، العدد: 01، 2021.

64. موسوس مغنية، **"ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة"**، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، المجلد :4، العدد: 2، 2018.

65. موقع الجيش، **" ملف الأمن السيبراني بكافة أشكاله"**، مجلة الجيش الوطني الشعبي، العدد: 685، أوت 2020.

66. وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، **" نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر"**، مجلة الحوار الفكري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–جامعة أدرار، المجلد: 15، العدد: 02، 2020/12/30.

3/ الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. براهمي بوطالب، **"مقاربة اقتصادية للتهريب في الجزائر"**، (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية– تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، 2012).

2. بن عودة حورية، "**الجريمة المنظمة وآليات مكافحتها دوليا**"، (مذكرة ماجيستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم الحقوق، جامعة الطاهر مولاي –سعيدة، 2010).

3. بودن زكرياء، **"أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها: 2010–2014"**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2015).

4. بوغابة عبد العزيز، **"إجراءات المتابعة الخاصة بجريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري"**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير تخصص قانون جنائي دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية– قسم الحقوق، جامعة أم البواقي، 2013).
5. تباني وهيبة، "**الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي–دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية–الأمن والتعاون، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو، 2014).
6. ذنايب آسية، " **الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**"، (مذكرة لنيل درجة الماستر في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة الإخوة منتوري –قسنطينة، 2010).
7. سيواني عبد الوهاب، "**التهريب الجمركي واستراتيجيات التصدي له"**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة الجزائر، 2007).
8. عباسي محمد الحبيب، "**الجريمة المنظمة العابرة للحدود**"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان، 2017).
9. عسول صالح، **"اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة (1956–1962)"**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008–2009).
10. عطوات عبد النور، **" دور الفواعل المحلية في إدارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بالجنوب الجزائري – دراسة حالتي تمنراست وورقلة-"**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، قسم: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2016).
11. عودية فريزة، **"مكافحة الهجرة غير الشرعية – في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية–"**، (أطروحة لنيل دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق– الجزائر1، 2015).
12. فريمش مليكة، " **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**"(رسالة الدكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2012).
13. قارة ملاك، **" القطاع غير الرسمي في الجزائر"**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء علوم في العلوم في العلوم الاقتصادية، قسم: الاقتصاد المالي، جامعة منتوري قسنطينة 2010).
14. قرايش سامية، " **التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة العبر وطنية**"، (مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع تحولات الدولة، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ب.س).
15. لموشي طلال، **" دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية – المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا–"**، (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة– 1، 2014).
16. محمد فوزي صالح، "**الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الإنسان**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، قسم الحقوق، جامعة يحي فاس–المدية، 2009).

17. نوري أحمد، **"فاعلية آليات مكافحة الفساد في التشريع الجزائري"**، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د) في القانون الخاص، تخصص: قانون الأعمال، جامعة غرداية، 2021).

4/ القوانين والمواد :

1. الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية، العدد 15، 11 ربيع الأول 1430هـ، 08 مارس 2009.
2. **المادة 2 من الأمر 05-06** المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-09 المؤرخ في 2005/08/23 المتعلق بمكافحة التهريب ج. ر عدد 59. صادر في: 2005/08/28.
3. قانون 04-المؤرخ في 2004-12-25 المتعلق:" **بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها"**, ج ر عدد 83 لسنة 2004.
4. قانون:**" يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما"**، رقم: 576-2005، الطبعة الأولى، د. و. أ. ت، 2005.
5. مرسوم رئاسي رقم: 02-55، مؤرخ في: 22 دي القعدة 1422، الموافق لـ: 05 فيفري 2002، المتضمنة **"التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"** المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم: 15 نوفمبر 2000.
6. مرسوم رئاسي رقم: **47-01** المؤرخ في **11**فبراير **2001**، (ج، ر رقم: **11**، **2001**).
7. مرسوم رئاسي رقم **181-94**المؤرخ في **27**جوان 1994 (ج. ر رقم **43**، سنة **1994**).
8. مرسوم الرئاسي رقم **249-14**المؤرخ في **2014/09/08 (ج. ر 54**سنة **2014**).
9. مرسوم الرئاسي رقم **252-14المؤرخ** في **2014/09/08** (ج. ر **57**سنة **2014**).
10. مرسوم الرئاسي رقم **251-14المؤرخ** في **2014/09/08** (ج. ر **55**سنة **2014**).
11. مرسوم الرئاسي رقم **250-14**المؤرخ في **2014/09/08** (ج. ر **55**سنة **2014**).
12. وزارة العدل الجزائرية، " **القانون رقم: 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته**''، الطبعة الأولى، د. و. أ. ت، 2006.

التقارير:

1. التقارير الدورية الثالثة للدول الأطراف الواجب تقديمها في عام 1998، **"النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 19 من اتفاقية حول حقوق الانسان"**، 2006/07/16، تم الاطلاع على الاتفاقية في: 2023/05/08، عبر موقع *Ohchr*، الموقع:

http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPRiCAqhKb7yhsiGWyjcil

2. المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني، **"قوانين المرأة المدنية والأسرية"**، تم الاطلاع على الموقع 2023/02/09، الموقع: *https://www.efi-rcso.org/ar/*
3. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، **"عدد اللاجئين الافارقة في الجزائر في 2015"**، تم الاطلاع على الموقع: 2022/10/30، الموقع:

https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278b0.html

4. المفوضية العالمية لسياسات المخدرات، ترجمة محمد خليل، **" تقرير قوانين المخدرات واستهداف نخب الجريمة المنظمة"**، سويسرا: مؤسسة أوك وزارة الخارجية الفدرالية السويسرية، 2020.

5. اليونيسكو، "**مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في صدارة فعالية تنظمها اليونيسكو**"، 2021، تم التصفح: 2021/08/24، الموقع:-*https://ar.unesco.org/news/mkfh-ltjr-gyr-lmshrw-blmmtlkt-lthqfy-fy-sdr-fly-tnzmh-lywnskw-0*

6. بيان لوزارة الدفاع الوطني الجزائري، **"الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي من 21 إلى 27 ديسمبر 2022"**، 2022/12/28، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/21، الموقع: *https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2022/decembre/lutte28122022ar.php*

7. خلية معالجة الاستعلام المالي، صدور المرسوم التنفيذي المتعلق:" **بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما"** رقم: 20-398، بتاريخ: 11 جمادى الأولى 1442، الموافق لـ: 2020/12/26، 2021/09/13، تم الاطلاع على الموقع: 2023/05/24، الموقع: *https://ctrf.mf.gov.dz/index.php/ar/2021-09-13-08-30-48/139-20-398-11-1442-26-2020*

8. مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال افريقيا، **" تمكين القضاة الجزائريين لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"**، بدون تاريخ، تم الاطلاع على الموقع 2023/01/25، الموقع: *https://www.unodc.org/romena/ar/Stories/2013/October/empowering-algerian-magistrates-to-fight-human-trafficking-and-smuggling-of-migrants.html*

9. مكتب الأمم المتحدة، **"تقرير عالمي: جائحة كوفيد-19والازمات الأخرى تغير أنماط الاتجار بالبشر وتعيق تحديد الضحايا"**، جانفي 2023، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/02/19، الموقع: *https://news.un.org/ar/story/2023/01/1117617*

10. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (*UNODC*)، **"البرنامج الإقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان"**، القاهرة- مصر، 2016/05/09.

11. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (*UNODC*)، **" آليات التعاون الدولي الرسمية**''، بدون تاريخ، تم تصفح الموقع: 2023/06/13، الموقع:

https://www.unodc.org/e4j/ar/cybercrime/module-7/key-issues/formal-international-cooperation-mechanisms.html

12. منظمة العفو الدولية، **"البروتوكول الخاص بحقوق المرأة في افريقيا- تقوية عملية تعزيز الحقوق الإنسانية للمرأة وحمايتها في افريقيا"**، جوان 2004.

13. موقع الطاقة، "**مناجم الذهب في الجزائر ثروة ضخمة وسرقة لا تتوقف"**، 2020/07/19، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/23، الموقع: *https://attaqa.net/*

14. موقع الأفريبول، **"المؤتمر الافريقي للمديرين والمفتشين العامين للشرطة في أفريبول- إعلان الجزائر بشأن إنشاء الآلية الافريقية للتعاون الشرطي أفريبول"**، بدون تاريخ نشر، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/06/08، الموقع: *https://afripol.africa-union.org/algiers-declaration/?lang=ar*

15. موقع الانتربول، **"وسط افريقيا: المجرمون يجنون أموالا طائلة من ارتفاع أسعار الذهب بسبب كوفيد-19"**، 2021، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/23، الموقع:

https://www.interpol.int/ar/1/1/2021/192

16. موقع بوابة إفريقيا الإخبارية، **"شبكات دولية وراء تهريب الآثار بالجزائر"**، 216/04/19، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/12، الموقع: */https://www.afrigatenews.net/article*

17. مينافاتف ***Menafatf Gafimoan***، **"مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا"**، التقرير السنوي الثالث 2007، المنامة–مملكة البحرين.

18. وحدة المعلومات المالية، " **دليل التزامات تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة**"، جويلية 2020، تم التصفح: 2021/08/23، الموقع: *https:// www.moci.gov.qa*

19. وزارة العدل، **"المعاهدات والاتفاقيات الدولية"**، 2023، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/06/08، الموقع:*https://www.mjustice.dz/ar/conventions-internationaux-2-2*

5/ أوراق علمية ومقالات مأخوذة من مواقع عبر الانترنت :

1. الديواني عبد الغفار، **"الردع الإلكتروني بين المنع والانتقام"**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة– المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، 4 جويلية 2015، تم تفحص الموقع: 2023/03/26، الموقع: *https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/733/*
2. العارف توفيق، **"الآليات القانونية لحماية البيانات الرقمية"**، موقع معهد الشعب للتكوين والتدريب الإعلامي، 2023/04/08، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/06/01، الموقع: *http://www.ech-chaab.com/ar*
3. المقبل زيد محمد، **"الفاعل الأسود في السياسة العالمية: إعادة تقييم لمكانة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في السياسة العالمية المعاصرة"**، موقع دراسات، 2023/02/25، تم الاطلاع: 2023/05/10، الموقع: */https://caus.org.lb/transnational-organized-crime*
4. الموسوعة السياسية، " **الأمن الاقتصادي**"، تم الاطلاع على الموقع في: 2021/12/10، الموقع-*https://political encyclopedia.org/dictionary*
5. بركان سعيد، **"كورونا تساهم في ارتفاع عدد الجرائم الالكترونية"**، بوابة افريقيا الإخبارية، 14جانفي 2021، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2022/10/15، الموقع: */https://www.afrigatenews.net/article*
6. بودهان ياسين، **"تهريب العملة الأجنبية ظاهرة تهدد الاقتصاد الجزائري"**، موقع الجزيرة، 2014/12/15، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2023/03/01، الموقع: */https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/12/15*
7. بومليك نوال، عبد العالي عبد القادر، "**الأخطار الأمنية للجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية**"، 2014/02/27، تاريخ الاطلاع: 2021/03/29، الموقع: *http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/480*
8. جيدل سمية، **"مكافحة الفساد المؤسساتي: استراتيجية الدولة في تحقيق التنمية المستدامة"**، موقع: المستثمر، 2022/09/20، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/01، الموقع: *https://almostathmir.dz*
9. جيف بورتر، مترجما، " **التحديات الاقتصادية للجزائر فرص لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية"**، 28 ماي 2021، من موقع *The Washington institute for Near East Policy*، تم الاطلاع على الموقع: 2023/01/02، الموقع: *https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/althdyat-alaqtsadyt-lljzayr-frs-lmsharkt-alwlayat-almthdt*

10. حاحة عبد العالي، " **استراتيجية المشرع الجزائري في مواجهة الفساد"، الملتقى الدولي الخامس عشر حول: " الفساد واليات مكافحته في الدول المغاربية"،** (مؤتمر منعقد يومي: 14/13 أفريل 2015، من طرف مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق– كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة محمد خيضر– بسكرة) .

11. حارش عادل، " **تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري"**، مقال منشور في موقع المركز الديمقراطي العربي، 2014/07/20، تم الاطلاع على الموقع: 2023/04/06، الموقع: *https://democraticac.de/?p=2448*

12. ذيب موسى البدانية، " **الجرائم الالكترونية – المفهوم والأسباب"**، (ورقة علمية في الملتقى العلمي الجرائم المستحدثة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية خلال الفترة: 2–2014/09/4، كلية العلوم الاستراتيجية، المملكة الأردنية الهاشمية–عمان).

13. صخري محمد، **"قراءة في مفهوم الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات القومية"**، (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018/09/12)، تم الاطلاع على الموقع في: 2021/12/09، الموقع: *https://www.politics-dz.com*

14. صاخري محمد، **"الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى يومنا هذا"**، الموسوعة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية، 2019/09/04، تم الاطلاع يوم: 2021/12/09، الموقع: *https://www.politics-dz.com*

15. عابد شريفة، **"استراتيجية وطنية للوقاية من الاتجار بالبشر قريبا"**، 2023/02/02، موقع المساء يومية إخبارية وطنية، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/04، الموقع: */https://www.el-massa.com/dz*

16. عاقلي فضيلة، **"الجريمة الإلكترونية وإجراءات مواجهتها من خلال التشريع الجزائري"**، (المؤتمر الدولي الرابع عشر للجرائم الإلكترونية، طرابلس، بتاريخ 24–25 مارس 2017).

17. عامر عادل، **"أضرار الاتجار بالبشر على الاقتصاد القومي"**، موقع الفراعنة مستقبل له جذور، 02جويلية 2022، تم الاطلاع على الموقع: 2022/12/24، الموقع:*https://www.alfaraena.com/*

18. غانم دالية، **"الجزائر على حافة الهاوية: ماذا حققت الأعوام السبعة عشر من حكم بوتفليقة؟"**، " مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، 2016/04/20، تم الاطلاع يوم: 2022/01/18، الموقع:*https://carnegie-mec.org/2016/04/28/ar-pub-63483*

19. غانم دالية، **"المناطق الحدودية في الجزائر: بلد قائم بذاته"**، مركز مالكوم كير–كارينغي للشرق الأوسط، 18 2020/19، تم الاطلاع على الموقع: 2023/01/16، الموقع: *https://carnegie-mec.org/2020/09/18/ar-pub-82578*

20. كافي ايمان، **"الدولة الجزائرية تتصدى لحروب الجيل الرابع"**، جريدة الشعب الالكترونية، 09 فيفري 2022، تم الاطلاع على الموقع: 2022/10/16، الموقع: */http://www.ech-chaab.com/ar*

21. لونيسي فارس، **'' أمن الحدود الجزائرية في ظل التهديدات فوق الدولاتية ومنطق اللا حدود الجغرافية – دراسة حالة الطوارق-''**، موقع: المركز الديقراطي العربي/ 2016/07/07، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/01، الموقع: *https://www.democraticac.de/?p=34694*

22. مايكل كالري، "**كورونا يعيد تشكيل معادلة الطاقة العاملية**"، موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2020/05/01، تاريخ الاطلاع: 2023/04/08، الموقع:/*https://alarab.co.uk*

23. مركز الجزيرة للدراسات، **"استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي"**، 2012/7/03، تم الاطلاع على الموقع: 2023/04/06، الموقع: *https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html*

24. مقال بموقع بوابة افريقيا الإخبارية، " **الجريمة المنظمة العابرة للحدود تتحدى المجتمع الدولي**"، 2018/10/17، تم تصفح الموقع: 2021/6/15، الموقع: */https://www.afrigatenews.net/article*

25. مقال بموقع سلسلة النمائط الجامعية (***UNODC***)، "**الجريمة المنظمة**"، تم الاطلاع على الموقع: 2020/12/14، الموقع: *https://www.unodc.org/e4j/ar/organized-crime/module-1/key-issues/definition-in-convention.htm*

26. موقع الأمم المتحدة بالعربية– أخبار الأمم المتحدة– منظور عالمي وقصص إنسانية، **"مسؤولون أمميون الروابط العابرة للحدود بين الإرهابيين والجريمة المنظمة تؤكد على الحاجة إلى استجابة عالمية متماسكة"**، 2020/08/06، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2023/03/14، الموقع: *https://news.un.org/ar/story/2020/08/1059392*

27. نشرة الاتحاد المصري للتأمين، **" الهجمات الالكترونية (السيبرانية) والتأمين"**، العدد 67، 2021/2017، تم الاطلاع على الموقع: 2022/10/13، الموقع: *https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1324*

28. وكالة الأنباء الجزائرية، **"مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود: إنشاء منظومة وطنية لمعالجة معلومات الركاب"**، 25 سبتمبر 2021، تم الاطلاع على الموقع: 2023/05/29، الموقع: *https://www.aps.dz/ar/algerie/112897-2021-09-25-11-17-36*

29. ولد الصديق ميلود، **"هاجس التهديدات في منطقة الساحل وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"**، موقع العربي الجديد، 2023/03/21، تم الاطلاع على الموقع: 2023/03/30، الموقع: */https://www.alaraby.co.uk/opinion*

30. ولفرام لاخر، **" الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"**، (بيروت: أوراق كارينغي، الشرق الأوسط، سبتمبر 2012).

31. *Global Initiative (Against Transnationational Organized Crime)* ، بالعربية، **"مؤشر الجريمة المنظمة العالمي 2021"**، *Edact*، 2021.

6/ روابط الانترنت:

1. الحاسن بلخير، " **الجزائر وتجاوزات الإنسان وراء تدهور غابات البلوط الفليني**"، أطلس تايمز، 2018/10/08، تم التصفح في: 2021/09/06، الموقع: *http://atlas-times.com/index.php/en/op-ed/79-article/slider/463-2018-10-08-21-00-46*

2. الصاوي عبد الحافظ، **"هذه أهم التحديات الاقتصادية أمام الرئيس الجزائري المنتظر"**، موقع الجزيرة، 2019/12/10، تم الاطلاع: 2022/01/26، الموقع: */https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/12/10*

3. النهار *Online*، **"الاعتداء الجنسي على القصر يستفحل في الجزائر وسطيف تحتل الصدارة"**، 2009/02/16، تم الاطلاع 2023/04/14، الموقع: *https://www.ennaharonline.com*

4. الإذاعة الجزائرية، **''الفريق أول السعيد شنقريحة يحذر من المحاولات الخسيسة لإغراق الجزائر بالمخدرات''**، 2023/05/08، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/05/10، الموقع: *https://news.radioalgerie.dz/ar/node/25961*

5. الإذاعة الجزائرية، **"الإطاحة بشبكة إجرامية أنشأت خفية فرعا لبنك أجنبي غير معتمد في الجزائر"**، 2023/02/25، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/05/05، الموقع: *https://news.radioalgerie.dz/ar/node/22319*

6. الإذاعة الجزائرية، **" قضية تركيب السيارات: ممارسات الوزراء ورجال الأعمال الفاسدين كبدت الخزينة العمومية خسائر فاقت 128 مليار دينار"**، 2019/12/08، تم الاطلاع على الموقع: 2022/11/27، الموقع: *https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20191208/186541.html*

7. الإذاعة الجزائرية، **"مكافحة الفساد: الجزائر تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات وتسليم المجرمين"**، 2021/06/03، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/04/05، الموقع: *https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210603/212675.html*

8. بورنان يونس، **"اقتصاد الجزائر...تركة ما بعد بوتفليقة"**، موقع العين الإخبارية، 2020/02/22، تاريخ الاطلاع: 2022/11/24، الموقع: *https://al-ain.com/article/algeria-s-economy-legacy-beyond-bouteflika*

9. بارودي عبد السلام، **"محاربة الاتجار بالبشر.... هل فشلت خطط الجزائر؟"**، 2017/12/29، تم الاطلاع على الموقع: 2022/12/29، الموقع: *https://www.maghrebvoices.com/2017/12/29*

10. بورنان يونس، **"9 آلاف اعتداء جنسي على أطفال الجزائر"**، العين الإخبارية، 2020/07/28، تم الاطلاع على الموقع: 2023/04/18، الموقع: *https://al-ain.com/article/sexual-assault-children-of-algeria*

11. بورنان يونس، **"4 حيوانات مهددة بالانقراض تظهر في الجزائر...والسبب كورونا والثلوج"**، 2020/12/06، موقع العين الإخبارية، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/20، الموقع: *https://al-ain.com/article/algeria-golden-wolf-snow-corona*

12. بن مسعود عبد القادر، **"ثروة الجزائريين الضائعة...أين تذهب معادن الجزائر"**، موقع ساسة بوست، 2020/03/01، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/02، الموقع: *https://www.sasapost.com/where-do-algerias-minerals-go/*

13. حمادي فاطمة الزهراء، " **الحرب تشتعل بين مهربي الخشب وتكشف تواطؤ بعض محافظي الغابات**"، موقع الفجر، 2011/12/18، تم التصفح في: *2021/09/06*، الموقع: *https://www.djazairess.com/alfadjr/200202*

14. حمودة أيمن، **"تهريب العملة.. ظاهرة تعمق جراح الاقتصاد الجزائري"**، موقع الخليج أولاين، 2019/03/06، تم الاطلاع على الموقع: 2023/04/08، الموقع: *https://alkhaleejonline.net/*

15. حني خالد، **"خسائر صادمة بسبب الهجمات الالكترونية....كم تكبد العالم؟"**، موقع العربية- القاهرة، 2020/05/20، تم الاطلاع على الموقع: 2022/10/16، الموقع: *https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2019/10/23/*

16. حوامدي فوزي، **"تهريب 300 مليار من الذهب خلال 3سنوات"**، موقع النهار أونلاين، 2011/05/17، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/23، الموقع: */https://www.ennaharonline.com*

17. جابر آدم، **" تهريب أكثر من 78 مليون دولار من الجزائر إلى كندا منذ بداية الحراك؟"**، موقع القدس العربي، 2019/09/07، تم الاطلاع على الموقع: 2023/03/01، الموقع: */https://www.alquds.co.uk/*

18. جريدة النصر الالكترونية، " **قطع أثرية تعرض للبيع على الأنترنت**"، الأحد 5 سبتمبر 2021، التصفح تم في نفس اليوم (2021/09/05)، الموقع: *https://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-34-08/2014-08-25-12-21-09/140019-2020-01-21-10-58-22*

19. سوماتي سهام سعدية، **"هل آن الأوان لفتح مكاتب رسمية لصرف العملة بالجزائر؟"**، جريدة الأيام – يومية إخبارية وطنية جزائرية–، 06 أكتوبر 2022، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2022/11/06، الموقع: *https://www.elayem.dz/*

20. شحاتة أمين، **"المخدرات: خريطة الإنتاج والإستهلاك والإتجار"**، موقع الجزيرة، 2004/10/03، تم الاطلاع على الموقع: 2023/01/21، الموقع: *https://www.aljazeera.net/2004/10/03*

21. عز الدين عمر، **"العشرية السوداء.... قصة سقوط الجزائر في مستنقع الدم"**، موقع ميدان–الجزيرة، 2021/08/16، تم الاطلاع يوم: 2022/01/11، الموقع: *https://www.aljazeera.net/midan/intellect/history/2019/3/13/*

22. عميرة عائد، **"60 سنة على الاستقلال....هل أحسنت الحكومات المتعاقبة استغلال ثروات الجزائر"**، موقع بوست، 2022/07/05، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/02، الموقع: *https://www.noonpost.com/content/44563*

23. فرانس 24، ''"**تهريب الوقود إلى تونس والمغرب يكلف ميزانية الجزائر حوالي مليار دولار**"، 2016/01/06، تم التصفح: 2021/08/22، الموقع: *https://www.France24.com*

24. كحال حمزة، **"انتعاش محصول القمح في الجزائر الموسم الجاري"**، 6 جوان 2022، تم الاطلاع على الموقع: 2022/11/29، الموقع: *https://www.alaraby.co.uk/economy/*

25. كحال حمزة، **"عصابات في 4 عواصم تتنافس على تهريب النقد الأجنبي من الجزائر"**، موقع العربي الجديد، 2022/07/25، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/03/02، الموقع: *https://www.alaraby.co.uk/economy/*

26. كحال حمزة، " **نهب ذهب الجزائر...بحث عن الثراء السريع في صحراء قاحلة**"، موقع العربي الجديد، 2018/10/15، تم التصفح: 2020/08/23، الموقع: *https://www.alaraby.co.uk/*

27. كحال حمزة، **"الجزائر: توسيع دائرة مكافحة غسيل الأموال"**، موقع العربي الجديد، 2022/11/14، تم الاطلاع على الموقع: 2023/01/11، الموقع: *https://www.alaraby.co.uk/economy/*

28. كحال حمزة، **"10 مليارات دولار في السوق السوداء"**، موقع العربي الجديد، 26 جويلية 2021، تم الاطلاع يوم: 2022/11/06، الموقع: *https://www.alaraby.co.uk/investigations*

29. كرطالي أمين، **"من المثلية إلى البيدوفيليا"**، الشروق اونلاين، 2022/12/20، تم الاطلاع على الموقع: 2023/04/18، الموقع: *https://www.echoroukonline.com*

30. لحياني عثمان، **"الجزائر تكشف عن علاقة بين تهريب المخدرات وخلايا الإرهاب"**، موقع الحدث، 27 جويلية 2013، تم الاطلاع على الموقع: 2023/03/15، الموقع: *https://www.alarabiya.net/north-africa/algeria/2013/06/27/*

31. مرواني أحمد، **"مكافحة الفساد في الجزائر ترحيب بتوجس"**، منتدى فكرة، 8 جويلية 2019، تم الاطلاع: 2022/11/27، الموقع: *https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mkafht-alfsad-fy-aljzayr-trhyb-btwjs*

32. معط الله سهام، **" أموال الجزائريين المنهوبة... هل هناك امل في استرجاعها؟"**، موقع العربي الجديد، 13 سبتمبر 2021، تم الاطلاع على الموقع: 2022/11/29، الموقع: *https://www.alaraby.co.uk/economy/*

33. موقع الإخبارية، **"مخاطر تدفق الأسلحة من ليبيا إلى الجزائر"**، 2022/08/3، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/20، الموقع: *https://elikhbaria.dz/*

34. موقع الإذاعة الجزائرية، **"طبي: قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب أداة جديدة لحماية الاقتصاد الوطني"**، 2022/10/17، تم الاطلاع على الموقع: 2023/01/05، الموقع: *https://news.radioalgerie.dz/ar/node/16062*

35. موقع الحرة (أسوتشيتد برس)، " **الأمم المتحدة تكشف تهريب الذهب من الكونغو لتمويل المتمردين وإحدى وجهاته**"، 20جويلية، تم التصفح: في 2021/08/23، الموقع: *https:// www.alhurra.com/arabic-and-international/2020/06/20/.*

36. موقع الجزيرة، **"أكثر من 300 مليار دولار من أموال الجزائر هربت إلى الخارج"**، 2019/07/04، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/03/02، الموقع: *https://mubasher.aljazeera.net/news/economy/2019/7/4/*

37. موقع القدس العربي، **"الجزائر على قائمة المراقبة في التقرير الأمريكي للاتجار بالبشر ولعمامرة مرتاح للتصنيف الجديد"**، 2022/07/20، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/04، الموقع: *https://www.alquds.co.uk/.*

38. موقع المشوار، **"مختص في الإجرام السيبراني: إنشاء مصلحة مكافحة الإجرام السيبراني"**، 2023/02/15، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/01، الموقع: *https://almostathmir.dz/*

39. موقع جزايرس الإخباري، **"ورشات سرية تمون السوق الموازية للصاغة"**، 2016/07/24، تم الاطلاع: 2022/11/09، الموقع: *https://www.djazairess.com/annasr/151257*

40. ميموني عباس، **"إرهاب الحدود بالجزائر.... لاختراقها أم توريط للجيش"**، موقع: *Anadolu Agency*، 2022/03/28، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/04، الموقع: *https://www.aa.com.tr/ar/*

41. وكالة الأنباء الجزائرية، **"الإرهاب والجريمة المنظمة: الجزائر ترافع من أجل مقاربة شاملة"**، 2019/07/11، تم الاطلاع على الموقع: 2023/06/13، الموقع: *https://www.aps.dz/ar/algerie/*

42. وكالة الأنباء الجزائرية، **"الأفريبول تبدي موافقتها على تسجيل مقترح العضوية الدائمة للجزائر"**، 06 ماي 2023، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/06/08، الموقع: *https://www.aps.dz/ar/algerie/143331-2023-05-06-08-27-21*

43. وكالة الانباء الجزائرية، **"إحباط تهريب أزيد من 500 ألف أورو عبر المراكز الحدودية خلال الثلاثي الأول من 2022"**، 2022/04/24، تم الاطلاع على الموقع: 2023/03/05، الموقع: *https://www.aps.dz/ar/societe/124945-500-2022*

44. وكالة الانباء الجزائرية، **"الجزائر: ارتفاع مستمر في عدد المهاجرين غير الشرعيين"**، 2021/12/16، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/05، الموقع: *https://www.aps.dz/ar/societe/118275-2021-12-16-15-53-09*

45. وكالة الأنباء الجزائرية، **"الجيش الوطني الشعبي: نتائج معتبرة في مكافحة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة خلال 2022"**، 2023/01/02، تم الاطلاع على الموقع في: 2023/06/04، الموقع: *https://www.aps.dz/ar/algerie/137037-2022*

46. وكالة الأنباء الجزائرية، **"صيد غير مشروع: إسترجاع أزيد من 2.900 حيوان محمي من طرف الجمارك الجزائرية سنة 2020"**، 2021/03/04، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/23، الموقع: *https://www.aps.dz/ar/economie/102912-2-900-2020*

47. يكاني نبيل، "**الجزائر ترفع من أسعار البترول للحد من تهريبها إلى المغرب وتونس وتعلن خسائرها ب 2 مليار دولار سنويا**"، رأي اليوم، 2016/05/17، تم التصفح: 2021/08/22، الموقع: *https://www. Erlalyoum.com*

48. موقع *Tuniscope(TS)*، **"تهريب الوقود إلى تونس والمغرب يكلف الجزائر خسارة بملياري دولار"**، 2018/03/06، م الاطلاع على الموقع: 2023/01/01، الموقع: *https://www.tuniscope.com/ar/article/85858/arabe/actu/carburant-204308*

49. موقع *GlobalPtrolPricesK*، **"الجزائر أسعار الديزل يوم 8 شهر 8 سنة 2022"**، تم تصفح الموقع: 2022/08/12، الموقع: */https://ar.globalpetrolprices.com/Algeria/diesel_prices*

50. موقع *DW* عربية، **"بسبب كورونا.... تراجع الجرائم التقليدية وازدياد الاحتيال الالكتروني"**، ألمانيا، 2020/03/28، تم الاطلاع على الموقع: 2023/02/21، الموقع:*https://www.dw.com/ar/*

51. *Tunisie TelegraphK* ,**"الكشف عن شبكة إجرامية دولية للاتجار بالسلاح"**، 11 فيفري 2021، تم الاطلاع على الموقع : 2023/02/19، الموقع : *https://tunisie-telegraph.com/2021/02/11/*

2/ المراجع باللغة الأجنبية:

A. Books and Book Chapters :

1. *Adamoli Sabrina, Di Nicola Andrea, Savona Ernesto U, Zoffi Paola, '**'Organised Crime Around The World"**, - Finland : European Institute for Crime Prevention and Control, affiliated with the United Nations (HEUNI), Helsinki, 1998.*

*2. Aghatise Joseph, '**'Cyba crime definition"**, Nigeria : Insitute of Human Virology, 20 June 2006.*

*Arieff Alexis, '**'U.S.-Algerian Security Cooperation and Regional Counterterrorism"**, Maghreb Facing New Global Challenges, July 2011.*

*3. Alemika Etannibi E.O, '**' The Impact of Organised Crime on Governance in West Africa"**, Abuja : Friedrich Ebert Stiftung, August 2013.*

*4. Anderson Helen, O'Connell Ann, Ramsay Ian, Michelle Welsh, Hannah Withers, **'Defining and Profiling Phoenix Activity '',** Australia: December 2014.*

*5.Bamba Gaye Serigne, '**' Connections between Jihadist groups and Smuggling and illegal trafficking rings in the Sahel"**, Senegal- Dakar : Friedrich Ebert Stiftung- New Approaches to collective Security, 2018.*

*6. Baris Cayli, '**'Italian Civil society against the Mafia : From perceptions to expectations"**, Scotland : International Journal of law, Crime and Justise, University of Stirling, 2013.*

*7. Barrie Stevens, '' **The Emerging Security Economy : An Introduction''**, OECD Secretariat, Advisory Unit to the Secretary-General, 2004.*

*8. Barry Buzan, Ole Wæver, '' **Regions and Powers the Structure of International Security"**, United Kingdom : Cambridge University Press the Edinburgh, 2003.*

*9. Barry Buzan, Ole Wæver, Jaap de Wide,**" Security- A New Framework for Analysis"**, United States of America, 1998.*

*10. Blanford Nicholas, '' **Hezbollah's Evolution from Lebanese Militia to Regional Player"**, (Washington : Middle East Institute, November 2017.*

*11. Bouchard Martin, **''Collaboration and Boundaries in Organized Crime : A Network Perspective"**, U.S.A: School of Criminology, Simon Frazer University, January 2020.*

*12. Boucekkine Raouf, M. Laksaci, M. Touati-Tliba, **'' Long- Run Stability of Money Demand and Monetary Policy: The Case of Algeria"**, France: Institut de Recherche Economiques et Sociales, January 2021.*

*13. Boudjema Redouane, **'' The Crisis of The Algerian Presidential Elections : Candidates, Stakes, and Scenarios"**, Arab Reform Initiative, 02/12/2019.*

*14. Burcher Catalina Uribe and Others, **'' Protecting Politics Deterring the Influence of Organized Crime on Local Democracy ''**, Switzerland: The Global Initiative Against Transnational Organized Crime- Geneva, 2016.*

*15. Brachet Julien, **'' migrations transsahariennes- Vers un désert cosmopolite et morcelé (Niger)"**, (Éditions du Croquant, novembre 2009.*

*16. C.A. Primmerman," **Thoughts on the Meaning of "Asymmetric Threats », England**: Lincoln Laboratory Massachusetts Institute of Technology Lexington, Mosaicists, 08/03/2006.*

*17. Chena Salim, **'' L'Algérie et son Sud Quels enjeux sécuritaires ?'',** Ifri Programme Moyen-Orient et Méditerranée (MOM), Novembre 2013.*

*18. Chibi Abderrahim, Sidi Mohammed Chekouri, Benbouziane Mohamed, **'' Identifying Algeria's De Facto Exchange Rate Regime : A Wavelet-Based Approach"** , Research Square, March 7th, 2022.*

*19. Choquet Christian, **"Terrorisme Criminalité Organisée et défonce",**2001*

*20. Cigainero Jacob, **''Alegacy for the Future Economic Policy in Algeria"**, Paris : Sciences Po-The Kuwait Program, Without date.*

*21. Dessì Andrea**, '' Algeria at the Crossroads, Between Continuity and Change"**, Roma : Istituto Affari Internazionali, 11-28 Sebtember 2011.*

*22. Dijk Jan Van, **''Mafia markers : assessing Organized Crime and its impact Upon Societies"**, Holland : University of Tilburg- Holland, 9 October 2007.*

*23. Dudley Steven, ''**Elite and Organized Crime''**, Insight Crime, not date.*

*24. Edelbacher Maximillian, C. Kratcoski Peter, Dobovsek Bajon, **'' Corruption, Fraud, Organized Crime and the Shadow Economy"**, New York: Advances in police Theory and practice Series, Without date.*

*25. Edwards Adam," **Crime as enterprise? The case of transnational Organized Crime"**, London: Cardiff University- Britain, April 2002.*

*26. Fligstein Neil and Dauter, Luke **''The Sociology of Markets"**, California: Reviews in Advance, Department of Sociology, University of California, Berkeley-, 22 March 2007.*

*27. Fröhlich Tanja, **'' Organised environmental crime in the EU Member States ''**, Germany: with contributions by Max-Planck-Institute for Foreign and International Criminal Law, Without Day.*

*28. Geoff Porter, **''Algeria's Economic Challenges: Opportunities for U.S Engagement"**, The Washington institute for Near East Policy, 28 May 2021.*

*29. Ghanem-Yazbeck Dalia, **'' Limiting Change Through Change the Key to the Algerian Regime's Longevity''**, Lebanon Carnegie- Middle East Center, 2018.*

*30. Gheasi Masood, Nijkamp Peter,**" A Brief Overview of International Migration Motives and Impacts, with Specific Reference to FDI"**, Economies (MDPI), 21 August 2017.*

*31.Grégoire Emmanuel, **'' Touaregs du Niger, le destin d'un mythe"**, Karthala, 1999.*

*32. Herbert Matt, Callien Max, **'' A Rising Tide Trends in production, trafficking and consumption of drugs in North African."**, Switzerland : Global initiative/ Against Transnational Organized Crime, May 2020.*

*33. Herrera Ana Maria, Rodriguez Peter, **''Bribery and the nature of corruption", Department of Economics"**, U.S.A: Michigan State University, May 2007.*

*34. Ioan-Franc Valeriu, Diamescu Marius Andrei,**'' Some Opinions on the Relation between Security Economy and Economic Security''**, Without date.*

*35. Iratni Belkacem,**"Security Challenges and Issues in the Sahelo- Saharan Region – The Algerian perspective-''**, Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, 2017.*

*36. J. D. Jaspers, '' **Business cartels and organized crime : exclusive and inclusive systems of collusion"**, 15 Sebtember 2018.*
*37. Jovanovic Marija, **"Comparison of Anti-Trafficking Legal Regimes and Actions in the Council of Europe and Asean : Realities, Frameworks and Possibilities for Collaboration"**, Strasbourg Cedex France, May 2018.*
*38. Judith Vorrath, **''Organized Crime and Development- Challenges and Policy Options in West Africa's Fragile States''**, Berlin : December 2015.*
*39. Katzenbach Chairman Nicholas B, **'' The Challenge of Crime in a Free Society"**, Washington : United States Government Printing Office, D.C. February 1967.*
*40. Kemp Luke, Zolghadriha Sanaz, Gill Paul, '' **Pathways into organized crime: comparing founders and joiners"**، England: University College London, 12 Sebtember 2019.*
*41. Kerr Paul K**, '' Nuclear, Biological, and Chemical Weapons and Missiles: Status and Trends''** ,U.S.A- Congressional Research Service, 20/02/2008.*
*42. Kegö Walter, Leijonmarck Erik and Molcean Alexandru, **'' Organized Crime and the Financial Crisis Recent Trends in the Baltic Sea Region"**، Sweden: Stockholm-Nacka, 2011.*
*43. Kleemans Edward R., Soudijn Melvin R. J, Weenink Anton W,**" Organized crime, situational crime prevention and routine activity theory"**، Springer: Trends Organized Crime,3 August 2012.*
*44. Lampe Klaus von, **''Organized Crime: Analyzing illegal activities Criminal Structures, and extra- legal governance''**, London- los Angles, New Delhi, Singapore, Washington, Without date.*
*45. Lewis James, ''**Economic Impact of Cybercrime no Slowing Down''**, Csis, February 2018.*
*46. Library of Congress**, ''Federal Research Division Country Profile—Algeria (2008)"**.*
*47. Line Maria B, Nordland Odd, Inger Lillian Røstad, Tøndel Anne,**" Safety VS Security ?"**, U.S.A: International Conference on Probabilistic Safety Assessment and Management, New Orleans, Louisiana, May 14-18, 2006*
*48. Locke Rachel, ''**Organized Crime : Conflict and fragility A new Approach"**, New York : International peace Institute, July 2012.*
*49. Louhbaibat Ahmed Abdelkader Djellal, ''**Unemployment in Algeria, Causes and Policies (from 1990 to 2010)**", Witout date.*
*50. Manheim Herbert, Taylor et al 1975, ''**Traditional Marxist Perspectives on Crime''**, 1997.*
*51. Marcel Leroux, **"La dynamique de la grande sécheresse sahélienne/ Dynamics of the Great Sahelian Drought"**, Lyon : Revue de Géographie, 1995.*
*52. Martha Chen, Françoise Carré and Others, **'' The Informal Economy Revisited"**, (London and New York : Routledge Taylor, Francis Group, 2020*
*53. Martinez Luis, Alienus Boserup Rasmus, **'' Proceedings from the HRDC consortium webinars"**, Euromed Rights- Euromed Droits- Belgium, June 2021.*
*54. Micallef Mark and Others, **'' The Human Conveyor Belt Broken Assessing the Collapse of the Human- Smuggling in dustry in Libya and the Central Sahel"**, Global Initiative against transnational Organized Crime and Clingendael, March 2019.*
*55. Michael Zendin F, **'' Chapter 18 : Money Laundering : Legal Issues"**, Without date.*
*56. Miraglia Paula, Ochoa Rolando, Briscoe Ivan, '' **Transnational organised crime and fragile states"**, (Organisation for Economic Cooperation and Development OECD), October 2012.*
*58. Mogilski Justin, ''**Social Darwinissm"**, U.S.A: University of South Carolina, October 2016.*
*57. Mosaddeq Ahmed Nafeez,**"The Globalization of Insecurity : How the international Economic Order Undermines Human and National Security On a World Scale"**, (United Kingdom : Institute for Policy Research & Development, 15 October2004.*
*58. Murawiec Laurent and Adamson David,**" Demography and Security", (**Paris: Rand: Proceedings of a Workshop, France, November 2000.*
*59. M.r Justice R.N Purvis, **'' The Control of Organized Crime"** , Family Court of Australia, 12th March 1986.*

*60. Mwila Kingston, '' **the Deep Web**", Zambia: Electronics Department School of Engineering, Lusaka- University, August 2018.*
*61. Paoli Letizia, **''Towards a Theory of Organized Crime: Some Preliminary Reflections"**, Ku Leuven- Belguim, 10 October 2017.*
*62. Peiffer Caryn, Marqunette Heather," **Corruption and transnational Organized Crime"**, Rutledge- London, 2nd ed, 2021.*
*63. Pūraitė Aurelija, '**'Economic Impact of Organized Crime to State Security"**, Lithuania: Mykolas Romeris University Kaunas, 10/06/2020.*
*64. Prasad Neeraj, **'' Standard Operating Procedure (SOP) for Tackling Fake Invoice Cases"**, New Delhi, May 2019.*
65. Presidential Decree No. 03-417 of 9 November 2003, Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire Conventions et Accords Internationaux- Lois et Arrêtes, Décisions, Avis, Communications et Annonce, 8 mars 2009.
66. Presidential Decree No. 63-341 of 11 Septembre 1963, *Journal Official de la République Algérienne, Démocratique et Populaire **(Lois et Décrets)**, samedi 14 Septembre 1963.*
*67. Richerson Peter J, Boyd Robert," **Evolution: The Darwinian Theory of Social change, An Homage to Donald T. Cambell",** University California, Published in Paradigms of Social Change: Modernization, Development, Transformation, 2 January 2000.*
*68. Rostami Amir, '' **Criminal Organizing"**، New Series, Stockholm Studies in Sociology, 2016.*
*69. Ruizlopez Daniel, '' **Transnational Organized Crime: its Nature and Threats to peace"**، UNED: Escuelade Doctorado, 2016.*
*70. Ruggiero Vincenzo, **'' Criminals and service providers : Cross-national dirty economies",** Netherlands Kluwer Academic Publishers. Printed in the, · July 1997.*
*71. S. Gurciullo., **'' Organised crime's infiltration in the legitimate private economy : An empirical network analysis approach"**, 2014.*
*72. Sabillon Regner, Cano M Jeiny J, Ruiz Jordi Serra, Cavaller Victor," **Cybercrime and Cybercriminals : A Comprehensive Study"**, International Journal of computer Networks and communications security, Without day.*
*73. Sahbani Lazhar, **''Main measures introduced by the complementary finance law for 2020"**, (PwC Algeria, June 2020.*
*74. Shariati Auzeen, Rob T. Guerette, **'' Situational Crime Prevention",** U.S.A: George Mason University Fairfax, Virginia, December 2017.*
*75. Shelley Louise, Picarelli John T., Irby Allison, Douglas M. Hart, Patricia A. Craig-Hart, Dr. Phil Williams, Steven Simon, Abdullaev Nabi, Stanislawski Bartosz, Covill Laura, **'' Methods and Motives: Exploring Links between Transnational Organized Crime & International Terrorism''**, U.S.A: Department of Justice, Sebtember 2005.*
*76. Shoaps Laura L, **'' Room for Improvement : Palermo Protocol and the trafficking victims Protection Act"**, Palermo- Italy, 2013.*
*77. Sukhchandan Randhawa, Kaur Shubhdeep, '' **Dark Web: A Web of Crimes, Computer Science and Engineering Department, Tahapar**'', Indi: Institute of Engineering and Technology Patiala, 28 January 2020.*
*78. Sulistyo Iwan, Wiranata Indra Jaya, Lestari Suci Indah, '' **A Review Towards Relations, Concepts, Methods in International Relations, and Related International Legal Instruments for Conducting Research on Transnational Organized Crime"**، U.S.A: Universitas Lampung International Conference on Social Sciences Atlantis Press,2021.*
*79. Šulović Vladimir, '' **Meaning of Security and Theory of Securitization"**، Belgrade: Belgrad Center for Security Policy-(BCSP) , 05 October 2010.*
*80.. Superti Chiara, **'' Corruption and Organized Crime"**, Without Date*
*81. Standing André, '' **Transnational Organized Crime and the Palermo Convention: A Reality Check"**، New York: International Peaceinstitute": International Peace Institute, December 2010.*

82. Steffensmeier Darrell, Noah Painter-Davis, and Ulmer Jeffery," ***Intersectionality of Race, Ethnicity, Gender, and Age on Criminal Punishment"****, University of New Mexico, 28 November 2016.*

83. Tamošiūnienė Rima and Munteanu Corneliu, '' ***Current research approaches to economic security"****, Spain : 1st International Conference on Business Management Universitat Politècnica de València, 2015.*

*84. Tennant Ian, '****'The Promise of Palermo- A political history of the UN Convention against Transnational Organized Crime"****, Switzerland : Geneva-, August 2020.*

*85. Tusikov Natasha,****" A Hybridized Model of Organized Crime: Executive Summary"****, (Canada: National Research and Methodology Development Unit, Criminal Intelligence Service (Central Bureau, Ottawa), August 2009.*

*86. Truong Thanh-Dam,****" Poverty, Gender and Human Trafficking in Sub-Saharan Africa : Rethinking Best Practices in Migration Management"****, France, 2006.*

*87. Vasileiou Konstantina G., '****' Cybersecurity in the energy sector A holistic approach '****', Greece: University of Piraeus, Department of International and European Studies MSc In Energy, Strategy, Law and Economics, Piraeus, November 2019.*

*88. Viard. Armand, '****' Le défis et conséquences du Deep Web sur notre environnement et notre économie"****, Genève : Filière Informatique de Gestion-Haute Ecole de gestion de (HeG- GE), 24 Novembre 2017.*

*89. Wall David S, '****' Understanding Transnational Organized Crime: An Academic Research Synthesis",*** *England: University of Leeds, Without day.*

90. Whitehead Patrick , ''Goldstein's Self-Actualization : A Biosemiotic View", Albany State Whilehead, March 2017.

*91. Williams Michael, Davis Deborah,****" Law and Law Enforcement"****, (Encyclopedia of Lying and Deception, January 2014*

*92. Yeo Jaclyn, Ende Rob van der, '****' Advancing Cyber Risk Management- From Security to Resilience"****, California : Fireeye- Marsh, Mclennan insights, 2019.*

*93. Žukauskas Vytautas****, '' Shadow Economy : Understanding Drivers, Reducing Incentives"****, (Lithuanian : Free Market Institute, Vilnius,2018.*

*94. Zukrowska Katarzyna, '****' The Link Between Economics, Stability and Security in a Transforming Economy"****, Warszawa, Pologne, Without date.*

B. Journals and periodics:

*1. Artur Victoria, ''****About Bribing''****, Autonomous University of Lisbon Luis de Camoes, (September 2018).*

*2. Agendas Hidden, Camargo Claudia Baez, ''****Social norms and why need to re-think anti-Corruption''****, Series USA, N° 22, June 2017.*

*3. Alexandrovich Moldoven Alexey, '****' Formation of the Category Apparatus of Science on Economic Security: The Current Cut'',*** *The Center for Political and Economic Initiatives, European Strategy Department of Economic Strategy, Stratigic Panorama- Ukrain, N° 1-2, 2021.*

4. AFP Platypus Magazine'' ***Rescue in the dark recesses of the Internet- How cooperation between international law enforcement agencies brought down a nefarious online paedophile network''****, April 2013.*

*5. Atmani Anissa, Mouffok Nacer-Eddine, '****' The economic consequences of variations in oil prices on the conduct of the monetary policy of the Bank of Algeria''****, Economic Studies, University of Bejaia, issue : 02, Volume : 21,2021.*

*6. Ajey Lele, '****' Asymmetric Warfare: A State vs Non-State Conflict''****, Oasis, N° 20, 2014.*

7. BenAzouz Hatem," ***Organized Crime in Algeria : TypologiesS and Characteristics », Algeria*** *: Deparetement of Sociology University of Chik Larbi Tebessi–Tebessa, volume : 39, 2017.*

*8. Behravesh Justin A., ‘’**Ya Me Canse : How the Iguala Mass Kidnapping Demonstrates Mexico's Continued Failure to Adhere to Its International Human Rights Obligations’’**, Law and Business Review of Americas, Volume: 21, Number: 3, 2015.*

*9. Botha Anneli, ‘’ **Terrorism in the Maghreb- The Transnationalisation of Domestic Terrorism’’**، Iss Monograph Series, Pretori- South Africa, No 144, June 2008.*

*10. Begga Chérif, Merghit Abdelhamid, **‘’ Attempts to Industrial Reforms in Algeria: Do they fit the Logic of Globalization ?’’**، Topics in Middle Eastern and African Economies Vol. 16, No. 1, May 2014.*

*11. Belhia Yamina, Tchiko Faouzi,**’’ Economic diversification in Algeria: An Application of Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model’’**، Mascara University, Volume: 06, N°: 02, 2021.*

*12. Bennihi Aymen Salah, ‘’ **Determinants of The Shadow Economy Algeria : Impact of Institutional Quality and Human Development”**, University of Tahar Moulay saida- Algeria, July 2019.*

*13. Bouknadil Mohammed, Zeddam Ahamed Amine, Dahmani Mohamed Driouche, **‘’ Tax Revenues, Corruption and the Shadow Economy in Algeria : Using Asymmetric and Nonlinear Approach”**, Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review- Algeria, Volume : 14, N°: 02, 2021.*

*14. Brogini Maurice. **”Hydrocarbures et industrialisation en Algérie. In : Cahiers de la Méditerranée”**, Les hydrocarbures, migrations et accueil, N°4, 1, 1972.*

*15. Ben Yahia Jihane, Fabiani Riccardo, Gallien Max, Herbert Matt, ‘’ **Transnational Organized Crime and Political Actors in the Maghreb and Sahel”**, Regional program political Dialogue South Mediterranean, Mediterranean Dialogue Series N° 17, January 2019.*

*16. Castle Allan, **‘’ Transnational Organized Crime and International Security”**, Institute of International Relations the University of British Columbia, No.19, November 1997.*

*17. Cherep Alla, Babmindra Dmytro, Khudoliei Lina, Kusakova Yuliya,**”Assesment of the level of financial and economic Security at Machine Building enterprises: Evidence from Ukraine”**, Business perspectives, problems and perspectives in Management, Volume: 18, Issue: 1, 10 January 2020.*

*18. Dinicola Anderea, Alessandro Scartezzini, ‘’ **When economic Crime becomes Organized : the role of Information technologies Acase atudy”**, in Current issue in Criminal justice- Journal of the Institute of Criminology, University of Sidney, Faculty of law, Vol : 11, N° 3, March 2000.*

*19. Djibo Mamoudou**, ‘’ Rébellion Touarègue question Saharienne au Niger”**, Presses de Sciences Po -France, N° 23, 2002.*

*20. Đorđević Saša, ‘’ **Understanding transnational Organized Crime as a Security threat and Security Theories”**، Carl Schmitt and Copenhagen School of Security Studies, N : 13, April- June2009*

*21. Erabti Hana, Aimar Abdelhafid, **‘’ Developing Algeria’s Tourism Sector: The Search for a Wealth-Generator”**، Finance and Business Economics Review, University of Jijel, Volume 5 /Number 3/ Pp 375-387, September/ 2021.*

*22. Farah Elias Elhannan, Abou Bakr Boussalem, Benbouziane Mohamed, ‘’ **Economic Diversification and Trade Openness in Algeria Empirical Investigation”**, Topics in Middle Eastern and African Economies Proceedings of Middle East Economic, Association : Vol. 20, Issue No. 1, May 2018.*

*23. Gambetta Diego,**” The Sicilian Mafia”**, Sumposium ‘’Telling about the mafia”, issue : 2, May-August 2011.*

*24. Hacini Ishaq, Dahou Khadra,**” The Evolution of the Algerian Banking System”**, Management Dynamics in the Knowledge Economy- University of Mascara, Vol.6, no.1, 2018.*

*25. Haller Mark. H, **Bureaucracy and the mafia An Alternative View**, Journal of Contemporary Criminal Justice, Vol: 2, N° 1 (february1992), 1-24.*

*26. Hübschle Annette,**”Economic Sociology and the opportunities for Organized Crime Research”**, Volume : 16, Number : 3, July 2015.*

27. Johnson Thomas H.,'' ***An Introduction to a Special Issue of Strategic Insights : Analyses of the Groupe Salafiste pour la Prédication Et le Combat (GSPC)"****, Strategic Insights, Volume V, Issue 8, November 2006.*

28. Makhlouf Azeddine, ***'' Measuring the impact of the non-oil sectors on Gross Domestic Product in Algeria"****, Ziane Achour University-Djelfa, Vol: 10 -N°: 01, March 2022.*

29. Maliki Samir B, Si Mohammed Kamel, Hassaine Amal, Hartani Abdelmadjid, ***'' Algeria's Economic Diversification and Economic Growth: An ARDL Bound Approach Testing",*** *V° 17/ N°1, March 2021.*

30. Marsh Nicholas, '' ***The Effects of Arms Proliferation from Libya"****, The Peace Research Institute Oslo- Norway, N° 4, 2017.*

31. Mayache Nesrine, '' ***Predicting the Size of Shadow Economy in Algeria (2016-2019)"****, Journal of Economic & Financial Research- ALGERIA, Volume : 8 Issue : 2, December -2021.*

32. Medjden Mohummed, ***''Illegal immigration towards Algeria Its Reality, Consequences, and fighting",*** *The Journal ol Politrcal Scienccs ard lntemational Relations- Algeria, Seventh Issue, December 2016.*

33. Melouki Slimane, '' ***Role of Algerian Diplomacy to Keep pace and security in the territorial region known by « african sahel »"****, Revue Elmofaker, University Mohamed Khider – Biskra, N ° 13, Without publication Year.*

34. Micallef Mark, Farrah Raouf, Bish Alexandre, Tanner Victor, ' ***' After the storm - Organized crime across the Sahel-Sahara following upheaval in Libya and Mali",*** *Global Initiative Against Transnational Organized Crime- Switzerland, 2019.*

35. Miklaucic Michael, ***''The Struggle for Security in Africa"****, A Journal of the Center for Complex Operations - USA, 2017.*

36. Nikolaevna Rudakova, Sangadzhiev Elena, Vladimirovich Badma, Eriashvili, Nodari Darchoevich, Gushchin, Vasily Vasilyevich, Zhukova, Maria Yevgenievna, ***'' Strategy of the Economic Security in the Russian Federation"****, Revista Espacios, Vol. 41, Issue: 07, (03/05/2020).*

37. Osunade Oluwaseyifunmitan Azeez Nureni Ayofe, ***''Towards Ameliorating Cybercrime and Cybersecurity",*** *(IJCSIS) International Journal of Computer Science and Information Security- Nigeria, Vol. 3, No. 1, 2009.*

38. Passas Nikos, ***''Global Anomie, Dysnomie and economic Crime : Hidden Consequences of Neoliberalism and Globalization in Russia and Around the World"****, Social justice, Vol : 27, N° 2, 2000.*

39. R. Gopinath," ***Prominence of Self-Actualization in Organization",*** *International Journal of Advanced Science and Technology, Madurai Kamaraj University, Tamil Nadu, India, Vol. 29, No. 3, 2020),*

40. Rekiba Salima, ***'' The Algerian banking system: reality, reforms and WTO Accession"****, Revue Administration et Développement Pour les Recherches et les études- Oran, Volume: 10 / N°: 02, Décembre2021.*

41. S. FLin Leo, ***State-Centric Security and its Limitation: The Case of Transnational Organized Crime,*** *Research Institute for European and American Studies (Rieas), Athens- Greece N° 156, November 2011.*

42. *Schmid Alex P,* ***'' Forum on Crime and Society"****, United Nations Office on Drags and Crime, Volume 4, Numbers 1 and 2, December 2004.*

43. Schneider Friedrich," ***Shadow Economies and corruption All over the World : What do us Really Know ?",*** *IZA. Dp. No. 2315, September 2006.*

44. Schneider Friedrich," ***The Shadow Economy and Work in the Shadow : What Do We (Not) Know ?"****, Germany, r No. 6423, March 2012.*

45. Shelley Louis, '' ***The Unholy Trinity : Transnational Crime, Corruption and Terrorism",*** *Transnational Crime and Corruption Center- U.S.A, Volume : 11, Issue : 5, 2005.*

*46. Shelley Louis, **''Corruption and Illicit Trade''**, Journal of the American Academy of Arts and Siences, 20/04/2023.*

*47. Sipos Zoltán, '' **Cybersecurity in Algeria ''**, Journal of Security and Sustainability Issues, Volume 13, 2023.*

*48. Slimani Sabrina, '' **Crime management and Fighting Terrorism Field study to analyze Facebook sites across Algerian virtual borders''**, University of Constantine 02- Alegria, Volume 05- Issue 01, January 2022.*

*49. Stoica Jonel, **Transnational Organized Crime An (inter) National Security Perspective,** Journal of Defense Resources Management, Ministry of National Defense, -, Vol : 7, Issue : 2, (13), 2016, 1-19.*

*50. Terfaia Kamel, Touat Othmane, **'' The economic impact of tourism industry on unemployment in Algeria The ARDL bounds testing approach (1995-2018)'',** Knowledge of Aggregates Magazine, University of Algeria, Vol :07/ N°01, bis/ Month : Avril 2021*

*51. Trend and Issues in crime and criminal justice, **'' Recruitment into organised criminal groups : A systematic review''**, Australian Institute of Criminology, Australian Government, No. 583, January 2020.*

*52. Tropina Tatina, '' **The Evolving Structure of online Criminality''**, Institute of Security and Global Affairs Leiden- University Holland, N° 4, 2012.*

*53. Yousfi Elhousseyn, Benziane Radia, '' **Oil Price Fluctuations and Employment in Algeria''**, Al-riyada for Business Economics Journal/ University of Algiers 3, Vol 06 – N° 01, January 2020.*

*54. Zardo Federica, Loschi Chiara, **'' EU-Algeria (non)cooperation on migration : A tale oftwo fortresses''**, Mediterranean Politics, Vienna- Austria, VOL. 27, NO. 2, 2022.*

C. Reports:

1. *A Nordic Ozone and F-gas group project 2021, '' **Illegal trade of HFCs- Report from the workshop : Fight against illegal trade of hydrofuorocarbons in the Nordic and Baltic Countries''**, Nordic Council of Ministers, 20th and 27th of January 2021.*

*2. Aditi Malhotra, '' **The Illicit Trade of Small Arms''**, Geopolitical monitor, 19 January 2011.*

*3. African Journal, ''**For the prevention and combating of terrorism''**, Algeria : African Center for the Study and Reserch on Terrorism, June 2010.*

4. African Charter on Human and Peoples Rights Fifth and Sixth Periodic Reports, December 2014.

5. Annual Risk Analysis 2015. Frontex. 2015.

*6. BTI 2020 Country Report, **''Algeria''**, Gütersloh : Bertelsmann Stiftung- Germany, 2020.*

*7. BTI 2022 Country Report, ''**Algeria''**, 2022.*

*8. Center for Strategic and International Studies, '' **Net Losses : Estimating the Global Cost of Cybercrime Economic impact of cybercrime II''**, USA Intel Security, June 2014.*

*9. Center for the Study of Democracy**, ''Examining the links between organised crime and corruption''**, the European Commission, 2010.*

*10. Comptroller of the Currency Administrator of National Banks, '' **Investment Securities (section 203)''**، March 1990.*

*11. Commission of the European Communities, '' **Report from the Commission to the Council and the European Parliament on the Implementation of Macro- Financial Assistance to third Countries in 1994''**، Brussels, 27/11/1995.*

*12. Council of the European Union,'' **Council Conclusions on EU priorities for cooperation with the Council of Europe in 2020-2022- Promoting values and rules-based pan-European co-operation and supporting a reinvigorated Council of Europe''**، Brussels, 13 July 2020.*

*13. Department of Labour (D.O.L), '' **Finding on The Work Formes of Child labor 2015''**, Washington, 30/09/2016,*

*14. Debih Hatem, '' **Money laundering crime in Algeria''**, Scientific document No. 05 submitted for the second year of the Master's degree Administrative Law - Criminal Law, 2020.*

*15. European Commission, '' **Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social committee and the committee of the Regions - on the EU Strategy on Combatting Trafficking in Human Beings- 2021- 2025'',** (Brussels, 14 Avril 2021.*

*16. European Monitorting Centre for Drugs and Drug Addiction,'**'Lithuania Lithuania Country Drug Report 2019'',** Vilnius- Lithuanua, 2019.*

*17. European Union (Europol), '' **Serious and Organized Crime Threat Assessment- Crime in the age of technology",** SOCTA 2017.*

*18. Financial Action Task Force (Fatf Report), **'Money laundering/ terrorist Financing risks and vulnerabilities associated with gold",** France July2015.*

*19. Financial Action Task Force (FAT) (Risk & Compliance Report), ''**Algeria**'', March 2018.*

*20. Financial Action Task Force (FATF), '' **Financial Action Task Force 30 Years (1989-2019)",** Paris : FATF 2019.*

*21. Financial Action Task Force (FATF Report),'' **Money Laundering and Terrorist Financing Risks Arising from Migrant Smuggling",** Paris : France, March 2022.*

22. *Food and Agriculture Organization (fao)-Food Security Information for Action-Practical Guides," **An Introduction to the Basic Concepts of Food Security",** 2008.*

*23. Global Organized Crime Index, **'' Algeria",** 2021.*

*24. Hanlon Querine and Herbert Matthew M., **''Border Security Challenges in the Grand Maghreb"** ; (United States Institute of Peace, 2015.*

*25. Heeks Matthew, Reed Sasha, Tafsiri Mariam and Prince Stuart, '' **The economic and social costs of crime Second edition",** Home Office, July 2018.*

*26. HM. Government (Theresa May) Home Secretary, **''Local to Global : Reducing the risk from Organized Crime",** London, 2011.*

*27. HM Treasury, Home Office, **'' National risk assessment of money laundering and terrorist financing 2020''**, London, December 2020.*

*28. ''**Human Development Report 1993"**, Oxford University Press Published for the United Nations Development New York- Oxford, 1993.*

*29. Human Development Group Micldle East ancl North Africa Region**'Metric System, Growth, Employment and Poverty Reductio",** January 20, 1999.*

*30. Human rights first- American ideals, university Values, '' **Human Trafficking by the Numbers"**، September 2017.*

*31. Ilo Socio Economic Security Programme, '' **Definitions: What we mean when say Economic Security"**، Without date.*

*32. International Bank for Reconstruction and Development International Association, '' **The Economy of Algeria''**, Department of Operations Africa, April 21, 1964.*

*33. International Monetary Fund,**" Algeria : Financial System Stability Assessment, including Reports on the Observance of Standards and Codes on the following topics : Monetary and Financial Policy Transparency and Banking Supervision"**, No. 04/138, U.S.A : Washington-, May 2004.*

*34. International Committee of the red cross, '' **Report to the Second Biennial Meeting of States to Consider the Implementation of the United Nations Programme of Action to Prevent, Combat and Eradicate the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in All Its Aspects"**, New York,11-15 July 2005.*

*35. International Crisis Group, '' **Drug Trafficking, Violence and Politics in Northern Mali"**, Africa Report, Dakar/Brussels, N°267,13 December 2018.*

*36. Integral Human Development, '' **Migration Profile Algeria''**, Italy : Vatican City, 2021.*

*37. International Monetary Fund - IMF Country Report No. 18/168**, "Algeria"**, June 2018.*

*38. Interpol, **'' Cybercrime- COVID-19 impact"**, France : Lyon, August 2020.*

*39. IOM International Organization for Migration, '' **ASEAN and Trafficking in Persons- Using Data as a Tool to Combat Trafficking in Persons''**, Jakarta- Indonesia, 5 June 2006.*

*40. Jewell Andrew, Lahreche Amina, Pierre Gaëlle, '' **Algeria''**، Internatinal Monetary Fund, Imf Country Report N° 14/342, Washington, December 2014.*

*41. Karam Philippe, '' **Exchange Rate Policies in Arab Countries: Assessment and Recommendations** ''، Arab Monetary Fund Abu Dhabi, December 2001.*

*42. Kleiman Mark A.R., **'' Illicit Drugs and the Terrorist Threat: Causal Links and Implications for Domestic Drug Control Policy''**، U.S.A: CRS Report for Congress Received through the CRS Web, Order Code RL32334, April 20, 2004.*

*43. Kwasi Stellah and Cilliers Jakkie, **'' Stagnation or growth ? Algeria's development pathway to 2040''**, Institute for Security Studies, North Africa Report5, November2020.*

*44. Lusthaus Jonathan**, '' Cybercrime in Southeast Asia- Combating a global threat locally''**، ASPI (Australian Strategic Policy Institute -International Cyber Policy, Policy Brief Report No: 29, 2020.*

*45. Marie Chêne, '**' The Impact of Corruption on growth and Inquality''**، European commission, 15 March 2014.*

*46. Ministry of Energy, **'' of Archievements of the Energy and Mining sector Year 2013''**، Algeria, 2014.*

*47. Ministry of Strategy and Finance, Korea Development Institute (KDI), **'' Establishment of Algeria's National Vision 2030 MINISTRY OF STRATEGY AND FINANCE Korea Development Institute''**, (by Ministry of Strategy and Finance Republic of Korea, 2013.*

*48. Monica Angelini and Other Authors, '' **From Illegal Markets to legitimate Businesses : The Portfolio of Organized Crime in Europe - Final report of Project OCP Organized Crime Portfolio''**, Italy : European Commission, University of Toronto, 2015.*

*49. Munich Security Conference Munchner Sicher heitskonferenez, **''Transnational Security Report Cooperating Across Borders : Tackling Illicit Flows''**, 2019.*

*50. Nashashibi Karim, Alonso-Gamo Patricia, Bazzoni Stefania, Feler Alain, Laframboise Nicole, and Horvitz Sebastian Paris, '' **Algeria: Stabilization and Transition to the Market''**، (International Monetary Fund Washington DC 1998.*

*51. New Zealand police, ''**Situational Crime prevention: Evidence Brief''**، A pril 2017.*

*52. Neyret Alexandre,**" Stock Market Cybercrime Definition, Cases and Perspectives''**، (AMF-Authorite Des Marches Financiers, Without date.*

*53. OECD (Organisation for Economic Co-Operation and Development)، '' **Service Delivery in Fragile Situations Key Concepts, Findings and Lessons ''**، the Journal of Development, volume 9, N° 3 ,2008.*

*54. Operations Evaluation Department (OPEV)، '' **Algeria: Review of the Bank's Experience in Supporting Structural Adjustment''**، African Development Bank Group, 26 September 2003.*

*55. Organisation for Economic Co-orperation and Development, **'' African Economic Outlook''** , 2003.*

*56. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)، '' **The Economic Impact of Counterfeiting''**، France. 1998.*

*57. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)،" **Electronic Sales Suppression: a Threat to Tax revenues** '' , 2013.*

*58. **Organization for Economic Co-operation and Development (OECD),2017.***

*59. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)، '' **Shining light on the Shadow Economy: Opportunities and Threats''** , 2017.*

*60. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)، ILO,**" Chapter 1 Immigrants' contribution to developing countries' economies: Overview and policy recommendations''** , 2018.*

*61. Oxford Business Group, **'' The Report Algeria 2018''**، Algeria, 2018.*

62. Puplic Disciosure Authorized, ***" Social Development Notes, Conflict, Crime and Violence"*** *، N° 122, (December 2009.*

63. ***' ' Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons Especially Women and Children"*** *، Article 6: supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime Adopted and opened for signature, ratification and accession by General Assembly resolution 55/25, 15 November 2000.*

64. ***' ' Protocol against the Smuggling of Migrants by Land, Sea and Air, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime"*** *، New York, No. 39574, 28 January 2004.*

65. ' ***' ' Protocol against the Illicit Manufacturing of and Trafficking in Firearms, Their Parts and Components and Ammunition, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime"*** *، New York, No. 39574, 3 July 2005.*

66. ' ***' Protocol Against the Illicit Nanomanufacturing of and trafficking in Firearms, Their Parts and Components and Ammunition"*** *، Supplementing the United Nations Convention Against Transnational Organized Crime, N° 16, 2009.*

67. Raghav Haran, ' ***' Sales Funnels the definitive guide"*** *، Oberlo, Without date.*

68. ***'Rapport 2013 Evolution Economique et Monetaire en Algerie"****, Bank of Algeria, Octobre 2014.*

69. ***''Report of the working Group on Social Security for the thenth five-year plan (2002-2007)",*** *India : Government of India Planning Commission October- 2001.*

70. Saïb Musette Mohamed, ***" Employment Policies and Active Labour Market Programs in Algeria"*** *، Algiers Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD)، July 2013.*

71. Technip FMC, ***'' Case Study: Sanofi Algeria''*** *, 2020.*

*72. The Global Initiative Against Transnational Organized Crime****, 'Transnational Organized Crime and the Impact on the Private Sector: The Hidden Battalions''*** *، Switzerland: Geneva, December 2017.*

73. The Iss Office in Cape Town and Gastrow Peter, ***Rival View of Organized Crime.***

74. The President of the General Assembly, ***'' Political Declaration on the Implementation of the Global Plan of Action to Combat Trafficking in Persons"*** *، (New York, 3 August 2017.*

75. The World Bank- Interpol-, ' ***' Chainsaw Project an Interpol perspective on law enforcement in illegal logging"*** *، Without Date.*

76. Thieux Laurence, ***'' Algeria in 2020: A Weakened Power Facing a Multidimensional Crisis"*** *، Spain Geographical Overview | MPC's. Maghreb, Complutense University of Madrid, 2020.*

77. UN System Task Team on the post- 2015 UN Development Agenda (IAEA, IFU, Ensco, UNOOSA, WIPO)،" ***Science, technology and innovation and intellectual property rights: The vision for development"*** *، May 2012.*

78. UNICRI (United Nations International Crime) ،" ***Cyber Crime and Organized Crime"*** *،Freedom From Fear, Site Visited the: 12/09/2021, The Site is: http://f3magazine.unicri.it/?p=310*

79. United Nations office on Drugs and Crime (UNODC)، ' ***' The Threat of transnational Organized Crime''*** *, 2007.*

80. United Nations office on Drugs and Crime (UNODC)، ***'' The Globalization of Crime a Transnational Organized Crime Threat Assessment''*** *، Vienna, 2010.*

81. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC)، ***'' Draft: Study on Illicit Financial Flows resulting from Drug Trafficking and other Transnational Organized Crime Preliminary results"*** *، DRAFT: Study on illicit financial flows resulting from drug trafficking and other transnational organized crime - 15 March 2011.*

82. United Ntions office on Drugs and Crime (UNODC)، ' ***' The role of organized crime in the smuggling of migrants from West Africa to the European Union"*** *، Vienna-Austria, 2011.*

83. United Nations office on Drugs and Crime (UNODC)، ***'Executive Summary Conclusions and Policy Implications''*** *، Vienna World Drug Report, 2017.*

*84. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) – Education for justice university Module Series Firearms, '' **Module 4 the Illicit Market in Firearms"** , Vienna, 2019.*

*85. United Nations office on Drugs and Crime (UNODC)، **'' RESEARCH BRIEF COVID-19-related Trafficking of Medical Products as a Threat to Public Health"**، Vienna- Austria, 2020.*

*86. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), **''Strategy 2021–2025, E/CN.7/2020/CRP.22-E/CN.15/2020/CRP.3''**, 29 November 2020.*

*87. United Nations office on Drugs and Crime (UNODC),**" Transnational Organized Crime Fact Sheet Smuggling of migrants — The harsh search for a better life"**, 3 November 2020.*

*88. United Nations office on Drugs and Crime (UNODC), **''UNODC Strategy 2021–2025"**, 29 November 2020.*

*89. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), '' **Executive Summary Impact of Covid-19 Policy Implications''**, Vienna – Austria, 2020.*

*90. United Nations office on Drugs and Crime (UNODC)، **'' Digest of Cyber Organized Crime"**، Vienna, 2021.*

*91. United Nations Office on Drug and Crime (UNODC)، **'' COVID-19 AND DRUGS: IMPACT OUTLOOK"**، Vienna- Austria, June 2021.*

*92. United Nations Office On Drug and Crime (UNODC)،" **Drug Market trends: Cannabis Opioids"**، Vienna- Austria, June 2021.*

*93. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC)، **'' Setting-up a Passenger Information unit and Processing API and PNR Regional Workshop for the Middle East and North Africa"** , 29/05/2023, The Site Visited: 13/07/2023, The Site is: https://www.unodc.org/romena/en/Stories/2023/May/setting-up-a-passenger-information-unit-and-processing-api-and-pnr_-regional-workshop-for-the-middle-east-and-north-africa.html*

*94. United Nations office on Drugs and Crime (UNODC)، **'' Transnational Organized Crime Fact Sheet"**، **Smuggling of migrants — The harsh search for a better life"**، Without date.*

*95. United States Department of State Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, **'' International Narcotics Control Strategy Report Volume II Money Laundering and Financial Crimes"**، March 2008.*

*96. United States Department of State Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, **'' Drug and Chemical Control"**، Volume :1, March 2018.*

*97.United States of America- Department of State, **'' Trafficking in Persons Report- Algeria"**، July 2022.*

*98. United States Department of State Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, **'' Money Laundering and Financial Crimes Country Database"**، Volume II Country Database, June 2014.*

*99. United Nations -Eleventh United Nations Congress on Crime Prevention and Criminal Justice- '' **International cooperation against terrorism and links between terrorism and other criminal activities in the context of the work of the United Nations Office on Drugs and Crime"**، Bangkok, 11 February 2005.*

*100. United Nations General Assembly," **United Nations Global Plan of Action to Combat Traff a modification of the internal constitutional relationsicking in Persons"**، Sixty-fourth session Agenda item 104, 12 August 2010.*

*101. United Nations Security Council, '' **Report of the Secretary-General on trafficking in persons in armed conflict pursuant to Security Council resolution 2331 (2016)''**, 10 November 2017.*

*102. USAID- From the American people- Bureau for Africa, **'' Strengthening Rule of Law Approaches to address Organized Crime Government Complicity in Organized Crime''**، july 2019.*

*103. W. A. al-Hay, '' **Strategic Situation Assessment: The Prospects of Algerian Policy Between Change and Adaptation"**، July 2020.*

*104. Wagley John R., '' **Transnational Organized Crime: Principal Threats and U.S. Responses"**، CRS Report for Congress Received through the CRS Web, Order Code RL33335, March 20, 2006.*

*105. '' **World bank world debt tables 1991/1992"**، U.S.A: external debt of developing countries, N° 9917, August 1991.*

*106. World Trade Organization, '' **Accession of Algeria"**, Working Party on the Accession of Algeria, 24 August 2001.*

*107. World Trade Organization, **'' Declaration of the Sixth Ministerial Conference 2016"**، Mexico, 15 April 2016.*

*108. World Bank Group, **'' Algeria Economic Monitor Accelerating Reforms to Protect the Algerian Economy"**، Washington, Spring 2021.*

*109. World Bank Group, **'' Cyber Threats to the Financial Sector in Africa An Assessment of the Current Threat and an Analysis of Emerging Trends on the Future Threat Landscape"**، Washington: FIGI, Financial inclusion Global Initiative, March 2022.*

*110. Zoubir Yahia H.,**" The Arab Spring Is Algeria the Exception ?"**، IE Med Institute Européen de la Méditerrané, 20/10/2011.*

D. Working papers:

*1. Abdennouri Salah, '' **Algeria- Drug Situation and Policy''**, Pompidou Group of the Council of Europe Co-operation Group to Combat Drug Abuse and Illicit trafficking in Drugs, Without Year of Publication.*

*2. Afolabi Muyiwa,**"Security and It's Diverne Schools"**, Nigeria : Intelligence and Security Studies programme University Ado Ekiti-, July 2017.*

*3. African Economic Outlook, AfDB/OECD, **'' Algeria''**, 2003.*

*4. Berry LaVerle, Curtis Glenn E., Gibbs John N., Hudson Rex A., Karacan Tara, Kollars Nina, Miró Ramón, **"Nations Hospitable to Organized Crime and Terrorism"**, Library of Congress October 2003.*

*5. Blackburn Keith, Neamdis Kyraikos C, Maria Paolo Rana, **''A theory of Organized Crime : Corruption and economic grouth"**, England : Department of Economics, Center for Grouth and Business Cycle Research, University of Manchester-, 5 April, 2017.*

*6. Cambridge University Press, **'' small arms survey 2012"**, (the United Kingdom: The University Press, Cambridge, 2012.*

*7. Chartered Institute of Management Accountants, **'' Fraud risk management A guide to good practice"**، (UK: University of Teeside,2008.*

*8. Choi Jay pil, Thum Marcel, **'' Corruption and The Shadow Economy"**، Cesifo Working paper N° 633, (2)، Germany, January 2002.*

*9. Dahmani Driouche Mohamed and Rekrak, Mounia, '' **Revisiting the Relationship between Unemployment Rate and Economic Growth in Algeria, 1970-2014: Co-Integration Approach using ARDL model"**، Sidi Bel Abbes University: MPRA (Munich Personal RePEc Archive)، Department of Economics. Faculty of Economics and Management, 1 January 2015.*

*10. Damon Mc Coy, Kevin Bauer, Dirk Grun Wold, Today Oshi Kohno, Douglas Sicker, **'' Shining Light in Dark places: Understanding the Tor Network"**، University Colorado, Boulder, Washington, Seattle, Department of computer Science, Without day.*

*11. Debih Hatem, **'' The concept of organized crime''**، Mohamed Boudiaf University- M'sila, 2020.*

*12. Delas Vitalina, Nosova Euvgenia, Yafinovych Olena,**" Financial Security of Enterprises"**، (22nd International Economic Conference – IECS 2015 "Economic Prospects in the Context of Growing Global and Regional Interdependencies" University of Taras Shevchenko National, Kyiv- Ukraine, IECS 2015.*

*13. Der Lijn JaÏr Van, **'' Multilateral Peace Operations and The Challenges of Organized Crime"**، Sweden: SIPRI Background Paper, February 2018.*

*14. Ellis Stephen, Shaw Mark,**" Does Organized Crime Exist in Africa ?"**، U.S.A: African Affairs Advance Access Oxford University Press, published 17 August 2015.*

*15. Fakhri Issaoui, and Touili Wassim, Toumi Hassan, '' **The Effects of Money Laundering (ML) on Growth: Application to the Gulf Countries**'', (Tunis: Munich Personal RePEc Archive (MPRA°, Essect, Sfax University, ESC) 12 February 2016.*

*16. Fang Debin, Shi Shanshan, Yu Qian, '' **Evaluation of Sustainable Energy Security and an Empirical Analysis of China**'', (China: Economics and Management School, Wuhan University, Wuhan, 22 May 2018.*

*17. Farrah Raouf, '' **Algeria's Migration Dilemma Migration and human smuggling in southern Algeria**'', Global Initiative Against Transnational Organized Crime, December 2020.*

*18. Ghanem Dalia, '' **Algeria's Borderlands Acountry Unto Themselves**'', Carnegie Middle East Center, May 2020.*

*19. Global Initiative Against Transnational Organized Crime,'' **Global Organized Crime Index 2021**'' , (U.S.A, UK, Government of Norway, 2021.*

*20. Global Organized Crime Index,'' **Criminality in Algeria**'' , 2021.*

*21. Godnick William, '' **Tackling the Illicit Trade in Small Arms and light Weapons- The Organization of American states and the 2001 United Nations Conference on the Illicit trade in small Arms and light Weapons in all its Aspects**'', UK: University of Bradford January 2002.*

*22. Harchaoui Jalel, '' **How Algeria Faces the Libyan Conflict?**'', Geneva: Switzerland, Briefing Paper, Security Assessment in North Africa, July 2018 Harchaoui Jalel, '' **How Algeria Faces the Libyan Conflict?**'', Geneva: Switzerland, Briefing Paper, Security Assessment in North Africa, July 2018.*

*23. Hart Keith, '' **Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana**'', U.S.A: The Journal of Modern African Studies (1973), Cambridge University Press, 2013.*

*24. Hyungwook Yang, Hyeri Kim, Hangbae Chang,'' **A Study on Industrial Security Experts Demanding Forecasting in Intelligent Sensor Network**'', Republic of Korea Department of Information Security Management, Sangmyung University, Seoul 110-743, 17 November 2014.*

*25. IPI Blue Papers,'' **Transnational Organized Crime**'', by International Peace Institute, N°2, 2009.*

*26. International Crisis Group, '' **Breaking Algeria's Economic Paralysis**'', Middle East and North Africa Report, Brussels- Belgium N°192, 19 Novembre 2018.*

*27. International Crisi Group (Working To present Conflict Worldwide, '' **Islamist Terrorism in the Sahel: Fact or fiction ?**'', Africa Report n° 92, 31/03/2005.*

*28 Journal Officiel de la République Algérienne (**Howari Boumediene**), N°: 17, 25 Fevrier 1971.*

*29. Kakwania Nanak, H. Son Hyun,'' **Measuring Food Insecurity: Global Estimates**'', Australia: University of New South Wales, Without date.*

*30. Koops Bert- Jaap, '' **the Internt and its Opportunities for Cyber Crime Tilburg**'', University-Published. Holland in Transnational Criminology Manual,2010.*

*31. Kosych Aleksandrova, M, Kurman T,'' **Public and legal Regulation of Economic Security AS a component of National Security**'', Ukrainian State University of Railway, Transport Kharkiv-Ukraine N° 4 (39), Without date*

*32. Kumar Vimal, SKaperdas Stergios,"**On the Economics of Organized crime**", (University of California: Departement of Economic, February13,2008.*

*33. Kremer-MatyŠkeviČ Inna, Černius Gintaras,'' **Country's Economic Security Concept: Theiretical Insights**'', (Lithuania: Mykolas Romeris University, Ateities g. 20, LT08303 Vilnius, Without.*

*34. Kromalcas Saulius, Simanaviciene Žaneta, Besagirskaite Daiva,'' **Economic Security as a phenomenon and concept**'', University of Vilnius- Lituanie, Without date.*

*35. Lampe Klaus von, '' **Human Capital and Social Capital in Criminal Networks Introduction to the special issue on the seventh Blankensee Colloquium**'', Aseminar 12(2), June 2009.*

*36. Lanning Kenneth V., '' **Investigator's Guide to Allegations of "Rl1ual- Cidld Abuse**'', Virginia: Behavioral Science Unit National Center for the Analysis of Violent Crime Federal Bureau of Investigation FBI Academy Quantico, 1992.*

37. Luciani Giacomo, ***" The Economic Content of Security"*** *، U.S.A: University of California, April 1988.*

38. Madoui Mohamed, ' ***' Unemployment among Young Graduates in Algeria: A Sociological Reading"*** *، (Conference on The employment of Algeria on Youth, organized by the Faculty of economics and management at the Université de Béjaia, June 4-5, 2014)11 November 2015.*

39. Manich Security conference Munchner Sicherheitskonferenenz (MSC)، ' ***' Transnational Security Report- Cooperating Across Borders: Tackling Illicit flouss"*** *, 2019.*

40. MedSPAD Survey, ***" Guidelines 2020 – 2021"*** *، Co-operation Group to Combat Drug Abuse and Illicit Trafficking in Drugs, 17 March 2021.*

41. Mesjasz Czesław, ' ***' Economic Security"*** *، Poland, Craco: University of Economics Cracow, 9 July 2004.*

42. Millaucic Michael and Brewer Jacqueline, ' ***' Convergence- illicit Networks and Networks and National Securityin the Age of Globalization"*** *، Published for the Center for Complex Operations Institute for National Strategic Studies By National Defense University Press Washington, D.C. 2013.*

43. Nahas Gabriel G., latour Cllette, ***'' Cannabis, Physiopathologie Epidemiology Detection"*** *، From the proceeding of the Second International Symposium organized by the National Academy of Medicine- Paris, April 8-9, 1992.*

44. Newman Graeme R, McNally Megan M., ***'' Identity Theft Literature Review"*** *، Department of Justice – U.S.A, N° 210459, July 2005.*

45. Nik Burhan, Sufian Ahmad and Mohamad, Rosli Mohd and Kurniawan, Yohan and Sidek, Abdul Halim, ' ***' National Intelligence, Basic Human Needs, and Their Effect on Economic Growth''*** *، University Malaysia Kelantan: Department of Human Sciences, Centre for Language Studies and Generic Development, University Malaysia Kelantan, Faculty of Entrepreneurship and Business, 2014.*

46. OXFORD- A Project of the Graduate Institute 1 of International Studies, ' ***' Small Arms survey 2001 -Profiling the Problem"*** *، Geneva, 2001.*

*47. Pinotti Paolo, "***The Economic Consequences of Organized Crime Evidence from Southern Italy"*** *, (Universta Bocconi- Milan-Italy, November 2011.*

48. Powell Rhonda,'' ***Security*** *''، (University of Oxford Socio- Legal Review, June 2012.*

49. Preece J. Jackson, ***'' Security in international relations"*** *، University of London, International Programmes, 2011.*

50. ***Realism in International Relations Theory''*** *، Bruxelles University of Belguim, 27 February 2018.*

51. Reynell John Morell, ' ***' Algeria the topography and history, political Social and Natural"*** *، (London: Nathaniel Cooke Milford House Strand, Without date.*

52. Stone Marianne, ' ***' Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis"*** *، Paris: Security Discussion papers Series 1, Spring 9, School of International and public Affairs New York and USA, Columbia University, Sciences Po, France, Without Date.*

53. Strachan Anna Louise, ***'' Conflict analysis of Algeria"*** *، UK: GSDRC International Development Department, College of Social Sciences University of Birmingham, B15 2TT, January 2014.*

54. Symantec Corporation, ' ***' Cyber Crime and Cyber Security Trends in Africa"*** *، November 2016.*

55. The World Bank- Working Paper Europe, Middle Addle East and North Africa Region, Constantine Michalopoulos and Ishat Divan ***'' Debt and Adjustment in EMENA''*** *، Europe, Middle East and North Africa Region, July 1988.*

56. Tlemçani Rachid, ' ***' Algeria Under Bouteflika Civil Strife and National Reconciliation"*** *، U.S.A: Number 7, Carnegie Papers -, February 2008.*

57. U.S. Energy Information Administration, ***'' Country Analysis Executive Summary Algeria"*** *، EIA, March 25, 2019.*

58. United Nations, Conference of the Parties to the United Nations Convention against Transnational Organized Crime, ***" Activities of the United Nations Office on Drugs and Crime to promote and support the implementation of the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons,***

***Especially Women and Children"**, Vienna : supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime", V.18-05125, 15–19 October 2018.*

*59. Ursnik Alesza,**" Cybercrime Definitional Challanges and Criminological Particularities"**، Tcheque University, 2 March 2009. Ursnik Alesza,**" Cybercrime Definitional Challanges and Criminological Particularities"**, Tcheque University, 2 March 2009.*

*60. Voronin Yuriy A., **'' Measures to Control Transnational Organized Crime, Summary"**، National Criminal Justice Reference Service (NCJRS) U.S. Department of Justice, October 5, 2000.*

*61. Wezeman Pieter D., Kuimova Alexandra, Wezeman Siemon T. **'' Trends in international Arms Transfers, 2021''**, SIPRI Fact Sheet, March 2022.*

*62. Zeraoulia Faouzia, **'' National Reconciliation and Peacebuilding in Algeria : Lessons for Libya ?"**, EUI Middle East Directions- Robert Schuman Centre, Issue : 2022/07, 31 March 2022.*

E. Desertations:

*1. Alkhdour Rajeh, **'' Estimating the Shadow Economy in Jordan: Causes, Consequences and Policy Implications"**, (Colorado: Department of Economics In partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Colorado State University Fort Collins- Colorado Fall 2011).*

2. *Belattaf Sylia, **''La Cybercriminalité: L'Algérie est-elle suffisamment outillée? Le cas des banques algériennes"**, (Mémoire Pour L'obtention du Diplôme de Master en Sciences Economique, Option : Monnaie, Banque et Environnement International, Université Abderrahmane Mira de Bejaia Faculté Sciences Economiques, Commerciales et Science de Gestion Département des Sciences Economiques, 2015).*

*3. Benali Somia, '' **Terrorism : The Algerian Counter Terrorism Strategies During the 1990** '' (A Memoire Submitted to the faculty of letters and languages, Department of English in partial fulfillment of the requirement for the Degree of Master in Anglo-American studies, Faculty of Letters and Languages Department of English, Larbi Ben M'hidi University-Oum El Bouaghi,2019).*

*4. Harris Charles, **'' FDR and Economic Rights in the American Tradition"**, (Senior Thesis, April 29, 2019).*

*5. Gaamoussi Sabah, **'' The African Refugees in Algeria"**,(Dissertation Submitted in Partial Fulfillment for the Degree of Master in Literature and Interdisciplinary Approaches, University Abdelhamid Ibn Badis -Mostaganem, 2019).*

*6. Guesmi Souad, **'' The Impact of Financial Liberalization on the Performance of the Algerian Public Banks"**, (Thesis submitted as a partial fulfillment of the "Doctorate" degree in Economics- University of Tlemcen Faculty of Economics, Commerce and Management, 2015.*

F. Internet links:

*1. Abascal Daniel, '' **Constitutional amendments to allow the Algerian Army intervene Abroad"**, Atalayar, May 10, 2020, Site Visited the : 05/04/2023, The Site : https://atalayar.com/en/content/constitutional-amendments-allow-algerian-army-intervene-abroad.*

*2. Abd al- Hay Walid,**" Strategic Situation Assessment: The Prospects of Algerian Policy Between Change and Adaptation''**, Al- Zaytouna Centre for Studies and Consultations, 28/07/2020, Visited: 06/10/2022, The Site: https://eng.alzaytouna.net/2020/07/28/strategic-situation-assessment-the-prospects-of-algerian-policy-between-change-and-adap/#.Yz9D96DMLIX*

*3. Addad Abderrahmane, Cherfaoui Hadj Abbou, **'' The Consequences of Organized Crime at the Social level in Algeria"**، Aleph 2020, Visited the Site in: 06/02/2022, The Site is: https://aleph-alger2.edinum.org/3104*

*4. Africa,**" Road accident in S. Algeria kills 16injures3"** , 15/11/2022, Visited the site: 29/11/2022, the Site is: https://english.news.cn/africa/20221115/0a652b19051b4010a616d3d874536b0b/c.html*

*5. Agarwal Harshit, '' **Least Cybersecure Countries in the World''** , 26 February 2019, Site Visited The: 23/02/2023, The Site: https://www.appknox.com/blog/the-least-cybersecure-countries-in-the-world-comparitech-study.*

6. Algérie ECO, ‘’ ***Algérie: nette augmentation de la criminalité en 2020’’*** *, 28 janvier 2021, Site Visite the: 13/10/2022, The Site Is: https://www.algerie-eco.com/2021/01/28/algerie-nette-augmentation-de-la-criminalite-en-2020/#google_vignette*

7. Algeria Press Service, ***‘’ Fight against Cybercrime: Algeria Successfully Leads UN move’’ ,*** *16 March 2022, Site Visited the: 13/10/2022, The Site is: https://www.aps.dz/en/algeria/43118-fight-against-cybercrime-algeria-successfully-leads-un-move*

8. Algeria press service, ‘’ ***Gold mining: Enor, micro- enterprises sign 36 commercial agreements’’*** *, 31 May 2021, Site Visited the: 23/02/2023, The Site Is: https://www.aps.dz/en/economy/39527-gold-mining-enor-micro-enterprises-sign-36-commercial-agreements.*

9. Ammour. Laurence Aide, ‘’ ***Regional Security Cooperation in the Maghreb and Sahel : Algeria’s pivotal Ambivalence’’****, Africa Center for Strategic Studies, February 28, 2012, Site Visited The : 05/04/2023, The Site is : https://africacenter.org/publication/regional-security-cooperation-in-the-maghreb-and-sahel-algerias-pivotal-ambivalence/.*

10. ‘’ ***Army’s National Circle hosts the First High Level Module of the 12th training session of the “5+5 Defence” College” , 15 November 2021, Site visited the: 13/10/2022, The Site is:*** *https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/an/2021/novembre/5plus515112021an.php.*

11. Assefa Daniel., ‘’ ***the flagship World Drug Report’’*** *, 4 May 2021, The Site Visited: 07/10/2022, The Site Is:*

https://dmp.unodc.org/node/1180737

12. Barker Sara, ‘’ ***TrickBot malware ramps up attacks against ANZ financial firms’’،*** *Security Brief- Australia, 1 May 2017, Site Visited the: 27/02/2023, The site: https://securitybrief.com.au/story/trickbot-malware-ramps-attacks-against-anz-financial-firms.*

13. Benanter Abdenour, ***’’ Algeria and the European Union : Uncertainties of a Dense RelationShip’’****, Euromed Survey Changing Euro- Mediterraneam Lenses, Site Visited The : 27/11/2022, The Site is : https://www.iemed.org/publication/algeria-and-the-european-union-uncertainties-of-a-dense-relationship/?lang=fr.*

*14. Ben Yahia Jihane , Farrah Raouf , ‘’****Drug trafficking/ Algerien cocainebust points to alarming trends’’****, Enact Observer, 10 December 2018, Site Visited The: 24/01/2023, The Site is : https://enactafrica.org/enact-observer/algerian-cocaine-bust-points-to-alarming-trends.*

15. Ben Yahia Jihane , ‘’ ***Wild life crime Rampant in North Africa’’****, enact, 13/02/2019, Site Visited The : 23/02/2023, The Site : https://enactafrica.org/research/trend-reports/wildlife-crime-rampant-in-north-africa.*

16. Boukhars Anouar, ‘’ ***Barriers Versus Smugglers: Algeria and Morocco’s Battle for Border Security’’****, Carngie Endowment for international peace, Martch 2019, Site Visited The: 27/01/2023, The Site Is : https://carnegieendowment.org/2019/03/19/barriers-versus-smugglers-algeria-and-morocco-s-battle-for-border-security-pub-78618*

17. Bouzeboudja Kamel, ‘’ ***The Role of the Central Office of Corruption’’****, The Central Office of Corruption, Witout date, Site Visited The : 23/03/2023, The Site : https://www.ocrc.gov.dz/en/activities-and-publications/the-role-of-the-central-anti-corruption-office.*

18. Camila Domonoske, ***‘’ AP Report : Algeria Expelling Thousands of Migrants Into Sahara, With Deadly Effect’’****, NPR, June 25, 2018, Site Visited The : 30/10/2022, The Site Is : https://www.npr.org/2018/06/25/623172244/ap-report-algeria-expelling-thousands-ofmigrants-into-sahara-with-deadly-effect*

19. Campbell John, ***‘’Notorious Algerian Terrorist Mokhtar Belmokhtar Could Still Be Alive’’****, by Council Foreign Relations, 14 June 2018, Site visited the : 07/06/2022, The Site is : https://www.cfr.org/blog/notorious-algerian-terrorist-mokhtar-belmokhtar-could-still-be-alive*

*20. Canada: Immigration and Refugee Board of Canada, ‘’****Algeria: Crime Situation, Including Organized crime, Policeand state response, including effectiveness, state protection for witnesses and victims of crime(2015- August 2017)’’****, Site of Refworld, UNHCR,21 August 2017, Site Visited The: 11/01/2023, The Site is: https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain?docid=5ac380cd4.*

*21. Cannabis Ground, '' **Cannabis in Algeria''**, june 5, 2019, Site Visited the : 29/01/2023, The Site is : https://www.cannabisground.com/cannabis-in-algeria/.*

*22. Chehiouéche Farid, Riboulet- Zmouli kenzi, **''Cannabis in Algérie 1934 ''**, Site of Mediapart, 1 février 2021, Site visited the : 30/01/2023, The Site Is : https://web.archive.org/web/20210825131631/https://blogs.mediapart.fr/farid-ghehioueche-kenzi-riboulet-zemouli/blog/010221/cannabis-en-algerie-1934.*

*23. Chikhi Lamine, **'' Algeria puts army in charge of Fighting drug trafficking''**, Reuters, 25/07/2013, Site Visited the : 16/03/2023, The Site Is : https://www.reuters.com/article/us-algeria-drugs-trafficking-idUSBRE96O0ZX20130725.*

*24. Connaissance des Energies, ''**Uranium naturel''**, Site visited the : 02/09/2021, https://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/uranium-naturel*

*25. Council of Europe, **''CyberSouth : National Workshop on the preparation of Criminal justice Statistics on Cybercrime and e-evidence in Algeria''**, 22 February 2022, Site Visited The: 15/06/2022, The Site is: https://www.coe.int/en/web/cybercrime/-/cybersouth-national-workshop-on-the-preparation-of-criminal-justice-statistics-on-cybercrime-and-e-evidence-in-algeria.*

*26. Europe Express- Special for The Web, '' **Europe and the Illegal Wildlife Trade: Where are we NOW?''**, 22 February 2022, Site visited the: 04/08/2022, The Site is: https://www.acamstoday.org/europe-and-the-illegal-wildlife-trade-where-are-we-now/*

*27. Elliott Jennifer , Jenkinson Nigel ,''**Cyber Risk is the New Threat to Financial Stability''**, 7 December 2020, Site Visited the: 21/04/2022, The Site Is: https://blogs.imf.org/2020/12/07/cyber-risk-is-the-new-threat-to-financial-stability/.*

*28. Echorouk Online, ''**Algeria loses 100 Billion centimes (DA) annually because of fuel Sumuggling''**, 22/07/2013, Site Visited the : 09/02/2023, The Site Is : https://www.echoroukonline.com/algeria-loses-100-billion-centimes-da-annually-because-of-fuel-smuggling.*

*29. Ecofin,**''Alger annule la dette de 14 pays africains sans leur exiger de contreparties''**, 30 mai 2013, Date de Consultation du Sit : 02/10/2022, le Site est : https://www.agenceecofin.com/gestion-publique/3005-11302-alger-annule-la-dette-de-14-pays-africains-sans-leur-exiger-de-contreparties.*

*30. Europol, '' **Spanish police arrest 26 for smuggling migrants from Algeria and Morocco''** , 04 feruary 2020, Site Visited the: 09/02/2023.The site : https://www.europol.europa.eu/media-press/newsroom/news/spanish-police-arrest-26-for-smuggling-migrants-algeria-and-morocco.*

*31. European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, Europol, '' **Europe and the global cocaine trade''**, 2021, site Visited the : 14/01/2023, The Site is : https://www.emcdda.europa.eu/publications/eu-drug-markets/cocaine/europe-and-global-cocaine-trade_en.*

*32. Fortuna Gerardo , Michalopoulos Sarantis , ''**OLAF : Up to France to request help on genuine Cigarettes Smuggled from Algeria''**, Euractiv, 17/09/2018, Site Visited the : 26/04/2023, The Site is : https://www.euractiv.com/section/economy-jobs/news/olaf-up-to-france-to-request-help-on-genuine-cigarettes-smuggled-from-algeria/*

*33. Flashman Michael, '' **Africa fights the people trade scourge of human trafficking ensnares hundreds of thousand''**, october 2009, site visited the : 10/02/2023, the site : https://www.un.org/africarenewal/magazine/october-2009/africa-fights-%E2%80%98people-trade%E2%80%99.*

*34. François Naudé Pierre , ''**Aqmi: Pourquoi Bamako refuse d'yaller''**, Jeune Afrique, 24 Sebtember 2010, Site Visited the: 05/04/2023, The Site Is: https://www.jeuneafrique.com/184339/politique/aqmi-pourquoi-bamako-refuse-d-y-aller/.*

*35. Freedom C. Onuoha, Gerald E. Ezirim, '' **Terrorism and Transnational Organized Crime in West Africa''**, Aljazeera Centre for studies, 24/06/2013, Site Visited the : 14/03/2013, The Site : https://studies.aljazeera.net/en/reports/2013/06/2013624102946689517.html*

*36. Frenkel Sheera, '**'Hackers Find Ideal Testing Ground for Ahacks : Developing Countries''**, The New York Times, July 2, 2017, Site Visited The : 27/02/2023, The Site : https://www.nytimes.com/2017/07/02/technology/hackers-find-ideal-testing-ground-for-attacks-developing-countries.html*

*37. Ghanmi Lamine, **'' Decline of Algerian dinar adds to poverty, Capital Flight''**, The Arab Weekly, Sundy 27/05/2018, Site Visited the : 02/03/2023, The Site : https://thearabweekly.com/decline-algerian-dinar-adds-poverty-capital-flight.*

*38. Ghilès Francis, Kharief Akram, '**' Updating Algeria's Military Doctrine''**, Site of Mei@75, June 6, 2017, Site Visited The : 30/01/2023, The Site Is : https://www.mei.edu/publications/updating-algerias-military-doctrine.*

*39. Goverment of Cnada, **'' Algeria travel advice- Safety and Security''**, 17/03/2023, Site Vsited : 19/03/2023, The Site is : https://travel.gc.ca/destinations/algeria?wbdisable=true*

*40. H. Kerr Malcolm, '**' Barriers Versus Smugglers: Algeria and Morocco's Battle for Border Security''**، Carengie Middle East Center (XCEPT), 19/03/2019, Site Visited the: 13/03/2023, The Site: https://xcept-research.org/publication/barriers-versus-smugglers-algeria-and-moroccos-battle-for-border-security/*

*41. Hammer Joshua, '**' Save the Casbah''**، Smithsonion, July 2007, Site Visited the: 16/04/2023, the Site: https://www.smithsonianmag.com/travel/save-the-casbah-157542999/*

*42. Hill Michael, **'' Algeria Ranked Least Cyber- Secure Country in the World Japan'' Most Cyber-Secure''**، Info Security, 7 February 2019, Site Visited the: 15/06/2022, The Site is: https://www.infosecurity-magazine.com/news/algeria-ranked-least-cybersecure/*

*43. Interpol, **'' Organized crime underpins major conflicts and terrorism globally''** , 26/11/2018, Site Visited the: 26/04/2023, The Site: https://www.interpol.int/News-and-Events/News/2018/Organized-crime-underpins-major-conflicts-and-terrorism-globally*

*44. International Commette of the Red cross (ICRC)، '**' Economic Security''**، Site Visited The: 30/03/2023, The Site: https://www.icrc.org*

*45. '**' International Criminal Police Organization – Interpol''**، Site visited the: 04/04/2022, The site is: http://police.ge › files › pdf › Interpoli › Internati*

*46. International Labour Organization, '**' Direct Request (CEACR) adopted 2008''**، Puplished 98 (HILC) session 2009, Site visited The: 12/02/2023, The Site: https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:13101:0::NO::P13101_COMMENT_ID:3334134*

*47. Jay John of criminal justice, **'' Understanding (an Stopping) the illegal Coral Trade''**، August 21, 2020, Site visited the: 10/09/2021, The site is: https://sum.cuny.edu/understanding-stopping-illegal-coral-trade/.*

*48. Kari Thompson, '' **The Marxist Perspective on Crime''**، ReviseSociology A level sociology revision – education, families, research methods, crime and deviance and more, June 2016, Site Visited the: 08/03/2022, The Site is: https://revisesociology.com/2016/06/04/marxist-theory-crime/.*

*49. Koné Hassane, '**' Arms trafficking from Libya to Niger in back in business''**، Institute for Security Studies, 28/07/2022, Site Visited The: 26/04/2023, The Site: https://issafrica.org/iss-today/arms-trafficking-from-libya-to-niger-is-back-in-business.*

*50. L'expression, **'' In Croyable flux sur L' Algerie- 500 migrants par jour''**, 25/11/2019, vsited: 19/05/2022, Le Site a été consulte sur: https://www.lexpressiondz.com/nationale/500-migrants-par-jour-324030*

*51. Magnant Pierre, '**' L'Algérie recoit Quotidiennement plus de migrants que toute l'Europe''**, Selon une agence de l'ONU'', Site de Franceinfo, 21/11/2019, Le Site a été consulte : 03/02/2023, Le Site est : https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/algerie/lalgerie-recoit-quotidiennement-plus-de-migrants-que-toute-leurope-selon-une-agence-de-l-onu_3711305.html*

*52. Making Migration Work for All (IOM) un migration, **'' Algeria''**، Visited the Site: 05/02/2023, The Site IS: https://www.iom.int/countries/algeria*

*53. Marwane Ahmed, '**' Fighting Corruption in Algeria Turning Wordsinto Actin"**، Fikra Forum, 12/12/2018, Site Visited The: 24/04/2023, The Site Is: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/fighting-corruption-algeria-turning-words-action*

*54. Mebtoul Abderrahmane, '**' Impact of the Decline in Hydrocarbon Prices on the Macrosocial Balances of the Algerian Economy: ''The Urgency of a New Economic Policy"**, IEmed Mediterranean Yearbook, 2017, Site Visited The: 20/11/2022, The Site Is: https://www.iemed.org/publication/impact-of-the-decline-in-hydrocarbon-prices-on-the-macroeconomic-and-macrosocial-balances-of-the-algerian-economy-the-urgency-of-a-new-economic-policy/?lang=fr*

*55. Naceur Sofian Philip, '**' Migration- Algeria"**، Migration Control. Info, 2019, Site Visited The : 29/12/2022, The Site Is : https://migration-control.info/en/wiki/algeria/*

*56. North of Africa, **'' Human Trafficking: U.S calls on Algeria to take urgent action against smugglers"**، July 22, 2022, Site Visited The: 21/02/2023, The Site: https://northafricapost.com/59203-human-trafficking-u-s-calls-on-algeria-to-take-urgent-action-against-smugglers.html*

*57. O' Neill Aaron, '**' Algeria: Unemployment rate from 1999 to 2021"**، Statista, 13 Jul 2021, The Site Visited: 02/10/2022, The Site Is: https://www.statista.com/statistics/408055/unemployment-rate-in-algeria/*

*58. **"Organised crime's infiltration in the legitimate private economy: An empirical network analysis approach"**, Site Visited the: 26/12/2021, The Site is: https://www.google.com/search?q=Organized+crime+and+economic+security+pdf&biw.*

*59. Ould Ahmed Hamid , '' **Algeria dinar's fall hits finances but may bring reserves benefits"** , 31 May 2016, Site visited The: 24/11/2022, the site is: https://www.reuters.com/article/algeria-currency-idUSL8N18S1PR.*

*60. Oxford Business Group, '**' Algerian ICT expands on digitisation and Cyber Security"**, 2018, Site Visited The : 16/04/2023, The Site Is : https://oxfordbusinessgroup.com/reports/algeria/2018-report/economy/increased-competition-alongside-digitisation-and-cybersecurity-efforts-the-arrival-of-new-players-has-galvanised-the-market*

*61. Picardo Elvis, '**' How the Unemployment Rate Affects Evrybody''**، Investopedia, March 23, 2022, Site Visited the: 09/12/2022, The Site Is: https://www.investopedia.com/articles/economics/10/unemployment-rate-get-real.asp.*

*62. Sakthivel Vish, '**' Algeria's Growing Security Problems"**، The Washington Institute for Near East policy- Policy Analysis, April 25, 2017, Site Visited the: 27/03/2023, The Site: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/algerias-growing-security-problems#main-content*

*63. Scott Mcillwain Jeffrey," **Organized Crime : Asocial network Approach"**, Spriacer link, December 1999, Site Visited the : 07/10/2021, the site is : https://link.springer.com/article/10.1023/A:1008354713842*

*64. Sebaa Osama, **''Thwarted, 1.24 Million attacks and hacking attempts targeting the Websites and Services of military institutions"**, PIPA News, 5January 2022, Site Visited the : 13/10/2022, The Site Is : https://pipanews.com/thwarted-1-24-million-attacks-and-hacking-attempts-targeting-the-websites-and-services-of-military-institutions/*

*65. Site Humanium,**''Children of Algeria''**, 2010, Site Visited The : 12/02/2023, The Site is : https://www.humanium.org/en/algeria/.*

*66. Tessa Marlangela, **'' Businesses : danger of Criminal Infiltration rises New anomaly indicators are needed''**, 20 May 2020, The Site Visited : 23/06/2022, The Site Is : https://www.wallstreetitalia.com/imprese-sale-pericolo-di-infiltrazioni-criminali-servono-nuovi-indicatori-di-anomalia/*

*67. The Associated Press (AP), '**'Could North Korea's Criminal embassies endanger the regime'',** 4 April 2019, Site Visited the : 07/06/2022, The Site is : https://apnews.com/article/ca455392180ee68f8b29ef5f20785a8b*

*68. The Indian Express, '**'Explained : How in Kerala Yold smuggling rackets the big sharks always escape**", Monday August 23, 2021, Site Visited : 23/08/2022, The Site Is : https://indianexpress.com*

*69. The Global Economy, **''Algeria : Unemployment rate Forecast''**, 2019, Visited the site : 09/12/2022, The Site Is : https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/unemployment_outlook/*

*70. The Organized Crime index – Africa, **'' Criminality in Algeria''**, 2021, Site Visited The : 06/02/2023, The Site Is : https://africa.ocindex.net/country/algeria*

*71. The United Refugee Agency (2015),'' **Trafficking in persons Report- Algeria''**, 27 July 2015, Site Visited The : 16/02/2023, The Site is : https://www.refworld.org/docid/55b73c1d15.html*

*72. Trading Economics, **''Algeria Gold Reserves''**, Jun 2022, Site Visited the : 12/08/2022, The Site is : https://tradingeconomics.com/algeria/gold-reserves*

*73. **Transparency International**, Site Visited the : 13/05/2022, The Site is : https://tradingeconomics.com/algeria/corruptionrank#:~:text=Corruption%20Rank%20in%20Algeria%20averaged,low%20of%2084%20in%202006*

*74. Transparency International, **'' Corruption perceptions index- Algeria''**, 2022, Site Visited the : 02/03/2023, The Site : https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/dza*

*75. Transparency Organization (Trading Economics), **'' Algeria Corruption Rank''**, 2022 Data 2023 Forecast, The SITE Visited : 04/12/2022, The Site is : https://tradingeconomics.com/algeria/corruptionrank#:~:text=Corruption%20Rank%20in%20Algeria%20aver*

Aged, low%20of%2084%20in%202006

*76. United Nations office on Drugs and Crime (UNODC), **''Struggle against Organized Crime, Corruption, Drug trafficking Connected, Too Bigfor countries to confront on Their Own, Third Committee Tolddd'**', 6 October 2010, Site Visited The : 28/03/2023, The Site : https://press.un.org/en/2010/gashc3975.doc.htm*

*77. United Nations office on Drugs and Crime (UNODC), **" UNODC estimates that criminals may have laundered US$ 1.6 trillion in 2009''**, Vienna, 25 October 2011,Site Visited the: 19/04/2022, The Site is: https://www.unodc.org/unodc/en/press/releases/2011/October/unodc-estimates-that-criminals-may-have-laundered-usdollar-1.6-trillion-in-2009.html*

*78. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)The UN refugee Agency), ''**Algeria : Crime situation, including organized crime ; police and state response, including effectiveness ; state protection for witnesses and victims of crime (2015-August 2017''**, refworld, 21/08/2017, Site visited The : 29/03/2023, The Site : https://www.refworld.org/docid/5ac380cd4.html*

*79. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), **''Illicit Drug Flows Organized Crime Grow as Terrorism Spreads across Borders, Third Committee Delegates Stress Amid Calls for Stronger Justice Systems''**, 4 October 2018, Site Visited the : 07/06/2022, The Sit is : https://www.un.org/press/en/2018/gashc4228.doc.htm*

*80. United Nations office on Drugs and Crime (UNODC),**''Firearms trafficking''**, University Module Series : Organized Crime, published in April 2018, updated in February 2020, Site Visited the : 18/04/2022, The Site is : https://www.unodc.org/e4j/zh/organized-crime/module-3/key-issues/firearms-trafficking.html.*

*81. United Nations office on Drugs and Crime (UNODC),'' **Algeria : Facing challenges and exchanging best experiences to end human trafficking''** 17th August 2021 - Algiers, Algeria, site Visited the : 10/02/2023, The site : https://www.unodc.org/romena/en/Stories/2021/August/algeria_-facing-challenges-and-exchanging-best-experiences-to-end-human-trafficking.html*

*82. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), **'' Supports Algeria to Share Electronic Evidence Across Border and Counter the Use of the Internet and Social Media for Terrorist purposes''**, 2021, Site visited the : 09/03/2023, The Site : https://www.unodc.org/unodc/en/terrorism/latest-news/2021_unodc-supports-algeria-share-electronic-evidence-across-borders-and-counter-the-use-of-the-internet-and-social-media-for-terrorist-purposes.html*

*83. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), ‘**’International cooperation Vital to address all forms of crime, terrorism and new and emerging forms of crime’**’, 2021, Site Visited The : 01/05/2023, The Site : https://www.unodc.org/lpo-brazil/en/crime/international-cooperation.html*

*84. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC),’’ **Transnational Organized Crime : Let’s Put Them out of Busines’’**, Site Visited the : 02/01/2022, The Site is : https://www.unodc.org/centralasia/en/news/transnational-organized-crime_-lets-put-them-out-of-business.html*

*85. University of Portsmouth – Study Online, ‘**’ What is The impact of Cybercrime on Society and the economy ?’’**, 21/02/2022, the Site Visited : 08/04/2023, The Site Is : https://studyonline.port.ac.uk/blog/what-is-the-impact-of-cybercrime-on-society-and-the-economy.*

*86. United state Department of State, ‘**’ Country Reports on Terrorism 2015- Algeria’’**, Refworld, 02/06/2016, Site Visited The : 19/03/2023, The Site Is : https://www.refworld.org/docid/57518de1a.html*

*87. U.S. Department of State, **‘’ Trafficking in Persons Report 2001-2009’’**, June 4, 2008, Site Visited The : 12/02/2023, The Site : https://2001-2009.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2008/105387.htm*

*88. U.S Department of State –Diplomacy in Action, **‘’Algeria 02/07’’**, 20 January 2009, The Site visited : 24/11/2022, The Site Is : https://2009-2017.state.gov/outofdate/bgn/algeria/81223.htm.*

*89. U.S. Department of State,’’ **Country Reports on Terrorism 2020 : Algeria’’**, 2020, Site Visited The : 22/06/2022, The Site is : https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2020/algeria/*

*90. U.S. Department of State, ‘**’ 2022 Trafficking in Persons – Report : Algeria’’**, 2022, Site Visited The : 12/02/2022, The Site is : https://www.state.gov/reports/2022-trafficking-in-persons-report/algeria/*

*91. Varum VM, ‘**’Human Rights- Based Approach Transnational Crime’’**, eucrim, issue : 2, 2020, Site visited the : 01/10/2021, the site Is : https://eucrim.eu/articles/human-rights-based-approach-combat-transnational-crime/*

*92. Wilson Center,**’’The links Between Organized Crime and Terrorism in Eurasian Nuclear Smuggling’’**, December 12, 2005, Site Visited the : 28/09/2022, The Site Is : https://www.wilsoncenter.org/event/the-links-between-organized-crime-and-terrorism-eurasian-nuclear-smuggling*

*93. Wilson John,’’ **Human Security in World Affairs : problem and opportunities, BC Campus’’**, Site visited the : 01/10/2021, The Site Is : https://opentextbc.ca/humansecurity/chapter/transnational-crime/*

*94. World Uranium Mining Production,**’’Uranuim Marckets’’**, Update ; June 2020, The Site visited in : 02/09/2021, The Site Is : https://www.world-nuclear.org/information-library/nuclear-fuel-cycle/uranium-resources/uranium-markets.aspx#.UgIdwdKpXHR*

*95. World Finance-The voice in the market-,"**Organized crime : The economic Pilar**", january 16, 2017, Site visited the : 04/04/2021, https://www.worldfinance.com/wealth-management/organised-crime-the-economic-underbelly.*

*96. **World Wide Web**, Site Visited the : 10/03/2020, The Site is :https://www.google.com/search?q=.*

*97. Xinhua (Africa News), ‘**’ Algeria Considers anti- Cybercrime as national priority’’**, 28/03/2018, Site visited the : 16/04/2023, The Site Is : http://www.xinhuanet.com/english/2018-03/28/c_137071259.htm*

الفهارس

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة .....

خطة الدراسة .....

مقدمة 1

فصل تمهيدي: جدلية العلاقة بين الجريمة المنظمة العبر قومية والأمن الاقتصادي 10

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجريمة المنظمة العبر قومية 11

المطلب الأول: الإطار النظري للجريمة المنظمة العبر قومية 11

أولا: نظريات الجريمة المنظمة العبر قومية.....11

ثانيا: نظريات العلاقات الدولية للجريمة المنظمة العبر قومية 16

المطلب الثاني: الإطار الكرونولوجي للجريمة المنظمة العبر قومية 25

أولا: تعريف الجريمة المنظمة العبر قومية.....25

ثالثا: أصول ونشأة الجريمة المنظمة العبر قومية: 38

رابعا: أسباب ظهور الجريمة المنظمة العبر قومية: 40

خامسا: الفرق بين الجريمة المنظمة العبر قومية والمفاهيم الأخرى 44

المطلب الثالث: مميزات الجريمة المنظمة العبر قومية ومرتكزاتها 47

أولا: مميزات الجريمة المنظمة العبر قومية 47

ثانيا: مرتكزات الجريمة المنظمة العبر قومية:.....50

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأمن الاقتصادي.....53

المطلب الأول: الإطار النظري للأمن الاقتصادي.....54

المطلب الثاني: التحول في مفهوم الأمن/ القوة 58

المطلب الثالث: ضبط مضامين مفهوم الأمن الاقتصادي.....65

المبحث الثالث: العلاقة الوظيفية / البنيوية بين الجريمة المنظمة العبر قومية والأمن الاقتصادي.....73

المطلب الأول: تأثير الجريمة المنظمة العبر قومية على الأمن الاقتصادي.....74

المطلب الثاني: تأثير الأمن الاقتصادي على الجريمة المنظمة العبر قومية 90
خاتمة الفصل الأول.....98
الفصل الثاني: بنية الاقتصاد الجزائري على ضوء ديناميات الجريمة المنظمة العبر قومية في الجزائر100
المبحث الأول: بنية الاقتصاد الجزائري 102
المطلب الأول: مسار الاقتصاد الجزائري 102
المرحلة الاولى: مرحلة النهج الاقتصادي في الجزائر (1967-1989).....103
ثانيا: مرحلة الإرهاب وانهيار أسعار المحروقات (1990-1999).....106
ثالثا: مرحلة مواجهة التحديات وانتعاش الاقتصاد بارتفاع أسعار الطاقة (1999 إلى يومنا هذا). 110
المطلب الثاني: تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الاقتصاد غير الرسمي 117
المطلب الثالث: التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري. 129
المبحث الثاني: التسلسل الزمني للجريمة المنظمة العبر قومية في الجزائر 148
المطلب الأول: مرحلة بعد الاستقلال حتى 1980.....149
المطلب الثاني: مرحلة من 1980 حتى بداية القرن 21.....157
المبحث الثالث: حدود التأثير بين الجريمة المنظمة العبر قومية والأمن الاقتصادي الجزائري 192
المطلب الأول: الشق الأمني (الإرهاب) وتفعيل الجريمة المنظمة العبر قومية خلال الأزمة الأمنية في الجزائر:.....193
المطلب الثاني: الشق الاقتصادي –الفساد والرشوة التزوير داخل المؤسسات والهيئات في الجزائر– ..199
المطلب الثالث: التعاون بين الجماعات الإرهابية والجماعات المنظمة العبر قومية في الجزائر (غسيل الأموال–الجريمة السيبرانية).....207
خاتمة الفصل الثاني 215
الفصل الثالث: استراتيجيات وتحديات الجزائر لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية 217
المطلب الأول: استراتيجيات الجزائر الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر القومية 219
المطلب الثاني: استراتيجيات الجزائر الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية 234
المطلب الثالث: استراتيجيات الجزائر الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.....242

المبحث الثاني: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الجزائر لمكافحة الجزيمة المنظمة العبر قومية 252

المطلب الأول: تحديات الجزائر الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.....252

المطلب الثاني: تحديات الجزائر الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية.....260

المطلب الثالث: تحديات الجزائر الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة العبر قومية (على الصعيدين العربي والافريقي) 266

خاتمة الفصل الثالث 270

الخاتمة.....272

قائمة المصادر والمراجع.....280

فهرس المحتويات 318

فهرس الأشكال.....321

فهرس الجداول 322

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال	الصفحة
الشكل (1) نهج المنظمات الاجرامية العبر قومية	15
الشكل (2) أنواع الشبكات الاجرامية	16
الشكل (3) شبكة الويب العالمية	39
الشكل (4) هرم ماسلو	57
الشكل (5) نظام مقاربات الأمن الاقتصادي	59
الشكل (6) أنواع اقتصاد الظل	79
الشكل (7) أرباح الاتجار بالبشر	85
الشكل (8) حركة المخدرات والأدوية عبر الحدود الغربية والجنوبية الشرقية وعبر السواحل الجزائرية	118
الشكل (9) انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	119
الشكل (10) اقتصاد الظل (الاقتصاد غير الرسمي)	124
الشكل (11) كيفية اجراء غسيل الأموال عبر الاقتصاد الموازي	127
الشكل (12) نسبة الفساد في الجزائر بين الفترة الممتدة من: 2012-2021	134
الشكل (13) معدل البطالة في الجزائر (2016-2021)	138
الشكل (14) التهريب بين الحدود الجزائرية المغربية	154
الشكل (15) التهريب على الحدود الجزائرية التونسية	155
الشكل (16) حركات الهجرة غير الشرعية عبر الجنوب الجزائري.	158
الشكل (17) أهم مسالك تهريب المهاجرين في الجزائر	172
الشكل (18) تهريب القنب في شمال افريقيا	175
الشكل (19) تعاطي الأفيون بين المراهقين بين (15 و17 سنة) (دول مختارة في شمال افريقيا)	176
الشكل (20) ثبات انتاج الذهب في الجزائر	179
الشكل (21) الجريمة المنظمة العبر قومية في الجزائر	189
الشكل (22) مراحل الفساد في الجزائر بين: (2012 إلى 2022)	209
الشكل (23) نسبة الفساد في الجزائر	210
الشكل (24) خريطة تبين طول الحدود الجزائرية	260

فهرس الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول (1) الفوارق بين الجريمة المنظمة العبر قومية والجريمة السيبرانية	33
الجدول (2) الفوارق بين الجريمة المنظمة العبر قومية والمفاهيم الأخرى	45
الجدول (3) أهم نشاطات اقتصاد الظل	80
الجدول (4) يوضح الأثر الاقتصادي للجريمة السيبرانية	90
الجدول (5) تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة ما بين: (1977-2014)	137
الجدول (6) قائمة الدول المتأثرة بالإرهاب من ناحية الاستثمار الأجنبي.	142
الجدول (7) درجات السوق الاجرامي (الجزائر، تونس، المغرب)	190
الجدول (8) درجات الجهات الفاعلة (الجزائر، تونس، المغرب)	190
الجدول (9) تصنيف الجريمة المنظمة العبر قومية من حيث مؤشر الصمود	241